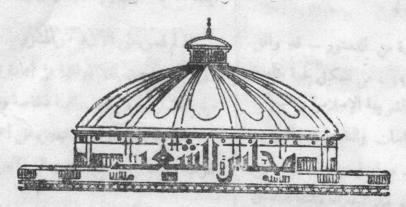
السالماراحي



جهورية مصت العربة



النه تقيِّين المحكم الشريعت الولوك الاميّة

ملحق رقم ۲۱

مضبطة الحلسة السبعين

المعقودة يوم الخميس ١٠ من رمضان سنة ٢٠٤ هـ الموافق الأول من يوليو ٢٩٨٢ م

اقتراح بمشروع قانون التجارة

مشروعات تقنين أحكام الشريعة الإسلامية (أولا) تشكيل لجان خاصة (*) من المسلمة ا

للنظر في أعمال لجان تقنين الشريعة الاسلامية

رئيس المجلس:

يسدني أن أمرض على المجلس ماتم إنجازه في موضوع تقنين أحكام الشريعة الإسلامية الذي طال انتظار الشعب له .

كان المجاس - إعمالا لحكم المادة الثانية من الدستور - قد وافق بجلسته المعقودة في ١٧٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، على تشكيل لحنة خاصة لدراسة الاقتراحات الحاصة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتقنيها وقد رخص للجنة في أن تستهدى بكل الدراسات والتقنينات والقوانين الحاصة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، سواء في مصر أو في الخارج كا رخص المحلس لها في الاستعانة بمن تراه من الحبراء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية وفي القانون .

واستنادا إلى هذا القرال ، ضم إلى اللجنة الحاصة بعض أساتذة الشريعة الإسلامية والقانون وبعض رجال القضاء ، وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ برئاسي ، وقد بدأت اللجنة – تيسيرا للعمل ورغبة في الإسراع وإنجاز مهمتها – بتشكيل سبع لجان فرعية ، هي لجان : التقاضي ، والقوانين الاجتماعية ، والمعاملات المالية والاقتصادية والقانون المدنى ، والعقو بات ، والتجارة ، والتجارة البحرية .

وقد أنجزت هذه اللجان معظم أحمالها . وعرضتها على اللجنة الخاصة التي رأت أن تستأنس برأى الأزهر الشريف والحامعات والجهات القضائية، فبعثت إليها بهذه الأعمال لإبداء الرأى في شأنها .

وقد روجعت بعض المشروعات المقترحة فيضوء ما إنتهى إليه من رأى أو اقتراح من تلك الجهات واكتملت صياغتها النهائية .

وقى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨١ أحيط المحلس علما بذلك وأقر تشكيل الجنة الحاصة ، ولجانها الفرعية بعد أن أحيط علما بكل ما أنجزته هذه اللجنة ولجانها الفرعين .

وأحطته كذلك – فى بيانى إليه ف١٢ من أغسطس سنة ١٩٨١ عن نشاط المجلس خلال دور الانعقاد العادى السابق بمناسبة فض هذا الدور أيضا – بما انتهت إليه تلك اللجان في إنجاز مهمتها .

وإذ لم يتسنحتى الآن عرض المشروعات التي أكتمات صياعتها على المجلس فإنى أقتر ح على حضرا تكم الموافقة على إعادة تشكيل اللجنة الحاصة على أن تعاونها سبع لحان فرعية ، وتتولى اللجنة الحاصة وضع خطة العمل ومتابعة أعمال اللجان الفرعية والتنسيق بين ما تنجزه من أعمال، وتتولى كل لجنة من اللجان الفرعية دراسة أحد المشروعات التي أنجزتها اللجنة الفنية السابقة وهى :

- ١ لجنة التقاضي .
- ٧ _ لحنة القوانين الاجتماعية .
- ٣ _ لحنة المعاملات المالية والاقتصادية . المالة المعاملات المالية والاقتصادية .
 - ع لجنة المعاملات المدنية .
- ه لحنة العقوبات .
- ٧ لحنة التجارة العامة . . يعنى المرجد به المراجد الالمامة
 - ٧ _ لجنة التجارة البحرية .

وللجنة الحاصة وغيرها من اللجان الفرعية الاستعانة بمن ترى الاستعانة به من الحبراء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية والقانون .

ومعنى ذلك أن هناك مشروعات تمت صياغتها بعد استطلاع رأى كل الحهات المسئولة المختصة ، ولما كان الأمر يقتضى تشكيل لجان خاصة طبقا للدستور واللائحة لعرض الموضوعات على المجلس في صيغتها النهائية ، فا ننى أقترح على حضراتكم هذا الأسلوب حتى يتسنى لنا نظر ذلك في الاجتماع المقبل إن شاء الله .

فهل توافقون حضراتكم عل مبدأ تشكيل هذه اللجان ؟

(موافقة) .

 ^(*) مضبطة الحلسة الحادية والستون (دور الانعة اد العادى الثالث من الفصل التشريعي الثالث) المعقودة بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٨٢

dalla da la tra

٨٢ من اللائحـة الداخلية

لى أن يكون نشكيل هذه الجان

| | رئيس المجلس: |
|--------------------|-------------------------|
| | إستنادا إلى نص الفقر |
| نضراتكم الموافقة ع | لا جاس فإنى أقترح على ح |
| | على النحو الآنى : |

أولا اللجنة الخاصة :

الدكتور صوفى أبو طالب الأستاذ حافظ بدوى ا الدكتور كامل ليله ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ « حمال العطيفي ه. هال العطيفي اأعضاء « dhipagions « dhipagions » الأستاذ ممتاز نصار الأستاذ ممتاز نصار الدكتور مجد على محجوب

وينضم إليهم من الأساتذة والمتخصصين السادة :

الأستاذ حنا ناروز ب. .. ب. ب. ساد

فضيلة الأمام الأكبر شيخ الأزهر الله الما الما الما وزير الأوقاف الأوقاف رئيس جامعة الأزهو سا الله من الما الما فضيلة المفتى فضيلة المفتى رئيس محكمة النقض من عكمة النقض ... رئيس مجلس الدولة الله الدولة ... النائب العام اعضاء رئيس إدارة قضايا الحكومة المال رئيس محكة اسنئتاف القاهرة من مد مد الم مدير عام النيابة الإدارية با المالدية المرابطا عبد العزيزعيسي وزير شئون الأزهر سابقا عبد المنعم النمر وزير الأوقاف سابقا عيد المنعم النمر وزير الاوقاف سابقا 🕟 (الس) زكريا البرى نائب رئيس جامعة القاهرة سابقا عبد المنعم فرج الصدة

| رئيس إدارة قضايا الحكومة سابقا | عبد الحليم الحندي |
|--------------------------------|-------------------|
| النائب العام سابقا | إراهيم القليوبى |
| نائب رئيس مجلس الدولة | أحمد أدابتءو يضه |
| نائب رئيس محكمة النقضسابقا | أحمد فتحى مرسى |
| وعضو مجلس الشورى | |
| عضو مجمع البحوث الإسلامية | عبد الله المشد |
| « « « « | عطية صقر |
| A property of the second | إبراهيم الوقفي |
| رثيس قسم الفقه المقاون بكلية | مد أنيس عباده |
| الشريعة والقانونسابقا | Drawn and the |
| رئيس قسم الشريعة بكليـــة | حسين حامد |
| الحقوق جأمعة القاهرة | |
| نائب رئيس محكمة النقض | إبراهيم صالح |
| نائب الأمين العام السابق لمجلس | أحمد السيد سليان |

الدكتور فتحي سرور أســـتاذ ورئيس قسم القانون الحنائي محقوق القاهرة نقيب المحامين و وال المستقيم الله ١٩٨٨ عند المستقد

الدكتور جمال الدين محمود أمين عام المجلس الأعلى للشئون

عمداء كايات الحقوق .

عميد كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر .

القرائد والمحالة المناح المحان الفرعية مرواجا والمحادث وأت أن لمناعم برأى الأزم الذر بد وأسلامات وإسمار اللهمارة ع

الشعب ومستشار رئيس المحاس

الإسلامية المالية المعادية

elation likely class I to a ellow is a ellowled it

Energy Allanger Wall Kill is aligh.

١ - لحنة التقاضي :

| رئيسا | الأستاذ ممتاز نصار الماليات الماليات الماليات الماليات |
|----------|---|
| 0.12 | « عبد الرحمن توفيق على خشبة » « |
| M. and | « مبد الله على حسن |
| | « فتحي زكي الصادق عد على » |
| , . | الأستاذة بثينة الطويل |
| اعضاء | الأستاذة بثينة الطويل الأستاذ حامد على كريم الأستاذ حامد على كريم |
| | الأستاذة عنايات أبو اليزيد يوسف |
| ALC: NO. | الاستاد إبراهيم الزاهد الاستاد إبراهيم الزاهد |
| 30 - (4) | « على السيد هلالي على السيد هلالي |
| | [18] [18] [18] [18] [18] [18] [18] [18] |

| م المسلما المسلم (المثلة) . • — باحنة قانون التجارة : | و به القوانين الجنائية : القوانين الجنائية : القوانين الجنائية : |
|--|---|
| دكتور عهد كامل ليله رئيســــــــــــــــــــــــــــــــــــ | الأستاذ حافظ بدوى وئيسا |
| « أحمد أبو زيد الوكيل أعضاء « سعد أحمد مهنساوى قناوى أعضاء « عدلى عبد الشهيد | « كال خبر الله » |
| « عدلى عبد الشهيد » | « وديع داود فريد » ». ». |
| « عرفات مجد محمود شلبایه ا ا | « حسين المهدى » » « حسين المهدى أعضاء » « خارق عبد الجميد الجندى أعضاء |
| ٦ _ لحنة القوانين الاجتماعية : الماللة الماللة القوانين الاجتماعية : الماللة الماللة القوانين الاجتماعية الماللة المال | « آداره أبو ستيت |
| الدكتور محمد على محجوب وتيس | « عهد عبد الغفار السوداني |
| الأستاذ محمود على أبو زيد الأستاذة فابدة كامل الله الله الله الل | « عد عبد الحميد المراكبي في الله عبد الحميد المراكبي في الله عبد المحميد المراكبي في الله عبد المحمد المحمد الم |
| الأستاذ أحمله محمد أيه زيد | really limbs there will be to be to be the second |
| « محمود نافع | ٣ - بلمة المعاملات المدنية : الله المعاملات المدنية : |
| « إسماعيل أبو المجد رضوان « | الدكنتور جمال العطيفي من من من من وليسا |
| « أبو المكارم عبد العزيز عبد الرحيم « نشأت كامل برسوم | الأستاذ عبد البارى سليان الأستاذ عبد البارى سليان |
| « نشأت كامل برسوم | « صلاح الطاروطي » |
| ٧ – لجنة القوانين المالية والاقتصادية : | « جورج روفائيل رزق الله الله الله الله الله الله ا |
| الدكتور طلبه ءويضه رئيسا | « حبد الرحم عبد الرحمن حمادى أعضاء |
| الاستاد حسن وزري السيد | « على على الزقم |
| « أسطفان باسيلي » | « عوب عد الخفيظ عليوه |
| « مصطف محمد سليان | « عويس عبد الحفيظ عليوه الأستاذة سماء الحاج أدهم مجد عليوه |
| | 1 - 10 al al litario d'acta de lling at la casa les es |
| « الشيخ صلاح أبو إسماعيل عليه المالية المالية المالية المالية | على حكم خمرص أو أحمل من المؤلمات وللك : غير محبا قراجتا قدل _ و |
| وهذه اللجان وظيفتها النظر في المشروعات التي أنجزت وإعداد تغوير | الأستاذ أحمد على موسى وتيسا |
| عنها بصلاحيتها أو بتعديلها حسبا ترى اللجنة الخاصة لكى يعرض على المجلس تمهيدا لإحالتها إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية لمناقشتها واستطلاع الرأى فيها تمهيدا لعرضها على المجلس . | « حنا ناروز |
| فهل توافقون حضراتكم ملى هذا التشكيل ؟ | « عبد الغفار أبو طالب أعضاء « حسن أبو هيف |
| () and the has the good (eye He hall a little of the bed the fire of the fire | « عبد السميع عبد السلام مبروك « عبد السميع عبد السلام مبروك |
| | |

(ثانيا) بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب (*)

عن مشروعات تقنين الشريعة الاشلامية

رئيس المجلس :

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس :

يسعدنى اليوم و يحن نختم هذه الدورة من أدوار إنعقاد المحلس الموقر أن يكون حسن الخنام بفضل الله و توفيقه عملا خلاقا وهو إنجاز عمل تاريخي ضخم — إعمالا للتعديل الدستورى للكدة الثانية من الدستور التي تقضى بأن تكون مبادىء الشريعة الإسلامية المصدو الرئيسي للتشريع

ولقد وافقتم حضراتهم بجاسة ٢٠ يونية ١٩٨٢على تشكيل اللجنة الحاصة واللجان الفرعية التى ستتولى تقديم مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية التى تم إنجازها ولعل حضراتكم تذكرون ما عرضته على المجلس عن المراحل المختلفة التى ورجا هذا العمل الجليل منذ اتخذ المجلس في ١٧ ديسمبرسنة ١٩٧٨ قراره بالبدء في تقنين الشريعة ، ولست بحاجة إلى الحديث عن الحهود أو الصعوبات التى اكنفت إعداد هذه الشريعات فحسبنا اليوم أن الأمل والرجاء قد تحولا إلى عمل جليل بناء ،

إنه وإن كان الزملاء رؤساء اللجان الفرهية ، سيقدمون لحضرا نكم بيانا عن كل من هذه المشروعات إلا أنه يجدر بى ، أن أشير بادىء ذى بدء إلى أن وضع الشريعة الإسلامية موضع التطبيق والنزول على أحكامهاهو عو ة بالشعب المصرى ، بل بالأمة العربية والإسلامية كلها إلى ذاته العربية الإسلامية بعد اغتراب عشناه في ظل القوانين الأجنيية أكثر من قون من الزمان إنه إنهاء للتناقض بين القيم الأخلافية - نبت هذه الأرض الطيبة - والسياج الحضارى الذى يربط شعبنا بين القوانين الوضعية كما يتضح من النظرة الدينية والأخلاقية في شأن بعض الأعمال كالزنا وشرب الخمر والربا ، وبين النظرة إليها وفقا للقوانين الوضعية القائمة في هذا الخصوص وما يترتب على ذلك من تمزق نفسى ، بل إحباط ، للتناقض بين ما يؤمن به الإنسان المصرى والقوانين التي تحكمه ،

ويجدر بى فى هذا المقام وقبل أن أعرض للسمات الرئيسية والملامح الأساسية لهذه التشريعات ، أن أسجل أمامكم ،أن هذاالعمل الذى أنجزناه الأساسية لهذه الثانية من الدستور ، قد روعى فى إعداده وسيراعى فى تطبيقه أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية على السواء ، بمعنى أنناكانا يعلم أن الإسلام يكفل حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل الكتاب

إعمالالمبدألآ إكثراء في الدين على يكفل المساواة بين المسلمين وغير المسلمين فالحقوق والواجبات إعمالا لمبدأ وللممالنا وعليهم ماعلينا ويجدر بناهنا أن ذك كدأن الدستور المصرى قد أفرد العديدمن المواد لتطبيق هذين المبدأ ن عمن ذلك المادة وعمن الدستور التي نصت على أن :

در المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لاتمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .

كا نصت المادة ٢٤ على أن :

رو تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارحة الشعائر الدينية " .

وهذان النصان الدستوريان قاطعان وحاسمان في تقرير المبدأين الإسلاميين دو لا إكراه في الدين ولأهل الكتاب ما المسلمين ولهم ماعليهم ».

وفضلا عما سبق ، فمن المسلمات أنه يتعين تفسير أى نص فى الدستور بما يتفق مع باقى نصوصه وايس بمعزل عن أى منها ، وهذا ما يخضع له تفسير النص المعدل للسادة الثانية من الدستور مثل باقى نصوصه .

كا أنه من المسلمات أيضا أن مبادى، الشريعة الإسلامية السمحاء تقرر أن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون فى أمور أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وغيرهما لشرائع ملتهم ، وقد استقر على ذلك رأى فقهاء الشريعة منذ أقدم العصور نزولا على ماورد فى الكتاب والسنة ولذلك روعى فى التقنينات خضوع غير المسلمين فى مسائل الأحوال الشخصية لقوانين ملتمى .

وأهم الملامح الأساسية للتقنينات الجديدة تظهر فيما يلى :

١ — إن هذه التقنينات مأخوذة من الشريعة الإسلامية نصا أو مخرجة على حكم شرعى أو أصل من أصولها وذلك دون التقيد بمذهب فقهى معين ، ومن هذا استنبطت الأحكام من آراء الفقهاء التى تتفق وظروف المجتمع ، ولست في حاجة إلى أن أذكر لحضراتكم أن الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين :

النوع الأول: أحكام قطعية الثبوت والدلالة، وهذه لا مجال للاجتهادفيها . النوع الثانى: أحكام اجتهادية ، إما لأنها ظنية الثبوت وإما لكونها ظنية الدلالة ، ومن المسلم بالنسبة للا حكام الاجتهادية أنها تتغير بنغير

الزمان والمكان الاصر الذيأدي إلى تعددالمذاهب الإسلامية بل والآراء داخل المذهب الواحد ، وهو ما أعطى الفقه الإسلامي مرونة وحيوية أمكن معها القول بأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان .

٧_ حرصت اللجان الفنية التي تولت إعداد هذه التشريعات على بيان الأصل الشرعى لكل نص من النصوص أو الأصل أو المبدأ الذي حرجت الحكم عليه حتى يكون الرجوع في التفسير والتأويل إلى مراجع الفقه الإسلامي مدلا من الالتجاء دائما إلى الفقه الأجنبي .

٣ _ أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية والمعاملات المالية الجديدة أتى أستحدثت ولم يتطرق لها فقهاء الشريعة فقد اجتهدت اللجان في استنباط الأحكام لآي تتفق وظروف المجتمع وروح العصر بشرط مطابقتها لروح الشريعة الإسلامية وأصولها ومن أمثلة ذلك معاملات البنوك والتأمينات وطرق استثمار المال . • النخ •

ع — إنه في سبيل الحفاظ على التراث الفقهي المصرى ومبادئ القضاء التي استقرت طوال القرن المــاضي فقـــد حرصت اللجان على الأخذ بالمصطلحات القانونية المألوفة ولم تخرج عليها فى الصياغة إلا إذا أفتضت الضرورة ذلك، أما المضمون والمعانى فهما مطابقان للفقـــة الباب الذات : الأوداق النياوية ، ويشمل :

- 10 JE .

والتشريعات التي تم إبجازها هي : ١ ــ مشروع قانون المعاملات المدنية : ويقع في ١١٣٦ مادة .

٧ ـــ مشروع قانون الاثبات : ويقع في ١٨١ مادة |. ا

ومشروع ة نون التقاضي : ويقع في ١٦٥ مادة .

س ــ مشروع قانون العقوبات : القسم المام والحاود والتعزيرات THE READER . ويقع في ٩٣٠ مادة .

ع ــ مشروع قانون التجارة البحرية : ويقع في٣٤ع مادة .

ه ـــ مشروع قانون التجارة : ويقع في ٧٩٧ مادة . مساوع عانون التجارة : ويقع في ٧٩٧ مادة .

In it with a telegram to a of the it I to closely in the hard He is the eller second that he had been the الإعامات في عال النشر بعات النجاوية على المريحا متطال في هذا 1511. eas in the I of accounting of much sind ethological hillight

ما وق قس الوقت ووص أن تنتق أحكم الشروع بم أحكم الدرية الإسلامية عوقد القرمة الجنة في إمدادها لاير وع بمسيم مسلمو

الإخوة والأخوات ؛ (الله الله)

إن هذا العمل التاريخي الذي كانت إشارة البدء فيه من مجلسكم الموقر مازال بحاجة إلى جهد جهيد يتعين أن يسعى إليه كلاالذين يريدون للشريعة الازدهار ، كل في مجال تخصصه وهذا يقتضينا أن ثبدأ منذ الآن ىما ياتى :

(١) تهيئة المناخ الاجتماعي لقبول التقنينات الجديدة ويكون ذلك عن ا طريق وسائل الإملام المتعددة وعقد جلسة استطلاع في الموضوعاتالتي جدت في المجتمع بعد إقفال باب الاجتهاد وتبنت اللجنة بعض الآراء فيها مثل أعمال البنوك ونظم التأمين ونظم استثمار الأموال . . . الخ م

(٢) يتمين تنظيم دورات تدريبية حتى ينفسحالمجال أمامالقضاةلدراسة واستيعاب التشريعات الجديدة .

(٣) يتعين تغيير برامج الدراسة في كليات الحقوق في الجامعات المصرية ا بما يتمشى مع التقنينات الحديدة في شما الماها إلى الماها الماها الماها الماها الماها الماها الماها الماها الماها

بهذا يكون مجلسكم الموقر قد وفي بما وعد به في مدة تعتبر قياسية ، ففي أربعين شهرا أنجز مجاسكم الموقر هذا العمل الذي سيكون خالدا بإذن الله . وكلنا يعــلم أن القانون المدنى وحده الذي صدر في عام ١٩٤٨ تم إنجازه في إثني عشر عاما وفي هذا الحباس تم إنجاز خمس مجموعات كاملة خلال أربعين شهرا ، فباسمكم أفدمخااص الشكر والتقدير للإخوة أعضاء اللجان الفنية من أساتذة ومستشارين ، وللإخوة الذين عملوا معهم هنا من العاملين بالأمانة العامة للمجلس ، على هذا الجهد الذي أتموه ، بعيدا عن الأضواء أو أية ضجة إعلامية ، ولم يتقاضوا عنه أجرا .. - مسمعة ليه -

حفظ الله أمتنا وسدد خطاها على طريق العزة والنصر بقيادة ريسنا وقائدنا الرئيس مجمد حسني مبارك نداء ويتنه فالمبتال ويناة و يرثه عامات

e the star their of Jacks thing in thelige a might it is all Thingalis Bullet every war wing that the us goods who is Wedland of the in the way & the I live a gill times من اوسة إبراب مي عل المعو الخالي :

الأعمال المتيارية .

(ثالثا) كلمة السيد العضو الدكتور محمد كامل ليله المدال ١١٥٥ المالال المالة and the miletan s one of last these

رئيس لجنة قانون التجارة عن

الناريخين الذي كانت إشارة الهده فيدمن عباسكم الميقر - ghospe and to me, the of the considerable

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الأخوات والإخوة أعضاء لس الموقو : المحلس الموقو:

يسعدني أن أعرض على حضراتكم تقريرا يتعلق بمشروع قانون التجارة الذي تم إعداده وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عن طريق لجنة فنية متخصصة من رجال الشريعة ومن أساتذة القانون .

ينظيم شئون التجارة قانون التجارة الصادر في سنة ١٨٨٣ ، وذلك بالإضافة إلى بعض القوانين التي نظمت بعض الشئون المتعلقة بممارسة النشاط التجارى ، ومن ذلك قانون السجل التجارى والقانون الحاص

ولعل من أهم القوانين المنظمة لشئون التجارة قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ مع ما أدخل عليه من تعديلات بقوانين صدرت في فترات لاحقة ، وأخيراً صدر قانون الشركات الجديد وهو القانون رقم ١٥٩

وقد بذلت عدة محاولات لوضع قانون جديد ينظم شئون التجارة خاصة بعد التطورات الهائلة التي طرأت على الحياة التجارية في عالمنا

وعقب صدور التعديل الدستورى في ٢٢ مايو ١٩٨٠ الذي تضمن فيا تضمنه - تعديل نص المادة (۲) من الدستور حيث أصبح نصها ﴿ الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتما الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . م شكلت بالمجلس لحنة لإعداد مشروع قانون للتجارة يتفق وأحدث الآبجاهات المنظمة للشئون التجارية ، و يكون – في نفس الوقت – متفقا مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وقد عكفت اللجنة على إمداد التشريع المطلوب ، مستهدية في ذلك بالمشروعات السابقة ويتشريعات بعض الدول العربية وبصفة خاصة قانون التجارة الكويتي الذي صدر في العام المــاضي ، ويتألف المشروع من أربعة أبواب هي على النحو التالى :

الباب الأول : التجارة بوجه عام ، وتشمل :

- ــ الأعمال التجارية .
 - التاجر .

- - _ السجل التجارى .
 - المتجر .
- الباب الثاني : الالتزامات التجارية ، و يشمل : الله الماسك الساه التي تناول كما فقياء الشريع فقد ا الالحكام التي اتناق وظروف الجنم وروح الع

your the water the other hand the tree to

مايين والمروع فالتسر واللوال

all . White of I tolkin he co

more the stal things oftender

سي من و فاتون المعاملات المداية ، و

ALL 1015 3 151(11 a) :

- البيع التجاري .
- الرهن التجاري الإيداع في المستودعات العامة . ويُعاام وبالدام المنسا على
 - _ الوكافة التجارية من ويقال عالما إن الخاط المهم والما ال
 - _ المسرة .
- Mendelal Matie it lille it el, an or alor i langue Ix or deil -
 - عمليات البنوك

الباب الثالث : الأوراق التجارية ، ويشمل :

- الكبيالة .
- السند الإذنى
 - الشيك
- _ الأحكام العامة التي تسرى في شأن هذه الأوراق التجارية الثلاث،
 - الباب الرابع: الإفلاس والصلح الواقي منه، ويشمل:
 - إشهارالإفلاس
 - آثار الإفلاس .
 - إدارة موجودات التفليسة وتحقيق الديون .
 - _ إنتهاء التفليسة .

المراج الون العبارة و وهد في مراه = هذا بيان موجز بالأبواب التي يتألف منها مشروع القانون ،و يلاحظ أنه قد طرأت تطورات كبيرة على الحياة المالية والتجارية في السنوات الاخبرة وقد واكبت تشريعات كثيرة من الدول العـــربية أحدث الإتجاهات في مجال التشريعات التجارية بيمًا بقى تشريعنا متخلفا في هذا المحال . ومن ثم كان لا بد منوضع تشريع جديد يتفق والتطورات العالمية

هذا وفى نفس الوقت روعى أن تتفق أحكام المشروع مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وقد التزمت اللجنة فى إعدادها للشروع بجميع مصادر

كما أعتدت اللجنة – بالنسبة إلى بعض الأحكام الشرعية – بالمصلحة المرسلة وهي – كما عرفها بعض فقهاء الشريعة الإسلامية – كل أم لم يشرع حكم لتحقيقه ، مع مايقتضيه من جلب منفعة أو دفع مضرة للجتمع ، ولم يرد فيها نص من الشارع باعتبارها أو بالغائبا ، وبمراعاة الشرطين الأساسيين اللذين اشترطهما الفقهاء في اعتبار المصلحة المرسلة وهما :

 أن تكون المصلحة عامة وحقيقية يترتب عليها - على وجه القطع واليقين - جلب مصلحة أودفع مضرة .

ب — ألا يعارض التشريع لهذه المصلحة حكما شرعيا ثبت بنص قاطع غير قابل للتأويل .

ويمكن بهذه الأصول العامة أن حكم بالجواز على كل أمر جد في معاملات الناس ، يحقق مصلحة عامة لهم ، وعلى كل معاملة جديدة تعارف الناس عليها ولا يوجد نص يحرمها، وعلى كل اتفاق بين المتعاقدين لايحل حواما ولا يحرم حلالا .

ولايخفى أن اختلاف الفقهاء فى صدد هذه المعاملات من حيث الحل والحرمة يتيج الفرصة لاختيار أنسب الآراء للحكم على ماجرى عليه عمل الناس لتحقيق مصالحهم المشتركة .

وفى ضوء ماتقدم جميعه فإن اللجنة ترى أن مشروع هذا القانون – من حيث الأسس والمبادىء العامة التى يقوم عليها – صالح للعرض على المحبلس طبقاً لاحكام الدستور واللايحة الداخلية للجلس .

وترجو اللجنـــة المجلس الموقر إحالته إلى لجنـــة الشئون الدستورية والتشريعية لاستكمال مراحل استصداره ،وشكوا .

(تصفيق) •

اقتراح بمشروع قانون بإصدا، قانون النجارة

A CONTROL OF THE PROPERTY OF THE PROPERTY OF A 15th A

مشروع قانون التجارة

الباب الأول التجارة بوجه عام ع سد ويستر عن أن عثماد والتي أحمد الذيارة أنها زار لما يعفق دو- با فإذا كان الغانون السمساليلي عين الدوج الاعتراض عل

The ices while (1 ist) - 1 con in 1 listers

تسرى أحكام هذا الفانون على المسائل التجارية وعلى كل شخص طبيعي أو معنوى تثبت له صفة التاجر .

١ – تسرى على المسائل التجارية أحكام الانفاق الخاص بين المتعاقدين فإذا لم يوجد اتفاق خاص سرت تضوص هذا القانون أو غبره من القوانين المتعلقة بالمسائل التجارية ثم قواعد العرف التجارى ويرجح العرف الخاص أو المحلى على العرف العام . وهم (١٤) شان الما كار البدلا الماسات

٧ _ إذا لم يوجد عرف تجارى وجب تطبيق أحكام قانون المعا ملات المدنية.

٣ - لا يجوز تطبيق الاتفاقات الخاصة أو قواعد العرف التجارى إذا
 تعارضت مع نصوص تشريعية آمرة

7- ETECHOLOSHUM الفصل الأول الاعمال التجارية

3 - EX 20 1/ (4 50h) 1/4 2/5 1/4 1/4

المصال أمال الروجين الأمن تاريخ فلم الله الإيمانية المحاربة

١ – شراء المنقولات أيا كان نوعها بقصد بيعها أو تأجيرها بذاتها أو بعد تهيئتها في صورة أخرى (٧١. ١٨١١)

٧ - بيع أو تأجير المنقولات السابق شراؤها على الوجمه المبين في المقرة الساسة من المراجد والعنون من من والمقال

٣ ــ استثجار المنقولات بقصـــد تأجيرها وكذلك إيجارها إلى هر الا عليه و أو عدما القياد من المتدال المصورا على خيرار ون و . يعقا

ع _ جميع العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية كتحريرها وتظهيرها ووفاء قيمتها أيا كانت صفة ذوى الشأن فيها وأيا كانت طبيعة العمليات التي أنشئت من أجلها .

ه - تأسيس الشركات التجارية وبيع وشراء أسهمها وسنداتها

(مادة ع) المجالات ليامه - و تعتبر الأعمال الآنية تجارية إذا كانت مزاولتها ملى وجه الاحتراف : تعتبر الاعمال الا بيه جاريه إرا الله المرافع . ٢ — توريد البضائع . ٢ — الصناعة . ٣ — النقل البرى والنقل في المياه الداخلية . النقل البرى والنقل في المياه الداخلية .

- ع ـــ الوكالة التجارية والسمسرة .
- ٣ عمليات المصارف والصيارفة .
 - v الحساب الحادي . وي السال مروية المعرف + v
- ٨ الإيداع في المستودعات العامة .
- ه النشر والطباعة والتصوير والإذاعة مرئية كانت أو مسموعة والصحافة ونقل الأخبار أو الصور والإعلان. وللمد يتم المستم
- ١٠ العمليات الاستخراجية لموارد الثروة الطبيرية كالمناجموالمحاجر ومنابع النفط والغاز وغرها .
- ١١ مقاولات بناء العقارات وترميمها أو هدمها أو تعديلها .
- ١٢ شراء العقارات ، والحقوف العينية بقصد بيعها بعد شرائها
- بالقصد المذكور . بالقال من الثال المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان مكاتب السياحة ومكاتب التصدير والاستيراد أوالإفراج الجمركي ومكاتب الاستخدام ومحال البيع بالمراد العلني .
 - ١٤ أعمال الفنادق والمطاعم ودور الخيالة والملاعب والملاهي .
 - ا م ا تأجير واستئجار الدور والشفق والغرف المؤثثة .
 - ١٦ توزيع المياه أو الغاز أو الكهرباء .
 - ١٧ إجراء المخابرات البرقية والهاتفية والبردية .

(مادة ه)

يعتبر أيضا عملا نجاريا كل عمل يتعلق بالملاحةالتجارية بحرية كانت أو جوية وعلى وجه الحصوص :

- ١ بناء السفن أو الطائرات وإصلاحهاوصياتها .
- ٧ شراء أو بيع أو تأجير أو استثجار السفن أو الطائرات إلا إذا كان ذلك لغوض غير تجارى .

منوالين أو عبزله الانجال .

- ۳ شراء أدوات أو مواد تموین السفن أو الطائرات .
 ۶ النقل البحرى أو الجوى .

۳ استخدام الملاحين والطيارين

(مادة ٦)

يعتبر عملا تجاريا كل عمل يمكن قياسه على الأممال المنصوص عليها في المواد السابقة لتشابه في الصفات أو الغايات .

(Alcة Y)

۱ – الأعمال التي يقوم بها التاجر لشئون تتعلق بتجارته تعتبر أعمالا تجارية .

٢ – وكل عمل يقوم به التــاجريعتبر متعلقاً بتجارته مالم يثبت
 غير ذلك .

(A Colo)

 ١ - لا يعتبر عملا تجاريا بيع المزارع منتجات الأرض التي يقوم بزراعتها واءكان مالكها أو مجرد منتفع جا

ح ومع ذلك إذا قام المزارع بصناعة المـــواد التي تنتجها أرضه
 واستخدم في ذلك آلات ذات قوة محركة كبيرة أو عددا غير قليل من العمال
 اعتبرالعمل تجاريا

الفصــل الثاني ـ التاجر

(مادة ٩)

عرب أعمال العبادل والعلام وحود العبال والمان لجالة بنع

حل شركة تخف أحد الأشكال المنصوص عليها في قانون الشركات أياكان الغرض الذي إنشئت الشركة من أجله .

(مادة ١٠)

١ - لمن بلغ إحدى وعشرين صنة كاملة أن يشتغل بالتجارة. أما من بلغ ثما يعشرة سنة كاملة وكان قانون جنسيته يقضى باعتباره قاصرا فلابجوز له أن يشتغل بالتجارة إلا وفقا للشروط المقررة فيه أما إذا كان القانون الله أن يشتغل بالتجارة إلا يجوز له ذلك إلا بإذن من الحكمة المختصة .

ولا يجوز لمن تقل سنه عن ثمانى عشرة سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة ولو كان قانون الدولة التى ينتمى إليها بجنسيته يعتبره راشدا فى هذه السن أو يجيز له الاتجار .

(مادة ١١١)

١ - ينظم أهلية المرأة المتزوجة لمزاولة التجارة قانون الدولة التي تنتمى اليها بجنسيتها .

٧ - ويفترض في الزوجة الأجنبية التي تحترف التجارة أنها تزاولها بإذن زوجها فإذا كان القانون الواجب التطبيق يجيز للزوج الاعتراض على احتراف زوجنه التجارة أو سحب إذنه السابق وجب قيد الاعتراض أو سحب الإذن في السجل التجاري ونشره في صحيفة يومية . ولا يكون للاعتراض أو سحب الإذن أثر إلا من تاريخ إتمام هذا الإعلان .

٣ – ولا يؤثر الاعتراض أو سحب الإذن على الحقوق التي اكتسبها
 ال بر حسن النية .

(مادة ۱۲)

 ١ يفترض في الزوجة الأجنبية التاجرة أنها تزوجت وفقا لنظام انفصال الأموال إلا إذا كانت المشارطة المالية بين الزوجين تنص على خلاف ذلك .

٢ - ولا يحتج على الغير بالمشارطة المالية إلا إذا أعان عنها بقيدها
 ف السجل التجارى ونشر ملخصها في صحيفة يومية

و يجوز للغير في حالة إهمال الإعلان أن يثبت أن الزواج قد تم
 وفقا لنظام مالى أكثر ملاءمة لمصلحته من نظام انفصال الأموال .

ولا يحتج على الغير بالحكم الصادر خارج الجمهورية القاضى بانفصال أموال الزوجين إلا من تاريخ قيده فى السجل التجارى ونشر ملخصه فى صحيفة يومية .

(مادة ۱۳)

١ - الاتسرى أحكام هذا القانون على أرباب الحرف الصغيرة .

ح ويعتبر من أرباب الحرف الصغيرة كل من يزاول حرفة ذات نفقات عامة زهيدة مستخدما في ذلك نشاطه البدني أو آلات ذات قو محركة صغيرة أو عددا قليلا من العمال الحصول على مقدار من الربح يؤمن معاشه اليومي .

(مادة ١٤)

اذا زاول التجارة أحـــد الأشخاص الذين حظر عليهم الانجار بمقتضى قوانين أو أنظمة خاصة اعتبر تاجرا وسرت عليه أحكمام هــذا القانون .

((مادة ١٠)

تثبت صفة التاجر لحكل من احترف التجارة باسم مستعار أو كان مستترا وواء شخص آخر فضلا عن ثبوتها للشخص الظاهر.

(مادة ۱٦

تفترض صفة التاجر فيمن يدعيها بالإعلان عنها في الصحف أو ف منشورات أو أوراق أو في غير ذلك من وسائل الإعلان • ويجوز نقض هـذه القرينة بإثبات أن من يدعى الصفة المذكورة لم يزاول التجارة فعلا .

(مادة ۱۷)

لاتثبت صفة التاجر للدولة وغيرها من أشخاص القانون العام ومع ذلك تسرى على الأعمال التجارية التي تتناولها أحكام هذا القانون إلا مااستثنى بنص خاص .

ا مادة ۱۸)

تثبت صفة التاجر لشركات القطاع العــام وتسرى عليها الأحكام الترب على هذه الصفة باستثناء أحكام الافلاس والأحكام الأخرى التي ينص عليها القانون .

الفصيل الثالث _ الدفاتر التجارية

الدورات وع بغلم مل التيد يك علي يوما من عوي العالم. الترجم التاجم المرجم ((الم قعله)

١ - على كل تاجر فردا كان أو شركة أن يمسك الدفاتر التجارية الني تستازمها طبيعة تجارته وأهميتها بطويقة تكفل بيان مركزه الممالى وما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بالنجارة .

٢ - وفي حمسيع الأحوال بجب على التاجر أن يمسك الدفترين الآتين :

- (1) دفتراليومية .

(1. asle)

١ - تقيد في دفتر اليومية الأصلى جميع العمليات التجارية التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ، ويتم القيد يوما فيوما وتفصيلا باستثناء المسحوبات الشخصية التي يجب أن تقيد إجالا وشهرا فشهرا .

وللتاجرأن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لإثبات تفصيلات الأنواع المختلفة من العمليات التجارية ، وفي هدذه الحالة يكتفى بقيد إجمالي لهذه العمليات في دفتر اليومية الأصلي في فترات منتظمة ، فإذا لم يتبع هذا الإجراء أعتبر كل دفتر مساعد دفترا أصليا .

(مادة ٢١)

ا _ يقيد فى دفتر الأستاذ تفصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر فى اخرسنته المالية أو بيان إحمالى فنها إذا كانت تفصيلاتها واردة بدفاتر أو قوائم مستقلة وفى هذه الحالة تعتبر الك الدفاتر والقوائم جزءا متمما لدفتر الأستاذ .

٢ - كما تقيد بدفتر الأستاذ صورة من الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر .

(مادة ۲۲)

على التاجر أن يحتفظ بصورة طبق الأصل من المراسلات والبرقيات وخيرها مـــن الوثائق التي يرسلها أو يتسلمها لشئون تتعلق بالتجارة . ويكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها المراجعة .

(مادة ۲۲)

١ - يجب أن تكون الدفاتر التجارية خالية من كل فراغ أوشطب
 أو محو أوكتابة في الهوامش أو بين السطور .

٢ - ويجب قبل استعمال دفتر اليومية الأصلى أن ترقم صفحاته
 وأن يوقع كل صفحة الموظف المختص ويضع عليها ختم الجهة الإدارية
 التي يتبعها بعد أن يذكر عدد صفحات الدفتر .

٣ – ويجب تقديم الدفتر المذكور في نهاية السنة المالية للتأجر إلى الموظف المختص للتصديق على عدد الصفحات التي استعملت خلال السنة وعند انتهاء صفحات الدفتر يجب على التأجر أن يقدمه إلى الموظف المختص للتأشير عليه بما يفيد ذلك .

٤ – وعلى كل من التاجر أوورثته في حالة وقف نشاط المتجر تقديم الدفتر المذكور إلى الموظف المختص للتأشير عليه بما يفيد ذلك .

1 - The siles (16 in (18 is)) it is the few that a little like tall

على كل من التاجرأوورثته الاختفاظ بالدفاتر التجارية والوثائق المؤيدة للقيود الواردة ، المدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ وضع الناشير على الدفتر بانتهائه .

 ٢ - وعليهم أيضاً حفظ صور المراسلات والبرقيات مدة مشر سنوات تبدأ من تاريخ تصديرها أو ورودها . ١ – على كل تا جرخلال الاثبن يوما من تاريخ افتتاح محله التجارى أو من تاريخ تملكم. محلا تجاريا أن يقدم طلبا للقيد في السجل التجارى .

٢ - و بجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية:

(1) اسم التاجروتاريخ ميلاده وجنسيته .

(ب) الاسم التجارى والعنوان التجارى إن وجد .

(ج) الأهلية التجارية والإذن بمزاولة التجارة إذاكان ذلك لازما .

(د) موضوع التجارة و ۷۱ ۱۵۱۸)

(ه) تاريخ افتتاح المحل التجارى أو تملكه .

(و) عنوان المركز الرئيسي وعناوين الفروع التابعة له سواء كانت بالجمهورية أوالخارجوعناوين المحال التجارية الأخرى التي للتاجر وموضوع تجارة كل ملها البله)

(ز) أسماء المثلين التجاريين وتاريخ ميلادكل منهم وجنسيتهم .

(مادة ۲۱)

١ – على كل تاحر أن يطلب القيد أيضا في كل إدارة للسجل يوجد له فى دائرتها فرع و يقدم طلب القيد خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع من التاجر أو مدير الفرع الم المالة ا

٧ – ويجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :

(أ) اسم التاحروتاريخ ميلاده وجنسيته .

 (ب) الاسم التجارى والعنوان التجارى إن وجد سواء كان متعلقا بالمركز الرئيسي أو الفوع .

(ج) رقم قيد المركز الرئيسي في السجل النجاري . ﴿

(د) عنوان كل من المركز الرئيسي والفرع .

(ه) موضوع التجارة . المالية اليومية اليومية المجارة .

(و) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .

(ز) تاريخ افتتاح الفرع .

ب المراجع و المراجع ال

١ – القيود التي تدون في الدفاتر التجارية من قبل مستخدى الناجر الأذونين فاك تعتبر في حكم القيود التي يدونها الناجر بنفسه . أ الما

٢ - ويفترض في القيود المدونة في دفاتر التاح أنها دونت بعلمه ورضائه To not think to you full of the anget of a set

letely million at 1 (17 ist) is the flecily - it and

مجوز للمحكة بناءعلى طلب الخصم أومن تلقاء ذاتها أن تأمر التاجر بتقديم دفاتره إليها لاستخلاص مايتعلق بالنزاع المعروض عايها . وللمحكمة أن تطلع على الدفاتر بنفسها أو بواسطة خبير تعينه لذلك م

(مادة ٢٧)) المحكة أن تأمر التاجر بتسليم دفاتره الاطلاع خصمه عليهـا إلا في المنازعات المتعلقة بالتركات والشركات وقسمة الأمــوال المشتركة .

٧ - وفي حالة الإفلاس أو الصلح الواقى منه تسلم الدفاتر المحكمة أو لوكيل التفليسة أو لمراقب الصلح . في الما يشايدًا في المايد في الما (مادة ۲۸)

للمحكمة عند امتناع التاجر عن تقديم دفاتره للاطلاع عليها أن تمتبر ذلك قرينة على صحة الوقائع المطلوب إثباتها بالدفاتر وأن توجهاليمين the day there make of the Haring to suce il awil

الغصال الرابع والمرابع والمارية

early, while the an

that the te the their (190 and) in also at int aller .

١ – تعد وزارة الاقتصاد مجلا للتجارة تقيد فيه أسماء التجار أفرادا كانوا أو شركات وتدون في السجل المذكور جميع البيانات المنصوص عليها في القانون وكل تعديل يطرأ عليها .

٧ - واوزير الاقتصاد أن يعد عند الحاجة سجالا للتجارة في أية into their text of leccool عافظة .

7 - elle Ellend (TT sale) - Male at ellette ellette

على التاج أو مدير الفرع أن يطلب التأشير في السجل بكل تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين • ويقدم طلب التأشير خلال ثلاثين يوما من تاريخ التصرف القانوني أو الحكم أو الواقعة التي تستلزم ذلك .

(مادة ۳۳)

- ١ بؤشر في السجل التجاري بما يأتي :
- (١) أحكام إشهار الإفلاس وإلغائه والأحكام الصادرة بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو تعديله .
- (ب) الأحكام الصادرة بالتصديق على الصاح القضائي أو بفسخه أو بإبطاله .
 - (ج) أحكام إقفال التقليسة أو إعادة فتحها .
 - (د) أحكام ود الاعتبار .
- (ه) الأم الصادر بافتتاح إجراءات الصلح الواقى والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو إطاله أو إقفال إجراءاته .
- (و) الأحكام الصادرة بتوقيم الحجر على التاجرأو برفع الحجر مع بيان اسم من عين ذائبا عن المحجور علية •
- (ز) الأمر الصادر بسحب الإذن للصغير أو المحجور عليه بالإتجار أو بتقييد الإذن •
- وعلى المحكمة أن ترسل صورة من الحكم أو الأمر خلال ثلاثين
 يوما من التاريخ الذي يعتبرفيه نهائيا إلى إدارة السجل التجارى المختصة
 للتأشير فيه بمقتضى أى منهما

(مادة ٢٤)

- ر _ على كل تاجر يكون مركزه الزئيسي في الخارج وله في الجمهورية فرع أن يطلب إلى إدارة السجل قيده في السجل التجاري .
- ح _ ويقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع . ويجب
 أن يشتمل هذا الطلب فضلا عن البيانات المنصوص عليها في المادة (٣٠)
 عاما باتى :
- (١) اسم مدير الفرع و تاريخ ميلاده وجنسيته .
 - (ب) الترخيص الصادر عند الاقتضاء بإنشاء الفرع .
- س ويؤشر في السجل بجميع التصرفات الفانونية والوقائع والأحكام والأوامرا لمنصوص عليها في المادتين السابقين إذا كانت ادرقني الجمهورية

أو إذا اكتسبت صيغة التنفيذ من إحدى محاكمها وكذلك يؤشر في السجل بتغيير مديرالفرع وبكل تعديل في الترخيص الصادر بانشاء الفرع عند الاقتضاء.

(مادة ه٣)

- ۱ حلى مدير الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تأسيسها أن يقدم طلبا لقيدها في السجل التجارى
 - ٢ ويجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :
- (۱) نوع الشركة وغرضها واسمها التجارى والعنوان التجارى إن وجد .
- (ب) عنوان المركز الرئيس وعناو نين الفروع سواء كانت بالجمهورية أو الخارج .
 - (ج) رأس المال والقدر المدفوع منه .
 - (د) تاریخ ابتداء الشرکة وتاریخ انتهائها .
- (ه) أسماء الشركاء المتضامنين في شركات التضامن أو التوصيةو تاريخ ميلادكل منهم وجنسيته .
- (و) أسماء مديري الشركة وأسماء الأشخاص الذين لهم حق التوقيع بالسمها مع بيان مدى سلطتهم في الإدارة أو التوقيع .
- ٣ ويقدم طلب القيد ،صحويا بصورة من عقدالشركة ونظامها .

على المناه المنا

- ١ على كل شركة أن تطلب القيد أيضا فى كل إدارة للسجل يوجد فى دائرتها فوع لها و يقدم طلب القيد خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفوع من مدير الشركة أو مدير الفوع .
 - ٢ ويجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :
- (١) نوع الشركة وغرضها واسمهاالتجاري والعنوان التجاري إنوجد.
- (ب) رقم قيد المركز الرئيسي في السجل التجاري
 - (ج) عنوان كل من المركز الرئيسي والفرع .
 - (د) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .
 - (ه) تاريخ افتتاح الفرع .

المنافقة الم

١ حلى مدير الشركة أو مدير الفرع أو المصفى بحسب الأحوال أن يطاب التأشير في السجل بما يأتي :

- (أ) كل تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .
- (ب) كل اتفاقأو حكم بحل الشركة أو بتصفيتها مع بيان أسماء المصفين ومدى سلطتهم وكل تغيير يحصل في أشخاصهم .

٢ - ويجب أن يقدم طلب التأشير بهدنه البيانات خلال ثلاثين يوما
 من تاريخ النصرف القانوني أو الحكم أو الواقعة التي تستلزم ذلك

(مادة ۲۸)

- ١ يؤشر في السجل التجاري بما يأتي :
- (أ) أحكام فصلالشركاء أو عزل المديرين .
 - (ب) أحكام حلالشركة أو بطلانها وتعيين المصفين أو عزلهم.
- (ج) أحكام إشهار الإفلاس أو الغائه والأحكام الصادرة بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو تعديله .
- (د) الأحكام الصادرة بالتصديق على الصلح القضأئي أو بفسخه أو إبطاله .
 - (ه) أحكام رد اعتبار الشركاء المتضامنين
 - (و) أحكام إقفال التفليسة أو إعادة فتحها
- (ز) الأمر الصادر بإنتتاح إجراءات الصلح الواقرو الأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه أو إبطاله أو إقفال إجراءاته

وعلى الحكمة أن ترسل صورة من الحكم أو الأمر خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذي يصير فيه نهائيا إلى إدارة السجل التجارى المختص للتأشر فيه بمقتضاها .

(مادة ۲۹)

 ا حلى كل شركة يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها فى الجمهورية فرع أن تطلب إلى إدارة السجل التجارى قيده فى السجل

ب _ و يقدم الطلب خلال ثلاثين يومامن تاريخ افتتاح الفرع. ويجب
 أن يشتمل الطلب فضلا عن البيانات المنصوص عليها في المادة (٣٦)
 على ما يأتى :

- (أ) رصيدالفرع المدين للركز الرئيسي
 - (ب) امم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .
- (ج) الترخيص الصادر بإنشاء الفرع عند الاقتضاء .

٣ — ويؤشر في السجل بجميع التصرفات القانونية والوقائع والأحكام والأوام المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا كانت مسادرة في الجمهورية أو إذا اكتسبت صيفة التنفيذ من إحدى محاكمها .

ويؤشر في السجل بتغيير مدير الفرع وبكل تعديل في رصيد الفرع المدين للمركز الرئيسي في نهاية كل سنة مالية وفي الترخيص الصادر بإنشاء الفرع .

(مادة ٤٠)

ا حلى كل تاجر أو مدير فرع أن يودع في إدارة السجل التجاري صورة توقيعه وصورة توقيع ممنليه التجاريين.وهلى كل شركة أن تودع إدارة السجل صورة توقيع مديرها ومن لهم حق التوقيع باسمها .

حويتم الإيداع عند طلب القيد أو طلب التاشير في السجل إذا تضمن تعديلا في بيان الأشخاص السابق إيداع صور توقيعاتهم عند طلب القيد .

Hanter Jazza (81 alla) Han Refer to Hanter &

١ - على كمل من التاجر أو ورثته أو المصفين حسب الاحوال ان
 يطلب شطب القيد من السجل التجارى في الأحوال الآتية :

- (أ) اعتزال التجارة . . يده بعجه المدالة بعد نه
- (ب) الوفاة . و عام المنطق على المناه عالما المناه عالما
 - (ج) انتهاء تصفية الشركة .

٢ — ويجب أن يقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ الواقعة التي تستوجب شطب القيد . فإذا لم يقدم أصحاب الشأن طلب الشطب كان لإدارة السجل أن تقوم بالشطب من تلقاء ذاتها .

(alcة 73)

على إدارة السجل التجارى أن تتحقق من توافر الشروط اللازمة للقيد أوللتأشير أوالشطب ولها أن تكلف الطالب تقديم المستندات المؤيدة للصحة البيانات الواردة في الطلب .

ولإدارة السجل أن ترفض الطلب بقرار مسبب و ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب و يعتبر في حكم قرار بالرفض انقضاء ستين يوما دون البت في الطلب .

ولطالب القيد النظام من رفض الطلب أمام المحكمة المختصة خلال الاثين يوما من تاريخ إخطاره بقرار الرفض أومن اريخ انقضاء ستين يو المن تقديم الطلب .

(مادة ٤٣) (ب) إهمال طلب شطب القيد في الس

على كل تاجر أوشركة أن يذكر في جميع المراسلات والمطبوعات
 المتعلقة بتجارته إدارة السجل التجارى المقيد بها ورقم القيد

٢ — ويجب أن يثبت على واجهة الحل اسمه التجارى مصحوبا برقم
 القيد .

الساهة أن على على (فق ع ع) من المعرف إلغ الملا

١ - لكل شخص أن يحصل من إدارة السجل التجارى على صورة مستخرجة من صفحة القيد وقى حالة عدم القيد تعطى إدارة السجل شهادة سلبية .

٧ — ولا بجوز أن تشتمل الصورة المستخرجة على ما يأتى :

(١) أحكام إشهار الإفلاس إذا حكم بردالاعتبار .

(ب) أحكام الحجو إذا حكم برفع الحجو .

(مادة ١٥٠) عليه وجه والماراة

ينشر فى النشرة التى تصدرها وزارة الاقتصادملخص عن البيانات المقيدة في السجل وغيرها من التنظيمات والبيانات والأوامر التي ينص عليها الفانون .

(مادة ٢١)

ر ــ تعتبر البيانات المقيدة في السجل التجاري حجة على الغيرمن تاريخ قيدها مالم ينص القانون على غير ذلك .

ولا يجوز الاحتجاج على الغدر بأى بيان واجب القيد في السجل
 التجارى ولم يتم قيده فيه إلا إذا ثبت علم الغير بمضمون البيان

ولا يجوز للتاجر فردا كان أو شركة أن يتمسك بعدم قيده في السجل التجارى للتحلل من الالتزاءات التي يفرضها عليه القانون أو التي تنشأ من معاملاته التجارية مع الغير .

(مادة ٧٤)

كل شخص يتقدم إلى المحاكم أو الجهات الإدارية بطلبات تتعلق بصفته تاجرا لايقبل طلبه ما لم يكن مقيدا في السجل التجاري .

(مادة ٨١)

١ _ يعاقب بغوامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتزيدعلى خمسائة جنيه على
 الأفعال الآتية :

(أ) إهمال طلب القيد في السجل التجاري سواء كان الإهمال متعلقا بالقيد الأصلي أو بالقيود التكميلية .

(ب) إهمال طلب شطب القيد في السجل التجاري .

(ج) عدم ذكر رقم القيد في السجلات على المراسلات والأوراق المتعلقة بالتجارة أو على واجهة المحل التجاري .

٢ ـــ وإذا استمرت المخالفة قائمة لمدة ثلاثين يوما من الداريخ الذى يصير فيه الحكم بالغرامة نهائيا قضت المحكمة بغرامة جديدة الاتقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

(مادة ٢٩)

١ - يحكم على التاجر بغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولاتزيد على خمسائة جنيه في الأحوال الآتية :

(أ) إذا قدم بيانات غير صحيحة سواء كانت متعلقة بالقيد الأصلى أو بالقيود التكيلية .

(ب) إذا ذكر عمدا ثر المراسلات والمطبوعات المتعلقة بالتجارةأو على واجهة محله التجارى ما يفيد القيد في السجل مع عدم حصول القيد أو إذا ذكر عمدا رقم قيد غير صحيح .

٢ – وتأمر المحكة إدارة السجل بتصحيح البيانات الكاذبة .

١ – كيفية إجراء القيد والتأشير والشطب البريسة المالماه (١)

الفهارس التي تمسك بأسماء التجار والشركات المقيدة في السجل .
 عاذج طلبات القيد والناشير والشطب و صور المستخرجة من

السجل . ٤ — الدائرة التي يمهد إليها القيام بأعمال السجل التجاري .

الفصل الخامس - التجر

(و) الاتفاقات المسلمة المعالمة الله عن الفين أو سق الامتيال .

١ – المتجر مجموعة من الأموال المنقولة تخصص لمزاولة تجارة معينة .

٢ - ولاتعتبر أية مجموعة من المنقولات متجرا الا إذا تضمنت عصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

٣ – ويجوز أن يتضمن المتجر فضلا عن الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية عناصر معنوية أخرى كالاسم التجارى والعنوان التجارى والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والناذج الصناعية والحق في الاجارة وحقوق الملكية الأدبية والفنية .

ع - ويجـوز أن يتضمن المتجر هناصر مـادية كالآثاث والآلات والأدوات والسلع .

(مادة ٢٥)

إذا لم يبين المتعافد العناصر التي يتألف منها المتجر محل العقد اشتمل المتجر فضلا عن الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية على كل عنصر معنوى أو مادى يكون لازما للانتفاع به بالكيفية التي قصدها المتعاقدان .

(مادة ٥٣)

لا يعتبر العقار الذي يزاول فيه المالك التجارة عنصرا في متجره وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

(مادة ٤٥)

كل تصرف بكون محله نقل ملكية المتجر أو إنشاء حق عيني عليه يجب أن يكون مكتوبا وإلا كان باطلا

(مادة ٥٥)

۱ ــ یقید التصرف فی الم جر فی سجل خاص یصدر بتنظیمه قرار من
 وزیر الاقتصاد و یحفظ بادارة السجل التجاری

ويشهر ملخص التصرف في صحيفة يومية . ويجب أن يشتمل
 هذا الملخص على البيانات الآثية والااعتبرالشهر كأن لم يكن :

- (١) أسماء المتعاقدين وعنا وينهم .
 - (ب) تاريخ التصرف ونوعه .
- (ج) نوع المتجر وعنوائه والمناصرالتي اتفق على أن يشملها التصرف.
- - (ه) الاتفاقات الخاصة بشأن العقود والتعهدات المتصلة بالمتجر .
- (و) الاتفاقات المتعلقة باحتفاظ البائع بحق الفسخ أو حق الامتياز .

(مادة ٢٥)

ا ــ لاتنتقل ملكية المتجرفيا بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير
 إلا من تاريخ قيد التصرف في السجل الحاص بذلك ونشر ملخصه في إحدى الصحف .

٢ – وإذا اشتمل المتجرعلى عناصر خاضعة لنظام خاص للاعلان أو التسجيل فلا يقوم إعلان التصرف في المتجرمقام الإعلان الحاص أو التسجيل إلا إذا نص القانون على غير ذلك.

(مادة ٧٥)

١ - يحل بحكم العانون من آلت إليه ملكية المتجر محل المتصرف في جميع الحقوق والتمهدات الناشئة عن العقود المتصلة بالمتجر إلا إذا انفق على غير ذلك أوكان العقد قائما على اعتبارات شخصية ..

٢ — ومع ذلك يجوز لمن كان طرفا ثانيا في العقود المشار إليها في الفقرة السابقة أن يطلب خلال تسعين يوما من تاريخ شهر التصرف إلغاء العقد بشرط أن تكون لديه أسباب جدية تبرر ذلك وأن يخطر المالك الحديد برغبته في الإلغاء في ميعاد مناسب .

(مادة ١٥)

١ – لن آلت إليه ملكية المتجرأن يعين ميعادا للدائنين السابقين على التصرف لتقديم ديونهم لتسويتها . وبجب أن يعلن عن هذا الميعاد بنشره في النشرة التي تصدرها وزارة الاقتصاد وفي صحيفتين يوميتين وألا تقل مدته عن ستين يوما من تاريخ النشر .

٢ - وتبرأ ذمة من آلت إليه ملكية المتجر من الديون التي لابتقدم
 ١٠ أوباجا خلال الميعاد المعين على الوجة المذكور في الفقرة السابقة

(مادة ٥٥)

تبقى ذمة المتصرف مشغولة بالديون المتصلة بالمتجر والتي يكون تاريخ انشائها سابقا على شهر التصرف إلا إذا أيرأه الدائنون منها .

(مادة ٢٠)

استثناء من الأحكام المنصوص عليها فى باب الإفلاس يجوزلبائه المتجر الذى لم يستوف الثمن بكامله أن يحتج على جماعة الدائنين فى تفليسة المشترى بحقه فى الفسخ واسترداد المتجر أو بحقه فى الامتياز إذا كان قد احتفظ بالحق فى عقد البيع وذكر صراحة فى الملخص الذى نشر فى الصحف ولا يقع الفسخ أو الامتياز إلا على العناصر التى شملها .

المنظم الموالا بقيل طلبة ما (١٦ مادة م المعال المعالي المعالية ال

ا لا يجوز لمن تصرف فى المتجربنقل ملكيته إلى الغير أن يزاول تجارة ماثلة لنشاط المتجربكيفية يترتب عليها ضرر لمن آلت إليه الملكة إلا إذا اتفق على خلاف ذلك .

ح ويسرى هذا الحظر لمدة خمس سنوات من تاريخ شهر التصرف
 مالم يتفق على مدة أقل .

المادة ١٩٦١) المادية المادة ١٩١١)

إذا ءين لتنفيذ العقد أجل معين وانقضى دون أن يقوم المدين بالتنفيذ لايجوز بعد ذلك إجبار الدائن على قبوله .

(V. isla)

إذا احتفظ أحدالمتعاقدين بحق فسخالعقد فقيامه بتنفيذ مايفرضه عليه العقد من التزامات أو قبوله قيام المتعاقدالآخر بتنفيذ التزاماته يسقط عنه حق الفسخ الذي احتفظ به .

(مادة ۷۱)

لاتجوز المطالبة بوفاء الالتراماتالتجاريةالا في ساعات العمل التي يجرى علمها العرف .

(مادة ۲۷)

١ – يكون إعذارالمدين أو إخطاره في المسائل التجارية بإنذار رسمي أو بكتاب مسجل مع علم الوصول 🦫

٧ – ويجوزأن يكرن الإعذار بإنذار رسمي أوالإخطار برقية أو تلكس.

(مادة ۴ ارى مهلة للوفاء بد او تقسيطه لا يجوز اللحاكم منح المدين بالتزام ن أو إذا اقتضت ذلك ضرورة الا في الأحوال المنصوص عليها في القال

(مادة علا) لا يجبر الدائن على قبول مبلغ التعويض الا إذا اتفق على خلاف ذاك .

(مادة ٥٧

مؤشراً عليه بالتمااص أو لمن الوفاء بدين تجارى لمن بحوز سند الدير . ق الموفى إلا إذا نبر أبه لم يقم محمل مخالصة من الدائن أو نائبه يبرىء بالتحريات المادية للتحقق من صحة الوفا

بعويض الضرو النام فها . بنشر الحكم على تفقد المكوم (مادة ٢٧ كل منافسة غير مشروعة تلزم فاعلها وللمحكمة فضلا عن التعويض أن تقضى عليه في الصحف.

(مادة ۷۷

فالعادات والأمول الشريفة في ذلك على وجه المصوص التجارى أو براءان الاخراع يعتبر منافسة غير مشروعة دل بعل نخا المرعية في المعاملات التجارية . ويدخل الاعتداء على علامات الغير أو اسمه

الياب الثاني

الالتزامات التجارية

أحكام عامة

(مادة ۲۲)

إذا كان الهقد تجاريا بالنسبة إلى أحد المتعاقدين سرت أحكام قانون النجارة على الترامات المتعاقد الآخر إلا إذا نص القانون على غير ذلك .

(مادة ۱۳)

١ - إذا ارتبط شخصان أو أكثر بدين تجارى يكونون متضامنين في هذا الدين مالم ينصر القانون أو اتفاق على غير ذلك .

١ - واسرى هذا الحكم عند تعدد الكفلاء في دين تجارى .

كوز الكفالة تجارية إذا كان الكفيل بضمن دينا تجاريا .

(مادة ه٢)

إذا قام التاجر لحساب الغير بأعمال أو خدمات تتعلق بنشاطه التجاري اعتبر أمه قام بها مقابل عوض مالم يثبت عكس ذلك . ويدين العوض طبقا للعرف فإذا لم يوجد عرف عينته المحكمة .

الطلبات والتفويضات العـــادرة من التاحرفي شئون تنعلق بأعماله التجارية لاتنقضي وناته، ومع ذلك بجوز للورثة الغاؤدا إذا قرروا عدم الاسترار في التجارة ، وفي هذه الحالة لايستحق عليهم أى تعويض إذا أخطروا المتعاقد مع المورث برغبتهم في الالغاء في ميعاد مناسب .

. إذا كان محل الالتزام التجارى أداء عمل وجب أن يبــذل فيه المدين مناية أتحر العادى ويها معنا وإذا الالاعام تمالك الدالاعام الدو

of a compared to the ("The sound to the select of the

١ – إذا كان محل الالتزام تسليم شيُّ خلال موسم معين أو فصل من فصول السنةوجب الرجوع إلى العرف السائد فيمكان التسليم لتعيين الوقت الذي بجب أن يتم فيه التسليم •

٧ _ ويعتبر العرف السائد في مكان التسليم فيما يتعلق بكيفية قياس البضئاء أو وزنما أو عدها أو كيلها متما للعقد .

التي يملك حق استثمارها وتحريض عمال متجره على إذاءة أسراره أو ترك العمل عنده وكل فعل أو ادعاء مغاير للحقيقة يكون من شأنه إحداث اللبس في المتجرأو في منتجاته أو إضعاف الثقة في مالكه أو في الذائمين على إدارته أو في منتجاته .

(VA sala)

الشيخ من الذي تكون مهنته تزويد المنشآت التجارية أو المالية أو غيرها بالمعلومات من مراكز التجار المالية وأحوال تجارتهم يلزم بتعويض كل ضرر ما من أو معنوى ينجم عن إعطائه بدون ترومعلومات مغايرة للحقيقة ولاحكمة فضلا عن التعويض أن تقضى بنذمر الحكم على نفقة المحكوم عليه في الصحف

(مادة ۷۹)

ا حكل صك يكون محل دفع مبلغ من النقود أو تسليم بضائع يجوز
 تداوله بطريق النظهير إذا كان لأمر الدائن و بالمناولة إن كان للحامل .

 ٢ - ويترتب على التظهير أو المناولة انتقال جميع الحقوق الناشئة عن الصك إلى الحامل الحديد .

وفي حالة التظهير يضمن المظهر الوفاء الحق الثابت في الصك في ميعاد الاستحقاق ما لم يتفق على قصر الضمان على وجود الحق وقت التظهير

علية التزم الموقمون عليه التزم الموقمون عليه بالتضامن ما لم يتفق على غير ذالك .

وفي جميع الأحوال لا يجوز للمدين أن يحتج على حامل العدك بالدفوع المبنية على علافات شخصية بمنشىء العدك أو يامليه العابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الصك الإضرار بالمدين أو كان الدفع يتعلق بنقص أهلية المدين .

٢ -- ويجوز للدين أن يمتنع من الوفاء بقيمة الصك إذا لم يسلم إليه
 ٠ؤشرا عليه بالتخالص .

(مادة ۸۰)

المسائل النجارية تنقضى النزامات التجار قيل بعضهم البعض والمتعلقة بأعمالهم التجارية بمضى عشر سنوات من تاريخ حلول ميعاد الوفاء بالالنزام إلا إذا نص القانون على مدة أقل .

حكام النبائية الصادرة فى
 الدعاوى .

(مادة ۱۸)

١ - يجوز إئبات الالتزامات التجارية أيا كانت قيمتها بجميع طرق الإثبات مالم ينص القانون على غير ذلك .

ح وفيما عدا الأحوال التي يوجب فيها القانون الإثبات بالبكتابة في المواد التجارية يجوز إثبات عكس ما اشتمل عليه دليل كتابي أو إثبات ما يجاوز هذا الدليل بجميع الطرق .

المادة ١٨) المالي المالي

تكون المحررات العرفية فى المسائل التجارية حجسة على الغير فى تاريخها ولو لم بكن هذا التاريخ ثابتا ما لم يشترط القانون ثبوت التاريخ و يعتبر التاريخ صحيحا حتى تثبت مخالفته للحقيقة .

(مادة ۲۸)

يجوز قبول الدفاتر التجارية للاثبات في الدعاوى المقامة من النجار أو المقامة عليهم متى كانت متعلقة بأعمالهم التجارية وذلك وفقا للقواعد الآتية :

 ١ - تكون البيانات الواردة بالدفائر واو لم تكن مطابقة لأحكام القانون جحة على صاحبها وم ذلك لا يجوز لمن يريد أن يستخلص من هذه الدفائر دليلا لنفسه أن يجزىء ما ورد بها من بيانات .

٢ — تكون البيانات الواردة بالدفاتر المطابقة لأحكام القانون حبة لصاحب هذه الدفاتر على خصمه التاجر إلا إذا نقضها الخصم ببيانات واردة بدفاتره المطابقة لأحكام الفانون أو أقام الدليل بأى طريق على عدم صحتها .

٣ - إذا كانت دفاتر كل من الخصدين مطابقة لأحكام القانون وأسفرت المقارنة بينما عن تناقض بياناتها وجب على المحكمة أن تطلب دليلا آخر .

٤ – إذا اختلفت البيانات الواردة بدفاتر الخصمين وكانت دفاتر أحدهما مطابقة لأحكام القانون ودفاتر الآخر غير مطابقة كانت العبرة بما ورد بالدفاتر المطابقة إلا إذا أقام الخصم الدليل على حكس ما ورد بها . ويسرى هذا الحكم إذا قدم أحد الخصمين دفاتر مطابقة ولم يقدم الخصم الآخر أية دفاتر .

(مادة ١٨٠)

إذا رأت المحكمة الأخذ بما جاء بالدفاتر النجارية لتأييد مــــا يدعيه صاحبها وجب على المحكمة أن تطلب منه أداء اليمين على صحــة البيانات التي تريد الأخذ بها وعلى بقاء الالتزام في ذمة المدين .

your eld to they a (A+ is) and there eld at

إذا كان الشمن مقدرا على أساس الوزن فالعبرة بالوزن الصافى إلا إذا اتفق أو جرى العرف على غير ذلك .

Man de la company (A) is all any the de la lange

١ - إذا اتفق على أن يكون المشترى تحديد شكل المبيع أو حجمه أو غير ذلك من الصفات غير الجوهرية وجب أن يقوم بهــذا التحديد في الميعاد المناسب عند عدم الاتفاق على ميعاد معين وإلا جاز للبائع أن يطلب الفسخ والتعويض .

وللبائع بعد انقضاء الميعاد المذكور في الفقرة السابقة تحديدشكل
 المبيع وحجمه وصفاته ويعتبر هــــذا التحديد نهائيا إذا لم يعترض عليه
 المشترى خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره به

(مادة ۲۶)

١ - إذا لم بعين ميماد النسليم وجب أن بقع بمجرد إبرام المقد ما لم
 تستازم طبيعة المبيع تحديد ميماد اخر .

وإذا انفق على أن يكون للمشترى تعين مياد التسليم التزم البائع بالتسليم في الميعاد الذي يحدده مع مراعاة الفترة التي تستلزمها طبيعة المبيع لإعداده للتسليم .

(مادة ۹۴)

١ - إذا قام البائع بناء على طلب المشترى بإرسال المبيع إلى غيرالمكان المعين لتسليمه فيه كان الهلاك كابا أو جزئيا على المشترى من وقت تسليم المبيع إلى من يتولى نقله إلا إذا اتفق على غير ذلك .

٢ - وتكون المصروفات التي يقتضيها تسليم المبيع في غير المكان المدين لتنفيذ البيع على المشترى إلا إذا اتفق على غير ذلك .

 ٣ - وإذا خالف البائع دون ضرورة ملجئة تعليات المشترى بشأن طريقة النقل كان مسئولا عما يلحق المبيع من هلاك كلى أو جزئى بسبب هذه المخالفة

(مادة ع۹)

لا يعتد عند تسليم المبيع بما يطرأ عليه من نقص يقضى العرف بالتسامح .

(مادة ه٩)

١ – إذا لم يقم البائع بتسلم المبيع في الميعاد فللمشترى أن يعذر البائع بالتنفيذ خلال مدة مناسبة فإذا لم ين البائع بذلك جاز للمشترى أن يحصل على شيء مماثل للمبيع على حساب البائع وأن يطاليه بالفرق بين الثمن المنفق علية وبين ما دفعه بحسن نية للحصول على ذلك الشيء .

(مادة ه۸)

وجود سند الدين في حيازة المدين قرينة على براءة ذمته من الدين الا إذا ثبت غير ذلك .

الفصل الأول - البيع التجارى

of fine little to the little to the little lines

and god to the point that the the tall of the to the

الغرع الأول ــ أحكام عامة

(مادة ٨٦)

النسرى الأحكام العامة المنصوص عليها في هذا الفصل إلا على البيوع التي يعقدها التجار فيما بينهم لشئون تتملق بالتجارة عالم ينص على خلاف ذلك .

٢ ــ وكذلك لاتسرى هذه الأحكام إلا إذا كان البدل المقابل للبيع نقدا أو كان نقدا وعينا وكانت قيمة الجزء العينى أدنى من الجـــزء النقدى .

(مادة ۸۷)

إذا لم يحدد المتعاقدان الثمن انعقدالبيع بالسعر الذي جرى عليه التعامل بينهما فإذا لم يكن بينهما تعامل سابق فبالسعر المتداول في السوق ، وذلك ما لم يقبين من الظروف وجوب اعتماد سعر آخر .

(مادة ٨٨)

إذا اتفق على أن يكون البيع بسعر السوق تعين النمن بهذا السعر في الزمان والكان اللذين تم فيهما العقد ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك . وإذا تعدد السعر فالعبرة بالسعر الوسط .

(مادة ۸۹)

يجوزتفويض الغير في تعيين ثمن المبيع . فإذا لم يقم بالتعيين في الميعاد المحدد لدأو في الميعاد المناسب عند عدمالتحديد وجباعتماد السعر المتداول في السوق في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد .

وإذا كان للمبيع سعو معلوم في السوق جاز الممشترى وإن لم يشتر فعلا شيئا مماثلا للبيع أن يطالب البائع بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر السوق في اليوم المعين للتسليم .

٣ ــ والمشترى بدلا من ذلك أن يخطو البائع بأن عدم تسليم المبيع
 خادل المدة المعينة بالإخطار يجمل العقد فسوخا وله في هذه الجالة أن
 يطاب التعويض إن كان له مقتض -

(مادة ۹٦)

إذا اتفق على تسليم المبيع على دفعات جاز للمشترى أن يطلب الفسخ إذا لم يقم البائع بنسام إ- دى الدفعات في الميعاد المتفق عليه .

ولا يسرى الفسخ على الدفعات التي تم تسليمها إلا إذا ترتب لى تبعيض المبيع ضرر جسيم للمشترى

(مادة ۹۷)

إذا لم يدنع الثمن في الميعاد المهين المائع بعد إعذار المشترى أن يعيد يع البضاعة للغير . فإذا بيعت بحسن نية بثمن أقل من الثمن المتفق عليه جاز للبائع مطالبة المشترى بالفرق . وإذا كان للبضاعة سعر معلوم في السوق فللبائع وإن لم يةم بالبيع نعلا أن يطالب المشترى بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر البضاعة في السوق في اليوم المعين لدفع الثمن .

(مادة ٩٨

١ - إذا امتنع المشترى عن تسلم المبيع جاز للبائع أن يثبت حالته بواسطة المحكمة ويطلب منها الإذن في بيعة تحت إشرافها بعد انقضاء مهلة تحددها ويخطوبها المشترى . ويجوز المحكمة أن تأمر ببيع الأشياء القابلة اناف سهريع دون تحديد مهلة أو إخطار .

وعلى البائع إيداع حصيلة البرع خزانة المحكمة حتى يسوى النزاع
 بينه وبين المشترى إذا كان المشترى قد دنع الندن كاملا

(مادة ٩٩)

إذا تبين بعد تسليم المبيع أن كميته أو صنفه أقل مما هو متفق عليه أو أن به عيبا أو أنه غير مطابق للشروط أو للنموذج الذي تم العقد بمقتضاه فلا يقضى للمشترى بالفسخ إلا إذا نشأ عن النقص أو العيب أو عدم المطابقة مسدم صلاحية المبيع للغرض الذي أعده له المشترى أو صعوبة تصريفه ما لم يوجدا تفاق أو عرف يقضى بوجوب النسخ ويكتفى عند رفض طلب النسخ بإنقاص الثمن .

(مادة ١٠٠٠)

١ - فى الأحوال المشار إليها فى المادة السابقة يجب على المشترى أن يخطر البائع بوجود النقص أو العيب أو عدم المطابقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسليم المبيع إليه تسليما فعليا . وعليه أن يقيم دنوى الفسخ أو إنقاص الثمن خلال ستين يوما من تاويخ هذا التسليم أيضا .

٢ — وإذا لم يقع الإخطار أو لم ترفع الدعوى خلال الميعادا أخصوص عليه فى الفقرة السابقة فلا تسمع دعوى المشترى إلا إذا أثبت الغش من جانب البائع . وفى جميع الأحوال لا تسمع الدعوى بانقضاء ستة أشهرمن تاريخ التسليم .

(مادة ١٠١)

۱ – إذا تبين بعدتسليم المبيع للمشترى أن كيته نزيد على المقدارا، تفق عليه جاز للبائع استرداد الزيادة إذا رفض المشترى تكلمة الثمن خلال مدة مناسبة بعد إنذاره بذلك .

٢ – ولا تقبل دعوى البائع بتكملة الثمن بعد مرور ستين يوما من
 تاريخ تسليم المبيع للمشترى .

(مادة ۱۰۲)

١ - يجوز الاتفاق على إلزام المشترى بعدم الهبوط عن ثمن معين عند
 إعادة البيع إذا كان المبيع سلعة تجميها علامة تجارية مسجلة .

٢ - ويجوز للحكمة أن تقضى ببطلان هذا الشرط إذا قدرت أن
 المبيع من السلع الضرورية .

ولا يلتزم المشترى بمراعاة الشرط إلا إذا علم به أو كان ف استطاعته
 العلم به .

(مادة ۱۰۳)

لا يجوز في عقود التوريد الاتفاق على منع المشترى من شراء بضائع مماثلة من غير المورد مدة تزيد على شمس سنوات من تاريخ الاتفاق وذلك لقاء مزايا يقررها له المورد . وكل اتفاق على مدة أطول تخفض إلى شمس سنوات .

الفرع الثاني - بعض انواع البيوع التجارية ١ - البيع بالتقسيط

(مادة ١٠٤)

١ - إذا لم يدفع المشترى أحد أقساط الثمن المتفق عليه فلا يجوز الحكم
 بفسخ البيع إذا تبين أنه قام بتنفيذ الجزء الأكبر من التزاماته

٢ - وقى حالة الحكم بالفسخ يجب أن يرد البائع الأقساطاتي قبضها بعد أن يخم ما يعادل أجرة الانتفاع بالمبيع بالإضافة إلى تعويض التلف الذي عقه بسبب الاستعمال غير العادى . ويقع باطلاكل كل اتفاق على تحديل المشترى التزامات أشد من ذلك .

(مادة ١٠٥)

 ۱ – إذا احتفظ البائع بملكية المنقب ول المبيع حتى أداء أقساط الثمن بأجمعها اكتسب المشترى هذه الملكية بأداء القسط الأخير . ويتحمل المشترى تبعة هلاك المبيع من ونت تسليمه إليه .

٢ - ومع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في باب الإفلاس لايكون شرط الاحتفاظ بالملكية نافذا قبل الغير إلا إذا كان مدونا فى ورقة ذات تاريخ ثابت وسابق على حق الغير أو على إجراءات التنفيذ التي يتخذها ائنون على المبيع .

(مادة ١٠٦)

١ - فى البيوع بالتقسيط التى تقع بين التجار ومستهدى السلع تجارا كانوا أو غير تجار لا يجوز للشترى التصرف فى المبيع قبل أداء الاقساط بأكلها إلا بإذن مكتوب من البائع . وكل تصرف يجويه المشترى للغير بالمخالفة لهذا الحبكم لا يكون نافذا فى حق البائع إذا أثبت علم الفير وقت التصرف بعدم أداء الثمن بأكله .

٧ ــ وللبائع عند تصرف المشترى في المبيع قبل أداء أقساط الثمن
 بأكلها و بغير إذن منه أن يطالب المشترى بأداء الأقساط الباقية فورا

(۲) البيوع البحرية١ - بيوع القيام

البيع سيف

(مادة ۱۰۷)

wine thinks.

البيع سيف هو يع بضاعة مصدرة بطريق البحر إلى محل معين ببدل مقطوع يشمل ثمن البضاعة والتأمين عليها وأجرة النقل بالسفينة .

(مادة ۱۰۸)

البائع إبرام عقد النقل على نفقته بالشروط المعتادة وذاك لنقل البضائع إلى ميناء الوصول المتفق عليه و بطريق الرحلة المعتاد .

وعلى البائع أداء أجرة النقل وأية نفقات أخوى لتفريغ البضاحة
 على محددة في وقت ومكنان الشيحن

المالك المالك والمال (مادة ١٠٩) والم والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك

الترم البائع بشحن البضاعة على فقته على السفينة في ميناء الشحن في التاريخ المتفق عليه في عقد البيع أو في وقت معقول إذا لم يحدد الطرفان وقتا للشيحن .

٢ -- و يتولى البائع على نفقته استخراج التراخيص اللازمة لتصدير البضاعة من مكان الشحن. كما يتحمل نفقات الحزم ، ومصروفات قياس البضاعة أو وزنها أو عدها أو التأكد من نوعيتها متى كانت هذه العمليات لازمة للشحن. كما يلتزم بالضرائب والرسوم المستحقة على البضاعة بسبب تصديرها أو شحنها .

٣ - وعايه أن يخطر المشترى دون تأخير بتاريخ شحن البضاعةواسم
 السفينة .

(مادة ١١٠)

يتحمل البائع تبعة ما قد ياحق البضاعة من ضرر حتى اللحظة التي تجتاز فما أثناء شحنهاجاجز السفينة . وتنتقل هذهالتبعة بعد ذلك إلى المشترى.

(مادة ١١١)

ا سـ يعقد البائع على نفقته مع مؤمن حسن السمعة عقد تأمين بحرى على البضاعة يغطى مخاطر الرحلة . وإذا شحن المبيع على دفعات وجب التأمين على كل دفعة على حدة . وليس للبائع أن يقوم بنفسه كؤمن تجاه المشترى .

و يجب أن يعقد التأمين بوثيقة قابلة للتداول و بالشروط التي يجرى عايما العرف في ميناء الشحن ، على ألا يقل مبلغ التأمين عن الثمن المذكور في عقد البيع مضافا إليه عشرة في المائة .

(مادة ۱۱۲)

لا يلتزم البائع إلا بالتأمين ضد أخطار النقل العادية . أما الأخطار الخاصة تتحارة معينة فلا يلتزم البائع بالتأمين ضدها إلا إذا اتفق على ذلك مع المشترى . كذاك لا يلتزم البائع بالتأمين على المبيع ضد أخطار الحرب ما لم ينص العقد على غير ذلك .

(مادة ۱۱۳)

ر على البائع أن يرسل إلى المشترى دون تأخير سند شحن نظيفا وقابلاً التداول وخاصا بالبضاعة المبيعة . ويجب أن يكون مشتملا على ما يتبت أن البضاعة شخنت على السفينة في التاريخ أو خلال المهلة المحددة للشحن ، وأن يحول المشترى أو من عمله الحق في سلم البضاعة بتظهيره إليه أو نقل هذا الحق إليه بالطويق القانوفي المناسب فإن كان السند برسم الشحن وجب أن يكون مؤشرا عليه إمن الشركة النافلة في تاريخ الشحن عا يفيد إتمام شحن البضاعة على السفينة ،

٢ — ويعتبر سند الشحن نظيفا إذا لم يشتمل على شروط إضافية صريحة تؤكد وجود عيوب فى المبيع أو فى كيفية حزمه . ولا يدخل فى هذه الشروط الاشارة فى سند الشحن إلى سبق استخدام الأوعية أو الأغلفة أو إلى عدم المسئولية عما يحدث من ضرر بسبب طبيعة المبيع أو إلى جهل الدافل بمحتويات الطرود أو وزنها .

٣ – ويجب أن يكون سند الشحن مصحوبا بقائمة بالبضاعة المبيعة ورثيقة التأمين أو شهادة تقوم مقامها وتشتمل على شروطها الأساسية وتخول لحاملها ذات الحقوق الثابتة بالوثيقة . وكذلك الوثائق الأخرى التي تد يطلبها المشترى الإثبات مطابقة البضاعة لما ينص عليه العقد .

وإذا كان سند الشحن بحيل في بعض الأمور إلى عقد إيجار السفينة وجب أن يكون مصحوبا بنسخة من هذا العقد .

(مادة ١١٤)

۱ – لا يلتزم المشترى بقبول المستندات التي يرسلها إليه البائع إذا كانت غير مطابقة للشروط المنصوص عليها في عقد البيع . و يعتبر المشترى قابلا لتلك المستندات إذا لم يعترض عليها خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمها . ويتم الاعتراض بإخطار البائع بإرسال مستندات مطابقة للشروط خلال مدة مناسبة . والمشترى بعدا نقضاء تلك المدة طلب فسيخ البيع مع التعويض إن كان له مقتض .

وإذا رد المشترى المستندات لأسباب معينة أوقبلها بقيود فليس له بعد ذلك أن يبدى أى اعتراض غير الأسباب والقيود التي سبق إرادها .

س _ وإذا رد المشترى المستندات دون مسوغ كان مسئولاً عن
 تعويض البائع عما ينجم من ذلك من ضرر

(مادة 10)

إذا وصلت السفينة التي شحنت عليها البضاعة المبيعة قبل وصــول المستندات أو إذا وصلت المستندات ناقصة وجب على البائع فور إخطاره بذلك القيام بكلمايلزم لتمكين المشترى من الحصول على نسخة من المستندات التي لم تصل أو استكال المستدات الناقصة ، ويتحمل البائع المصروفات اللازمة لذلك مع التعويض إن كان له مقتض ،

(مادة ١١٦)

إذا وصلت السفينة يلتزم المشترى بتسلم البضاعة بعد فحصها والتحقق من موافقها لما جاء بالأوراق . و يتحمل المشترى المصروفات التي تستحق على البضاعة أثناء الرحلة البحرية حتى وصولها إلى ميماء الوصول ما لم يكن متفقا على دخول هذه المصروفات في أجرة النقل . كما يتحمل المشترى ما قد يستحق على المبيع من رسوم استيراد أو رسوم جمركية .

المام المام (المام في المام ا

إذا ظهرت بالبضاعة مخالفة لما جاء فى الأوراق ، ولم تجاوز المخالفة القدر المسموح به عرفا ، كان المشترى ملزما بقبولها ، مـــع تخفيض فى الثمن يقدره الخبراء وفقا للعرف المعمول به فى ميناء الوصول .

البيع فوب

المالية المارية على (مادة ١١٨) مديد المديد المارية

البيع فوب هو البيع الذي يتم فيه تسليم البضاعة في ميناء الشحن على ظهر السفينة التي يعينها المشترى لنقلها .

(مادة ١١٩)

على المشترى إبرام عقد نقل البضاعة وأداء أجرته وإخطار البائع فى ميعاد مناسب باسم السفينة التى اختارها للنقل ومكمان الشحن وتاريخة أو المهلة المعينة لإجرائه .

(مادة ١٢٠)

١ ـــ يارم البائع بحزم البضاعة وشحنهاعلى السفينة التي عينها المشترى،
 وذلك في التاريخ أو خلال المهلة المعينة للشحن

٢ ــ ويتحمل البائع نفقات الحزم ومصروفات عمليات الفحص أو
 القياس أو الوزن أو العد اللازمة لشحن البضاعة

٣ - ويخطر البائع المشترى دون إبطاء بشحن البضاعة ويرسل إليه الأوراق الدالة عــــلى ذلك على أن يتحمل المشترى مصروفات الاخطار وإرسال الأوراق .

(مادة ١٢١)

يتولى البائع على نفقته إستخراج إذن التصدير وجميع الإجراءات الخاصة بشحن البضاعة .

(مادة ۱۲۲)

(مادة ۱۲۳)

على البائع تقديم كل معاونة لتمكين المشترى من الحصول على سند الشحن وغيره من المستندات الصادرة فى بلد الشحن والتى قد يطابهاالمشترى ليتمكن من استيراد البضاعة إلى بلد الوصول أو مرورها عبر دولة أخرى عند الاقتضاء. ويتحمل المشترى النفقات اللازمة للحصول على هدده الأوراق .

المادة ١٢٤) المادة ١٢٤)

يتحمل البائع جميع النففات اللازمة لشحن البضاعة . كما يتحمل تبعة ماقد يلحق البضاعة من ضرر حتى اللحظة الى تجتاز فيها اثذ، شحنها حاجز السفينة . أما ما يلحق البضاعة بعد ذلك من ضرر وما يستحق عليه ا مسن مصروفات فيقع على عاتن المشترى .

(مادة ١٢٥)

إذا لم يخطر المشترى البائع باسم السفينة في المعياد المناسب أو احتفظ بحق تعين مدة لتسلمه البضاعة أو لتحديد ميناء الشحن ولم تصدر عنسه تعليات محددة خلال تلك المدة ، النزم بالمصروفات الاضافية التي تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعه ماقد يلحق البضاعة من ضرر من تاريخ انقضاء المدة المتفق عليها للتسليم بشرط أن تكون البضاعة المبيعة قدتعينت بذاتها.

مادة ۱۲۲)

إذا تأخر وصول السفينة إلى مابعد انتهاء المدة المعينة للشحن أو إذا لم تستطع شحن البضاعة خلال تلك المدة ، التزم المشترى بالمصروفات الاضافية التى تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعة ماقد ياحق البضاعة من تاريخ انقضاء المدة المعينة للشحن بشرط أن تكون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

ب ـ بيوع الوصول (مادة ١٢٧)

العقد الذي يتضمن شروطا من شأنها تحميل البائع تبعة الهلاك بعد شحن البضاعة ، أو تجعل أم تنفيذ العقد منوطا بوصول السفينة سالمة ، أو تعطى المشترى الخيار في قبول البضاعة حسب رغبته أو حسب النموذج المسلم إليه ، يخرج عن كونه بيع سيف أو بيع فوب ويعتبر بيعا بشرط التسايم في مكان الوصول .

٣ _ عقـه التوريـه

ا (مادة ۱۲۸) عمل العامال

التوريد عقد يلتزم بمقتضاه أحد المتعاقدين (المورد) بتقديم أشياء على فترات أو بصورة متواصلة إلى المتعاقد الآخر مقابل ثمن معين .

(مادة ۱۲۹)

إذا لم يعين العقد الكمية المطلوب توريدها كانت مساوية لما
 يلزم داد: المستورد مع مراعاة الوقت الذي أبرم فيه العقد

وإذا اتفق المتعاقدان على حد أدنى وحد أقصى للكية التى تورد جملة أو على دفعات فللمستورد أن يعين الكمية المطلوبة ما بين الحمية المطلوبة ما بين الحديث .

وإذا اتفق على أن تكون الكمية المطاوبة وفق حاجة المستورد
 مع تعيين الحد الأدنى فقط فعلى المستورد أن يقبل الكمية الكافية لحاجته
 إذا جاوزت الحد الأدنى المتفق عليه .

(مادة ١٣٠)

فى التوريدات الدورية إذا وجب تعيين اشمن وفقا لأحكام القانون يراعى فى ذلك موءــد حلول أجل كل توريد والمــكان الذى يجب أن ينفذ فيه .

المرا عادة المراد إلى مادة ١٣١) منا المد مدا يس

فى التوريدات الدورية يسدد الثمن عند القيام بكل توريد وحسب نسبته . وفى التوريدات المتواصلة يسدد الثمن حسب حلول الآجال المعتادة .

المادة ١٣٢)

الأجل المتفق عليه يفترض أنه لصالح الطرفين المتماقدين وإذا كان المستورد تحسديد أجل كل توريد فعليه أن يخطر المورد بذلك في وقت كاف .

(مادة ۱۳۳)

اذا أخل المستورد بالتزاماته اخلالا بسيطا اللا يجوز للورد أن يوقف تنفيذ العقد إلا بعد انذار المستورد بوقت ملائم .

(مادة ١٣٤)

اذا أخل أحد المتعاقدين بالتزاماته فى شأن أحـــد التوريدات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب فسخ العقد إذا نجم عن عدم الوفاء ضرر جسبم به أوكان من شأنه زعزعة الثقــة فى إمكان المورد الفيــام بالالتزامات اللاحقة بصورة مرضية .

يجوز الاتفاق على منح المورد أفضلية في إبرام عقد مستقبل لنفس الشيء ما دامت مدة هذا الشرط لاتجاوز خمس سنوات فاذا اتفق على أجل أطول أنقص إلى خمس سنوات .

المراج المراج والمراج المراج ا

على المستورد أن يخطر المورد الشروط المعروضة عليه من الغير وعلى المورد أن يعلن تمسكه بالانتفاع من حقه فى الأفضلية وفى خلال الأجل الحدد إن وجد و إلا روعى العرف ".

المراجع المراج

اذا لم يتفق فى العقد على أجل معين للتوريد جاز لكل من المتعاقدين انهاء العقد بشرط انذار الطرف الآخر خلال الأجل المحين اتفاقا أو عرفا أو خلال أجل يناسب طبيعة التوريد ،

و الما والمدار الما الما الماني المالية المالي

(مادة ۱۳۸)

تسرى أحكام هذا الفصل على كل رهن يتقرر على مال منقول تأمينا لدين تجارى .

(مادة ۱۳۹)

- ٢ و يعتبر الدائن المرتهن أو العدل حائزا للموهون :
- (أ) إذا وضع تحت تصرفه بكيفية تحمل الغير ملى الاعتقاد أن الشيء أصبح في حراسته .
- (ب) إذا تسلم سنـــدا يمثل المرهون و يعطى حائزه دون غـــــيره حق تسلمه .

(الله مادة)

١ - تنقل حيازة الحقوق بتسليم السندات الثابتة فيها . وإذا كان السند مودعا عند الغير اعتبر تسليم إيصال الايداع بمثابة تسليم السند ذاته بشرط أن يكون السند معينا في الإيصال تعيينا نافيا للجهالة وأن يرضي المودع عنده بحيازة السند لحساب الدائن المرتهن .

حق هذه الحالة يعتبر المودع عنده قد نحلي عن كل حق له في حبس السند لحسابه لسبب سابق على الرهن ما لم يكن قد احتفظ بهدا الحق عند قبول حيازة السند لحساب الدائن الموتهن .

(مادة ١١١)

١ - يتم رهن الحقوق الثانية في السندات الاسمية بحوالة يذكر فيها
 أنها على سبيل الرهن وتقيد في دفاتر الجهة التي أصدرت السند.

٢ - و يتم رهن الحقوق الثابتة في السندات الاذنية بتظهير بذكر فيه
 أنه للرهن أو أية عبارة أخرى تفيد ذلك .

س – ويكون الرهن المشاو إليه في النقرتين السابقتين نافذا في حـق
 المدين دون حاجة إلى إعلانه إليه أو قبوله إياه -

(مادة ۱۶۲)

يثبت الرهن التجارى بالنسبة إلى المتعاقدين وإلى الغير بجميع طوق الاثبات ، وذلك مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة .

المالية المالية المالية (مادة ١٤٣) (المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية

على الدائن المرتهن أن يسلم المدين إذا طلب منه ذلك إيصالا يبين فيه ماهية المرهون ونوعه ومقداره ووزئه وغير ذلك من الصفات الممزة له .

(مادة ١١٤)

على الدائن المرتهن أن يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق وأن يباشر الاجراءات المتعلقة بالمرهون وأن يقبض قيمته وغلته وغمير ذلك من المبالغ الناتجة منه على أن يخصم مايقبضه من الدين المضمون بالرهن بالكيفية المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية في شأن الرهن الحيازي.

(مادة ه١٤)

 ۱ – إذا ترتب الرحن على مال مثلى بقى الرحن قائما ولو استبدل بالمرهون شيء آخر من نوعه .

٢ - وإذا كان المرهون من الأموال غير المثلية جاز للديز أن يستبدل به غيره بشرط أن يتفق على ذلك فى عقد الرهن وأن يقبل الدائن البدل .

ليه والما المادة ١٤٦) لا المادة الماد

١ – إذا لم يدفع المدين الدين المضمون بالرهن كان للدائن بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ إنذار المدين بالوفاء أن يطلب من المحكمة الاذن له في بيع الشيء المرهون بطريق الاستعجال طبق لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية . وتعين المحكمة كيفية البيع .

٢ – ويستوفى الدائن الموتهن بطويق الامتياز حقه من مصروفات
 وأصل ، من الثمن الناتج من البيع .

(alca 131)

١ – إذا نقص سعر المرهون في السوق فأصبح غيركاف لضمان الدين جاز للدائن أن يعين للمدين ميمادا مناسبا لتكملة الضمان . فإذا رفض المدين ذلك أو انقضى الميعاد المحدد دون أن يقوم بتكملة الضان جاز للدائن أن ينفذ على المرهون باتباع الاجراءات المنصوص عليما في المحادة السابقة .

- en liste We (Tox ale) where the level of

المستودع أن يطاب من المحكمة الإذن له في بيع البضاعة إذا كانت مهددة بتلف سريع . وتعين المحكمه كيفية البيع .

١ – يتسلم المودع شهادة إيداع يبين فيها اسمه ومهنته وموطنه ونوع البضاعة وطبيعتها وكميتها ، وغير ذلك من البيانات اللازمة لتغيين ذاتيتها وقيمتها واسم المستودع واسم الشركة المؤمنة على البضاعة ان وجدت وبيانا عما إذا كانت قد أدبت الرسوم والضرائب المستحقة علما .

٢ - ويرفق بشهادة الإيداع وثيقة رهن تشتمل على البيانات المذكورة في شهادة الإيداع .

٣ – ويحتفظ المستودع بصورة طبق الأصل من شهادة الإيداع ووثيقة الرهن .

الما الما المالية (مادة ١٥٤) على المالية الم

إذا كانت البضاعة المودعة والمسلم عنها شهادة إيداع ووثيقة رهن من الأشياء المثلية جاز أن يستبدل بها بضاعة أخرى من نوعها إذا كان تنتقل جميع حقوق حامل شهادة الإبداع ووثيقة الرهن وإمتيازاته إلى البضاعة الحديدة .

١ - بجـوزأن تصدر شهادة الإيداع ووثيقة الرهن باسم المودع

٢ – وإذا كات شهادة الإيداع ووثيقة الرهن لأمر المودع جازله أن يتنازل عنهما متصلتين أو منفصلتين التظهير .

٣ – ويجوز لمن ظهرت له شهادة الايداع أ و وثيقة الرهن أن يطلب قيد التظهير مع بيان موطنه في الصورة المحفوظة لدى المستودع .

(مادة ٢٥١)

١ - يجب أن يكون تظهير شهادة الايداع وو ثبقة الرهن مؤرخا .

٢ – وإذا ظهرت وثيقة الرهن منفصلة عن شهادة الابداع وجب أن يكون التظهير الأول مقرونًا بشرط الإذن وأن يشتمل على بيان الدين المضمون بالرهن وتاريخ استحقاقه واسم الدائن ومهنتة وموطنه وتوقيع المظهر .

٧ _ وإذا كان المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو كانت صيانتــه تستلزم نفقات باهضة ولم يشأ المدين تقديم شيء آخو بدله جاز للدائن أن يطلب من الحكمة الإذن له في بيعه فورا وينتقل الرهن إلى الثمن الناتج

يقع بالحلاكل اتفاق يرم وقت نقرير الرهن أو بعده ويعطى الدانن المرتهن في مالة عدم استيفاء الدين عند حلول أجله الحق في تملك الموهون أوبيعهدون مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المــادة (١٤٦) . المحمد

الفصلل الثالث الايداع في المستودعات العامة

(مادة ۱٤٩)

١ - الإيداع في المستودعات العامة عقد يتعهد بمقتضاه المودع لديه فرداكان أو شركة أو شخصا عاما بتسلم بضائع وحفظها لحساب المودع أو من تؤول إليه ملكيتها أو حيازتها بمقتضى السندات التي تمثلها .

٧ – ولا يجوز إنشاء أو المتثمار مستودع عام له حق إصدار سندات تمثل البضائع المودعةوتكون قابلة للتداول إلابترخيص من الوزير الختص وونة للشروط والأوضاع التي تصدر بها لائحة خاصة .

٣ _ ويراعى عند تطبيق أحكام هذا الفصل على البضائع التي لم تدفع عنها الأجور والضرائب والرسوم الجمركية الأحكام المنصوص عليهافي قانون الحمارك أو أي قانون آخر .

(امادة ١٥٠)

١ – يلتزم المودع بأن يقدم إلى المستودع بيانات صحيحة عن طبيعة البضاعة المودعة ونوعها وقيمتها . و الما

٧ _ ولاودع الحق في فعص البضائع التي ساست إلى المستودع لحسابه وأخذ نماذج منها .

(مادة ١٥١)

ر سالة المستودع مسئول عن البضائع المودعة لديه بما لا يجاوز القيمة التي قدرها المودع -

٧ _ ولا يسأل المستودع مما يلحق البضاعة من هلاك أو تلف إذا نشأ ذلك عن قوة قاهرة أو عن طبيعة البضاعة أو حزمها .

وعلى المظهر الأول أن يطلب قيد تظهير وثيقة الرهن والبيانات
 المتعلقة بالتظهير في دفاتر المستودع مع التأشير بذلك على وئيقة الرهن

(مادة ١٥٧)

٢ ــ ولحامل وثيقة الرهن وحدها دون شهادة الايداع حق رهن
 على البضاعة المودعة .

س _ ولحامل شهادة الايداعوحدها دون وثيقة الرهن حق استرداد البضاعة المودعة بشرط أن يدفع الدين المضمون بوثيقة الرهن إذا كان مستحقا . فإذا لم يكن مستحقا جاز له استرداد البضاعة قبل حاول أجل الدين إذا أودع المستودع مبلغا كافيا لأداء الدين و يسرى هذا الحكم إذا استحق الدين ولم يتقدم حامل وثيقة الرهن لقبضه . ويجوز أن يقتصر الاسترداد على جزء من البضاعة بعد دفعه مبلغا يتناسب مع هذا الحزء .

(مادة ١٥٨)

إذا لم يدفع الدين المضمون في ميعاد الاستحقاق جاز لحامل وثيقة الرهن مفصله عن شهادة الايداع أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤٦) .

(مادة ١٥٩)

١ ـــ يستوفى الدائن المرتهن حقه من ثمن البضاعة بالامتياز على جميع الدائنين بعد خصم المبالغ الآتية .

- (أ) مصروفات بيع البضاعة وخزنها وغيرها من مصروفات الحفظ .
 - (ب) الضرائب والرسوم المستحقة على البضاعة .
- وإذا لم يكن حامل شهادة الايداع حاضرا وقت بيع البضاعة
 أودع المبلغ الزائد على ما يستحقه حامل و ثيقة الرهن لدى المحكمة

(مادة ١٦٠)

١ -- لا يجوز لحامل وئيقة الرهن الرجوع على المدين أو المظهرين
 إلا بعد التنفيذ على البضاعة المرهونة وثبوت عدم كفايتها للوفاء بدينه

ولا تسمع دعوى حامل الوثيقة إذا لم يقع الرجوع على المظهرين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ بيع البضاعة .

ولاتسمع دعوى حامل وثيقة الرهن على المظهر بن إذا لم يباشر إجراءات التنفيذ على البضاعة المرهونة خلال ثلاثين يوما من تاريخ استحقاق الدين .

(مادة ١٦١)

إذا وقع حادث للبضاعة كان لحامل شهادة الايداع أو وثيقة الرهن على مبلغ التأمين الذي يستحق عند وقوع هذا الحادث ماله من الحقوق المقررة على البضاعة .

(مادة ۱۲۲)

١ -- يجوز لن ضاءت منه شهادة الايداع أن يطلب من المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها المستودع العام أمرا بتسليمه صورة من الشهادة الضائعة بشرط أن يثبت ملكيته لها مع تقديم كفيل .

٧ — ويجوز لمن ضاعت منه وثيقة الرهن أن يستصدر أمرا من المحكمة بوفاء الدين المضمون بالرهن عند استحقاقه بشرط تقديم كفيل ، فإذا لم يقم المدين بتنفيذ الأمركان لمن صدر اصالحه أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤٦) بشرط أن يكون الرهن أو التظهير الذي حصل له مقيدا في الصورة لدى المستودع وأن يشتمل الانذار بالوفاء على بيانات هذا التظهير .

(مادة ۱۲۳)

١ - إذا لم يسترد المودع البضاعة عند انتهاء عقد الايداع جاز لأمين المستودع طلب بيعها با تباعالا جراءات المنصوص عليها في المادة (١٤٦) ويستوفى أمين المستودع من الثمن الناتج من البيع المبالغ المستحقة له ويسلم الباقي إلى المودع أو يودعه خزانة المحكمة .

٢ - ويسرى الحكم المنصوص عليه فى الفقرة السابقة إذا كان عقد الايداع غير محدد المدة وانقضت سنة واحدة دون أن يطلب المودع استرداد البضاعة أو ببدى رغبته فى استمرار عقد الايداع .

الفصل الرابع الوكالة التجارية

الفرع الأول _ احكام عامة

(مادة ١٦٤)

تطبق أحكام الوكالة التجارية إذا كان الوكيل محترفا اجراء المعاملات التجارية لحساب الغير.

(مادة ١٦٥)

١ - إذا أعطيت الوكالة التجارية مطلقة فلا تنصرف إلا إلى الأعمال التجارية .

وإذا أعطيت الوكالة التجارية مخصصة بمعاملة تجارية معينة جاز للوكيل القيام مجميع الاعمال اللازمة لاجراء هذه المعاملة دون حاجة إلى إذن من الموكل .

المادة ١٦٦)

١ _ الوكالة التجارية بأجر إلا إذا اتفق على غير ذلك .

٢ ــ ويستحق الوكيل الأجر بمجرد إبرام الصفقة التيكاف بها

وكذلك يستحق الأجر إذا أثبت الوكيل تعذر إبرام الصفقة بسبب يرجع إلى الموكل .

س و في غير الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة السابقة لايستحق
 الوكيل إلا تعويضا عن الجهود التي بذلها طبقا لما يقضى به العرف

(مادة ١٦٧)

١ - على الوكيل اتباع تعليات الموكل الصريحة . فاذا خالفها دون
 مسوغ مقبول جاز للموكل رفض الصفقة .

٧ - وإذا لم توجد تعليات صريحة من الموكل بشأن الصفقة فعلى الوكيل تأخير إبرامها وطلب التعليات من الموكل إلا إذا كان تأخير الصفقة مما يلحق الضرر بالموكل أو كان الوكيل مفوضا في العمل بغير تعليات منه .

(مادة ۱۲۸)

إذا كانت البضائع أو الأشياء التي يحوزها الوكيل لحساب الموكل مهددة بتلف سريع أو بهبوط فى القيمة ولم تصله تعليات الموكل بشأنها فى ميعاد مناسب فللوكيل أن يطلب من المحكمة الإذن فى بيعها بالكيفية التي تعينها .

(مادة ١٦٩)

للوكيل أن يمتنع عن إجراء العمل المعهود به إليه إذا كان إجراؤه يتطلب مصروفات غير عادية ولم يرسلها إليه الموكل إلا إذا اتفق أوجرى التعامل السابق بين الطرفين على أن يؤدى الوكيل هذه المصروفات .

(مادة ١٧٠)

إذا رفض الوكيل إجراء الصفقة المعهود بها إليه فعليه إخطار الموكل بذلك فورا . وفي هذه الحالة بجب على الوكيل المحافظة على البضائع وغيرها من الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل حتى تصله تعليات بشأنها . فإذا لم تصل التعليات في ميعاد مناسب جاز للوكيل أن يطلب من المحكمة الإذن في إيداع البضائع عند أمين تعينه .

(مادة ١٧١)

ا - الوكيل مسئول عن هلاك البضائع أو نلفها وكذلك عن الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل إلا إذا نتج ذلك عن سبب أجنبي لابدللوكيل فيه أو عن عيب ذاتى في البضاعة أو الشيء.

ولا يلتزم الوكيل بالتأمين على الأشياءالتي يحوزها لحساب الموكل
 إلا إذا طاب الموكل منه ذلك أو كان إجراء التأمين مما يقضى به العرف
 أو تستازمه طبيعةالشيء .

(مادة ۱۷۲)

١ - لا يجوز للوكيل أن يقيم نفسه طرفا ثانيا في الصفقة المكلف
 بإرامها إلا في الأحوال الآتية :

(١) إذا أذنه الموكل في ذلك .

(ب) إذا كانت تعليمات الموكل بشأن الصفقة صريحة ومحددة ونفذُها الوكيل بدقة .

(ج) إذا كانت الصفتة تتعلق بسلمة لهـــا سعر محـــدد في السوق ، اشتراها الوكيل لنفسه أو باعها من ملكه بهذا السعر .

٢ – ولا يستحق الوكيل في الأحوال المذكورة في الفقرة السابقة أجرا نظير الوكالة .

(مادة ۱۷۳)

بجوز للغير الذى يتعامل مع الوكيل أن يطلب الاطلاع على عقدالوكالة والمراسلات وغيرها من الوثائق المثبتة أو المقيدة السلطة الوكيل، ولابجوز الاحتجاج على الغير بالة يود الواردة على سلطـــة الوكيل إلا إذا ثبت علم الغير بها وقت التعاقد .

(المادة ١٧٤)

١ - على الوكيل أن يحيط الموكل علما بالصفقات التي يرمها لحسابه .

٧ — وعلى الـوكيـل أن يقدم المـوكل فى الميعاد المتفق عليه أو الذى يجرى عليمه العرف أو التعامل السـابق بينهما حسابا من الأعمال التي يجريها لذمته . ويجب أن يكون هذا الحساب مطابقا الحقيقة فإذا تضمن عن عمد بيانات كاذبة ، جاز الموكل رفض الصفقات التي تتعلق بها هـذه البيانات فضلا عن حقه فى المطالبة بالتعويض ، والاستحق الوكيل أجرا عن الصفقات المذكورة . ويلتزم بها الوكيل أمام الغير .

(مادة ١٧٥)

الوكيل الحق في حبس البضائع وغيرها من الأشياء التي يرسلها اليه الموكل أو يودعها لديه أو يسلمها له . كما يكون له حق امتياز عليها .

٧ — ويضمن حق الحبس والامتياز أجر الوكيل والمصروفات والمبالغ التي يدفعها عن الموكل أو يقرضها له وغير ذلك من المبالغ التي تستحق للوكيل بسبب الوكالة سواء انفقت قبل تسلم البضائع أو الأشياء أو أثناء وجودها في حيازة الوكيل .

س – ويتقرر هذا الحق دون اعتبار لما إذا كان الدين قد نشأ
 عن أعمال تتعلق بالبضائع أو الأشياء الني لاتزال في حيازة الوكيل
 أو ببضائع أو أشياء آخرى سبق إرسالها اليه أو ايداعها لدية أو تسليمها له .

(مادة ۱۷۲)

ا ــ لايكون للوكيل الامتياز المشار إليه في المادة السابقة إلا إذاكان حائزًا لبضائع أوأشيا. لحساب الموكل ، وتتحقق هذه الحيازة في الاحوال الآتية :

- (1) إذا تسلم الوكيل البضائع أوالأشياء فعلا .
- (ب) إذا وضعت تحت تصرفه في الجموك أو في مستودع هام أو خاص .
- (ج) إذا كان يحوزها قبل وصولها بمقتضى سند شحن أوأية وثيقة نقل أخرى .
- (د) إذا أرسلها وظل حائزا لها بمقتضى سند شحن أوأية وثيقة نفل أخرى .

ح وإذا بيعت البضائع أوارأشياء التي يقع عليها الامتياز وسلمت إلى المشترى إنتفل إمتياز الوكيهل إلى الثمن .

(مادة ۱۷۷)

إمتياز الوكيل مقدم على جميح الإمتيازات الأخرى ماعدا المصاريف القضائية والضرائب والرسوم المستحقة للحكمومة .

(المادة ۱۷۸)

١ - يتبع في التنفيذ على البضائع والأشياء الموجودة في حيازة الوكيل
 إجراءات التنفيذ على الشئ المرهون وهذا تجاريا

ومع ذاك إذا كان الوكيل مكلفا بييع البضائع أوالأشياءالئي فى
 حيازته جاز له التنفيذ عليها ببيعها دون حاجة إلى إتباع الإجراءات المشار إليها فى الفقرة السابقة إلاإذا تعذر عليه تنفيذ تعليمات الموكل الصريحة بشأن البيع .

(مادة ۱۷۹)

يجوز لكل من طرفي عقد الوكالة التجارية إنهاء العقد في كل وقت . ولايستحق التعويض إلاإذاوقع إنهاء العقد دون اخطار سابق أوفي وقت غرمناسب . وإذا كان العقد معين المدة وجب أن يستند إنهاؤه إلى سبب مقبول والا إستحق التعويض .

(مادة ١٨٠)

إذا لم يكن للموكل موطن معلوم فى الجمهورية إعتبرموطن وكيله موطناله ويجوز مقاضاته وتبليفه بالأوراق الرسمية فيه وذلك فيا يتملق بالأعمال التي يجربها الوكيل لحسابه .

(مادة ١٨١)

تسرى فيا يتعلق بتنظيم الاشتغال بأعمال الوكالة النجارية الفوانين الحاصة ذلك .

الفرع الثانى – بعض انواع الوكالة التجارية ١ – الوكالة بالعمولة (مادة ١٨٢)

 ١ — الوكالة بالعمولة عقد يتعهد بمقتضاه الوكيل أن يجرى باسمه تصرفا قانونيا لحساب الموكل .

٢ - وإذا أجرى الوكيل بالعمولة التصرف القانوني باسم الموكل فلا تسرى فيما يتعلق بهذا التصرفأحكام الوكالة بالعمولة وإنما الأحكام العامة في الوكالة التجارية

(مادة ۱۸۳)

إذا باع الوكيل بالعمولة بأقل من الثمن الذى عين الموكل أو اشترى بأعلى منه وجب على الموكل إذا أراد رفض الصفقة أن يخطر الوكيل بذلك في أقرب وقت بعد علمه بابرامها ، والاإعتبر قابلا للشمن .

٢ - ولا يجوز للموكل رفض الصفقة إذا قبل الوكيل تحمل فرق
 الثمن •

(مادة ١٨٤)

١ - إذا اشترى الوكيل بالعمولة لحساب الموكل بضاعة مخالفة
 للنوع أو الصنف الذي طلبه الموكل فلا يلزم بقبولها

٢ - وإذا اشترى الوكيل بضاعة مطابقة للبضاعة المطلوبة ولكن
 بكمية أكبرفلا يلزم الموكل إلا بقبول الكمية التى طلبها

(مادة ١٨٥)

إذا تعافد الوكيل بالعمولة بشروط أفضل من التى حددها الموكل ، عادت المنفعة إلى الموكل ، وعلى الوكيل أن يقدم حسابه على أساس الشروط الحقيقية التى تمت بمقتضاها الصفقة .

(مادة ۱۸۲)

١ — إذا منح الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع المشترى أجلا للوفاء بالثمن أو قسطه عليه بغير إذن من الموكل جاز للوكل أن يطالب الوكيل بأداء الثمن بأجمعه فورا. وفي هذه الحالة يجوز للوكيل بالعمولة أن يحتفظ بفرق الثمن إن وجد .

ح ومع ذلك ، يجوز للوكيل بالعمولة أن يمنح الأجل أو يقسط الثمن بغير إذن من الموكل إذا كان العرف فى الجمهة التى تم فيها البيع يقضى بذلك إلا إذا كانت تعليمات الموكل تلزمه بالبيع بثمن معجل .

(مادة ۱۸۷)

إذا اقتضت تعليمات الوكل بالبيع بثمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بثمن معجل فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن إلا عند حاول الأجل الذي دينه . وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل .

(مادة ۱۸۸)

لا يجوز للوكيل بالعموله تغيير العلامات التجارية الموضوعة على البضائع التي يتسامها من الموكل أو لحسابه إلا إذا كان مأذونا في ذلك صراحة .

 وإذا كان الوكيل بالعمولة حائزا لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة إليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيانا مميزا لهل.

(مادة ۱۸۹)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة أن يصرح باسم الموكل إلا إذا أذنه في
 ذلك .

٢ - ولا يلتزم الوكيل بالعمولة بالافضاء إلى الموكل باسم الغير الذى تعاقد معه إلا إذا كان التعامل بأجل . وفي هذه الحالة إذا إمتنع عن الأفضاء باسم الغير جاز للموكل أن يعتبر التعامل معجلا .

(مادة ١٩٠)

١ -- يلتزم الوكيل بالعمولة مباشرة قبل الغير الذي تعاقد معه ٤ كما
 يلتزم هذا الغير مباشرة قبل الوكيل بالعمولة .

٢ - ليس للغير الذي تعاقد مع الوكيل بالعمولة الرجوع على الموكل
 ولا للوكل الرجوع على الغير بدعوى مباشرة ما لم ينص القانون على غير
 ذلك .

(مادة ١٩١)

اذا أفاس الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع قبل قبض الثمن من المشترى » جاز للموكل أن يطالب المشترى مباشرة باداء الثمن إليه

٢ - و إذا أفلس الوكيل بالعمولة المكلف بالشراء قبل تسلم المبيع
 جاز للموكل أن يطالب البائع مباشرة بتسليم المبيع إليه .

(مادة ۱۹۲)

 ا - لايضمن الوكيل بالعمولة وفاء الغير المتعاقد معه بالتراماته إلاإذا تحمل هذا الضمان صراحة أو نص عليه القانون أوكان مما يقضى به عرف الجهة التي يمارس فيها نشاطه

٢ – ويستحق الوكيل بالعمولة الضامن أجرا خاصا تحدده المحكمة
 عند عدم وجود انفاق أو عرف بشأنه .

٢ - وكالة المقـود

(مادة ۱۹۳)

وكالة العقود عقد يلزم بموجبه شخص بأن يتولى على وجه الاستمرار، وفي منطقة نشاط معينة ، الترويج لسلعة أو خدمة معينة و إبرام الصفقات بشانها لمصلحة الموكل مقابل أجر. ويجوز أن تشمل مهمته ابرام هذه الصفقات باسم الموكل ولحسابه .

(مادة ۲۰۰۰)

 ١ - يستحق وكيل العقود الأجر عن الصفقات التي تتم أو التي يرجع عدم تمامها إلى فعل الموكل .

٢ - كما يستحق الأجرعن الصفقات التي يبرمها الموكل مباشرة أو بواسطة غيره في المنطقة الخصصة لنشاط الوكيل ، ولو لم ترم هذه الصفات نتيجة لسعى الوكيل ، ما لم يتفق الطرفان صراحة على فير ذلك.

(مادة ۲۰۱)

على الموكل أن يقدم للوكيل جميع المعلومات اللازمة لتنفيذ الوكالة ، وأن يزوده بوجه خاص بمواصفات السلع والنماذج والرسوم وغير ذلكمن البيانات التي تعينه على ترويج السلع موضوع الوكالة وتسويقها .

(مادة ۲۰۲)

١ - يلتزم وكيل العقود بالمحافظة على حقوق الموكل . وله اتخاذ حميع الإجراءات التحفظية اللازمة للحافظة على هذه الحقوق . وعليه أن يزود موكله بالبيانات الحاصة بحالة السوق في منطقة نشاطه .

ولا يجوز لا أن يذبع أسرار الموكل التي تصل إلى علمه بمناسبة تنفيذ الوكالة ولوكان ذلك بعد إنتهاء العلاقة العقدية .

(مادة ۲۰۳)

١ - تنعقد وكالة العقود لمصلحة الطوفين المشتركة ، فلا يجوز للوكل إنهاء العقد دون خطأ من الوكيل والاكان ملزما بتعويضه عن الضرو الذي لحقه من جراء عزله ، و يبطل كل إنفاق يخالف ذلك .

حكا يلتزم الوكيل بتعو يص الموكل عن الضرر الذى أصابه إذا نزل
 عن الوكالة فى وقت غير مناسب و بغير عذر مقبول .

(T. & Bala)

ا خاكان العقد معين المدة ، ورأى الموكل عدم تجديده عند إنتهاء أجله ، وجب عليه أن يؤدى للوكيل تعويضا عادلا يقدره الفاضى ، ولو وجد إتفاق يخالف ذاك .

٢ _ ويشترط لاستحقاق هذا التعويض:

(أ) ألا يكون قد وقع خطأ أو تقصير •ن الوكيل أثناء تنفيذ العقد.

(ب) أن يكون نشاط الوكيل قد أدى إلى نجاح ظاهر في ترويج السلعة أو زيادة عدد العملاء .

۳ - ويراعى فى تقدير التعويض مقدار ما لحق الوكبيل من ضرر وما
 افاد: الموكل من جهوده فى ترويج السلعة أو زيادة العملاء .

الماء والمرابع والمرابع (مادة ١٩٤)

يتولى وكيل العقو دممارسة أعمال وكالتهو إدارة نشاطه التجارى على وجه الاستقلال ويتحمل وحده المصروفات اللازمة لإدارة نشاطه .

(مادة ١٩٥)

ا - لا يجوز للوكل أن يستعين بأكثر من وكيل عقود واحد في ذات المنطقة لذات الفرع من النشاط .

٢ - كما لا يجوز اوكيل العقود أن يكون وكيلا لا كثر من منشأة
 تقناءس في ذ ت النشاط وفي ذات المنطقة

٣ - وفي حميع الاحوال يجوز الاتفاق على خلاف الأحكام الواردة
 بالفقرتين السابقتين

(مادة ١٩٦)

يجب أن يثبت عقد وكالة العقود بالكتابة ، وأن يبين فيه بوجه خاص حدود الوكالة وأجر الوكيل ومنطقة نشاطه ومدة العقد إذا كان محدد المدة والعلامة التجارية للسلعة موضوع الوكالة إن وجدت .

(مادة ۱۹۷)

إذا اشترط فى العقد أن يقيم وكيل العقود مبانى للعرضأو مخازن للسلع أو منشآت للصيانة أو الإصلاح فلا يجوز أن تقل مدة العقد عن خمس سنوات .

(مادة ۱۹۸) را مادة ۱۹۸)

١ - لا يجوز لوكيل المقود أن يقبض حقوق الموكل ، إلا إذا أعطى
 له الموكل هذا الحق . وفي هـ إذه الحالة لا يجوز الوكيل أن يمنح تخفيضا أو
 أجلا دون ترخيص خاص .

٢ - ويجوز اوكيل العقود أن يتلق الطلبات المتعلقة بتنفيذ العقود التي تبرم عن طريقه ، وكذلك الشكاوى الخاصة بعدم تنفيذ هذه العقود .
 و يعتبر ممثلا لموكله في الدعاوى المتعلقة بهذه العقود والتي تقام منه أو عليه في منطقة نشاط الوكيل .

(مادة ۱۹۹)

ر _ يلتزم الموكل باداء الأحر المتفق عليه للوكيل .

و بجوزاً ريكون هذا الأحرنسبة مئوية من قيمة الصفقة . وتحتسب
 هذه النسبة على أساس سعو البيع إلى العمارء ما لم يتفق على فير ذلك .

(مادة ه٠٢)

١ ــ تنقضى دعوى التاء يض المشار إليها في المادة السابقة بمضى تسعين يوما من وقت إنتهاء العقد .

٢ – وتنقضى جميع الدعاوى الأخرى الناشئة عن عقد وكالة العقود
 بانقضاء ثلاث سنوات على إنتهاء العلاقة العقدية

مادة ۲۰۲)

استثناء من قواعد الاختصاص الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تختص بنظر جميع المنازعات الناشئة من مقد وكالة العقود المحكمة التي يقع في دائرتها محل تنفيذ العقد .

٣ _ التمثيل التجادي

(مادة ۲۰۷)

يعتبر ممثلا تجاريا من كان مكلفا من قبل التاجر بالقيام بعمل منأعمال تجارته ، متجولا أو في محل تجارته أو في أى محل آخر ويرتبط معه بعقد عمل .

(مادة ۲۰۸)

ب كون التاحر مسئولا عما قامبه ممثله من معاملات وما أجراه من عقود وذلك فى حدود التفويض المخول له من قبل التاجر .

وإذا كان الممثل مفوضا من هدة تجار فالمسئولية تترتب عليهم
 بالتضامن .

٣ - وإذا كان الممثل مفوضا من قبل شركة كانت الشركة مسئولة
 من عمله ، وترتبت مسئولية الشركاء تبما لنوع الشركة .

(مادة ۲۰۹)

ا – إدالم تعين حدود التفويض المخول للمثل التجارى ، أعتبر التفويض عاما شاملا لجميع المعاملات المتعلقه بنوع التجارة التى فوض الممثل فى احرائها .

لا يجوز للتاجرأن يحتج على الغير بتحديد التفويض ما لم يثبت
 علم الغير بهذا التحديد .

(مادة ١١٠)

على الممثل التجارى أن يقوم بالأعمال التجارية المفوض فيها باسم الناجر الذى فوضه ، ويجب عليه عند التوقيع أن يضع إلى جانب اسمه الكامل اسم هذا التاجر كاملا مع بيان صفته كممثل تجارى ، والا كان مسئولا

شخصيا عما قام به من العمل ؛ ومع هذا يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به الممثل من معاملات تتعلق بنوع التجارة المفوض له القيام بها .

(مادة ٢١١)

للمثل النجارى أن يمثل التاجر في الدعاوى الناشئة عن المعاملات التي قام بها .

(مادة ۲۱۲)

لا يجوز للمثل التجارى أن يقوم بأية معاملة تجارية لحسابه أو لحساب طرف ثالث دون أن يحصل على موافقة صريحة من التاجر الذى استخدمه .

(مادة ۱۱۳)

لا يجوز للمثل التجارى المتجول أن يقبض بدل السلع التي لم يقم بسيعها أو أن يخفض أو يؤجل شيئا من أثمانها ، وإنا له أن يقبل باسم من ممثله طلبات الغير وأن يتخذ التدابير اللازمة للحافظة على حقوق من عمثله .

(Alco 317)

للتاحران يخول بعض مستخدميه البيع بالتجزئة أو بالجملة ف مخزنه . ولهؤلاء المستخدمين أن يقبضوا عندما لايكون قبض الثمن منوطا بأمين صندوق في داخل المخزن أثمان الاشياء التي باعوها حين تسليمها . وتكون الايصالات التي يعطونها باسم التاجر مقابل ما باعوه حجة عليه ، وليس لهم أن يطالبوا بالثمن خارج المخزن الاإذا كانوا مخولين في هذا الحق كتابة من قبل التاحر .

(مادة 10)

الممثل التجاري مسئول بالتضامن معالتا جرعن مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بالمنافسة غير المشروعة .

الفصل الفصل الخامس عالم المساور و المارات المساور المساوة الم

(مادة ۲۱۲)

السمسرة عقد يتعهد بمقتضاه السمسار لشخص بالبحث من طرف ثان لابرام عقد معين والتوسط لإبرامه .

(ماده ۱۱۷)

إذا لم يعين أجر السمسار فى القانون أو الاتفاق وجب تعيينه وفقا لما يقضى به العرف وإذا لم يوجد عرف قدرته الحكمة تبعا لمسا بذله السمسار من جهد وما صرفه من وقت فى القيام بالعمل المكلف به .

(مادة ٢٢٦)

على السمسار أن يقيد فى دفاتره جميع المعاه الات التى تبرم بسعيه وأن يحفظ الوثائق المتعلقة ما وأزيع طى عن كل ذلك صورا طبق الأصل لمن يطلبها من المتعاقدين .

وق حالة البيع بالنموذج يجب على السمسار أن محتفظ بالنموذج إلى أن يقبل المشترى البضاعة دون تحفظ أو تسوى جميع المنازمات بشأنها .

(مادة ۲۲۷)

السمسار مسئول عن تعويض الضرر الناجم من هلاك أو فقدان ما يتسلمه من مستندات او أوراق أو أشياء متعلقة بالصفقة التي يتوسط في أبرامها إلا إذا أثبت السبب الأجنى .

(مادة ۲۲۸)

 ١ - لايضمن السمسار يسار طرفى الصفقة التي يتوسط في إبرامها ولايسال عن تفيذها أو عن قيمة البضائع وصففها إلا إذا ثبت الغش أو الحطا من جانبه

ح ومع ذلك يكون السمسار مسئولا عن تنفيذ الصفقة بالتضامن
 مع المتعاقد إذا كانت له فيا عدا أجره مصلحة فيها

(مادة ۲۲۹)

ر المان السمسار غيره في تنفيذ العمل المكاف به دون أن يكون مرخصا له في ذلك كان مسئولا عن عمل النائب كم لوكان هذا العمل قد صدر منه . ويكون السمسار ونائبه متضامنين في المسئولية .

وإذا رخص للسمسار في إقامة نائب عنه دون أن يعين له شخص
 النائب فلا يكون مسئولا إلا عن خطئه في اختيار نائبه أو عن خطئه فيا
 أصدره لهمن تعليمات

٣ ــ وفي جميع الاحوال يجوز لمن فوض السمسارأن يرجع على النائب
 مباشرة .

(مادة ۲۳۰)

إذا نوض عدة سماسرة بعقد واحد كانوا مسئولين بالتضـ من عن العمل المكلفين به إلا إذا رخص لهم في العمل منفردين .

(ماده ۱۳۲)

إذا فوض أشخاص متعددون سمسارا واحدا فى عمــل مشترك بينهم كانوا مسئولين بالتضامن قبله عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن هـــذا التفويض.

(مادة ۱۱۸)

١ ــ لايستحق السمسار أجره إلا إذا أدت وساطته إلى ابرام العقد .

٣ — ويستحق الأجر بمجرد ابرام العقد ولولم يُفذُكله أو بعضه .

 ٣ - وإذا كان العقد معلقاً على شرط واقف فلا يستحق السمسار أجره إلا إذا تحقق الشرط .

(مادة ۱۹۹)

إذا فسخ العقد الذي توسط السمسار في ابرامه أياكان سبب الفسخ ، جاز للسمسار المطالبة بأجره أو الاحتفاظ به إن كان قد قبضه إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الحسيم من جانبه .

(alca .77)

يجوز للحكمة أن تخفض أجر السمسار إذا كان غير . تناسب مع الخدمات التي أداها إلا إذا تعين مقدار الأجر أو دفع الأجر المتفق عليه بعد ابرام العقد الذي توسط فيه السفسار .

مادة ۱۲۱)

إذا توسط السمسار في ابرام صفقة منوعة قانونا مع علمه بذلك فلا يستحق عنها أجرا .

(مادة ۲۲۲)

ر – لايستحق السمسار الأجر إلا ممن فوضه من طرفي الصفقة في ارامها .

وإذا صدرالتفويض من الطرفين كان كل منهما مسئولا قبل السمسار بغير
 تضامن بينهماء زدفع الأجرالمستحق عليه ولواتفقا على أن يتحمل أحدهما أجر
 السمسار بكامله

(مادة ۲۲۳)

لا يجوز للسمسار استرداد المصروفات التي تحملها في تنفيذ العمل المكلف به إلا إذا أتفق على ذلك ، وفي هذه الحالة تستحق المصروفات ولو لم يبرم العقد .

(مادة ١٢٢)

على السمسار ولو لم يكن مفوضا إلا من أحد طرفى الصفقة أن يعرضها عليها عرضا أمينا وأن يوقفهما على حميّ الظروف التي يعلمها عنها ويكون مسئولا قبلهما عن كل غش أو خطأ يصدر منه

(مادة ٢٢٥)

لا يجوز للسمسار أن يقيم نفسه طرفا ثانيا في الصفقة التي يتوسط في إرامها إلا إذا اجازه المتعاقد في ذلك ، وفي هذه الحالة لايستحق السمسار أي أحر .

(مادة ٢٣٩)

١ – لايمتبر من الفوى القاهرة فى مواد النقل إنفجار وسائط النقل أو احتراقها أو خروجها عن الفضيان الى تسير عليها أو تصادمها أو غير ذلك من الحوادث الى ترج إلى الأدوات الى يستعملها الناقل فى تنقيذ النقل ولو ثبت أنه الخذ الحيطة لضمان صلاحيتها للعمل ومنع ما تحدثه من ضرد .

وكذلك لا يعتبر من القوى القاهرة الحوادث التي ترجع إلى وفاة تا بعى الناقل فجأة أو إصابتهم بضعف بدنى أو عقلى أثناء العمل ولو ثبتأن الناقل انخذ الحيطة لضمان لياقتهم البدنية والعقلية .

(ALG . 37)

لايسأل الناقل عن تعويض الضرر الناشىء عن تعطيل النقل أو الانحراف عن الطريق المعين له بسبب الإضطرار إلى تقديم المساعدة لأى شخص مربض أو مصاب أو في خطر .

(المادة ١١١)

 ١ - يقصد بالغش في مواد النقل كل فعل أو ا. تمناع من الناقل أو من تابعيه بقصد إحداث ضور .

 ٢ - ويقصد بالخطأ الجسيم كل فعل أو امتناع من الناقل أو من تابعيه برعونة مقرونة بادراك لما ينجم عن ذلك من ضرر

الفرع الثاني - نقل الأشياء

(مادة ۲۶۲)

١ – على المرسل أن يقدم للناقل بيانات من اسم المرسل إليه وعنوانه والمكان المطلوب الإرسال إليه ونوع الأشياء محل النقل وقيمتها ووزنها وحجمها وكيفية حزمها وعدد الطرود التي تشمله وغير ذلك من البيانات التي يتطلبها الناقل لتعيين ذاتية الشيء .

٢ — يسأل الموسل عن الأضرار الناجمة عن عدم صحة البيانات الى يقدمهاأو عدم كفايتها .

(مادة ١٤٣)

إذا حررت وثيقة نقل وجب أن تشتمل بوجه خاص على البيانات الاتية :

١ – مكان تحريرالوثيقة وتاريخ التحراير .

٢ - إمم المرسل والمرسل إليه والناقل والوكيل بالعمولة للنقل إن
 وجد وعناوينهم .

تسرى على السمسرة فى أسواق المضاربة أحكام القوانين والأنظمة الحاصة بذلك .

الفصل السادس ـ النقل الفرع الأول ـ أحكام عامة

(مادة ۲۲۳)

عقد النقل اتفاق يدترم بمقتضاه الناقل مقابل أجرة بأن يقوم بوسائطه الحاصة بنقل شيء أو شخص إلى مكان معين .

(مادة ١٣٤)

فيما عدا النقل البحرى تسرى الاحكام المنصوص عليها في هذا الفصل على جميع أنواع النقل أيا كانت صفة الناقل مع مراعاة الاحكام التي تنص عليها الفوانين الخاصة بشأن بعض أنواع النقل وأحكام اتفاقيات النقل الدولية المعمول بها في الجمهورية .

(مادة ١٣٥)

تسرى الاحكام المنصوص عليها في هذا الفصل على النقل ولو اقترنت به عمليات من طبيعة أشرى مالم تكن هذه العمليات هي الغرض الرئيسي من التماقه

(مادة ٢٣٦)

١ يتم عقد النقل وعقد الوكالة بالعمولة للنقل بمجرد الاتفاق .
 ويحوز إثبات العقد بجميع الطرق المقررة قانونا .

٢ — ويمتبر تسلم الناقل الشيء محل النقل قبولا منه الإيجاب الصادر
 ن المرسل .

٣ - ويعتبر صعود الراكب إلى واسطة النقل قبولا للايجاب الصادر
 من الناقل إلا إذا ثبت أن نية الراكب لم تتجه إلى إبرام عقد النقل

(مادة ۲۳۷)

إذا كان للناقل أكثر من نموذج واحد للعقود التى يبرمها لعقد النقل فيكون النقل بمقتضى النموذج الذى يتضمن الشروط العامة ، إلا إذا انفق على اتباع نموذج آخر . وفي هذه الحالة لايجوز تجزئة النمروط المذكورة في هذا النموذج .

(مادة ۲۳۸)

تشدل مسئولية الناقل أفعاله وأفعال تابعيه التي تقع منهم أثناء قيامهم بخدماتهم ، ويعتبر تابعاكل شخص يستخدمه النافل في تنفيذ الالتزامات المترتية على عقد النقل .

- ٣ _ مكان القيام والوصول .
- ع _ البيانات المتعلقه بتعيين الأشياء محل النقل وقيمتها .
 - · _ الميعاد المعين لمباشرة النقل .
- ب أجرة النقل وغيرهامن المصروفات مع بيان ما إذا كانت مستحقة
 على المرسل أو المرسل اليه .
- الشروط المتعلقة بالشحن أو النفريغ ونوع الربات الواجب استخدامها في النقل رااطريق الواجب اتباعه وتحديد المسئولية وغير ذلك من الشروط الخاصة التي يتضمنها اتفاق النقل .

مادة ١١٤٢)

١ - للمرسل أن يطلب من الناقل تسليمه صورة من وثيقة النقل .

٧ - وإذا لم تحرر وثيقة جاز للمرسل أن يطلب إعطاءه إيصالا موقعا من الناقل بالسلم الشيء محل النقل ويجب أن يكون الايصال مؤرخا ومشتملا على البيانات الكافية لتعيين ذاتية الشيء وأحرة النفل.

٣ ـ و يجوز أن تحرر وثيقة النقل باسم شخص معين أو لأمره أو للحامل ويجرى تداول الوثيقة بالتظهير إذا كانت باسم شخص معين أو لأمره و بالماولة إذا كانت للحامل .

(مادة ١٤٥)

وثيقة النقل حجة في إثبات البيانات الواردة فيها . وعلى من يدعى مانحالف هذه البيانات إثبات ذلك .

(مادة ٢٤٦)

ر _ لاتثبت الممرسل اليه الحقوق الناشئة عن عقد النقل ولا يتحمل الالترامات الناتجة عنه الا اذا قبل هذه الحقوق والالتزامات صراحة أو ضمنا .

ويعتبر على وجه الخصوص قبولا ضمنيا من المرسل اليه تسلم
 وثيقة النقل أو الشيء محل النقل أو المطالبة بتسليمه أو إصداره تعليمات نشأنه

(مادة ۲٤٧)

المرسل أن يسلم الناقل الشي والوثائق الضروريه لتنفيد النقل ، ويكون المرسل مسئولا عن عدم كفاية هذه الوثائق أو عدم مطابقتها للتحقيقة ، ويكون الناقل مسئولا عن ضياعها أو إهمال استعمال . أو إساءة هذا الاستعمال .

 وإذا اقتضى النقل استعدادا خاصا وجب على المرسل اخطار الناقل بذلك قبل تسليم الشيء اليه بوقت كاف .

ويكون التسليم في محل الناقل مالم يتفق على أن يكون في محل المرسل أو في محل آخر.

(مادة ١٤٨)

١ - إذا اقتضت طبيعة الشي إعداده للمقل بتغليفه أو تعبئته أو حزمه وجب على المرسل أن يقوم بذلك بكيفية تقيه الهلاك أو التلف وألا تعرض الأشخاص أو الأدوات أو الأشياء الأخرى التي انتقلت معه للضرر . وإذا كانت شروط النقل تستلزم اتباع طريقة معينة في التغليف أو التعبئة أو الحزم وجب على المرسل مراهاتها .

۲ - و یکون المرسل مساولا عن الأضرار التی تنشأ عن العیب فی التغلیف أو التعبشة أو الحزم ومع ذلك یکون النقل مسئولا عن هـذه الأضرار إذا قبل الناقل مع علمه بالعیب و یعتبر الناقل عالما بالعیب إذا کان ظاهرا أو کان مما لایخفی علی الناقل العادی .

ولا يجوز للناقل أن ينفى مسئوليته عن هلاك أو تلف شيء مما
 ينقل باثبات أن الضرر نشأعن عيب فى تغليف شيء آخر أو فى تعبئته أوفى
 حزمه . ويقع باطلاكل اتفاق على خلاف ذلك .

(مادة ١٤٩)

الناقل الحق فى فحص الأشياء المطلوب نقالها للتحقق من حالتها ومطابقتها للبيانات التى أدنى بها المرسل بشأنها

٢ — وإذا اقتضى الفحص فض الأغلفة أو الأوعية وجب إخطار المرسل لحضور الفحص . فإذا لم يحضر في الميعاد المعين له ، جاز للناقل إجراء الفحص بغير حضوره . وللناقل الرجوع على المرسل أو المرسل إليه بمصروفات الفحص .

٣ — وإذا تبين من الفحص أن حالة الشيء لا تسمح بنقله دون ضرر ، جاز للناقل رفض النقل أو تنفيذه ، بعد أخذ إقرار من الموسل بعلمه بحالة الشيء ورضائه بالنقل . ويجب إثبات حالة الشيء وإقرار المرسل في وثيقة النقل .

(مادة ١٥٠)

تسلم الناقل الأشياء المطلوب نقابها دون تحفظ دليل على أنه تسلمها بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة فى وثيقة النقل . فإذا ادعى عكس ذلك فعليه الإثبات .

(مادة ١٥١)

الماقل بشحن الشيء في وسائط النقل الاعتبادية ما لم يتفق لي غير ذلك .

وإذا اتفق على أن يقوم المرسل بالشحن فلا يسأل عنه الناقل .
 ومع ذلك إذا قبل الناقل تنفيذ النقل دون تحفظ فيفترض أن الشحن قد تم وفقا للا صول المرعية حتى يقيم الناقل الدايل على عكس ذلك .

س _ وإذا طلب المرسل أن يكون الشيحن على عربات من نوع معين ، فلا يكون الناقل مسئولا عما ينجم عن استعمال هذا النوع من العربات من ضرو .

(مادة ٢٥٢)

١ حلى الناقل أن يتبع الطريق المتفق عليه . فإذا لم يتفق على طريق
 معين وجب اتباع أقصر الطرق .

٢ – ومع ذلك يجوز للناقل أن يغير الطويق المئفق عليه أو أن يسلك طويقا أطول إذا وجدت ضرورة تلجئه إلى ذلك . وفحذه الحالة لايكون الناقل مسئولا عن التأخير وغيره من الأضرار التى تنجم من تغيير الطريق إلا إذا ثبت الغش أو الحطأ الجسيم من جانبه أو من جانب تابعيه .

(مادة ٢٥٢)

النقل سلامة الشئ أثاء تنفيذ عقد النقل .

٧ - وإذا اقتضت المحافظة على الشئ أثناء الطريق إعادة الحزم أو إصلاح الأغلفة أو زيادة الأغلفة أو تخفيفها أو غير ذلك من التدابير الضرورية ، وجب على الناقل القيام بها وأداء ماتستلزمها من مصروفات على أن يرجع بها على المرسل أو المرسل إليه . ومع ذلك لا يلتزم الناقل بالفيام بالتدابير غير المعتادة في النقل .

(مادة ١٥٤)

ا ـ يلتزم الناقل بتفريغ الشيء عند وصوله مالم يقم بذلك المرسل إليه أو شخص آخر بمقتضى اتفاق أو قانون أو لائحة أو تعليات . وفي هذه الحالة لايكون الناقل مسئولا عن الضرر الذي يقع بسبب التفريغ . وفي جميع الأحوال يتحمل الناقل مصروفات التفريغ ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ٥٥٥)

 ١ - إذا لم يكن التسليم واجبا في محل المرسل إليه فعلى الناقل أن غطره بوصول الشيء وبالميعاد الذي يستطيع خلاله الحضور لتسلمه إلا إذا انفق على غير دلك .

وعلى المرسل إليه تسلم الشيء في الميعاد الذي عينة له الناقل وإلا التزم بمصروفات الخزن وللناقل بعد انقضاء هذا الميعاد أن ينقل الشيء إلى محل المرسل إليه مقابل أحرة إضافية .

وللرسل إلية طلب فحص الشيء قبل تسلمه . فإذا امتنع الناقل
 عن تمكينه من ذلك جازله رفض تسلم الشيء .

(مادة ٢٥٦)

1 - للمرسل أن يأمر الناقل أثناء وجود الشيء في حيازته بالامتناع عن مباشرة النقل أو بوقفه وإعادة الشيء إليه أو بتوجيهه إلى شخص آخرغر المرسل إليه الأصلى أو إلى مسكان آخر أو غير ذلك من التعليات بشرط أن يدفع المرسل أجرة ماتم من النقل والمصروفات وتعويضا عما يلحق الناقل من ضرو بسبب التعليات الجديدة . وإذا تسلم المرسل صورة من وثيقة النقل وجب أن يقدمها إلى الناقل ليدون فيها التعليات الجديدة موقعا عليها من المرسل وإلا كان للناقل الامتناع عن تنفيذهذه التعليات .

٢ - وينتقل الحق في إصدار التعليات المتعلقة بالشيء محل النقل إلى المرسل إليه مجرد تسلمه وثيقة النقل . وبجب في هذه الحالة أيضا تقديم الوثيقة إلى الناقل ليد و فيها التعليات الجديدة موقعا عليها من المرسل إليه وإلا جاز للناقل الانتناع عن تنفيذها .

٣-ولايجوز إصدار تعليات جديدة تتعلق بالشيء محل النقل بعد .
 مصوله وطلب المرسل إليه تسلمه أو إخطاره بالحضور اتسلمه .

(مادة ۲۵۷)

على الناقل تنفيذ التعليمات الصادرة إليه ممن لدالحق في اصدارها طبقاً لأحكام المادة السابقة ، الا إذا كانت تخالف شروط النقل أو تعذر على الناقل تنفيذها أو كان من شأن تنفيذها اضطراب حركة النقل أو كانت قيمة الشيء محل النقل لا تكفي لتغطية المصروفات التي يتحملها الناقل سبب تنفيذها . وفي هذه الأحوال يجب على الناقل أن يخطر من أصدر التعليمات الحديدة بامتناعة عن تنفيذه وسبب هذا الامتناع ويكون الناقل مسئولا ذا امتنع عن التنفيذ دون مسوغ .

(مادة ١٥٨)

١ — إذا توقف النقل أثناء تنفيذه أو لم يحضر المرسل إليه لتسلم الشيء أو حضر وامتنع عن تسلمه أو عن دفع أحرة النقل والمصروفات المستحقة عليه وجب على الناقل أن يبادر إلى إخطار المرسل بذلك مع طلب تعايماته . واستثناء من أحكام المادة (٢٥٦) يجب على الناقل تنفيذ التعليمات التي تصله من المرسل ولو تعذر عليه تقديم صورة وثيقة النقل التي تسلمها من الناقل .

وإذا لم تصل تعليمات الموسل خلال ميعاد مناسب جاز للناقل
 أنيطلب من المحكمة إثبات حالة الذيء والاذن لدفي إيداءه عند أمين
 لحساب المرسل وعلى مسئوليته

 ٣ - وإذا كان الشيء معرضا للهلاك أو التلف أو هبوط القيمة أو كانتصيانته تقتضي مصروفات باهظة جاز للحكمة أن تأمر ببيمه بالكيفية التي تعينها وايداع الثمن خزانة المحكمة .

(مادة ٢٥٩)

للناقل مالم يتفق على أن يتحملها المرسل إليه .

٢ - وإزا اتفق على أن يتحمل المرسل إليه أجرة النقل أو غيرها من المصروفات كان المرسل والموسل إليه مسئولين عن دفعها بالتضامن قبل الناقل .

(مادة ۱۲۰)

لابستيحق الناقل أحرة نقل ما يهلك بقوة قاهرة من الأشياءالتي يقوم بنقلها .

(مادة ١٢٦)

١ - إذا حالت القوة القاهرة دون مباشرة النقل فلايستحق الناقل
 الأحرة .

٢ _ وإذا حالت القوة القاهرة دون مواصلة النقل فلا يستحق الناقل
 الا أجرة ما تم من النقل .

٣ ـ و في جميع الأحوال يجوز للناقل المطالبة بمصروفات الشحن
 والتفريغ وغيرها من المصروفات الضرورية

(مادة ۲۲۲)

للناقل إمتياز على الثمن عند التنفيذ على الأشياء التى يقوم بنقلها لاستيفاء أحرة النقل وغيرها من المبالغ المستحقة له بسبب النقل ويتبع في هذا الشأن إجراءات التنفيذ على الأشياء المرهونة رهنا تجاريا

(مادة ١٦٣)

 ١ _ يسأل الناقل من وقت تسلمه الشيء من هلاكه كليا أو جزئيا وعن تلفه ومن التأخير في تسليمه .

٧ ـ ويعتبر الشيء في حكم الهالك إذا لم يسلمه الناقل أو لم يخطر المرسل
 إليه بالحضور لتسلمه خلال ثلاثين يوما من انقضاء ميماد التسليم أو من
 انقضاء الميعاد الذي يستغرقه الناقل العادى في النقل لو وجد في الظروف
 ذاتها إذا لم يعين ميعاد للتسليم •

(مادة ١٢٢)

لا يكون الناقل مسئولاً عن هلاك الشيء أو تلفه بعد تسليمه إلى الموسل اليه أو إلى الأمين الذي تعينه المحكمة لإيداع الشيء لديه إلا إذا ثبت الغش أو الحطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه .

(مادة ١٢٥)

 ١ - لايسأل الناقل عما يلحق الذيء عادة بحكم طبيعته من نقص في الوزن أو الحجم أثناء النقل مالم يثبت أن النقص نشأ عن سبب آخر .

٢ — وإدا كانت وثيقة النقل تشمل عدة أشياء مقسمة إلى مجموعات أو طرود حدد النقس المتسامح فيه على أساس. وزن كل مجموعة أو كل طرد إذا كان الوزن مينا على وجه الاستقلال في وثيقة النقل أو كان من المكن تعيينه .

(مادة ٢٢٦)

إذا نقل الشيء في حراسة المرسل أو المرسل إليه فلا يكون الناقل مسئولا عن هلاكه أو تلفه إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم منه أو من تابعيه .

(مادة ١٢٢)

 ١ - لا يجوز للناقل أن ينفى مسئوليته عن هلاك الشيء أو تلفه أو التأخير فى تسليمه إلا بإثبات القوة القاهرة أو العيب الذاتي فى النيء أو خطأ المرسل أو المرسل إليه .

(مادة ١٢٨)

١ - يقع باطلاكل شرط يقضى باعفاء الناقل من المـــئولية عن
 هلاك الشيء كليا أو جزئيا أو تلفه .

٢ - وكذلك يقع باطـــلا كل شرط يقضى باعفـــاء الناقل من هذه
 المستولية إذا نشأت عن أفعال تابعيه .

(مادة ۲۲۹)

١ – يجوز للناقل :

(۱) أن يشترط تحديد مسئوايته عن هلاك الشيء كايا أو جزئيا أو تلفه بشرط ألا يقسل التعويض المتفق عليه عن ثلث ما يستحق ن تعويض في حالة عدم وجود الشرط. وكل انفاق على تعويض أقل من هذا الحد يزاد إليه .

(ب) أن شترط إعفاءه كليا أو جزئيا من المسئولية عن التأخير .

٧ – بجب أن يكون شرط الاعفاء من المسئولية أو تحديدها المشار اليه في الفقرة السابقة مكتربا وإلا اعتبر كان لم يكن . وإذا كان عقد النال محررا على نماذج مطبوعة ، وجب أن يكون الشرط واضحا ومكتربا بكيفية تسترعى الانتباه ، والاجاز للحكة أن تعتبر الشرط كأن لم يكن .

م — ولا يجوز أن يتمسك الناقل بشرط الاعفاء من المسئولية أو تحديدها المشار إليه فى الفقرة (١) إذا ثبت صدور غش أو خطأ جسيم منه أو من تابعيه .

(مادة ۲۷۰)

١ — إذا هلك الشيء أو تاف دون أن تكون قيمته مبينة في وثيقة النقل ، قـــدر التعويض على أساس قيمته الحقيقية في مكان الوصول وزمانه ، إلا إذا نص القانون أو اتفقى على غير ذلك . وفيا عدا حالة الحلاك الكلى ، واعى عند تقدير النعويض قيمة النقص المتسامح فيه وفقا المسادة (٢٦٥) .

وإذا كانت قيمة الشيء مبينة في وثيقة النقل ، جاز للناقل أن ينازع في هذه القيمة وأن ينبت بجميع طرق الإثبات القيمة الحقيقية للشهء .

س _ وفيا عدا حالتي الغش والخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه ، لايسأل الناقل عن ضياع ماعهد إليه بنقله من نقوداً و أوراق مالية أو مجوهرات وغير ذلك من الأشياء الثينة الا بقدر ماقدمه المرسل بشأنها وقت تسليمها من بيانات كتابية صريحة .

(مادة ۲۷۱)

ِ ١ – لايجوز الجمع بين النعويض عن الهلاك الكلى والتعويض عن التأخر .

لا بالنسبة بالتعويض عن التاخير في حالة الهلاك الجزئ إلا بالنسبة إلى الجزء الذي لم بهلك .

م _ وفى جميع الأحوال لايجوز أن يزيد التعويض الذي يقضى بدعما يستحق فى حالة هلاك الشءكابا .

(مادة ۲۷۲) -

إذا تلف الذيء أو تأخر وصوله بحيث لم يعدصالحا للغرض منهو ثبتت مسئواية الناقل عن النلف أو التأخير جاز لطالب التعويض أن يتخلى له عن الشيء مقابل الحصول على تعويض يقدر على أساس هلاك الشي كليا .

(مادة ۲۷۳)

١ -- إذا دفع التعويض بسبب فقد الشيء ثم وجد خلال عبنة من تاريخ الدفع وجب على الناقل أن يخطر بذلك فورا من قبض التعويض مع إعلامه بحالة الشيء ودعوته للحضور لمعاينته في المكان الذي وجهد فيه أو في مكان الفيام أو في مكان الوصول حسب اختياره .

 وأذا لم يرسل من قبض التعويض تعلياته خلال خمسة عشر يوم من تاريخ تسلمه الإخطار أو أرسل التعليات ولم يحضر للعاينة في الميعاد الذي حدده الناقل ، أو حضر ورفض استرداد الشيء جاز للناقل التصرف فيه .

٣ - وإذا طلب ممن قبض التعويض استرداد الشيء وجب أن يرد التعويض الذي قبضه بعــــد خصم مصروفات المطالبة وما يقابل الضرر الذي حدث بسهب التأخير في تسليم الشيء .

(مادة ۲۷۶)

٢ - ولا يجوز للناقل التمسك بعدم قبول الدعوى وفقا للفقرة السابقة
 ف الحالتين الآتيتين :

(ب) إذا ثبت أن الناقل أو تابعيه تعمـــدوا إخفاء الهــــلاك أو التلف .

(مادة ١٧٥)

١ - إذا قام عدة ناقاين على التعاقب بتنفيذ عقد نقل واحدكان كل منهم مسئولا بالتضامن مع الآخرين قبل المرسل والمرسل إليه عن مجموع النقل كما لوكان قد قام بتنفيذه وحده . ويقع باطلا كل شرط على خلاف ذلك .

وإذا دفع أحد الناقاين المتعاقبين التعويض أو طولب به رسميا
 كان له الرجوع على الناقلين الآخرين بنسبة ما يستحقه كل منهم من أجرة
 النقل . وتوزع حصة المعسر منهم على الآخرين بالنسبة ذاتها .

٣ في يعفى من الاشتراك في محمل المسئولية الناقل الذي يثبت أن الضرر
 لم يقع في الجزء الخاص به من النقل .

(مادة ١٨١)

۱ – إذا عدل الراكب عن السفر قبل مباشرته وجب أن يخطو الناقل بعدوله قبل اليوم المعين للسفر . ويجوز في أحوال الضرورة القصوى عمل هذا الاخطار في اليوم المذكور .

 وإذا وقع الاخطار وفقا للفقرة السابقة فلا يستحق النافل أجرة النقل ، ومع ذلك يجوز له المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب مدول الراكب عن النقل .

٣ - وإذا عدل الراكب عن مواصلة السفر بعد مباشرته استحقت عليه الأجرة كاملة إلا إذا كان عدوله بسبب ضرورة قصوى فسلا نستحق عليه إلا أجرة الجزء الذي تم من السفر...

(مادة ۲۸۲)

مع عدم الإخلال بأحكمام المـــ دة السابقة ، إذا لم يحضر الراكب في الميعاد المعين للسفر استحقت عليه الأجرة كاملة . وإذا كان قد دفعها جازله طلب تنفيذ السفر في ميعاد لاحق .

(مادة ۱۸۳)

١ - إذا ألغى النفل قبل مباشرته أو قبل إبمامه بسبب يرجع إلى الناقل أو تابعيه أو الرسائط التي يستعملها في النقل فلا تستحق الأجرة على الراكب .

٢ - وإذا تعطل النقل بعد إلى الناقل أو تابعيه
 أو الوسائط التى يستعملها فى النقل ، جاز للراكب العدول عن النقل . -

و يتحمل الناقل فى هذه الحالة مصاريف إيصاله إلى الحمل المتفق عليه . وللراكب أن يختار الانتظار حتى تعود حركة النقل ، وفى هـذه الحالة لابجوز إلزامه باداء أية أجرة إضافية .

(مادة ١٨٤)

يجوز التنازل عن تذكرة النقل قبل مباشرته إلا إذا كانت التذكرة باسم الراكب أو روعى في إعطائها له اعتبارات خاصة .

(مادة ممر)

١ - إذا اضطر الراكب إلى استعال مكان في درجة أدنى من الدرحة المبينة في تذكرة النقل جاز له مطالبة الناقل برد الفرق بين أجرتى الدرجتين .

٢ ــ و إذا دفع الراكب أجرة إضافية مقابل مزايا خاصة جار له
 المطالبة برد هذه الأجرة إذا لم يهىء له الناقل المزايا التي تقابلها .

(مادة ۲۷۲)

يجوز لكل ناقل من الناقلين المتعاقبين أن يطلب فحص الشيء عند تسليمه إليه من الناقل السابق عليه وأن يثبت حالة الشيء . فإذا تسلمه دون تحفظ فيفترض أنه تسكمه بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثيقة القل حتى يقيم الدليل على غير ذلك .

(مادة ۷۷۷)

الناقل الأخرم مثول قبل الناقلين السابقين عليه عن مطالبة المرسل اليه بالمبالغ المستحقدة بسبب النقل ، وله حق تحصيلها بالنيابة عنهم واتخاذ الإحراءات القانونية لاستيفائها بما فى ذلك استعال حق الامتياز على الشيء عمل البقل .

(مادة ۲۷۸)

١ - تنقضى بمضى سنة كل دعوى ناشئة عن عقد نقل الأشياء وتسرى هذه المدة من تاريخ تسليم الشيء إلى الموسل إليه أو إلى الأمين الذى عينته المحكمة لإيداع الشيء وفي حالة الهلاك الكلى تسرى المدة من المناد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٣٦٣) .

ح و تنقضى دعوى الناقل فى الرجوع على الناقلين المتعاقبين طبقا
 للفقرة الثانية من المادة (٢٧٥) بمضى ستين يومامن تاريخ وفاء التعويض
 أو من تاريخ المطالبة به رسميا

س – ولا يجوز أن يتمسك بالانقضاء المنصوص عليه في هذه المادة
 من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ جسيم

الفرع الثالث – نقل الأشخاص

(Ne 174)

١ ــ يلتزم الراكب بأداء أجرة النقل في الميعاد المتفق عليه أو الذي يقضى به العرف .

· · · وعليه اتباع تعليات النافل المتعلقة بالنقل .

(مادة ١٨٠)

بعد مباشرة
 وإذا قامت القوة القاهرة أو الخطر على الأرواح بعد مباشرة
 النقل فلا يستحق الناقل الأجرة إلا عن الجزء الذي تم من النقل .

(مادة ۲۹۲)

١ - يجوز للناقل أن يشترط إعناءه كليا أو جزئيا من المسئؤلية
 الناشئة عن التأخير أو عن الأضرار غير البدنية التي تلحق بالراكب .

٢ – ويجب أن يكون شرط الإعفاء من المسئولية مكتوبا وإلا أعتبر كان لم يكن . وإذا كان عقد النقل مح را على نماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحا ومكتوبا بكيفية تسترعى الإنتباه ، وإلا جاز للحكمة أن تعتبر الشرط كان لم يكن .

٣ - ولا يجوز أن يتمسك الناقل بشرط الإعفاء من المسئولية أومن
 جزء منها إذا ثبت صدور غش أو خطأ جسم منه أو من تابعه .

(مادة ۱۹۳)

١ — الراكب ملزم بحراسة الأمتعة والحيوانات الني يرخص له في نقلها مه . ولا يكون الناقل مسئولا عن ضياعها أو عما يلحقها من أضرار جسمانية أو مادية إلاإذا أثبت الراكب صدور خطأ من الناقل أو من تابعيه .

 ٣ - ويخضع ذبل الأمتعة الني تسلم إلى الناقل للا ح-كام الخاصة بنقل الأشياء .

(مادة ١٩٢)

١ — إذا توف الراكب أو أصيب بمرض أثناء تنفيذ عقد النقل التزم الناقل بإ تخاذ التدابير اللازمة للحافظة على أمتعته إلى أن تسلم إلى ذوى الشأن .

٢ — وإذا وجد أحد ذوى الذأن عند وقوع الوفاة أو المرض جاز له أن يتدخل لمراقبة التدابير التي يتخذها الناقل وأن يطاب منه إقرارا بوجود أمتعة الراكب في حيازته .

(مادة ه ۲۹)

يجوز لورثة الراكب وللا شخاص الذين يعولهم تنفيذا للالتزام بالنفقة أن يقيموا دعوى المسئولية الناشئة عن عقد النقل في حالة وفاته سواء وقعت الوفاة إثر الحادث مباشرة أو بعد انتضاء فترة زمنية من وقوعه.

(مادة ۱۹۲)

١ — تنقضى بمضى ثلاث سنوات كل دعوى تنشأ عن عقد النقل ويكون موضوعها مطالبة الناقل بالتعويض عن وفاة الراكب أو إصابته بأضرار بدنية . وتسرى هذه المدة في حالة الوفاة من الريخ وقوعها وفي حالة الإصابة البدنية من تاريخ وقوع الحادث .

المدينة على المدينة (مادة ٢٨٦) عاد المراجعة المادية

للمأقل حق امتياز على ثمن أمتعة الراكب لاستيفاء أجرة النقل وغيرها من المبالغ المستحقة لدنسبب النقل. ويتبع في هــــذا الشأن إجراءات التنفيذ على الأشياء المرهونة رهنا تجارياً.

المادة ١٨٨٠)

المين لذلك ، وعند عدم التعيين فنى المعياد الذى يستغرقه الناقل العادى
 إذا وجد فى الظروف ذاتها .

٢ - ويجوز للماقل قبل مباشرة النقل أو أثناء الطريق أن يفحص
 أمتعة الراكب بحضوره للتحقق من مطابقتها اشروط النفل .

(مادة ٨٨٨)

١ - يضمن الناقل سلامة الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل .

٢ ــ ويشمل تنفيذ عقد النقل الفترة الواقعة بين شروع الواكب في الصعود إلى واسطة النقل في مكان القيام ونزولد منها في مكان الوصول.

وفى حالة وجود أرصفة معدة لوقوف واسطة النقل ، يشمل تنفيذ العقد الفترة الواقعة بين دخو ، الراكب إلى الرصيف فى مكان القيام وخروجة من الرصيف فى مكان الوصول ، وإذا اقتضى الأم تغيير واسطة النقل فى الطريق فلا يشمل الضان فترة انتقال الراكب من واسطة نقل إلى أخرى فى غرحراسة الناقل أو تابعيه .

(مادة ۲۸۹)

يسأل الناقل عن :

١ ــ التأخير في الوصول .

 ٢ ــ ما ياحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل من أضرار بدنية أو مادية

(مادة ١٩٠)

لا يجوز للنافل أن ينفى مسئوايته من التأخير أو عن الاضرار البدنية أو المادية التى تلحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل إلا بإثبات القوة القادرة أو خطأ الراكب أو خطأ الغير .

(مادة ۱۹۱)

ية م باصلا كل شط يقضي بإعفاء الناقل كليا أو جزئيا من المسؤلية عما ياحق الراكب من أضرار بدنية .

٢ — وتنقضى : ضى سنة كل دعوى أخرى تنشأ عن عقد نقل الأشخاص ، وتسرى هذه المدة من الميعاد المعين للوصول ، وعند عدم التعيين فمن الميعاد الذى كان يستغرقه النافل العادى فى النقل لو وجد فى الظروف ذاتها .

ولا يجوز أن يتمسك بانقضاء الدعوى المنصوص عليها في هذه
 المادة من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ جسيم .

الفرع الرابع – الوكالة بالعمولة للنقل

(مادة ۱۹۷)

الوكالة بالعمولة للنقل عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يبرم باسمه ولحساب موكله عقد قل و بأن يقوم عند الاقتضاء بالعمليات المرتبطة مذا النقل.

وفيا عدا الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية تسرى على الوكاة بالعمولة بالعمولة .

(مادة ۱۹۸)

يجوز للوكل فى كل وقت الغاء طلب النقل قبل أن يبرم الوكيل عقد النقل بشرط أن يرد الموكل المصروفات التى تحملها الوكيل وأن يعوضه عما قام به من عمل .

(مادة ۲۹۹)

على الوكيل بالعمولة للنقل تنفي نا تعليات موكله وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بميعاد النقل واختيار الدقل والطريق الواجب إتباعه .

ولا يجوز للوكيل بالعمولة أن يقيد في حساب موكله أجرة نقل أزيد من الأجرة التي اتفق عليها مع الناقل . وكل ما يحصل عليه الوكيل من مزايا من الناقل تعود فائدته على الموكل مالم يتفق في عقد الوكالة أو يقض العرف بغير ذلك .

(مادة ۲۰۰)

يضمن الوكيل بالعمولة للنقل سلامة الراكبوالشيء محل النقل ويقع باطلاكل اتفاق على غير ذلك .

(مادة ۲۰۱)

١ - بسأل الوكيل بالعمولة من وقت "سلمه الشيء محل النقل عن هلاكه
 كايا أو جزئيا أو الفه أو التأخير في تسليمه و ولا يجوز أن ينفى هذه

المسئولية ألا باثبات القوة الةاهوة أو العيب الذاتى فى الشيء أو خطأ المركل أو الموسل اليه .

٢ – وفى نقل الأشخاص يكون الوكبل بالعمولة مسئولا عن التأخير في الوصول وعما يلحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل من اضرار بدنية أو مادية . ولا يجوز للوكيل أن ينفى هذه المسئولية إلا باثبات القوة القاهرة أو خطأ الراكب أو خطأ الغير .

(noco 7.7)

يقع باطلا كل شرط يقضى بإعفاء الوكيل بالعمولة للنقل كايا أو جزئيا من المسئولية عما يلحق الراكب من أضرار. بدنية .

(مادة ۲۰۳)

١ - فيما عدا حالتي الغش والخطأ الجسيم من الوكبيل بالعمولة للنقل أو من تابعيه ، يجوز للوكبيل بالعمولة للنقل أن يشترط :

- (أ) أعفاءه كايرا أو جزئيا من المسئولية الناشئة عن هلاك الشيء محل النقل أو تلفه أو التأخير في تسليمه .
- (ب) إعفاءه كليا أو حزئيا من المسئولية الناشئة عن التأخير في وصول الراكب أو عما يلحقه من أضرار فير بدنية .

٢ وأيجب أن يكون شرط الاعفاء من المسئولية مكتوبا والا اعتبر كأن لم يكن . وإذا كان عقد الوكالة بالدمولة محررا على تماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحا ومكنوبا بكيفية تسترعى الانتباه ، والا جاز للمحكمة أن تعتبر الشوط كأن لم يكن .

(مادة ١٠٤)

 الكل من الموكل والناقل حق الرجوع المباشر على الآخر للمطابة بالحقوق الناشئة عن عقد النقل . وق جميح الأحوال بجب إدخال الوكيل بالممولة للنقل فى الدعوى .

٢ ـ والمهرسل اليه حق الرجوع المباشر على كل من الموكل والناقل والوكبيل بالعمولة للنقل بالحقوق الناشئة عن عقد النقل .

(M.o ösla)

إذا دفع الوكيل بالعمولة أجرة النقل إلى الذاقل حل محله فيما له من حقوق .

(مادة ٢٠٦)

يسرى على انقضاء الدعوى انناشئة عن عقدالوكالة بالممولة للنقل الأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ .

الفرع الخامس - أحكام خاصة بالنقل الجوى (مادة ٢٠٧)

تسرى على النقل الجوى أحكام هذا الفصل مع مراعاة الأحكام الخاصة المنصوص علما في المواد التالية .

(مادة ۲۰۸)

المقصد بالنقل الجوى نقل الأشجاص أو الأمتعة أه البضائع
 بالطائرات

٧— ويقصد بلفظ (الأمتعة) الأشياء التي يجوز للسافر حلها معه فى الطائرة وتسلم للناقل لتكون في حراسنه أثناء السفر . ولايشمل هذا اللفظ الأشياء الصغيرة أو الشخصية التي تبقى في حراسة المسافر أثناء السفر .

(مادة ۲۰۹)

يسأل النافل الجوى عن الضرر الذى يحدث فى حالة وفاة المسافر أو إصابته أو بأى ضرر بدنى آخر إذا وقع الحادث الذى أدى إلى الضرر فى أثناء وجود المسافر فى الطائرة أو أثناء الدمايات الخاصة بصعوده أونزوله منها .

(مادة ١٠٠٠)

١- يسأل الناقل الجوى عن الضرر الذى يحدث فى حالة هلاك الأمتعة والبضائع أو تلفها إذا وقع الحادث الذى أدى إلى الضرر أشاء النقل الحوى .

ويشمل النقل الجوى الفترة التي تكون فيها الأمتعة أو البضائع في حراسة الناقل آثناء الطيران أو في أثناء وجود الطائرة في أحد المطارات أوفى أي مكان آخر هبطت فيه

ولايشمل النقل الجوى الفترة التي تكون نيها الأمتعة أو البضائع
 نقل برى أو بحرى أو نهرى يقع خارج المطار . ومع ذلك إذا كانهذا

النقل لازما لشحن الأمتعة أو البضائع أو لتسليمها أو لنقلها من طائرة إلى أخرى تنفيذا لعقد نقل جوى وجب افتراض أن الضرو نتج عن حادث وقع أثناء فترة النقل الجوى حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

(مادة ٢١١)

يسأل الناقل الجوى عن الضرر الذي بترتب على التأخير فوصول المسافر أو الأمتعة أو البضائع .

(مادة ۱۲۳)

يه غى الناقل الجوى من المسئولية إذا أثبت أنه هو وتابعيه قد اتحذوا الندابير اللازمة لمنع وقوع الضرر أو أنه لم يكن فى استطاعتهم أتخاذ هـذه التـدابير . والعبرة في ذلك بالنـدابير التي يجب أن يتخذها الناقل الجوى العادى وتابعوه عند بدء الرحلة وفي خلالها .

(مادة ۱۹۳)

يعفى الناقل الجوى من المسئولية إذا أثبت أن الصرر كله قد نشأ بخطأ طالب التعويض وتحفض مسئولية الناقل إذا أثبت أن هــذا الحطأ قــد أشترك في أحداث الضرر .

(مادة ١١٣)

لانسأل الناقل الجوى عن الأشياء الصغيرة أو الشخصية التي تبقى في حراسة المسافر في أثناء السفر الا إذا أثبت المسافر أن الناقل أو تابعيه لم يتخذوا التدايير اللازمة لمنع وقوع الضرر

(مادة ١٥٥)

١ - يقع باطلا كلشرط يقضى باعفاء الناقل الجوى من المسئولية
 ٢ - ومع ذلك لا يشمل هذا البطلان الشرط الذى يقضى ياعفاء الناقل
 من المسئولية فى حالة «الاك الشيء على النقل أو تلفه بسبب طبيعته
 أو عيب ذاتى فيه .

(مادة ۲۱۳)

تسلم المرسل إليه الأمتعة أو البضائع دون تحفظ يعد قرينة على أنه تسلمها و حالة جيدة ومطابقة لوثيقة النقل ما لم يقم الدليل على عكس ذلك .

(مادة ۱۲۷)

١ — على المرسل إليه في حالة تلف الأمتعة أو البضائع أن يرسل إذارا إلى الناقل فور اكتشاف الناف وعلى الأكثر خلال سبعة أيام بالنسبة إلى الأمتعة وأربعة عشر يوما بالنسبة إلى البضائع وذلك من تاريخ تسلمها وفى حالة التأخير يجب أن يرسل الانذار خلال واحد وعشرين يوما على الأكثر من اليوم الذى وضع فيه الأمتعة أو البضائع تحت تصرف المرسل إيه .

ويجوز أن يقع الانذار في صورة اعتراض يكتب في وثيقة النقل
 عند تسلم الأمتعة أو البضائع أو في صورة خطاب مسجل يرسل إلى الناقل
 في الميعاد القانوني

س – ولا تقبل دعوى المسئولية ضد الناقل إذا لم يرسل اد نذار فى المواعيد المنصوص عليما فهذه المادة الا إذا أثبت المدعى أن الناقل أو تا بعيد قد قاموا بأعمال من شأنها تنويت الميما دالة انونى لارسال الانذار .

 ولا يسقط الحق في جواز إقامة الدعوى على الناقل طبقا للفقرة السابقة إذا حاات قوة قاهرة دون إرسال الانذار في الميعاد القانوني .

(مادة ۱۱۸)

ته ضى الدعوى ملى النافل الحوى بمضى سنتين. وتسعرى هذه المدة من يوم وصول الطائرة أو من اليوم الذي كان بجب أن تصل فيه .

(مادة ۱۹۹)

١ - ف حالة النقل بغير مقابل لايكون الناقل الجوى مسئولا
 الا إذا ثبت صدور خطأ منه أو من أحد تابعيه .

٢ - ويعتبر النقل بغير مقابل إذا كان بدون أحرة ولم يحن الناقل
 عترفا النقل . فإن كان الناقل محترفا احتبر النقل بمقابل .

(مادة ۲۲۰)

١ — اءائد الطائرة السلطة على جميع الأشخاص الموجودين فيها .

٢ — وله أن يقور إخراج أى شخص أوشى، يترتب على وجوده فى
 الطائرة خطر على سلامتها أو اخلال بالنظام فيها .

س _ ولقائد الطائرة أثناء الطيران أن يقور عند الاقتضاء الفاء الأشياء
 المشحون في الطئرة أو بعضها أو وقودها على أن يخطر بذلك مستغل

الطائرة في أقرب وقت وعليه أن يبدأ بالقاء الأشياء فليلة القيمة إذا استطاع ذلك

ولا يكون ناقل مسئولا عن هلاك الأشياء التي يقرر قائد الطاترة الهاءها لسلامة العائرة

الفصل السابع عمليات البنوك

الفرع الأول - وديعة الثقود

(مادة ٢٢١)

وديعة النقود عقسد يخول البنك ملكية النقود المودعة والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهنى مع التزامه برد مثابها . ويكون الرد بذات نـــوع العملة المودعة .

(مادة ۲۲۳)

١ ـــ يفتح البنك حسابا للمـــودع لقيد العمليات التي تتم بينهما أو
 العمليات الني تتم بين البنك والغير لذمة المودع .

٢ - ولاتقد في الحسابات العمليات التي يتفق الطرفان على عدم قيدها

(مادة ۲۲۳)

 ١ - لايترتب على عقد وديمة النفود حق المودع في سحب مبالغ من البنك تزيد على ما هو مودع فيه .

٢ - وإذا أجرى البنك عمليات يترتب عليها أن يصبح رصيد المودع
 مدينا وجب على البنك إخطاره فورا لتسوية مركزه

(مادة ١٢٤)

١ – ترد وديعة النقود بجرد الطلب ما لم يتفق على غير ذلك .

وللمودع في أى وقت حقّ التصرف في الرصيد أو في جزء منه .

٧ — ويجوز أن يعلق هذا الحق على إخطار سابق أو على حلول أجل معين .

(مادة ه۲۲)

يرسل البنك بيانا بالحساب إلى المودع مرة على الاقل كلسنة ما لم يفضى العرف أو الاتفاق بخلاف ذلك . ويجب أن يتصمن البيان صورة من الحساب ومقدار الرصيد بعد آخر حركة له .

الفرع الثانى ــ وديعة الأوراق المــالية

مادة ۳۳۰)

لا يجوز للبنك أن يستعمل الأوراق المالية المودعة لديه أو يمارس الحقوق الناشئة عنها الالمصلحة المودع ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ١٣٣)

١ على البنك أن يبذل في المحافظة على الأوراق المودعة عناية الوديع بأجر ويبطل كل اتفاق يعفى البنك من بذل هذه العناية .

٢ – ولايجوز للبنك أن يتخلى عن حيازة هذه الأوراق ألا بسبب يستلزم ذلك .

ويلتزم المودع بدفع الاجر المتفق عليه أو الذي يحدده العرف فضلا عن المصروفات الضرورية .

(مادة ۲۳۲)

البنك بقبض عائد الورقة وأرباحها وقيمتها وكل مبلغ آخر يستجق بسببها مالم يتفق على غير ذلك .

٢ - وتوضع المبالغ التي يقبضها البدك "محت تصرف المودع وتقيد
 ف حسابه

وعلى البنك الفيام بكل عملية تكون لازمة للمحافظة على الحقوق المتصلة بالورقة كتسلم الصكوك التي يتم منحها لها مجانا ، وكتقديمها للاستبدال أو اضافة أرباح جديدة إليها .

(مادة ۳۳۳)

على البنك أن يحطر المودع بكل أمر أو حق يتعلق بالورقة ويستلزم الحصول على موافقته أو يترقف على اختياره ، فإذا لم تصل تعليات المودع في الوقت المناسب ، وجب على البنك أن يتصرف في الحق بما يعود بالنفع على المودع ، ويتحمل المودع مصروفات العمليات التي قام بها البنك فضلا عن العمولة .

(مادة ١٣٤)

البنك برد الأوراق المودعة بمجرد أن يطلب منه المودع ذلك مع مراعاة الوقت الذي يقتضيه إعداد الأوراق للرد . ويكون الرد في المكان الذي تم فيه الابداع .

٢ – وياتزم البنك برد الأوراق المودعة بذاتها الا إذا اتفق الطرفان
 أو أجاز القانون رد المثل .

(مادة ۲۲۳)

إذا أصدر البنك دفتر إيداع للتوفير فيجب أن يكون باسم من صدر لصالحه الدفتر، وأن تدون فيه المدفوعات والمسحوبات . وتكون البيانات الواردة في الدفتر والموقع عليها من موظف البنك حجة في إشبات البيانات المذكورة في العلاقة بين البنك ومن صدر لصالحة الدفتر . ويقع باطلاكل انفاق على خلاف ذلك .

(مادة ۲۲۷)

يكون الإيداع والسحب في مقر البنك الذي نتح فيه الحــ اب ما لم تنفق على غير ذلك •

(مادة ۲۲۸)

إذا تعددت حسابات المودع في بنك واحد أو في فروع بنك واحد أعتبر كل حساب منهامستقلا من الآخرما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ۲۲۹)

للبنك أن يفتح حسابا مشتركا بين شخصين أو أكثر بالنساوى فبا بينهم ما لم يكن هناك اتفاق بخلاف ذلك ومع مراعاه الأحكام الآتية :

 ب يفتح الحساب المشترك ن قبل أصحابه جميعا أو من قبل شخص يحمل توكيلا صادرا من أصحاب الحساب مصدقا عايه من الجهة المحتصة.
 ويراعى في السحب الفاق أصحاب الحساب .

٧ - إذا وقع حجز على رصيد أحد أصحاب الحساب المشترك فإن الحجز يسرى على حصة المحجوز عليه من رصيد الحساب من يوم إعلان البنك بالحجز. وعلى البنك أن يوقف السحب من الحساب المشترك بما يوازى الحصة المحجوزة، ويخطر الشركاء أو من يمثلهم بالحجز خلال مدة لا تتحاوز حمسة أيام ...

س - لا يجوز للبنك عند اجراء المقاصة بين الحسابات المختلفة الخاصة باحد أصحاب الحساب المشرك إدخال هذا الحساب فى المفاصة إلا بموافقة كتابية من باقى الشركاء .

ع مندوفاة أحد أصحاب الحساب المشترك أو فقده الأهلية القانونية يجب على الباقين اخطار البنك بذلك وبرغبتهم فى استمرار الحساب خلال مدة لا تحاور عشرة أيام من تاريخ الوفاة أو فقد الأهلية .

وعلى البنك ايقاف السحب من الحساب المشترك حتى يتم تعيين الخلف قانونا .

(مادة ٢٤٣)

لايجوز للستأجر أن يضع في الخزانة أشياء تهددسلامتهاأوسلامةالمكان الذي توجد فيه .

(مادة ١٤٣)

إذا لم يدفع المستأجر أجرة الخزانة بعدمضى خمسة عشر يوما من انذاره بالوفاء امتبر العقد مفسوخا من تلقاء ذاته دون حاجة إلى حكم قضائى .

(مادة ١٤٣)

١ - إذا انتهت مدة العند ، أو احتبر مفسوخا وفقا للمادة السابقة استرد البنك الخزانة بعد اخطار المستاجر بالحضور لافراغ محتوياتها ويكون الاخطار صحيحا إذا تم فى آخر موطن عينه المستاجر للبنك .

٢ - وإذا لم يحضر المستأجر في الموعد الحدد بالاخطار ، كان للبنك أن يطاب من رئيس الحكمة الابتدائية الاذن اله في فتح الخزانة بحضور ، من يعينه لذلك من المحضرين ، ويحرر المحضر محضرا بالواقعة و : حتويات الخزانة .

٣ – وعلى البنك أن يحتفظ لديه بمحتويات الخزاية وله بعدد مضى ستة أشهر من تحوير برمحضرا لجرد أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية أن تأمر ببيعها بالطريقة التي يعينها وإبداع الثمن خزانة المحكمة أو يأمر باتخاذ أي إجراء مناسب آخر .

 ويكون للبنك امتياز على المبالغ المودعة في الحزانة المؤجرة أو على الثمين الناتج عن بيع محتوياتها الاستيفاء الأجرة والمصروفات المستحقة له .

(مادة مه ٢)

١ – يجوز توقيع الحجز على الخزانة ٠

٢ – ويكون الحجز بتكليف البنك ببيان ما إذا كان يؤجر خزانة اللحجوز عليه . فإذا أقر بذلك وجب عليه منع الحجوز عليه من الدخول إلى مكان الخزانة . وتترك للبنك صورة . بن محضر الحجز مشتملة على بيان السند الذى تم الحجز بمقتضاه كما يعلن مستأجر الخزانة محضر الحجز .

٣ - وإذا كان الحجز تحفظيا جاز للمستأجر أن يطلب من وئيس المحكمة الابتدائية رفع الحجز أو الترخيص لد فى أخذ بعض محتويات الخزالة .

(مادة ١٣٥)

يكون الرد لمودع الورقة أو لوكيله بوكالة خاصه أو لخلفه ولو تضمنت الورقة ما يفيد ملكية الغير لها .

(مادة ٢٣٦

إذا أقيمت دءوى باستحقاق الأوراق المودعة وجب على البنك إخطار المودع مباشرة والامتناع عن رد الأوراق إليه حتى يفصل القضاء فى المدعوى .

الفرع الثالث - ايجار الخزائن

(مادة ۲۳۷)

إيجار الخزائن عقد يتعهد البنك بمقتضاه مفابل أجر بوضع خزانة معينة تحت تصرف المستأجر للانتفاع بها مدة معينة .

(مادة ۱۳۲۸)

يكون البنك مسئولاً عن سلامة الخزانة وحراستها وصلاحيتهاللاسنعمال ولا يجوز له أن ينفى مسئوليته الا بإثبات السبب الأجنبي .

(مادة ٢٣٩)

 ١ على البنك أن يسلم المستأجر مفتاح الخزانة . وللبنك دون غيرهأن يحتفظ بنسخة منه . ويبقى المفتاح ملكا المبنك ويجب رده إليه صند انهاء الابجار .

ولا يجوز للبنك أن يأذن الغير المستأجر أو وكيله في فتح الخزانة .

(مادة ١٤٠)

لايجوز للسناجر أن يؤجر الخزانة أو جزءا منها أو يننا زل عن الايجار للغير إن لم يتفق على غيرذك .

(مادة ١٤٢)

۱ – إذا كانت الحزائة مؤجرة لعدة مستأجرين كان لكل منهم حق
 استخدامها منفردا ما لم يتفق على غرر ذلك

٧ - وفى حاله وفاة المستأجر أو أحد المستاجرين لا يجوز للبنك بعد علمه بالوفاة أن يأذن بفتح الخزانة الا بموافقة جميع ذوى الشأن أو بقرار من رئيس الحكمة الابتدائية .

(مادة ٢٤٩)

يجوز الإتفاق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأس النقل إلى البنك بدلا من تبليغه إليه من الآمر بالنقل .

(مادة ٥٠٠٠)

١ – يتملك المستفيدالقيمة من وقت قيدها في الحانب الدائن من حسابه.

٢ - ومع ذلك إذا اتفق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر النقل إلى البنك فلا يجوز للاّ من الرجوع في أمر النقل وذلك مع مراعاة ما تقضى · Poo is Like rates . Too is Like

(مادة ٢٥١)

يه قى الدين الذي صدو أمر النقل وف له قائمابضماناته وملحقاته إلى أن تقيد القيمة فعلا في الحانب الدائن من حساب المستفيد .

(مادة ٢٥٢)

١ – إذا لم يكن رصيد الآمر كافيا ، وكان أمر النقل موجها مباشرة إلى البنك من الآمر بالنقل ، جاز للبنك أن يرفض تتفيذه ، على أن يخطر الآمر فورا بهذا الرفض .

٢ - أما إذا كان الأمر بالنقل مقدما من المستفيد قيد البنك لحسابه الرصيد الحـــزني ما لم يرفض المستفيد ذلك . وعلى البنك أن يؤشر على أمر النقل بقيد الرصيد الجزئي أو برفض المستفيد ذلك . مسلم الماسا

٣ – ويبقى للاَ مرحق التصرف في الرصيد الجزئي إذا رفض البنك تنفيذ أمر النقل أو رفض المستفيد قيد الرصيد الجسسزئي طبقا للفقرة Hottand to below a state of great and their a let a many a stay bull

(مادة ٢٥٣)

إذا تقدم عدة مستفيدين إلى البنك جملة واحسدة وكانت قيمة أوامر النقل التي يحملونها تجاوز رصيد الآمر ،كان من حقهم طلب توزيع هذا إ الرصيد الناقص بينهم بنسبة حقوقهم .

(مادة ١٥٣) ١ - لايجوز إجـراء التوزيع المشار إليه في المـادة السابقة إلا في أول يوم عمل تال ليوم التقديم .

٢ - ويسرى على هذه الحالة حكم الفقرتين النانية والثالثة من المادة . (407)

ع – وإذا كان الحجز تنفيذيا وجب على المحضر التنفيد بعــد انذار المستأجر، يأن يقوم بفتح الخزالة جبرا بعد أن يودع الحاجز مصروفات فتحها وإعادتها إلى حالتُها . وتباع محتويات الخزانة وفقا للإجراءات

 وإذا كان المستأجر غائبا وكان بالخزانة وثائق أو مستندات وجب على البنك حفظها لديه فى حرز يختم بخاتم المحضر والبنك . . .

٦ – وعلى الحاجز أن يؤدى للبنك مبلغا كافيا لضمان أجرة الخزانة خلال مدة الحجز.

الفرع الرابع - النقل المصرفي (التحويل الحسابي)

(مادة ٢٤٦)

١ - النقل المصرفي عملية يقيد البنك بمقتضاها مبلغا معينا في الحانب المدين من حساب الآمر بالنقل بناء على أمركتا بي منه ، وفي الحانب الدائن من حساب آخر ، وذلك لتحقيق مايأتى :

(١) نقل مبلغ معين من شخص إلى آخر لكل منهما حساب لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين .

(ب) نقل مبلغ مدين من حساب إلى آخر كلاهما مفتوح باسم الآمر بالنقل لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين .

٢ – وينظم الاتفاق بينالبنك والآمر بالنقل شروط إصدار الأس .

٣ - وإذا كان المستفيد من أمر النقل مفوضا في نقلالقيمة إلى الحانب الدئن من حساب شخص آخر وجب أن يذكراسمه في أمر النقل ·

(مادة ۲۶۷)

إذا تم النقل المصرفى بين فرعين أو أكثر للبنك أو بين بنكمن مختلفين وجب توجيه كلمنازعة صادرة من الغير بشأن القيمة إلى الفرع أو البنك ر الذي يوجد به حساب المستفيد .

(مادة ۱۹۲۸)

يجوزأن يردأم النقل على مبالغ مقيـــدة فعلا في حساب الأمر بالنقل أو على مبالغ يجرى قيدها في هذا الحساب خلال مدة يتفق الآمر بالنقل على تعيينها مقدما مع البنك .

(مادة ١٠٣٠)

بجب أن تحدد بدقة فى الأوراق الخاصة بطلب فتح الامتماد المستندى أو تأييده أو الاخطار به المستندات التى تنفذ فى مقابلها عمليات الوفاء أو القبول أو الخصم .

(مادة ٢٦١)

يلتزم البنك الذى فتح الاحتماد بتنفيذ شروط الوفاء والقبول والخصم المتفق عليها في عقد فتح الاعتماد إذا كانت المستندات مطابقة لما ورد في هذا العقد من بيانات وشروط .

(مادة ۲۲۲)

١ – يجوز أن يكون الاعتماد المستندى باتا أو قابلا للنقض .

و يجبأن ينص صراحة فى عقد فتح الاحتماد على بيان نوعه فإذالم
 ينص على ذلك احتبر الاعتماد قابلا للنقض

(مادة ١٢٣)

لايترتب على الاعتماد المستندى القابل للنقض أى التزام على البنك قبل المستفيد . ويجوز للبنك فى كل وقت تعديله أوالغاؤه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الآمر دون حاجة إلى إخطار المستفيد بشرط أن يقع التعديل أو الالغاء بحسن نية وفى وقت مناسب .

(مادة ١٢٣)

١ ـــ يكون التزام البنك في حالة الاعتماد المستندى البات قطعيا ومباشرا قبل المستنهد وكل حامل حسن النية للصك المسحوب تنفيذا للعقد الذي فتح الاعتماد بسببه .

ولا يجوز الغاء الاعتماد المستندى البات أو تعديله الابا تفاق جميع ذوى الشأن .

٣ - ويجوز تأييدالاعتمادالبات من بنك آخر يلتزم بدوره بصفة قطعية ومباشرة قبل المستفيد .

ولا يعتبر مجرد الاخطار بفتح الاعتماد المستندى البات المرسل إلى المستفيد عن طويق بنك آخر تأييدا منه لهذا الاعتماد .

(مادة ه٢٦)

١ - يجبأن يتضمن كل اعتماد مستندى بات تاريخا أقصى لصلاحية الاعتماد وتقديم المستندات بقصد الوفاء أو القبول أو الخصم .

وإذا وقع التاريخ المعين لانتهاء صلاحية الاعتماد في يوم عطلة للبنوك امتدت مدة الصلاحية إلى أول يوم عمل تال للمطلة .

(مادة ٥٥٥)

١ - إذا أشهر إفلاس المستفيد جاز للا مر أن يوقف تنفيدأمرالنقل
 ولو تسلمه المستفيد بنفسه

ولا يمنع اشهار افلاس الآمر من تنفيذ أوامر النقل التي قدمت
 إلى البنك قبل صدور الحكم بشهر هذا الافلاس ما لم يصدرقوار من المحكمة
 خلافا لذلك .

الفرع الخامس _ فتح الاعتماد

(مادة ٢٥٢)

الحماد عقد يضع البنك بمقتضاه تحت تصرف المستفيد
 وسائل للدفع في حدود مبلغ معين .

٧ _ و يفتح الاعتماد لمدة معينة أو غير معينة .

(مادة ۲۵۷)

 إذا فتح الاعتماد لمدة غير معينة ، جاز للبنك الغاؤه في كل وقت بشرط اخطار المستفيد قبل الميعاد الذي يعينه للالغاء بعشرة أيام على الأقل .

و يقع باطلاكل اتفاق يكون موضوعه اعطاء البنك حق الغاء الاعتماد فير المعين المدة دون اخطار سابق أو باخطار يتم في ميعاد أقل من الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

(مادة ٨٥٣)

لايجوز للبنك الغاء الاعتماد قبل انتهاء المدة المتفق عليها إلا في حالة وفاة المستفيد أبو الحجر عليه أو وقوفه عن الدفع ولو لم يصدر حكم باشهار افلاسه أو وقوع خطأ جسيم منه في استخدام الاعتماد المفتوح لصالحه .

والمعمد الفرع السادس - الاعتماد المستندى

(مادة ٩٥٣)

الاحتماد المستندى عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (الآمر بفتح الاعتماد) لصالح شخص آخر (المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل .

٢ - ويعتبر عقد الاعتماد المستندى مستقلا من العقد الذى فتح الاعتماد
 بسببه . ويبقى البنك أجنبيا عن هذا العقد .

وفيا عدا أيام العطلات لاتمند صلاحية الاعتمادولو صادف تاريخ انتهائها انقطاع أعمال البنك بسبب ظروف قاهرة ما لم يكن هناك تفويض صريح بذلك من الآمر .

(مادة ٢٦٦)

١ على البنك أن يتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات الآمر بفتح
 الاعتماد .

٢ - وإذا رفض البنك المستندات فعليه أن مخطر الآم فووا بالرفض
 ميينا له أسبامه .

(مادة ۱۳۲۷)

١ - لايسأل البنك إذا كانت المستندات المقدمة مطابقة في ظاهرها للتمليات التي تلقاها من الآمر .

٢ — كما لا يتحمل البنك أية مسئولية فيما يتعلق بتعيين البضاعة التي فتح بسببها الاعتماد أو بكيتها أو وزنها أو حالتها الخارجية أو تغليفها أو قيمتها ولا فيما يتعلق بتنفيذ الموسلين أو المؤمنين لالتزاماتهم .

ا مادة ۱۲۸)

١ — لا يجوز التمازل عن الاعتماد المستندى ولا تجزئته الا إذا كان البنك الذى فتحه مأذونا من الآمر فى دفعه كله أو بعضه إلى شخص أوجملة أشخاص غير المستفيد الأول بناء على تعليات صريحة صادرة من هذا المستفيد .

لا يتم التنازل الا بموافقة صريحة من البنك ولا يجوز التنازل إلا
 مرة واحدة ما لم يتفق على غير ذلك

(مادة ٢٦٩)

إذا لم يدفع الآمر بفتح الاعتماد إلى البنك قيمة مستندات الشحن المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره بوصول تلك المستندات، فللبنك بيع البضاعة با تباع طرق التنفيذ على الأشياء المرهونه وهنا تجاريا .

الفرع السابع - الخصم

(مادة ۲۷۰)

الخصم عقد يعجل البنك بمقتضاه إلى حامل ورقة تجارية أو أى صك آخر قابل للتداول لم يحل أجل استحقاقه القيمة الثابتة بالصك مخصوما منها المصروفات والعمولة ، مقابل انتقال ملكية الصك إليه ، مع التزام المستفيد برد القيمة إلى البنك إذا لم يدفعها المدين الأصلى .

(مادة ۲۷۱)

على المستفيد من الخصم أن يرد إلى البنك القيمة الاسمية للصك الذى لم يدفع .

(مادة ۲۷۲)

 ١ - يكون للبنك قبل المدين الأصلى في الصك والمستفيد من الخصم وغيرهما من الملتزمين الآخرين جميع الحقوق الناشئة عن الصك الذي خصمه .

٢ — وللبنك فضلا عن ذلك قبل المستفيد من الحصم حق مستقل في استرداد المبالغ التي وضعها تحت تصرفه ، دون استغزال ماقبضه البنك من مصروفات وعمولة . ويكون للبنك استخدام هذا الحق ف حدود الأوراق غير المدفوعة أياكان سبب الامتناع عن دفعها .

٣ - فإذا كانت حصيلة الحصم مقيدة في الحساب الجارى ، كان اللبنك إلغاء القيمد عن طريق القيد العكسى وفقا لنص المادة (٣٩٣) مع اخطار المستفيد من الحصم مهذا القيد ،

الفرع الثامن _ خطاب الضمان

(مادة ۲۷۳)

خطاب الضان تعهد يصدر من بنك بناء على طلب عميل له (الآمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيدأوشرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ، ويوضح في خطاب الضان الغرض الذي صدر من أجله ،

(مادة ١٧٢)

١ - يجوز للبنك أن يطلب تقديم تأمين مقابل إصـــدار خطاب
 الضمان .

٢ - ويجوز أن يكون التّأمين تنازلا من الآمر عن حقه قبل المستفيد .

(مادة ٥٧٣)

لايجور للمستفيد التنازل للغير عن حقه الناشيء عن خطاب الضمان الايجور للمستفيد التنازل للغير عن حقه الناشيء عن خطاب الضمان إلاموافقة البنك .

(مادة ۲۷۳)

لا يجوز للبنك أن يرفض الوفاء للستفيد لسبب يرجع إلى علاقة البنك بالآمر أو علاقة الآمر بالمستفيد .

المالية المالية المالة ١٨٣) المالية ا (مادة ۷۷۷)

تبرأ ذمة البنك قبل المستفيد إذا لم يصله خلال مدة سريان خطاب الضان طلب من المستفيد بالدفع إلا إذا أتفق صراحة قبل انتهاء هذه المدة على تجديدها .

إذا وفي البنك لاستفيد المبلغ المتفق عليه في خطاب الضمان حل محله في الرجوع على الآمر بمقدار المبلغ الذي دفعه .

الفرع التاسع - الحساب الجارى

(مادة ۲۷۹)

الحساب الحارى عقد يتفق تمقتضاه شخصان على أن يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التي تتم بينهما من تسلم نقود أو أموال أو أوراق تجارية ف بلة للتمايك وغيرها وأن يستعيضا عن تسوية هذه الديون كل دفعة على حدة تتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند إقفاله .

يجوز أن يكون الحساب الحارى مكشوفا لحهة الطرفين أو مكشوفا لحيمة طرف واحــد ، وفي الحالة الأخيرة لايلتزم أحــد الطرفين بتقديم المــال للطرف الآخر إلا إذا كان عند الأول رصيد كاف •

ر _ إذا تضمنت مفردات الحساب الحارى ديونا نقدية مقومة بعملات مختلفة أو أشياء غير مماثلة جاز للطوفين أن يتفقا على إدخالها في الحساب بشرط أن تقيد في أقسام مستقلة براعي التماثل في المدفوعات التي تتضمنها ، وأن يصرح الطوفان بيقاء الحساب محتفظا بوحدته رغم تعدد أقسامه .

٢ _ وبجب أن تكون أرصدة تلك الأقسام قابلة للتحويل بحيث مكن في الوقت الذي حدده الطوفان أو عند اقفال الحساب على الأكثر إجراء المقاصة بينها لاستخواج رصيد واحد .

(مادة ٢٨٢)

ر _ تنتقل ملكية النقود أو الأموال التي تقيد في الحساب الحاري إلى الطرف الذي تسلمها .

٧ _ ولكل طرف في الحساب الحارى أن يتصرف في أي وقت في رصيده الدائن مالم يتفق على خلاف ذلك .

يعد قيد الورقة التجارية في الحساب الحاري صحيحًا على الاتحتسب قيمتها إذا لم تدفع في ميعاد الاستحقاق . وفي هذه الحالة يجوز اعادتها إلى صاحبًا وعكس قيدها على الوجه المبين في المادة (٣٩٣) .

(مادة ١٨٣)

١ – تقيد بحكم القانون في الحساب الجاري جميع الديون الناشئة عن علاقات الأعمال التي تم بين طرفي الحساب مالم تكن هذه الديون مضمونة بناميتات قانونية أو اتفاقية .

٢ — ومع ذلك يجوز قيـــد الديون المضمونة بتأمينات اتفاقية سواء كانت مقررة من المدين أو من الغير في الحساب الجارى ، إذا اتفق جميع ذوى الشأن صراحة على ذلك .

المالمة المالمة المالمة (مادة ١٨٥)

١ ﴿ إِذَا اتَّفَقَ عَلَى قَيْدُ الدِّينِ المُضَّمُونَ بَتَّامِينِ اتَّفَاقَ فِي الحِسَابِ بمقدار الدين دون اعتبار لما يطوأ على الحساب من تغيرات أثناء سيره مالم يتفق على غير ذاك .

٢ - وإذا اشترط الفانون إجراءات معينة لإنعقاد التأمين أو للاحتجاج تاريخ تمام تلك الإجراءات .

(مادة ٢٨٣)

الديون المترتبة لأحسد الطرفين إذا دخلت الحساب الجاري فقدت صفاتها الخاصة وكيانها الذاتي ، فلا تكون بعد ذلك قابلة على حدة للوفاء ولا للقاصة ولا للانقضاء. William to and in the fire well, will have so, they find a

ه غيوندا و له اله (مادة ٢٨٧) ا د عدوا دا دار ا

قيد المدفوعات في الحساب الجاري لايسقط ما للطوفين من دعاوي بشأن العقود والمعاملات التي ترتبت عليها هذه المدفوعات ، ما لم شترط خلاف ذلك .

(مادة ٨٨٨) و داديا الحد يعاد يدها ١ – مفردات الحساب الحارى بمجموعها لا تقبل التجزئة قبل اقفال الحساب واستخراج الرصيد النهائي . واقفال الحساب وحده هو الذي تنشأ عنه المقاصة الاجهالية لجميع مفردات الحساب .

ومع ذلك يجوز لدائن أحـــد طرق الحساب توقيع الحجز أثناء سير الحساب على الرصيد الدائن لمدينه وقت توقيع الحجز . وفي هذه الحالة يجرى المفتوح لديه الحساب ميزانا مؤقتا للحساب للكشف عن مركز المحجوز عليه وقت توقيع الحجز .

وق حالة الاتفاق على منع المحجوز عليه من التصرف في رصيده الدائن اثناء سير الحساب لاينفذ الحجز الا بالنسبة إلى الرصيد النهائي الذي يظهر لمصلحته عند اقفال الحساب.

(مادة ۲۸۹)

١ - إذا حددت مدة لإقفال الحساب أقفل بانتهائها ويجوز إقفاله
 قبل انتها، هذه المدة باتفاق الطوفين

س _ في جميع الأحوال يقفل الحساب بوفاة أحد الطرفين أو بفقد اله
 الأهلية أو بافلاسه .

إلى ويجوز وقف الحساب مؤقتا أثناء سيره لبيان مركز كل من الطوفين
 وذلك في المواهير التي يتفق عايها الطوفان أو يحددها العرف المحلى وإلا ففي نهاية كل ثلاثة أشهر

(مادة ۲۹۰)

عند إقفال الحساب يعتبر دين الرصيد حالا ما لم يكن الطرفان قد اتفقا على غير ذلك أو لم تكن بعض العمليات الواجب إدخالها فى الحساب قد تمت وكان من شأن قيدها تعديل مقدار الرصيد .

(مادة ۲۹۱)

السرى القواعد العامة على إنقضاء الدعاوي الخاصة بدين الرصيد.

(مادة ۲۹۲)

إذا زال الدين المقيد في الحساب أو خفض مقداره بسببلاحق لدخوله الحساب وجب إلغاء قيده أو تخفيضه وتعديل الحساب تبعا لذلك.

(مادة ٣٩٣)

۱ — إذا قيدت حصيلة خصم ورقة تجارية فى الحساب الجارى ولم تدفع قيمة الورقة فى ميماد الاستحقاق جاز لمن خصم الورقة و لو بعد إشهار إفلاس من قدمها للخصم ، الغاء القيد بإجراء قيد عكسى .

ويقصد بالقيد العكسى قيدمبلغ يعادل قيمة الورقة التجارية مضافا
 إليها المصروفات والعمولة في الجانب المدين من الحساب

٣ – ولا بجوز إجراء القيد العكسى إلا فيا يتعلق بالأوراق التجارية
 التي لم تدفع في مواعيد استحقاقها • ويقع باطلاكل إتفاق على غير ذلك .

(مادة ١٩٤)

١ – لا تقبل الدعاوى الخاصة بتصحيح الحساب من جراء غلطأو إغفال أو تكرار فى القيد أو غير ذلك من التصحيحات بعد إنقضاء سنة أشهر من تاريخ تسلم كشف الحساب الخاص بالتصفية والذى يرسل بطريق البريد المسجل المصحوب بعلم الوصول .

٢ - وفي جميع الأحوال تنقضى بمض حمس سنوات كل دعوى
 تتعلق بالحساب الحارى وتسرى هذه المدة من تاريخ إقفال الحساب

الباب الثالث

الفصل الأول

الأوراق التجارية الغرع الأول - انشساء الكمبيالة

(مادة ه ٣٩٥)

تشتمل الكمبيالة على البيانات الآتية:

١ - لفظ كمبيالة مكتو با في متن الصك وباللغة التي كتب بها .

٣ ـــ أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود .

٣ — اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه) .

ع ــ ميعاد الاستحقاق.

ه ــ مكان الوفاء . من المراجلين ا

٣ – اسم من بجب الوفاءله أو لأمره (المستفيد) .

٧ – تاريخ إنشاء الكمبيالة ومكان إنشائها .

٨ - توقيع من أنشأ الكمبيالة (الساحب) .

(مادة ۲۹۲)

الصك الخالى من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر كمبيالة إلا في الأحوال الآتية .

۱ إذا خلت الكمبيالة من بيان ميماد الاستحقاق اعتبرت مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها

٣ - وإذا خلت من بيان مكان الوفاء اعتبر المكان المبين بجانب اسم
 المسحوب عليه مكانا للوفاء ومحلا لإقامة المسحوب عليه في الوقت
 ذاته .

٣ - وإذا خلت من بيان مكان الانشاء اعتبرت منشأة في المكان
 المبين بجانب اسم الساحب ،

القايمة المالية (مادة ١٩٧٧) المالية كا - ١١

١ – يجوز سحب الكمبيالة لأم الساحب نفسه .

٧ – ويجوز سحبها على الساحب .

٣ - ويجوز سحبها لحساب شخص أخر .

(مادة ۱۹۸)

يجوز أن تكون الكمبيالة مستحقة الوفاء فى محل إقامة شخص أخر سواء فى الجهة التي بها محل إقامة المسحوب عليه أو فى أية جهة أخرى .

(مادة ۱۹۹)

اذاكتب مبلغ الكمبيالة بالحروف وبالأرقام معا فالعبرة عند
 الاختلاف بالمكتوب بالحروف .

 ٧ - وإذا كتب المبلغ عدة مرات بالحروف أو عدة مرات بالأرقام فالعبرة عند الاختلاف بأقلها مبلغا

(مادة ٥٠٠)

تكون التزامات عديم الأهلية أو التزامات ناقص الأهلية غير التاجر الناشئة من توقيعه على الكمبيالة كساحب أو مظهر أو قابل أو ضامن احتياطى أو بأية صفة أخرى باطلة بالنسبة إليه فقط. ويجوز له التمسك بهذا البطلان قبل كل حامل للكمبيالة .

(مادة ٢٠١)

إذا حملت الكبياله توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام بها ، أو توقيعات غير ملزمة لأصحابها توقيعات من ورة ، أو لا شخاص وهمين ، أو توقيعات غير ملزمة لأصحابها لأسباب أخرى ولا لمن وقعت الكبيالة باسمائهم ، فإن التزامات غيرهم من الموقعين عليها تبقى مع ذلك صحيحة .

(مادة ٢٠٤)

١ – يخضع شكل الكبيالة لقانون الدولة التي تم انشاؤها فيها .

٢ - ويرجع في تحديد أهلية الملتزم بالكبيالة إلى قانون الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته فإذا أحال هذا القانون إلى قانون دولة أخرى كان قانون تلك الدولة هو الواجب التطبيق .

وإذا كان القانون الواجب التطبيق يعتبر الملتزم ناقص الأهلية فإن النزامه بمقتضى الكبيالة ببق صحيحا إذا وضع توقيعه عليها في دولة يعتبره قانونها كامل الأهلية .

الما يما المان المان (مادة ٢٠٠٠) المان ال

من وقع كبيالة نيابة عن آخريغير تفويض منه الترم شخصيا بموجب الكبيالة . فإذا أوفاها آلت إليه الحقوق التي كانت تئول إلى من ادعى بالنيابة عنه .

٢ – ويسرى هذا الحكم على النائب إذا جاوز حدود سلطته .

(مادة ٤٠٤)

١ – يضمن ساحب الكمبيالة قبولها ووفاءها .

۲ – وبجوز لهأن يشترط إعفاءه من ضمان القبول ، وكل شرط باعفائه من شمان الوفاء يعتبر كان لم يكن .

الغرع الثاثي _ التظهير

(مادة ه٠٤)

 ١ - كل كبيالة ولو لم يصرح فيها أنها مسحوبة للاثمر تتداول بالتظهير .

ولا يجوز تداول الكبيالة التي يضع فيهاالساحب عبارة (ليست للائس) أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى إلا باتباع أحكام حوالة الحق المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية مع ما يترتب طيها من آثار .

٣ - ويجوز التظهير للسحوب عليه سواء قبل الكبيالة أو لم يقبلها
 كما يجوز التظهير للساحب أو لأى ملتزم آخر ، ويجوز لجميع هؤلاء تظهير
 الكبيالة من جديد .

(مادة ۲۰۶)

۱ _ يجب أن يكون التظهير غير معلق على شرط . و كل شرط يعا
 عليه التظهير يعتبركأن لم يكن .

٢ – ويكون التظهير الجزئى باطلا .

٣ _ ويعتبر التظهير هامل تظهيرا على بياض .

(مادة ٧٠٤)

١ - يكتب التظهير على الكبيالة ذاتهاأو على ورقة متصلة بها ويوا
 المظهر .

ويجوز ألا يذكر في التظهير اسم المستفيد ، كما يجوز أن يقتا
 على توقيع المظهر (التظهير على بياض) ويشترط الصحة التظهير في الحالة الأخيرة أن يكتب على ظهر الكبيالة أو الووقة المتصلة بها

(مادة ۱۱٤)

١ — إذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للضمان) أو (القيمة للرهن) أو أى بيان آخر يفيد الرهن جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشنة عن الكمبيالة . ومع ذاك إذا ظهر الحامل الكمبيالة أعتبر التظهير حاصلا على سبيل التوكيل .

وليس لللترمين بالكمبيالة الاحتجاج على الحامل بالدفوع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالمظهر مالم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الكمبيالة الاضرار بالمدين .

(مادة ١٤٤)

التظهيراللاحق لميعاد الاستحقاق ينتج آثار التظهيرالسابق عليه .
 أما التظهير اللاحق لاحتجاج عدم الوفاء أو الحاصل بعد انقضاء الميعاد القانوني المحدد لعمل هذا الاحتجاج فلا ينتج إلا آثار حوالة الحق .

٢ – ويفترض في التظهير الحالى من التاريخ أنه حصل قبل انقضاء
 الميعاد المحدد لعمل الاحتجاج ما لم يثبت غير ذلك

(مادة م١٤)

لايجوز تقديم تاريخ التظهير وإذا حصل أعتبر تزويرا .

الغرع الثالث _ مقابلَ الوفاء

(مادة 113)

على ساحب الكمبيالة أو من سحبت لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقــــابل وفائها ومع ذلك يسأل الساحب لحساب غيره قبل مظهرى الكمبيالة وحاملها دون غيرهم عن إيجاد مقابل الوفاء .

(مادة ۱۱۷) المرابع ا

يعتبر مقابل الوفاء موجودا إذاكان المسحوب عليه مدينا للساحب أو الآمر بالسحب في ميعاد استحقاق الكمبيالة بمبلغ من النقود مستحق الأداء ومساو على الأقل لمبلغ الكمبيالة .

(ماده ۱۱۶)

١ - يعتبر قبول الكمبيالة قرينة على وجود مقابل الوفاء لدى القابل ،
 ولا يحوز نقض هذه القرينة في علاقة المسحوب عليه بالحامل .

٢ — وعلى الساحب وحده أن يثبت فى حالة الانكار سواء حصل قبول الكمبيالة أو لم يحصل أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء فى ميعاد الاستحقاق ، فإذا لم يثبت ذلك كان ضامنا للوفاء ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد قانونا ، فإذا أثبت الساحب وجود المقابل واستمرار وجوده حتى الميعاد الذى كان بجب فيه عمل الاحتجاج برئت ذمته بمقدار هذا المقابل ما لم يكن قد استعمل فى مصلحته .

(مادة ٨٠٤)

- ١ _ ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الكبيالة .
 - ٧ وإذاكان النظهيرعلي بياض جاز للحامل :
- (أ) أن يملا البياض بكتابة اسمه أو اسم شخص أخر .
- (ب) أن يظهر الكمبيالة من جديد على بياض أو إلى شخص آخر ٠
- (ج) أن يسلم الكبيالة إلى شخص آخر دون أن يملأ البياض ودون ن يظهرها .

المراجعة والمناسل (مادة ٢٠٩)

١ – يضمن المظهر قبول الكبيالة ووفاءها ما لم يشترط غير ذلك ٠

حضر تظهیرها من جدید . وفی هذه الحالة لایکون ملزما بالضان قبل من تؤول إلیه الکبیالة بنظهیر لاحق .

٢ - ريا المحال عليه (مادة ١٠٠) المحالي المحالي المحالية

١ - يعتبر حائز الكبيالة حاملها الشرعى متى أثبت أنه صاحب الحق فيها بتظهيرات غير منقطعة ولو كان آخرها تظهيرا على بياض . وتعتبر التظهيرات المشطوبة في هذا الشأن كأن لم تكن . وإذا أعقب التظهير على بياض تظهير آخر اعتبر الموقع على هذا التظهير أنه هو الذي آل إليه الحق في الكبيالة با لتظهير على بياض .

وإذا فقد شخص حيازة الكبيالة إثر حادث فلا ينزم الحامل بالتخل عنها متى أثبت حقه فيها طبقاللفقرة السابقة؛ إلا إذا كانقد حصل طبها بسوء نية أو ارتكب في سبيل الحصول عليها خطأ جسيا .

(مادة 113

مع حدم الإخلال بحكم المادة . . غليس ان أقيمت طيه دعوى بكمبيالة أن يحتج على حاملها بالدفوع المبنية على حلاقاته الشخصية بساحبها أو بحاملها السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله عليها الاضرار بالمدين .

ا مادة ۱۱۶)

١ - إذا اشتمل النظهير على عبارة (القيمة للتحصيل) أو (القيمة للتحصيل) أو (القيمة للقبض) أو (للتوكيل جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة من الكبيالة ، ومع ذلك لا يجوز تظهيرها إلاهلى صبيل التوكيل .

وليس المتزمين في هذه الحالة الاحتجاج على الحامل إلا بالدفوع
 التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

٣ – ولا تنقضى الوكالة الني يتضمنها التظهير بوفاة الموكل أو الحجو
 طيه .

(مادة ۱۱٤)

١ — إذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للضمان) أو (القيمة للرهن) أو أى بيان آخر يفيد الرهن جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشنة عن الكمبيالة . ومع ذاك إذا ظهر الحامل الكمبيالة أعتبر التظهير حاصلا على سبيل التوكيل .

وليس لللترمين بالكمبيالة الاحتجاج على الحامل بالدفوع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالمظهر مالم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الكمبيالة الاضرار بالمدين .

(مادة ١٤٤)

التظهيراللاحق لميعاد الاستحقاق ينتج آثار التظهيرالسابق عليه .
 أما التظهير اللاحق لاحتجاج عدم الوفاء أو الحاصل بعد انقضاء الميعاد القانوني المحدد لعمل هذا الاحتجاج فلا ينتج إلا آثار حوالة الحق .

٢ – ويفترض في التظهير الحالى من التاريخ أنه حصل قبل انقضاء
 الميعاد المحدد لعمل الاحتجاج ما لم يثبت غير ذلك

(مادة م١٤)

لايجوز تقديم تاريخ التظهير وإذا حصل أعتبر تزويرا .

الغرع الثالث _ مقابلَ الوفاء

(مادة 113)

على ساحب الكمبيالة أو من سحبت لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقــــابل وفائها ومع ذلك يسأل الساحب لحساب غيره قبل مظهرى الكمبيالة وحاملها دون غيرهم عن إيجاد مقابل الوفاء .

(مادة ۱۱۷) المرابع ا

يعتبر مقابل الوفاء موجودا إذاكان المسحوب عليه مدينا للساحب أو الآمر بالسحب في ميعاد استحقاق الكمبيالة بمبلغ من النقود مستحق الأداء ومساو على الأقل لمبلغ الكمبيالة .

(ماده ۱۱۶)

١ - يعتبر قبول الكمبيالة قرينة على وجود مقابل الوفاء لدى القابل ،
 ولا يحوز نقض هذه القرينة في علاقة المسحوب عليه بالحامل .

٢ — وعلى الساحب وحده أن يثبت فى حالة الانكار سواء حصل قبول الكمبيالة أو لم يحصل أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء فى ميعاد الاستحقاق ، فإذا لم يثبت ذلك كان ضامنا للوفاء ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد قانونا ، فإذا أثبت الساحب وجود المقابل واستمرار وجوده حتى الميعاد الذى كان بجب فيه عمل الاحتجاج برئت ذمته بمقدار هذا المقابل ما لم يكن قد استعمل فى مصلحته .

(مادة ٨٠٤)

- ١ _ ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الكبيالة .
 - ٧ وإذاكان النظهيرعلي بياض جاز للحامل :
- (أ) أن يملا البياض بكتابة اسمه أو اسم شخص أخر .
- (ب) أن يظهر الكمبيالة من جديد على بياض أو إلى شخص آخر ٠
- (ج) أن يسلم الكبيالة إلى شخص آخر دون أن يملأ البياض ودون ن يظهرها .

المراجعة والمناسل (مادة ٢٠٩)

١ – يضمن المظهر قبول الكبيالة ووفاءها ما لم يشترط غير ذلك ٠

حضر تظهیرها من جدید . وفی هذه الحالة لایکون ملزما بالضان قبل من تؤول إلیه الکبیالة بنظهیر لاحق .

٢ - ريا المحال عليه (مادة ١٠٠) المحالي المحالي المحالية

١ - يعتبر حائز الكبيالة حاملها الشرعى متى أثبت أنه صاحب الحق فيها بتظهيرات غير منقطعة ولو كان آخرها تظهيرا على بياض . وتعتبر التظهيرات المشطوبة في هذا الشأن كأن لم تكن . وإذا أعقب التظهير على بياض تظهير آخر اعتبر الموقع على هذا التظهير أنه هو الذي آل إليه الحق في الكبيالة با لتظهير على بياض .

وإذا فقد شخص حيازة الكبيالة إثر حادث فلا ينزم الحامل بالتخل عنها متى أثبت حقه فيها طبقاللفقرة السابقة؛ إلا إذا كانقد حصل طبها بسوء نية أو ارتكب في سبيل الحصول عليها خطأ جسيا .

(مادة 113

مع حدم الإخلال بحكم المادة . . غليس ان أقيمت طيه دعوى بكمبيالة أن يحتج على حاملها بالدفوع المبنية على حلاقاته الشخصية بساحبها أو بحاملها السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله عليها الاضرار بالمدين .

ا مادة ۱۱۶)

١ - إذا اشتمل النظهير على عبارة (القيمة للتحصيل) أو (القيمة للتحصيل) أو (القيمة للقبض) أو (للتوكيل جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة من الكبيالة ، ومع ذلك لا يجوز تظهيرها إلاهلى صبيل التوكيل .

وليس المتزمين في هذه الحالة الاحتجاج على الحامل إلا بالدفوع
 التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

٣ – ولا تنقضى الوكالة الني يتضمنها التظهير بوفاة الموكل أو الحجو
 طيه .

الفرع الرابع - القبول

(مادة ١٢٤)

يجوز لحامل الكمبيالة ولأى حائز لهـا حتى ميعاد الاستحقاق تقديمها إلى المسحوب عليه في محل إقامته لقبولهـا .

(مادة ٢٥٥٥)

١ - يجوز لساحب الكبيالة أن يشترط تقديمها للقبول في ميماد يحدد.
 أو بغير تحديد ميماد .

٣ – وللساحب أن يشترط أيضا عدم تقديم الكبيالة للقبول قبل
 ميغاد معين .

ولكل مظهر أن يشترط تقديم الكبيالة للقبول في ميعاد بحدده أو بغير تحديد ميعاد ما لم يكن الساحب قد اشترط عدم تقديمها للقبول .

(مادة ۲۲۶)

الكه بياله المستحقة الوفاء بعدمضى مدة معينة من الاطلاع عليها
 بجب تقديمها للقبول خلال سنة من تاريخها

٧ – وللساحب تقصير هذا الميعاد أو إطااته .

٣ — ولكل مظهر تقصير الميعاد فقط .

(مادة ۲۲۶)

١ - يجوز للسحوب عليه أن يطلب تقديم الكبيالة للقبول مرة ثانية في اليوم التالى للتقديم الأول ولا يقبل من ذوى المصلحة الادعاء بأن هذا الطلب قد رفض الا إذا ذكر في الاحتجاج .

٢ – ولا يلزم حامل الكمبيالة المقدمة للقول بالتخلى عنها للسحوب
 عليه .

(مادة ۱۲۸)

١ - يكتب القبول على الكمبيالة داتها ويؤدى بلفظ (مقبول) أو
 بأية عبارة أخرى تفيد معناه ويوقعه المسحوب عليه .

لا — ويعتبر قبولا ، مجرد وضع المسحوب تليه توقيعه على وجه
 الكمبيالة .

(مادة ١٩٤)

١ - تنتقل ملكية مقابل الوفاء بحكم القانون إلى حملة الكمبيالة المتعاقبين .

وإذاكان مقابل الوفاء أقل من قيمة الكمبيالة كان للحامل على هذا المقابل الناقص جميع الحقوق المقررة له على المقابل الكامل ويسرى هذا الحكم إذا كان مقابل الوفاء دينا متنازعا عليه أو غير حال عند استحقاق الكمايالة .

(مادة ٢٠٠٠)

على الساحب ولو عمل الاحتجاج يعد الميعاد المحدد له قانونا أن يسلم حامل الكمبيالة المستندات اللازمة للحصول على مقابل الوفاء . فإذا أفلس الساحب لزم ذلك وكبل التفليسة .

(مادة ٢١٦)

إذا أفلس الساحب ولو قبل ميعاد استحقاق الكمبيالة فللحامل دون غيره من دائني الساحب استيقاء حقه من مقابل الوفاء الموجود على وجه صحيح لدى المسحوب عليه .

(مادة ٢٢٤)

١ – إذا أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء دينا في ذمته دخل
 هذا الدن في موجودات التفليسة

٧ — أما إذا كان للساحب لدى المسحوب عليه بضائع أو أوراق تجارية أو أوراق مالية أو غير ذلك من الأموال التي يجوز استردادها طبقا لأحكام الافلاس وكانت هذه الأموال مخصصة صراحة أو ضمنا لوفاء الكمبيالة فللحامل الأولوية في استيفاء حقه من قيمتها .

(مادة ٢٢٤)

١ - إذا سحبت عدة كمبيالات على مقابل وفاء واحد لايكفى لوفائها كلها فيراعى ترتيب تواريخ سحما فيما يتعلق بحقوق حاملها في استيفاء ديو نهم من مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تواريخ الكبيالات الأخرى مقدما على غيره .

وإذا سحبت الكبيالات في تاريخ واحد قدمت الكبيالة التي عمل قبول المسحوب عليه

٣ ــ وإذا لم تحمل أية كمبيالة قبول المسحوب عليه قدمت الكمبيالة
 التي خصص لها مقابل الوفاء

إلى الكمبيالات التي تشتمل على شرط عدم القبول فتأتي في المرتبة الأخيرة .

٣ – وإذاكانت الكميالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها أو كان واجبة التقديم للقبول في مدة معينة بناء على شرطخاص بها وجب بيان تاريخ القبول باليوم الذي حصل فيه الا إذا أوجب الحامل بيان تاريخ القبول بيوم تقديم الكبيالة فإذا خلا القبول من التاريخ جاز للحامل حفظا لحقوقه في الرجوع على المظهرين وعلى الساحب اثبات ذلك بأحتجاح يعمل في وقت يكون مجديا .

(مادة ۲۹)

 ١ - يجب أن يكون القبول غير معلق على شرط . ومع ذلك بجوز للسحوب عليه فصره على جزء من مبلغ الكهبيالة

٢ ــ وأى تعديل لبيانات الكنمبيالة يقع في صيغة النبول يعتبر رفضا
 اللقبول ومع دلك يبقى الفابل ملزما بما تضمنته صيغة قبوله

المراجع المراجع (مادة ٣٠٠)

١ - إذا عين الساحب فى الكمبيانة محلا للوفاء غير محل إقامة المسحوب عليه دون أن يعين اسم الشخص الذى يجب الوفاء عنده جاز للمسحوب عليه تعيينه عند القبول ، فإذا لم يعينه اعتبر المسحوب عليه القابل ملزما بالدفع فى مكان الوفاء .

وإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء في محل إقامة المسحوب عليه جازله أن يعين في صيغة القبول عنوانا في الجهة الله يجب أن يتم فما الوفاء

ي الله المحادث الله (المادة ٢١١) الله الله المحادث الله

إذا قبل المستحوب عليه الكمبيالة كان ملزما بوفاءقيمتهافي ميعاد استحقاقها .

وفي حالة عدم الوفاء يكون للحامل ولو كان هو الساحب
 ذاته مطالبة السحوب عليه القابل بدعوى مباشرة ناشئة عن الكمبيالة
 بكل ماتجوز المطالبة به بمقتضى المادتين ٤٦١٠٤٦٠

(مادة ٢٢٦ ١

۱ – إذا شطب المستحوب علية قبولد المكتوب على الكبيالة قبل ردها اء بر القبول مرفوضا ويعتبر الشطب حاصلا قبل رد الكبيالة ما لم يثبت العكس .

٢ - • • • • ذاك إذا أخطر المسحوب عليه الحامل أو أى موقع آخر
 كتابة بقبوله التزم نحوهم بهذا القبول .

الفرع الخامس - الضمان الاحتياطي

(مادة ١٣٣٤)

١ - يجوز ضمان وفاء مبلغ الكبيالة كله أو بعضه من ضامن احتياطى .

٢ – ويكون الضهان من أى شخص و لو كان ممن وقعوا الكبيالة .

(مادة ١٣٤)

١ - يكتب الضان الاحتياطى على الكبيالة ذاتها أو على ورقـة متصلة ما .

ح ويؤدى الضمان بصيغة الضمان الاحتياطى أو بأية صيغة أخرى تفيد هذا المعنى ويوقعه الضامن .

٣ – ويستفاد الضمان من مجرد توقيع الضامن على وجه الكمبيالة مالم يكن التوقيع صادرا من المسحوب عليه أو من الساحب .

٤ - ويذكر في الضمان اسم المضمون ، والا أعتبر الضمان حاصلا
 للساحب .

(مادة ١٣٥)

١ – يلترم الضامن الاحتياطي بالكيفية التي التزم بهما المضمون .

۲ – ویکون التزام الضامن الاحتیاطی صحیحا و او کان الالتزام الذی ضمنه باطلا لأی سبب آخر فیرعیب فی الشکل .

وإذا أوفى الضامن الاحتياطى الكمبيالة آلت إليه الحقوق الناشئة عنها قبل المضمون وقبل كل ملتزم بمقتضى الكمبيالة نحو هذا المضمون .

(مادة ٢٣٦)

۱ – يجوز إعطاء الضمان الاحتياطي على ورقـــة مستقلة يبين فيها المكان الذي تم فيه .

ولا يلتزم الضامن الاحتياطى ألذى أعطى الضمان على ورقة مستقلة إلا تجاه من أعطى له الضمان .

الفرع السادس - الاستحقاق

(مادة ١٣٤)

١ – يجوز سحب الكمبيالة مستحقة الوفاء :

(أ) لدى الاطلاع .

(ب) بعد مضى مدة مدينة من الاطلاع .

- (ج) بعد مضى مدة معينة من تاريخ انشائها .
 - (د) في يوم معين .
- لكبيالات المشتملة على مواعيد استحقاق غير المذكورة فى الفقرة السابقة أو مواعيد استحقاق متعاقبة تكون باطلة

(مادة ۲۳۸)

١ – الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع تكون واجبة الوفاء
 مجرد تقديمها ، ويحب أن تقدم للوفاء خلال سنة من تاريخ انشائها
 وللساحب تقصير هذا الميعاد أو إطالته وللظهرين تقصيره فقط .

وللساحب ن يشترط عدم تقديم الكمبيالة المستحقة الوفاء
 لدى الاطلاع قبل انقضاء أجل معين . وفي هذه الحالة يحسب ميعاد
 التقديم ابتداء من حلول هذا الاجل .

(مادة ٢٩٩) السفال القطاع

١ - يبدأ ميعاد استحقاق الكبيالة الواجبة الوفاء بعدمدة من الاطلاع
 من تاريخ القبول أو من تاريخ الاحتجاج

ب فإذا لم يعمل الاحتجاج أعتبر القبول غير الؤرخ حاصلا بالنسبة
 إلى القابل في اليوم الأخير من الميعاد المقـــرر لتقديم الكمبيالة للقبول
 وفقا للكادة ٢٦٦ •

(مادة ١٤٠٠)

١ — الكمبيالة المسحوبة الشهر أو أكثر من تاريخ إنشائها أو من تاريخ الإطلاع عليها يكون استحقاقها فى التاريخ المقابل من الشهر الذى يجب فيه الوفاء. فاذا لم يوجد للتاريخ مقابل فى هذا الشهر كان الاستحقاق فى اليوم الاخير منه.

وإذ سحبت الكمبيالة لشهر ونصف شهــر أو لعـــدة شهور
 ونصف شهر من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها، وجب البدء
 عساب الشهور كاملة .

وإذا كان الاستحقاق في أول الشهر أوفى منتصفه أوفى آخره كان
 المقصود اليوم الأول أو الخامس عشر أو الأخير من الشهر

ولاتعنى عبارة (نمانية أيام)أو (خمسة عشر يوما)أسبوعا أوأسبوءين
 وإنما ثمانية أيام أو خمسة عشر يوما بالفعل .

وتعنی عبارة (نصف شهر) خمسة عشر يوما .

(مادة ١٤١)

إذا كانت الكيمبيالة مستحقة الوفاء وفي يوم معين ف مكان نختلف فيه التقويم عن تقويم مكان إنشائها إعتبر تاريخ الاستحاق محددا في اليوم المقابل في تقويم مكان الوفاء .

وإذا سحبت الكعبيالة بين مكانين مختلفى التقويم وكانت مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من تاريخ إنشائها وجب ارجاع تاريخ الإنشاء إليوم المقابل فى تقويم مكان الوفاء ويحدد ميعادالاستحقاق وفقا لذلك .

٣- ويحسب ميماد تقديم الكمبيالة وفقاللا محكام المقررة فى الفقرة السابقة.

ولاتسرى هذه الأحكام إذا اتضح من شروط الكمبيالة أومن بياناتها إتجاه القصد إلى إتباع أحكام أخرى .

الفرع السابع - الوفاء

(مادة ۲۶۶)

١ — على حامل الكمبيالة المستحقة الوفاء فى يوم مع زأوبعد مدة معينة من تاريخ إنشائها أومن تاريخ الاطلاع عليها أن يقدمها الوفاء فى وم إستحقاقها أو في أحد يومى العمل التاليين لهذا اليوم .

٧ — ويعتبر تقديم الـكمبيالة إلى إحدى غرف المقاصة في حكم نقدعها للوفاء .

ا المدة ١٤٤٣) مادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠ المادة ١٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠ المادة ١٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠٠ المادة ١٠٠٠ ال

 ١ – إذا أوفى المسحوب عليه الكمبيالة جازله إستردادها من الحامل موقعا عليها بما يفيد الوفاء ,

٢ — ولا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي .

٣ – وإذاكان الوفاء جزئيا جاز للمسحوب عليه أن يطلب إثباته على الكمبيالة وإعطاءه مخالصة به .

٤ - تبرأ ذمة الساحب والمظهرين وغيرهم من الملتزمين في الكمبيالة بقدر ما يدفع من أصل قيمتها. وعلى الحامل أن يعمل الاحتجاج عن القدر غير المدفوع .

(مادة ١٤٤٤)

١ – لا يجبر حامل الكمبيالة على قبض قيمتها قبل الاستحقاق .

٧ _ وإذ أوفى المسحوب عليه قبل الاستحقاق تحمل تبعة ذلك .

ومن أوفى فى ميعاد الاستحاق دون معارضة صحيحة برئت ذمته الاإذا وقع منه عش أو خطأ جسيم . وعليه أن يستوثق من إنتظام تسلسل التظهيرات واكنه غير ملزم بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين .

ا مادة ه؟؟)

١ — إذا اشترط وفاء الكمبيالة فى الجمهورية بعملة غير مندوالة فيها وجب الوفاء بالعملة الوطنية حسب سعرها يوم الاستحقاق . فإذا لم يتم الوفاء في يوم الاستحقاق كان للحامل الخيار بين المطالبة بمبلغ الكمبيالة مقوما بالعملة الوطنية حسب سعرها فى يوم الاستحقاق أو فى يوم الوفاء.

المارة المارة المارة المارة والمارة ووع)

يجوز لمن صاعت منه كمبيالة مقبولة أو غير مقبولة ولم يتمكن من تقديم إحدى النسخ الأخرى أن يطلب من المحكمة إصدار أمر يلزم بوفاء الكبيالة بشرط أن يثبت ملكيتة لها وأن يقدم كفيلا .

(مادة ١٥١)

ر _ في حالة الامتناع عن وفاء قيمة الكبيالة الضائعة بعد المطالبة بها وفقاً لأحكام المادتين السابقتين بجب على مالكها ، للمحافطة على حقوقه أن يثبت ذلك في احتجاج يحوره في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق ويخطو به الساحب والمظهرين بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة به الساحب والمظهرين بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة به الساحب والمظهرين بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة به الساحب والمظهرين بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة به الساحب والمطهرين بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة به المدادة المقررة في المادة به المدادة به المدادة المقررة في المادة به المدادة المقررة في المادة به المدادة به

ح و يجب تحرير الاحتجاج في الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة
 ولو تعذر الحصول على قرار من الحكمة في الوقت المناسب .

ا مادة ٢٥٤)

وياتزم كل مظهر بكتابة تظهيره على تسخة الكبيالة المسلمة من الساحب بعد التأشير عليها بما يفيد أنها بدل الأصل المفقود .

٣ - ولا يجوز طلب الوفاء بموجب هذه النسخة إلا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيل .

٤ ــوتكون جميع المصروفات على مالك الكبيالة الضائعة .

(مادة ٢٥٤)

الوفاء في ميماد الاستحقاق بناء على أمر الحكمة في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة يبرىء ذمة المدين .

(مادة ١٥٤)

ينقضى التزام الكفيل المنصوص عليه فى المواد ٤٤٩ ، • 6 ، ٢٥٥ مغى ثلاث بسنوات إذا لم تحصل خلالها مطالبة أو دعوى .

الفرع الثامن - الرجوع

(مادة ٥٥٤)

١ - لحامل الكبيالة عند عدم وفائها في ميعاد الاستحقاق الرجوع على
 المظهرين والساحب وغيرهم من الملزمين بها

ح ويتبع العرف الحارى فى محل الوفاء فى تعيين سعر العملة الأجنبية
 وا مما بجوز للساحب أن يبين فى الكمبيالة السعر الذى يحسب على أساسه
 المبلغ الواجب دفعه

٣ ــ ومع مراحاة القوانين الحاصة بالعملة ومراقبة النقد الأجنبى
 لاتسرى الأحكام المذكورة في الفقرة إن السابقتين إذا اشترط الساحب
 أن يكون الوفاء بعملة أجنبية متداولة

ع وإنا عن من خ الكمبيالة بعمله تحل تسمية مشتركة وتختلف قيمتها في بلد الإصدار عن قيمتها في بلد الوفاء افترض أن المقصود عملة بلد الوفاء .

(مادة ٢٤٦)

١ - إذا لم تقدم الكمبيالة للوفاء في يوم الاستحقاق جازلكل مدين
 بها إيداع مبلغها لدى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها مكان الوفاء
 ويكون الإيداع على نفقة الحامل وتحت مسئوليته

٢ - يسلم الموظف المختص المـودع وثيقة يذكر فيها إيداع المبلغ
 وقدره وتاريخ الكبيالة وتاريخ الاستحقاق واسم من حررت في الأصل
 إصاحته .

س _ فإذا طالب الحامل المدين بالوفاء وجب على المدين تسليم وثيقة الإيداع إليه مقابل تسلم الكبيالة منه مؤشرا عليها بوقوع الايفاء بموجب وثيقة الايداع التي تسلمها وللحامل قبض المبلغ من الموظف المختص بموجب هذه الوثيقة . فإذا لم يسلم للدين وثيقة الايداع وجب عليه وفاء قيمة الكمبيالة للحامل .

المال الموروع المالية ا

١ - لا تقبل المعارضة في وفاء الكمبيالة الا في حالة ضياعها أو افلاس
 ماملها .

٧ _ يقصد بالضياع فقدان حيازة الكمبيالة بسبب فير إرادى .

ز مادة ۱۹۶۸)

إذا ضاعت كمبيالة غير مقبولة وكانت محررة من نسخ عديدة جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بالوفاء بموجب إحدى النسخ الأخرى .

(مادة ١٤٩)

إذا كانت الكبيالة محررة من نسخ عديدة وضاعت النسخة التي تحمل صيغة التمبول فلا يجوز المطالبة بوفائها بموجب إحدى النسخ الأخرى الا بأمر من الحكمة بشرط تقديم كفيل .

الماسكا فالمسكا فالرامادة وه) المسلم

يجوز لمن ضاعت منه كمبيالة مقبولة أو غير مقبولة ولم يتمكن من تقديم إحدى النسخ الأخرى أن يطلب من المحكمة إصدار أمر يلزم بوفاء الكبيالة بشرط أن يثبت ملكيتة لها وأن يقدم كفيلا.

(مادة ٥١١)

١ – فى حالة الامتناع عن وفاء قيمة الكبيالة الضائعة بعد المطالبة بها وفقا لأحكام المادتين السابقتين يجب على مالكها، للحافظة على حقوقه أن يثبت ذلك فى احتجاج يحرره فى اليوم التالى لميعاد الاستحقاق ويخطر به الساحب والمظهرين بالكيفية وفى المواعيد المقررة فى المادة .

ح ويجب تحرير الاحتجاج في الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة
 ولو تعذر الحصول على قرار من المحكمة في الوقت المناسب .

(مادة ٢٥٤)

ويلتزم كل مظهر بكتابة تظهيره على نسخة الكبيالة المسلمة من
 الساحب بعد التأشير عليها بما يفيد أنها بدل الأصل المفقود .

٣ – ولا يجوز طلب الوفاء بموجب هذه النسخة إلا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيل .

ع ــوتكون جميع المصروفات على مالك الكبيالة الضائعة .

(مادة ٢٥٤)

الوفاء في ميعاد الاستحقاق بناء على أمر المحكمة في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة يبرىء ذمة المدين .

(مادة ١٥٤)

ينقضى التزام الكفيل المنصوص عليه فى المواد ٤٤٩ ، ٠٥٠ ، ٢٥٧ بمضى ثلاث بسنوات إذا لم تحصل خلالها مطالبة أو دعوى .

الفرع الثامن ــ الرجوع

المدادة المالة (مادة ١٥٥)

١ - لحامل الكبيالة عند عدم وفائها في ميعاد الاستحقاق الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من الملزمين بها ...

٢ — ويتبع العرف الجارى فى محل الوفاء فى تعيين سعر العملة الأجنبية
 وا ١٤ يجوز للساحب أن يبين فى الكمبيالة السعر الذى يحسب على أساسه
 المبلغ الواجب دفعه

٣ ــ ومع مراحاة القوانين الحاصة بالعملة ومراقبة النقد الأجنبي
 لاتسرى الأحكام المذكورة في الفقرة بن السابقتين إذا اشترط الساحب
 أن يكون الوفاء بعملة أجنبية متداولة .

٤ وإذا عبن مبغ الحميالة بعملة تحمل تسمية مشركة وتختلف
 قيمتها في بلد الإصدار عن قيمتها في بلد الوفاء إفترض أن المقصود عملة
 بلد الوفاء .

(مادة ٢٤٦)

إذا لم تقدم الكمبيالة للوفاء في يوم الاستحقاق جازلكلمدين
 بها إيداع مبلغها لدى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها مكان الوفاء
 ويكون الإيداع على نفقة الحامل وتحت مسئوليته

ب يسلم الموظف المختص المـودع وثيقة يذكر فيها إيداع المبلغ
 وقدره وتاريخ الكبيالة وتاريخ الاستحقاق واسم من حررت في الأصل
 لصلحته .

٣ — فإذا طالب الحامل المدين بالوفاء وجب على المدين تسليم وثيقة الإيداع إليه مقابل تسلم الكبيالة منه مؤشرا عليها بوقوع الايفاء بموجب وثيقة الايداع التي تسلمها وللحامل قبض المبلغ من الموظف المختص بموجب هذه الوثيقة . فإذا لم يسلم للدين وثيقة الايداع وجب عليه وفاء قيمة الكمبيالة للحامل .

(alca V 23) (alca V 23)

١ - لا تقبل المعارضة في وفاء الكعبيالة الا في حالة ضياعها أو افلاس
 ماملها .

م _ يقصد بالضياع فقدان حيازة الكمبيالة بسبب فير إرادى .

(مادة ٨٤٤) المجال المدادة ١٨١ عام

إذا ضاعت كمبيالة غير مقبولة وكانت محررة من نسخ عــــديدة جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بالوفاء بموجب إحدىالنسخ الأخرى •

ر مادة ١٩٤٩)

إذا كانت الكبيالة محررة من نسخ عديدة وضاعت النسخة التي تحمل صيغة التبول فلا يجوز المطالبة بوفائها بموجب إحدى النسخ الأخرى الا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيل •

1 - على حامل الكبيالة أن يخطر من ظهرها له والساحب بعدم قبولها أو بعدم وفائها خلال أيام العمل الأربعة التالية ليوم عمل الاحتجاج أو ليوم تقديمها للقبول أو الوفاء إذا اشتملت على شرط الرجوع بلا مصاريف ، وعلى كل مظهر خلال يومى العمل التاليين ليوم تسلمه الإخطار أن يخطر بدوره من ظهر له الكبيالة بتسلمه هذا الإخطار مبينا له اسماء وهناوين من قاموا بالاخطارات السابقة ، وهكذا من مظهر إلى آخر حتى الساحب ويبدأ الميعاد بالنسبة إلى كل مظهر من التاريخ الذي تسلم

٢ - ومتى أخطر أحد الموقعين على الكبيالة طبقا للفقرة السابقة
 وجب كذلك إخطار ضامنه الاحتياطي في الميعاد ذاته .

فيه الإخطار من المظهر السابق عليه.

٣ أوإذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو بينه بكيفية غير مقروءة
 اكتفى بإخطار المظهر السابق عليه .

٤ - ولمن وجب طيسه الإخطار أن يقوم به بأية كيفية ولو برد
 الكمبيالة ذاتها .

ويجب عليه إثبات قيامه بالإخطار في الميعاد المقررله ، و يعتبر الميعاد مرحيا إذا سلم الحطاب المسجل المتضمن الاخطار إلى إدارة البريد في الميعاد المذكور .

٦ — ولا تسقط حقوق من وجب عليه الاخطار إذا لم يقم بهق الميعاد المقرر له ، وإنما يلزمه عند الاقتضاء تعويض الضرر المترتب على أهماله بشرط ألا يجاوز التعويض مبلغ الكبيالة .

(مادة ١٥٤)

الساحب ولكل مظهر أو ضامن احتياطى أن يعفى الحامل من عمل احتجاج عدم القبول أو عدم الوفاء عند الرجوع إذا كتب على الكبيالة شرط (الرجوع بلا مصروفات) أو (بدون احتجاج) أو أى شرط آخر يفيد هذا المعنى ووقع عليه .

 وإذا كتب الساحب شرط الرجوع بلا مصروفات سرت آثاره على كل الموقعين . أما إذا كتبه أحد المظهرين أو الضامنين الاحتياطيين ، سرت آثاره عليه وحده .

وإذا كان الساحب هو الذى وضع الشرط وعمل الحامل احتجاجاً رغم ذلك تحمل وحده المصروفات . أما إذا كان الشرط صادرا من مظهر أو ضامن احتياطى جاز الرجوع على جميع الموقعين بمصروفات الاحتجاج .

٢ - ويجوز للحامل الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق في الأحوال
 الآتية :

(١) الامتناع الكلى أو الجزئى عن القبول.

(ب) إفلاس المسحوب عليه ، قابلا كان للكبيالة أو غير قابل ، أو وقوفه عن الدفع ولو لم يثبت بحكم ، أو الحجز على أمواله حجزا غمير مجد .

(ج) إفلاس ساحب الكمبيالة المشروط عدم تقديمها للقبول .

ويجوز للضامن عند الرجوع عليه في الحالات المبينة في الفقر تين (ب، ج) أن يطلب من محكمة الأمور المستعجلة التي يقع في دائرتها محل إقامته ، وخلال ثلاثة أيام من تاريخ الرجوع عليه ، منحه مهلة للوفاء ، فإذا رأت المحكمة مبررا لمنح المهلة حددت في قرارها الميعاد الذي يجب فيه الوفاء بشرط ألا يجاوز التاريخ المعين للاستحقاق . و يكون هذا القرار غير قابل للطعن .

(مادة ٢٥٤)

 ١ - يكون إثبات الامتناع من قبول الكبيالة أو عنوفاتها باحتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء .

٧ — و يلزم حمل احتجاج عدم القبول فى المواعيد المحددة لتقديم الكبيالة للقبول . فإذا وقع التقديم الأول للقبول وفقا للفقرة الأولى من الميعادة (٤٢٧) فى اليوم الأخير من الميعاد المحدد للتقديم ، جاز عمل الاحتجاج فى اليوم التالى .

س – ويازم عمل احتجاج عدم الوفاء من الكبيالة المستحقة الوفاء في يوم معين أو بعد مدة معينة من تاريخ الاطلاع عليما في أحد يومي العمل التاليين ليوم الاستحقاق . وإذا كانت الكبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وجب عمل احتجاج عدم الوفاء وفقاللشروط المبينة بالفقرة السابقة بشأن احنجاج عدم القبول .

ع _ و يغنى احتجاج عدم القبول عن تقديم الكبيالة للوفاء وعن عمل احتجاج عدم الوفاء .

و _ وفي حالة وقوف المسحوب عليه عن الدفع سواء كان قابلا للكبيالة أو غير قابل أو توقيع حجز غير مجد على أمواله ، لايجوز لحامل الكبيالة الرجوع على الضامنين إلا بعد تقديم الكبيالة المسحوب عليه للوفاء وعمل الاحتجاج.

٣ ــ وفي حالة شهر إفلاس المسحوب عليه، سواء كان قابلا للكبيالة أو غير قابل ، أو شهر إفلاس ساحب الكبيالة المشروط عدم تقديمها للقبول ، يكون تقديم حكم الإفلاس كافيا لتمكين الحامل من استعال حقوقه في الرجوع على الضامنين .

(مادة ١٤٤)

- ا سقط حقوق حامل الكمبيالة تجاه المظهرين والساحب وغيرهم
 من الملتزمين ، ما عدا القابل ، بمضى المواعيد المعينة لاجراء ما يأتى :
- (أ) تقديم الكمبيالات المستحقة الوفاء لدى الاطلاع أو بعد مدةمعينة من الاطلاع .
 - (ب) عمل احتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء .
- (ج) تقـــديم الكمبيالة للوفاء في حالة اشتمالها على شرط الوجوع بلا مصروفات .

٢ – ومع ذلك لايفيد الساحب من هذا السقوط إلا إذا أثبت أنه أوجد مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق . وفي هذه الحالة لايبقى للحامل إلا الرجوع على المسحوب عليه .

٣ – وإذا لم تقدم الكمبيالة للقبول فى الميعاد الذى اشترطه الساحب سقطت حقوق الحامل فى الرجوع بسبب عدم القبول وعدم الوفاء على السواء إلا إذا تبين من عبارة الشرط أن الساحب لم يقصد متهسوى إعفاء نفسه من ضمان القبول .

وإذا كان المظهر هو الذي اشترط في التظهير ميعادا لتقديم الكمبيالة للقبول فله وحده الافادة من هذا الشرط .

(مادة ه٢٤)

اذا حالت قوة قاهرة دون تقديم الكمبيالة أو عمل الاحتجاج
 المواعيد المقررة لذلك فتمتد هذه المواهيد

حوالى الحامل أن يخطر دون إبطاء من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة ، وإن يثبت هذا الاخطار مؤرخا وموقعا منه في الكمبيالة أو في الورقة المتصلة بها . وتتساسل الاخطارات وفقا المادة ٤٥٧

٣ – وعلى الحامل بعد زوال القوة القاهرة تقديم الكمبيالة للقبول
 أو للوفاء دون أبطاء ثم عمل الاحتجاج عند الاقتضاء

إذا استمرت الفوة القاهرة أكثر من ثلاثين يوما محسوبة من يوم الاستحقاق ، جاز الرجوع على الملتزمين دون حاجة إلى تقديم الكمبيالة أو عمل احتجاج إلا إذا كان الرجوع موقوفا لمسدة أطول بمقتضى قانون .

وإذا كاتت الكمبيالة مستحقه الوقاء لدى الاطلاع عليها أو بعد مدة معينة من الاطلاع عليها سرى ميعاد الثلاثين يوما من التاريخ الذى أخطر فيه الحامل من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة ، ولو وقع هذا التاريخ قبل انتهاء مواعيد تقديم الكمبيالة . وتزاد مدة الاطلاع على ميعاد الثلاثين يوما إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها .

(مادة ٢٥٤)

- ۱ الأشخاص الملتزمون بموجب الكمبيالة مسئولون بالتضامن قبل
 حاملها
- وللحامل الرجوع على هؤلاء الملتزمين منفردين أو مجتمعين دون
 أن يلزم بمراعاة ترتيب التزاماتهم .
- ٣ ويثبت هذا الحق لكل موقع على الكمبيالة إذا أدى قيمتها .
- والدعوى المقامة على أحد الملتزمين لاتحول دون الرجوع على
 الباقين ولو كانوا لاحقين الملتزم الذى وجهت إليه الدعوى ابتداء .

(مادة ٢٠٠٠)

- لحامل الكمبيالة مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتى :
 - (أ) أصل مبلغ الكمبيالة غير المقبولة أو غير المدفوعة .
 - (ب) التعويض عن التأخير في السداد من تاريخ الاستحقاق .
- (ج) مصروفات الاحتجاج والاخطارات وغيرها من المصروفات .

(مادة ٢٦١)

يجوز لمن أوفى الكمبيالة مطالبة ضامنيه بما يأتى :

- (أ) المبلغ الذي أوفاه .
- (ب) التعويض عن التأخير في الصداد ابتداء من يوم الوفاء .
 - (ج) المصروفات التي تحملها .

(مادة ٢٢٤)

 لكل ملتزم طولب بكمبيالة على وجه الرجوع أو كان مستهدفا للطالبة بها أن يطلب في حالة قيامه بالوفاء تسلم الكمبيالة مع الاحتجاج ونخالصة بما وفاه .

ولكل مظهر وفي الحميالة أن يشطب تظهيره والتظهيرات
 اللاحقة له .

(مادة ٢٣٤)

في حالة الرجوع بعد قبول جزئى ، يجوز لمن أدى القدر غير المقبول من قيمه الكبيالة أن يطلب اثبات هسدًا الوفاء على الكمبيالة وتسليمه مخالصة به . و يجب على الحامل فضلا عن ذلك أن يسلمه صورة من الكمبيالة موقعا عليها منه بما يفيد أنها طبق الأصل وأن يسلمه الاحتجاج تمكينا له من استعمال حقه في الرجوع على غيره .

٣ — ولا يعتبر من القوة القاهرة الأمور المتصلة بشيخص حامل الكمبيالة أو بمن كلفه بتقديمها أو بعمل الاحتجاج .

المالية المعالدة (مادة ٢٢٦) المالية له وي

يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها احتجاج عدمالوفاء أن يوقع حجزا تحفظيا بغير كفالة على منقولات كل من الساحب أو القابل أو المظهر أو الضامن الاحتياطي أو غيرهم من الملتزمين بالكمبيالة مع مراعاة الأحكام المقررة لهذا الحجز في فانون المرافعات المدنية والتجارية .

(alcة YF3)

١ — لكل من له حق الرجوع على غيره من الملتزمين بالكمبيالة أن يستوفى حقه بسحب كمبيالة جديدة على أحد ضامنيه تكون مستحقه يشترط غير ذلك و إلى المارية المارية المارية المارية والمارية

٢ — وتشتمل كمبيالة الرجوع على المبالغ الوارد بيانها في المادتين ٠٤٠ ، ٤٦١ مضافا إليها ما دفع من عمولة ورسم الدمغة .

س بـ وإذا كان ساحب كمبيالة الرجوع هو الحامل حدد مبلغها على الأساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة كمبيالة مستحقه الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي استحق فيه وفاء الكمبيالة الأصلية على المكان الذي يوجد فيه محل إقامة الضامن .

ع _ وإذا كان حاحب كمبيالة الرجوع أحد المظهرين حدد مبلغها على الأساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي يوجد فيه محل إقامة ساحب كمبيالة الرجوع على المكان الذي فيه محل إقامة الضامن.

 وإذا تعددت كمبيالات الرجوع فلا تجـوز مطالبة ساحب الكمبيالة الأصلية أو أي مظهر لها إلا بقيمة كمبيالة رجوع واحدة .

الفرع التاسع - التدخل

المرافع والما (مادة ١٨٦) قيما المربعة المال بدر ١ - لساحب الكبيالة أو مظهرها أو ضامنها الاحتياطى أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء .

٧ – ويجوز قبول الكمبيالة أو وفاؤها من شخص متدخل لمصلحة أي مدين بها يكون مستهدفا للرجوع عليه ، وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية .

٣ _ ويجوز أن يكون المتدخل من الغير، كما يجوز أن يكون المسحوب عليه أو أى شخص ملتزم بمقتضى الكمبيالة وإنما لايجوز أن يكون المسحوب مليه القابل -

ع – وبجب على المندخل أن يخطر من وقع التدخل لمصلحته خلال يومي العمل التاليين وإلا كان مسئولا عنه الاقتضاء عن تعويض ما يترتب على إهماله من ضرو بشرط أن لا يجاوز مبلغ الكبيالة .

١ – يقع القبول بالتدخل في حميع الأحــوال التي يكون فيها لحامل كمبيالة جائزة القبول حق الرجوع قبل ميعاد استحقاقها .

٢ – وإذا مين في الكبيالة من يقبلها أو يوفي قيمتها عند الاقتضاء في مكان وفائها فليس للحامل أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من صدرعنه هذا التعيين ولا على الموقعين اللاحقين له إلا إذا قدم الكمبيالة إلى منءين لقبولها أو لوفائها عند الاقتضاء وامتنع هذا الشخص عـن قبولها واثبت الحامل هذا الامتناع باحتجاج ، الله المالية المالية المالية المالية المالية

٣ — وللحامل في الأحوال الأخرى رفض القبول بالتدخل . وإذاقبله فقد حقوقه في الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق على مسن حصل التدخل لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين له .

(مادة ٧٠٠)

يذكر القبول بالندخل على الكبيالة ذاتها ويوقعه المتدخل. ويذكر فيه اسم من حصل التدخل لمصلحته . فإذا خلا القبول بالتدخل من هذا البيان أعتبر حاصلا لمصلحة الساحب.

(مادة ١٧١) عديد المادة ١٧٤)

١ — يلتزم القابل بالتدخل تجاه حامل الكبيالة والمظهرين اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بالكيفية التي يلتزم بها هذا الاخير .

٢ - ويجوزلمن حصل التدخل لمصلحته ولضامنيه على الرغم من حصول القبول بالتدخل أن يلزموا الحامل مقابل أداء المبلغ المبين في المادة (٤٦٠) بتسليم الكبيالة والاحتجاج والمخالصة إن وجدت .

- chile wheel (EVY is) he may be happened

١ – يجـوز وفاء الكمبيالة بالتدخل في حميع الأحوال التي يكون فيما لحاملها عند حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلوله حق الرجوع على الملتزمين William in talinets a rechalesting to think

٢ _ و يكون هذا الوفاء بأداء كل المبلغ الذي كان يجب على من حصل التدخل لمصلحته أداؤه - الله المالية المالية المسلحة المالية المسلحة المالية المسلحة ال

٣ _ ويجب أن يقع الوفاء على الأكثر في اليوم التالى لآخر يوم يجوز فيه عمل احتجاج عدم الوفاء م إلى ويهير المديد المديد إن الما

٣ — ولا يعتبر من القوة القاهرة الأمور المتصلة بشخص حامل الكمبيالة أو بمن كلفه بتقديمها أو بعمل الاحتجاج .

و والله المحال المادة ٢٦٦) والما المعلم و ويمثل و

يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها احتجاج عدمالوفاء أن يوقع حجزا تحفظيا بغير كفالة على منقولات كل من الساحب أو القابل أو المظهر أو الضامن الاحتياطي أو غيرهم من الملتزمين بالكمبيالة مع مراعاة الأحكام المقررة لهذا الحجز في فانون المرافعات المدنية والتجارية

١ _ لكل من له حق الرجوع على غيره من الملتزمين بالكمبيالة أن يستوفى حقه بسحب كمبيالة جديدة على أحد ضامنيه تكون مستحقه

يشترط غير ذلك . ٢ __ وتشتمل كمبيالة الرجوع على المبالغ الوارد بيانها في المادتين . ٤٦ ، ٢٦٤ مضافا إليها ما دفع من عمولة ورسم الدمغة -

ب _ وإذا كان ساحب كمبيالة الرجوع هو الحامل حدد مبلغها على الأساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة كمبيالة مستحقه الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي استحق فيه وفاء الكمبيالة الأصلية على المكان الذي يوجد فيه محل إقامة الضامن .

ع _ وإذا كان صاحب كمبيالة الرجوع أحد المظهرين حدد مبلغها على الأساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي يوجد فيه محل إقامة ساحب كمبيالة الرجوع على المكان الذي فيه محل إقامة الضامن.

 وإذا تعددت كمبيالات الرجوع فلا تجـوز مطالبة ساحب الكمبيالة الأصلية أو أي مظهر لها إلا بقيمة كمبيالة رجوع واحدة .

الفرع التاسع - التدخل

المساولة المتون الأورة (ولام قال) الذات الله الما المسور ١ - لساحب الكبيالة أو مظهرها أو ضامنها الاحتياطى أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء .

٧ — ويجوز قبول الكمبيالة أو وفاؤها من شخص متدخل لمصلحة أي مدين بها يكون مستهدفا للرجوع عليه، وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية .

م _ ويجوز أن يكون المتدخل من الغير، كما يجوز أن يكون المسحوب عليه أو أى شخص ملتزم بمقتضى الكمبيالة وإنما لايجوز أن يكون المسحوب مليه القابل -

ع – ويجب على المتدخل أن يخطو من وقع التدخل لمصلحته خلال ما يترتب على إهماله من ضرو بشرط أن لا يجاوز مبلغ الكبيالة .

٥١٥ رسود المراب (مادة ٢٩٩) و و المراب و المراب

١ – يقع القبول بالتدخل في جميع الأحــوال التي يكون فيها لحامل كمبيالة جائزة القبول حق الرجوع قبل ميعاد استحقاقها .

٣ – وإذا مين في الكبيالة من يقبلها أو يوفي قيمتها عند الاقتضاء في مكان وفائها فليس للحامل أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من صدوعنه هذا التعيين ولا على الموقعين اللاحقين له إلا إذا قدم الكمبيالة إلى منءين لقبولها أو لوفائها عند الاقتضاء وامتنع هذا الشخص عـن قبولها واثبت الحامل هذا الامتناع باحتجاج .

٣ – وللحامل في الأحوال الأخرى رفض القبول بالتدخل . وإذاقبله فقد حقوقه في الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق على من حصل التدخل لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين له .

بذكر القبول بالتدخل على الكبيالة ذاتها ويوقعه المتدخل. ويذكر فيه اسم من حصل التدخل لمصلحته . فإذا خلا القبول بالتدخل من هذا البيان أعتبر حاصلا لمصلحة الساحب.

١ — يلتزم القابل بالتدخل تجاه حامل الكمبيالة والمظهرين اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بالكيفية التي يلتزم بها هذا الاخير .

٧ — ويجوزلمن حصل التدخل لمصلحته ولضامنيه على الرغم من حصول القبول بالتدخل أن يلزموا الحامل مقابل أداء المبلغ المبين في المُــادة(٤٦٠) بتسليم الكبيالة والاحتجاج والمخالصة إن وجدت . ﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

(مادة ۲۷۶) عن الله والحال ما

١ – يجــوز وفاء الكمبيالة بالتدخل في جميع الأحوال التي يكون فيها لحاملها عند حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلوله حق الرجوع على الملتزمين is will there you half return net to loss that is thereby

٢ – و يكون هذا الوفاء بأداء كل المبلغ الذي كان بجب على من حصل التدخل لمصلحته أداؤه - الله المالية المالية المالية

٣ — ويجب أن يقع الوفاء على الأكثر في اليوم التالى لآخر يوم مجوز ا فيه عمل احتجاج عدم الوفاء م إلى وجهال المديد والمديدان ما الميد

(مادة ٢٧٤ ٦

١ — إذا كان لمن قبلوا الكبيالة بالتدخل أو لمن عينوا لوفائها هند الاقتضاء محل إقامة فى مكان الوفاء وجب على الحامل تقديم الكمبيالة لمؤلاء الأشخاص جميعا لوفائها وعليه أن يقوم بعمل احتجاج عدم الوفاء إذا لزم الحال فى اليوم التالى على الأكثر لآخر يوم يجوز فيه عمل هذا الاحتجاج .

وإذا لم يعمل الاحتجاج في هذا الميعاد برئت ذمة من عين لوفائها
 عند الاقتضاء أو من وقع القبول بالتدخل الصاحته ، وكذلك تبرأ ذمة
 المظهرين اللاحقين -

(مادة ١٧٤)

إذا وفض حامل الكمبيالة الوفاء بالتدخل فقد حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ بهذا الوفاء .

(مادة ه٧٤)

إثبات الوفاء بالتدخل بكتابة مخالصة على الكمبيالة يذكر فيها
 من حصل الوفاء لمصلحته . فإذا خلت المخالصة من هذا البيان أعتبر الوفاء
 بالتدخل حاصلا لمصلحة الساحب .

٧ _ ويجب تسليم الكمبيالة والاحتجاج إن عمل للوق بالتدخل -

(مادة ٢٧٦)

١ - يكتسب من أوفى كمبيالة بطريق التدخل جميع الحقوق الباشئة عنها تجاه من حصل الوفاء لمصلحته والملتزمين تجاه هذا الشخص بمقتضى الكمبيالة . ومع ذلك لايجوز للوفى بالتدخل تظهير الكمبيالة من جديد .

٧ ــ وتبرأ ذمة المظهرين اللاحقين لمن حصل الوفاء لمصلحته -

وإذا تراحم عدة أشخاص على الوفاء بالتدخل فضل من يترتب على الوفاء منه ابراء أكبر عدد من الملتزمين . ومن يتدخل للوفاء بالمخالفة لهذه القاعدة مع علمه بذلك يفقد حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ لو روعيت القاعدة .

الفرع الماشر - تعدد النسخ

(مادة ۷۷۶)

١ - بجوز سحب الكمبيالة من نسخ متعددة يطابق بعضها بعضا
 ٢ - وبجب أن يوضع في متن كل نسخة رقمها ، وإلا أمتبرت كل نسخة كمبيالة قائمة بذاتها

وحيدة أن يطلب نسخا منها على نفقته . ويجب عليه تحقيقا لذلك أن يلجأ
 تي من ظهرها له الذى يلتزم بأن يعاونه لدى المظهر السابق ، وهكذاح يوقى إلى الساحب .

ع – وعلى كل مظهر كتابة تظهيره على النسخ الجديدة .

(مادة ۸۷۶)

١ - وفاء الكمبيالة بمقتضى إحدى نسخها مبرىء للذمة واو لم يكن مشروطا فيها أن هذا الوفاء ببطل أثر النسخ الأخرى . ومع ذاك يبقى المسحوب عليه ملتزما بالوفاء بمقتضى كل نسخة وقع عليها بالقبول ولم يستردها .

والمظهر الذي ظهر نسخ الكمبيالة الأشخاص مختلفين وكذلك المظهرون اللاحقون له ملزمون بمقتضى كل النسخ التي تحمل توقيعاتهم ولم يستردوها .

(مادة ۲۷۹)

على من أرسل إحدى نسخ الكمبيالة للقبولأن يبين على النسخ الأخرى اسم من تكون تلك النسخة فى حيازته . وعلى هذا الشخص أن يسلمها للمامل الشرعى لأية نسخة أخرى . فإذا رفض تسليمها فلا يكون للحامل حق الرجوع إلا إذا قام بعمل احتجاج يذكر فيه :

- (أ) أن النسخة التي أوسلت للقبول لم تسلم له رغم طلبه لها .
- (ب) أن القبول أو الوفاء لم يحصل بموجب نسخة أخرى .

الفرع الحادي عشر - الصور

(مادة ٨٠٤)

١ – لحامل الكمبيالة أن يحرر صورا منها .

ح ويجب أن تكون الصور مطابقة تماما لأصل الكحبيالة وماتحمل
 من تظهيرات أو بيانات اخرى مدونة فيها . ويجب أن يبين في الصورة
 الحد الذي ينتهى عنده النقل عن الأصل .

٣ - ويجوز تظهير الصورة وضمانها احتياطيا بالكيفية التي يقع بها تظهير أو ضمان الأصل و بالآثار ذاتها .

(مادة ١٨١)

١ - يبين في صورة الكمبيالة اسم حائز الأصل . وعلى هذا الحائز أن
 يسلم الأصل للحامل الشمرعى للصورة .

٢ - وإذا امتنع حائز الاصل عن تسليمه فلا يكون لحامل الصورة
 حق الرجوع على مظهريها أو ضامنيها الاحتياطيين ، إلا إذا قام بعمل
 احتجاج يذكر فيه أن الأصل لم يسلم إليه بناء على طلبه

٣ ــ وإذا كتب على الأصل عقب النظهير الأخير الحاصل قبل عمل الصورة عبارة : (منذ الآن لا يصح التظهير إلا على الصورة) أو أية مبارة أخرى تفيد هذا المعنى ، فكمل تظهير يكتب على الأصل بعد ذلك يعتبر كأر لم يكن .

الفرع الثاني عشر ـ التحريف

(مادة ۲۸۶)

إذا وقع تحريف فى متن الكمبيالة التزم الموقعون اللاحقون لهذا التحريف بما ورد على المتن الحرف ، أما الموقعون السابقون عليه فيلزمون بما ورد فى المتن الأصلى .

الفرع الثالث عشر - انقضاء السعوى

(مادة ٣٨٤)

١ - تنقضى الدعوى الناشئة عن الكمبيالة "مجاه قابلها بعضى ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق.

۲ — وتنقضى دعاوى الحامل بجاه ألمظهرين أو الساحب بمضى سنة
 من تاريخ الاحتجاج المحرر فى المعياد القانونى أو من تأريخ الاستحقاق
 إذا اشتملت الكمبيالة على شرط الرجوع لا مصروفات .

٣ و تنقضى دعاوى المظورين تجاه بعضهم البعض أو تجاه الساحب عضى ستة أشهر من اليوم الذى اوقى فيه المظهر الكمبيالة أو من يوم إقامة الدعوى عليه .

(مادة ١٨٤)

١ – إذا أقيمت الدعوى فلا تسرى المدد المقررة في المادة السابقة الا من تاريخ آخر أجراء فيها

ولاتسرى المدد المذكورة اذا صدر حكم بالدين أو أقربه المدين بسند منفرد إقرارا يترتب عليه تجديد الدين .

(مادة ه ٨٤)

لايكون لانقطاع المدة المقررة لانقضاء الدعوى أثر إلا بالنسبة إلى من اتخذ تجاهه الاجراء القاطع للمدة .

الفصل الثاني

السند الأدنى

18 ca . it . Well

LY. Fela

(مادة ٢٨٦)

يشتمل السند الإذني على البيانات الآنية :

١ - شرط الأمر او عبارة سند للائمر مكتوبة في متن السندباللغة التي كتب هما .

٢ – تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود .

٣ — تاريخ الاستحقاق .

ع ــ مكان الوفاء .

ه – اسم من يجب الوفاء له أو لأمره (المستفيد) .

٣ — تاريخ إنشاء السند و كان انشائه .

٧ – توقيع من أنشأ السند (المحور) .

ا مادة ١٨٤)

السند الحالى من أحدالبيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سندا إذنيا إلا في الأحوال الآتية :

١ – إذا خلا السند من بيان معياد الاستحقاق اعتبر واجب الوفاء
 لدى الاطلاع عايه .

إذا خلا السند من بيان مكان الوفاء أو محل قامة المحرر اعتبر محل
 إنشاء السند مكانا للوفاء به ومحلا لاقامة محرره .

وإذا خلا السند من بيان مكان انشائه اعتبر منشأ في المكان المبين
 بجانب اسم المحور .

(مادة ٨٨٤)

1 — الأحكام المتعلقة بالكمبيالة ، فيما يختص بتعدد نسخها وصورها وبتظهيرها ، واستحقاقها ، ووفائها ، والرجوع بسبب عدم الوفاء ، وعدم جواز منح مهلة للوفاء ، والحجز التحفظي ، والبروتستو ، وحساب المواعيد وأيام العمل ، والرجوع بطريق انشاء كمبيالة رجوع ، والوفاء بالتدخل ، والتقادم تسرى على السند لأمر ، بالقدرالذي لاتتعارض فيه مع ماهيته .

٢ - وتسرى أيضا على السند لأمر القواعـــد المتعقلة بالكمبيالة المستحقة الوفاء في موطن الغير او في مكار غير الذي يوجد به موطن المسحوب عليه ، والاختلاف في البيانات الخاصة بالمبلغ الواجب

، والننائج المترتبة على التوقيع ممن ليست لهم أهلية الالتزام أو يعات غير الملزمة أو توقيع شحص غير مفوض أو جاوز حدود

٢- وكذلك نسرى على السند لأمر الأحكام المتعلقة بالضمال
 متياطىمع مواعاة أنه اذا لم يذكر في صيغة هذا الضمان ا سم المضمون
 رائضمان حاصلا لمصلحة محرو السند .

(مادة ۸۹۹)

۷ _ يلتزم محرر السند الأذنى على الوجه الذى يا_تزم به قـ بل
 ااتـ .

٣ - وبجب تقديم السند الإذنى المستحق الوفاء بعد مدة معينة من الملاع إلى المحرو في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٦٦ للتأشير عليه يفيد الاطلاع على السند ويجب أن يكون هذا المتأشير مؤرخا وموقعا المحدود.

م ــ وتبدأ مدة الاطلاع من تاريخ التأشير .

إذا امتنع المحرر عن وضع التأشير وجب إثبات امتناعه باحتجاج
 متبر تاريخ هذا الاحتجاج بدء السريان مدة الاطلاع .

الفصــل الثالث)

(مادة ٩٠

الشيك محرر يتضمن أمرا غير معلق على شرط ولا مضاف لأجل
 المسحوب عليه لدفع مبلغ محدومن حساب الساحب لدى المسحوب
 المستفيد .

و بقصد في تطبيق أحكام هذا القانون .

بالسحب: مصدر الشيك .

بالمستحوب عليه: البنك الموجه إليه أمر الدفع .

بالستفيد: الشخص الصادر لصالحه الشيك .

٧ - ولا يعتبر شيكا في تطبيق أحكام هذا القانون المحروالمستحوب على

(مادة ١٩١)

ا - تعيين البدك المسحوب عليه يكون بذكر اسمه مع بيان المكان النك المدين البدك فيه الشيك فإذا ذكرت عدة أماكن بجانب اسم البنك لذي يصرف فيه الشيك فإذا ذكرت عدة أماكن بجانب المهال المفال وفي حالة إغفال السحوب عليه اعتبرت كلها أماكن تبادلية للوفاء بالشيك وفي حالة إغفال المدين من الذي المناب هو مكان الوفاء .

٢ - و يكون تعيين المستفيد و لشيك بذكراسمه ليصرف إليه شخصيا أو لامره فيصرف له أو لغيره ، أو يذكر لفظ لحام له فيصرف لحامل الشيك .

٣ – ويجوز كذلك سحب الشيك ليصرف لأمر صاحبه .

(مادة ١٩٢)

مع عدم الإخلال بالحقوق والالتزامات القائمة بين الساحب والمستفيد والتي تنظمها قوان أخرى يبطل الشيك الذي لانشتمل على أحد البيانات الواردة في المسادتين السابقتين ولا يترتب عليه الآثار المنصوص عليها في هذا القانون .

(مادة ٩٩٣)

يجوز بموجب انفاق خاص بين الساحب و البنك المسحوب عليه النص في الشيك على الوفاء به في مقــر بنك آخر، وفي هـــذه الحالة يتم تحرير الاحتجاج وفق حكم المــادة (٣٧٥)من هذا القانون في مقر البنك الآخر.

(مادة ١٩٤)

إذاكتب مبلغ الشيك بالحروف والأرقام معاكانت العبرة عند ختلافهما بالمبلغ المكتوب بالحروف ، وإذاكتب المبلع عدة مرات إما بالحروف وإما بالأرقام فالعبرة بأقلها مبلغا .

(مادة ه٩٤)

إذا حمل الشيك توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام به أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات غير مازمة لأصحابها أو لمن وقع الشيك باسمهم لأسباب أخرى ، تبطل التزامات غيرهم من الموقعين على الشيك .

(alca 793)

كل من وضع توقيعه على شيك نيابة عن آخر بغير تفويض منه النزم شخصيا بموجب الشيك ، ومتى قام بالوفاء به آلت إليه الحقوق التى كانت تئول لمن أدعى هو النيابة عنه ، ويسرى دات الحكم على النائب الذى جاوز حدود سلطاته .

(مادة ۱۹۶)

يعتبر تحوير الشيك إقرارا من ساحبه بوجود مقابل وفاء في تاريخ تحويره إلى حين تقديمه للمسحوب عليه خلال المواعيدالمحدة بالمادة (٥٠٥) من هذا القانون .

كم يضمن الساحب وفاء الشيك وكل شرط يسقط به الساحب هذا الضان يعتبركان لم يكن .

(مادة ۱۹۸)

- ١ يتداول الشيك المسحوب لحامله بمجرد التسليم . ﴿
- ٢ ويتداول بالتظهير الشيك المسحوب لأمر أو لأذن مستفيد
 مين .
- ويتداول بحوالة الحق المقررة في قانون المعاملات المدنية الشيك
 الأسمى غير المتضمن لفظ الأمر أو الإذن .

(مادة ۹۹۶)

لا يجوز تعليق النظهير على شرط أو إضافته لأجل، وكل شرط أو أجل يضاف إلى النظهير يعتبر كان لم يكن ، ويبطل النظهير الجزئى كها يبطل النظهير من المسحوب عليه .

(مادة ۵۰۰)

ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الشيك .

(مادة ١٠٥)

يضمن المظهر وفاء الشيك إلا إذا نص فى التظهير على خلاف ذلك ، و يجوز للمظهر أن يحظر على المظهر إليه تظهير الشيك من جديد فلا يكون ملزما بالضمان أمام من يئول إليهم الشيك بتظهير لاحق ، ولا يخل ذلك بقابلية الشيك للتداول .

(مادة ٢٠٥)

يعتبر من بيده شيك فابل للتظهير أنه حامله الشرعى ويثبت حقه فيه بتظهيرات متصلة بعضها ببهض ولوكان آخرها تظهيرا على بياض ، وتمتبر التظهيرات المشطوبة في هذا الحصوص كأن لم تكن ، واذا وقع تظهير كامل عقب تظهير على بياض اعتبر الموقع على التظهير الحامل أنه هو الذي آل إليه الحق في الشيك بمقتضى التظهير على بياض كل ذلك إلا إذا ثبت أن حيازة الشيك قد تمت بسوء نية أو نتيجة خطأ جسيم ،

مادة ٢٠٥)

تظهير الشيك المحور لحامله يجمل المظهر مسئولا طبقاً لأحكام الرجوع الحده لا يحوله إلى شيك للاذن أو للاَ مر .

(مادة ١٠٥)

لا يجوز لمن أقيمت عليهم دعوى بشأن الشيك أن محتجوا على حامله الوجه الدفوع المبنية على علاقتهم الشخصية بالساحب أو بالحاملين السابقين وذلك ما لم يكن الحامل المحتج عليه قد قصد بحصوله على الشيك محرد الاضرار بالملتزمين في الشيك .

(مادة ه.ه)

اذا اشتمل التظهير على أى عبارة تفيد التوكيل مثل « القيمة للتحصيل» أو «القبض» أو بالتوكيل كان للظهر إليه جميع الحقوق الناشئة عن الشيك، و فهذه الحالة لا يكون الملتزمين في الشيك أن يحتجوا على الحامل إلا بالدفوع التى يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

٢ - وبمراعاة حكم البند ٣ من المادة ٩٨ غلايجوز للظهر إليه في الحالة المبينة في الفقرة السابقة تظهير الشيك إلا على سبيل التوكيل .

٣ – ولا تنقضي الوكالة برفاة الموكل أو انعدام أهليته أو نقصها .

(مادة ٢٠٥)

التظهير اللاحق للاحتجاج أو لاقرار المسحوب عليه المثبت للامتناع عن الوفاء وكذلك انتظهير الذي يتم بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك لا يترتب عليه إلا آثار الحوالة المدنية للحقوق ، ويعتبر التظهير الحالى من التاريخ أنه قد تم قبل ذلك ، ما لم يثبت العكس . ويعد تزويرا تقديم تواريخ التظهير .

(مادة ٧٠٥)

يجوز ضمان وفاء مبلغ الشيك كله أو بعضه من ضامن احتياطى ولوكان من الموقعين على الشيك .

وياتزم الضامن الاحتياطي على الوجه الذي النزم به من ضمنه ، ويكون الترام الصامن صحيحا ولوكان الالتزام المضمون باطلا لأي سبب غير العيب في الشكل .

وإذا أوفى الضامن الاحتياطى بمبلغ الشيك آلت إليه الحقوق الناشئة عنه أمام من ضمنه وأمام كل ملتزم في مواجهة هـذا الأخير بمقتضى الشبك .

(مادة ٨٠٥)

يكون الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه ، وكل بيان يخالف ذلك يعتبر كأن لم يكن ، ويجب الوفاء بالشيك في يوم تقديمه وأوكان سابقا على اليوم المدون فيه كتار يخ إصداره .

(مادة ٩٠٥)

الشيك المستحوب في جمهورية مصر العربية والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه الوفاء خــــلال الاثين يوما . فإذا كان الشيك مستحو با خارجها ويستحق الوفاء داخلها وجب تقديمه خلال ستين يوما .

وتبدأ المواعيد المذكورة من اليوم المبين في الشيك كتاريخ إمدار . ويعتبر تقديم الشيك إلى إحدى غرف المقاصة تقديما الوفاء .

(مادة ١٠٥٠)

على المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك ولو بعد إنقضاء الميعاد المحدد لتقديمه وفقا للمادة السابقة متى كان لديه مقابل وفائه ولا تقبل المعارضة في الوفاء من جانب الساحب إلا في حالات حروج الشيك من حيازته أو حيازة حامله بغير إرادته أو إفلاس حامله .

ولا يقبل في غير هــــذه الأحوال اعتراض الساحب على الوفاء بقيمة الشيك حتى ولو في حالة قيام دعوى أصلية .

(مادة ١١٥)

وفاة الساحب أو إفلاسه أو عدم اهليته الطارئة بعـــد إصداره الشيك لا تخل بالآثار المترتبة عليه -

(مادة ۱۲٥)

(مادة ۱۳ ه)

كل بنك يرفض دون مرر قانونى وناء شيك مسحوب عليه وله مقابل وفاء ولم تجـــر بشانه معارضة يسال عما أصاب الساحب والمستفيد من ضرر.

(مادة ١٤٥)

يجب على المستفيد تسليم الشيك موقعا عليه بالتخالص متى تسلم مبلغ الشيك من المسحوب عليه .

(مادة ١٥٥٥)

لحامل الشيك أن يرفض الوفاء إليه بجزء من مبلغ الشيك ، وبجوز له أن يقبل الوفاء بقدر مقابل الوفاء الجائز التصرف فيه .

وفى هـذه الحالة يتعين على المسحوب عليه أن يثبت المبلغ المدفوع الحامل على ذات الشيك واقتضاء مخالصة منه بما أوفاه وتسليمه مستندا يثبت عدم وجود مقابل وفاء بباقى مبلغ الشيك ، وكل ما يدفع من أصل قيمة الشيك تبرأ منه ذمة الساحب والمظهرين والضامنين .

(مادة ١١٥)

فى حالة تقديم عدة شيكات لمسحوب عليه فى وقت واحد وكان مقابل الوفاء لديه غير كاف للوفاء بما وجب عليه صرف مبلغ الشيك الاقدم تاريخا فالذى يليه .

فاذا كانت الشيكات المقدمة تحمل تاريخ إحدار واحد فيتم الصرف بحسب ترتيب أرقام الشيكات المفصولة من دفتر واحد، فإذا كانت من عدة دفاتر فيتم صرف الأكر مبلغا فما دونه .

ويعتر الشيك الذي لا يحمل رقما مدلسلا تاليا لأى شيك آخو يحمل رقما مسلسلا إذا كان تاريخ أصدارهما واحدا .

(مادة ١٧٥)

إذا أوفى المسحوب عليه بمبلغ شيك دون معارضة من أحدكان وفاؤه صحيحا .

(مادة ۱۸ ه)

يجب على المستحوب عليه عند الوفاء بمبلغ الشيك أن يتحقق من انتظام وتسلسل التظهيرات ولا يلزم بالتحقق من صحة توقيعات المطهرين .

(مادة ١٩٥)

لايتجدد الدين بقبول الدائن تسلم شيك لاستيفاء دينه وببق الدين الأصلى قائما بما له من ضمانات إلى أن ينم الوفاء بمبلغ الشيك .

(مادة ٢٠٥٠)

اذا كان مبلغ الشيك محددا بعملة أجنهية وجب الوفاء به بذات العملة ، ويجوز للحامل المطالبة أو قبول الوفاء بمبلغ الشيك مقوما بالعملة المصرية طبقا للسعر المعلن في جمهورية مصر العربية يوم تقديم الشيك للوفاء ، فاذا قدم الشيك بعد انتهاء الميعاد المحدد بالمادة ٥٠٩ من هذا القانون كانت العبرة بالسعر في آخريوم من أيام ميعاد التقديم المذكور.

(مادة ٢١٥)

إذا تعـين مبلغ الشيك بنقد يحل اسما مشتركا كانت العبرة بالنقد الموجود لدى المسحوب عليه كمفابل وفاء ، ما لم يرفض الحامل ، فان تعذر تحديد نوع العملة المقصودة وقع الشيك باطلا .

(مادة ۲۲ه)

لحامل الشيك في حالة فقده أوضياعه خلال المبعاد المحدد بالمادة ٩.٥ أن يطاب من قاضى الأمور الوقتيه بعد اخطار المسحوب عليسه بصورة الطلب أصدار أمن بالوفاء بمبلغ الشيك في مواجهة المسحوب عليه وذلك بعد إثبات ملكيته له وتقديم كفالة ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمة المسحوب عليه قبل كل من يتقدم بالشيك بعد ذلك .

فادا قدم الشيك بعد الاخطار المشار إليه وقبل صدور الأمر تعين على مقدمه اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاثبات ملكيته للشيك .

المادة ١١٠ (مادة ١١٠) المادة ١١٠ المادة ١١ المادة ١١٠ المادة ١١٠

اذا فقد شيك عليه تظهيرات واراد مالكه الحصول على نسخة منه التزم من ظهره إليه مباشرة بالافن له باستخدام اسمه لدى المظهر السابق عليه ثم يرقى إلى المظهر بن السابقين بترتيب تسلسل تظهيراتهم واستخدام اسمائهم حتى يصل إلى الساحب الذى يلتزم باعطائه نسخة ثانيسة من الشيك ، وعندئذ يلتزم كل مظهر باثبات تظهيره على النسخة .

(مادة ١٤٥)

لساحب الشيك أو لحامله أن يسطر الشيك برسم خطين متوازيين على صدر الشيك يصلان إلى حافتيه .

ويكون التسطير ماما إذا خلاما بين الخطين من أى بيان أو إذا كتب بين الخطين لفظ « بنك » أو أى مرادف له ، ويكون التسطير خاصا إذاكتب امم بنك معين فيا بين الخطين .

ويجوز أن يتحول التسطير العام وحده إلى تسطير خاص . ويبطل شطب التسطير أو شطب اسم البنك المكتوب فيا بين الخطين .

(مادة ١٥٥)

لا مجوز السحوب عليه أن يوفى شيكا مسطرا تسطيرا عاما إلا بقيده لحساب أحد عملائه أو لحساب بنك .

ولا يجوز للسحوب طيه أن يوفى شيكا مسطرا تسطيرا خاصا إلا إلى البنك المكتوب اسمه فيما بين الخطين أو بقيده فى حساب عميله أن كان هو ذاته البنك المسحوب عليه .

ومع ذلك مجوز للبنك المكتوب أسمه فيما بين الخطين أن يلجأ إلى بنك آخر لقبض قيمة الشيك بتظهير توكيل •

ولا يجوز لبنك أن يتسلم شيكا مسطرا للوفاء بقيمته إلا من أحد عملائه أو من بنك آخر ولا أن يقبض الشيك المسطر لحساب أشخاص آخرين غير من ذكروا .

وإذا حمل الشيك عدة تسطيرات خاصة فلايجوز للسيحوب عليه الوفاء به إلا في حالة ما إذا كان به تسطيران وكار أحدهم لتحصيل قيمته بواسطة غرفة مقاصة .

(مادة ٢١٥)

تسرى أحكام الشيك المسطر على الشيكات المشتملة على ما يفيد (القيد في الحساب) والصادرة خارج جمهورية مصر العربية .

(مادة ١٧٥)

لحامل الشيك أن يرجع على المظهرين والساحب وسائر الملتزمين به إذاقدمه خلال الميعاد المنصوص عليه بالمبادة ٥٠٥ من هذا الفانون وأثبت الامتناع عن الوفاء بعمل احتجاج أو باقوار صادر من البنك المسحوب عليه مؤرخ ومكتوب على ذات الشيك مع بيان تاريخ تقديمه ، ويكون إثبات الامتناع عن الوفاء المشار إليه قبل إنقضاء ميعاد النقديم .

فإذا حصل التقديم في آخر يوم من هذا الميعاد جاز تحرير احتجاج في يوم العمل التالى لنهاية الميعاد .

(مادة ۱۲۸)

لحامل الشيك بعد انفضاء الميعاد المحــد بالمــادة ٥٠٥ الرجوع على الساحب وفقا للقواعد المنصوص عليها في هذا الفانون ما لم يكن زوال مقابل الوفاء بفعل غــر منسوب إلى الساحب بعد إنقضاء ميعاد تقديم الشيك .

(مادة ۲۹ه)

على حامل الشيك أن يخطر الساحب أو من ظهره إليه بواقعة عدم الوفاء وذلك خلال أيام العمل الأو بعة التالية ليوم تحرير الاحتجاج أوليوم تقديم الشيك للصرف إذا تضمن شرط الرجوع بلا مصاريف أو شرط « بدون احتجاج » .

وعلى كل مظهر أن يخطر من ظبر إليه بواقعة عدم الوفاء خلال يومى العمل التالبين ليوم تسلمه الأخطار مبينا له أسماء الذين قدموا الاخطارات السابقة وعناو ينهم إلى أن يبلغ الاخطار الساحب وإذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو بينه بكيفية فسير مقروءة أكتفى بأخطار المظهر السابق عليه .

ولمن وجب عليه الأخطار أن يقوم به بأى كيفية ولو برد الشيك ذاته وعليه أن شبت قيامه بعمل الأخطار في الموعد المحدد، ويعتبر الأخطار قد تم في موعده إذا أرسل بخطاب موصى عليه خلال الموعد بطريق المربد .

ولا يترتب على عدم حصول الأخطار فى موعده سقوط أى حتى من حقوق من كان يجب عليه أجراؤه وذلك دون اخلال بمسئوليته عن تويض ما قد يترتب على إهماله من ضرر .

(مادة ٣٠٠)

للساحب ولسكل مظهر أو ضامن احتياطى أن يضمن الشيك شرط الرجوع بلا مصاريف أو « بدون احتجاج » أو أى عبارة مماثلة تحمل توقيع أى منهم وفي هذه الحالة لا يعنى الحامل من تقدم الشيك للصرف في المواعيد المقررة أو من إجراء الأخطارات الواجبة ،

ويرتب النص المشار إليه أثره بالنسبة إلى جميع الموقعين متى كان الساحب هو الذى أصدره بمتن الشيك ، فإن صدر عن أحد المظهوين أو أحد الضامنين سرى طيه وحده من المناهدة

وإذا حرر الحامل الاحتجاج رخم وجود النص الصادر من الساحب تمـــل وحده مصاريفه ، فإن كان النص صادرا من مظهر أو ضامن احتياطي جاز الرجوع إلى جميع الموقعين بعده بمصروفات الاحتجاج إذا تم إجراؤه م

(مادة ٢١٥)

جميع الملتزمين بموجب الشيك مسئولون على وجه التضامن قبل حامل الشيك وله مطالبة أى منهم على انفراد أو مطالبتهم مجتمعين دون التقيد بترتيب النزاماتهم في المطالبة ، و يكون هذا الحق الحل من أوفى بقيمة الشيك من الماتزمين به .

ولا تحول الدموى المقامة على أحد الملتزمين دون مطالبة الباقين ولوكان التزامهم لاحقا لالتزام المدعى هليه ابتداء .

مادة ٢٣٥)

امل الشيك مطالبة من يرى الرجوع هايه من الملتزمين بمبلغ الشيك المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه من الربح تقديم الشيك ومصروفات الاحتجاج والاخطارات وأية مصاريف أخرى يتكبدها بسبب الرجوع .

(مادة ۲۲۰)

لمن أوفى شيكا أن يطالب الضامنين له بجميع ما قام بالوفاءيه اعتبارا من تاريخ الوفاء و بأية مصروفات أخرى يحون قد تكبدها بسبب الدفاء .

(مادة ١٣٥)

لحامل الشيك الحرر عنه الاحتجاج أو لمن قدمه وكان متضمنا بشرط الرجوع بلا مصاريف أو بدون احتجاج أو أية عبارة مماثلة فضلاهما له من حق المطالبة على وجه الرجوع أن يستصدر أمرا من القضاء بتوقيع الحجز التحفظي بالاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية على أموال الساحب والمظهرين والضامنين الاحتياطيين .

(مادة ٥٣٥)

ا - يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على وفاء شيك مزور فيه توقيع الساحب أو حرفت البيانات الواردة في متنه ، إذا لم يمكن نسبة الحطأ إلى الساحب المبين اسمه في الشيك ، وكل شرط على خلاف ذلك بعتبركان لم يكن .

٢ - و يعتبر الساحب مخطئا بوجه خاص إذا لم يبدل في المحافظة على
 دفتر الشيكات المسلم إليه عناية الرجل العادى .

(مادة ٢٧٥)

تنقضى دعوى حامل الشيك في مواجهة الساحب والمسحوب عليه والملتزمين الآخرين بمضى سنة ن تاريخ انقضاء ميعاد التقديم وتنقضى دعاوى رجوع الملتزمين بالشيك في مواجهة بعضهم بعضا بمضى ستة أشهر من تاريخ قيام أحد الملتزمين بالوفاء بقيمة الشيك أو من تاريخ رفع الدعوى طيه .

(مادة ۲۲٥)

يجب على من يتمسك بانقضاء الدعوى وفقا لأحكام المادة السابقة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلا .

والقاضى أن يوجه هذا اليمين من تلماء نفسه أو بناء على طلب الدائن و يوجه اليمين إلى من يقوم مقام المدين أو إلى ورثته بأنهم لا يعلمون بوجود الدين أو يعلمون بحصول الوفاء .

فاذا امتنع أحد المتمسكين بانقضاء الدين عن حاف اليمسين الترم بالدين كله .

المراك المراك المراك (مادة ١٣٨) المراك الم

يحرر الاحتجاج طبقاً للائصول المقررة لأوراق المحضرين في قانون المرافعات المدنية والتجارية وعلى المحضرين أن يكتبوا على الشيك بتوقيعهم ما يفيد تحريرالاحتجاج و تاريخه م

وإذا كان إقرار عدم الدفع صادرا من المسحوب عليه أو من غرفة مقاصة وجب على المقر أن يكتب بتوقيعه على الشيك غير المدفوع ما يفيد ذلك .

(مادة ۲۹ه)

إذا وافق آخر يوم فى الميعاد المقرر لتقديم الشيك يوم عطلة وسمية أو يوم عطلة بالبنك امتد هــذا الميعاد إلى يوم العمل التالى لا نقضاء المماد .

الفصل الرابع احكام مشتركة

(مادة ١٥٠٠)

١ - يكون تبليغ احتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء في موطن
 الملتزم بوفاء الورقة التجارية أو في آم موطن معروف له

٧ — و يجب أن يشتمل الاحتجاج على صورة حرفية للورقة التجارية والكل ما ورد فيها خاصاً بقبولها وتظهيرها وضمانها احتياطيا ووفاء قيمتها عند الاقتضاء وغير ذلك من البيانات كما يجب أن يشتمل الاحتجاج على التنبيه بوفاء الورقة وإثبات حضور أو غياب من عليه قبولها أو وفاؤها وأسباب الامتناع عن القبول أو الوفاء والهجزعن وضع الإمضاء أو الامتناع عنه ومقدار مادفع من قيمة الورقة في حالة الوفاء الجزئي .

لا تقوم أية ورقة أخرى مقام الاحتجاج إلا فى الأحوال التي ينص عليها القانون .

المعلى المعلى المعادة ٢٥٥ م المعادة ال

١ - إذا وافق استحقاق الورقة التجارية يوم عطلة وسمية فلا تجوز المطالبة بوفائها إلا في يوم العمل التالى .

ح وكذلك لا يجوز القيام بأى إجراء . تعلق بالورقة الجارية
 كتقديمها للقبول أو حمل الاحتجاج إلا في يوم عمل.

وإذا حدد لعمل أى إجراء متهلق بالورقة التجارية ميعاد معين
 ووافق يومه الأخريوم عطلة رسمية أو مصرفية امتد الميعاد إلى يوم
 العمل التالى .

ع — و يحسب في الميعاد أيام العطلة التي تتخلله

المنافع والمراد عليه (مادة ١٤٥) مناوعه والما ذال الماء

لا يدخل في حساب المواصد القانونية أو الاتفاقية المتعلقة بالأوراق التجارية اليوم الأول من الميعاد .

مادة ١١٥)

الأحوال التي يستنزم فيها القانون توقيع من له شان فى الورقة
 التجارية بإمضائه يجوز أن تقوم بصمة الإبهام مقام هذا الإمضاء .

و یجب آن یشهد شاهدای علی آن صاحب البصمة قـــد وضی
 بصمته أمامهما وهو عالم بمضمون الالتزام .

(مادة هاه)

لا يَرتب على قبول الدائن تسلم ورقة تجارية وفاء لدينه تجديد هذا الدين إلا إذا تبين بوضوح اتجاه قصد المتعاقدين إلى التجديد .

مرود المام من الباب الرابع من المام

الافلاس والصلح الواقى منه الفصل الافلاس الفصل الاول ـ اشهار الافلاس

(مادة ٢١٥)

ا حكل تاجر وقف عن دفع دينه ألتجارى يعتبر فى حالة افلاس
 ويشهر إفلاسه محكم يصدر بذلك .

والحكم الصادر باشهار الإفلاس ينشىء حالة الأفلاس .
 ولايترتب على الوقوف عن الدفع قبل صدور هذا الحكم أى أثر ما لم
 ينص القانون على ذلك .

(مادة ١٧٥)

١ - يجوز اشهار إفلاس التاجر بعد وفاته أو اعتزاله التجارة إذا توف أو احزل التجارة وهو في حالة توقف عن الدفع . ويجب تقديم طلب الإفلاس خلال السنة التالية للوفاة أو اعترال التجارة . ولا يسرى هذا الميعاد في حالة اعتزال التجارة إلا من تاريخ شطب، اسم التاجر من السجل التجارى .

٢ — ويجوز لورثة التاجرأن يطلبوا إشهار إفلاسه بعدوفاته مع مراءاة الميعاد المذكور فى الفقرة الأولى . فإذا اعترض هض الورثة على إشهار الإفلاس وجب أن تسمع الحكة أفوالهم ثم تفصل فى الطلب وفقا لمصلحه ذوى الشأن .

(مادة ۱۹۵۸)

يشهر إفلاس التاجر بناء على طلبه أو طلب أحد دائتيه.

(مادة ١٩٥٥)

ا _ يجب على الناجر أن يطلب اشهار افلاسه خلال خمسة مشر يوما مـن تاريخ وقوفه عن الدفع ، ويكون الطلب تقرير يقدمه إلى المحكمة يبين فيه أسباب الوقوف عن الدفع ويرفق بالنقرير الوثائق الآية :

- (أ) الدفاتر التجارية الرئيسية .
- (ب) صورة من آخر ميزانية وحساب الأرباح والحسائر ،

(ح) بيان إحمالي بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على تقديم طاب اشهار الانلاس أوءن مدة اشتعاله بالتجارة إذا كانت أقل من ذلك .

- د) سيان تفصيلي بما يملكه من عقارات وقيمتها التقو يبية في تاريخ الوقوف عن الدفع .
- (ه) بيان بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والنامينات الضامنة لها ..
- (و) بيان بالاحتجاجات التي حروت ضد التاجر خلال السنةين السابقتين على تقديم طلب اشهار الافلاس .

٢ _ ويجب أن تبكون الوثائق مؤرخة وموقعة من التاجر وإذا تعذر تقسدح بعضها أواستيفاء بياناتها وجب أن يتضمن التفرير أسباب ذلك .

(مادة ٥٥٠)

١ - لكل دائن بدين تجارى حال أن يطاب الحسكم بإشهار إفلاس مدينه التاجر .

٧ _ ويكون للدائن بدين تجارى آجل أن يطلب اشهار الافلاس إذا لم يكن لمــدينة محل إقامة معروف في الجمهورية أو إذا لِحـــأ إلى الفوار أو اغلاق منجره أو اشروع في تصفيته أو إجـــراء تصرفات ضارة بدائليه بشرط أن يقدم الدائن ما يثبت أن المدين وقف عن دفع دينه التجاري الحال .

لا يجوز اشهار افلاس التاجر بسبب وقوفه عن دفع ما يستحق عليه · من غرامات جنائية أو ضرائب أيا كنان نوعها .

يجــوز للمحكمة التي تنظر في طلب اشهار الأفلاس أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين أو ادارتها إلى أن يتم الفصل في الطاب.

(مادة ٢٥٥)

 تختص باشهار الافلاس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي لمتجر المدن .

٢ – ومع مدم الاخلال بما تقضي به الاتفاقات الدولية ، يجوز إشهارا فلاس التاجر الذي له في الجمهورية فرع أو وكالة و أو لم يصدر حكم باشمارافلاسه في دول أجنبية ؛ وفي هذه الحالة تكونالمحكمة المختصة باشهار الافلاس في الجمهورية هي المحكمـــة التي يقع في دائرتهــا الفرع

(مادة ١٥٥)

١ - تكون الحكمة التي أشهرت الافلاس مختصة بنظر حميع الطلبات والدهاوي الناشئة من التفليسة .

٢ – وتعتبر الدعوى ناشئة عن التفليسة إذا كمانت متعلقة بادارتها أو كان الفصل فيهـا يقتضي تطبيق أحكام الانلاس . ولاتعتبر مـــن أعمال الادارة الدعاوي الناشئة عن الديون التي لجماعة الدائنين على الغسير أو للغبر علمها .

١ – تحدد المحكمة في حكم انهمار الافلاس تاريخا مؤقتا للوقوف عـن الدفع وتأمر بوضع الاختام على حُل تجارة المدين .

٢ – وترسل الحكة صورة من حكم اشهار الافسارس فور صدوره إلى النيابة العامة وإلى وكيل التفايسة وإلى إدارات الشهو العقارى والمصارف

المشار مادة ٢٥٥) عند المارية

تعين الحكمة الابتدائية أحد قضاتها قاضيا للتفليسة .

(مادة ١٥٥)

١ – إذا لم يعين في حكم اشهار الافلاس التاريخ الذي وقف فيــــه المدين حـن الدفع اعتبر تاريخ صدور الحكم تاريخًا مؤقتًا للوقوف عن الدفع -

(ح) بيان إحمالي بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على تقديم طاب اشهار الانلاس أوءن مدة اشتعاله بالتجارة إذا كانت أقل من ذلك .

- د) سيان تفصيلي بما يملكه من عقارات وقيمتها التقو يبية في تاريخ الوقوف عن الدفع .
- (ه) بيان بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والنامينات الضامنة لها ..
- (و) بيان بالاحتجاجات التي حروت ضد التاجر خلال السنةين السابقتين على تقديم طلب اشهار الافلاس .

٢ _ ويجب أن تبكون الوثائق مؤرخة وموقعة من التاجر وإذا تعذر تقسدح بعضها أواستيفاء بياناتها وجب أن يتضمن التفرير أسباب ذلك .

(مادة ٥٥٠)

١ - لكل دائن بدين تجارى حال أن يطاب الحسكم بإشهار إفلاس مدينه التاجر .

٧ _ ويكون للدائن بدين تجارى آجل أن يطلب اشهار الافلاس إذا لم يكن لمــدينة محل إقامة معروف في الجمهورية أو إذا لِحـــأ إلى الفوار أو اغلاق منجره أو اشروع في تصفيته أو إجـــراء تصرفات ضارة بدائليه بشرط أن يقدم الدائن ما يثبت أن المدين وقف عن دفع دينه التجاري الحال .

لا يجوز اشهار افلاس التاجر بسبب وقوفه عن دفع ما يستحق عليه · من غرامات جنائية أو ضرائب أيا كنان نوعها .

يجــوز للمحكمة التي تنظر في طلب اشهار الأفلاس أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين أو ادارتها إلى أن يتم الفصل في الطاب.

(مادة ٢٥٥)

 تختص باشهار الافلاس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي لمتجر المدن .

٢ – ومع مدم الاخلال بما تقضي به الاتفاقات الدولية ، يجوز إشهارا فلاس التاجر الذي له في الجمهورية فرع أو وكالة و أو لم يصدر حكم باشمارافلاسه في دول أجنبية ؛ وفي هذه الحالة تكونالمحكمة المختصة باشهار الافلاس في الجمهورية هي المحكمـــة التي يقع في دائرتهــا الفرع

(مادة ١٥٥)

١ - تكون الحكمة التي أشهرت الافلاس مختصة بنظر حميع الطلبات والدهاوي الناشئة من التفليسة .

٢ – وتعتبر الدعوى ناشئة عن التفليسة إذا كمانت متعلقة بادارتها أو كان الفصل فيهـا يقتضي تطبيق أحكام الانلاس . ولاتعتبر مـــن أعمال الادارة الدعاوي الناشئة عن الديون التي لجماعة الدائنين على الغسير أو للغبر علمها .

١ – تحدد المحكمة في حكم انهمار الافلاس تاريخا مؤقتا للوقوف عـن الدفع وتأمر بوضع الاختام على حُل تجارة المدين .

٢ – وترسل الحكة صورة من حكم اشهار الافسارس فور صدوره إلى النيابة العامة وإلى وكيل التفايسة وإلى إدارات الشهو العقارى والمصارف

المشار مادة ٢٥٥) عند المارية

تعين الحكمة الابتدائية أحد قضاتها قاضيا للتفليسة .

(مادة ١٥٥)

١ – إذا لم يعين في حكم اشهار الافلاس التاريخ الذي وقف فيــــه المدين حـن الدفع اعتبر تاريخ صدور الحكم تاريخًا مؤقتًا للوقوف عن الدفع - ٢ - وإذا صدر حكم إشهار الافلاس بعد وفاة المدين أو بعد اءتزاله التجارة ولم يعين فيه تاريخ الوقوف عن الدفع أعتبر تاريخا مؤقتا الوقوف عن الدفع .

(مادة ١٥٥)

١ – يجوز المحكمة من تقاء ذاتها أو بناء على طلب المدين أو أحــ الدائمنين أو وكيل النفليسة أو غيرهم مــن ذوى المصلحة تعديل التاريخ المدائمة للوقوف عـن الدفع إلى انقضاء عشرة أيام مــن تاريخ إبداع قائمة الديون المحققة طبقا للفقرة الأولى من المـادة ١٤٥ إلى قلم كتاب المحكمة ، و بعد انقضاء هذا الميماد يصبح التاريخ المعين للوقوف عن الدفع نهائيا .

حق جميع الأحوال لايجوز ارجاع تاريخ الوقوف من الدفع إلى
 أكثر من سنتين من تاريخ الحكم باشهار الافلاس .

٣ - وتعتبر الاستعانة بوسائل ضارة أو غير مشروعة الوفاء بالديون
 ق حكم الوقوف عن الدفع عند النظر في تعيين تاريخه .

(مادة ٢٥٥)

١ - يسجل حكم إشهار الافلاس أو بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع
 في السجل التجاري وفقا لأحكام هذا السجل .

٧ — وتقوم المحكمة في اليوم التالى لصدور الحكم بإلصافه في لوحة الاهلانات في المحكمة لمرة ثلاثين يوما وترسله إلى كل محكمة يقع في دائرتها على رئيسي أو فرع أو وكالة أو مكتب للمدين لالصافه بلوحة الاهلانات بهذه المحكمة لمدة ثلاثين يوما .

٣ - وينولى وكيل التفليسة تشر ملخص الحكم في صحيفة يومية أو أكثر تمينها المحكة ويجب أن يتم النشر خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم . ويشتمل هذا الملخص فيما يتعلق محكم إشهار الافلاس على الله المفلس ومحل إقامته ورقم قيده في السجل التجارى والمحكمة التي أصدرت الحكم وتاريخ صدوره والتاويخ المؤقت الموقوف عن الدفع واسم قاضي التفليسة . أما ملخص الحكم الصادر بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع فيشتمل فضلا عن هذه الجبانات على التاريخ الحديد الذي عينته المحكمة ويجرى نشره بالصورة ذاتها .

المرابعة الم

يجوز لكل ذى مصلحة أن يطعن في حكم إشهار الافلاس خلال عشرة أيام من تاريخ آخر نشر لملخص الحبكم في الصحف. ومن عدم الاخلال بأحكام المادة ٥٥ يكون ميعاد الطعن في جميع الأحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن التفليسة عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن واجب النشر فيسرى الميعاد من تاريخ نشره .

(مادة ٢١٥)

تسرى القواعد المبينة في قانون المرافعات المدنيةوالتجارية على إجراءات الطعن في الحكم الصادر في دعوى إشهار الافلاس .

(مادة ۲۲0)

إذا صاو المدين قبل اكتساب حكم إشهار الافلاس بقوة الشيء المقضى قادرا على الوفاء مجميع ماهو مستحق عليه من ديون تجاريه وجب على المحكمة أن تقضى بالغاء الحكم على أن يتحمل المدين مصروفات الدعوى .

(مادة ١٣٥)

تنظر دعاوى الافلاس على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فيها " واجبة النفاذ المعجل بلاكفالة مالم ينص على غير ذلك .

(مادة ١٢٥)

 اذا طلب المدين إشهار افلاس نفسه وقضت المحكمة برفسض الطلب جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لاتقلءن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتى جنبه إذا تبين لها أنه تعمد اصطناع الافلاس.

٢ — وإذا طاب أحد الدائنين إشهار افلاس المدين وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم على الدائن بالغرامة المنصوص عليه الفقرة السابقة ونشر الحكم على نففته في الصحف التي تعينها إذا تبين لها أنه تعمد الاساءة إلى سمعة المدين التجاوية وذلك مع عدم الإخلال محق المدين في طلب التعويض .

ر مادة هره)

١ حست عين المحكمة في حكم إشهار الافلاس وكيلا لادارة التفليسة يسمى
 وكيل التفليسة .

۲ — وتبلغ القرارات والدعوات الني توجه إلى ذوى الشأن فى التفليسة بكتب مسجلة مع علم الوصول إلا إذا نص القانون أو أمر قاضى التفليسة باجراء التبليغ بطريقة أخرى .

(مادة ١٤٥٥)

١ - لا يجوز الطعن في القرارات التي يصدرها قاضي التفليسة إلا إذا
 نص القا ون على جواز ذلك .

ويكون الطعن بطريق التظلم أمام قاضى التفايسة نفسه خلال ثلاثة أيام من تاريخ النطق بالقرار أو من تاريخ تبليغه إلى ذوى الشأن .
 ويكون قراره نهائيا .

(مادة ٥٧٥)

 ١ يعين قاضى التفليسة مراقبا أو أكثر من بين الدائنين الذين ير شحون أنفسهم لذلك .

٢ – و يجوز للمفاس ولكل دائن الطعن فى قرار قاضى التفليسة بشأن تعيين المراقب .

ب سرور المراز المادة ٧٧٥) (مادة ٧١٥) المادة المادي

لايجوز أن يكون المراقب ، أو النائب عن الشخص المعنوى المعين مواقبا ، زوجا للمفلس أو قريبا له إلى الدرجة الرابعة .

(مادة ۷۷)

١ ــ يقوم المواقب بالإضافة إلى السلطات المقررةله بنصوص خاصة بفحص الميزانية والتقرير المقدمين من المحدين وبمعاونة قاضى التفليسة في الرقابة على أعمال وكيلها .

م والمراقب أن يطلب من وكيل التفايسة إيضاحات عن سير إجراءاتها وعن إيراداتها ومصروفاتها وعن حالة الدعاوى المتعلقة بها .

الساخان مدن (مادة ٧٨) والمادة المادة ١٠٠٠

١ - لايتقاضي المراقب أجرا نظير عمله .

٣ ـــ ويجوز عزله بفرار من قاضي التفليسة .

٣- ولا يسأل إلا عن خطئه الحسيم .

المرع الأول بالنسبة إلى المدين

مادة ۹۷۹)

 ١ - يجوز لفاضى التفليسة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وكيل التفليسة أو المراقبأن يأمر فى كل وقت بحجز المفلس وبالتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة لصباة حقوق الدائنين

٢ - ولا يتخذ هذا الإجراء إذ طلب المدين إشهار إفلاسه خلال الميماد المنصوص عليه فى الفقرة (١) من المادة ٩٤٥ من هذا القانون.

٣ — للمفلسأن يطعن في الأمر الصادر وفق الفقرة (١) . ن هذه المادة
 دون أن يترتب على العامن وقف تنفيذه

ويجوز لقاض التغليسة أن يأمر فى كل وقت برفع الحجز عن المفلس أو برفع الوسائل التحفظية عنه .

(مادة ١٨٥)

لايجوزالمفلس أن يتغيب عن محل إقامته الدائم دون أن يخطر وكيل التفليسة كتابة تمحل وجوده . ولايجوز له أن يغير محل إقامته إلا بإذن من قاضي التفليسة .

المادة ١٨٥) المادة ١٨٥) المادة والمادة والمادة

١ – لا يجوز لمن أشهر إفلاسه أن يكون ناخبا أو منتخبا في المجالس التشريعية أو في الغرف التجارية أو العشريعية أو في الغرف التجارية أو الصناعية أو الدقابات المهنية ولا أن يكون مديرا أو عضوا في مجلس إدارة أية مؤسسة عامة أو شركة ولا أن يشتغل بأعمال الممارف أو الوكالة التجارية أو التصدير أو الاستراه أوالسمسرة في أسواق المضاربة أو تسايف النقود برهون أو البيع بالمزاد العاني .

ح ولا يجوز لمن أشهر إفلاسه أن ينوب م غيره في إدارة أمواله.
 ومع ذلك يجوز للمحكمة المختصة أن تأدن له في إدارة أموال أو لاده القصر إذا لم يترتب على ذلك ضرر لهم .

(alca YÃo) Saliga and

١ - يمنع المفلس بمجرد صدور حكم إشهار الإفلاس من إدارة أمواله والنصرف فيها . وتعتبر التصرفات التي يجريها في يوم صدور حكم إشهار الإفرس حاصلة بعد صدوره .

٢ – وإذا كان التصرف مما لا ينعقد ولا ينفذ في حق الغير إلا بالتسجيل أو فيره من الإجراءات فلا يسرى على حماعة الدائنين إلا إذا تم الإجراء قبل صدور الحكم باشهار الإفلاس

٣ – ولا يحول منع المفلس من إدارة أمواله والتصرف فيها دون فيامه بالإحرا.ات اللازمة للمحافظة على حقوقه .

(مادة ١٨٥)

١ - لايجوز للمفلس بعد صدور حكم إشهار الإفلاس الوفاء بما عليه منديون أو استيفاء ما له من حقوق .

٢ – ومع دلك إذا كان المفلس حا ملالورقة تجارية جاز الوفاء له بقيمتها عند حلول ميعاد إستحقاقها إلا إذا عارض وكيل التفليسة في الوفاء طبقا

الله المادة ١٤٨٤) المدة ١٤٨٤ والمدة

لاتقع المقاصة بعد صدور حكم إشهار الإفلاس بين حق للمفلس والتزام عليه إلا إذا وجد ارتباط بينها يحو وجد ارتباط على وجه الحصوص إذا نشأ الحق والالترام من سبب واحد أو شماء ما حساب جار .

المالية والمالية المالية المال

١ – يشمل منع المفلس من الادارة والتصرف في جميع الأمرال التي تكون ملكا للمفلس في يومصدورحكم إشهارالإفلاس والأموال التي تؤول إليه ملكيتها وهو في حالة الإفلاس .

٧ - ومع ذلك لايشمل المنع من الادارة والتصرف ما يأتي :

(١) الأموالالتي لا يجوز الحجز عليها قانونا والاعانة التي تقررله •

(ب) الاموال المملوكة لغير المفلس .

(ج) الحقوق المتعلقة بشخص المفلس أو بأحواله الشخصية .

(د) التعويضات التي تستحق للمستفيد في عقد تأمين صحيح أبرمه المفلس قبل صـــدور حكم اشهار الافلاس . ومع ذلك يلترم المستفيد بأن يرد إلى التفليسة أقساط التأمين التي دفعها المفلس ابتدا، من التاريخ الذي عينته المحكمة للوقوف عن الدفع لم بن ص القانون على غير ذلك .

(مادة ٢٨٥)

إذا آلت إنى المفلس تركة فلا يكون لدائنية حق على أموالها إلا بعد أن يستوفى دائنو المورث حقوقهم من هذه الأموال. ولا يكون لدائني المورث أي حق على أموال التفليسة .

(مادة ٧٨٥)

١ -- لا يجوز بعد صــدور حكم اشهار الافلاس إقـــامة دعوى من المفلس أو عليه مع استشاء ما يأتى : ﴿ إِنَّا مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ المِنْ اللَّ

(1) الدماوي المتعلقــة بالأموال والتصرفات التي لايشملها منع المفلس من الادارة والتصرف . المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة

(ب) الدعاوى المتعلقة بأعمال التفليسة التي يجيز القــانون للفلس القيام بها . (ج) الدعاوى الجنائية .

٢ _ وبجور لنمحكمة أن تأذن بادخال المفاس في الدعاوى المتعلقة بالتفليسة . كما يجوز لها أن تأذن بادخال الدائن في هذه الدعـــاوي إذا كانت له مصلحة خاصة فيها .

٣ — وإذا أقام المغلس أو أقيمت عليه دعوى جنائية أو دعوى متعلقة بشخصه أو بأحواله الشخصية وجب إدخال وكيل التفليســـة فيها إدا اشملت على طلبات مالية .

(مادة ٨٨٥)

إذ حكم على المفلس بعد اشهار إنلاسة بالنعويض من ضرر أحدثه للغير جاز للمحكوم له الدخول في التفليســـة بالتعويض المقضى به مالم يثبت تواطؤه مع المفلس ١٠ ١١٨٠ ١١٥٠)

المراجعة المراجعة (مادة ٨٨٥) المراجعة المراجعة

١ – يجوز الهاضي التفليسة بعد سماع أقوال الوكيل أن يقدر إءانة تصرف من أمــوال التفليسة بناء على طلب المفلس أو من يعولهم .

٢ — ولمن طلب الاعـــانة ولوكيل التفليسة الطعن في تقدير الاءانة دون أن يترتب على ذلك وقف صرفها .

٣ – ويجوز في كل وقت لقاض التفليسة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الوكيل تعديل مقدار الاعانة أو الأمر بالغائبًا ، ويجوز الطعن في هذا القرار .

ع – ويوقف صرف الاعانة بمجرد التصديق على الصلح أو قيام حالة اد ، و ساف المدر المدر المدالة على المدالة ا الاتحاد .

(مادة ١٩٥٠) مجوز للفلس أن بمــارس تجارة جديدة بغير أموال التنليسة ، ويكون للدائمنين الدين تنشأ ديونهم بمناسبة هذه التجارة الأواوية في استيفاء حقوقهم منأموالها .

عالم ولم المدة (١٥١) من المدة المدة

لابجوز التمسك في مواجهة حماعة الدائنين بالتصرقات الآتية إذا قام بها المدين بعد التوقف عن الدفع وقبل الحكم باشهار الافلاس : ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

١ — النبرعات أيا كان نوهها ما عدا الهدايا الصغيرة التي يجوى بها العرف .

٧ - وفاء الديون قبل حلول الأجل أيا كانت كيفية الوفاء ، و بعتبر
 ا'شاء مقابل وناء ورقة تجارية لم يحل ميماد استحقاقها في حكم الوفاء قبل
 حلول الأجل .

وفاء الديون الحالة بغير الثيء المتفق طيه . ويعتبر الوفاء بطريق
 الأوراق التجارية أو النقر المصرق في حكم الوفاء بالنقود .

على رهن أو امتياز يقرر على أموال المدين ضمانا لدين سابق على هذا الرهن .

(مادة ۱۹۲)

كل ما أجراه المفلس من تصرفات غير ما ذكر في المادة السابقة وخلال الفترة الذكورة فيما ، يجوز الحكم بعدم نفاذه في مواجهة جماعة الدائنين إذا كان النصرف ضارا بها وكان المتصرف إليه يعلم وقت وقوع التصرف بتوقف المفلس عن الدفع .

(مادة ۹۹۰)

١ — إذا دفيت قيمة ورقة تجارية بعد تاريخ التوقف الدفع وقبل الحكم باشهار الأفلاس فلا يجوز استرداد ماديع من الحامل ، وإنما يازم الساحب أو من سحبت الهوقة التجارية لحسسابه برد اللميمة المدفوعة إذا كان يعلم وقت إنشاء الورقة التجارية بتوقف المفلس عن الدفع .

ب _ ويقع الالتزام بالرد في حالة السند للأمر على المظهر الأول اذا
 كان يعلم وقت حصوله على السند بتوقف المفلس عن الدفع .

(مادة ١٩٥)

ا حقوق الرهن أو الامتياز المقورة على أموال المدين يجوز الحكم بعدم نفاذها في مواجهة جماعة الدائنين إذا قيدت بعد تاريخ التوقف من الدفع وبعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تقوير الرهن أو الا تياز ويضافي إلى دا الميعاد ميعاد للمسافة بين محل تقرير الرهن أو الامتياز وهل القيد .

٧ ــ ويأخذ الدائن صاحب الرهن النالى للرهن المحكوم بعدم نفاذه في مواجهة جماعة الدائنين مرتبة هذا الرهن . ومع ذلك لا يعطى الدائن المذكور من الثمن النائج من بيع المال المقدر و طيه الرهن الا ما كان يحصل عليه بفرض نفاذ الرهن السابق و يثوول الفرق إلى جماعة الدائنين .

(مادة مهم)

۱ - إذا حكم مدم نفاذ تصرف في حق حاعة الدائنين التزم المتصرف إليه بأن يرد إلى التفليسة ما حصل عليه من المفلس بمقتضي هذا التصرف أو قيمة الثيء وقت قبضه و برد ماحصل عليه من ثماو .

ح ويكون للمتصرف إليه الحق في استرداد العوض الذي قدمه للمفلس إذا وجد هذا العوض بعينه في التفليسة . فإذا لم يوجد كان من حق المتصرف إليه أن يشترك في التفليسة بقيمة العوض بوصفه دائنا عاديا .

(مادة ٢٩٥)

لوكيل التفليسة وحده طلب عدم نفاذ تصرفات المدين في حق جماعة الدائنين اذا وقع المصرف قبل صدور حكم اشهار الافلاس وذلك وفقا لأحكام قانون المعاملات المدنية. ويسرى الحكم بعدم نفاذالتصرف على حميع الدائنين سواء نشأت حقوقهم قبل حصول التصرف أ بعده .

(مادة ١٩٥)

لاتسمع الدعاوى الناشئة عن تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد 99، 99، 99، 99، وبعدا نقضاء سنتين من تاويخ صدور الحكم باشهار الافلاس .

الفرع الثاني - بالنسبة الى العائنين

(مادة ۱۹۵)

 ١ - يترتب على صدور الحكم باشهار الافلاس وقف المدهاوى الانفرادية المقامة على المفلس من الدائنين العـــاديين أو الدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة.

لا يجوز للدائنين المشار إليهم في العقرة السابقة اتخاذ إجراءات التنفيذ على أموال المفلس ولا اتمام الإجراءات التي بدأت قبل صدورالحكم باشمار الابلاس، ومع ذلك إذا تحدد يوم لبيع عقار المفلس جاز الاستمرار في إجراءات التنفيذ بإذن من قاضي التفليسة ويئوول الثمن إلى التفليسة .

٣ – ولا يجوز بعد صدور الحكم باشهار الافلاس الاستمرار فى الدعاوى المقامة أو إقامة دعوى على التفليسة أو اتحاذ أية إجراءات قضائية أخرى ضدها مالم يأذن قاضى التفليسة بذلك وبالشروط التي يقررها ، عددا الدائدين المرتهذين وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة فيجوز لمم إقامة الدعاوى والاستمرار فيها فى مواجهة وكيل التفليسة ، كا يجوز لحم التنفيذ أو الاستمرار فيه على الأموال التي تقع عليها تأمينا شهم .

(مادة ٥٠٢)

بحرز لوكيل للتفلسية في كل وقت بعد الحصول على أذن من قدضي التفليسة دفع الدين المضمون برهن واسترداد الأشياء المرهونة لحساب حماعة الدائنين .

١ – إذا بيع المنقول المرهون بناء على طلب الدائن المرتهن بثمن بجاوز الدن ، وجب على وكيل النفليسة قبض المقدار الزائد لحساب حمامة الدَّائنين وإذا كان الثمن أقل من الدين ، اشترك الدائن المرتهن بالباني لدق التفليسة بوصفه دائنا عاديا بشرط أن يكون دينه قد حقق طبقا لأحكام القانون

٢ – ويجوز لوكيل التفليسة أن يعذر الدائن المرتهن بوجوب اتخاذ الاجراءات للقانو نية للتنفيذ علىالأشياء المرهوفة قبل أنتهاء حالة الاتحادى فإذا لم يقم الدائن المرتبن باتخاذ هذه الاجراءات جاز لفاصي التفلسية بناء على طلب وكيل التفلسية وبعد سماع أفوال الدائن المرتهن الأذن للوكيل بييع المنقولات المرحونة . ويبلغ قرار قاضي التفليسة بالأذن بالبيع إلى الدَّ أَن المُرْتَهِنَ ويجوز لهذا الدائن العلمن في القرار ، ويترتب على الطمن و قف تنفيذ البيع .

على وكيل التفايسة بعد استئذان قاضي التفليسة أن بدفع خلال الأيام العشرة النالية لصدور الحكم باشهار الافلاس مما يكون تحت يده من نقود ، وبالرغم من وجود أي دين آخر، الأجور والرواب المستحقة للعمال والمستخدمين قبل صدور الحكم واشهار الافلاس من مدة ثلاثين يوما . فإذا لم يكن لدى الوكيل النقوداللازمة اوفاء هذه الديون وجب الوفاء من أول نقود لدخل التفليسة و لو وجدت ديون أخرى تسبقها في مرتبة الامتياز . ويكون البالغ المستحقة الزائدة على ما تفدم س تبه الامتياز المفررة

(١٠٨ قاله) ول الأ و المدة ١٠١٨

يكون لمالك العين المؤجرة للفلس في حالة انتهاء الايجار طبقا للما ة ٩١٩ امتياز الضمان الأجرة المستحقة لدمن السنة السابقة على صدور حكم اشهار الافلاس وعن السنة الحارية . وإذا بيعت المقولات الموجودة في العين المؤجرة أو نقلت ظل المؤجر محتفظا بحقه في الامتياز .

(مادة ١٠ - ١٠ المادة ا لايشمل الامتياز المقور للحكومة بسبب الضرائب على اختلار انواعها الادين الضريبة المستحقة على المفاس عن السنتين السابقتين على صدور الحكم باشهار الافلاس، وتشترك الضرائب المستحقه الاخرى فالتوزيعات بوصفها ديونا عادية .

(مادة ۹۹۹)

المريم باشهار الإفلاس يسقط آجال جميع الديون النقدية التي على المفلس سواء كانت عادية أو مضمونة بامتياز عام أو خاص .

يجوز الاشتراك في التفليسة بالديون المعلقة على شرط فاسخ مع تقسديم كفيل . أما الديون المعلقة على شرط واقف فيجنب نصيبها منالتوزيات إلى أن تتبين نتيج الشرط .

١ – إذا وجــد جملة ملتزمين بدين واحد واشهر إفلاس أحــدهم فلا يترتب على هـــــــذا الإفلاس أثر باللسهة إلى الملتزمين الآخرين مالم ينص القانون على غير ذلك .

٢ – وإذا تم الصلح مع المبتزم الذي أفلس فلا تسرى شروطه على الملتزمن الآخرين.

(مادة ۲۰۲)

إذا استوفى الدائن من أحد الملتزمين بديز واحد جزءا من الدين ثم أفلس باق الملتزمين أو أحــدهم فلا يجوز للدائن أن يُسترك في التفليسات إلا الباقي ويجوز لهذا الملتزم أن يشترك في كل تفليسة بمــا وفاه عنها .

١ — إذا أفلس جميع الماتزمين بدين واحد دفعة واحدة جماز للدائن أن بشترك في كل تفليسه بكل دينه إلى أن يستوفيه بتمامه من أصل ومصاريف .

٧ – ولا يجوز لتفليسة الرجوع على تفليسة أخرى بما اوفته عنها .

٣ _ وإذا كان مجموع ماحصل عليه الدائن يزيد على دينه وتوابعه عادت الزيادة إلى تفليسة من يكون مكفولا من الآخرين بحسب ترتيب التزامهم بالدين . فإذا لم يوجد هذا الترتيب عادت الزيادة إلى التفليسات التي دفعت آكثر من حصتها من الدين .

الفرع الثااث - أصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز على منقول

تدرج في جماعة الدائنين أسماء دائني المفلس الحائزين بوجه قانوني على رهن أو امتياز خاص على منقول على سبيل التذكرة مع الاشارة إلى الرهن أو الامتياز .

الفرع الخامس

أثر الافلاس في العقود الصحيحة المبرمة قبل أشهاره

(مادة ١١٢)

١ - لا يترتب على المحكم باشهار الإفلاس فسخ العقود الملزمة للجانبين
 التى يكون المفلس طرفا فيها الا إذا كانت قائمة على اعتبارات تخصية

٢ — وإذا لم ينفذ وكبيل التفايسة العقد أو لم يستمر في تنفيذه جاز للطرف الآخر أن يطلب الفسخ . وكبل قرار ستخذه وكبيل التفايسة بشأن العقد يجب أن يعرض على قاضى التفليسة ليأذن به . ويجوز للطرف الآخر أن يعين لوكيل التفليسة مهلة لا يضاح موقفه من العقد .

الفرع السادس - الاسترداد

(مادة ١١٥)

١ - لكل شخص أن يسترد من التفليسة الأشياء التي تثبت له ملكيتها وقت اشهار الافلاس .

٢ - ويجوز لوكيل التفليسة بعد أخذ رأى المراقب والحصول على
 اذن من قاضى التفليسة رد الشيء إلى مالكه

ا مادة ۱۱۲)

١ - يجوز إسترداد البضائع الموجودة في حيازة المفلس على سبيل الوديعة أولاً جل بيمها لحساب مالكها أولاً جل تسليمها إليه بسرط أن توجد في التفليسة عينا . كما يجوز إسترداد ثمن البضائع إذا لم يكن قد تم الوفاء به نقدا أو بورقة تجارية أو بطويق قيده في حساب جار بين المفلس والمشترى . . .

٧ — وعلى المسترد أن يدفع لوكيل التفليسة الحقوق المستحقة للفلس

٣ - وإذا كان المفلس قد أودع البضائع لدى الغير جاز إستردادها
 منه

 وإذا اقترض المفلس برهن البضائع وكان الدائن لايعلم وقت إشاء الرهن بعدم ملكيه المفلس لها فلا بحوز إستردادها إلا بعد وفاء الدين المضمون بالرهن .

(مادة ١١٧)

يجوز إسترداد الأوراق النجارية وغيرها من الأوراق ذات القيمة المسامة إلى المفلس لتحصيل قيمتها أوأرباحها أولتخصيصها الوفاء معين إذا وجدت عينا في التفليسة ولم تكن قيمتها قد دفعت .

(مادة ١١٠)

يجوز لقاضى التفليسة بناء على اقتراح وكيلها أن يأمر هند الاقتضاء باستخدام أول نقود تدخل التفليسة في الوفاء بحقوق الدائنين الذين لهم امتياز على منقولات المفلس بشرط أن تكون أسماؤهم قد وردت بالقائمة النهائية للديون غير المعترض عليها المشار إنيها في الفقرة الأولى من المائدة ٦٤٧. وإذا حصل اعتراض على الامتياز فلا يجوز الوفاء الا بعد الفصل فيه .

الفرع الرابع اصحاب الديون المضمونة برهن او امتياز على عقار

(مادة ١١٦)

إذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات أو حصل التوزيعان معاكان للدائمن المرت بن أو الممتازين الذي لم يستوفوا ديونهم كلها أو بعضها من ثمن العقارات أن يشتركوا بالباقي لهم مع الدائمنين العاديين في توزيع الأموال التي يتعلق بها حق جماعة الدائمنين بشرط أن تكون ديونهم قد حققت .

(مادة ۱۱۲

 ۱ – إذا جرى توزيع واحد أو أكثر لثمن المنقولات قبل توزيع ثمن العقارات كان للدائنين المرتهنين أو الممتازين أن يشتركوا في التوزيعات بكل ديونهم بشرط أن تكون قد حققت

۲ و بعد بيعالعقارات و إجراء التسوية النهائية بحسب مراتب الدائمنين المرتهنين و الممتازين ، لا يجوز لمن تؤهله مرتبته للحصول عركل دينه من ثمن العقارات المذكورة قبض الدين الا بعد خصر المقدار الذي حصل عليه من قسمة الغرماء ، ويورد هذا المقدار إلى جماعة الدائمنين العاديين .

٣ — وإذا كانت مرابة الدائن لاتؤهله للحصول الاعلى جزء من دينه وجب أن يرد إلى جماعة الدائنين العاديين المقدار الزائد عما كان يحصل عليه لو أن توزيع ثمن العقارات المثالمة بالرهن أو الامتياز قد تم قبل توزيع ثمن المنقولات ويدخل في التفليسة بالباقي من دينه .

(مادة ۱۱۳)

الدائنون المرتهنون أو الممتازون الذين لا يحصلون على شيء من ثمن العفارات التي تقع عليها تأميناتهم يعتبرون دائنين عاديين وتسرى عليهم بهذه الصفة جميع الآثار الناشئة عن أعمال جماعة الدائنين وعن الصلح الفضائي إن وقع .

المادة ١١٨)

 إذا فسخ عقد البيع بحكم أو بمقتضى شرط في العقد قبل صدور الحكم باشهار إفلاس المشترى ، جاز للبائع إسترداد البضائع كالها أو بعضها من التفليسة بشرط أن توجد عينا .

 ۲ — وبجوز الاسترداد واو وقع الفسخ بعد صدور حكم إشهار الافلاس بشرط أن تكون دعوى الاسترداد أوالفسخ قد رفعت قبل صدور هذا الحكم .

س _ والمتعاقد الاشتراك في التغليسة كدائن عادى بالتعويض المترتب
 على الفسخ إلا إذا نص على احتفاظ الثعويض بالامتياز المقروله قانونا

(مادة ۱۱۲)

١ - إذا كان المفلس مستأجرا للعقار الذي يمارس فيه التجارة الايترتب
 على صدور الحكم باشهار الافلاس إنهاء الاجارة أو حلول الأجرة عن المدة
 الباقية لانقضائها ، وكل شرط على خلاف ذلك يمتبركان لم يكن المسلمانية

٧ — وإذا كان المؤجر قد بدأ في التنفيذ على المنقولات الموجودة في العقار ولم يكن التنفيذ قد تم عند صدور الحكم باشهار الافلاس وجب وقف التنفيذ لمدة ستين يوما من تاريخ هذا الحكم مع عدم الإخلال محق المؤجر في اتخاذ الإجراءات الاحتياطية وفي طلب إخلاء العقار وفقا للقو اعد العامة. وفي هذه الحاله يزول وقف التنفيذ دون حاجة إلى صدور قرار بذلك . ويجوز لقاضي التفليسة أن يأم باستمرار وقف التنفيذ لمدة ثلاثين يوما أخرى إذا رأى ضرورة لذلك . وعلى وكهل التفليسة إخطار مؤجر العقار خلال مدة وقف التنفيذ برغبته في إنهاء الاجارة أوالإستمرار فيها .

٣ - وإذا قرر وكيل التفليسة الاستمرار في الاجارة وجب أن يدفع الأجرة المتأخرة وأن يقدم ضمانا كافيا للوفاء بالأجرة المستقبلة . ويجوز للؤجر أن يطلب من قاضى التفليسة إنهاء الإجارة إذا كان الضمان غير كاف وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره برغبة وكيل التفليسة في الاستمرار في الاجارة .

ولوكيل التفليسة بعد الحصول على إذن من قاضى التفليسة تأجر المقار من الباطن أو التنازل عن الإيجار ولوكان المفلس ممنوها من ذلك بمقتضى عقد الإيجار بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر للؤجر .

(alea ayr

إذا أفلس رب العمل وكان عقدالعمل غير محدد المدة جاز العامل ولوكيل التفليسة إنهاء العقدمع مراهاه الاحكام المتصوص عليها في قانون العمل . والا يجوز العامل في هذه الحالة مطالبة التفليسة بالتعويض إلا إذا كان الإنهاء تعسفيا أو بغير مراعاة مواعيد الإنذار .

٢ - وإذا كان العقد محدد المدة فلا يجوز إنهاؤه إلا إذا تقرر عدم الاستمرار في استثمارالمتجر . وبجوز للعامل في هذه الحالة مطالبة التفليسة بالتعويض .

٣ ــ ويكون للتعويض المستحق للعامل وفقا للفقرتين السابقتين
 الامتياز المقرر له قانونا

ر مادة ۱۲۱)

 ۱ — إذا أفلس المشترى قبل دفع الثمن وكانت البضائع لاتزال عند البائع جاز له حبسها .

وإذا أفلس المشترى بعد إرسال البضائع إليه وقبل دخولها مخازنه أو مخازن وكيله المكلف ببيعها ، جاز للبائع استرداد حيازتها ومع ذلك لا يجوز الاسترداد إذا فقدت البضائع ذاتيتها أو تصرف فيها المفلس قبل وصولها بغير تدليس بمقتضى وثائق الملكية أو النقل إلى مشترحسن النية .

وق حميع الأحوال يجوز لوكيل التفليسة بعداستئذان قاضى التفليسة ، أن يطلب تسليم البضائع بشعرط أن يدفع المبائع الثمن المتفق عليه . فإذا لم يطلب الوكيل ذاك جاز للبائع أن يتمسك عقد في الفسخ وطلب التعويض .

(مادة ۲۲۲)

 ١ - إذا أماس الشرى قبل دفع الثم وبعد دخول البضائع لمخازنه أو مخازن وكيله المكلف ببعها، فلايجوز للبائع أن يطلب فسنخ البيع أو استرداد البضائع كما يسقط حقه فى الامتياز .

٢ - وكل شرط بكون من شأنه تمكين البائع من استرداد البضائع
 أو الاحتفاظ بامتيازه عليها لايحتجبه على جماعة الداندين

الله الفرع السابع - حقوق زوج المفلس

(مادة ۲۲۳)

١ - لا يجوز لأى من الزواجين أن المحتج على جماعة الدائمنين في تفليسة
 زوجه بالتبرعات التي يقورها له هذا الزوج أثناء الزواج

ولا يجوز لجماعة الدائنين فى تفليسة الزوج الذى أفلس أن تتمسك
 بالتبرعات التى يقررها له زوجه أثناء الزواج

(مادة ١٢٤)

يجوز لكل من الزوجين أيا كان النظام المالى المتبع فى الزواج ، أن يسترد من تفليسة الآخر أمواله المنقولة والعقارية إذا اثبت ملكيته لها وفقا لاقواعد العامة .

ر مادة و١٦٠ (مادة و١٦٠)

۱ — الأموال التي يشتريها زوج المفلس أو التي تشترى لحساب هــذا الزوج أو لحساب القصر المشمولين بولاية المفلس من تاريخ احترافه التجارة تعتبر قــد اشتريت بنقود المفلس فتدخل في أصول تغليسته ممالم يثبت غير ذلك .

ح وكل ما يوفيه أحـــد الزوجين من ديون على زوجه الذى أفلس
 يعتبر أن الوفاء قد تم بنقود هذا الزوج مالم يثبت غير ذلك.

الفصل الثالث _ ادارة التفليسة الفرع الأول _ ادارة الوجودات

المالية الاستواد إلى المالية ا

١ - توضع الأختام على محال المفلس ومكاتبه وخزائنه ودفاتره
 واوراقه رمنفولاته

٢ ــ ويقوم فاضى التفليسة بوضع الأختام فور صدور الحمكم بإشهار الافلاس وله أن يندب أحد موظفى الحكة لذلك ، وتبلغ كل محكمة يوجد في دائرتها مال للقلس لنقوم بوضع الأختام على هذا المال .

٣ – وذا تبن لقاض التفليسة إمكان جرد أموال المفلس في يوم
 واحد جاز له الشروع في الجرد فورا دون حاجة إلى وضع الاختام

ع ــ ويحرو محضر بوضع الأختام يوقعه من قام بهــذا الإجراء ويسلم المحضر لقاضي التفليسة .

(المادة ۱۲۷)

لايجوز وضع الأختـام على الملابس والمنقولات الضرورية للفلس ولا لمن يعولهم ويعين قاضى التفليسة هذه الأشياء وتسلم إلى المفلس بقائمة يوقعها .

المدة ١١٨ عالم المدة ١١٨ مدة ١١٨ عالم المدة

١ - يجوز لقاضى النفليسة أن يأمر من تلقاء ذاته أو بناء على طلب
 وكيل التفليسة بعدم وضع الأختام أو برفعها عن الأشياء الآتية :

- الديمات الى غروط له زوجه إخله العلى . غي اجتا ي أفعال (1)
- (ب) الأوراق التجارية وغيرها من الأرراق التي تستحق الوفاء في ميماد قريب أو التي تحتاج إلى إجراءات المحافظة على الحقوق الثابتة فيها .
 - (ج) النقود اللازمة للصرف على الشئون العاجلة للتغليسة .

- (د) الأشياء الفابلة لتلف سريع أو لنقص عاجل فى النيمة والتى تقتض صيانتها مصاريف باهظة
- (ه) الأشياء اللازمة لتشغيل المتجر إذا تفوو الاستمرار في تشغيله .
- جود الأشياء المذكورة في الفقرة السابقة بحضورقاضي النفليسة أو من يندبه لذلك ، وتسلم إنى وكيل التفليسة بفائمة يوقعها .
- ٣ ولا يجوز تسليم الدفاتر التجارية الا بعـــد أن يقوم قاضى التفليسة بانفالها .

of the Killing of CTTA is to) It of the charge

١ - يأمر قضى التفليسة بناء على طلب الوكيل برفع الأختام للشروع في جرد أموال المفلس .

٢ -- ويجب أن يبدأ رفع الأختام والجرد خلال خمسة أيام من تاريخ
 صدور الحكم بإشهار الافلاس

7 - () do le (47. 3) %

١ - يحصل الجرد بحضور قاضى التفليسة أو من ينديه لذلك
 وكيل التفليسة وكاتب المحكمة ، ويجب أن يخطر به المفلس ويجوز له
 الحضور .

٣ - وتحرر قائمة حرد من نسختين يوقعهما قاضى التفليسة أو نائبه والوكيل وكاتب المحكمة وتودع إحدادها المحكمة وتبقى الأخرى لدى الوكيل .

٣ - ويذكر في القائمة الأموال التي لم توضع عليها الأختام أو التي رفعت عنها .

ع – وتجوز الاستعالة بخبير في إجراء الجود وتقويم الأموال .

(مادة ۱۳۲)

إذا أشهر الإفلاس بعد وفاة التاجر ولم تحور قائمة حرد بمناسبة الوفاة أو إذا توفى التاجر بعد إشهار إفلاسه وقبل الشروع في تحوير قائمة الجود أو قبل إتمامها وجب تحوير القائمة فورا أو الاستمرار في تحويرها بالكيفية المبينة في المادة السابقة وذلك بحضور ورثة المفلس أو بعد إخطارهم بالحضور .

ن الراد و المادة ١٩٢٢ مادة ١٩٢٢ عبد الراد الراد

يتسلم وكيل التفليسة بعد الجود أموال المفلس ودفاتره وأوراقه ويوقع في نهاية قائمة الجرد بما يقيد ذلك .

المالية المالية المالية ١١٠٠ و ١١٠٠ مالية ١١٠٠ و ١١٠٠ مالية

إذا لم يكن المفلس قد قدم الميزانية فعلى وكيل التفليسة أن يقوم بعملها وإيداعها المحكمة فور الانتهاء منها .

ا مادة ١٣٤)

يتسلم وكيل التفليسة الرسائل الواردة باسم المفلس والمتعلقة بأشغاله ويقوم الوكيل بفضها والاحتفاظ بها . وللفلس الاطلاع عليها .

المالية والمحال المادة والم) المالية

١ ــ يقوم وكيل التقليسة بجميع الأعمال اللازمة للحافظة على حقوق المفلس لدى الغير ويطالب بهذه الحقوق ويستوفيها

٢ ـ وعليه أن يشهر ماللفاس من حقوق عينية على عقارات مدينة
 إذا لم يكن المفلس قد أحرى الشهر .

م _ وعليه أن يقدم إلى قاضى النفليسة تقريرا عن حالة التفليسة كل ثلاثة أشهر مرة على الأقل .

ر مادة ٢٣٢

ا ـ لا يجوز بيع أموال التفليسة خلال فترة الإجراءات التمهيدية ، ومع ذلك يجوز لقاضى التفليسة ، بناء على طلب الوكيل ، أن يأذن ببيع الأشياء القابلة لتف سريع أو لنقص عاجل فى القيمة أو التى تقتضى صيانتها مصاريف باهظة ، كما يجوز الأذن ببيع أموال التفليسة إذا كان البيع لازما للحصول على نقود للصرف على شئونها أو كان البيع فى يحقق نفعا مؤكدا للدائنين أو للفلس . ولا يجوز الإذن بالبيع فى الحالة الأخيرة ألا بعد أخذ رأى المراقب وسماع أقوال المفلس أو إخطاره بالبيع .

٢ - ويتم بيع المنقول بالكيفية التي يعينها قاضى التفليسة . أما بيع العقار فيجب أن يتم طبقا للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والنجارية .

و يجوز الطعن ف القرار الصادر من قاضى التفليسة ببيع أموال
 المفلس .

(مادة ١٣٧)

۲ _ بجوز لقاضى التفليسة ، بعد أخذرأى المراقب وسماع أقوال المفلس أو إخطاره أن يأذن لوكيل التفليسة بالصلح أو بقبول التحكيم فى كل نزاع يتعلق بالتفليسة ولو كان خاصا محقوق أو دعاوى عقارية .

 ٢ ـ فإذا كان النزاع غير معين القيمة أو كانت قيمته تزيد على خمسائة جنيـه فلا يكون الصلح أو قبول التحكيم نافذا إلا بعد تصديق قاضى التفليسة على شروطه .

ويكلف المفلس بالحضور عند التصديق ويسمع قاضي التفليسة أقواله إذا حضر ، ولا يكون لاعتراضه أي أثر ·

ولا يجوز لوكيل التفليسة التنازل عنحق للفلس أو الاقرار بحق
 للغير إلا بالشروط المبينة في هذه المادة

٤ - وبجوز الطعن في قرار قاضي التفليسة إذا صدر برفض التصديق
 على الصلح أو التحكيم

(مادة ۱۲۸)

القاضى التفليسة بتاء على طلب وكيل التفليسة أو طلب المفلس
 و بعد أخذ رأى المراقب أن يأذن بالاستمرار فى تشغيل المتجر إذا اقتضت
 ذلك المصاحة العامة أو مصلحة المدين أو الدائنين

٢ ــ ويعين قاضى التفليسة بناء على اقتراح الوكيل من يتولى إدارة المتجر وأجره • ويجوز تعيين المفلس للادارة ويعتبر الأجر الذى يحصل عليه إعانة له •

ويشرف وكيل التفليسة على من يعين الإدارة وعليه أن يقدم تقريرا شهريا إلى قاضى التفليسة عن سير التجارة .

٤ - ويجـوز للفلس ولوكيل التفليسة الطعن في القرار الحاص
 بالاستمرار في تشغيل المتجر .

(مادة ۲۳۹)

فى حالة وفاة المفلس يقوم ورثته مقامه فى إجراءات الإفلاس . ولهم أن ينيبوا عنهم من يمثلهم فى ذلك . فإذا لم يتفقوا على إنابة أحدهم جاز لقاضى التفليسة بناء على طلب الوكيل إجراء ذلك . وله فى كل وقت عزل من إنابه من الورثة وتعيين غيره .

(As a Sala)

١ - تودع المبالغ التي يحصلها وكيل التفليسة لحسابها خزانة المحكمة أو مصرفا يعينه قاضى التفليسة وذلك في يوم التحصيل أو في يوم العمل التالى له على الأكثر .

وعلى وكيل التفليسة أن يقدم إلى قاضى التفليسة حسايا ، بهذه المبالغ خلال احمسة أيام من تاريخ الايداع .

٢ - ولا يجوز سحب تلك المبالغ أو غيرها مما يودعه الغير لحساب التفليسة الأ بأمر من قاضى التفليسة .

(مادة ١١٢)

١ - يجوز عند الضرورة لقاضى التفليسة بعد أخذ رأى المراقب أن يأمر بإحراء توزيعات على الدائنين الذين حققت ديونهم . ويكون التوزيع عقتضى قائمة بعدها وكيل النفليسة ويؤشر عليها قاضى التفليسة بإحراء التوزيع .

٢ _ ويجوز المفلس و لكل ذى مصلحة الطعن فى قرار قاضى التفليسة
 الخاص بإجراء توزيعات على الدائنين

الفرع الثاني ـ تحقيق الديون

(مادة ۲۱۲

ا – على جميع الدائنين ولوكانت ديونهم مضمونة بتامينات خاصة أوكانت ثابتة بأحكام حائزة قوة الشيء المقضى أن يسلموا وكيل النفليسة عقب صدور الحكم بإشهار الإفلاس م تندات ديونهم مصحوبة ببيان هذه الديون وتأميناتها إن وجدت ومقدارها مقومة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي يوم صدور الحكم بإشهار الإفلاس ، ويوقع الدائن أو وكيله أأبيان ويحرر وكيل التفليسة إيصالا بتسلمه البيان ومستندات

٢ – ويجوز إرسال البيان والمستندات إلى وكيل التفليسة بكتاب
 مسجل مع علم الوصول

ويعيدالوكيل المستندات إلى الدائنين بعد إنتهاء التفليسة ويكون
 مسئولا عنها لمدة سنة من تاريخ انتهاء التفليسة

ر مادة ١٤٣)

1 - إذا لم يقدم جميع الدائنين المقيدة أسماؤهم في الميزانية مستندات ديونهم خلال الأيام العشرة التالية لنشر حكم إشهار الإفلاس في الصحف وجب على و كيل التفليسة النشر فورا في صحيفة يومية يعينها قاضي التفليسة لدعوة الدائنين إلى تقديم مستنداتهم مصحوبة بالبيان المشار إليه في المادة .

وعلى الدائنين تقديم مستندات ديونهم مصحوبة بالبيان خلال دشرة أيام من تاريخ النشر في الصحف ، ويكون الميعاد عشرين يوما بالنسبة إلى الدائنين المقيمين خارج الجمهورية .

(مادة ١١٤٤)

١ - يحقق وكيل التفليسة الديون بمعاونة المراقب وبحضور المفلس
 أو بعد إخطاره بالحضور

٢ — وإذا اعترض وكيل التفايسة أو المراقب أو المفلس على أحد الديون أو على مقداره أو ضماناته وجب على الوكيل إخطار الدائن فورا بذلك ، وللدائن تقديم إيضاحات كتابية أو شفوية خلال مشرة أيام من تاريخ تسلم الإخطار .

ولا تخضع الديون المستحقة الهكومة بسبب الضرائب على اختلاف انواعها لإحراءات التحقيق .

(مادة ه١٦

الحكمة بعد الانتهاء من تحقيق الديون قائمة بها الانتهاء من تحقيق الديون قائمة بها تشتمل على بيان بمستمداتها وأسباب الاعتراض على الدين يدعون بشأن قبولها أو رفضها كما يودع كشفا باسماء الدائنين الذين يدعون أن لهم تأمينات خاصة على أموال المفلس مبينا مقدار ديونهم ونوع تأميناتهم والأموال المقررة عليها.

ويجب أن يتم هذا الايداع خلالستين يوماعلى الأكثر من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس . ويجوز عند الاقتضاء إطالة الميعاد بقرار من قاضى التفليسة .

وعلى وكيل التفايسة خلال خمسة أيام من تاريخ الإيداع أن
ينشر في الصحف بيانا بوقوعه ، وأن يرسل إلى المفلس وإلى كل دائن
نسخة من القائمة والكشف مع بيان المبالغ التي يرى قبولها من كل دين .

 إ ـ ولكل ذى مصلحة الإطلاع على القائمة والكشف المودعين المحكة .

(مادة ٢١٦)

للفلس ولكل دائن ورد اسمه بقائمة الديون أن يعارض في الديون المدرجة فيها خلال عشرة أيام من تاريخ الغشر في الصحف عن حصول الإيداع . ويجوز إرساله بكتاب مسجل أو ببرقية ، ولا يضاف إلى هذا الميعاد ميعاد للسافة .

(مادة ١٤٧)

يضع قاضى التفايسة بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة " السابقة قائمة نهائية بالديون غير المعترض عليها ، ويؤشر على البيان الذي يصحب مستندات هذه الديون بما يفيد قبولها ومقدار ما قبل من كل دين منها .

جوزلقاض التفليسة اعتبار الدين معترضا عليه ولو لم يقدم بشأنه أى اعتراض .

٣ ــ ويفصل قاضى التفليسة فى الديون المعترض عليها خلال ثلاثين
 يوما من تاريخ انقضاء ميعاد الاعتراض .

ع - يخطر قاضي التفليسة ذوى الشأن بميعاد الحلسة قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل . كما يبلغهم القرار الصادر في الاعتراض فور

Have a of Honor con (78% ish)

١ – يجوز الطعن في القرار الصادر من قاصي التفليسة بقبول الدين أو رفضه .

٧ - ولا يترتب على الطعن وقف إجراءات التفليسة إلا إذا أم القاضى بذلك ويراء أحريه ويراه المالي المساورة المالي المالية المالية والمالية المالية المالية المالية المالية

٣ – ويجوز لقاضي التفليسة قبل الفصل في الطدن أن يامر بقبول الدين مؤقتا بمبلغ يقدره . والمساها في ماسا منعه وقيد - ا

ع – ولا يجوز قبول الدين مؤفتا أذا رفعت بشأنه دعوى جنائية . ا

 وإذا كان الاعتراض على الدين متعلقا بتأميناته وجب قبول مؤقتا

ولا يشترك الدائن الذى لم يقبل دينه نهائيا أو مؤقتا فى إجراءات

(169 P3F)

ر – لايشترك الدائنون الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيدالقانونية في النوزيعات الحارية وإنما بجــوز لهم الاعتراض إلى أن ينتهي توزيع النقود و تحملون مصاريف هذا الاعتراض .

٧ _ ولا يترتب على الاعتراض وقف تنفيذ التوزيعات التي أمريها فاضي التفليسة .

ومع ذلك يجوز للدائنين المذكورين الاشتراك في التوز يعات الحديدة بالمبالغ التي يقدرها قاضي التفليسة تقديرا مؤقنا وتحفظ لهم حصصهم إلى حين صدور القرار في الاعتراض الم

م _ وإذا ثبتت ديونهم بمد ذاك فلا يجوز لهم أن يأخذوا من المبالغ المتبقية ، دون توزيع أنصبة ديونهم التي كانت تؤول إليهم لوأنهم اشتركوا في التوزيعات السابقة من ما الله على المعالم المعالمات

الفرع الثالث - اغلاق التفليسة لعدم كفاية الأموال

(مادة ٥٠٠)

ر_ إذا وقفت أعمال التفليسة لعدم كفاية الأموال قبل التصديق على الصلح أو قيام حالة الاتحاد ، جاز لقاضي التفليسة من تلقاء ذاته أو بناء على تقرير من الوكيل أن يأمر باقفالها

٧ – ويترتب على القرار باقفال التفليسة لعدم كفاية أموالها أن يعود إنى كل دائن الحق في اتخاذ الإجراءات ومباشرة الدعاوى الانفرادية

٣ - إذا كان دين الدائن قد حقق نهائيا في التفليسة جاز له التنفيذ على أموال المفلس بناء على شهادة من قاضي الفليسة بمقدار دينه 🕟 🔣

١ – يجوز للفلس ولكل ذي مصلحة أن يطلب في كل وقت من قاضي التفليسة إلغاء قرار إغلاقها لعدم كفاية أموالها إذا أثبت وجود مال كاف لمواجهــة مصروفات التفليسة أو سلم للوكيل مبلغا كافيا

٧ - كما يجوز لقاضي التفايسة أن يأمر من تلقاء ذاته أو بـاء على ملب الوكيل باءادة فتح التفليسة والاستمرار في إجراءاتها .

٣ – وفي جميع الأحوال يجب أن تدفع بالأولوية مصاريف الإجراءات التي تمت طبقاً للفقرتين الابقتين ﴿ وَمِيلِهِ ﴾

الفصل اارابع - انتهاء التفليسة الفرع الأول _ زوال مصلحة جماعة الدائنين

(مادة ۲۵۲)

لقاضي التفليسة بعد وضع قائمة الديون المشار إليها في المــادة ٦٤٧ أن يأمر في كل وقت بناء على طلب المفلس بانهــــاء التفليسة إذا اثببت المفلس أنه أوفى كل ديون الدائنين الذين قدموا ديونهم في التفليســة أو أنة أودع المحكمة أو وكيل التفليسة المبالغ اللازمة لوفاء تلك الديون من أصلومصروفات .

المراجع المراع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع

١ – لا مجــوز لقاصي التفليسة أن يقرر انهاءها لزوال مصلحة جماعة الدائنين إلا بمد الاطلاع على تقرير من الوكيل يبين فيه تعقق أحدااشرطين المشار اليما في المار و ٢٥٢ م ٢٠٠٠ المشار الممال المسار

وتنتهى التفليسة بمجرد صدور القرار ويستعيد المفلس حميع حقوقه .

الفرع الثاني ـ الصلح القضائي

(مادة ١٥٤) ١- يدعو قاضى التفليسة الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيا أو مؤقتا لحضور المداولة في الصلح .

٢ - ويحضر الدائنون الجمعية بأنفسهم أو بوكار، مفوضين في ذلك على الديون خلال الآيام الخمسة التالية لوضع قائمة الديون المشار

إليها فى المــادة ٩٤٧ ، وفى حالة حصول الاعتراض توجه الدعوةخلال الحسة عشر يوما التالية لانتهاء ميعاد الاعتراض أمام قاضى التفليسة فى آخر قرار أصدره بشان قبول الديون أو رفضها .

٣ ــ وعلى وكيل التفليسة خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن ينشر الدعوة لحضور المداولة في الصلح في صحيفة يومية يعينها قاضي التفليسة .

(مادة ٥٥٦

١ - تنعقد جمعية الصابح برئاسة قاغى التفليسة في المكان والزمان اللذين يعينهما .

٧ - و يحضر الدائنون الجمعية بأ نفسهم أو بوكلاء مفوضين فى ذلك .
 ٣ - ويدعى المفلس إلى الحضور ، ولا يجوز له أن ينيب عنه غيره إلا لأسباب جدية يقبلها قاضى التفليسة ، وإذا كان محجوزا وجب التصريح له بأمر من العاضى بحضور الجمعية .

(مادة ٢٥٢)

١ يقدم وكيل التفليسة تقريرا إلى جمعية الصلح مشتملا على حالة النفليسة وما تم بشأنها من إجراءات ومقترحات المفلس للصلح ورأى الوكيل فيها .

٢ يتلى تقرير الوكيل في جمعية الصلح ويسلم موقعا منه إلى قاضى
 التفليسة وتسمع أقوال المفلس ويحرر قاضى التفليسة محضرا بما تم فى
 الجمعية .

(Ace Vor)

لا يقع الصلح إلا بموافقة أغلبية الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيا أو مؤفتا بشرط أن يكونوا حائزين لثاثى قيمة هذه الديون ، ولا يحسب في هاتين الأغلبيتين الدائنون الذين لم يشتركوا في التصويت كما لا تحسب

(مادة ١٥٨)

١ - لا يجوز لزوج المفلس أو لأقاربه إلى الدرجة الرابعة الاشتراك
 ف مداولات الصلح أو التصويت على شروطه

٢- وإذا تنازل أحد هؤلاء الدائنين عن دينه إلى الغير بعدصدور
 ١ الحكم باشهار الافلاس فلايجوز للتنازل إليه الاشتراك في مداولات
 الصلح أو التصويت عليه .

(مادة ١٩٥٩) والمادة المادة المادة

١ – لا يجوز للدائنين أصحاب التأمينات العينية المقروة على أموال المفلس الاشتراك في التصويت على الصلح بديونهم المضمونة بالتأمينات المذكورة إلا إذا تنازلوا عن هذه التأمينات مقدما .

و يجوز أن يكون التنازل متصورا على جزء من التأمين بشرط ألايقل عما يقابل ثلث الدين ، ويذكر التنازل ف محضر الجلسة .

٢ -- وإذا اشترك أحد الدائنين المذكورين فى المقرة السابقة فى التصويت على الصلح دون أن يصرح بالتنارل عن تأمينه كله أوبعضه احتبر ذلك تنازلا عن التأمين بأجمعه ،

٣ - وفى جميع الأحوال لايكون التنازل عن التأمين نهائيا إلا
 إذا تم الصلح .

وإذا أبطل الصلح عاد التأمين الذي شمله التنازل .

(مادة ١٠٠٠ (١٦٠ قادة ١٠٠٠

 ١ - يوقع محضر الصلح في الحلسة التي تم فيها التصويت عليه والاكان الصلح كأن لم يكن

٢ - وإذا لم تتحقق إحدى الأغلبية في المنصوص عليهما في المادة
 (٦٥٧) تأجلت المداولة عشرة أيام مهلة واحدة .

٣ - ويجوز للدائنين الذين حضروا الاجتماع الأول أو كانوا ممثلين
 فيه ووقعوا محضر الجلسة ألا يحضروا الاجتماع الثاني

وفى هذه الحالة تبقى موافقتهم على الصلح فى الاجتماع الأول قائمة ونافذة فى الاجتماع الثانى إلا إذا حضروا هــــذا الاجتماع وعدلوا عن موافقتهم السابقة أو إذا أدخل المدين تغييرا جوهريا فى مقترحاته بشأن الصلح فى الفترة بين الاجتماعين .

(مادة ۱۲۲)

لايجوز عقد الصلح مع مفلس حكم عليه بعقوبة الافلاس بالتدليس ، وإذا بدأ التحقيق مع المفلس في جريمة الافلاس بالتدليس وجب تأجيل المداولة في الصلح .

ال عن سيد خراد ١ (١٩١٠ قيام ١

 ١ - لا يحول الحكم على المفلس بعقوبة الافلاس بالتقصير دون لصلح معه .

٢ - وإذا بدأ التحقيق مع المفلس في جريمة الافلاس بالتقصير جاز للدائنين المداولة في الصلح أو تأجيل المداولة .

(مادة ١٣٣)

 ١ - يجوزأن يتضمن الصلح منح المدن آجالا لوفاء الديون كما يجوز أن يتضمن ابراء المدن من حزء من الدن .

٢ - ويجوزأن يعقد الصاح شرط الوفاء إذا أيسر المدين خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الصلح ولا يعتبر المدين قد أيسر إلا إذا

٣ – وللدائنين أن يطلبو اتقديم كفيل أو أكثر لضان تنفيذ شروط الصلح.

(مادة ١٢٤)

١ - لا يجوز تنفيذ الصلح إلا بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ التوقيع على محضره ، و يجوز ل كل ذى مصاحة خلال هذا الميعاد أن يبلغ قاضى النفليسة كتابة بمالديه من ملاحظات بشأن الصلح .

 ٣ - يجب أن يكون قرار إلغاء الصلح مسببا ، ويكون هذا القرار نابلا للطمن .

يكون الصلح نافذا عجرد مدور قرار التصديق عليه ويقوم
 مراقب التفليسة بملاحظة تنفيذ شروطه . وإذا لم يكن للتفليسة مراقب
 عينت الحكمة مراقبا لملاحظة تنفيذ شروط الصلح .

ر مادة ١٦٥) و الماد مادا الماد

يسرى الصلح في حق الدائنين الذين تتألف منهم جماعة الدائنين ولو لم يشتركوا في إجراءاته أو لم يوافقوا عليه .

مادة ٢٢٦)

المدين ومحل إقامته ورقم قيده في السجل التجاري وتاريخ قرار التصديق وملخص بالكيفية التي يشهر المدين ومحل إقامته ورقم قيده في السجل التجاري وتاريخ قرار التصديق وملخص باهم شروط الصلح.

٧ — وعلى وكيل التفليسة خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار قاضى التفليسة بالتصديق على الصلح قيد ملخصه باسم مراقب الصلح بوصفه نائبا عن الدائنين في كل إدارة من إدارات الشهر العقارى يقع في دائرتها عقار المفلس ، ويترتب على هذا القيد انشاء رهن على العقارات المذكورة لضان حقوق الدائنين الذين يسرى عليهم الصلح مالم ينص في الصلح على غير ذلك ، ويطلب المراقب شعاب الردن بعد تنفيذ شروط الصلح، على غير ذلك ، ويطلب المراقب شعاب الردن بعد تنفيذ شروط الصلح،

(مادة ١٦٧)

 ١ - فيما عدا سقوط الحقوق المشار إليها في المادة ٨١٥ تزول جميع أثار الإفلاس بصدور قرار قاضي التفليسة بالتصديق على الصلح .

وعلى وكيل التفليسة أن يقدم إلى المفلس حسابا ختاميا وتحصل
 مناقشة هذا الحساب بحضور قاضى التفليسة

تنتهى مهمة وكيل النفايسة ويسلم للفلس أمواله ودفاتره وأوراقه
 عقتضى إيصال ، ولا يكون الوكيل مسئولا عن هذه الأشياء إذا لم يتسلمها
 المفلس خلال سنة من تاريخ إقرار الحساب الختامى ،

٤ - ويحرر قاضى التفليسة محضرا بجميع ماتقدم ، وإذا قام نزاع
 فصل فيه .

(مادة ١٢٨)

١ - يبطل الصلح إذا صدر بعد التصديق دليه حكم بإدانة المفاس
 ف إحدى حالات جريمة الافلاس بالتدليس

٢ - وكذلك يبطلى الصاح إذا ظهر بعد التصديق عايمه تدايس ناشىء عن إخفاء موجودات المفلس أو المبالغة في ديونه. وفي هذه الحالة يجب طلب بطلان الصلح خلال ستة أشهر من اليوم الذي يظهر فيه التدليس وإلا كان الطاب غير مقبول. وفي جميع الأحوال لا يكون طاب إيطال الصاح مقبولا إذا قدم بعد انقضاء سنتين من تاريخ صدورقر ارالتصديق على الصلح.

 ٣ - ويترتب على إبطال الصلح براءة ذمة الكفيل الذي يضمن تنفيذ شروطه .

(مادة ۲۲۹)

إذا بوشر التحقيق مع المفلس في جريمة الافلاس بالتدليس بعد التصديق على الصلح أو أقيمت عليه الدعوى الجنائية في هذه الجريمة بعد التصديق على الصلح جاز المحكمة التي أشهرت الافلاس بناء على طلا بكل ذي مصلحة أن تأمر باتخاذ ماتراه من تدابير المحافظة على أموال المدين ، وتنتهى هذه التدابير بحكم القانون إذا تقرر حفظ التحقيق أو صدر قوار بالافراج هن المفلس أو حكم ببراءته .

(مادة ١٧٠)

١ - إذا لم يقم المفلس بتنفيذ شروط الصلح جاز طلب فسخة من الحكمة .

٢ - ولايترب على فسخ الصلح براءة ذمة الكفيل الذى ضمن
 تنفيذ شروطه . ويجب تكليفه بحضور الجلسة التي ينظر فيها طلب
 الفدخ .

(مادة ۱۷۲)

٣ ــ وعلى وكيل التفليسة خلال خمسة أيام من تاريخ صدور الحبكم ببطلان الصلح أو فسخه أن ينشر ملخص هــذا الحكم في صيفة يومية يعينها قاضي التفليسة .

٣ _ ويةوم الوكيل بحضور القاض أو من يندبه لذلك بعمل حرد

ع _ ويدعو وكيل التفليسة الدائنين الجدد لتقديم مستندات ديونهم

(مادة ۲۷۲) الله عليه دما ت

تحقق فورا الديون الجديدة دون أن يعاد تحقيق الديون التيسبققبولها ومع ذلك يجب استبعاد الديون التى دفعت بكالملها وتخفيض للديون التى

١ - التصرفات الحاصلة من المدين بعد صدور قرار التصديق على الصلح وقبل إبطاله او فسخه تكون نافذة في حق الدائنين ، ولايجوز لمم طلب عدم نفاذها في حمّهم إلا طبقا لأحكام قانون المعاملات المدنية .

٢ - لانسمع دعوى عدم نفاذ التصرف المنصوص عليها في الفقرة السابقة بعد انقضاء سنتين من تاريخ ابطال الصلح أو فسيخه .

المادة ١٧٤ كالما المراجعة المادة ١٧٤ كالمادة المادة ١٨٠١ كالمادة المادة ١٨٠١ كالمادة المادة ا

١ - تعود إلى الدائنين بعد بعلان الصلح أو فسخه درونهم كاملة وذاك بالنسبة إلى المفلس فقط الم المسال المعامل المحلما إله

٧ - ويشترك هؤلاء الدائنون في جماعة الدائنين بديونهم الأصليــة كاملة إذا لم يكونوا قد قبضوا شيئا من القدر الذي تقرر لهم في الصلح وإلا وجب تحفيض ديونهم الأصلية بنسبة ما حصلوا عليه من القدر (1/4. Esta)

٣ ــ وتسرى الأحكام المذكورة في الفقــر تين السابقتين إذا اشهر افلاس المدين مرة أخرى دون أن يصدر حكم ببطلان الصلح

الفرع الثالث - الصلح مع التخلي عن الأموال و المراد الأدرس (مادة ١٠٠١) الأدرال أو مراد الإدرال

١ _ بجوز أن يعقـــد الصلح على أن يتخلى المدين عن أمواله كلها أو بعضها لبيعها وتوزيع ثمنها على الدائنين .

٧ – تتبع فيما يتعلق بشروط هــذا الصلح وآثاره وابطاله الأحكام الخاصة بالصلح القضائي ومع ذلك يظل المسدين ممنوعا من التصرف في الأموال التي تخلي عنها وادارتها .

٣ - وتباع هذه الأموال ويوزع ثمنها بالكيفية المتبعة في بيع الأموال وتوزيعها في حالة الاتحاد .

- elletties les aut (TVT 536) les la lactioniste in est

إذا كان النمن الناتج عن بيع الأموال التي تخلي عنها المدين يجاوز الديون المطلوبة منه رد المقدار الزائد إليه . War Kar Child Hall Kan B

والما الله الما الفرع الرابع - اتحاد الدائنين هي المدالة ال مادة ١٧٧٦) الله المالة المالة المالة

يعتبر الدُننون في حالة اتحاد بحكم القانون في الأحوال الآتية :--

١ - إذا لم يطلب المدين الصلح .

٢ - إذا طلب المسدين الصلح ورفضه الدائنون أو صدر حكم نهائى

٣ - إذا حصل المدين على الصلح ثم أبطل .

المالي المالي المالية ١٩٧٨) المالية ال

التأمينات العينية المقررة على أموال المفاس الاشتراك في هـــذه المداولات والتصويت دون أن يترتب على ذلك سقوط تأميناتهم .

٧ _ وإذا قررت أغلبية الدائنين الحاضرين تغيير الوكيل وجب على قاضي التفليسة تعيين غيره فورا . ويسمى الوكيل الجديد (وكيل اتحاد

٣ - وعلى الوكيل السابق أن يقدم إلى وكيل الاتحاد في الميعاد الذي يعينه قاضي التفليسة وبحضوره حسابا عن ادارته . ويخطر المدين بميعاد تقديم الساب . (مادة ١٩٧٩)

١ ـ يؤخذ وأى الدائنين خلال الاجتماع المنصوص عليــ في المــادة السابقة في أمر تقرير إعانه من أموال التفليسة للدين أو لمن يعولهم .

٢ ــ وإذا وافقت أغلبية الدائنين الحاضرين على تقوير الاعامة للفلس أو لمن يعولهم وجب على قاضى التفليسة ، بعــد أخد رأى وكيل الاتحاد ورأى المراقب ، تعيين مقدار الاعانة .

٣ ــ وبجوز لوكيل الاتحاد دون غيره الطعن في قرار فاضي التفليسة بتعيين مقدار الاعانة وفى هـــذه الحالة يعسرف نصف الاعانة لمن تقررت له لحين الفصل في الطعن . المانيا من المناسبة عندان

ب المال المالة (١٨٠) المالة المال المالة المالة

١ – لايجوز لوكيل الاتحاد الاستمرار في تجارة المدين ولوكان مأذونا ثلاثة أرباع الدائنين عددا ومبلغا . ويجب أن يعين في التفويض ملدته وسلطة الوكيل والمبالغ التي يجوز له استبقاؤها تحت يده لتشغيل التجارة .

٢ ــ ولا يجوز تنفيذ النفويض بالاستمرار في التجارة إلا بعد تصديق \$ 554 TAT'

وإذا نشأت عن الاستمرار في التجارة التزامات تزيد على أموال الاتحادكان الدائنون الذين وافقوا على الاستمرار في التجارة مسئولين في أموالهم الخاصة دون تضامن بينهم عن الزيادة بشرط أن تكون ناشئة عن أعمال تدخل في حدود التفويض الصادر منهم. وتكون مسئولية كل دائن

١ – لايجوز لوكيل الاتحاد بيع منقولات المفلس ومتجره واستيفاء ماله من حقوق . أما بيع عقارات المفلس فيجب أن يتم من قبل قاضي التفليسة طبقا للاحكام المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنيــة ف دارتها الرقال على المر

٢ - وإذا لم يكن قد شرع في التنفيذ على عقارات المدين قبل قيام حالة الاتحاد ، كان للوكيل دون غير. حق التنفيذ عليها ، وبجب عليه الشروع في ذلك خلال الأيام العشرة التالية لقيام حالة الاتحاد مالم يأمر قاضي التفليسة بتأجيل التنفيذ .

٣ ــ ويجوز لوكيل الاتحاد الصلح وقبول التحكيم في حميع حقوق المفلس بشرط مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٣٧ باستثناء دموة المفلس لحضور التصديق على الصلح أو التحكيم .

(مادة ۱۸۲)

١ _ يجوز لقاضي التفليسة أن يعين لوكيل الاتحاد الكيفية التي يبيع م ا منقولات المفلس ومتجره ·

٢ – ولا يجوز لوكيل الاتحاد بيع موجودات التفليسة دنعة واحدة مقابل مبلغ إحمالي إلا بعد استئذان قاضي التفليسة . ولا يحوز للقاضي إعطاء هذا الإذن إلا بعد أخذ رأى المراقب .

٣ _ ويجوز لكل ذي مصلحة الطعن في قرار قاضي التفليسة بشأن مَمَابِلُ مُبْلِغُ إِحَالَى . و يَتْرَبُّ عَلَى الطَّعَنَّ وَقَفْ تَنْفَيْذُ القرار .

١ — يودع وكيل الاتحاد المبالغ التاتجة عن بيع أموال المفلس خزانة المحكمه أو مصرفا يعينه قاضي التفليسة وذلك في اليوم التالي للتحصيل.

٧ – ويقدم الوكيل إلى قاضي التفليسة بيانا شهرياعن حالة التصفية ومقدار المبالغ المودعة .

أو بشيك يوقعه الفاضي ووكيل الاتحاد .

١ – تخصم من المبالغ الناتجة عن بيع أمــوال المفلس الرسوم ومصروفات إدارة التفليسة والإعانات المقررة للفلس ولمسن يعولهم والمالغ المستحقة للدائنين الممتازين ويوزع الباقي بين الدائنين ينسبة ديونهم المحققة .

٢ – وتجنب أنصبة الديون المعترض عليها وتحفظ حتى يفصل في شأن هذه الديون.

(مادة ه١٨٠) عبد الله المعلق

يأم قاضي التفليسة بإجراء التوزيعات بين الدائنين ويعين مقدار المبلغ الذي يوزع وعلى وكيل الاتحاد إخطار الدائتين بذلك . ولفاضي التفليسة عند الافتضاء أن يأم بنشرة رار التوزيع في صحيفة يومية Many Malany or May 16 18 18 . him

١ – لا يجوز لوكيل الاتحاد الوفاء بالأنصبة إلا إذا قدم الدائن سند الدين مؤشرا عليهـ بتحقيقه وقبوله . ويؤشر على سندالدين بالمبالغ المدفوعة . : قري الراح كالمان السائلة ما والربول كالمعطاليان

٢ – وإذا تعذر على الدائن تقديم سند الدين جاز لقاضي التفليسة أن يأذن بدفع الدين بعد التحقق من قبوله . إن عمد و المدين بعد التحقيق من

٣ – وفي جميع الأحوال يجب أن يوقع الدائن بالتسلم على فائمة

به سالا يمين مراقب التفليدة .

(مادة ١٨٧) ينا عالم يشكر و الكرا إذا إنقضت سنة أشهر من تاريخ قيام حالة الاتحاد دون إنجاز تصفية أعمال التفليسة وجب على الوكيل أن يقدم إلى قاضي التفليسة تقريرا عن حالة التصفية وأسباب التأخير في إنجازها ويرسل القاضي هذا التقوير إلى الدائنين مع دعوتهم للاجتماع لمناقشته ويكون الإجراء كذلك كلما إنقضت ستة أشهر دون أن ينجز الوكيل أعمال التصفية .

(مادة ٨٨٨) الما المادة ٨٨٨)

١ - يقدم وكيل الاتحاد بعد الانتهاء من أعمال التصفية حسابا

وعلى القاضى فى كاتا الحالتين دعوةالدائنين إلى الاجتماع لمناقشة الحساب المذكور ويدعى المفلس لحضور هذا الاجتماع .

وينحل الاتحاد وتعتبر التفليسة منتهية بحكم الفانون بعدالمصادقة
 على الحساب .

٣ -- ويكون وكيل الاتحاد مسئولا لمـدة سنتين من تاريخ انتهاء
 التفليسة عن الدفائر والمستندات والاوراق المسلمة إليه .

(مادة ۱۸۹)

يعود إلى كل دائن بعد انتهاء حالة الاتحاد الحق فى التنفيذ على المدع للحصول على الباقى من دينه . ٨٢٠

ويعتبر قبول الدين في التفليسة بمثابة حكم حائز قوة الشيء المقضى فيما متعلق بهذا التنفيذ .

الفصل الخامس - الإجراءات الختصرة

إذا تبين بعد جرد أموال المفاس أن قيمتها لاتزيد على ألف وخمسهائة جنيه جاز لقاضى التفايسه من تلقاء نفسه أو بناء دلى طلب الوكيل أو أحد الدائنين أن يأمر بإجراء التفليسة وفقا للأحكام الآرية :

١ - تخفض إلى النصف المواعيد المنصوص عليما في المواد ٦٤٣ ،
 ١٤٤ فقرة ثانية و ١٤٥ فقرة ثانية و ٢٤٦ و ١٤٧ فقرة ثالثة .

٧ ــ تكون ميع قرارات قاضي التفليسة غير قابلة للطعن فيها .

٠ - لا يعين مراقب للتفليسة

ع – لاتقرر إعانة للفلس أو لمن يعولهم •

ه - في حالة الاعتراض على الديون عند تحقيقها يدعى الدائنون
 للداولة في الصلح خلال حمسة أيام من تاريخ انتهاءالفصل في الاعتراضات.

٦ - يكون الصلح نافذا مجرد الموافقة عليه في اجتماع الدائنين. ،
 وبجب أن يصدق عليه قاضى التفليسة في هذا الاجتماع .

٧ – لايغير وكيل التفليسة عند قيام حالة الاتحاد .

٨ - لا يجرى إلا توزيع واحد على الدائنين بعد الانتهاء من بيع أموال
 التفليسة .

الفصل السادس ـ افلاس الشركات (مادة ٦٩١)

فيما عدا شركات الحاصة يجوز اشهار افلاس كل شركة تجارية إذا وقفت عن دفع ديونها التجارية اثر اضطراب أعمالها المسالية .

ويجوز اشهار الافلاس واوكانت الشركة في دور التصفية .

(مادة ۱۹۲)

تسرى على افلاس اشركات بالإضافة إلى الأحكم الذكورة في المواد المتقدمة من هذا الباب القواعد المنصوص عليها في المواد التالية .

(مادة ٦٩٣)

١ - لا يجوز لمدير الشركة أو للصفى على حسب الأحوال أن يطلب إشهار إفلاس النمركة إلا بعد الحصول على إذن مذلك من أغلية الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ومن الجمعية العامة غير العادية في الشركات الأخرى .

ب يقدم التقرير المشار إلية في المادة ١٤٥ إلى المحكمة التي يقع
 ف دائرتها المركز الرئيسي للشركة .

و يجب أن يشته لى النقرير على أسماء الشركاء المتضامنين الحاليين
 والذين خرجوا من الشركة بعد وقوفها عن الدفع مع بيان محل إقامة كل منهم وتاريخ إشهار خروجه من الشركة في السجل التجاري

(مادة ١٩٤)

يجوزلدائن الشركة طلب إشهار إفلاسها ولو كان شريكائها . أما الشركاء غير الدائنين ألا يجوز لهم بصفتهم الفسردية طلب إشهار إفلاس الشركة .

(مادة ه ١٩٥)

يجوز للحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب الشركة أن تؤجل إشهار إفلاسها لمدة لاتجاوز ثلاثة أشهر إذا كان من المحتمل دعم مركزها المسالى وفي هذذ الحالة تأمر المحكمة باتخاذ ماتراه من تدابير للحافظة على موجودات الشركة .

(مادة ٢٩٢)

۱ _ إذا أشهو إفلاس الشركة وجب إشهار إفلاس جميع الشركاء المتضامنين فيها ، ويشمل إشهار إفلاس الشريك المتضامن الذى خوج من الشركة بعد توقفها عن الدفع بشرط ألا يكون قد القضى من تاريخ إشهار خووجه من الشركة في السجل النجارى مدة تجاوز السنة .

(مادة ٢٠١)

لاتخضع سندات القرض التي اصدرتها الشركة لإجراء تحقيق الديون وتقبل هـذه السندات بقيمتها الأسمية بعد خصم ما تـكون الشركة قد دفعته منها .

وإذا اشترط إداء مكافأة عند الوفاء بسند القرض وجب قبول السند بقيمته الاسمية مضافا إليها الجزء الذي استحق من المكافأة حتى صدور إ الحكم بإشهار الإفلاس

(Alcة 7.7)

 ١ - توضع مقرحات الصاح بموافقة أغلبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ، وبموافقة الجمعية العامة غير العادية في الشركات الأخرى .

٢ - ويتولى معنل الشركة تقديم مقترحات الصلح في جمعية الدائنين .

(مادة ۲۰۳)

١ – إذا كان الصلح خاصا بشركة اصدرت سندات قرض تربو على عشرين في المائة من مجموع ديونها ، فلا يجوز منحها الصلح إلا إذا وافقت على شروط الجمعية العامة لاصحاب هذه السندات ، وتكون الموافقة لازمة في جميع الأحوال إذا تضمن الصلح شروطا لا تتفق والشروط التي صدرت السندات بمقتضاها .

حسدر قرار الجمعية العمومية لاصحاب السندات وفقا للاحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية .

وق الأحوال التي تكون فيها موافقة الجمعية العمومية الصحاب السدات الزمة تؤجل دعوة الدائين إلى الاجتماع المداولة في الصلح إلى أن يصدر قرار الجمعية العمومية .

(مادة ١٠٧)

١ – إذا انتهت تفليسة الشركة وتم الصلح مع واحد أو أكثر من الشركاء المنضامنين فلا يجوز تخصيص أموال الشركة الوفاء بشروط هذا الصلح أو لضمان تنفيذها ويبرأ النبريك الذي حصل على الصلح من التضامن .

وإذا تم الصلح مع الشركة وانتهت تفليسات الشركاء المتضامنين بالاتحاد استمرت الشركة قائمة إلا إذا كان موضوع الصلح التخلى عن أمو الها.

وإذا انتهت تفليسة الشركة و تفليسات الشركاء بالصلح أمتبر كل صلح مستقلا عن غيره ولا تسوى شروطه إلا على دائني التفليسة الخاصة به وتقضى المحكمة بحكم واحد بإشهار إفلاس الشركة والشركاء
 المتضامنين فيها ولو لم تكن مختصة بإشهار إفلاس «ؤلاء الشركاء .

و تعين المحكة لتفايسة الشركة وتفليسات الشركاء المتضامنين
 و كيلا واحدا أو جملة و كلاء . ومع ذلك تكون كل تفايسة مستقلة عن غيرها من النفايسات من حيث ادارتها و تقيق ديونها و كفية انتهائها .

(مادة ۱۹۷)

إذا طلب إشهار انلاس الشركة جاز للحكمة أن تذهبي أيضا باشهار إفلاس كل شخص قام باسمها بأعمال تجارية لحسابه الخاص وتصرف ف أموالها كما لوكانت أمواله الخاصة .

المادة ١٩٨١) المداد المادة

١ _ يجوز القاضى النفاسية ، ن القاء ذاته أو بناء على طاب الوكيل أو المراقب أو أحد الدائنين أذ يقرر المقاط الحتوق المنصوص عليما في المادة ١٨٥ عن أحضاء مجاس إدارة الثمركية أو مديريها الذين أرتكبوا أخطاء جسيمة أدت إلى اضطراب أعمال الشركة أو توقفها عن الدفع .

٢ — وإذا تبين أن موجودات الشركة لاتكفى لوفاء عشرين في المائة دلى الاقل من درونها جاز لقاضى النفليسة أن يأمر بالزام أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين كناتهم أو بعضهم بالنضاء في بنهم أو بغير تضامن بدفع ديون الشركة كلها أو بعضها الا إذا أثبتوا أنهم بذلوا في تدبير شئون الشركة عناية الرجل المعتاد .

به _ وتركون قرارات قاضى التفليسة الشار إليها في هذه المادة
 قابلة للطمن .

ا مادة ۱۹۹

يقوم ممثل الشركة التي أشهر أفلاسها مقامها في كل أمر يستلزم فيه القانون أخـــذ رأى المفلس أو حضوره . وعلى ممثل الشركة الحضور أمام قاضي التعليسة أو وكيلها متى طاب منه ذلك والادلاء بما يطلب منة من معلومات أو ايضاحات .

مادة ۲۰۰۰)

يجوز لوكيل التفليسة بعدد استئذان قاضي التفليسه أن يطالب الشركاء بدفع الباقى من عصدي واو لم محل بيعاد استحقاقة ، ولقاض التفليسة أن يأمم بقصر هذه المطالبة على القدر اللازم لوفاء ديون الشركة .

الل عال عالم المال المادة (١١١) المادة ١١١)

إذا امتنع أحد الدائنين عن قبض دينه أو كان غائبا أو تعذر معرفة محل إقامته جاز إيداع الدين خزانة المحكمة ، ويعتبر إيصال الإيداع فيما يتملق برد الأعتبار بمثابة مخالصة .

٢ المادة ١١٢) و المادة ١١٢ المادة ١١ المادة ١١٢ المادة

 ١ ــ يقدم طلب رد الاعتبار والمستندات المؤيدة له إلى المحكمة التي أصدرت حكم اشهار الأفلاس .

٢ – وترسل المحكمة فورا صورة من الطلب إلى النائب العام ، وتقــوم باخطار الدائنين الذين قبلت ديونهم في التفليسة بطلب ود الاعتبار .

٣ ــ وينشر ملخص الطلب على نفقة المدين فأحدى الصحف اليومية التي تصدر في دائرة المحكمة .

وبجب أن يشتمل هدا الملخص على اسم المدين وتاريخ صدور حكم اشهار الافلاس وكيفية انتهاء التفايسة والننبيه على الدائنين بتقديم معارضتهم

(مادة ۷۱۳)

يقدم النائب العام إلى المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه صورة طلب رد الاعتبار تقريرا يشتمل على بيانات عن نوع الافلاس والأحكام التي صدرت على المفلس في جرائم الافلاس أو المحاكمات أو التحقيقات الحارية معه في هذا الشأن ورأى النائب العام في قبول طاب رد الاعتبار أو رفضه ، على أن يكون هذا الرأى مسببا . م

لكل دائن لم يستوف حقه أن يقدم اعتراضا على طلب رد الاعتبار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر الطلب فالصحف . ويكون الأعتراض بطلب كتابي يقدم إلى المحكمة مع المستندات المؤيدة له .

تقوم المحكمة بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة باخطار الدائنين الذين قدموا اعتراضات على طلب رد الاعتبار بتاريخ الحلسة المحددة لنظر الطلب

١ - تفصل الحكمة في طلب رد الاعتبار بقرار يكون قابلا للطعن فيه أمام محكمة الاستثناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورة •

٧ — وإذا رفض طلب رد الاعتبار فلا يجوز له تقدم طلب جديد إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ صدور الحبكم النهائي برفضه .

(مادة ٥٠٧)

لأنحل الشركة بانتهاء تفليستها بالاتحاد . ومع ذلك بجوز لقاضي التفليسة أن يقور حل الشركة إذا تبين أن مابقى من موجوداتها لايكفى لمتابعة أعمالها على وجه مفيد .

المرافع المتروايا والمحالة والمرافعة المتداق في وحب قبل السا

الفصل السابع - رد الاعتبار التجاري (مادة ٢٠٦) مادة ٢٠٠١)

فها عدا حالة الافلاس بالقدليس ، تعود حميع الحقوق التي سقطت من المفلس طبقا لك دة ٨١٥ بعد انقضاء سنة واحدة من تاريخ انتهاء التصابي والتوسية المسطة الذي الإلالة الخدمة العباسة هو المستلفنا

١ – بجب أن يرد الأعتبار إلى المفلس ولو لم ينقض الميعادالمنصوص عليه في المادة ٧٠٦ إذا أو في جميع ديونه من أصل ومصروفات.

ع _ وإذا كان المفلس شريكا متضامنا في شركة حكم باشهار إفلاسها وجب رد اعتباره إذا أو في حصته في ديون الشركة من أصل

يجوز رد الامتبار إلى المفلس ولو لم ينقض الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠٦ في الحالتين الآتيين :

١ – إذا حصل على صلح من دائنيه ونفذ شروطه . ويسرى هذا الحبكم على الشرياك المتضامن في شركة حكم باشهار افلاسها إذا حصل الشريك على صلح خاص به وقام بتنفيذ شروطة .

٧ - إذا أثبت أن الدائنين قد ابرأوه من جميع الديون الى بقيت في ذمته بعد اتتهاء التفليسة .

ن المالي المالي (مادة ٢٠٧) على سال المالي - ١

إذا حكم بالادانة في إحدى جرائم الأفلاس بالتقصير فتسرى على رد الاعتبار التجاري للفلس الأحكام العامة لرد الاعتبار مع عدم الاخلال بالشروط المنصوص عليها في المادتين ٧٠٧و٨٠٧

يشترط لرد الاعتبار التجاري للى المفلس الذي صدر عليه حكم بالادانه في إحدى حِرائم الأفلاس بالتدليس بالإضافة إلى الشروط المبينة في الأحكام العامة لرد الاعتبار أن يكون قد أو في كل الديون المطلوبة منه من أصل ومصروفات أو أجرى تسوية عنها مع الدَّائنين .

(مادة ۷۱۷)

إذا أجريت قبل الفصل فى طلب رد الاعتبار ، تحقيقات مع المفلس بشأن إحدى جرائم الافلاس أو أقيمت عليه الدعوى الجنائية بذلك وجب على النائب الغام اخطار الحكمة فورا .

وعلى المحكمة وقف الفصل في طلب رد الاعتبار حتى انتهاء التحقيقات أو صدور الحسكم النهائي في الدعوى الجنائية .

(مادة ۱۱۸)

إذا صدر على المدين حكم بالادانة فى إحدى جرائم الافلاس بعد صدور القرار برد الاحتبار ، اعتبر القرار كأن لم يكن ولا يجوز للمدين الحصول على رد الاعتبار بعد ذلك الا بالشروط المنصوص عليها فى المادتين ٧٠٩ ، ٧٠٩

الفصل الثامن ـ الصلح الواقى من الافلاس (مادة ٧١٩)

١ – اكل تاجر لم يرتكب تدليسا أو خطأ لا يصدرعن التاجر العادى،
 أن يطلب الصلح الواقى من الافلاس إذا اضطرات أعماله المالية اضطرابا
 من شأنه أن يؤدى إلى توقفه عن الدفع .

للتاحر الذى توقف عن دفع ديونه ، ولو طلب أشهار أفلاسه أن يطلب الصلح الواقى من الانلاس إذا توافرت فيه الشروط المذكورة في الفقرة السابقة وقدم طلب الصلح خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٤٥

به _ وفيا عدا شركات المحاصة ، يجوز منح الصلح الواقى من الافلاس لـكل شركة تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين . ومع ذلك لايجوز منح هـذا الصلح للشركة وهى فى دور التصفية .

(مادة ۲۲۰)

 ١- لا يقبل طلب الصلح الواقى الا إذا كان الطالب قد زاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم الطلب وقام حلال هذه المدة بما تفرضه عليه الاحكام الخاصة بالسجل التجارى والدفاتر التجارية .

ولا يجوز لمدير الشركة طلب الصلح الا بعد الحصول عنى اذن
 بذلك من أغلبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية، ومن الجمعية العامة
 غير العادية في الشركات الأخرى

(مادة ۲۲۱)

١ - يجوز لورثة التاجرأن يطلبوا الصلح إذا قرروا الاسترار في التجارة
 وكان مورثهم ممن بجوز له الحصول عليه .

وبجب أن يطلب الورثة الصلح خلال ثلاثة أشهر من تاريخوفاة مورثهم.
 وآذا أعترض أحد الورثة على طلب الصلح وجب أن تسمع المحكمة أقواله ثم تفصل فى الطلب وفقا لمصلحة ذوى الشأن.

(مادة ۲۲۷)

لايجوز للمدين أثناء تنفيذ الصلح أن يطلب منحه صلحا آخر .

(مادة ۲۲۳)

لا يجوز الفصل في أى طلب خاص باشهار إفلاس المدين الابعدان يقضى برفض الصلح الواقي من الافلاس .

(مادة ١٢٤)

يقدم طلب الصلح إلى المحكمة الابتدائية المختصة باشهار الافلاس ويبين فى الطلب أسباب اضطراب الأعمال ومقترحات الصلح وضمانات تنفيذها .

المحمد المحمد المحمد (مادة ٢٠٥) المحمد الم

١ _ يقدم مع طلب الصاح ما يأتي ": سوال الما ما ١٩٧١ قالل

(١) الوثائق المؤيدة للبيانات المذكورة فيه .

(ب) شهادة من مكتب السجل التجارى تثبت مراعاة أحكام السجل خلال السنتين السابقتين على طلب الصلح .

(ج) شهادة منغرفة التجارة تفيد مزاولة التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقةين على طاب الصلح .

(د) الدفاتر التجارية الإلزامية .

(ه) صورة من آخر ميزانية وحساب الأرباح والحسائر .

(م) بيان إجمالى بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على طاب الصلح .

(ز) بيان تفصيل بالأموال المنقولة وغير المنقولة وقيمتها التقريبية عند طلب الصاح .

(ح) بيان بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والتأمينات الضامنة لها .

٧ - وإذا كان الطلب خاصا بشركة وجب أن يكون مصحوبا بصورة من عقد تأسيسها مصدق عليها من مكتب السجل التجارى والوئائق المثبته لصفة مقدم الطلب وصورة من قرار الشركاء أو الجمعية العامة بطلب الصلح وبيان بأسماء الشركاء المتضامنين وعناوينهم .

٣ ـ ويجب أن تكون الوئائق مؤرخة وموقعة من طالب الصلح . وإذا تعذر تقديم بعضها أو أستيفاء بياناتها وجب أن يتضمن الطلب أسباب ذلك .

(مادة ۲۲۷)

للحكة التي تنظر في طاب الصاح أن تأمر بأتخاذالتدابير اللازمة للحافظة على أموال المدين أو ادارتها إلى أن يتم الفصل في الطلب .

Karlind is to all (VYV Solo) like the World day

١ ــ بجوز المحكمة أن تندب خبيرا لإجراء تحريات عنحالة المدين المالية وأسباب إضطرابها وتقديم تقرير بذلك .

٧ - وتفصل المحكمة في طلب الصلح على وجه السرعة .

& Hall (VYN Sale) Wash of the Hall

على الحكمة أن تقضى برفض طلب الصلح في الأحوال الآتية :

١ - إذا لم يقدم طالب الصلح الوئائق والبيانات المنصوص عليها في المادة ٧٢٥ أو قدمها ناقصة دون مسوغ .

٧ – إذا سبق الحكم على التاجر بالإدانة في إحدى جرائم الإفلاس بالندايس أو في جريمة التزوير أو السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو الإفلاس أو إصدار شيك لايقا بله رصيد كاف للوفاء بقيمته .

٣_ إذا اعتزل التجارة أو لحأ إلى الفوار •

إذا قضت المحكمة برفض طلب الصلح جاز أن تحكم على التاجر بغرامة لاتقل عن عشرين جنيها ولاتزيد على مائتي جنيه إذا تبين لها أنه تعهد الإيهام باضطراب أعماله المالية أو احداث الاضطراب فيها .

كم مجوز للحكة أن تقضى من تلقاء ذاتها باشهار الإفلاس إذا توافرت الشروط اللازمة لذلك .

(مادة ۲۳۰)

١ - إذا قررت المحكمة قبول طلب الصاح وجب أن تأمر بافتتاح الإجراءات . وتعين المحكمة في قرارها وكيلا أو أكثر لمباشرة اجراءات الصلح ومتابعتها .

٧_ وللحكة أن تأمر المدين بأن يودع لخزانة المحكمة أمانة نقدية لمواجهة مصروفات الإجراءات .

ويجوز للحكمة أن تأمر بالغاء إجراءات الصلح أو بوقفها إذا لم يودع المدين الأمانة في الميعاد الذي عينته .

(مادة ٢٣١)

١ ك تعين المحكمة التي قضت بافتتاح إحراءات الصلح أحد قضاتها ليكون مشرفا عليه مدا عباه مديها ما وها الهام الدامات

٧ – ولا يجوز الطعن في القرارات التي يصدرها القاضي المشرف على الصلح إلا إذا نص القانون على جواز ذلك . وتسرى على الطعن الأحكام المنصوص عليها في المادة ٤٧٤ ما و معالم المناسبة المسلمة المناسبة ا

يعين وكيل الصلح وفقا للمادة ٥٦٥ ، ويسرى عليه الحظر المنصوص عليه في المادة ٢٦٥ . (مادة ٧٣٣)

١ — تبلغ المحكمة الوكيل القرار الصادر بتعيينه في اليوم التالي الصدور

٧ ــ ويقوم الوكيل خلال خمسة أيام من ناريخ تهايغه بالنعيين بقيد القرار الصادر بافتتاح اجراءات الصلح في السجل التجاري ونشر ماخصه مصحوبا بدعوة الدائنين إلى الاجتماع في صيفة يومية يعينها القاضي

٣ - وعلى الوكيل أن يرسل في الميعاد المذكور في الفقرة السابقة الدموة إلى الاجتماع مصحوبة بمقترحات الصلح إلى الدائنين المعلومة عناوينهم .

(مادة ١٣٤)

١ - يقوم القاضي المشرف فور صدور قرار افتتاح إجراءات الصلح بإقفال دفاتر المدين ويضع عليها توقيعه ،

٢ — ويباشر الوكيل فور تبليغه بالتعيين اجراءات الجرد بحضور المدين وكاتب المحكمة .

١ - سبقي المدين بعد صدورقرارافتتاح إجراءات الصلح قائماعلي إدارة أمواله بإشراف الوكيل . وله أن يقوم بجميع النصرفات العادية التي تقتضيها أعماله التجارية ومع ذلك لاتسرى على الدائنين النبرءات التي يجريها المدين بعد صدور القرار المذكور

٣ ــ ولايجوز للمدين بعد صدور القرار أن يعقد صلحاً أو رهنا أو أن بجرى تصرفا ناقلا لللكية لاتستلزمه أعماله التجارية العادية إلابعد الحصول على إذن من القاضي المشرف . وكل تصرف يتم على خلاف ذلك لايسرى على الدائنين .

المادة ١٤١) المادة (١٤١)

١ على الوكيل ايداع قائمة الديون بالمحكمة . ويجب أن يتم الإيداع خلال ثلاثين يوما على الأكثر من ناريخ صدور قرار افتتاح إجراءات الصلح . ويجوز عند الاقتضاء إطالة الميعاد بقرار من القاضي المشرف .

٢ - ويقوم الوكيل في اليوم التالى الإيداع بنشر بيان بوقوعه في صحيفة يومية يعينها القاضي المشرف، وعلى الوكيل أن يرسل إلى المدين وإلى كل دائن نسخة من قائمة الديون وبيان الميالغ التي يرى قبولها من كل دين.

٣ – ولكل ذي مصلحة الاطلاع على القائمة المودعة بالحكمة .

(مادة ٢٤٧)

للمدين ولكل دائن ورد اسمه بقائمـــة الديون اأن يعارض في الديون المدرجة بها خلال عشرة أيام من تاريخ النشر في الصحف عن حصول الايداع. ويقدم الاعتراض إلى القاضى المشرف ويجوز إرساله بكتاب مسجل أو بيرقية . ولا يضاف إلى هذا الميماد ميعاد المسافة.

(des 734)

١ - يضع القاضى المشرف بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة قائمة نهائية بالديون غير المعترض عليها ويؤشر على البيان الخاص بالدين بما يفيد قبوله ومقدار ماقبل منه .

٢ - ويجوز الفاضى المشرف اعتبار الدين معترضا عليه ولو لم يقدم
 بشأنه أى اعتراض .

ويفصل القاضى المشرف في الديون المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء ميعاد الإعتراض .

ع - و يخطر القاضى المشرف ذوى الشأن بميعاد الجلسة قبل انعقادها بثلاثه أيام على الأقل كما يبلغهم القرار الصادر في الاعتراض فور صدوره.

(مادة ١٤٤)

 ١ - يجوز الطعن في القرار الصادر من القاضي المشرف بقبول الدين أو رفضه

٣ – ولا يترتب على الطعن وقف إجراءات الصلح إلا إذا أمر
 القاضى بذلك .

٣ - ويجوز للقاضى قبل الفصل فى الطعن أن يأمر بقبرل الدين مؤقتا
 بمبلغ يقدره

ولا يجوز قبول الدين مؤقتا إذا رفعت بشائه دعوى جنائية .

(-100 PMY)

١- توقف الدعاوى وإجراءات التنفيذ الموجهة إلى المدين عجر دصدور قرار الصلح ولا يفيد من هـذا الحكم المدينون المتضامنون مع المدين أو كفلاؤه في الدين . أما الدعاوى المرفوعة من المدين وإجراءات التنفيذ التي باشرها فتبقى سارية مع إدخال الوكيل فيها .

ولا يجوز بعد صدور قرار الصلح التمسك قبل الدائنين بقيد الرهون
 وحقوق الامتياز المقررة على أموال المدين

(NEL STE

لايترتب على صدور قرار افتتاح إجراءات الصلح حلول آجال الديون التي على المدين .

(مادة ۱۳۸۸)

اذا أخنى المدن بعد تقديم طلب الصلح جزءا من أمواله أو أتلفه أو أجرى سوء نية تصرفات ضارة بالدائنين أو تصرفات خالفة لأحكام المسادة ٧٣٥ جاز للحكمة من تلقاء ذاتها أن تأمر بإلغاء إجراءات الصلح .

(مادة ۲۳۷)

ا على جميع الدائنين ، ولوكانت ديونهم غير حالة أو مضمونة بتأمينات خاصة أو ثابتة باحكام نهائية ، ان يسلموا الوكيل خلال عشرة أيام من تاريخ نشر ملخص القوار الصادر بافتتاح إجراءات الصلح في الصحيفة مستندات ديونهم مصحوبة ببيان هذه الديون وتأميناتها إن وجدت ومقدارها مقومة بالعملة الوطنية على أساس سعرالصرف الرسمي يوم صدور القرار . ويجوز إرسال البيان والمستندات إلى الوكيل بكتاب مسجل مع علم الوصول .

ويكون الميعاد المذكور في الفقرة السابقة عشرين يوما بالنسبة
 إلى الدائنين المقيمين خارج الجمهورية

(مادة ١٤٠)

- يضع الوكيل بعد أنهاء المعاد المنصوص عليه في المادة السابقة قائمة بأسماء الدائنين الذي طابوا الاشتراك في إجراءات الصلح بيانا بمقدار كل دين على حدة والمستندات التي تؤيده والتأمينات التي تضمنه إن وجدت وما يراه بشأن قبوله أو رفضه

وللوكيل أن يطلب من الدائمنين تقديم إيضاحات عن الدين أو تكلة
 مستنداته أو ترديل متداره أوصفاته

 وإذا كان الاعتراض على الدين متعلقا بتأميناته ، وجب قبوله بوصفه دينا عاديا

(مادة ه١٤٠)

لا يجوز أن يشترك في إجراءات الصلح الدائنُون الذين لم يقدموا مستندات ديونهم في المعياد المنصوص عليه في المــادة ٩٤٣ ولا الدائنون الذين لم تقبل ديونهم نهائيا أو مؤقتا

(مادة ٢٤٧)

يمين الفاضى المشرف بعد الانتهاء من تحقيق الديون ميعادا لاجتماع الدائنين للمداولة في مقترحات الصلح . وترسل الدعوة إلى حضور هذا الاجتماع إلى كل دائن قبل دينه نهائيا أو مؤقتا .

ويجوز للقاضي المشرف أن يامر بنشرها في صحيفة يومية يعينها .

(مادة ٧٤٧)

يودع الوكيل المحكمة قبل الميعاد المعين لاجتماع الدائنين بخسة أيام على الأفل تقريرا حن حالة المدين المالية وأسباب اضطرابها وبيانا باسماء الدائنين الذين لهم الحق في الاشتراك في إجراءات الصلح .

ويجب أن يتضمن التقرير رأى الوكيل فى الشروط التى اقترحها المدين للصلح .

(مادة ١٤٨) المادة ١٩٤٨)

١ – يتولى القاضي المشرف رئاسة اجتماع الدائنين .

٢ - ويجوز للدائن أن يقيم عنه وكيلا خاصا في حضور الاجتماع
 ويجب أن يحضر المدين بنفسه ولا يجوز أن يقيم عنه وكيلا في الحضور
 بدلا عنه إلا امذر يقبله القاضى المشرف

(مادة ۱۹۹۹)

لا تجوز المداولة في شروط الصلح إلا بعد تلاوة تقرير الوكيل عن حالة المدين المالية ، ويجوز للدين تعديل شروط الصلح في اثناء المداولة .

(Vo. ösla)

١ ــ لا يقع الصلح إلا بموافقة أغلبية الدائنين الذين قبلت ديونهم أبائيا أو مؤقتا بشرط أن يكونوا حائزين لثلثى قيمة هذه الديون.
 ولا يحسب في هاتين الأغلبيتين الدائنون الذين لم يشتركوا في التصويت كما لا تحسب ديونهم .

٢ _ وإذا كان الصلح خاصا بشركة أصدرت سندات قرض وجب
 مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٠٣ .

(مادة ٥١١)

١ ــ يسرى على الصلح الواقى من الإفلاس الحظر المنصوص عليه
 ف المادة ٢٥٨ .

٢ - ويسرى في شأن اشتراك الدائنين أصحاب النامينات العيلية
 في النصويت على الصلح الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٥٠ .

ب عدول مي معاد و (٧٥٢ قام) سال على الدائل فيد الرعول

يوقع الصلح في الجلسة التي تم فيها التصويت عليه و إلا كان لاغيا .

(مادة ۲۵۷)

١ - يحرر محضر بما تم فى جلسة الصلح يوقعه الفاضى المشرف
 والوكيل والمدين والدائنون الحاضرون

ولا يجوز تنفيذ الصلح إلا بعد إنقضاء خمسة أيام من نار يخ
 التوقيع على محضره ويجوز لكل ذى مصلحة خلال هذا الميعاد أن يبلغ
 القاضى المشرف كتابة بما لديه من ملاحظات بشأن الصلح

س – وعلى القاضى المشرف خلال ثلاثة أيام من إنقضاء الميعاد
 المذكور في الفقرة السابقة أن يصدر قرارا بإلغاء الصلح أو بالتصديق
 عليه .

٤ - ويجب أن يكون قرار إلغاء الصلح مسببا . و يكون هذا القرار
 قابلا للطعن .

ويصبح الصلح نافذا بمجرد صدور قرار التصديق عليه ولا يجوز الطعن فيه .

ويعين القاضى فى هذا القرارمن بين الدائنين مراقبا أو أكثر للا شراف على تنفيد شروط الصلح وإبلاغ الحكمة بما يقعمن المدين من محالفات لهذه الشروط.

(مادة ١٥٧)

١ - يجوزأن يتضمن الصلح منح المدين آجالا لوفاء الديون كما
 يجوزأن يتضمن ابراء المدين من جزء من الدين .

و يجوز أن يعقد الصلع بشرط الوفاء إذا أيسر المدين خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الصلح. ولا يعتسبر المدين قد أيسر إلا إذا زادت قيمة موجوداته على الديون المترتبة عليه.

٣ ـ وللدائنين أن يطلبوا كفيلا أو أكثر لضان تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ٥٥٧)

ا — يعلن القرار الصادر بالتصديق على الصلح بالكيفية الني يشهر بها حكم الإفلاس و يشتمل الملخص الذي ينشر في الصحف على السم المدين ومحــــل إقامته ورقم قيده في الصعبل التجاري وتاريخ قرار التصديق وملخص أهم شروط الصلح .

٧ — وعلى المراقب المعين للاشراف على تنفيذ شروط الصلح بوصفه نائبا عن الدائنين وخلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار التصديق على الصلح قيد ملخص هـذا القرار في كل إدارة منإدارات الشهر العقارى يقع في دائرتهاعقار لأفلس . ويترتب على هذا القيد إشاء رهن على العقارات المذكورة اضان حقوق الدائنين الذين يسمرى عليهم الصلح ما لم ينص في الصلح على غير ذلك .

٣ – و يطلب المراقب شطب ارهن بعد تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ۲۵۷)

١ - يسرى الصلح على جميع الدائنين الذين تعتبر ديونهم عادية وفقا
 لاحكام الافلاس ولو لم يشتركوا في اجراءاته أو لم يوافقوا عليه.

٢ - ولا يفيد من الصلح المدينون المتضامنون مع المدين أو كفلاؤه في الدين ومع ذلك إذا وقع الصلح مع شركة أفاد من شروطه الشركاء المسئولون في جميع أموالهم عن ديونها إلا إذا نص الصلح على غير ذلك .

٣ - ولا يسرى الصلح على ديون النفقة ولا على الديون التى نشأت
 بعد صدور القرار بافنتاح اجراءات الصلح

(مادة ۲۵۷)

بجوز للحكمة أن تمنح المدين آجالا للوفاء بالديون التي لا يسمرى عليها الصلح بشرط ألا تجاوز الأجل المقرر في الصلح .

(مادة ۸۵۷)

لا يترتب على الصلح حرمان المدين من الآجال التي تكون أبعد مدى من الأجل المقرر في الصلح .

(مادة ۲۰۹)

١ ـ يطلب المراقب المعين للاشراف على تنفيذ شروط الصلح من المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من تنفيذ شروط التسلح اصدار قرار باقفال الاجراءات ويعلن هـذا الطلب بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٧٣٣٠.

ويصدر قرار إقفال الاجراءات خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الصحف و يسجل هذا القرار في السجل التجاري وفقا للاحكام الخاصة بهذا السجل.

(مادة ۲۰۷)

١ — يبطل الصلحإذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس من جأ بالمدين ويعتبر تدليسا على وجه الخصوص إخفاء الأموال أو اصطناع الدبون أو تعمد المبالغة في تفديرها . و يجب أن يطلب ابطال الصلح خلال ستة أشهر من اليوم الذي يظهر فيه التدليس وإلاكان الطاب غير مقبول . وفي جميع الأحوال لا يكون طلب ابطال الصلح مقبولا إذا قدم بعدا نقضاء سنتين من تاريخ قرار التصديق على الصلح .

٢ - و ينرتب على ابطال الصلح براءة ذمة الكفيل الذي ضمن تنفيذ شروطه .

بع – ولا يلزم الدائنون برد الاجزاء التي قبضوها من الديون قبل
 الحكم با بطال الصلح .

(مادة ٢٢١)

١ — إذا لم يقم المدين بتنفيذ شروط الصلح جاز طلب فسخه .

٢ - ولا يترتب على فسخ الصلح براءة ذمة الحكفيل الذى ضمن
 تنفيذ شروطه ، ويجب تكليفه بحضور الجلسة الى ينظر فيها طلب
 الفسخ ،

(مادة ۲۲۷)

١ ــ يقدر القاضى المشرف أجر الوكيل و يودع القرار الصادر بذلك
 الحكمة في اليوم التالي لصدوره .

٢ - ويجوز لحكل ذى مصلحة أن يعترض على القرار خلال الدائة
 أيام من تاريخ الإيداع و يكون القرار الصادر فى الاعتراض نهائيا .

الفصل الناسع برائم الافلاس والصلح الواقى منه (مادة ٧٦٣)

تسرى فى شأن الجرائم المتعلقة بالافلاس والصلح الواقى منه الأحكمام المنصوص عليها فى قانون العقوبات .

(مادة ١٢٧)

لايترتب على إقامة الدعوى الحنائية بالافلاس أو بالمتدليس أو بالتقصير أى تعديل في الأحكام المتعلقة بإجراءات التفليسة مالم ينص الفانون على غير ذاك .

(مادة ه٧٦)

١ حلى وكيل التفليسة أو وكيل الصلح الواقى من الافسلاس أن
 يقدم للنيابة العامة جميع ما تطلبه من و ثسائق و مستندات و ايضاحات
 ومعلومات

CATALOR RECORDERANT OF THE

4- principal hall had the and total files the

· Like the state of the state o

والمن المناس الوالم المناطرة المال المناطرة المالية المناس المناس

- Hardwicken De in the party of

at a series of the series will be

1-101 in the pilling of the fill their .

لا حلا وتبق الوثائق والمستندات أثناء التحقيق أو المحاكمة محفوظة
 لدى المحكمة الجنائية ويكون من حق الوكيل أو المراقب الاطلاع عليها
 وطلب نسخ وسمية منها مالم تأمم المحكمة بغير ذلك

٣ – وترد الوثائق والمستندات بعد انتهاء التحقيق أو المحاكمة الى الوكيل أو المراقب مقابل إيصال

(مادة ۲۲۷)

ينشر ملخص الحكم الذي يصدر بالإداءة في جوائم الافلاس أوالصلح الواقي منه على نفقة التفليسة أو المحكوم عليه بالكيفية التي تقررها المحكمة.

(مادة ٧٦٧)

إدا كانت الجريمة تتعلق باتفاق عقده المدن مع أحد الدائنين لمنح الدائن مزايا خاصة مقابل التصويت على الصلح أو إضرارا بباقى الدائنين جاز للحكمة الحنائية أن تقضى من تلقاه ذاتها بإبطال هـذا الاتفاق وبالزام الدائن بردما استولى عليه بمقتضى الاتفاق الباطل ولو صدر الحكم في الحريمة بالبراءة . وللحكمة أن تقضى أيضا بناء على طلب ذوى الشان في الحريمة بالبراءة . وللحكمة أن تقضى أيضا بناء على طلب ذوى الشان في الحريمة بالبراءة .

College College (Marie Tot) and Sale

Commence of the second

1 - propulario al mo little live in com alest et

Y - () figh of the thing of the die of the girley fall to

The with the bear the line in the state the state of

السلولون في عن السواط، عزر ديو ما الا إذا بعن السبة على

المذكرة الإيضاحية (۱) لأحكام الشريعة الإسلامية في شأن مشروع قانون التحارة

COLUMN TO THE RESIDENCE OF THE STATE OF THE

HARLES AND LOCAL L

AND THE PROPERTY OF THE PARTY OF

· 智慧 社会主义

والمنافق ليرني بالمنافق لأراك ومرافق والم

عدد في وأسهد الوقاء مان سور خارداو سك

بعارات في المريع + "الله الماني في البروف والماني

when it is a strain, it is a finite

والمها والمالي المراجع المراجع المالية المساوية

ALITE OF WARDS OF THE LAND WAS A STANLEY

البادة عن الدر الفياة الريالا 1920 كالرياد

المجرب والمسروب الفيطر البيارية الارميسة رواما

⁽۱) روعى فى هذه المذكرة الايضاحية أن يكون الايضاح الشرعى لكل مادة أو مجموعة مواد ، تاليا مباشرة لنص المادة أو مجموعة المواد ، مع الاشارة مرة أخرى لرقم المادة أو مجموعة المواد محل الايضاح الشرعى .

المذكرة الايضاحية لأحكام الشريعة الاسلامية في شان مشروع قانون التجارة

he was the the thought the fight

مقدة

التجارة بوجه عسام

التجارة ركن من أهم أركان الحياة الاقتصادية ، تتعاون مع الاتاج والتصنيع على تلبية حاجات الناس ورخاء العيش واستمرار بقاء العالم ، وتساعد على القضاء على المنازعات والتحايل والنهب والسرقة وما الى ذلك من الوسائل غير المشروعة لكسب العيش ،

وممارسة التجارة موجودة منذ القدم كضرورة من ضرورات النشاط الاقتصادى ، والأديان السماوية أقرتها ووجهتها الوجهة الصالحة ، ثم جاء الاسلام وهو امتداد للرسالات السماوية وخاتمها فأقرها ، استصحابا لأصل اباحتها في الشرائع السمارية ، ولأن الأصل في الأشياء _ كما قال أغلب الأصوليين _ هو الاباحة ما لم يرد نص يحرمها ، وقد قال الله تعالى «هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » البقرة الآية ٢٩ وقال « وسخر لكم مافى السموات ومافى الأرض جميعا منه » الجائية الآية ١٣ ٠

وقد مارس النبي صلى الله عليه وسلم التجارة قبل الرسالة ، كنظام مألوف عند العرب حيث كانت رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ، ونم يتركها بعد الرسالة كمورد من موارد رزقه الذي يعول به نفسه وأسرته ، وقد ظن المشركون أن ممارسته لها تتنافى مع كونه رسولا ، كما حكى ذلك القرآن الكريم فىقوله تعالى «وقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشى فى الأسواق» ، الفرقان الآية ومارسها أصحابه كأبى بكر وعثمان وغيرهما ممن أدوا دورا كبيرا بأموالهم فى الدعوة الاسلامية ، وشجع التجارة بمشل قوله «تسعة أعشار الرزق فى التجارة» وهو حديث مرسل رجاله فقات ، ورفع من قدر التجار الملتزمين لآدابها فقال «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء» رواه الترميذي بأسسناد مسن ، وجعلها العلماء من فروض الكفاية التي لا يجوز أن يخلو منها مجتمع من المجتمع من المحتمع من المجتمع من المجتمع من المجتمع من المحتمع من المجتمع من المحتمع المحتمع من المحتمع المحتمع من المحتمع المحتمع المحتمع من المحتمع المح

والتجارة المشروعة مبادلة مال بمال على سبيل التراضى ، والمبادلة تكون بالتعاقد ، وقد أمر الله بالوفاء بالعقود في قوله تعالى « يأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود» المائدة الآية الا وعموم الآية يوجب على كل مؤمن أن يفي بما عقده وارتبط به ، وليس لأحد أن يقيل ما أطلقه الشارع أو يخصص ما عمه اللا بعليل الم

والتراضى شرط فى اباحة هذه المبادلة ، والا كانت آكلا لأموال الناس بالباطل ، كما قال تعالى «يأيها الذين آمنوا لاتاكلوا أموالكم ينكم بالباطل الأان تكون تجارة عن تراض منكم» النساء الآية ٢٩ ينكم بالباطل الأان تكون تجارة عن تراض منكم» النساء الآية ٢٩ وكل ما يتم بالتراضى فالأصل فيه الاباحة مالم يرد نص يحرمه والتراضى شرط فى صحة العقد ، سواء أكان العقد بالقول أم بالكتابة أم بالاشارة عند الضرورة ، أم كان بالفعل كبيع المعاطاه عند الأحناف وأحمد «المغنى جاص ٤٤» و وكل ما يعده الناس من ذلك عقدا فهو واجب الوفاء مالم يتضمن تحريم حلال أو تحليل حرام مما ثبت فى الشرع و وكذلك الأصل فى الشروط الاباحة ، لاسيما العقود والشروط فى أمور الدنيا ، فالحظر لا يثبت الا بدليل ، ويد ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم « الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل جراما أو حرم حلالا ، والمسلمون عند شروطهم » رواه أبو داود والترمذي ،

وآما ما رواه الشيخان عن عائشة فى قصة بريرة « ما بال رجال يسترطون شروطا ليست فى كتاب الله تعالى ، ما كان من شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط ، قضاء الله أحق وشرطه أوثق ، الولاء لمن أعتق » فالمسراد بما ليس فى كتاب الله ماخالفه كما يؤخذ من سبب الحديث ، اذ الواقعة فى أمسر دينى اشترط فيه شرط مخالف لحكم الله فكان لغوا ، والحديث يقول «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» رواه مسلم ، ولأن الأمور الدينية موقوفة على النص ،والنص فى هذه الواقعة هو « الولاء لمن الدينية موقوفة على النص ،والنص فى هذه الواقعة هو « الولاء لمن الماملات فيرى الامام مالك أن الاصل فيها عرف الناس وتراضيهم مالم يخالف حكم الشرع فى تحريم حلال أو تحليل حرام ، يدل على مالم يخالف حكم الشرع فى تحريم حلال أو تحليل حرام ، يدل على هذا الأصل حديث « أنتم أعلم بأمر دنياكم » رواه مسلم ، وحديث «ما كان من أمر دنياكم فأنتم أعلم به » رواه أحملا ولهذا تجد الامام الحملا أكثر الأئمة تصحيحا للعقود والشروط مع أنه أوسعهم رواية للحديث وأشدهم المتمساكا به ،

وقد نظم الاسلام التجارة تنظيما استهدف به الحدد من تسلط المادة على النفس البشرية حتى لا يكون المؤمن عبدا لها كما قل الحديث « تعس عبد الدرهم» رواه البخاري كما استهدف به المحافظة على نظام الحياة الاجتماعية واشعار الغرد بواجبة نحوها ففي الحديث « لا يؤمن أحداكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » رواه البخاري ومسلم ، وكان من الاجراءات التي اتخذها لذلك ما يتصل بمادة التجارة وأسلوبها وما يتصل بمادة التجارة وأسلوبها وما يتصل بمادة التجارة وأسلوبها وما يتصل بماداها وأخلاقها ، ويظهر ذلك قيما يأتي :

١ منع التجارة فى المحرمات التى تضر الفرد والمجتمع فالاسلام
 لا ضرر فيه ولا ضرار ، ومنها ما جاء فى الحديث الشريف الذى رواه
 الجماعة « أن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » •

٢ - حرم كل معاملة فيها ربا ، قال تعالى «وأحل الله البيع وحرم الربا » سورة البقرة : ٢٧٥ وأباح معاملات كثيرة لتنشيط الحركة الاقتصادية بعيدة عن الربا والريبة منها : القراض والمضاربة، والقرض الحسن الذي ليست فيه زيادة مشروطة عن الأصل ، بل جعله الاسلام أفضل من الصدقة التي ليس لها مقابل أصلا ، كسا صح في الحديث ، كما أباح البيع بالأجل بسعر أعلى من السعر العاجل تيسم! على الناس ، وأباح البيع بالمرابحة ، وهي تحديد نسبة معلومة من الربح زيادة على ثمن المبيع وتكاليفه وضبط المبادلة في بعض الأشياء بما ينفي عنها الضرر عامة والاستغلال خاصة جاء في حديث البخاري « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا استواء » وفي رواية مسلم « فاذا اختلفت هذه الأصناف فيعوا كيف شيئتم اذا كان يد بيك » »

ومن أجل منع الضرر حرم الغش في السلعة أو الثمن ، وقد حاء في حديث مسلم « من غشنا فليس منا » وذلك عندما مر النبي برجل يبيع طعاما فأدخل يده فيه فاذا هو مبلول ، ونصحه بابراز هذا الطعام المبلول حتى لا يغر به المسترى وحرم أيضا بيع المصراة، وهي ذات اللبن التي حبس لبنها في ضرعها لا يهام المشترى بكثرة درها، وقد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم الخيار للمشترى كما رواه البخارى ومسلم ،

ونهى عن الحلف كذبا لانفاق السلعة ، فقد صح فى حديث مسلم « ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا بزكيهم ولهم عذاب أليم » وعد منهم « المنفق سلعته بالحلف الكاذب » •

وحرم التطفيف في الكيل والميزان « قال تعالى « ويل للمطففين الذّين اذا اكتالوا على الناس يستوفون ، واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » سورة المطففين من ١٢ – ٣٠

ونهى عن تلقى الركبان أى استقبال الجاليين للأقوات من خارج الالمصار لميعها في الأسواق ، حيث تشترى منهم وهم خارج البلد بسعر أقل ، واذا انكشف الخداع كان للجالب الخيار ، كما رواه الجماعة الا البخارى .

ونهى أيضا عن النجش كما ورد فى صحيحى البخارى ومسلم و وصوره الشافعى بأن يحضر الانسان السلعة وهى تباع ، فيعطى فيها ثمنا وهو لا يريد شراءها ، بل يريد أن يقتدى به السوام المريدين للشراء فيعطوا ثمنا أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سوم هذا الشخص •

٣ - شرط العلم بالبدلين عند التعاقد ، منعا الغرر الذي يؤدي الى التنازع ولهذا فهى النبي صلى الله وسلم عن أنواع من البيوع مثل: يبع الحصاة كأن يقول البائع: بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة ويرمى الحصاة رواه مسلم ، وبيع حبل الحبلة كسا رواه مسلم أيضا وهو في بعض التفسيرات بيع ولد الناقة الحامل في الحال ، أو بيع جنين جنينها ، وقد جاء في حديث أحمد وأبن ماجه النهى عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع ، وعن بيع ما في ضروعها الا بكبل ، وعن ضربة العائص أي ما يستخرج من الكائنات البحرية في المرة الواحدة ، وذلك كله لعدم العلم بالمبيع ، ولم يستثن من هذا الغرر الا ما يتسامح فيه لحقارته ، أو مايكون تبعا للمبيع كأساس المنزل المستور بالأرض ، واللبن الموجود في ضرع الحيوان المبيع ، كما استثنى بيسع العرايا للحاجة اليه ، كما رواه البخاري ومسلم ،

ومن صوره أن يقول الرجل لصاحب النخل ؛ بعنى ثمر فخلات بأعيانها بخرصها من التمر ، فيخرصها ، أى يقدرها حسب ظنه ويبيعها ويقبض منه التمر ويسلم له النخلات بالتخلية فبنتفع برطبها ، وأجاز بعض العلماء ذلك عند التراضى « نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢١٢ » .

إلى اشترط القدرة على تسليم البيع للمشترى ، ولهذا مع بيع السمك في الماء كما رواه أحمد ، ومثله بيع الطير في الهواء ، ه و نهى عند التعاقد أن يشترط ما يتنا في مع مقتضى العقبة، كان يشترط البائع على المشترى ألا يبيع ما اشتراه أو الا ينتفع به ، ٦ - جعل للعرف دورا كبيرا في المعاملات ، كما جعل لولي الأمر الحق في اتخاذ اجراءات تستهدف تحقيق المصلحة ومنع الضرر ، وذلك فيما لهم يرد فيه نص بعينه قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطبعوا الله وأطبعوا الرسول واولى الامر منكم » سيورة النساء : ٥٩

٧- شرع كل عمل يتعاقد عليه الطرفان من أجل ضمان الحقوق ومنع التنازع ، كتسجيل العقود والاشهار عليها ، وأخذ الرهان ضمانا للحق ، قال تعالى « يا أيها الذين المنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ، • • واستشهدوا شهيئين من رجالكم ، • • ولا أي الشهداء اذا مادعوا ولا تساموا أن تكتبوه صقيرا أن أخيرا الى أجله ذلكم اقسط عند الله وأقوم للشهادة

وأدنى ألا ترتابوا » ســورة البقرة : ٣٨٣ وقال « وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فرهان متبوضة فان أمن بعضكم بعضـــا فليؤد الذي اؤتمن أماته وليتق الله ربه » سورة البقرة : ٣٨٣ ٠

وشرع جواز الحجر على المماطل بسداد الدين والمفلس معنى الحديث « لى الواجد يحل عقوابته وعرضه » رواه الخمسة الا الترمذي أي يحل حبسه والتشدد في مطالبته .

أنما حث من كان عنده حق لأخيه أن يسرع فى أدائه اليه ،فالحق أمانة والله يقول « فليؤد الذى اؤتمن امانته » ولا تبرأ ذمة الا بالوفاء أو العفاو ، ويقدم سداده من تركته على نصيب الورثة ، كما قال تعالى « من بعد وصية يوصى بها أودين » سورة النساء : ١١

٨ - أجار انجاز الاعمال بالتوكيل او الايجار والنصوص في دلك كثيرة ، كما أجاز تأسيس الشركات ، وذلك كله من باب التعاون على البر قال تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » سورة المائدة : ٢ وفيه تيسير على الناس وتنشيط للحركة الاقتصادية ، وفي الحديث يقول الله تعالى « أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه » رواه أبو داود والحاكم وصححه ،

۹ _ فهی عن مزاحمة الغیر فیما ابناعه واتفق فیه مع بائمه ، معنی الحدیث «لا یبع أحدكم علی بیع أخیه حتی بیناع أو یدری» رواه النسائی •

١٠ ــ نهى عن الاحتكار ، وهو حبس السلعة لبيعها بثمن أغلى عند شدة حجة الناس اليها ومن أصحح ماورد في النهى عنه حديث مسام « لا يحتكر الاخاطىء » وحرمة الاحتكار تشمل الأقوات وغيرها •

11 _ وجاء فى التسعير أن أنسا قال : غلا السعر على عهد رسول الله حلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله لو سعرت لنا ، فقال « ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر ، وانى لأرجو أن القى الله عز وجل ولا يطلبني أحد بمظامة ظلمتها اياه فى دم ولا مال » رواه الخمسة الا النسائى وصححه النرمذى ، وقد أجاز مالك وأحمد فى رواية للامام أن يسعر عند الحاجة وفى وجه للشافعى جوازه عند الغلاء ، وأجازه ابس تيميه فى كتابه _ الحسبة _ عند الضرورة ، على أن يكون شمن الثار .

۱۲ _ أمر بالسماحة في كل المعاملات ، وجاء في ذلك حديث البخارى « رحم الله رجلا سمحا اذا باع واذا اشترى واذا اقتضى »

مراوع قانون التجارة المراوع والماد

الباب الأول التجارة بوجه عام التجارة بوجه عام التحارة عامـــة

(مادة)

تسرى احكام هذا القانون على المسائل التجارية وعلى كل شخص طبيعي او معنوى تثبت له صعة الناجر .

(No is)

ا ب تسرى على المسائل التجارية أحكام الاتفاق الخاص بين المتعاقدين فاذا لم يوجد الفاق خاص سرت نصوص هذا القانون او غيره من القوائين المتعلقة بالمسائل التجارية ثم قواعد العرف التجارى ويرجع العرف الخاص او المحلى على العرف العام .

٢ -- اذا لم يوجد عرف تجارى وجب تطبيق احكام قانون الماملات
 المدنية .

٣ ــ لا يجوز تطبيق الاتفاقات الخاصة أو قواعد العرف التجارى
 أدا تفارضت مع نصوص تشريعية آمرة •

احكام عامة

المادتان ۱ ، ۲ ، ۱ ما مسادتان

تنص المادة الأولى على أن أحكام هـذا القـانون تسرى على المسائل التجارية ، وعلى كل شخص طبيعي أو معنوى تثبت له صفة التاجـر •

وتنص المادة الثانية فى فقرتها الأولى على أن المسائل التجارية تسرى عليها أحكام الاتفاق الخاص بين المتعاقدين ، فاذا لم يـوجد اتفاق خاص سرت نصوص هذا القانون أو غيره من القوانين المتعلقة والمسائل التجارية ، ثم قواعد العرف التجارى ، ويرجح العرف الخاص أو المحلى على العرف العام .

وقى الفقرة الثانية من المادة تفسها وجوب تطبيق أحكام قانون المعاملات المدنية اذا لم يوجد غرف تجارى .

وفى الفقرة الثالثة من المادة نفسها لا يجوز تطبيق الاتفاقات المخاصة أو قواعد العرف التجارى اذا تعارضت مع نصوص تشريعية آمرة .

ليس في المادة الأولى ما يحتاج الى تأصيل من الشرع ، أما المادة الثانية قفيها الأخذ بقواعد العرف التجارى ان لم يوجد

اتفاق خاص بين المتعاقدين ، والعرف قد أثبت به الفقهاء الأحكمام الشرعية وقالوا : انه بمنزلة الاجماع عند عدم النص ، لاندراجه تحت حديث « لاتجتمع أمتى على ضلالة » رواه أحمد والطبرانى وغيرهما ـ وله عدة طرق وشـواهد متعددة ترفعـه الى درجـة الحسن « الزرقاني على المواهب ج ٥ ص ٣٣٨ » •

غير أنهم اشترطوا فيه أن يكون عرفا غالبا عند أهل العرف ، والا يتعالف نصا من كتاب أو سنة أو شرطا صريحا لأحد المتعاقدين وبذلك يكون حجه على الذين عرفوه والتزموه دون غيرهم، وقد جاء في العديث «ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن» رواه الحاكم وصححه عن ابن مسعود • وقيل انه موقوف عليه غير مرفوع • ويقول ابن قيم الجوزية في كتابه «أعلام الموقعين »: اياك ان تهمل قصد المتكلم ونيته وعرفه فتجنى عليه وعلى الشريعة وتسبب اليها ما هي بريئة منه •

ومن أقوال الفقهاء: المعروف عرفا كالمشروط شرطا ، والمشروط عرفا كالمشروط شرعا ، والعادة محكمة ، والثابت بالعرف كالثابت بالنص (تناب العرف في الشريعة لغمر عبد الله رسالة العرف لا بن عابدين ، مرشد الحيران م٢٢٧ ، بداية المجتهد ج٢ص ١٥٦ وما بعدها) .

والأخد بالاتفاقات الخاصة أو قواعد العرف التجارى - كما فى العقرة الثالثة من المادة تفسها - لا بيجوز اذا تعارضت مع النصوص التشريعية الآمرة ، أى أن النص مقدم على أى شرط وعلى أى عرف ، وهو ما يدل عليه العديث « الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وزاد « المسلمون على شروطهم • الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما » وهو حديث حسن صحيح •

وقد اشترط الفقهاء فى الأخذ بالعرف آلا يخالف النص كسا تقدم ، وقال مالك : الأصل فى المعاملات الدنيوية عـرف الناس وتراضيهم ما لم يخالف حكم الشرع فى تعليل حرام أو تحريم حلال ، مستندا الى الحديث المذكور •

الفصل الأول - الأعمال التجارية

(مادة ٢٠)

۱ _ شراء المنقولات آیا کان نوعها بقصد بیعها او تاجیرها بذاتها
 او بعد تهیئتها فی صورة آخری •

٢ - بيع أو تاجير المنقولات السابق شراؤها على الوجه المين في الفقرة السابقة •

٣ - استئچار المنقولات بقصد تاجيرها وكذلك ايجارها الى الفير •
 ٤ - جميع العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية كتحريرها وتظهيرها ووفاء قيمتها ايا كانت صفة ذوى الشمان فيهما وايا كانت طبيعة العمليات التى انشئت من اجلها •

o - تأسيس الشركات التجارية وبيع وشراء اسهمها وسنداتها وترويجها .

(alca) (alca)

تعتبر الاعمال الاتية تجارية اذا كانت مزاولتها على وجه الاحتراف:

- ١ توريد البضائع ١
- ٢ ـ الصناعة .
- ٣ النقل البرى والنفل في المياه العاخلية .
 - ٤ _ الوكالة التجارية والسمسرة .
 - ه ـ التامين على اختلاف انواعه .
 - ٦ عمليات المصارف والصيارفة ،
 - ٧ _ الحساب الجادي .
 - ٨ الايداع في المستودعات العامة .

 ٩ ـ النشر والطباعة والتصوير والاذاعة مرئية كانت اؤ مسموعة والصحافة ونقل الأخبار أو الصور والإعلان .

العمليات الاستخراجية اوارد الثروة الطبيعية كالمساجم
 والمحاجر ومنابع النفط والعاز وغيها .

١١ _ مقاولات بناء العقارات وترميمها أو هدمها أو تعديلها .

١٢ - شراء العقارات ، والحقوق العينية بقصد بيمها بعد شرائها
 بالقصد المذكور .

۱۳ ـ اعمال مكانب السياحة ومكاتب التصدير والاستياد او الاغراج الجمركي ومكانب الاستخدام ومحال البيع بالمزاد العلني .

12 - أعمال الفنادق والمطاعم ودور الخيالة والملاعب والملاهى .

١٥ - تأجير واستئجار الدور والشقق والفرف المؤثثة .

١٦ - توزيع الياه أو الفاز أو الكهرباء .

١٧ - اجراء المخابرات البرقية والهانفية والبريدية .

(ماده ه)

يعتبر ايضا عملا تجاريا كل عمل يتعلق بالملاحة التجارية بحرية كانت او جوية وعلى وجه الخصوص:

١ - بناء السفن أو الطائرات واصلاحها وصيانتها .

۲ ــ شراء او بيع او تأجير أو استثجار السفن او الطائرات
 الا اذا كان ذلك لفرض غير تجارى •

٣ _ شراء أدوات أو مواد نموين السفن أو الطائرات .

٤ - النقل البحرى او الجوى •

ه - عمليات الشحن والتفريغ -

٦ _ استخدام اللاحين والطيارين .

المالة المسلم والمالية والمالية إلى المالية المالي

يعتبر عملا تجاريا كل عمل يمكن قياسه على الأعمال المنصوص عليها في المواد السابقة لتشابه في الصفات او الفيات .

الفصل الأول - الأعمال التجارية 760686731911

الماده الثالثة بفقراتها الخمسة والمادة الرابعة بفقراتها السبع عشرة بينما الاعيان والإعمال التجارية ، والمادة الخامسة إفقراتها الستة بينت من هدد الأعمال نوعا خاصا وهو الملاحة التجاريه بحرية كانت او جویه وما یتعلق بها •

والمادة السادسة أدخلت في الأعمال النجارية كل ما يمكن قياسه على الاعمال المنصوص عليها في المواد من ٣ _ ٥ لتشابه في الصفات

وكل ذلك جائز شرعا لعدم تعارضها مع نص صريح يحرمها من كتاب أو سنة ، وقد اقتضتها مصلحة المجتمع فكان دليلها المصالح المُرِسَّةُ التِي أَخَذُ بِهَا الامامان مالك وأحمد رضي الله عنهما ، فهي مباحة لأنه لم يرد نص بتحريمها ، والمحرم نوعان ، محرم أصـــالة لذاته كالاتجار في الخمر والخنزير والميتة ، ومحرم لغيره ، وهو ما كان فى أصله مباحًا ولكن عرض له أو اقترن ببه ما يحرمه ، كالمـــال المعصوب ، والبيع الذي فيه غش ، والقرض مع اشتراط الفائدة .

١ - الأعمال التي يقوم بها التاجر لشئون تتعلق بتجارته تعتبر اعمالا تحارية .

٢ _ وكل عمل يقوم به التاجر يعتبر متعلقا بتجارته مالم يثبت

الما مادة ١٨) المادة ١٨

١ - لا يعتبر عملا تجاريا بيع الزارع منتجات الأرض التي يقوم بزراعتها سواء كان مالكها أو مجرد منتفع بها

٢ ــ ومع ذلك اذا قام الزارع بصناعة الواد التى تنتجها أرضه واستخدم في ذلك آلات ذات قوة محركة كبيرة أو عددا غير قليل من العمال ، اعتبر العمل تجاريا .

Harles a el se a A 6 V otistal

تنص المادة ٧ على أن الأعمال التي يقوم بها التاجر لشئون تتعلق بتجارته تعد أعمالا تجارية ، وأن كلعمل يقوم به التاجر يعد أيضا متعلقا بتجارته مالم يثبت غير ذلك ٠

وتنص المادة ٨ على أنه لا يعد عملا تجاريا بيع المزارع منتجات الأرض التي يقوم بزراعتها ، سواء أكان مالكها أم مجرد منتفع جا، أما اذا قام التصنيع المواد التي تنتجها أرضه وأستخدم في ذلك آلات ذات قوة محركة كبيرة أو عددا غير قليل من العمال فان هذا العدام بعد عملا تحاريا .

ولا مانع شرعا مما جاء في هاتين المادتين ، لأن كل ماجري العرف التجاري أو عرف البلد بدخوله في الأعمال التجارية ، يعتبر عملا تجاريا بالتبعية والعـرف، من الأدلة الشرعيــة (انظــر التعليق على مادة ٢ ص ٥) .

الفصل الثاني ـ التاجر of the tracy unit hands the track

(مادة ۹)

يقتبل باجرا: ١٠٠٠ ما الله المعلم المعلى الله والمواد الما الله

١ - كل من يزاول على وجه الاحتراف باسمه ولحسابه عملا

٢ _ كل شركة تتخذ أحد الأشكال النصوص عليها في قانون الشركات أيا كان الفرض الذي انشئت الشركة من أجله .

الفصل الثاني - التاجر (مادة ٩)

المادة تعد تاجرا كل من احترف عملا تجاريا باسمه ولحسابه ، وكذلك كل شركة اتخذت أى شكل من الأشكال المنصوص عليها فى قانون الثيركات •

ولا مانع من ذلك شرعا ما دام العرف يقضى به (انظر التعليق على مادة ٢ ص ٥) ٠

(مادة ١٠)

ا - لن بلغ احدى وعشرين سنة كاملة ان يشتغل بالتجارة ، اما من بلغ مانى عشرة سنة كاملة وكان قانون جنسيته يقضى باعتباره قاصرا فلا يجوز له أن يشتغل بالتجارة الا وفقا للشروط القررة فيه اما اذا كان القسانون الذكور يقضى برشده فلا يجوز له ذلك الا باذن من المحكمة المختصة ،

٢ - ولا يجوز لن تقل سنه عن ثمانى عشرة سنة كاملة ان يشتغل بالتجارة ولو كان قانون الدولة التي ينتمى اليها بجنسينه يعتبره راشدا في هذه السن أو يجيز له الاتجار .

الما الما الما الما (مادة ١١)) مادة الما المارة ا ١ - ينظم أهلية الرأة المتروجة لمزاولة التجارة قانون الدولة التي تنتمى اليها بجنسيتها ، إن ماديات الماليا عالما إنه كالمارية ٢ - ويفترض في الزوجة الأجنبية التي تحترف التجارة أنها تزاولها بأذن زوجها فاذا كان الفانون الواجب التطبيق يجيز للزوج الاعتراض على احتراف زوجته التجارة أو سحب اذنه السابق وجب فيد الاعتراض أو سحب الاذن في السحل التجاري ونشره في صحيفة يومية • ولا يكون للاعتراض أو سحب الاذن أثر الا من تاديخ اتمام هدذا الاعلان •

٣ _ ولا يؤثر الاعتراض أو سحب الاذن على الحقوق التي اكتسبها الفير حسن النية .

(مادة ۱۲

 ١ ـ يفترض في الزوجة الأجنبية التاجرة أنها تزوجت وفقا لنظام انفصال الأموال الا أذا كانت المشارطة المالية بين الزوجين تنص على خلاف ذلك .

٢ - ولا يحتج على الغير بالمسارطة المالية الا اذا أعان عنها بقيدها
 ف السجل التجارى ونشر ملخصها في صحيفة يومية .

٣ ــ ويجوز للغير في حالة اهمال الاعلان أن يثبت أن الزواج قد تم
 وففا لنظام مالى أتشر ملاءمة لمصلحته من نظام انفصال الأموال .

٤ _ ولا يحتج على الغير بالحكم الصادر خارج الجمهورية القاضي بانفصال اموال الزوجين الا من تاريخ قيده في السجل التجاري ونشر ملخصه في صحيفة يومية .

الواد من ١٠ – ١٢

تنص المادة ١٠ على أن من بلغ احدى وعشرين سنة كاملة يجوز له أن يشتغل بالنجارة وهذا يتناول المصريين وغيرهم أما من بلغ ثمانى عشرة سنة كاملة وكان أجنبيا فان كان قانون جنسيته يعده قاصرا فلا يجوز له أن يتجر الا وفقا للشروط المقررة فى قانونه، أما اذا اكان قانون جنسيته يقضى برشده فلا ينجر الا بأذن من المحكمة المختصة و ولا يجوز الاتجار لمن تقل سنه عن ثمانى عشرة سنة كاملة ولو كان قانون جنسيته يعده واشدا فى هذه السن أو يجيز له الاتجار ه

تنص المادة ١١١ على أن قانون الدولة التي تنتمي اليها المرأة هو الذي ينظم أهليتها للتجارة ، واذا كان هـذا القانون يجيز للزوج الاعتراض على احتراف زوجته للتجارة أو سحب آذنه السابق لها بذلك وجب تقييد ذلك في السجل التجاري ونشره في صحيفة يومية.

ولا يكون للاعتراض أو سحب الاذن أثر الا من تاريخ اتمام هذا الاعلان واذا حصل اعتراض أو سحب الاذن فلا يؤثر ذلك على الحقوق المكتسبة للغير بحسن نية •

ليس في هاتين المادتين ما يتعارض مع النصوص الشرعية ولا آراء المجتهدين من فقهاء الشريعة ، فهو من التصرفات المباحة التي يجوز لولى الأمر تقييدها بسا يحقق المصلحة ويدفع الضرر ، والدليل على ذلك هو المصالح المرسلة • وعدم تأثر الحقوق المكتسبة للغير

بحسن نية عند اعتراض الزوج على تجارة المرأة أو سحب الأذن منها أمر مسلم ، لأن الحقوق الثابتة فى ذمة أى ملتزم لا تسقط عنه الا بالأداء أو الابراء ، والا كانت ظلما وآكلا للأموال بالباطل ، وهما محرمان ، قال تعالى « لا تظلمون ولا تظلمون » اليقرة الآية ٢٧٩ وون « ياايها الدين أمنوا لا تا للوا آموالكم إينكم بالباطل الا أن تلون نجارة عن تراض منهم »النساء الايه ٢٩ الى غير ذلك من الايات والاحاديث .

هدا والمراه المسلمه مامورة بالاستقرار فاييتها دما فالتعالي لنسعاء السبى صلى الله عليه وسم ﴿ وقول فِي بيونانِ ﴾ الإحزابِ الآيه ٢٣ مادام روجها او ولى امرها موفرا لها مطالبها ، فإن احتاجت الى العمل او احداج اليها العمل لتخصصها فيه او تعينه عليها مثلا خرجت ، وعد ادن السي رص) لحاله جاير ان تحسرج في عده طلاقها لنجد يحلها عسي ال تنصدق او تفعل معروفا كما رواه مسلم . وكل دلك مع الاحتياطات الشرعية الموضوعة لتعاملها إيالدات مع الرجال الاجانب وفي سفرها وفي سائر أنواع النشاط الني تمارسه • ومع ادن ولى الامر لها فى ذلك • وهي فى بينها أوفى خارج بيتها عندالافتضاء يجوز لها أن تمارس التجارة لحسابها أو لحساب عيرها ، ولايشترط فى دلك أدن زوجها مادام دلك لا يؤثر على الواجبات الزوجية ، فان لها حرية التملك والتصرف في مالها الخاص بها ، لا سلطان للزوج أو وني الأمر عليها فيه • قال تعالى « وآنيوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئًا مريئًا » النساء الآية ¿ وقال « وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن فنطارا فعلا تأخذوا منه شيئا أتأخدونه بهتانا واثما مبينا . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم البي بعض وأخذن منكم ميشاقا غليظًا ٤٤ النسباء الآيتان ٢٠ ١١ وهــذا بما قال به الأحنــاف والشافعية في حرية التصرف في مالها ، أما تصرفها في مال زوجها في غير النفقة الواجبة لها ولأولادها فلا يجـوز الا بأذنه ، وفي الحديث ان النبي أذن لهند زوج أبي سفيان أن تأخـــذ من مـــاله ما يكفيها وولدها بالمعروف كما رواه مسلم • وفيه أيضا « لايجوز لامرأة عطية الا بأذن زوجها » رواه أحمـــد وأصــحاب السنن الا الترمذي وصححه الحاكم ، وفيه أيضًا في وصف الزوجية الصالحة « وان غاب عنهــا نصـحته فى نفســها ومــاله » رواه ابن ماجه .

والمادة ١٢ بفقراتها الأربع تنظم أحكام الزوجة التاجرة الأجنبية ، وليس فيها ما يتعارض مع الصوص الشريعة ولا مع الأحكام

الفقهية ، بل تقتضيها المصلحة العامة ومصلحة التجارة خاصة ، فهى من باب المصالح المرسلة (انظر التعليق على المصواد من - 7).

(مادة ۱۳)

۱ _ لا تسرى أحكام هذا القانون على أرباب الحرف الصغيرة • ٢ _ ويعتبر من ارباب الحرف الصفيرة كل من يزاول حرفة ذات نفقات عامة زهيدة مستخدما في ذلك نشاطه البدني أو آلات ذات قوة محركة صفيرة أو عددا قليلا من العمال للحصول على مقدار من الربح يؤمن معاشه اليومي •

(مادة ۱۳

تقضى مادة ١٣ بأن القانون التجارى لا يسرى على أصحاب الحرف الصغيرة ذات النفقة الزهيدة والمستخدم فيها النشاط البدنى أو قوى محركة صغيرة أو عدد قليل من العمال •

والمستند في هذه المادة هو العرف التجاري والمصافح المرسلة (يراجع التعليق على المواد من ٢ – ٦) •

مادة ١٤)

اذا زاول التجارة احد الأشخاص الذين حظر عليهم الاتجار بمقتضى قوانين او انظمة خاصة اعتبر تاجرا وسرت عليه احكام هذا القانون •

(مادة ١٤)

تنص مادة ١٤ على أنه لو حظر على أحد أن يتجر أصلا بمقتضى قوانين أو أنظمة خاصة ثم اشتفل بالتجارة مخالفا لتلك القوانين والأنظمة يعد تاجرا بمقتضى المادة ٩ ويرجع اليها •

مادة م١)

تثبت صفة التاجر لكل من أحترف التجارة باسم مستعار أو كان مستترا وراء شخص آخر فضلا عن ثبوتها للشخص الظاهر .

(مادة ١٥)

تنص هذه المادة على أن صفة الناجر تثبت لكل من احترف التجارة باسم مستعار أو كان مستترا وراء شخص آخر ، كما تثبت للشخص الظاهر الذي استتر وراءه ٠

وهذا لا مانع منه شرعا قأن صحة التعاقد مع أى شخص تكفى فيها معرقته بأية صفة كانت ٥ والأحكام الشرعية مبنية على الظواهر

والله يتولى السرائر ، وليس فى ذلك ضرر يلحق أحد المتماقدين ، ولم يرد فى نصوص الشريعة ما يمنعه ، فالأصل فيه الاباحة .

(مادة ١٦

تفترض صفة التاجر فيمن يدعيها بالاعلان عنها في الصحف او في منشورات او اوراق او في غير ذلك من وسائل الاعلان • ويجوز نقض هـنه القرينية باثبات أن من يدعى العسفة المذكورة لم يزاول التجارة فعلا •

(مادة ١٦)

تفترض صفة التاجر فيمن ينتحلها أو يدعيها باعلان عنها في الصحف أو المنشورات أو الأوراق ، أو غير ذلك من وسائل الاعلان ويجوز له أو لغيره نقض هذه القرينة بأثبات أن من ينتحل هذه الصفة لم يزاول النجارة فعلا •

هذه المادة تفترض فيمن ينتحل التجارة بهده الوسائل تأجرا وربما لا يكون قد زاول التجارة من جانبه أصلا فيؤخذ بادعائه وبالقرائن المدكورة وتطبق عليه احكام قانون التجارة عمل بالظاهر •

لكن يجوز الطعن أو نقض هذا الادعاء واثبات أنه لم يراول التجارة فعلا • وهذا اجراء تنظيمي تقتضيه المصلحة ويدفع به الضرر ولا يتعارض مع نص ولا حكم شرعى • فالأصل فيه الاباحة (انظر التعليق على المواد من ٣ ـ ٢) •

(مادة ۱۷)

لا تثبت صفة التاجر للدولة وغيرها من أشخاص القانون العام ومع ذلك تسرى على الأعمال التجارية التي تتناولها احكام هذا القانون الا ما استثنى بنص خاص .

(مادة ۱۷)

تنص هذه المادة على أن صفة التاجر لا تثبت للدولة ولا لغيرها من أشخاص القانون العام ، أما الأعمال التجارية التي تباشرها فتسرى عليها أحكام هذا القانون الا ما استثنى بنص خاص .

والحكمة من هذه المادة أن الدولة وغيرها من أشخاص القانون العام انما تمارس الأعمال التجارية لا بقصد الربح وانما لرعاية المصلحة العامة .

تثبت صفة التاجر لشركات القطاع العام وتسرى عليها الاحكام التى تترتب على هاده الصافة باستثناء احكام الافلاس والأحسكام الاخرى التى ينص عليها القانون •

(مادة ١٨) عاد المحال ا

تنص هذه المادة على أن شركات القطاع العام تثبت لهما صفة التاجر وتسرى عليها الأحكام التي تترتب على هذه الصفة ، غير أنه لا تسرى عليها أحكام الافلاس وما نص عليه في القانون ٠

وهذه المادة متفقة مع المادة ٩ فى اعطاء صفة التاجر لهذه الشركات أما عدم سريان أحكام الافلاس عليها ، وكذلك الأحكام الأخرى التى ينص عليها القانون فذلك لارتباطها بالدولة ، وهبو تنظيم يدخل تحت المصالح المرسلة .

(انظر التعليق على المواد من ٣ – ٦) •

الفصل الثالث - الدفاتر التجارية ما الله الما

(مادة ١٩)

ا على كل تاجر فردا كان أو شركة أن يمسك الدفاتر التجارية
 التي تســـتلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه
 المالى وما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بالتجارة .

٢ _ وفي جميع الأحوال يجب على الناجر أن يمسك الدفترين
 الآتين :

- (١) دفتر اليومية ١٠٠٠ ب المراه فاعدا المائة تقده عبد ال
- (ب) دفتر الأستاذ ٠٠ ١٠٠٠ عليه الماساد ١٠٠٠ عليه

(مادة ٢٠

B. H. L. The place 200 11 1119

١ - تقيد في دفتر اليومية الأصلى جميع العمليات التجارية التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ، ويتم القيد يوما فيوما وتفصيلا باستثناء المسحوبات الشخصية التي يجب أن تقيد اجمالا وشهرا فشهرا .

٢ - وللتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لاثبات تفصيلات الانواع الختلفة من العمليات التجارية ، وفي هذه الحالة يكتفي بقيد اجمالي لهذه العمليات في دفتر اليومية الأصلي في فترات منتظمة .
 فاذا لم يتبع هذا الاجراء اعتبر كل دفتر مساعد دفترا أصليا .

(مادة ٢١)

اً _ يقيد في دفتر الأستاذ تفصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنته المالية أو بيان أجمالي عنهااذا كانت تفصيلاتها واردة بدفاتر أو قوائم مستقلة وفي همذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر والقوائم جزءا متمما لدفتر الاستاذ .

٢ - كما تقيد بدفتر الأستاذ صورة من الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر .

(alco 77)

على التاجر أن يحتفظ بصورة طبق الأصل من المراسلات والبرقيات وغيرها من الوثائق التي يرسلها أويتسلمها لشئون تتعلق بالتجارة . ويكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها المراجعة .

على المسالم المسلم المسلم (مادة ٢٣)

ا _ يجب أن تكون الدفاتر التجارية خالية من كل فراغ أوشطب أو محو أو كتابة في الهوامش أو بين السطور .

٢ - ويجب قبل استعمال دفتر اليومية الأصلى ان ترقم صفحاته
 وان يوقع كل صفحة الوظف المختص ويضع عليها ختم الجهة الادارية
 التى يتبعها بعد أن يذكر عدد صفحات الدفتر .

٣ - ويجب تقديم الدفتر المذكور في نهاية السنة المالية للتاجر الى الموظف المختص التصديق على عدد الصفحات التي استعملت خلال السنة . وعند انتهاء صفحات الدفتر يجب على التاجر أن يقدمه الى الوظف المختص للتأشير عليه بما يفيد ذلك .

٤ - وعلى كل من التاجر أو ورثته في حالة وقف نشاط المتجر تقديم
 الدفتر المذكور إلى الوظف المختص للتأشير عليه بما يفيد ذلك .

(مادة ٢٤)

ال على كل من التاجر أو ورثته الاحتفاظ بالدفاتر التجارية والوثائق المؤيدة للقيود الواردة بها مدة خمس سنوات تبدا من تاريخ وضع التأشير على الدفتر بانتهائه .

٢ - وعليهم أيضا حفظ صور الراسلات والبرقيات مدة عشر سنوات تبدا من تاريخ تصديرها أو ورودها .

الفصل الثالث - الدفاتر التجارية

اسماك الدفاتر عند التجار آحد طرق الاتبات الشرعية التي أمر الله باتباعها نما جاء في آية الدين من سورة البقرة ٢٨٢ « يأسما الذين آمنوا ادا تداينتم بدين الي أجل مسمى فاكتبوه ••• » • الي أن قال «ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا الي أجله ، ذلكم اقسط عد الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا » حيث بين الله حكمة الكتابة في أنها وسيلة لاقامة العدل وعدم الظلم وتساعد على صدق النهادة بالحقوق ، وتدخل الطمأنينة على نفوس المتعاقدين • والطبرى جعل الأمر بالكتابة في الآية للوجوب •

(المواد من ١٩ – ٢٤)

هذه المواد توجب امساك الدفاتر على كل تاجر وتبين النظام الواجب اتباعه عند تقييد العمليات التجارية ، ونظام الاحتفاظ بها ويصدرها و

وذلك كله لتحقيق المصلحة ودفع الضرر ، ليس هناك نص يسنعه فهو من باب المصالح المرسلة ، والتزامها من باب طاعة ولى الأمرفيما ليس بمعصية •

(انظر التعليق على المواد من ٣ – ٦)

(مادة م٢)

ا ـ القيود التى تدون فى الدفاتر التجارية من قبل مستخدمى التاجر المذونين فى ذلك تعتبر فى حكم القيود التى يدونها التاجر بنفسه ٢ ـ ويفترض فى القيود المدونة فى دفاتر التاجر انها دونت بعلمه ورضائه الى أن يقوم الدليل على غير ذلك •

(مادة ١٥)

تنص هذه المادة على أن القيود التى تدون فى الدفاتر التجارية من قبل مستخدمى التاجر المأذونين فى ذلك تعد فى حكم القيود التى يدونها التاجر إينفسه ، ولايشترط فى ذلك الاذن الصريح بل يكفى علمه بهذه القيود ورضاؤه بها الى أن يقيم الدليل على غين ذلك •

وهذه المادة سليمة لأن المستخدمين بمثابة الوكلاء عن التاجر، والاكتفاء بالاذن الغير الصريح أمر جرى به العرف .

(أنظرا التعليق على مادة ٢) .

(مادة ٢٦)

يجوز للمحكمة بناء على طلب الخصم أو من تلقاء ذاتها أن تأمر التاجر بتقديم دفاتره اليها لاستخلاص ما يتعلق بالنزاع المروض عليها • وللمحكمة أن تطلع على الدفاتر بنفسها أو بواسطة خبير تعينه لذلك •

(مادة ۲۷)

١ - ليس للمحكمة أن تأمر التاجر بتسليم دفاتره لاطلاع خصمه عليها الا في المنازعات المتعلقة بالتركات والشركات وقسمة الأموال المشتركة .

٢ - وفي حالة الافلاس أو الصلح الواقى منه تسلم الدفاتر للمحكمة
 أو لوكيل التفليسة أو لمراقب الصلح .

(المادتان ٢٦ - ٢٧)

تجيز المادة ٢٦ للمحكمة بناء على طلب الخصم أو من تلقاء نفسها أن تأمر التنجر بتقديم دفاتره اليها لاستخلاص ما يتعلق بالنزاع المعروض عليها • وللمحكمة أن تطلع على الدفتر بنفسها أو بوساطة خبير تعينه لذلك •

ولا تجيز المادة ٢٧ للمحكمة أن تأمر التاجر بتسليم دفاتر. لاطلاع خصمه عليها الا في المنازعات المتعلقة بالشركات وقسمة الأموال المشمستركة .

وهذه أمور تنظيمية يرادبها الاستعانة على اثبات الحقوق وتحقيق المصلحة ودفع الضرر والاسلام لاضرر فيه ولاضرار (أنظر التعليق على مادة ٢٣)، ولا مانع منها شرعا فهى من باب المصالح المرسلة (أنظر التعليقات على المواد من ٣-٣) وفى المادة ٢٧ محافظة على أسرارالتاجر فى عدم جوازأن تأمره المحكمة بتسليم دفاتر هلاطلاع خصمه عليها مادامت المحكمة يجوز لها أن تطلع عليها لفض النزاع المعروض عليها مادامت المحكمة يجوز لها أن تطلع عليها لفض النزاع المعروض عليها مادامت المحكمة يجوز لها أن تطلع عليها لفض النزاع المعروض عليها مادامت المحكمة يجوز لها أن تطلع عليها لفض النزاع المعروض عليها مادامت المحكمة يجوز لها أن تطلع عليها لفض النزاع المعروض

(مادة ١٨)

للمحكمة _ عند امتناع التاجر عن تقديم دفاتره للاطلاع عليها _ ان تعتبر ذلك قرينة على صحة الوقائع المطلوب اثباتها بالدفاتر وان توجه اليمين المتممة الى خصمه .

(مادة ۲۸)

تنص هذه المادة على أن للمحكمة أن تعد امتناع التاجر عن تغديم دفاتره للاطلاع عليها قرينة على صحة الوقائع المطلوب اثباتها بالدفاتر ، ولها أن توجه اليمين المتممة الى خصمه • المالما حتيمة

أن امتناع التاجر عن تقديم الدفاتر يجيز للمحكمة أن تعده قرينة فقط وليس دليلا على صحة الوقائع المطلوب اثباتها بالدفاتر فهي ليست اقرارا منه إبدعوي الخصم ، والدفاتر تعد بينة للمدعى ولكنها تعذرت عليه فيكون اليمين على المدعى عليه وهو التاجر، وعدم تقديمه للدفاتر بمتابه نكوله عن حلف اليمين فتوجه الي الخصم ، ولما أنان حق الخصم لايثبت بالقرينة وحدها احتاجت الى ما يتممها ويقويها وذلك بتوجيه اليمين الى المدعى ، على ماذهب اليه أبهو حنيفه والشافعي ، واستنادا الى المصلحة المرسلة التي خصصت عموم حديث « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » رواه البيهقي باسناد صحيح ، ويقويه مارواه الدارقطني عن ابن عمر بسند ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب

الفصل الرابع

السجل التجاري

(مادة ٢٩) المسلمة والمامية

١ - تعد وزارة الاقتصاد سجلا للتجارة تقيد فيه أسهاء التجار افرادا كانوا أو شركات وتدون في السجل الذكور جميع البيانات المنصوص عليها في القانون وكل تعديل يطرا عليها . المدار الما

٢ - ولوزير الاقتصاد أن يعد عند الحاجة سجلا للتجارة في أية

١ _ على كل تاجر خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح محله التجاري اومن تاريخ تملكه محلا تجاريا أن يقدم طلبا للقيد في السجل التجاري.

٢ - ويجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :

(ج) الاهلية التجارية والاذن بمزاولة التجارة اذا كان ذلك لازما .

(د) موضوع التجارة .

- (هـ) تاريخ افتتاح المحل التجاري أو تملكه .
- (و) عنوان الركز الرئيسي وعناوين انفروع التابعة له سواء كانت بالجمهورية أو التخارج وعناوين المحال التجارية الأخرى التي للتاجر وموضوع تجادة كل منها .
- (ز) اسماء الممثلين التجاريين وتاريخ ميلاد كل منهم وجنسيتهم .

١ - على كل تاجر أن يظلب القيد أيضا في كل أدارة للسجل يوجد له في دانرتها فوع ويقدم صب الفيد خلال تارين يوما من تاريخ استاح اندرع من التاجر او مدير الفرع .

- ا ويجب ان يستمل طب القيد على البيادات الاتية :
 - ١١) اسم الناجر وتاريخ ميلاده وجنسينه -
- (ب) الاسم التجاري والعنوان التجاري أن وجد سواء كان متعلقا بالمركز الرئيسي او الفرع .
 - (ج) رقم فيد الركز الرئيسي في السجل التجادي .
 - (د) عنوان كل من المركز الرئيسي والفرع .
 - (هـ) موضوع التجارة .
 - (و) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته
 - (ز) تاريخ افتتاح الفرع .

(مادة ۲۳)

على التاجر أو مدير الفرع أن يطلب التأشير في السجل بكل تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، ويقدم طلب التاشير خلال ثلاثين يوما من تاريخ التصرف القانوني او الحكم او الواقعة التي تستلزم ذلك ٠٠٠ م الله وه والمعالم وهو المارية وا

(مادة ۲۳)

- ١ يؤشر في السحل الشجاري بما ياتي :
- (١) احكام اشهار الإفلاس والفائمه والأحكام الصادرة بتعيين نا مين الريخ الوقوف عن الدفع او تعديله •
- (ب) الإحكام الصادرة بالتصديق على الضلح القضائي أو بفسحه والمال بالطاله والمراجع والمراجع المراجع المراجع المراجع المراجع والمراجع المراجع المر
 - (ج) أحكام أقفال التفليسة أو اعادة فتحها .
 - (د) أحكام رد الاعتبار .
- (هـ) الامر الصادر بافتتاح اجراءات الصلح الواقي والاحكام الصادرة بالتصديق عليه أو ابطاله أو أقفال احراءاته .

يوكان رايدان يعالم بي يشميل (مادة ٢٦) من والمنافسال بيادي ما ٢

ا على كل شركة أن تطلب القيد أيضا في كلادارة للسجل يوجد في دائرتها فرع لها ويقدم طلب القيد خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع من مدير الشركة أو مدير الفرع .

٢ - ويجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :

- (۱) نوع الشركة وغرضها واسمها التجارى والعنوان التجارى ان وجه .
 - (ب) دقم قيد الركز الرئيسي في السجل التجارى .
 - (ج) عنوان كل من المركز الرئيسي والفرع .
 - (د) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .
 - (هـ) تاريخ افتتاح الفرع .

(مادة ۲۷)

ا - على مدير الشركة أو مدير الفرع او الصفى بحسب الأحوال أن يطلب التأشير في السجل بما يأتي :

- (١) كل تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .
- (ب) كل اتفاق او حكم بحل الشركة او بتصفيتها مع بيان اسماء الصفين ومدى ساطتهم وكل تفيير يحصل في اشخاصهم.

٢ - ويجب أن يقدم طلب التأشير بهذه البيانات خلال ثلاثين يوما
 من تاريخ التصرف القانوني أو الحكم أواأواقعة التي تستلزم ذلك .

(مادة ۱۳)

- ١ يؤشر في السجل التجاري بما ياتي: -
 - (١) أحكام فصل الشركاء أو عزل الديرين .
- (ب) احكام حل ااشركة أوبطلانها وتعيين الصفين أو عزلهم .
- (ج) احكام اشهار الافلاس او الفائه والأحكام الصادرة بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع او تعديله .
- (د) الأحكام الصادرة بالتصديق على الصلح القضائي او بفسخه أو الطاله .
 - (هـ) احكام دد اعتبار الشركاء التضامنين .
 - (و) أحكام اقفال التفلسية أو أعادة فتحها .
- (i) الأمر الصادر بافتتاح اجراءات الصلح الواقى والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه أو أبطاله أو اقفال أجراءاته .

(و) الأحكام الصادرة بتوقيع الحجر على التاجر أو برفع الحجر مع بيان أسم من عين نائبا عن المحجود عليه •

(ز) الأمر الصادر بسعب الاذن للصفير أو المحجود عليه بالاتجار أو بتقييد الاذن •

۲ ـ وعلى المحكمة أن ترسل صورة من الحكم أو الأمر خلال ثلاثين
 يوما من التاريخ الذي يعتبر فيه نهائيا إلى ادارة السحل التجاري
 المختصة للتأشير فيه بمقتفى أي منهما

(olco 37)

ا ـ على كل تاجر يكون مركزه الرئيسي في الخارج وله في الجمهورية فرع أن يطاب الى ادارة السجل قيده في السجل التجاري

 ٢ ــ ويقسم الطاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع •
 ويجب أن يشتمل هسنا الطاب فضلا عن البيانات المنصوص عليها في السادة (٣٠) على ما ياتي :

- (1) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .
- (ب) الترخيص الصادر عند الاقتضاء بانشاء الفرع .

" _ و بؤشر في السجل بحميم التصرفات القانونية والوقائع والأحكام والأوامر المنصوص عليها في المادتين السابقتين اذا كانت صادرة في الجمهورية أو اذا اكتسبت صيفة التنفيذ من احدى محاكمهاوكذلك يؤشر في السجل بتفيير مدير الفرع وبكل تمديل في الترخيص الصادر بانشاء الفرع عند الاقتضاء .

(مادة ه٣)

۱ على مدير الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تاسيسها انيقدم
 طلبا اقيدها في السجل التجارى .

٢ - ويجب أن يشتمل طاب القيد على البيانات الآتية :

- (۱) نوع الشركة وغرضها واسمها التجارى والعنوان التجارى ان وجد .
- (ب) عنوان الركز الرئيسي وعناوين الفروع سواء كانت بالجمهورية او الخارج .
 - (ج) رأس السال والقدر الدفوء منه .
 - (د) تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها .
- (هـ) اسماء الشركاء التضامنين في شركات التضامن او التوصيسة وتاريخ ميلاد كل منهم وجنسيته .
- (و) اسماء مديري الشركة واسماء الأشخاص الذبن لهم حق التوقيع باسمها مع بيان مدى سلطتهم في الإدارة أو التوقيع.
- ٣ _ ويقدم طلب القيد مصحوبا بصورة من عقد الشركة ونظامها .

٢ ـ وعلى المحكمة أن ترسل صورة من الحكم أو الأمر خلال ثلاثين
 يوما من التاريخ الذي يصير فيه نهائيا إلى أدارة الســـجل التجاري
 المختص للتأشير فيه بمقتضاها

(مادة ۲۹)

١ ـ على كل شركة يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها فى
 الجمهورية فرع أن تطلب الى ادارة السجل التجارى قيده فى السجل.

٢ ـ ويقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع .
 ويجب أن يشتمل الطلب ـ فضلا عن البيانات المنصوص عليها في المادة
 (٣٦) على ما يأتى :

- (١) رصيد الفرع المدين المركز الرئيسي .
- (ب) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .
- (ج) الترخيص الصادر بانشاء الفرع عند الاقتضاء .

٣ ـ ويؤشر في السجل بجميع التصرفات القانونية والوقائع والاحكام
 والأوامر المنصوص عليها في المادتين السابقتين اذا كانت صادرة في
 الجمهورية أو أذا اكتسبت صيفة التنفيذ من احدى معاكمها

٤ ـ ويؤشر في السجل بتفيير مدير الفرع وبكل تعديل في رصيد الفرع المدين للمركز الرئيسي في نهاية كل سئة مالية وفي الترخيص الصادر بانشاء الفرع •

(E. ösla)

١ - على كل تاجر أو مدير فرع أن يودع في ادارة السجل التجارى صورة توقيع ممثليه التجارين • وعلى كل شركة أن تودع ادارة السجل صورة توقيع مديرها ومن لهم حق التوقيع باسمها.

٢ ـ ويتم الايداع عند طلب القيد او طلب التاشير في السجل اذا
 تضمن تعديلا في بيان الاشخاص السابق ايداع صور توقيعاتهم عند
 طاب القيد .

(مادة ٤١)

ا - على كل من التاجر أو ورثته أو المصفين حسب الأحوال أن يطلب شطب القيد من السجل التجاري في الأحوال الآتية :

- (١) اعتزال التجارة إلى المنظام المنظ
 - (ب) الوفاة •
- (ج) انتهاء تصفية الشركة ٠

٢ ـ ويجب أن يقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ الواقعة التى تستوجب شطب القيد ، فأذا لم يقدم أصحاب الشان طلب الشطب كان لادارة السجل أن تقوم بالشطب من تلقاء ذاتها .

(alco 73)

١ على ادارة السـجل التجارى أن تتحقق من توافر الشروط اللازمة للقيد أو التأشير أو الشطب ولها أن تكلف الطالب تقديم الستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .

٢ - ولادارة السجل أن ترفض الطلب بقرار مسبب وذلك خلال
 ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر في حكم قرار بالرفض
 انقضاء ستين يوما دون الت في الطلب .

٣ - ولطالب القيد التظلم من رفض الطلب امام المحكمة المختصدة
 خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بقرار الرفض اومن تاريخ انقضاء
 ستين يوما من تقديم الطلب .

(Alco 73)

١ - على كل تاجر أوشركة أن يذكر في جميع المراسلات والمطبوعات
 المتعلقة بتجارته أدارة السجل التجاري القيد بها ورقم القيد .

٢ - ويجب أن شبت على واجهة المحل اسمـه التجـادى مصحوبا
 برقم القيد .

(ا مادة ١٤)

 ١ - لكل شخص أن يحصل من أدارة السجل التجارى على صورة مستخرجة من صفحة القيد وفي حالة علم القيد تعطى أدارة السجل شهادة سلبية .

٢ - ولا يجوز أن تشتمل الصورة المستخرجة على ما ياني :

(١) احكام اشهار الافلاس اذا حكم برد الاعتبار .

(ب) أحكام الحجر اذا حكم برفع الحجر . و المعادد الما

((مادة ه ع)

ينشر في النشرة التي تصدرها وزارة الاقتصاد ملخص عن البيانات المقيدة في السجل وغيرها من التنظيمات والبيانات والاوامر التي ينص عليها القانون .

() had alog & U. (; T sale) Wandley When they on,

ا - تعتبر البيانات القيدة في السجل التجاري حجة على الفي من تاريخ قيدها مالم ينص القانون على غير ذلك ،

٢ ـ ولا يجوز الاحتجاج على الفي بأى بيان واجب القيد في السجل
 التجارى ولم يتم قيده فيه الا اذا ثبت علم الفير بمضمون البيان •

٣ ــ ولا يجــون للتاجر فردا كان أو شركة أن يتمسك بعدم قيده
 في السجل التجاري للتحال من الالتزامات التي يفرضها عليه القانون
 أو التي تنشأ من معاملاته التجارية مع الغير •

المالك معلى المتار ما (ومادة ١٧٧)

كل شخص يتقدم الى المحاكم او الجهات الادارية بطلبات تتعاقى بصفته تاجراً لا يقبل طلبه مالم يكن مقيداً في السجل التجاري ،

eth led you in the Hall this year in the things ha

الما الماء الفطال الرابع 4 السجل التجاري على الماء والما

ain I be sing a se it, and all soloter aller out. This by pays .

ety a d al said a (EV - 79 do able) by 11 all & ell to

تنص هذه المواد على اعداد وزارة الاقتصاد سجلا للتجارة تقيد فيه أسماء التجار وتلزم التجار بتقديم طلباتهم للقيد فيه ا، وتبين نظام طلب القيد فيه ، وما يؤشر عليه في السجل ، ونظام استخراج صور من صفحة القيد ، وحجية البيانات المقيدة في السجل ، وعدم اعطاء المحاكم أو الجهات الادارية ما يطلبه التاجر مما يتعلق بصفته ما لم يكن مقيدا في السجل التجاري ،

وهذه كلها أمور تنظيمية فهى جائزة لتحقيق المصلحة ولم يرد ما يمنعها شرعا ، وهى من سلطة ولى الأمر وفقا للاحكام الشرعية في تنظيم شئون الدولة وتجب طاعته في ذلك مادامت في غير معصية قال تعالى « يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » النساء ٥٩ .

والتاجر الذي يتمسك بعدم قيده في السجل التجاري للتحلل من الالتزامات القانونية لا يعذر بجهله بالقانون التجاري لأنه مما يسهل العلم به ، وأي وسيلة يقصد بها التحلل من القوانين التي تنظم حياة الناس بما يجلب المصلحة ويدفع الضرر ولايرد مايمنعها شرعالا يوافق عليها الشرع لأنها مخالفة لولي الأمر فيما ليس بمعصية ، (أنظر التعليق على المواد من ٣ – ٣) وكل ذلك من المصالح المرسلة ،

و المسلم معلى والله والمعلم المعلم (مادة ٤٨) أن المعلم ا

١ يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسائة جنيه على الأفعال الآتية :

- (۱) اهمال طلب القيد في السجل التجاري سواء كان الاهمال متعلقا بالقيد الأصلى أو بالقيود التكميلية .
 - (ب) اهمال طلب شطب القيد في السجل التجاري .
- (ج) عـدم ذكر رقم القيد في السجلات على الراسلات والأوراق التعلقة بالتجارة أو على واجهة المحل التجارى .

٢ - واذا استمرت الخالفة قائمة لدة ثلاثين يوما من التاريخ الذى يصير فيه الحكم بالفرامة نهائيا قضت المحكمة بفرامة جديدة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على الف جنيه .

(مادة ٩٤)

١ - يحكم على التاجس بفرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد
 على خمسمائة جنيه في الأحوال الآتية :

- (۱) اذا قدم بيانات غير صحيحة سواء كانت متعلقة بالقيد الاصلى او بالقيود التكميلية .
- (ب) اذا ذكر عمدا في الراسلات والطبوعات المتعلقة بالتجارة اوعلى واجهة محله التجاري ما يفيد القيد في السجل مع عدم حصول القيد او اذا ذكر عمدا رقم قيد غير صحيح .
 - ٢ وتأمر الحكمة ادارة السجل بتصحيح البيانات الكاذبة .

السادتان ۱۸ مورو می المورد السادی السادی المورد المورد المورد السادتان ۱۸ م

تنص على العقوبات على المخالفات كما نصت عليه المواد السابقة المخاصة بالسجل التجارى ، وهي عقوبات تعزيرية بالغرامة المالية .

وهذه العقوبات يترك تقديرها لولى الأمسر • فهى من الأمسور المباحة استنادا الى ما ذهب اليه الأمام مالك وكذلك أبو يوسف من الحنفية من جواز تعزير المخالف لولى الأمر فيما تجب طاعته فيه وذلك خفظا للحقوق ودفعا للضرر •

(مادة ٥٠)

يصدر وزير الاقتصاد قرارا بتنظيم السجل التجارى يشمل على وجه الخصوص:

اً - كيفية اجراء القيد والتاشير والشطب .

٢ - الفهارس التي تمسك باسماء التجار والشركات القيدة في السجل .

٣ - نماذج طلبات القيد والتاشير والشتطب والصور المستخرجة من السعبل .

٤ - الدائرة التي يعهد اليها القيام بأعمال السجل التجاري .

(مادة ٥٠)

تنص على أن يصدر وزير الاقتصاد قرارا بتنظيم السجل التجارى. وذلك أمر تنظيمي للمصلحة لا مانع منه شرعا راجع الى المصلحة المرسلة (أنظر المواد من ٣ – ٦)

الفصل الخامس - المتجر

(مادة ۱م)

التجر مجموعة من الأموال المنقولة تخصص لزاولة تجارة معينة.

٢ ــ ولاتعتبر أية مجموعة من المنقولات متجرا الا اذا تضمنت عنصر
 الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية •

٣ ـ ويجوز أن يتضمن المتجر فضلا عن الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية عناصر معنوية أخرى كالاسه التجارى والعنوان التجارى والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والحق في الاجارة وحقوق الملكية الادبية والغنية .

٤ - ويجوز أن يتضهن المتجر عناصر مادية كالأثاث والآلات
 والأدوات والسلع •

(مادة ٢٥)

اذا لم يبين المتعاقد العناصر التي يتألف منها المتجر محل العقد اشتمل المتجر فضلا عن الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية على كل عنصر معنوى أو مادى يكون لازما للانتفاع به بالكيفية التي قصدها المتعاقدان م

(مادة ۲۵)

لا يعتبر العقار الذي يزاول فيه المالك التجارة عنصرا في متجره وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن •

الفصل الخامس - المتجر المواد من (٥١ - ٥٣)

تتضمن المادة ١١٥ تعريف المتجر ووجوب اشتماله على عنصر

الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، وما يجوز أن يتضمنه المتجر الى جانب ذلك من عناصر معنوية أخرى كالاسم التجارى وابراءات الاختراع ٠٠٠ ومن عناصر مادية كالاثاث والأدوات والآلات .

وتنص المادة ٥٦ على أنه اذا لم يبين المتعاقد العناصر التي يتألف منها المتجر محل العقد وما اشتمل عليه الى جانب الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، اشتمل المتجر على كل عنصر معنوى أو مادى يكون لازما للانتفاع به بالكيفية التي قصدها المتعاقدان .

والمادة ٥٣ لم تعد العقار الذي يزاولٌ فيه المالك التجارة عنصرا في متجره ، وكل شرط على خلاف ذلك يعد كأن لم يكن .

وهذه المواد هي من التنظيمات التي تحقق المصلحة وتدفع الضرر ولم يرد ما يمنعها شرعا ، فهي من باب المصالح المرسلة ، والعرف التجاري يقضي بها ، وكل من المصالح المرسلة والعرف أخذ به الفقهاء (أنظن التعليق على المواد من ١١ – ٦) .

(مادة ١٥)

كل تصرف يكون محله نقل ملكية المتجر او انشاء حق عينى عليه يجب ان يكون مكتوبا والاكان باطلا .

(مادة ٥٥) السلاما المالية والمالية

١ - يقيد التصرف في المتجر في سجل خاص يصدر بتنظيمه فراد من وزير الاقتصاد وحفظ بادارة السجل التجارى .
 ٢ - ويشهر ملخص التصرف في صحيفة يومية . ويجب ان يشتمل هذا اللخص على البيانات الآتية والا اعتبر الشهر كان لهريكن :

- (1) اسماء المتعاقدين وعناويتهم .
 - (ب) تاريخ التصرف ونوعه .
- (ج) نوع المتجروعنوانه والعناصر التي اتفق على ان يشملها التصرف.
- (د) الثمن اذا كان التصرف بيما والجزء الدفوع منه عند ابرام العقد وكيفية اداء الباقي .
- (هـ) الاتفاقات الخاصة بشأن العقود والتعهدات التصلة بالتجر.
- (و) الاتفاقات المتعلقة باحتفاظ البائع بحق الفسخ اوحق الامتيار.

- المادة ٥٩)

ا - لاتنتقل ملكية المتجر فيما بين المتعاقدين أوبالنسبة الى الفير
 الا من تاريخ قيد التصرف في السجل الخاص بذلك ونشر ملخصه في احدى الصحف .

٢ - واذا اشتمل المتجر على عناصر خاضعة لنظام خاص للاعلان
 او التسجيل فلا يقوم اعلان التصرف في المتجر مقام الاعلان الخاص
 او التسجيل الا اذا نص القانون على غير ذلك .

(المواد من ٥٤ _ ٥٠)

المادة ٤٥ توجب عند نقل ملكية المتجر أو انشاء حق عيني عليه أن يكون العقد مكتوبا والاكان باطلا ، والمادة ٥٥ تلزم قيد التصرف في المتجر بنقل ملكيته أو انشاء حق عيني عليه _ في سحل خاص يحفظ بادارة السجل التجاري ، وأن يشهر ملخص التصرف في صحيفة يومية ، ويكون مشتملا على بيانات معينة ، والمادة ٥٦ تبين تاريخ نقل الملكية ، ونظام الاعلان عن التصرف في هذا المتجر المنقولة ملكيته ،

وهذه كلها أمور تنظيمية يقصد منها تحقيق المصلحة ودفع الضرر، ولم يرد مايمنعها شرعا (انظر التعليق على المواد من ٣ ــ ٢) ٠

(مادة ٧٥)

 ١ ـ يحل بحكم القانون من آلت اليه ملكية المتجر محل المتصرف في جميع الحقوق والتعهدات الناشئة عن العقود المتصلة بالمتجر الااذا اتفق على غير ذلك أوكان العقد قائما على اعتبارات شخصية .

٢ ـ ومع ذلك بجوز لن كان طرفا ثانيا في العقود المشار اليها في الفقرة السابقة أن يطلب خلال تسمين وما من تاريخ شهر التصرف الفاء العقد بشرط أن تكون لديه أسباب جدية تبرر ذلك وأن يخطر المالك الجديد برغبته في الالفاء في ميعاد مناسب

(مادة ٧٥)

تنص الفقرة الأولى منها على حلول من آلت اليه ملكية المتجر محل المتصرف فى جميع الحقوق والتعهدات الناشئة عن العقود المتصلة بالمتجر الا اذا اتفق على غير ذلك أو كان العقد قائما على اعتبارات شخصية •

وهي أمور تنظيمية لأمانع منها شرعا و المالي يميا المام

والفقرة الثانية من هذه المادة تجوز لمن كان طرفا ثانيا فى العقود المشار اليها فى الفقرة السابقة أن يطاب خلال تسعين يوما من تاريخ شهر التصرف الغاء العقد بشرط أن تكون لديه أسباب جدية تبرر ذلك وأن يخطر المالك الجديد برغبته فى الالغماء فى معاد مناسب *

الاصل في العقود والتعهدات أن تكون برضا الطرفين لقوله تعالى «الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وقد لا يرضى أحد الطرفين في العقود والتعهدات بالتعامل مع المالك الجديد ، وهنا يثبت له الخيار في نضاذ العقد والغائه ، وتحديد مدة الخيار واشتراط الاسباب الجدية المبررة واخطار المالك الجديد بالرغبة في الالغاء في ميعاد مناسب ، كلها اجراءات مباحة لولى الأمر أن يتخذها لتحقيق المصلحة ، وليس هناك ما يمنعها شرعا ،

(مادة ٨٥)

السابقين السابقين المتحر أن يعين ميعادا للدائنين السابقين على التصرف لتقديم ديونهم لتسويتها • ويجب أن يعلن عن هذا الميعاد بنشره في النشرة التي تصدرها وزارة الاقتصاد وفي صحيفتين يوميتين والا تقل مدته عن ستين يوما من تاريخ النشر •

٢ - وتبرا نمة من آلت اليه ملكية المتجر من الديون التي لايتقدم
 بها أدبابها خلال الميعاد المعين على الوجه المذكور في الفقرة السابقة .

(مادة ٨٥)

تنظم هـ ذه المادة بفقرتيها تسوية المالك الجديد للديون السابقة على تصرفه فى المتجر بالاعلان عن الموعد المعين التقدم بمستندات الدائنين فى مدة معينة وتبرأ ذمته منها بمضى تلك المدة.

وهذا اجراء تنظيمي يحقق المصلحة وليس هناك ما يمنعه شرعا ، فهو يدخل تحت دليل المصالح المرسلة .

(مادة وم)

تبقى ذمة المتصرف مشغولة بالديون المتصلة بالمتجر والتي يكون الريخ انشائها سابقا على شهر التصرف الا اذا ابراه الدائنون منها .

(مادة ٥٩)

النص هذه المسادة على بقاء ذمة المتصرف الأول فى المتجر مشغولة بالديون المتصلة بهذا المشجر والتي يكون تاريخ انشائها سسابقا على شهر التصرف للثاني الا اذا أبراه الدائنون منها .

وفى ذلك ضمان لحقوق الدائلين والمحافظة على الحقوق واجبة

(مادة ١٠٠)

استثناء من الأحكام المنصوص عليها في باب الافلاس يجوز لبائع المتجر الذي لم يستوف الثمن كامله أن يحتج على جماعة الدائنين في تفليسة المسترى بحقه في الفسخ واسترداد المتجر اوبحقه في الامتياز اذا كان قد احتفظ بالحق في عقد البيع وذكر صراحة في الملخص الذي نشر في الصحف ولايقع الفسخ أو الامتياز الاعلى العناصر التي نحلها،

(مادة ٦٠)

تجيز هذه المادة لبائع المتجر الذي لم يستوف ثمنه بكامله أن يحتج على جماعة الدائنين بحقه في الفسخ واسترداد المتجرر أو بحقه في الامتياز عند الاحتفاظ به في عقد البيع وذكره صراحة في الملخص الذي نشر في الصحف •

روى البخارى ومسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ايما رجل افلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو احق به من غيره » وبناء على هذا الحديث رأى الجمهور أن صاحب المتجر احق من الغرماء بمتجره بعينه عند الفسخ ، ويفهم منه أنه أحق بقيمته عند عدم الفسخ ، بمعنى أن يكون له حق الامتياز في سداد دينه قبل سداد ديون الغرماء ، سواء شرط ذلك في العقد أم لا ، وقد اشترط القانون في هذا الحق النص عليه في عقد البيع ، ولا مانع من ذلك تطبيقا المعرف التجارى ، والعرف معتبر شرعا على النحو المتقدم في التعليق على مواد سابقة ،

(مادة ٢١)

١ - لا يجوز لن تصرف في المتجر بنقل ملكيته الى الفير أن يزاول تجارة مماثلة لنشاط المتجر بكيفية يترتب عليها ضرد لنآلت اليه اللكية الا اذا اتفق على خلاف ذلك .

۲ - ویسری هذا الحظر لمدة خمس سنوات من تاریخ شــهر
 التصرف مالم یتفق علی مدة اقل •

(مادة ٢١)

تنص هذه المادة على منع من نقل ملكية متجره الى الغير أن يزاول تجارة مماثلة لنشاط المتجر بكيفية تضر من نقلت اليه ملكيته الا عند الاتفاق على غير ذلك وتحدد المنع بخمس سنوات من تاريخ شهر التصرف الا عند الاتفاق على غير ذلك المسلمان ا

هذه المادة موضوعة لدفع الضرر عن المالك الجديد للمتجر، والاسلام لاضرر فيه ولاضرار • فاذا اتفق على جواز مزاولة التاجر الأول تجارة مماثلة لنشاط المتجر، فلا مانع من تنفيذ الاتفاق، لانه

الأصل فى المعاملات الدنيوية كما قال مالك (انظر المادة السابقة) وتحديد المنع بهذه المدة اجراء تنظيمى من الأمور المباحة التى يجوز لولى الامر اتخاذها لتحقيق المصلحة ، وهى لاتتعارض مع نص شرعى قاطع ، والاتفاق على غيرها مقدم لما تقدم من رأى مالك،

الباب الثاني

الالتزامات التجارية احكام عامة

(مادة ۲۲)

اذا كان العقد تجاريا بالنسبة الى أحد المتعاقدين سرت احكام قانون التجارة على التزامات المتعاقد الآخر الا اذا نص القانون على غير ذلك.

الباب الثاني

الات امان التحلية أحكسام عامة

(مادة ۲۲)

تنص هذه المادة على أن العقد اذا كان تجاريا بالنسبة الى أحد المتعاقدين تسرى أحكام قانون التجارة على الثرامات المتعاقد، الآخر الا اذا نص القانون على غير ذلك .

فالطرف الثانى اذا لم يكن تاجرا تسرى عليه أحكام قانون التجارة، ولولى الامر أن يتخذ ذلك للمصلحة مادام لم يتعارض مع نص قطعي .

المالة المقدا عالا مادة ١٣)

۱ — اذا ارتبط شخصان او اكثر بدين تجارى يكونون متضامنين في
 هذا الدين مالم ينص القانون او الاتفاق على غير ذلك .

٢ - ويسرى هذا الحكم عند تعدد الكفلاء في دين تجاري .

(مادة ۲۳)

تنص هذه المادة على تضامن المرتبطين بدين تجارى في هذا الدين الا اذا نص القانون أو الاتفاق على غير ذلك ، ويسرى هذا اللحكم على الكفلاء في دين تجارى عند تعددهم .

هذا التضامن ، عرف تجارى ، والعرف معتبر شرعا كما سبق ذكره غير مرة ، ويقدم عليه الاتفاق أو القانون عند النص على غير ذلك ، والمؤمنون عند شروطهم (راجع التعليق على مادتى ٢٠١).

(مادة ١٤)

تكون الكفالة تجارية اذ كان الكفيل يضمن دينا تجاريا -

and a classical their same of basis of literatures to

(مادة ١٤)

تعتبر كفالة الدين التجارى عمالا تجاريا الا اذا نص القانون على غير ذلك •

هذه المادة اساسها اعتبار العرف ، فما تعارف عليه التجار يؤخذ به وهو لا يتعارض مع نص شرعى قاطع ، ويقصد به تحقيق المصلحة .

(مادة ٥٦)

اذا قام التاجر لحساب الغير باعمال أو خدمات تتعلق بنشاطه التجارى اعتبر أنه قام بها مقابل عوض مالم يثبت عكس ذلك • ويعين العوض طبقا للعرف فاذا لم يوجد عرف عينته المحكمة •

(مادة ١٥)

تنص هذه المادة على أن العمل الذي يقوم به التاجر لحساب الغير مما يتعلق بنشاطه التجارى يعد أنه قام به فى مقابل عوض مالم يثبت عكس ذلك ، والعرف هو الذي يعين هذا العوض فأذا لم يوجد عرف عينته المحكمة ، فالتاجر يحترف التجارة ولا يقسوم بالعمل لحساب الغير تطوعا وذلك على خلاف الأصل فى الوكالة العسادية ،

(مادة ٢٦)

الطلبات والتفويضات الصادرة من التاجر في شئون تتطق باعماله التجارية لاتنقضي بوفاته ، ومع ذلك يجوز للورثة الفاؤها اذا قرروا عدم الاستمرار في التجارة ، وفي هذه الحالة لايستحق عليهم اليتعويض اذا اخطروا المتعاقد مع المورث برغبتهم في الالفاء في ميعاد مناسب .

(مسادة ٢٦)

تنص هذه المادة على أن الطلبات والتفويضات الصادرة من الناجر فى شئون تتعلق بأعماله التجارية لا تنقضى بوفاته ، ومعذلك يجوز للورثة الغاؤها اذا قرروا عدم الاستمرار فى التجارة ، وفى هذه الحالة لا يستحق عليهم أى تعويض اذا أخطروا المتعاقد مع المورث برغبتهم فى الالغاء فى ميعاد مناسب ،

المنصوص عليه فى كتب الفقه أن الوكالة تنتهى بأتمام العسل الموكل فيه ، وبانتهاء الأجل المحدود لها ، وكذلك بوفاة الموكل أو خروجه عن الأهلية ما لم يتعلق بالوكالة حقوق للغير اذا كان يوكل عن نفسه بصغته الشخصية (ج ٦ ص ٧٨ بدائع الصنائع ، كساف القناع ج٢ والريلعى ج٤ ص٧٨٧) وذلك منعا للضرر والاسلام لاضرر فيه ولا ضرار ٠

واذا قرر الورثة عدم الاستمرار في التجارة جازلهم الفاء اللبات والتفويضات ولا يلزمون بأى تعويض اذا أخطروا المتعاقد مع المورث برغبتهم في ميعاد مناسب ، لأن عدم انقضاء الطلبات والتفويضات بموت التاجر كان مرتبطا باحتراف التجارة ، وعندما تزول هذه الصفة يزول ما كان مرتبطا بها كما يقضى به العرف التجارى ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم .

(مادة ٧٧)

اذا كان محل الالتزام التجارى أداء عمل وجب أن يبذل فيه المدين عناية التاجر العادى .

(مادة ۲۷)

تنص على أن الالتزام التجارى اذا كان عملا يجب أن يبذل فيه ما يبذله التاجر العادى ما يبذله الرجل العادى م يبذله الرجل العادى م وهذا أمر يقضى به العرف التجارى ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم

(ماده ۱۸)

١ - ١ذ١ كان محل الالتزام تسليم شئء خلال موسم معين أو فصل من فصول السنة وجب الرجوع الى العرف السائد في مكان التسليم لتعبين الوقت الذي يجب أن يتم فيه التسليم .

٢ - ويعتبر العرف السائد في مكان التسليم فيما يتعلق بكيفية
 قياس البضائع أو وزنها أو عدها أو كيلها متمما للعقد .

(مادة ۸۸)

تنص على الرجوع الى العرف عند عدم الاتفاق على غيره فيما يتعلق بوقت تسليم المعقود عليه ومكانه وكيفية قياس البضائع أو وزنها أو عدها أو كيلها ، وذلك لتنميم العقد .

ودليل هذه المادة هو العرف عند عدم الاتفاق في العقد على شيء معين ، وتنفيذ الاتفاق فيما اتفق عليه (انظر المادتين ٢،١ في اعتبار العرف وتقديم الاتفاق عليه عند مالك) .

اذا عين لتنفيذ المقد أجل معين وانقضى دون أن يقوم المدين بالتنفيذ لا يجوز بعد ذلك اجبار الدائن على قبوله .

(مادة ۲۹)

تنص على أن العقد اذا عين أجل لتنفيذه وانقضى الأجل دون التنفيذ فلا يجوز اجبار الدائن على قبول العقد بعد انقضاء الأجل •

أجاز الحنابلة كل شرط فيه منفعة لأحد المتعاقدين الا اذا كان منافيا لمقتضى العقد أو منهيا عنه من الشارع ، فالاول كاشتراط البائع على المشترى ألا يبيع ما اشتراه منه أو ألا يركب الدابة . والثاني كاشتراط البائع أن يبيعه المشترى داره ، أو أن يقرضه مبلغا من المال ، لنهى الشارع عن بيعتين في بيعة وعن بيع وقرض • وفي الأول يصـح العقد ويبطــل الشرط • وفي الثــاني يبطل الشرط والعقد • واستدل الحنابلة لذلك بقــول الله تعــالي « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أُوفُوا بِالعَقُودُ » الْمَائِدَةُ ؛ وَقُولُهُ « وَأُوفُوا بالعهد أن العهد كان مسئولا » الاسراء ٣٤ والشرط عهد يلتزم بالوفاء به • ومن السنة « المسلمون عند شروطهم ••• » وقبــل النبي صلى الله عليه وسلم شرط جابر عندما باع للنبي بعيرا أن

يركبه الى المدينة فكان اقرارا منه بالعقد مع الشرط • ومذهب الحنابلة والمسالكية أوسسع المذاهب فى قبسول الشروط وتقنين الأحكام لان الأصل عندهما الاباحة أما الشافعية والحنفيــــة فالأصل عندهم الحظر .

(V. isla)

اذا احتفظ أحد المتعاقدين بحق فسخ العقد فقيامه بتنفيذ مايفرضه عليه العقد من التزامات أوقبوله قيام المتعاقد الآخر بتنفيذ التزاماته يسقط عنه حق الفسخ الذي احتفظ به •

(٧٠ قام)

اذا احتفظ أحد المتعاقدين بحق فسخ العقد فان قيامه بتنفيذ ما يفرضه عليه العقد من التزامات أو قبوله قيام المتعاقد الآخس بتنفيذ التزاماته يسقط عنه حق الفسخ الذي احتفظ ب •

وامضاء العقد أو فسيخه لا يشترط له لفظ معين ، فكما يصح كل منهما باللفظ يصح بالفعل الدال عليه أو المتضمن له ، كما لو أن مشترى السيارة مع الخيار باعها في مدة الخيار كان ذلك امضاء الخيار كان فسخا لعقد البيع الأول •

وامضاء العقد أو فسخه ينفذ ممن له الخيار ، علم بذلك الطرف الآخر أو لم يعلم ، واشتراط الخيار مشروع لحديث « اذا بايعت فقل : لاخلابة _ خداع _ ولى الخيار ثلاثة أيام » رواه البخارى عن عبد الله بن عمر ، وعند أحمد وابي يوسف ومحمد من العنفية جواز اشتراط خيار الشرط أية مدة متى كانت معينة معلومة للمتعاقدين ، لما روى عن ابن عمر أنه اجازه الى شهرين ، ولأنب شرع للحاجة لدفع الغبن ، عمن اشترطه لنفسه وقد تقتضى الحاجة مدة أكثر من ثلاثة أيام للتروى (كشاف القناع ج٢ ص ٤٧ نيل الأوطارج ٥ ص ١٩٣) .

(Alca (Y)

لا تجوز المطالبة بوفاء الالتزامات التجارية الا في ساعات العمل التي يجرى عليها العرف .

(مادة ٧١)

لا تجوز المطالبة بوفاء الالتزامات التجارية الا في ساعات العمل التي يجرى عليها العرف •

الأصل في ذلك أن العرف معتبر شرعا ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك فيقدم كما سبق ذكره غير مرة .

(مادة ۲۷)

١ - يكون اعدار المدين أو اخطاره في المسائل التجارية باندار رسمى أو بكتاب مسجل مع علم الوصول .

٢ - ويجوز أن يكون الاعددار باندار رسمى أو الاخطار ببرقية

(مادة ۲۲)

توجب أن يكون اعذار المدين أو اخطاره فى المسائل التجارية بانذار رسمى أو كتاب مسجل مع علم وصول ، ويجوز أن يكون ذلك ببرقية أو تلكس •

هـذا تنظيم للمصلحة فهو من المباحات التي يجوز لولى الأمر فرضها ودليله المصالح المرسلة •

المادة ١٧ كم عن المد الر ١٧ ماد)

لا يجوز للمحاكم منح المدين بالتزام تجارى مهلة للوفاء به أو تقسيطه الا في الأحوال المنصوص عليها في القانون أو اذا اقتضت ذلك ضرورة قصوى •

(مادة ۷۳)

تمنع المحكمة أن تمنح المدين بالنزام تجارى مهلة للوفء به أو تقسيطه الاعند الضرورة القصوى •

وذلك لأن الأصل هو الوفاء بالالتزام حسب الشرط المتفق عليه في العقد ، للأمر بالوفاء بالعقود والعهود ولحديث (المسلمون عند شروطهم • •) والمحاكم لا يجوز لها مخالفة العقد بمنح المدين مهلة للوفاء بالتزامه التجارى ، لكن عند الضرورة القصوى يجوزلها أن تمنحه الفرصة للوفاء ، وذلك موافق لمساحث عليه الشرع من العطاء الدائن للمدين فرصة يتمكن فيها من الوفاء بالتزامه دون عسر ومشقة ، قال تعالى « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة »

(مادة ١٤٤)

لا يجبر الدائن على قبول مبلغ التعويض المتفق عليه بدلا من التنفيذ العينى الا اذا اتفق على خلاف ذلك .

(NE 3)

يمنع اجبار الدائن على قبول التعبويض المتفق عليه بدلا من التنفية العينى الا اذا اتفق على غير ذلك • ذلك أن الأصل هبو الوفاء بالعقود والعهبود والشروط المتفق عليها ما لم تتعارض مع النص كما سبق ذكره •

(مادة م٧)

الوفاء بدين تجارى لن يحوز سند الدين مؤشرا عليه بالتخالص أولمن يحمل مخالصة من الدائن أو نائبه يبرىء ذمة الموفى الا اذا ثبت أنه لم يقم بالتحريات العادية للتحقق من صحة الوفاء •

(مادة ٥٧)

تنص على أن الوفاء الدين تجارى لن يحوز سند الدين مؤشرا على التخالص أو لمن يحمل مخالصة من الدائن أو نائبه يبرىء ذمة الموفى المدين الا اذا ثبت أنه لم يقم بالتحريات العادية للتحقق من صحة الوفاء .

ذلك أن التأشير أحد طرق الاثبات التي أمر الله بها ، كما في آيه الدين (صورة البقرة ٢٨٢) والامر بالقيام بالتحريات العادية مشروع • ولما كان التأشير بالتخالص لا يفيد اليقين طلب السه القيام بالتحريات العادية للوصول الى اليقين للتحقق من صحة نيابة النائب اذا كان هو الموقع ومن أهلية الدائن عند التأشير والتوقيع بالتخالص ، بحيث لم يكن مكرها ولا فاقد الوعى ولا محجورا عليه بجنون أو عته أو سفه مثلا — واكتفى بالتحريات العادية في مجال التجارة لما تحتاج اليه التجارة من سرعة النساط ، بخلاف مجال التجارة لمن الخرى فلابد فيها من تحريات ذات دقة اكبر •

(مادة ٢٧)

كل منافسة غير مشروعة نازم فاعلها بتعويض الضرر الناجم عنها . وللمحكمة فضلا عن التعويض أن تقضى بنشر الحكم على لفقة المحكوم عليه في الصحف .

(MA OTO)

يعتبر منافسة غير مشروعة كل فعل يخالف العادات والاصول الشريفة المرعية في العاملات التجارية ويدخل في ذلك على وجه الخصوص الاعتداء على علامات الغير أو اسمه التجاري أو براءات الاختراع التي يملك حق استثمارها وتحريض عمال متجره على اذاعة اسراره أو ترك العمل عنده وكل فعل أو ادعاء مغاير للحقيقة يكون من شانه احداث اللبس في المتجر أوفي منتجاته أو اضعاف الثقة في مالكه أو في القائمين على ادارته أو في منتجاته .

(المادتان ۲۷، ۷۷)

تنص المادة ٧٦ على أن كل منافسة غير مشروعة تلزم فاعلها بتعويض الضرر الناجم عنها • وعلى أن للمحكمة فضلاً عن التعويض

أن تقضى بنشر الحكم على نفقة المحكوم عليه في الصحف •

والمنافسة غير المشروعة مخالفة للقانون الموضوع للمصلحة ، فيجوز التعويض عنها وذلك لدفع الضرر ورفعه بحديث «لا ضرر ولاضرار » ويترك للقاضى تقدير هذا التعويض حسب ما يراه من تقدير الضرر بعد الاستعانة بذوى الخبرة .

وتبين المادة ٧٧ ما تعتبر به المنافسة غير مشروعة ، وذلك أمر يقضى به العرف التجارى والعرف معتبر شرعا كما تقدم .

(مادة ۷۸) معلى المادة الله

الشخص الذى تكون مهنته تزويد المنشآت التجارية أو المالية او غيرها بالملومات عن مراكز التجار المالية وأحوال تجارتهم يلزم بتعويض كل ضرر مادى أو معنوى ينجم عن أعطائه بدون ترو معلومات مفايرة للحقيقة ، وللمحكمة فضلا عن التعويض أن تقضى بنشر الحكم على نفقة المحكوم عليه في الصحف ،

ع المولال المولاد المولاد (مادة ٧٨) و المولاد المولاد

هذاه المادة توجب التعويض عن كل ضرر مادى أو معنوى ينجم عن اعطاء معلومات غير حقيقية من شخص تكون مهنت تزويد المنشآت التجارية أو المالية أو غيرها بالمعلومات عن مراكز التجار المالية وأحوال تجارتهم • وتجيز للمحكمة أن تقضى فضلا عن ذلك بنشر الحكم على نفقة المحكوم عليه فى الصحف •

وهـذه المـادة مستندة الى قاعدة « الضرر يزال » والتعويض ازالة للضرر • ونشر حكم المحكمة بالتعويض على نفقة المحكوم عليه هو من باب التعـويض لأن ما قام به من أعمال يضر بالمصلحة فيعاقب عليها •

(مادة ۷۹)

ا _ كل صك يكون محله دفع مبلغ من النقود اوتسليم بضائع يجوز تماوله بطريق التظهير اذا كان لامر الدائن وبالمناولة ان كان للحامل . ٢ _ ويترتب على التظهير أو المناولة انتقال جميع الحقوق الناشئة عن الصك الى الحامل الجديد .

ing sie, thing thing aich a gala, the Una til dat the ar, they sie,

٣ ـ وفي حالة التظهير يضمن المظهر الوفاء بالحق الثابت في الصك
 في ميعاد الاستحقاق ما لم يتفق على قصر الضمان على وجود الحق
 وقت التظهير •

٤ - واذا انشىء الصك بمناسبة عملية تجارية التزم الموقعون عليه
 بالتضامن ما لم يتفق على غير ذلك .

ه _ وفي جميع الأحوال لايجوز للمدين أن يحتج على حامل الصك بالدفوع المبنية على علاقات شخصية بمنشىء الصك أو بحامليه السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الصك الاضراد بالمدين أو كان الدفع يتعلق بنقص أهلية المدين .

٦ - ويجوز للمدين أن يمتنع عن الوفاء بقيمة الصك أذا لم يسلم
 اليه مؤشرا عليه بالتخالص .

(مادة ۷۹)

تنص الفقرة الأولى منها على جواز تداول الصك بطريق التظهير اذا كان لأمر الدائن أو بالمناولة اذا كان لحامله ، وذلك فيما اذا كان محله دفع مبلغ من التقود أو تسليم بضائع كما تنص الفقرة الثانية على انتقال جميع الحقوق الناشئة عن الصك الى حامله الجسديد عند التظهير أو المناولة •

وهذا أمر مشروع ، لأنه نوع من الحوالة بالدين والعين عندالامام مالك ، والحوالة هي نقل الحق من ذمة الى ذمة ، وتخالف الكفالة التي هي ضم ذمة الى ذمة أخرى في المطالبة بالحق ، وتخالف الوكالة أيضا حيث يعمل فيها الوكيل لحساب الموكل ، وترجع فيها حقوق العقد من تسليم وتسلم ومطالبة ، ورد بعيب وغيرها الى الموكل دون الوكيل عند الجمهور خلافا المحنفية ، ودليل مشروعية الحوالة حديث البخارى ومسلم ومقتضى التحويل براءة المحيل من الالتزام ، مالم يضمن المحيل سداد المحال به عند الخصاف من الحنفية (راجع اعلام الموقعين ج ؛ ص ٣٣) أو يشترط يسار المحال عليه في رواية عن أحمد ، والا رجع المحتال على المحيل اذا أفلس المحال عليه عن أحمد ، والا رجع المحتال على المحيل اذا أفلس المحال عليه عن أحمد ، والا رجع المحتال على المحيل اذا أفلس المحال عليه و ماك ، ٥٢٥ – ٢٢٥ ،

وتنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على ضمان المظهر للوفاء بالحق الثابت فى الصك فى ميعاد الاستحقاق ، الا اذا اتفق على قصر الضمان على وجود الحق وقت التظهير • كما تنص الفقرة الرابعة على تضامن الموقعين على الحك عند عدم الاتفاق على غيره •

والأصل فى هذا الضمان هو حفظ الحقوق ومنع الضرر، • فالاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار وكذلك احترام الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم كما تقدم « مادة ١ ، ٢ » •

والفقرة الخامسة تنص على أنه لا يجوز للمدين أن يحتج على حامل الصك بالدفوع المبنية على علاقات شخصية بمنشىء الصك أو بحامليه السابقين ، أما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الصك الاضرار بالمدين ، أو كان الدفع يتعلق بنقص أهلية المدين ،

وتنص الفقرة السادسة على جواز امتناع المدين عن الوفاء بقيمة الصك اذا لم يسلم اليه مؤشرا عليه بالتخالص ـ وذلك لان عدم التأشير بالتخالص مخالفة للامر بالكتابة فى الديون وفيه احتسال بأن يطالب الدائن مرة أخرى بسداد الدين ، وهذا ظلم وأكل للاموال بالباطل • وكل ذلك محرم شرعا • انظر مادة ١٢٤١١٤١٠ •

(مادة ٨٠)

ا ـ في المسائل التجارية تنقضي التزامات التجار قبل بعضهم البعض والمتعلقة بأعمالهم التجارية بعضي عشر سنوات من تاريخ حلول ميعاد الوفاء بالالتزام الا اذا نص القانون على مدة اقل .

٢ ـ وكذلك تنقضى بمرور عشر سنوات الأحكام النهائية الصادرة
 ف تلك الدعاوى •

(مادة ۸۰)

تنص المادة ٨٠ على تقادم التزامات التجار قبل بعضهم البعض والمتعلقة بأعمالهم التجارية، وذلك بمضى عشر سنوات من تاريخ حلول ميعاد الوفاء بالالتزام، الا اذا نص القانون على غير ذلك وكذلك تنقضى بمرور عشر سنوات الأحكام النهائية الصادرة في تلك الدعاوى ٠

وهـ إذاه المـ ادة تنظيم لرفع الدعاوى للمطالبة بهـ إذاه الالتزامات التجارية ، وهو من الأمور المباحة المخول لولمي الأمر تقديرها • وهي

لاتتعارض مع نص شرعى ، وما دامت لاتسقط الحقوق الثابتة التي يمكن استيفاؤها بغير طريق القضاء .

(مادة ٨١)

١ ــ يجوز اثبات الالتزامات التجارية أيا كانت قيمتها بجميع طرق
 الاثبات مالم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - وفيما عدا الأحوال التي يوجب فيها القانون الاثبات بالكتابة
 في المواد التجارية يجوز اثبات عكس ما اشتمل عليه دليل كتابي اواثبات
 ما يجاوز هذا الدليل بجميع الطرق

(مادة ٨١)

تنص المادة ٨١ على جواز اثبات الالتزامات التجارية أيا كانت قيمتها بجميع طرق الاثبات ما لم ينص القانون على غير ذلك .

وفيما عدا ما يوجب فيه القانون الاثبات المالكتابة فى المواد التجارية يجوز اثبات عكس ما اشتمل عليه دليل كتابى أو اثبات ما يجاوز هذا الدليل بجميع الطرق .

جواز الاثبات بجميع الطرق للالترامات التجارية تيسير للنشاط التجارى ، ولم يرد ما يمنعه شرعا سواء بالنسبة لقيسة الالتزام أو طريق الاثبات ، واذا نص القانون على الأخذ بطرق معينة أو عدم الأخذ بها فالمقصود به المحافظة على الحقوق ومنع المنازعات ، ودليله المصالح المرسلة حيث لم يرد ما يمنعها شرعاء

والأصل فى المواد التجارية أنه يجوز اثبات ما يخالف الدليل التجارى بأى طريق • ويستثنى من ذلك الحالات التي ينص فيها القانون التجارى على وجوب الاثبات بالكتابة ، فحينئذا لا يجوز اثبات ما يخالف الكتابة بغير الكتابة •

وعلى الرغم من استناد القاضى الى البينة من المدعى ومن المدعى عليه ، فان ذلك لا يكسب المحكوم له حقا شرعيا فى المحكوم به اذا لم يكن حقا فى واقع الأمر ، ففى الحديث « انما أنا بشر وافكم تختصمون الى ولعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض فأقضى له بنحو ما أسمع ، فمن قضيت له بحق أخيه فانما أقطع له قطعة من النار » رواه البخارى ومسلم .

(مادة ۸۲)

تكون المحررات العرفية فالمسائل التجارية حجة على الفير في تاريخها ولولم يكن هنا التاريخ ثابتا مالم يشترط القانون ثبوت التاريخ ويعتبر التاريخ صحيحا حتى تثبت مخالفته للحقيقة .

المام مادة ٨٢) الماد مادة ١٠١٠ الماد مادة

تجعل هذه المادة المحررات العرفية في المسائل التجارية حجة على الغير في تاريخها ولو لم يكن هذا التاريخ ثابتا ، ما لم يشترط القافون (ببوت التاريخ ، ويعتبر التاريخ صحيحاً حتى تئبت مخالفته للحقيقة .

الاعتماد على المحررات العرفية فى التاريخ من باب التيسير فى التجارة • الا اذا اشترط القانون ثبوت التاريخ بطريق توثيقه بالشهر أو بطريق آخر ، أما المعاملات المدنية كعقود الايجار ونحوها فانها لا تكون حجة على الغير الا اذا كان التاريخ ثابتا بما لا يدع مجالا للشك فى حقيقته •

وليس هناك ما يمنع ذلك شرعا فان المقصود به التيسير أولا مضمان الحقوق ثانيا ، ولولى الأمر أن يتخذ من هذه الأمور المباحة ما يحقق المصلحة ودليله المصالح المرسلة •

(مادة ۸۳)

يجوز قبول الدفاتر التجارية للاثبات في الدعاوى المقامة من التجار او المقامة عليهم متى كانت متعلقة باعمالهم التجارية وذلك وفقا للقواعد الآتية:

 ا ـ تكون البيانات الواردة بالدفاتر ولو لم تكن مطابقة لأحكام القانون حجة على صاحبها ومع ذلك لايجوذ لن يريد أن يستخلص من هذه الدفاتر دليلا لنفسه أن بجزىء ما ورد بها من بيانات .

٢ - تكون البيانات الواردة بالدفاتر المطابقة لاحكام القانون حجة الضاحب هذه الدفاتر على خصمه التاجر الا أذا نقضها الخصم ببيانات واردة بدفاتره المطابقة لاحكام القانون أواقام الدليل باى طريق على عدم صحتها .

٣ ــ اذا كانت دفاتر كل من الخصصين مطابقة لأحكام القانون
 وأسفرت المقارنة بينها عن تناقض بياناتها وجب على المحكمة أن تطلب
 دليلا آخــ ٠

إ - اذا اختلفت البيانات الواردة بدفاتر الخصمين وكانت دفاتر
 احدهما مطابقة لأحكام القانون ودفاتر الآخر غير مطابقة كانت العبرة

بما ورد بالدفاتر الطابقة الا اذا أقام الخصم الدليل على عكس ما ورد بها • ويسرى هذا الحكم اذا قدم احد الخصمين دفاتر مطابقة ولم يقدم الخصم الآخر اية دفاتر •

(مادة ٨٣)

هذه المادة تعتبر الدفاتر التجارية حجة ، وقد سبق بيان مشروعيتها (انظر المواد من ٢٩ - ٧٤) ، وجاء فى الفرع الثالث أن الدهاتر اذا أسفرت المقارنة بينها عن تناقض بياناتها وجب على المحكمة أن تطلب دليلا آخر ، وهذا الدليل قد يكون من جانب المدعى عليه عملا بمذهب أحمد لدفع ما ادعاه المدعى واثبات براءة ذمته ، فان تساوت البينات تساقطت ، وأن ترجحت احداها بأى مرجح ككونها مطابقة المبينات تساقطت ، وأن ترجحت احداها بأى مرجح ككونها الا اذا أقام الخصيم الدليل على عكس ما ورد بها ، لأن غرض الشارع هو الخصيم الدليل على عكس ما ورد بها ، لأن غرض الشارع هو وظهره من اقرار أو شهادة أو كتابة أو يمين يقوى جانب احداها أو نكول عن اليمين أو قرينة أو دلالة حال أو قرار للطب الشرعى أو تسجيل للأصوات والوقائع وهي أنواع منها ما يفيد القاضي علما جازما وهو الاقرار والتواتر وعلم القاضي ؛ على ماجاء فيه من خلاف،

ومنها ما يفيده ظنا قويا كالكتابة والشهادة ، وقد فرض الله الكتابة في الدين المؤجل وما كان في حكمه من الالتزامات كالرهن والبيع بشمن مؤجل والتعهد بعمل وغير ذلك مما يعد دينا في ذمة الملتزم يجب عليه أداؤه والوفاء به وقد شرط الاسلام ذلك مهما قل الدين أو المتعهد به ، استنادا الى قوله تعالى « يا أبها الذين المنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه » الى أن قال « ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا الى أجله » البقرة ١٨٨ وف الحديث • « ما حق امرىء مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عندم » • • رواه البخارى ومسلم • كما كان النبي يعتمد على كتبه في تبليغ الدعوة • وبه أخذ أحمد ومالك ، وأخذا أبو حنيفة بالاعتماد على دفاتر السمسار والصراف والتجار وان انكروا صدور ذلك منهم مثى علم أنه خطهم ، خلافا للشافعية • وقد عدت القوانين الوضعية الكتابة من أقوى الأدلة • الله المنافعية •

11 J. J. Com as What His Hat Chil. By The of a con-

اذا رأت المحكمة الأخذ بما جاء بالدفاتر التجارية لتأييد ما يدعيه صاحبها وجب على المحكمة أن تطلب منه أداء اليمين على صحة البيانات التى تريد الأخذ بها وعلى بقاء الالتزام في ذمة المدين .

ت المصل و المال و المال و المال و المال ال

توجب على المحكمة اذا رأت الاخذ بما جاء فى الدفاتر التجارية لتأييد ما يدعيه صاحبها أن تطلب منه اداء اليمين على صحة البيانات التى تريد الاخذ جا وعلى بقاء الالتزام فى ذمة المدين .

واساسه أن الدفاتر التجارية اعتبرت قرينة لايتم الاستدلال بها الا باليمين • لان التقييد فى الدفاتر لايكون بصيغةالاقراروالتوقيع عليه ، بل هو رصد للحراكة التجارية ، واليمين كما تكون من المنكر تكون من المدعى ايضا (انظر سر مقدمة الفصدل الرابع لـ الدفاتر التجارية) •

(مادة م ١)

وجود سند الدين في حيازة المدين قريئة على براءة ذمته من الدين الا اذا ثبت غير ذلك .

(مادة ٥٥)

للمحكمة أن تجعل وجود سند الدين فى حيازة المدين قرينة على براءة ذمته من الدين ما لم يثبت خلاف ذلك • المدين على

الفصل الأول - البيع التجارى المسيدات الفصل الأول - احكام عامة المسيدات الم

(مادة ٨٦)

 ١ ــ لاتسرى الاحكام العامة المنصوص عليها في هذا الفصل الا على البيوع التي يعقدها التجار فيما بينهم لشئون تتعلق بالتجارة مالم ينص على خلاف ذلك .

٢ ـ وكذلك لا تسرى هذه الأحكام الا اذا كان البدل القابل للمبيع نقدا أو كان نقدا وعينا وكالت قيمة الجزء المينى أدنى من الجنزء النقدى .

الفصل الأول - البيع التجادي الفرع الأول - أحكام عامة

(مادة ٨٦) الم مادة كالم الم المادة كالمادة ١٨)

تنص على أنه لا تسرى الأحكسام العامة المنصوص عليها فى هذا الفصل الاعلى البيوع التي يعقدها التجار فيما بينهم لشئون تتعلق بالتجارة ما لم ينص على خلاف ذلك كما لا تسرى الا اذا كان البدل المقابل للبيع نقدا أو نقدا وعينا وكانت قيمة الجزء العينى أقل من الجزء النقدى •

هذا تنظيم لتحقيق المصلحة ودفع الفرر ، لم يرد ما يمنعه شرعا فهو من المصالح المرسلة وان كانت الاحكام الشرعية تجيز ان يكون البدل المقابل للسلعة كله نقدا أو عينا ، والعرف التجاري يقضي بهذا التنظيم ، والعرف معتبر شرعا ما دام لا يتعارض مع نص شرعي قاطع (انظر المادتين ٢٠١)

all the training of the sale of the later of

اذا لم يحدد المتعاقدان الثمن انعقد البيع بالسعر الذي جرى عليه التعامل بينهما فاذا لم يكن بينهما تعامل سابق فبالسعر المتداول في السوق ، وذلك ما لم يتبين من الطروف وجوب اعتماد سعر آخر .

مريع المان و المراه (١٨٠) مان المان عالم المان المان

الله على اله اذا لم يحدد المتعاقدان الثمن انعقد البيع بالسعر الله جرى عليه النعامل بينهما الخاذالم يكن ابينهما تعامل سابق فبالسعر المتداول في السوق ، وذلك ما لم ينبين من الظروف وجوب اعتماد سعر آخر .

الأصل فى التعاقد ان يحدد الشن تحديدا يمنع الجهالة الفاحشة والنزاع بين المتعاقدين ، فاذا لم يحدد السعر فى صفقة انعقد البيح بالسعر الذى سبق التعامل به فى مثلها ، عملا بالظاهر من ان المسراد بعدم تحديده هو العمل بالسعر السابق وذلك نزولا على حكم العادة بين التجار ، قاذا لم يسبق تعامل فى مثل هذه الصفقة يرجع فى لحديد الثمن الى السعر المتداول فى السوق ، ولهو لما يعرف بثمن لحديد الثمن الى السعر المتداول فى السوق ، ولهو لما يعرف بثمن

المثل • وذلك كله اذا لم يتبين من الظروف وجوب العدول الى سعر آخر ، كالارتفاع المفاجىء لسعر السلعة أو لامتياز صنفها ، فلابد من مراعاة هذه الظروف عند تقدير الثمن حتى لايضار البائع والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار « مادة ٢٣ » •

كي والما المدين المدة المرابع المرابع

اذا اتفق على أن يكون البيع بسعر السوق تعين الثمن بهذا السعر في الزمان والكان اللذين تم فيهما العقد ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك. واذا تعدد السعر فالعبرة بالسعر الوسط •

(مادة ۸۸)

اذا اتفق على ان يكون البيع بسعر السوق تعين الثمن بهذا السعر في الزمان والكان اللذين تم فيهما العقد ما لم يقض الاتقاق بغير ذلك • واذا تعدد السعر فالعبرة بالسعر البوسط • المسعد السعر البوسط • السعر فالعبرة بالسعر البوسط • السعر فالعبرة بالسعر البوسط • السعر البوسط • السعر فالعبرة بالسعر البوسط • السعر في السعر في المسعر في السعر في المسعر في السعر في المسعر في السعر في المسعر في المسع

الأصل في التعاقد هو الاتفاق على سعر معلوم بين المتعاقدين علما يمنع الجهالة الفاحشة المؤدية الى النزاع ، فاذا تراضيا على سعر معين عمل به ، سواء أكان هو السعر الحاضر في زمان التعاقد ومكانه أم سعرا في زمان ومكان آخر ، والتراضى هو شريعة التجارة فيما لم ينص على عدمه ، اما اذا تراضيا على سعر السوق فيتعين الشمن بالسعى في الزمان والمكان اللذين تم فيهما التعاقد ، واذا تعدد السعر فالعبرة بالوسط ، وذلك تحقيقا للعدالة وبناء على جريان العرف به حيث لم يود ما يعارضه شرعا ، وقد سبق القول في اعتبار العرف في المادتان ا ، ۲ » ب

هذا ، ولا يضر أن يكون السعر المتفق عليه بحسب بلد معين في زمان معين مجهولا وقت الاتفاق ، لأن المعتبر عند الأحناف فى الجهالة الما نعة من صحة العقد أن تكون بحيث تؤدى الى تزاع بين المتعاقدين يمنع من التنفيذ ، ولذلك أجازوا بيع ما في الصندوق مع جهالة ما فيه ، وأجازوا الجهالة في الكفالة كما اذا قال شخص لآخر : أنا كفيل بما يثبت لك على فلان من دبن أو اسلك هذا الطريق وأنا ضامن لكل ما ملحقك من أضرار ، ويصح عند الجمهور ما عدا

الشافعی ضمان ما وجب وجهل ، كضمنت الدین الذی لك علی فلان ، وضمان ما لم یجب كضمنت لك ما داینت به فلانا (انظر الافصاح لابن هبیرة ج ۱ ص ۳۸۳) .

وأجاز الجمهور، ما عدا الشافعي الجهالة في الاجارة كاجازة المرضع بكسوتها وطعامها مع الجهالة في اللبن والطعام (الهداية ج س ١٣) • وفي كتاب حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع لابن قاسم العاصمي النجدي (ج ٤ ص - ٣٦١ – ٣٦٣) : لو باعه كما يبيع الناس أو باعه بما ينقطع به السعر اجاز ذلك ابن القيم • والفرق بين الصورتين أن السعر الذي يبيع به الناس هوا ما شرعوا في البيع به • أما ما ينقطع به السعر فهو السعر الذي لم يشرع فيه • وكذلك قالوا : اذا باع الشيء بزيادة كذا على الثمن المكتوب عليه وهما يجهلانه أو أحدهما صح البيع ، كما ذهب اليه ابن تيمية مستندا فيه الى روايات عن أحمد •

ا مادة ۸۹)

يجوز تفويض الغير في تعيين ثمن المبيع ، فاذا لم يقم بالتعيين في الميعاد المحدد له أو في الميعاد المناسب عند عدم التحديد وجب اعتماد السعر المتداول في السوق في الزمان والكان اللذين تم فيهما المقد ،

(مادة ۸۹)

يجونى عند اختلاف المتعاقدين فى تعيين ثمن البيع ان يتحاكسا الى شخص يفوضانه فى تعيينه ، وذلك فى مدة محدودة أو موعد مناسب عند عدم التحديد ، فاذا لم يقم الحكم بذلك وجب اعتماد السعر المتداول فى السوق فى الزمان والمكان اللذين تم فيهسا المقد .

التفويض فى هذا الأمر هو تحكيم من الطرفين ، مبدأ التحكيم عند النزاع مبدأ مشروع فى النزاع فى الاسرة وبين المتحاربين وفى غير ذلك ، قال تعالى « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها » (النساء ٣٥) وقالً: «وانطائفتان من المؤمنين المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ٠٠٠٠ فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسما الهوض بما فوض اليه وجب واقسما اله (الحجرات ٩) • واذا لم يقم المفوض بما فوض اليه وجب اعتماد . سعر المتداول في السوق فى الزمان والمكان اللذين تم فيهما التعاقد ، وذلك استنادا الى العرف التجارئ ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم (المادتان ١ ، ٢) •

(مادة ٩٠)

اذا كان الثمن مقدرا على أساس الوزن فالمبرة بالوزن الصافي الا اذا اتفق أو جرى العرف على غير ذلك .

(مادة ٩٠)

اذا كان الثمن مقدرا على أساس الوزن فالعبرة بالوزن الصافى الا اذا اتفق او جرى العرف على غير ذلك .

دليل هذه المادة هو تنفيذ الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم ، واعتبار العرف عند عدم الاتفاق ، والعرف معتبر شرعا كسا تقدم (المادتان ۱،۲)

(مادة ٩١)

١ - ١ذا اتفق على أن يكون للمشترى تحديد شكل البيع أو حجمه أو غير ذلك من الصفات غير الجوهرية وجب أن يقوم بهذا التحديد في الميعاد المتفق عليه أو في الميعاد المناسب عند عدم الاتفاق على ميعاد معين والاجاز للبائع أن يطلب الفسخ والتعويض .

٢ - وللبائع بعد انقضاء الميعاد المذكور في الفقرة السابقة تحديد شكل المبيع وحجمه وصفاته ويعتبر هذا التحديد نهائيا اذا لم يعترض عليه المشترى خلال عشرة ايام من تاريخ اخطاره به .

(مادة ۱۹)

Wally Wan, he all out with a Hala 1 x 4 x 99 8

تنص الفقرة الأولى من المادة على انه اذا اتفق على أن يكون للمشترى تحديد شكل المبيع أو حجمه أو غير ذلك من الصفات المميزة له غير الجوهرية وجب ان يقوم بهذا التحديد فى الميعاد المتفق عليه أو فى الميعاد المناسب عند عدم الاتفاق على سيعاد معين، والاجاز للبائع ان يطلب الفسخ والتعويض .

الأصل فى هذه الفقرة هو تنفيذ الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم مادام ذلك لم يتعارض مع نص شرعى ، وقد تقدم ، «مادة٢»فاذا لم ينفذ الاتفاق جاز للبائع ان يطلب الفسخ والتعويض للضرر الذى لحقه لحديث « لاضرر ولاضرار »

وهذا التعويض عقوبة تعزيرية لم يرد نصل بتقديرها ، ولولى الالمر أو نائبه الحق فى تقديرها • اظر ٤٨ ، ٤٨ وتنص الفقرة الثانبة على أنه اذا لم يفسخ البائع العقد يجوز له أن يحدد صفات المبيع ، ويعتبر هذا التحديث فائيا اذا لم يعترض عليه المشترى خلال عشرة أيام من تاريخ اخطاره به •

عند تحديد البائع لصفات المبيع وعدم اعتراض المسترى عليه يعد رضا وقبوالا فيلزم اذا مرت هذه المدة دون اعتراض ، حيث كان له فيها الخيار • والخيار ثابت شرعا « انظر مادة ٧١ » ولولى الأمر أن يحدد المدة حيث لم يسرد نص يمنعها ، وهو لتحقيق المصلحة ومنع الضرر • وطاعته واجبة في ذلك ال مادة ٩٢) •

وتعرب النقرة الثانية عار علا ةعلم)ات الله يقتدانيا سيال

ا - اذا لم يعين ميعاد التسليم وجب أن يقع بمجرد ابرام العقد ما لم تستازم طبيعة المبيع تحديد ميعاد آخر .

٢ - واذا اتفق على أن يكون المشترى تعيين ميعاد التسليم التزم البائع بالتسليم في الميعاد الذي يحدده مع مراعاة الفترة التي تستازمها طبيعة المبيع لاعداده للتسليم .

(مادة ۲۹)

توجب المادة تسليم المبيع بمجرد ابرام العقد اذا لم يعين ميعاد له ، ولم تستلزم طبيعة المبيع تحديد ميعاد آخر ، واذا اتفق على أن يكون للمشترى تعيين ميعاد التسليم التزم البائع به في الميعاد الذي يحدده مع مراعاة الفترة التي تستلزمها طبيعة المبيع لاعداده للتسليم المدينة المبيع المدادة المتسليم المدينة المبيع المدادة المتسليم المدينة المبيع المدادة المتسليم المدينة المبيع المدينة المبينة المبيع المدينة المبينة المبيع المبينة المبين

انفق الفقهاء على وجوب التسليم والتسلم بمجرد ابرام العقد . وعند الاتفاق على مدة للتسليم وجب تنفيذ الاتفاق ، فالمسلمون عند شروطهم ، والتراضى في المعاملات الدنيوية هو الأصل عند مالك عند عدم التعارض بتحريم حلال أو تحليل حرام « انظر المسادتين ٢ ، ٢ ، ٢ ، ٠ . .

(مادة ۹۴)

Windows half .

۱ - اذا قام البائع بناء على طلب المسترى بارسال البيع الى غير
 الكان المعين لتسليمه فيه كان الهلاك كليا او جزئيا على المسترى من
 وقت تسليم المبيع الى من يتولى نقله الا اذا اتفق على غير ذلك .

٢ - وتكون المروفات التي يقتضيها تسليم المبيع في غير الكان
 المعين لتنفيذ البيع على الشترى الا اذا اتفق على غير ذلك .

٣ - واذا خالف البائع دون ضرورة ملجئة تعليمات المسترى بشان طريقة النقل كان مسئولا عما يلحق المبيع من هلاك كل أو جزئى بسبب هذه المخالفة .

(مادة ٩٣)

تنص الفقرة الأولى على ان البائع اذا قدام بنداء على طلب المشترى بارسال المبيع الى غير المكان المعين لتسليمه فيه كان الهلاك كليا أو جزئيا على المشترى ومن وقدات تسليم المبيع الى من يتولى نقله ، الا اذا اتفق على غير ذلك •

وتنص الفقرة الثانية على ان المصروفات التى يقتضيها تسليم المبيع فى غبر المكان المعين لتنفيذ البيع تكون على المشترى الا اذا اتفق على غير ذلك •

وذلك لأن المشترى رضى ضمنا بتحمل مسئولية هـــلاك المبيع أو تلفه ويتحمل نفقات نقله ، الا اذا كان هناك اتفاق على غير ذلك ، فالأصل تنفيذ الاتفاق طبقا لمـــا رآه مالك « المادتان ٢٠١ »

وقدص الفقرة الثالثة من المادة نفسها على أن البائع اذا خالف تعايمات المشترى بشأن طريقة النقال بدون ضرورة تلجله الى المخالفة ، كان مسئولا عما يلحق المبيع من الهلاك •

والأصل في مشروعية هذه الفقرة ان البائع خالف الشرط المتفق عليه باختياره فيتحمل المسئولية ، لأن المسلمين عنه شروطهم كما سبق « مادتان ٢ ، ٢ » أما عند اضطراره للمخالفة فهو غير مسئول (لا يكلف الله نفسا الا وسعها » « البقرة ٢٨٦ » .

(مادة ١٤٠) ﴿ ﴿ وَمَادِيْ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ

لا يعتد عند تسليم المبيع بها يطرأ عليه من نقص يقضى العرف بالتسامح فيه •

عند طروء نقص على المبيع عند تسليمه ، وكان العــرف يقضى التسامح فيه فلا يعتد به • وذلك استنادا الى العــرف « المــادتان الـــرف * ۲۰۳ .

(مادة ه٩)

١ - اذا لم يقم البائع بتسليم المبيع في المعاد فللمشترى ان يعدرالبائع بالتنفيذ خلال مدة مناسبة فاذا لم يف البائع بدلك جاز المشترى أن يحصل على شيء معاثل للمبيع على حساب البائع وان يطالبه بالفرق بين الثمن المتفق عليه وبين ما دفعه بحسن نية للحصول على ذلك الشيء .

٢ ـ واذا كان للمبيع سعر معلوم في السوق جاز للمشتري وان
 لم يشتر فعلا شيئا مماثلا للمبيع أن يطالب البائع بالفرق بين الثمن
 المتفق عليه وسعر السوق في اليوم المعين للتسليم •

" ـ وللمشترى بدلا من ذلك أن يخطر البائع بأن عدم تسليم المبيع خلال المدة المعينة بالاخطار يجاعل العقد مفسوخا وله في هذه الحالة أن يطلب التعويض أن كان له مقتض .

الما الله الله (١٥ قما)

هذه المادة تنظم استحقاق الثمن للبائع والمبيع للمشترى عند تمام صحة البيع ، وما يتبع عند امتناع تسليم البائع للسبيع فى الميعاد المتفق عليه ، من شراء مثله أو اعذاره بفسخ العقد فى مدة معينة وطلب التعويض للضرر • والاسلام يوجب التسليم تنفيذا للاتفاق فالمسلمون عند شروطهم ، ويجيز الفسسخ وتعويض انضرر ، فالاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار « المواد ١ ، ٢ ، ٢٣ » •

اذا اتفق على تسليم البيع على دفعات جاز للمشترى ان يطلب الفسخ اذا لم يقم البائع بتسليم احدى الدفعات في الميعاد المتفق عليه . ولا يسرى الفسخ على الدفعات التي تم تسليمها الا اذا ترتب على تبعيض المبيع ضرر جسيم للمشترى .

(مادة ٢٦) المراج على معالية المتعل

set while it is the it all the sections, then the

اذا اتفق على تسليم المبيع على دفعات جاق للمشترى ان يطلب الفسنخ عند عدم قيام البائع بتسليم احدى الدفعات في الميعاد المثقق عليه ، ولا يسرى الفسخ على الدفعات التي تم تسليمها الا اذا ترتب على تبعيض المبيع ضرو جسيم للمشترى .

جواز المطالبة بالفسخ مشروعة لأن البائع خالف الاتفاق ، والمسلمون عند شروطهم وماتهم حسب الاتفاق لا يجوز فيه الفسخ لأن العقد على صفقة تسلم على دفعات بمنزأة جملة عقسود ، فما تم فيه التسليم ليس له الحق في طلب فسيخه ، الا اذا كان تبعيض المبيع يضر ضررا جسيما بالمشترى ، كأن كان المبيع وحدة ذات اجزاء كالماكينة يسلم كل جزء أو عــدد منهــا في دفعــة ، ولو فسخ العقد فيما لم يسلم فقط لفقدت الأجزاء المسلمة قيمتها أو فائدتها المرجوة منها ، وهنا يحصل ضرر للمشترى فيكون له الحق في فسخ المبيع بكل وحداته ما سلم وما لم يسلم – لأن الاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار كما تقدم (المواد ١ ، ٢ ، ٣٣) .

(۱۹۷ مادة ۹۷)

اذا لم يدفع الثمن في الميعاد المعين فللبائع بعد اعتار الشترى أن يعيد بيع البضاعة للغير ، فاذا بيعت بحسن نية بثمن اقل من الثمن المتفق عليه جاز للبائع مطالبة المشترى بالفرق ، واذا كان للبضاعة سعر معلوم في السوق فللبائع وان لهيقم بالبيع فعلا أن يطالب المشترى بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر البضاعة في السوق في اليوم المعين

تبين ما يتبعه البائع اذا لم يدفع المشترى الثمن في الميعاد المعين، من جواز بيع البائع للسلعة الى الغير ، أو مطالبة المشترى بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر البضاعة في الســوق في اليــوم المعين للدفع ٠

وتأصيل هذه المادة هو تأصيل المادة ٤٤ فيرجع اليه .

ole lake King let 36 (90 850) and attal as

١ - اذا امتنع المسترى عن تسلم المبيع جاز للبائع أن يثبت حالته بواسطة المحكمة ويطلب منها الاذن في بيعه تحت اشرافها بعد انقضاء مهلة تحددها ويخطر بها المسترى ، ويجوز للمحكمة أن تأمر ببيع الأشياء القابلة لتلف سريع دون تحديد مهلة أو اخطار .

٢ - وعلى البائع ايداع حصيلة البيع خزانة المحكمة حتى يسوى النزاع بينه وبين الشترى اذا كان الشترى قد دفع الثمن كاملا .

تبين أن المشترى اذا امتنع عن تسليم المبيع جساز للبائع اثبات حالته عن طريق المحكمة وطلب الاذن منها ببيعه تحت اشرافها بعب انقضاء المهلة المحددة واخطار المشترى بها كما يجوز للمحكمة أن تأمر ببيع الأشياء القابلة للتلف السريع دون تحديد مدة أو اخطار وفى حاله البيع يجب على البائع ايداع حصيلة البيع خزانة المحكمة الثمن كاملا .

هذا اجراء تنظيمي فيه منع للضرر الذي يلحق البائع من جراء عدم تسلم المشترى للسلعة ولولى الأمو أن يتخذه لانه لايوجد نص يممعه ، ونحن مأمورون بطاعته في غير معصية ، والاسلام يمنع الضرر وقد سبق يبان ذلك .

(مادة ٩٩)

اذا تبين بعد تسليم المبيع ان كميته او صنفه اقل مها هو متفق عليه او ان عبر مطابق الشروط او النموذج الذي تم المقد بمقتضاه فلا يقضى للمشترى بالفسخ الا اذا نشا عن النقص اوالمبب أو عدم المطابقة عدم صلاحية المبيع للفرض الذي اعده له المسترى أو صعوبة تصريفه ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بوجوب الفسخ ويكتفى عند رفض طلب الفسخ بانقاص الثمن .

(مادة ۹۷)

تنص هذه المادة على فسخ عقد البيع لوجود لقص أو عيب أوصفة مخالفة لما تعاقد عليه الطرفان اذا اتفق على الفسيخ ، فاذا لم يكن اتفاق لايفسخ العقد بذلك الاادا نشأ عنه عدم صلاحية المبيع للغرض الذي اعده له المشتري أو صعوبة تصريفه ، فان لم ينشأ عنه ماذكر يرفض طلب الفسخ ويكتفى بانقاص الثمن .

﴿ أَذَا رَفَّعَ الْأَمْرُ الَّي القَصَّاءُ قَضَى بُوجُوبِ فَسَخَ الْعَقْدُ فَي الْحَالَتِينَ لَهُ الحداهما عند الاتفاق على الفسخ عند وجود العيب ودلك تنفيدا للاتفاق والمسلمون عند شروطهم كما تقدم والثانية اذا كان العيب يضر ضررا بالغا بالمشترى كعدم صلاحية المبيع للغرض الذي اشتراه من أجله المشترى ، وكصعوبة تصريف المبيع مع وجود هذا العيب، وذلك منعا للضرر عن المشترى ، والاسسلام لاضرر فيه ولاضرار كما تقدم ، فاذا كان العيب يسيرا عرفا لم يفوت الغرض من المبيع

ولم يصعب تصريفه فلا يقضى بالفسخ ، بل يكتفى بأنقاص الثمن بمقدار هذا العيب ، وذلك تسهيلا للتجارة ، والعرف يقضى بالتجاوز عن العيوب التى لا تسبب ضررا واضحا ، وهو قريب من تعريف الحنابلة للعيب الذى يثبت به الخيار للمشترى فهو عندهم : نقيصة يقتضى العرف سلامة المبيع منها غالبا ، والعرف معتبر شرعا ومع ذلك للمشترى الحق فى مطالبة البائع بفرق الشن بين السلعة صحيحة ومعيبة ، فذلك هو العدل ، ومنع للضرر عنه وان كان يسسيرا والاسلام لاضرر فيه ضرار ،

المستري الساء (١٠٠١ قالم) أن يتعلم الأله الأرور

ا ـ فى الاحوال المشار اليها فى المادة السابقة يجب على المشترى ان يخطر البائع بوجود النقص أو العيب أو عدم المطابقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسليم البيع اليه تسليما فعليا ، وعليه أن يقيم دعوى الفسخ أو انقاص الثمن خلال ستين يوما من تاريخ هذا التسليم ايفسا .

٢ - واذا لم يقع الاخطار أو لم ترفع الدعوى خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة فلا تسمع دعوى المشترى الا أذا أثبت الفش من جانب البائع . وفي جميع الاحوال لا تسمع الدعوى بانقضاء ستة اشهر من تأريخ التسليم .

(مادة ١٠٠٠) المادة على ملد المادة

تنص الفقرة الأولى منها على وجوب اخطار المشترى للمائع عن وجود النقص أو العيب أو عدم المطابقة للاتفاق في نخلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسليم المبيع اليه بالفعل، وعليه أن يقيم دعوى الفسخ أو انقاص الثمن خلال ستين يوما من التاريخ المذكور •

وهذا اجراء تنظيمي للتقاضي لم يرد بمنعه دليل شرعي ومن المباحات التي يجوز لولى الأمر اتخاذها للمصلحة وتنص الفقرة الثانية على عدم سساع دعوى المشترى لحقه اذا لم يقع الاخطار أو لم ترفع الدعوى خلال الميعاد المنصوص عليه ، وذلك لان عدم اخطان البائع أو عدم رفع الدعوى خلال الميعاد المذكور يدل على رضا المشترى بنقصه أو عيبه والمعاملات التجارية أساسها التراضي لقوله تعالى « الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » ما دام لم يخالف نصا ومع ذلك اذا ظهر غش من البائع كان للمشترى الحق في دعواه ، لان الشارع حرم الغش ففي الحديث « من غشنا فليس منا » رواه مسلم وغيره ، والغش فيه ضرر ، والاسلام لاضرر فيه ولا ضرار ،

(مادة ١٠١)

ا - اذا تبين بعد تسليم المبيع للمشترى أن كميته تزيد على القدار المتفق عليه جاز للبائع استرداد الزيادة اذا رفض المسترى تكملة الثمن خلال مدة مناسبة بعد انذاره بذلك .

٢ - ولا تقبل دعوى البائع بتكملة الثمن بعد مرور ستين يوما من تاريخ تسليم المبيع للمشترى .

(امادة ١٠١)

تنص الفقرة الأولى على انه اذا تبين بعد تسليم المبيع للمشترى ان كميته تزيد على المقدار المتفق عليه فلا يقضى للبائع باسترداد الزيادة الا اذا رفض المشترى تكملة الثمن خلال مدة مناسبة بعد انذاره بذلك

وتنص الفقرة الثانية على عدم قبول دعوى البائع تكملة الشن بعد مرور ستين يوما من تاريخ تسليم المبيع للمشترى ، وهذا نوع من تنظيم التقاضى ، اما ديانة فلا تسقط الحقوق عن الذمة الا بالاداء أو أو الابراء • ولعل عدم قبول الدعوى بعد مرور هذه المدة مبنى على ظن الضامن البائع بالمسامحة فى هذه الزيادة • اذ لوكان حريصاعليها لرفع دعواه فى المدة المذكورة •

مادة ۱۰۲) عدما المادة ۱۰۲)

ا _ يجوز الاتفاق على الزام المسترى بعدم الهبوط عن ثمن معين عند اعادة البيع اذا كان البيع سلعة تحميها علامة تجارية مسجلة .

٢ - ويجوز للمحكمة أن تقفى ببطلان هذا الشرط أذا قدرت أن
 البيع من السلع الفرورية .

٣ - ولا يلتزم المسترى بمراعاة الشرط الا اذا علم به أو كان في استطاعته العلم به •

ماتني في المندرد الراب تعالى) أن ستايل راد الميح البائع

تنص على انه لا يجوز فى عقود التوريد الاتفاق على منع المشترى من شراء بضائع مماثلة من غير المورد مدة تزيد على خمس سنوات من تاريخ الاتفاق ، وذلك لقاء مزايا يقررها له المورد وكل اتفاق على مدة اطول يخفض الى خمس سنوات .

تحديد مدة هذا الاتفاق امر تنظيمي لتحقيق المصلحة ، ولولي الامر التخاذه لأنه من الأمور المباحة التي لاتنعارض مع نص شرعي والاتفاق نفسه على ما ورد في هذه المادة أمر ليس هناك ما يمنعه شرعا ، وهو شريعة المتعاقدين في التجارة القائمة على التراضي بما لا بحل حراما ولا يحرم حلالا « أنظر المادتين ١ ، ٢ ٪ »

الفرع الثاني - بعض أنواع البيوع التجارية الله الله

١ - البيع بالتقسيط

(مادة ١٠٤)

١ - اذا لم يدفع المسترى احد أقساط الثمن المتفق عليه فلايجوز
 الحكم بفسخ البيع أذا تبين أنه قام بتنفيذ الجزء الأكبر من التزاماته

٢ - وفي حالة الحكم بالفسخ يجب أن يرد البائع الأقساط التي قبضها بعد أن يخصم ما يعادل أجرة الانتفاع بالمبيع بالاضافة الى تعويض التلف الذي لحقه بسبب الاستعمال غير العادى . ويقع باطلا كل اتفاق على تحميل المشترى التزامات أشد من ذلك .

الفرع الثاني ـ بعض أثواع البيوع التجارية

۱۰ ا ک البیع بالتقسیط ما ا جام می کام آمی انتخاب کی ایال کی ایال کی در مادة ۱۰۶) کی ادار در مناس

تنص الفقرة الأولى منها على أن المشترى اذا له يدفع أحد أقساط الثمن المتفق عليه فلا يجوز الحكم بفسخ البيع اذا تبين انه قام بتنفيذ الجزء الأكبر من التزاماته • الله

وتنص الفقرة الثانية على أنه اذا حكم بالفسخ يجب أن يرد البائع الاقساط التى قبضها بعد ان يخصم ما يعادل اجرة الانتفاع بالمبيع بالاضافة الى تعويض التلف الذى لحقه بسبب الاستعمال غير العادى ويقع باطلاكل اتفاق على تحميل المشترى التزامات اشد من ذلك .

(مادة ١٠٢)

تنص الفقرة الأولى على جواز الاتفاق على الزام المسترى بعدم الهبوط عن ثمن معين عند البيع للغير ، اذا كان المبيع سلعة تحميها علامة تجارية مسجلة •

وجواز هذا الانفاق هو لتحقيق المصلحة للبائع ومنع الضرر عنه، وهو جائز حيث لم يرد ما يمنعه شرعا ، والمسلمون عند شروطهم كما تقدم في المادتين ١، ٢٠٠٠

وتنص الفقرة الثانية على أنه يجوز للمحكمة أن تقضى ببطلان هذا الشرط اذا قدرت أن المبيع من السلع الضرورية للمجتمع وذلك ان من سلطة ولى الأمر ونائب ابطال الاتفاق والشروط بين المتعاقدين اذا كان فيها ما يتعارض مع المصلحة العامة • ونص المأمورون بطاعة ولى الأمر فيما لامعصية فيه ، ولامعصية في ذلك فمصلحة الجميع مقدمة على المصلحة الفرد •

وتنص الققرة الثالثة على أن المسترى لايلتزم بهمراعاة الشرط المذكور الا اذا علم به أو كان في استطاعته العلم به •

وذلك لان الأصل فى التكليف عامة هو العلم ، وكيف ينفذ المشترى شرطا لم يعلمه به البائع أوغيره أو عجز عن العلم به ويتصور هذا فيما اذا كان المشترون شركا، ، وعلم بعضهم بالشرط ولم يعلم به الآخر أو لم يستطع علمه فترفع عنه المسئولية .

واشتراط هذا الشرط من البائع على المشترى لمصلحة انتاجه جائز ، بناء على مذهب أحمد من جواز التوسع في الشروط التي لاتنافي مقتضى العقد ولا تتمارض مع نص شرعى اذا كان لمصلحة أحد المتعاقدين •

(مادة ١٠٢)

لا يجوز فى عقود التوريد الاتفاق على منع المسترى من شراء بضائع مماثلة من غير الورد مدة تزيد على خمس سنوات من تاريخ الاتفاق وذلك لقاء مزايا يقررها له المورد ، وكل اتفاق على مدة اطول تخفض الى خمس سنوات ،

مقتضى فسخ العقد رد الثمن للمشترى فى مقابل رد المبيع للبائع ، وفى مقابل انتفاع المشترى بالمبيع يدفع الاجر المعروف لدى التجاد ، وهذا أمر جائز شرعا لأنه عوض فى مقابل انتفاع ، أما التدويض عن التلف بسبب الاستعمال غير العادى فهو متروك لتقدير القاضى أن لم يتم الاتفاق بين الطرفين عليه ، وهذا المر جائز شرعا لاتفاق الفقهاء على ان الضرر يزال ، أما تحميل المشترى أكثر من ذلك فغير جائز ، لائه ظلم والظلم محرم ،

(مادة ١٠٥)

أ - اذا احتفظ البائع بملكية المنقول البيع حتى اداء اقساط الثمن باجمعها اكتسب المشترى هذه الملكية بأداء القسط الأخير ، ويتحمل المشترى تبعة هلاك المبيع من وقت تسليمه البه .

٢ ـ ومع عدم الأخلال بالأحكام المنصوص عليها في باب الافلاس لايكون شرط الاحتفاظ باللكية نافذا قبل الغير الا اذا كان مدونا في ورقة ذات تاويخ ثابت وسابق على حق الغير أو على اجراءات التنفيذ التى يتخذها الدائنون على المبيع .

(مادة ٥٠١)

تنص الفقرة الأولى على أن البائع اذا احتفظ بملكية المنقول المبيع حتى أداء أقساط الثمن بأجمعها قان المشترى يكتسب هذه الملكية بأداء القسط الأخير • ويتحمل المشترى تبعة هلاك المبيع من وقت عمليمه اليه •

هذا الاشتراط جائز ، فالأصل فى المعاملات الدنيوية هو التراضى والاتفاق عند مالك مالم يخالف حكم الشرع فى تحليل حسرام أو تحريم حلال ، وإذا تسلم المشترى المبيع قبل أن تثبت ملكيته بسداد القسط الأخير ، كان المبيع أمانة عنده من يوم تسلسه فاذا هلك تحمل بعة هلاكه « بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٧٩ » .

وتنص الفقرة الثانية من هذه المادة على أن شرط الاحتفاظ بعلكية المبيع حتى سداد القسط الأخير لابد أن يكون مدونا في ورقة ذات تاريخ ثابت والسابق على حق الدائنين الآخرين أو على الجراءات التنفيذ التى يتخذونها على المبيع عند الافلاس • الم

أشتراط تدوين هذا الشرط أمر تنظيمي ينسد به حفظ الحقوق ودفع الضرر وعدم التنازع فهو من باب المصالح المرسلة •

وعند أفلاس المشترى وعجزه عن سداد ثمن المبيع ، وهو في حيازة المشتري كأمانة ، يكون البائع كسائر الدائنين كما رآه أبو حنيفه .

(Net 5)

ا - في البيوع بالتقسيط التي تقع بين التجار ومستهلكي السلع تجارا كانوا أو غير تجار لا يجوز للمشترى التصرف في البيع قبل اداء الاقساط بأكملها الا باذن مكتوب من البائع ، وكل تصرف يجريه الشترى للغير بالمخالفة لهذا الحكم لا يكون نافذا في حق البائع اذا اثبت علم الغير وقت التصرف بعدم أداء الثمن باكمله ،

٢ - وللبائع عند تصرف المسترى في المبيع قبل أداء أقساط الثمن بالملها وبقير أذن منه أن يطالب المسترى بأداء الأفساط الباقية فورا .

(مادة ١٠٦)

تنص الفقرة الاولى على أنه فى البيوع المالتقسيط التى تقع بين التجار والمستهلكين مطلقا لا يجوز للمثترى التصرف فى المبيع قبل أداء الاقساط الأكملها الا باذن كتابى من البائع • وكل تصرف من المشنرى للغسير مخالفا لهذا الحكم لا يكون نافذا في حق البائع اذا أثبت علم المشترى منه وقت التصرف بعدم أداء الثمن المكله •

اشتراط البائع عدم تصرف المشترى في المبيع قبل آداء الثمن باكمله جائز عند الامام مالك « بداية المجتهد ج ٢ص ٢٧٦ » •

واشتراط كتابية الاذن بالتصرف أمير تنظيمي لولي الامر أتخاذه ضمانا للحقوق ومنعا للتنازع وتنفيذا للاتفاق فهو من باب المصالح المرسلة .

وعدم نفاذ التصرف من المشترى للغير في المبيع بدون الاذن الكتابى حتى يتم سلداد الثمن محله اذا كان الغير عالما بأن المشترى لم يسلدد الثمن كله لأنه تعاقد مع المشترى على شيء لم يملكه لأنه لم يسدد جميع ثمنه فلم يتم تملكه للعين ولم يؤذن الله في التصرف فيه اذنا كتابيا وأساس نفاذ تصرف أي انسان فيما تحت يده أن يكون مالكا له أو مأذونا في تصرفه فيه ولم يحدث شيء من ذلك وقد علم الغير بذلك وفهو كبيع الفضل ولي لا ينفذ بدون اجازة المالك للبيع والله عليه ولي المنالك للبيع والله المنالة الله المنالة المنالة

والفقرة الثانية من هذه المادة تنض على أن للبائع عند تصرف المشترى في المبيع قبل أداء أقساط الشن بأكسلها وبفير اذن منه آن يطالب المشترى منه بأداء الأقساط الباقية فورا .

وهـ ذا أمر جائن يقضى به العرف النجــارى ، والعرف معتبر شرعا « أنظر المادتين ١ ، ٢ » •

(٢) البيوع البحرية

ا _ بيوع القيام

والبيع سيفا والربا والماسما والمتعسالية

(alca V-1)

البيع سيف هو بيع بضاعة مصدرة بطريق البحر الى محل معين بيدل مقطوع يشهل ثمن البضاعة والتأمين عليها وأجرة النقل بالسفينة .

(مادة ۱۰۸)

1 - على البائع ابرام عقد النقل - على نفقته - بالشروط المتادة وذلك لنقل البضائع الى ميناء الوصول المتفق عليه وبطريق الرحلة المتاد .

٢ - وعلى البائع أداء أجرة النقل وأية نفقات أخرى لتفريغ البضاعة
 كما هي محددة في وقت ومكان الشحن .

(مادة ۱۰۹)

١ ـ يلتزم البائع بشحن البضاعة على نفقته على السفينة في ميناء
 الشحن في التاريخ المتفق عليه في عقد البيع • أو في وقت معقول اذا
 لم يحدد الطرفان وقتا الشحن •

٢ - ويتولى البائع - على نفقته - استخراج التراخيص اللازمة لتصدير البضاعة من مكان الشحن ، كما يتحمل نفقات الحزم ، ومصروفات قياس البضاعة أو وزنها أو عدها أو التاكد من نوعيتها متى كانت هذه العمليات لازمة للشحن ، كما يلتزم بالضرائب والرسوم الستحقة على البضاعة بسبب تصديرها أو شحنها .

٣ - وعليه أن يخطر المسترى دون تأخير بتاريخ شعن البضاعة
 وأسم السفينة .

(Alca . 11)

يتحمل البائع تبعة ما قد يلحق البضاعة من ضرر حتى اللحظة التى تجتاز فيها أثناء شحنها حاجز السفينة ، وتنتقل هذه التبعة بعد ذلك الى المشترى ،

(1) (111 5) (111

ا _ يعقد البائع _ على نفقته _ مع مؤمن حسن السمعة عقد تامين بحرى على البضاعة ريغطي مخاطر الرحلة • واذا شحن البيع على دفعات وجب التامين على كل دفعة على حدة • وليس البائع ان يقوم بنفسه كمؤمن تجاه الشترى •

٢ ــ ويجب أن يعقد التأمين بوثيقة قابلة للتداول وبالشروط التي
يجرى عليها العرف في ميناء الشبعن ، على الا يقل مبلغ التأمين عن
الثمن الذكور في عقد البيع مضافا اليه عشرة في المائة ،

(مادة ۱۱۲)

لا يلترم البائع الا بالتأمين ضهد اخطار النقل العادية ، اما الأخطان العاصة بتجارة معينة فلا يلترم البائع بالتأمين ضدها الا اذا اتفق على ذلك مع المسترى ، كذلك لا يلتزم البائع بالتأمين على المبيع ضد اخطار الحرب ما لم ينص العقد على غير ذلك ،

(مادة ۱۱۳)

ا ـ على البائع أن يرسل الى المسترى دون تأخير سند شـحن نظيفا وقابلا للتداول وخاصا بالبضاعة المبيعة ، ويجب أن يكون مستملا على ما يثبت أن البضاعة شحنت على السفيئة في التاريخ أو خلال المهلة المحددة لشحن ، وأن يخول المسترى أو من يمثله الحق في تسلم البضاعة بتظهيره اليه أو نقل هذا الحق اليه بالطريق القانوني المناسب ، فأن كأن السند برسم الشحن وجب أن يكون مؤشرا عليه من الشركة الناقلة في تاريخ الشعن بما يفيد اتمام شعن البضاعة على السفينة ،

٢ ـ ويعتبر سند الشحن نظيفا اذا لم يشتمل على شروط اضافية صريحة تؤكد وجود عيوب في المبيع أو في كيفية حزمة و ولا يدخل في هذه الشروط الاشارة في سند الشحن الى سبق استخدام الاوعية أو الأغلفة أو الى عدم السلولية عما يحدث من ضرر بسبب طبيعة المبيع أو الى جهل الناقل بمحتويات الطرود أو وزنها .

٢ - ويجب أن يكون سند أنشحن مصحوبا بقائمة بالبضاعة المبيعة ووثيقة التامين أو شهادة تقوم مقامها وتشتمل على شروطها الاساسية وتخول لحاملها ذات الحقوق الثابتة بالوثيقة .وكذلك الوثائق الاخرى التى قد يطلبها المشترى لاثبات مطابقة البضاعة لما ينص عليه العقد .

واذا كان سند الشحن يحيل في بعض الأمور الى عقد ايجار السفينة وجب أن يكون مصحوبا بنسخة من هذا العقد .

(مادة ١١٤) المادة المادة

ا - لا يلتزم المسترى بقبول المستندات التى ارسلها اليه البائع اذا كانت غير مطابقة للشروط المنصوص عليها في عقد البيع ويعتبر المسترى قابلا لتلك المستندات اذا لم يعترض عليها خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمها ويتم الاعتراض باخطار البائع بارسال مستندات مطابقة للشروط خلال مدة مناسبة و والمسترى بعد انقضاء تلك المدة طلب فسخ البيع مع التعويض ان كان له مقتض .

۲ - واذا رد المسترى المستندات لاسباب معینة او قبلها بقیود فلیس له بعد ذلك ان یبدی ای اعتراض غیر الاسباب والقیود التی سبق ایرادها .

٣ - واذا رد المشترى المستندات دون مسوغ كان مسئولا
 عن تعویض البائع عما ینجم عن ذلك من ضرر .

(مادة م١١)

اذا وصات السفينة التى شحنت عليها البضاعة الميعة قبل وصول المستندات أو اذا وصلت المستندات ناقصة وجب على البائع فور اخطاره بذلك القيام بكل ما يلزم لتمكين المسترى من الحصول على نسخة من المستندات التى لم تصل أو استكمال المستندات الناقصة . ويتحمل البائع المصروفات اللازمة لذلك مع التعويض ان كان له مقتض .

(مادة ١١٦)

اذا وصلت السفينة يلتزم المشترى بتسلم البضاعة بعد فحصها والتحقق من موافقتها لما جاء بالاوراق ، ويتحمل المشترى المحروفات التى تستحق على البضاعة اثناء الرحلة البحرية حتى وصولها الى ميناء الوصول ما لم يكن متفقا على دخول هده المصروفات في أجره النقل ، كما يتحمل المسترى ما قد يستحق على المبيع من رسوم استيراد أو رسوم جمركية ،

(مادة ١١٧)

اذا ظهرت بالبضاعة مخالفة لما جاء في الاوراق ، ولم تجاوز المخالفة القدر المسموح به عرفا ، كان المسترى ملزما بقبولها ، مع تخفيض في الشمن يقدره الخبراء وفقا للهرف المعمول به في ميناء الوصول .

، البيع فــوب

(مادة ١١٨)

البيع فوب هو البيع الذي يتم فيه تسليم البضاعة في ميناء الشحن على ظهر السفينة التي يعينها المشترى لنقلها •

(مادة ١١٩)

على المشترى ابرام عقد نقل البضاعة واداء أجرته وأخطار البائع في ميعاد مناسب باسم السفينة التي اختارها للنقل ومكان الشحن وتاريخه أو المهلة المعينة لاجرائه •

(17. ösla)

١ - يلتزم البائع بحزم البضاعة وشحنها على السفينة التي عينها
 المشترى ، وذلك في التاريخ أو خلال المهلة المعينة للشحن .

٢ - ويتحمل البائع نفقات الحزم ومصروفات عمليات الفحص
 او القياس أو الوزن أو العد اللازمة لشحن البضاعة .

٣ _ ويخطر البائع المسترى دون ابطاء بشحن البضاعة ويرسل اليه الاوراق الدالة على ذلك على أن يتحمل المسترى مصروفات الاخطار وارسال الاوراق •

(مادة ١٢١)

يتولى البائع على نفقته استخراج اذن التصدير وجميع الاجراءات الخاصة بشحن البضاعة •

(مادة ۱۲۲)

اذا طلب المسترى تقديم شهادة دالة على مصدر البضاعة التزم البائع بالحصول عليها وتقديمها له •

(مادة ۱۲۳)

على البائع تقديم كل معاونة لتمكين المسترى من الحصول على سند الشحن وغيره من الستندات الصادرة في بلد الشحن والتي قد يطلبها المسترى ليتمكن من استياد البضاعة الى بلد الوصول أو مرورها عبر دولة أخرى عند الاقتضاء • ويتحمل المسترى النفقات اللازمة للحصول على هذه الاوراق •

(مادة ١٢٤)

يتحمل البائع جميع النفقات اللازمة لشحن البضاعة ، كما يتحمل تبعة ما قد يلحق البضاعة من ضرر حتى اللحظة التى تجتاز فيها اثناء شحنها حاجز السفينة ، أما ما يلحق البضاعة بعد ذلك من ضرر وما يستحق عليها من مصروفات فيقع على عاتق المسترى .

(مادة م١٢)

اذًا لم يخطر المسترى البائع باسم السفينة في الميعاد المناسب أو احتفظ بحق تعيين مدة لتسلمه البضاعة أو لتحديد ميناء الشحن ولم تصدر عنه تعليمات محددة خلال تلك المدة ، التزم بالمصروفات الاضافية التي تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعة ما قد يلحق البضاعة من ضرد من تاريخ انقضاء المدة المتفق عليها للتسليم بشرط أن تكون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

(مادة ۱۲۲)

اذا تأخر وصول السفينة الى ما بعد انتهاء المدة المعينة للســـتن ، أو اذا لم تستطع شحن البضاعة خلال تلك المـدة ، التزم المســترى بالمروفات الاضافية التى تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعة ما قد يلحق البضاعة من تاريخ انقضاء المـدة المعينة للشحن بشرط أن تكـون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

(المواد من ۱۰۷ - ۱۲٦)

٢ – البيوع البحرية

(١) بيوع القيام المــواد من ١٠٧ – ١٢٩

هذه البروع نوعان: سيف ، فوب ، والمواد من (١٠٧ - ١١٧) خاصة بالبيع (سيف) ، فتبين تعريفه وما يجب على البائع من ابرام عقد النقل ومن شحن البضاعة واستخراج التراخيص اللازمة للتصدير ، واخطار المشترى بتاريخ شحن البضاعة واسم السفينة ، واجراء عقد تأمين بحرى على البضاعة ضد الاخطار العادية وارسال سند الشحن وقائمة البضاعة ووثيقة التأمين والوثائق الاخرى التي يجب أن تكون بياناتها مطابقة لعقد البيع ، ودفع النفقات والمصروفات

(مادة م١١)

اذا وصات السفينة التى شحنت عليها البضاعة الميعة قبل وصول المستندات أو اذا وصلت المستندات ناقصة وجب على البائع فور اخطاره بذلك القيام بكل ما يلزم لتمكين المسترى من الحصول على نسخة من المستندات التى لم تصل أو استكمال المستندات الناقصة . ويتحمل البائع المصروفات اللازمة لذلك مع التعويض ان كان له مقتض .

(مادة ١١٦)

اذا وصلت السفينة يلتزم المشترى بتسلم البضاعة بعد فحصها والتحقق من موافقتها لما جاء بالاوراق ، ويتحمل المشترى المحروفات التى تستحق على البضاعة اثناء الرحلة البحرية حتى وصولها الى ميناء الوصول ما لم يكن متفقا على دخول هده المصروفات في أجره النقل ، كما يتحمل المسترى ما قد يستحق على المبيع من رسوم استيراد أو رسوم جمركية ،

(مادة ١١٧)

اذا ظهرت بالبضاعة مخالفة لما جاء في الاوراق ، ولم تجاوز المخالفة القدر المسموح به عرفا ، كان المسترى ملزما بقبولها ، مع تخفيض في الشمن يقدره الخبراء وفقا للهرف المعمول به في ميناء الوصول .

، البيع فــوب

(مادة ١١٨)

البيع فوب هو البيع الذي يتم فيه تسليم البضاعة في ميناء الشحن على ظهر السفينة التي يعينها المشترى لنقلها •

(مادة ١١٩)

على المشترى ابرام عقد نقل البضاعة واداء أجرته وأخطار البائع في ميعاد مناسب باسم السفينة التي اختارها للنقل ومكان الشحن وتاريخه أو المهلة المعينة لاجرائه •

(17. ösla)

١ - يلتزم البائع بحزم البضاعة وشحنها على السفينة التي عينها
 المشترى ، وذلك في التاريخ أو خلال المهلة المعينة للشحن .

٢ - ويتحمل البائع نفقات الحزم ومصروفات عمليات الفحص
 او القياس أو الوزن أو العد اللازمة لشحن البضاعة .

٣ _ ويخطر البائع المسترى دون ابطاء بشحن البضاعة ويرسل اليه الاوراق الدالة على ذلك على أن يتحمل المسترى مصروفات الاخطار وارسال الاوراق •

(مادة ١٢١)

يتولى البائع على نفقته استخراج اذن التصدير وجميع الاجراءات الخاصة بشحن البضاعة •

(مادة ۱۲۲)

اذا طلب المسترى تقديم شهادة دالة على مصدر البضاعة التزم البائع بالحصول عليها وتقديمها له •

(مادة ۱۲۳)

على البائع تقديم كل معاونة لتمكين المسترى من الحصول على سند الشحن وغيره من الستندات الصادرة في بلد الشحن والتي قد يطلبها المسترى ليتمكن من استياد البضاعة الى بلد الوصول أو مرورها عبر دولة أخرى عند الاقتضاء • ويتحمل المسترى النفقات اللازمة للحصول على هذه الاوراق •

(مادة ١٢٤)

يتحمل البائع جميع النفقات اللازمة لشحن البضاعة ، كما يتحمل تبعة ما قد يلحق البضاعة من ضرر حتى اللحظة التى تجتاز فيها اثناء شحنها حاجز السفينة ، أما ما يلحق البضاعة بعد ذلك من ضرر وما يستحق عليها من مصروفات فيقع على عاتق المسترى .

(مادة م١٢)

اذًا لم يخطر المسترى البائع باسم السفينة في الميعاد المناسب أو احتفظ بحق تعيين مدة لتسلمه البضاعة أو لتحديد ميناء الشحن ولم تصدر عنه تعليمات محددة خلال تلك المدة ، التزم بالمصروفات الاضافية التي تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعة ما قد يلحق البضاعة من ضرد من تاريخ انقضاء المدة المتفق عليها للتسليم بشرط أن تكون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

(مادة ۱۲۲)

اذا تأخر وصول السفينة الى ما بعد انتهاء المدة المعينة للســـتن ، أو اذا لم تستطع شحن البضاعة خلال تلك المـدة ، التزم المســترى بالمروفات الاضافية التى تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعة ما قد يلحق البضاعة من تاريخ انقضاء المـدة المعينة للشحن بشرط أن تكـون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

(المواد من ۱۰۷ - ۱۲٦)

٢ – البيوع البحرية

(١) بيوع القيام المــواد من ١٠٧ – ١٢٩

هذه البروع نوعان: سيف ، فوب ، والمواد من (١٠٧ - ١١٧) خاصة بالبيع (سيف) ، فتبين تعريفه وما يجب على البائع من ابرام عقد النقل ومن شحن البضاعة واستخراج التراخيص اللازمة للتصدير ، واخطار المشترى بتاريخ شحن البضاعة واسم السفينة ، واجراء عقد تأمين بحرى على البضاعة ضد الاخطار العادية وارسال سند الشحن وقائمة البضاعة ووثيقة التأمين والوثائق الاخرى التي يجب أن تكون بياناتها مطابقة لعقد البيع ، ودفع النفقات والمصروفات

اللازمة لذلك ، وتبين مسئولية البائع عما يلحق البضاعة اثناء الشحن وما يترتب على رد المشترى للاوراق ذات البيانات الغير المطابقة وعلى عدم وصولها قبل وصول البضاعة ، وتلزم المشترى بفحص البضاعة قبل تسلمها ودفع ما يلزم من رسوم استيراد وجمارك ومصروفات أخرى لم يتفق عليها فى العقد وتبين حكم ما اذا ظهر بالبضاعة مخالفة لحاء فى الأوراق •

والمواد (من ١١٨ – ١٢٦) خاصة بالبيع (فوب) تبين تعريفه وما يجب على المشترى من ابرام عقد النقل ودفع اجرة العقد ، واخطار البائع بالسفينة التي اختارها للشحن ومكانه وتاريخه ، وما يجب على البائع من حزم البضاعة وشحنها واستخراج اذن التصدير وتحمل النفقات والمصاريف اللازمة لذلك ، ومسئوليته عن الاضرار أثناء الشحن ، واخطاره للمشترى بالشحن وارسال الأوراق مع تحمل المشترى مصروفات الاخطار وارسال الأوراق وتوجب على البائع تقديم شهادة دالة على مصدر البضاعة اذا طلبها المشترى ، وتقديم المستندات الصادرة. في بلد الشحن ، على أن يتحمل المشترى نفقات هذه الأوراق ، وتبين ما يتحمله المشترى عند عدم اخطاره للبائع باسم السفينة وميعاد الشحن والميناء وعدم الشحن خلال المدة المعينة له ،

وكل ماجاء فى هذه المواد داخل تحت تنفيذ الاتفاق وتحكيم العرف والتزام ما يأمر به ولى الأمر من اجراءات لمنع الغرر المؤدى الى التنازع ولرفع الضرر وتحقيق المصلحة ، والاتفاق هو الأصل فى المعاملات الدنيوية عند الامام مالك ما لم يحرم حلالا أو يحلل حراما، وليس فى هذه المواد تحليل حرام ولاتحريم حلال ، والعرف معتبر شرعا عند عدم الاتفاق مالم يخالف نصا شرعيا ، وليس فيها مايخالف نصا شرعيا ، وليس فيها مايخالف نصا شرعيا ، والاجراءات من الأمور المباحة التى يجوز لولى الأمر أتخاذها لتحقيق المصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

ب _ بيوع الوصول (مادة ١٢٧)

العقد الذي يتضمن شروطا من شانها تحميل البائع تبعة الهلاك بعد شحن البضاءة ، أو تجعل أمر تنفيذ العقد منوطا بوصول السفيئة سالة ، أو تعطى المسترى الغيار في قبول البضاعة حسب رغبته أو حسب النموذج المسلم اليه ، يغرج عن كونه بيع سيف أو بيع فوب ويعتبر بيعا بشرط التسليم في مكان الوصول .

(ب) بيوع الوصول

المادة (١٢٧) تبين ان العقد اذا تضمن شروطا من شانها تحميل البائع تبعة هلاك البضاعة ربعد شحنها ، أو تجعل امر تنفيذ العقد منوطا بوصول السفينة سالمة ، أو تعطى المشترى الخيار فى قبول البضاعة حسب رغبته أو حسب النموذج المسلم اليه لليسمى يبع سيف ولا يبع فوب ، ويعتبر ابيعا بشرط التسليم فى مكان الوصول .

وهذا اصطلاح وعرف لا مانع منه وشرط التسليم في مكان الوصول لا يمنع صحة العقد ، فالمسلمون عند شروطهم الا شرطا أحل حراماً ، أو حرم حلالا ، وهذا الشرط ليس فيه تحليل ولا تحريم • ويتفق مع القواعد الفقهية •

۳ - عقد التوريد (مادة ۱۲۸)

التوريد عقد يلتزم بمقتضاه أحد المتعاقدين (المورد) بتقديم اشياء على فترات أو بصورة متواصلة الى المتعاقد الآخر مقابل تمن معين .

٣ _ عقد التوريد

(مادة ۱۲۸)

هذه المادة تعرف عقد التوريد بأنه التزام بتوريد أحد المتعاقدين - الموراد - أشياء على فترات أو بصورة متواصلة الى المتعاقد الآخر – المستورد – مقابل ثمن معين .

هذا العقد فيه التزام بيع مبيع غائب موصوف في الذمة يسلم على فترات أو بصورة متواصلة • وهو بيع جائز عند جمهـور الفقهاء فهو من باب السلم •

والالتزام به من قبيل الوفاء بالوعد ، وقد قال ابن حزم (ج٨ ص ٣٧٧ ـ مسألة ١١٢٥) من وعد آخر بأن يعطيه مالا معينا أو غير معين أو أن يعينه في عمل ، حلف على ذلك أملم يحلف، قال ابن شبرمة الوعد كله لازم ويقضى به على الواعد ويجبر ، وقال مالك ، لا يلزمه شيء من ذلك الا أن يدخله بوعده ذلك في كلفة فيلزم ويقضى عليه لقوله تعالى «كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» (الصف ٣) وفي السنة «من علامة المنافق ثلاثة ، وأن صلى وصام وزعم أنه مسلم ، أذا حدث كذب وأذا وعد أخلف وأذا أؤتمن خان » وحديث «أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، أذا حدث كذب ، وأذا عاهد غدر ، وأذا وعد أخلف وأذا خاصم قبر » وكلاهما في الصحيحين ، خلافا للحنفية والشافعية والنافية .

وجاء فى مشروع القانون الكويتى مادة ٣٣٢ « اذا وعد شخص بابرام عقد معين قام هذا العقد اذا ارتضاه من صدر لصالحه الوعد واتصل رضاؤه بعلم الواعد خلال المدة المحددة لبقاء الوعد .

(مادة ١٢٩

ا ـ اذا لم يعين العقد الكمية المطلوب توريدها كانت مساوية لما ينزم عادة للمستورد مع مراعاة الوقت الذي ابرم فيه العقد .

٢ ـ واذا اتفق المتعاقدان على حد أدنى وحد أقصى للكمية التى تورد جملة أو على دفعات فللمستورد أن يعين الكمية المطلوبة ما بين الحدين .

٣ - واذا اتفق على أن تكون الكمية المطلوبة وفق حاجة المستورد مع تعيين الحد الأدنى فقط فعلى المستورد أن يقبل الكمية الكافية لحاجته اذا جاوزت الحد الأدنى المتفق عليه .

(مادة ۱۳۹)

اذا لم يعين العقد الكمية المطلوب توريدها كانت مساوية لما يلزم عادة للمستورد مع مراعاة الوقت الذي أبرم فيه العقد • واذا اتفق المتعاقدان على حد أدنى وحد أقصى للكمية التي تورد جملة أو على دفعات فللمستورد أن يعين الكمية المطلوبة ما بين الحدين واذا اتفق على أن تكون الكمية المطلوبة وفق حاجة المستورد مع تعيين الحد الأدنى فقط فعلى المستورد أن يقبل الكمية الكافية لحاجته اذا جاوزت الحد الأدنى المتفق عليه •

أما توريد ما يساوى ما يلزم المستورد عند عدم تعيين الكمية المطلوب توريدها فلأن العرف يقضى فى مثل هذا بالرجوع الى المثل المعتاد •

وما جاء بعد ذلك في المادة فهو تنفيذ للاتفاق وتقدم رأى مالك فيه « المادتان ٢ ، ٢ ٤ هـ •

(مادة ۱۳۰) و دو ۱۵ او دو ا

في التوريدات الدورية اذا وجب تعيين الثمن وفقا لأحكام القانون يراعى في ذلك موعد حلول أجل كل توريد والكان الذي يجب أن ينفذ فيه •

(مادة ۱۳۰)

فيها توجيه عند تعيين الثمن فى التوريدات الدورية وفقا لأحكام القانون أن يراعى فى ذلك موعد حلول أجل كل توريد والمكان الذى يجب أن ينقذ فيه •

هـــذا اجراء لولى الأمر اتخاذه ، فهــو من المباحات التي تحقق المصلحة للطرفين ، وليس هنــاك ما يمنعه عـــا (أنظر المواد من ٢٩ ـــ ٤٧) •

(مادة ۱۳۱)

في التوريدات الدورية يسدد الثمن عند القيام بكل توريد وحسب نسبته . وفي التوريدات المتواصلة يسدد الثمن حسب علول الآجال المتادة .

(مادة ١٣١)

المادة تلزم تسديد الثمن فى التوريدات الدورية عند الفيام بكل توريد وحسب نسبته ، أما فى التوريدات المتصلة فيسدد الثمن حسب حلول الآجال المعتادة .

فى التوريدات الدورية كالاتفاق على صفقة معينة تورد على دفعات ، يدفع ثمن كل دفعة بنسبة ثمن الصفقة المتفق عليها ، أما فى التوريدات المتصلة كتوريد غذاء لتلاميذ المدارس أو مرضى المستشفيات يوميا ، فيكون دفع الثمن عند الآجال المعتادة ، أى المتعارف عليها فى هذه المؤسسات كالدفع كل أسبوع أو عشرة أيام مثلا .

وذلك موافق للعرف التجارى ، وقد تقدم اعتبار العرف في الشرع « المادتان ١ ، ٢ » .

(مادة ۱۳۲)

الأجل المتفق عليه يفترض أنه لصالح الطرفين المتعاقدين واذا كان للمستورد تحديد أجل كل توريد فعليه أن يخطر المورد بذلك في وقت كاف .

(مادة ۱۳۲)

تنص على أن الأجل المنفق عليه فى التوريد يفترض أنه لصالح الطرفين المتعاقدين ، واذا كان للمستورد تحديد أجل كل توريد فعليه أن يخطر المورد بذلك بوقت كاف .

الأصل فى تحديد الأجل للتسليم والتسلم أن يكون باتفاق الطرفين لمصلحتهما ، فاذا لم يحدد أجل كل دفعة عند التعاقد وترك للمستورد تحديده وجب عليه عند التحديد اخطار المورد بذلك فى وقت كاف وهذا تطبيق للاتفاق أولا ، وتحقيق لمصلحة الطرفين ثانيا ، والعرف التجارى يقضى بذلك ، وقد سبق أن الاتفاق هو الأصل فى المعاملات الدنيوية عند مالك ، مادام فيه مصلحة ولم يخالف الشرع ، والعرف معتبر شرعا كما سبق « المادتان ٢ ، ٢ » .

(المادتان ۱۳۵ و ۱۳۲)

تجيز الاتفاق على منح المورد أفضلية في ابرام عقد مستقبل للشيء نفسه ما دام هذا الشرط لا يجاوز خمس سنوات ، واذا اتفق على أجل اطول ينقص الى خمس سنوات .

وعلى المستورد أن يخطر المورد بالشروط المعروضة عليه من غيره وعلى المورد أن يعلن عن تمسكه بالانتفاع بحقه في الأفضلية وفي خلال الأجل المحدود أن وجد والا روعي العرف .

تأصيل هاتين المادتين يرجع فيه الى المادة ١٢٩ من الوعد .

(alca 771)

اذا لم يتفق في العقد على اجل معن الترديد جاز لكل من التعاقدين انهاء العقد بشرط انفار الطرف الآخر خلال الأجل المعن اتفاقا الاعرف او خلال اجل يناسب طبيعة التوريد .

(مادة ۱۳۷)

اذا لم يتفق في العقد على أجل معين للتوريد جاز لكل مسن المتعاقدين انهاء العقد بشرط انذار الطرف الآخر خلال الأجل المعين للانهاء اتفاقا او عرفا ، أو خلال أجل يناسب طبيعة التوريد ، تأصيل هذه المادة ان تنفيذ الاتفاق يكون عند ذكر الأجل في التعاقد فاذا لم يذكر يحكم العرف او يراعى مايناسب طبيعة التوريد ، وذلك

كله تلافيا للضرر الذي يصيب المورد من جراء تلف السلعة ، والضرر منهي عنه .

ر الفصل الثاني المالية المالة علما المالية

to the way to

الرهن التجاري

(مادة ۱۳۸)

تسری احکام هذا الفصل علی کل رهن یتقرر علی مال منقول تامینا ادبن تجادی •

الفصل الثاني _ الرهن التجاري

(مادة ۱۳۸)

هذا اصطلاح فى تسمية الرهن تجاريا _ والرهن مشروع توثيقا للدين ، قال تعالى « وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فرهان مقبوضة » البقرة ٢٨٣ »

(مادة ۱۳۳)

اذا أخل المستورد بالتزاماته أخلالا بسيطا فلا يجوز للمورد أن يوقف تنفيذ العقد الا بعد انذار المستورد بوقت ملائم -

(مادة ۱۳۳)

تنص على أن المستورد اذا أخل بالتزاماته اخلالا بسيطا فلا يجوز للمورد أن يوقف تنفيذ العقد الا بعد انذار المستورد بوقت ملائم م

ذلك لأن العرف يقضى بالتجاوز عن الاخلال اليسير • فاذا تمادى فيه المستورد بعد انذاره بوقت ملائم دل ذلك على عدم جديته فى التعاقد ، وعليه فللمورد أن يوقف تنفيذ العقد ، تلافيا للضرر الذى قد يلحقه بسبب الاخلال بالشروط والالتزامات ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار •

(ME . Sale)

اذا اخل احد المتعاقدين بالتزاماته في شأن أحد التوريدات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب فسخ العقد اذا نجم عن عدم الوفاء فرر جسيم به أو كان من شأنه زعزعة انتقة في أمكان المورد القيام بالالتزامات اللاحقة بصورة مرضية .

(مادة ١٣٤)

عند اخلال أحد المتعاقدين بالتزاماته في شأن أحد التوريدات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب فسخ العقد اذا نجم عن عدم الوفاء به ضرر جسيم ، أوكان من شأنه زعزعة الثقة في امكان المورد القيام بالالتزامات اللاحقة بصورة مرضية ،

الاخلال بشروط التعاقد يجيز الفسخ ، فالمسلمون عند شروطهم ، يؤكد هذا الحق عند الاخلال الملحق للضرر الجسيم بأحد الطرفين فيجوز للمتضرر طلب الفسخ لحديث « لاضرر ولا ضرار » وزعزعة الثقة تجيز الفسخ من باب : درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وهو من القواعد الفقهية المشهوره .

(alca 071)

يجوز الاتفاق على منح المورد افضلية في ابرام عقد مستقبل لنفس الشيء ما دامت مدة هذا الشرط لا تجاوز خمس سسنوات فاذا اتفق على اجل اطول انقص الى خمس سنوات .

(مادة ١٣٦)

على المستورد أن يخطر الهرد بالشروط المعروضة عليه من الغير وعلى الورد أن يعلن تمسكه بالانتفاع من حقه في الافضاية وفي خلال الاجل الحدد أن وجد والا روعي العرف ولا يجوز اشتراط الرهن الافى بيع او سلم او قرض الى أجل لحديث « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ، من اشترط شرطا ليس فى كتاب الله فليس له » رواه البخارى ومسلم ..

والمراد أنه يتعارض مع نص من كتاب أو سنة « بداية المجتهـــد ج٢ ص٢٨٣. » •

« أنظر المقدمة _ التجارة بوجه عام » •

(مادة ۱۲۹)

١ ـ بشترط لنفاذ الرهن في حق الغير أن تنتقل حيازة الرهون
 الى الدائن المرتهن أو الى عدل يعينه المتعاقدان وأن يبقى المرهون في حيازة من تسلمه منهما حتى انقضاء الرهن .

٢ - ويعتس الدائن المرتهن أو العدل حائزا للمرهون : ا

(١) أذا وضع تحت تصرفه بكيفية تحمل الغير على الاعتقاد ان الشيء أصبح في حراسته .

(ب) اذا تسلم سندا يمثل المرهون ويعطى حائزه دون غيره حق تسلمه •

(مادة ۱۳۹)

في الفقرة الأولى يشترط لنفاذ الرهن فى حق الغير أن تنتقل حيازة المرهون الى الدائن المرتهن أو الى عدل يعينه المتعاقدان ، وأن يبقى المرهون في حيازة من تسلمه منهما حتى انقضاء الرهن .

جواز أن يكون الرهن عند عدل يعينه المتعاقدان مشروع كسا في مرشد الحيران (مادة ٨٥٩) ٠

وفى الفقرة الثانية بيان لاعتبار الدائن المرتهن أو العدل حائزا المرهون ، وذلك اذا وضع تحت تصرفه بكيفية تحمل الغير على الاعتقاد أن الشيء أصبح فى حراسته ، أو اذا تسلم سندا يمثل المرهون ويعظى حائزه دوانا غيره ، حق تسلمه .

وذلك أن الرهن لا يجوز الا مقبوضاً لقول الله «فرهان مقبوضة» وقال الحنفية والشافعية ومالك يكون قبضه ولو عند ثقة « المغنى ج و ص ٢٤٧ » وبعد القاض للرهن حائزاً له ،

(مادة ١٤٠)

١ - تنتقل حيازة الحقوق بتسليم السيندات الثابتة فيها • واذا كان السند مودعا عند الفر اعتبر تسليم ايصال الإبداء بهثاء تسليم السند ذاته شرط أن يكون الدند معينا في الايصال تعيينا نافيا للجهالة وأن يرضى المودع عنده بحيازة السند لحساب الدائن المرتهن •

٢ ـ وفي هذه الحالة يعتبر المودع عنده قد تخلى عن كل حق له في
 حبس السند لحسابه لسبب سابق على الرهن ما لم يكن قد احتفظ
 بهذا الحق عند قبول حيازة السند لحساب الدائن الرتهن .

(مادة ١٤٠)

تنص على أن حيازة الحقوق تنتقبل بتسليم السندات الشابتة فيها ، وإذا كان السند مودعا عند الغير اعتبر تسليم اليصال الايداع بمثابة تسليم السند ذاته بشرط أن يكون السند معينا في الايصال تعيينا نافيا للجهالة وأن يرضى المودع عنده بحيازة السند لحساب الدائن المرتهن ، وفي هذه الحالة يعتبر المودع عنده قد تخلى عن كل حق له في حبس السند لحسابه لسبب سابق على الرهن مالم يكن قد احتفظ بهذا الحق عند قبوله حيازة السند لحساب الدائن المرتهن ،

اعتبار تسليم ايصال السندات المودعة عند الغير بمثابة تسليم الرهن نفسه جائزا ، لأن السندات ديون ، وكما يجوز بيع الديون يجوزا رهنها عند مالك •

(مادة ١٤١)

١ ـ يتم رهن الحقوق الثابتة في السندات الاسمية بحوالة يذكر فيها
 انها على سبيل الرهن وتقيد في دفاتر الجهة التي أصدرت السند .

٢ ـ ويتم رهن الحقوق الثابتة فالسندات الاذنية بتظهير يذكر فيه
 أنه للرهن أو أية عبارة أخرى تفيد ذلك •

٣ _ ويكون الرهن المشار اليه في الفقرتين السابقتين نافذا في حق المدين دون حاجة الى اعلانه اليه أو قبوله اياه .

(مادة ١٤١)

Harmy Jak Hall to

تنص الفقرة الأولى على أن رهن الحقوق الثابنة فى السلمدات الاسمية يتم بحوالة يذكر فيها الها على سبيل الرهن ، وتقيد فى دفاتر الجهة التى أصدرت السند ، أما رهن الحقوق الثابتة فى السندات الاذنية فيتم بتظهير يذكر فيه انه للرهن أو أية عبارة أخرى تفيد ذلك .

وهذه تنظيمات مباحة لولى الأمر اتخاذها فهى فى صورة حوالة أو ما يقوم مقامها ، والحوالة جائزة شرعا ، ويقصد بهذه التنظيمات المحافظة على حقوق الدائن لدى المدين ، وليس هناك ما يمنعها مرعا .

وتنص الفقرة الثالثة على ان الرهن المشار اليه فى الفقرتين السابقتين يكون نافذا في حق المدين دون حاجة الى اعلانه الله أو قبوله أياء •

وذلك لأن المدين محال عليه ، فالحوالة نقل الدين والمطالبة به من ذمة المحيل الى المحال عليه ، ولا يشترط رضا المحال عليه كما قال مالك « بداية المجتهد ج٢ ص ٢٩٩ » •

(مادة ١٤٢) مادة ١٤٢)

يشت الرهن التجارى بالنسبة الى المتعاقدين والى الفير بجميع طرق الاثبات ، وذلك مع مراعاة الآحكام المنصوص عليها في المادة السابقة .

(مادة ١١٢)

تنص على أنه مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة يثبت الرهن التجارى بالنسبة الى المتعاقدين والى الغير بجميع طرق الاثبات •

يرجع في تأصيل هذه المادة الى مادة ٨٣٠

(مادة ١٤٣)

على الدائن المرتهن أن يسلم المدين - أذا طلب منه ذلك - أيصالا يبين فيه ماهية المرهون ونوعه ومقداره ووزنه وغير ذلك من الصفات المعيزة له •

(مادة ١٤٣)

توجب على الدائن المرتهن الله يسلم المدين _ اذا طلب منه ذلك _ ايصالا يبين فيه ماهية المرهون ونوعه ومقداره ووزنه وغير ذلك من الصفات المهيزة له ٠

هذا اجراء تنظیمی یقصد به منع التنازع ودفع الضرر ، والاسلام، لا ضرر قیه ولا ضرار کما سبق .

(مادة ١٤٤

على الدائن المرتهن ان يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق وان يباشر الإجراءات المتعلقة بالمرهون وان يقبض قيمته وغلته وغير ذلك من المبالغ الناتجة منه على ان يخصم ما يقبضه من الدين المساون بالرهن بالكيفية النصوص عليها في قانون المعاملات المدنية في شسأن الرهن الحيادي •

ا دان کار در مادة ۱۱۴) کا حالم کار

توجب على الدائن المرتهن الله يستعمل لحسباب المدين جميع العلقوق ويقوم بالاجراءات المتعلقة بالمرهون ، وان يقبض قيمت وعير ذلك من المبالغ الناتجة منه ، على الله يخصم ما يقبضه من

الدين المضمون بالرهن بالكيفية المنصوص عليها فى قانون المعاملات المدنية فى شأن الرهن الحيازى •

هذه المادة محل اتفاق عند الأئمة ، وهي أن يخصم الناتج من المرهون ونفقاته من الدين الذي على الراهن ، ولا يجوز انتفاع المرتهن بشيء من الرهن أو نمائه الا باذن من الراهن كما ذهب اليه الأحناف (الدر _ فصل في مسائل متفرقة ، مرشد الحيران مادة ١٩٨١ ، وحاشية فتح القدير على الهداية ، والمعالية : باب الرهن ، حاشية ابن عابدين ج ه ص ٣٢) .

وكما ذهب اليه المالكية ان عينت مدة الانتفاع بزمن أو عسل (الشرح الصغير باب الرهن) وذهب اليه الحنابلة أيضا اذا كان الدين غير قرض (الشرح الكبير على المغنى باب الرهن ص٣٤٨)، ونقل عن الشافعية في انتفاع المرتهن بالرهن ونمائه روايتان ، احداهما الجواز اذا أذن الراهن من غير شرط سابق بسواء كان الدين من قرض أو من ثمن مبيع ، مع العقد أو بعده (تحفة المحتاج شرح المنهاج مع حاشيتي شروائي وابن قاسم ج ، باب الرهن) والرواية الأخرى المنع ، أكما قص عليه الشافعي في الأم (ج٣ ص١٤٧) ،

وهذا في غير المركوب والمحلوب ، أما فيهما فيجوز الانتفاع بالركوب والحلب بمقدار النفقة لحديث البخارى عن أبى هريرة مرفوعا « الرهن يركب ويعلف ولبن الدر اذا كان مرهونا يشرب ، وعلى الذي يشربه النفقة والعلف » ولحديث « الخراج بالضمان » .

(المادة ١٤٥)

اذا ترتب الرهن على مال مثلى بقى الرهن قائما ولو استبدل بالمرهون شيء آخر من نوعه .

٢ - وأذا كان الرهون من الأموال غير المثلية جاز للمدين ان يستبدل به غيره بشرط أن يتفق على ذلك في عقد الرهن وأن يقبل الدائن البدل .

(مادة مهد)

تنص الفقرة الأولى على الله الرهن اذا ترتب على مالاً مثلى كالمكيل والموزون والمزروع والمعدود المتقارب يبقى الرهن قائما ولو استبدل بالمرهون شيء آخر من الوعه • ودليله عدم حصول ضرو للمرتهن بذلك ، قان المثلى اذا فقد كان بدله معروف وهوا المشل .

وتنص الفقرة الثانية على ان المرهون اذا كان من الأمـوال غير المثلية جاز للمدين أن يستبدل به غيره بشرط أن يتفق على ذلك فى عقد الرهن وأن يقبل الدائن البدل .

وذلك لأن غير المثلى ، وهو القيمى كالحيوان ، قد يختلف عليه، فلا ببد من الاتفاق عليه عند الاستبدال ، والاتفاق شريعة المتعاقدين فى غير ما يتعارض مع الشرع « أنظر المادتين ١ ، ٢ » ،

(مادة ١٤٦)

١ - أذا لم يدفع المدين الدين الضمون بالرهن كان للدائن ... بعد انقضاء خمسة آيام من تاريخ انذار المدين بالوفاء ... ان يطلب من المحكمة الاذن له في بيع الشيء المرهون بطريق الاستعجال طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية . و تعن المحكمة كيفية البيع .

 ٢ - ويستوفى الدائن المرتهن بطريق الامتياز حقه من مصروفات وأصل ، من الثمن الناتج من البيع .

(مادة ١٤٦)

فى الفقرة الأولى اذا لم يدفع المدين الدين المضمون الرهن كان للدائن _ بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ انذار المدين بالوفاء _ ان يطلب من المحكمة الاذن له في بيع الشيء المرهون بطريق الاستعجال طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية ، وتعين المحكمة كيفية البيع .

وفي الفقرة الثانية يستوفي الدائن المرتهن بطريق الامتيازا ، حقه من مصروقات وأصل من الثمن الناتج من البيع .

هذه هي طبيعة الرهن في استيفاء المرتهن دينه من ثمن المرهون، وأن يكون له الامتياز على غبره من الدائنيين في استيفاء دينه وما صرفه على الرهن _ وأما الانذار واستئذان المحكمة فهما من الاجراءات التنظيمية المباحة التي يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة ولا مانع منها شرعاً .

(ste 331)

ا – اذا نقص سعر المرهون في السوق فاصبح غير كاف لضمان الدن حاز للدائن أن بعن للمدين ميعادا مناسبا لتكملة الفسمان فاذا رفض المديد ذلك أو انقضى المعاد الحدد دون أن نقوم تتكملة الضمان حاز للدائن أن ينفذ على المرهون باتباع الاجرادات النصوص عليها في المادة السابقة

٢ - واذا كان الرهون معرضا الهلاك أو التلف أو كانت صانته تستازم نفقات باهظة ولم يشا المدين تقديم شيء أخر بدله جازالدائن أن يطاب من المحكمة الاذن أه في بيعمه فورا وينتقبل الرهن ألى الثمن الناتج من البيع .

(18 V ist)

فى الفقرة الأولى اذا نقص سعر المرهبون فى السبوق بحيث أصبح غير كاف لضمان الدين جاز للدائن أن يعين للمدين ميعادا مناسبا لتكملة الضمان في فاذا رفض المدين ذلك أو انقضى الميعاد المحدود دون أن يقوم بتكملة الضمان جاز للدائن أن ينفذ على المرهون باتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة م

ودليل هذه المادة حديث « لا ضرر ولا ضرار » وقد تقدم

وفى الفقرة الثانية لل اذا كان المرهون معرضا للهللاك أو التلف أو كانت صيانته تستلزم نفقات باهظة ولم يشأ المدين تقديم شيء آخر بدله جاز للدائن أن يطلب من المحكمة الترخيص له فى بيعه فورا وينتقل الرهن الى الثمن الناتج من البيع .

ودليلها المحافظة على الأموال من التلف وقد جاء في الحدث « وكره لكم قيل وقال ، وكشرة السؤال واضاعة المال » رواه البخاري ومسلم وفي الوقت نقسه محافظة على حق الدائن ، والمدين الممتنع عن البدل عند القدرة عليه ظالم ، والظلم حرام ،

(مادة ١٤٨)

يقع باطلا كل اتفاق يبرم وقت تقرير الرهن أو بعده ويعطى الدائن الرتهن في حالة عدم استفاء الدين عند حلول أجله الحق في تعلك الرهون أو بيعه دون مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ١٤٦

(also 131)

يقع باطلاكل اتفاق بيرم وقت تقرير الرهن أو بعد تقريره ويعطى الدائن المرتهن في حالة عدم استيفاء الدين عند حلول الأجل الحق في تملك المرهون أو بيعه دون مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ١٤٦٠

يمنع المرتهن من التصرف في الرهن برهن أو يبع ولو باتفاق بين الدائن والمدين دون مراعاة أحكام المادة ١٤٦ وذلك دفعا للضرر عن الراهن ، فقد يبع المرتهن الرهن شمن بخس فيضر مصلحته والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار ولحديث « لا يغلق الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه » أى لا يستحقه المرتمن اذا لم يكفه صاحبه ، وبه أخذ الحنفية فلابد من اخطار المدين ورفع أمره الى القضاء »

الفصل الثالث

الايداع في المستودعات العامة

(مادة ١٤٩)

١ - الايداع في المستودعات العامة عقد يتمهد بمقتضاه المودع لديه فردا كان أوشركة أوشخصاعاما - بتسلم بضائع وحفظها احساب المودع
 او من تؤول اليه ملكيتها أو حيازتها بمقتفى السندات التي تمثلها .

٢ - ولا يجور انشاء أو استثمار مستودع عام له حق أصدار سندات تمثل البضائع الودعة وتكون قابلة للتداول الا بترخيص من الوذير الختص ووفقا للشروط والإوضاع التي تصدريها لائحة خاصة .

٣ - ويراعى عند تطبيق أحكام هذا الفصل على الخمائع التى السم تدفع عنها الأجبور والفرائب والرسيوم الجمركية الأحكام المنصوص عليها في قنون الجمارك أو أي قانون آخر .

م الفصل الثالث ما الإيداع في المستودعات العامة على المستودعات العامة على المستودعات العامة المستودعات العامة ا

في الفقرة الأولى تعريف للايداع في المستودعات العامة بأنه عقد يتعهد دقتضاه المودع لديه _ فردا كان أو شركة أو شخصا عاما بتسلم بضائع وحفظها لحساب المودع أو من تؤول اليه ملكيتها أو حيازتها بمقتضى المستندات التي تمثلها •

وفى الفقرة الثانية عدم جواز انشاء أو استثمار مستودع عام يكون له حق اصدار سندات تمثل البضائع المودعة وتكون قابلة المتداول الابترخيص من الوزير المختص ووفقا الشروط والأوضاع التى تصدر ما لاحة خاصة ،

الايداع في اصطلاح الفقهاء هو تسليط المالك غيره على خط ماله صراحة أو دلالة والوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه والأصل في الايداع الايكون بأجرة على حفظ الوديدة ما لم بشترط ذلك في العقد (الرد – أو الايداع – آخر الباب الثالث من شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الفتاوى الهندية) ومن شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الفتاوى الهندية) ومن شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الفتاوى الهندية) ومن شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الفتاوى الهندية) ومن المناسلة المناسلة و المناسلة

ويقسرض على من أودعت عنده وديعة أن يحفظها وبردها البي ماحبها أو من آلت البه اذا طلبها ، لقوله تعالى « قلبة د الذي ماحبها أو من آلت البه اذا طلبها ، لقوله تعالى « قلبة د الله أمراكم أن تودوا الإمانات البراهلها » الساء ٥٨ ولحديث « أد الإمانية البرائية من خانك » رواه الدار قطني ٠ الي من التمنك ولا تخن من خانك » رواه الدار قطني ٠

والفقرة الثانية من المادة لا مانع منها شرعا ، لأن فيها محافظة على الودائع لحين تسليمها الى أصحابها كما تشير اليه النصوص المذكورة ، وفيها دفع للضرر عن الفرد والمجتمع ، والفقرة الشالثة فيها تحقيق للمصلحة العامة وهي من الأمور المباحة التي يجوز لولى الأمر اتخاذها للصالح العام ولم يرد ما يمنعها شرعا فدليلها المصالح المرسلة .

(10. ösla)

 ا - يلتزم المودع بأن يقدم الى المستودع بيانات صحيحة عن طبيعة البضاعة المودعة ونوعها وقيمتها .

٢ ــ والمودع الحق في فحص البضائع التي سلمت الى السيتودع
 لحسابه واخذ نماذج منها .

(10. ösla)

فى الفقرة الأولى الزام المودع بأن يقدم الى المستودع بيائــات صحيحة عن طبيعة البضاعة المودعة ونوعها وقيمتها •

والفقرة الثانية تجمل للمودع الحق في فحص البضائع التي سلمت الى المستودع لحسابه وأخلًا لماذج منها •

ما جاء في هذه المادة يمنع النزاع عند تسلم الوديعة أو تلفها أو التصرف فيها بأى وجه من الوجوه وفي هذا تحقيق للمصلحة ودقع للضرر، ولم يرد ما يمنعه شرعا فهو من باب الصالح المرسلة .

(101 ösla)

ا _ الستودع مستول عن البضائع الودعة لديه بما لا بجاود القيمة التي قدرها الودع .

ولا يسال الستودع عما يلحق البضاعة من هلاك أو تلف اذا
 نشا ذلك عن قوة قاهرة أو عن طبيعة البضاعة أو حزمها

(101 ösla)

. تنص الفقرة الأولى على مسئولية السنودع عن البضائم المودعة الله بما لا يجاوز القيمة التي قدرها المودع .

والمشهور أن ضمان المثليات يكون بمثلها وزنا أو كيلا أو عدا أو ذرعا ، وأن ضمان غير المثليات يكون بالقيمة ، وقد أجاز العنفية التقدير في المثليات بالقيمة ، وعليه فلا مانع من ضمان البضائع المودعة مطلقا بقيمتها التي تراضى عليها المودع والمودع لديه .

وفى الفقرة الثانية من المادة عدم سؤال المستودع عما يلحق البضاعة من هلاك أو تلف اذا نشأ ذلك عن قوة قاهرة أو عن طبيعة البضاعة أو حزمها •

المستودع بأجر أجير مشترك لا يضمن الا بالتعدى أو الاهمال، واذا حفظ الوديعة ولم يتعد عليها ولم يهمل فقد أحسن ، ويكون حفظها بعمل ما يصونها كما يعمل ويصون ماله ، وبعدم مخالفة ما حدده له صاحبها ، لكن لو تعدى المودع لديه عليها فتلفت ، أو أهمل صيانتها لزمه ضمانها كلها أو ضمان ما تلف فقط بالتعدى .

(مادة ۲۵۲)

للمستودع أن يطلب من المحكمة الاذن له في بيع البضاعة اذا كانت مهددة بتلف سريع ، وتعين المحكمة كيفية البيع ،

(مادة ٢٥١)

تجيز للمستودع أن يطلب من المحكمة الاذن له في بيع البضاعة اذا كانت مهددة إبتلف سريع ، وتعين المحكمة كيفية البيع •

والأصل في جواز ذلك المحافظة على المال من الضياع الذَّى فهى عنه الشارع « أظر مادة ١٤٧ » •

(مادة ١٥٣)

ا - بتسام المودع شهادة الداع يبين فيها اسمه ومهنته وموطنه ونوع النضاعة وطبيعتها وكميتها ، وغير ذلك من السانات اللازمية لتعمين ذاتبتها وقيمتها واسم المستودع واسم الشركة المؤمنة على النضاعة أن وجدت وبيانا عما أذا كانت قد أدبت الرسوم والضرائب المستحقة عليها .

٢ - ويرفق بشهادة الايداع وثيقةرهن تشتمل على البيانات المذكورة
 ف شهادة الايداع •

٣ – ويحتفظ المستودع بصورة طبق الأصل من شهادة الايداع ووثيقة الرهن .

(مادة ١٥٣)

فى الفقرة الأولى يتسلم المودع شهادة ايداع يبين فيها اسمه ومهنته وموطنه ونوع البضاعة وطبيعتها وكميتها وغير ذلك من البيانات اللازمة لتعيين ذاتيتها وقيمتها واسم المستودع واسم الشركة المؤمنة على البضاعة ان وجدت ، وبيانا عما اذا كانت قد أديت الرسوم والضرائب المستحقة عليها •

وتأصيل هذه الفقرة يرجع فيه الى المادة ١٥٠٠.

وجاء في الفقرة الثانية ان تكون مع شهادة الايداع وثيقة رهن تشتمل على البيانات المذكورة في شهادة الايداع .

وفئ الفقرة الثالثة احتفاظ المستودع بصورة منهما .

وذلك أن العرف الجارى في المستودعات يجيز اعطاء المستودع للمولاع قروضاً يسادها من قمن الولائع عند بيعها ، على أن تكون البطائع مرهولة رهنا موثقا بضمان هذه القروض ، فلا إلى البطائع مرهولة الأيداع المستملة على البيانات المذكورة أن ترافقها وثيقة رهن لذي المولاع ، ويحتفظ المستودع بصورة مطابقة لأصل كل منهما ، وذلك منعا للنزاع وحفظا لحق كل طرف لدى الآخر ، وليس هناك ما يمنع ذلك شرعا ، فهو من قبيل المصالح المرسلة ،

(مادة ١٥٤)

اذا كانت البضاعة المودعة والسلم عنها شهادة ايداع ووثيقة رهن من الأشياء المثلية جاز أن يستبدل بها بضاعة اخرى من نوعها اذا كان منصوصا على ذلك في شهادة الإيداع ووثيقة الرهن و وفي هذه الحالة تنتقل جميع حقوق حامل شهادة الإيداع ووثيقة الرهن وامتيازاته الى البضاعة الجديدة .

المنا يعامل (مادة ١٥٤)

هذه المادة تجيز في البضاعة المودعة بشهادة ايداع ووثيقة رهن اذا كانت مثلية أن تستبدل بها بضاعة أخرى من توعها اذا كان منصوصاً على ذلك في الشهادة والوثيقة • وفي هذه الحالة تنتقل جميع حقوق حامل الشهادة والوثيقة وامتيازاته الى البضاعة المجديدة •

الأصل فى التعاقد أن يكون على شىء معين ، ولا يجوز استبداله بشىء آخر الا اذا اتفق الطرفان عليه فى أصل العقد ، ولا مانع حينئذ من الاستبدال ، فالاتفاق والتراضى شريعة المتعاقدين عند مالك فيما لم يتعارض مع الشرع ، (انظر المادتين ١٠١١) .

(مادة ١٥٥)

ا _ يجوز أن تصدر شهادة الايداع ووثيقة الرهن باسم المودع أو لأمره •

٢ ـ واذا كانت شهادة الايداع ووثيقة الرهن لأمر المودع جاز له
 أن يتنازل عنهما متصلتين أو منفصلتين بالتظهير •

٣ ـ ويجوز لن ظهرت له شهادة الايداع او وثيقة الرهن أن يطلب
 قيد التظهير مع بيان موطئه في الصورة المحفوظة لدى الستودع •

(مادة ١٥٥)

فى الفقرة الأولى جواز اصدار شهادة الايداع ووثيقة الرهن باسم المودع أو لأمره وفى الفة قم الثانية اذا كانت الشهادة والوثيقة لأمر المودع يجوز له أن يتنازل عنهما متصلتين أو منفصلتين بالتظهير ، وفى الفقرة الثالثة يجوز لمن ظهرت له شهادة الايداع أو وثيقة الرهن أن يطلب قيد التظهير مع بيان موطنه فى الصدورة المحفوظة لدى المستودع .

لا مانع شرعا من صدور الشهادة والوثيقة لأمر المودع ، وذلك حتى يمكنه التصرف فيها عن طريق التظهير ، الذي يتنازل به عن ملكية الوديعة للغير بالبيع أو الهبة أو تحوهما ، وعليه فالحقوق والالتزامات تنتقل لن ظهرت له شهادة الايداع ووثيقة الرهن ، أما قيد التظهير في الصورة المحفوظة لدى المستودع فيدخل تحت عموم الأمر بكتابة الدين حفظا للحقوق .

المادة ١٥٦)

ا _ بحب أن يكون تظهر شهادة الإيداع ووثيقة الرهن مؤرخا .

الله واذا ظهر ت وثبقة الرهن منفصاة عن شهادة الإيداع وحب أن تكمن التظهير الأول مقرونا بشرط الاذن وأن بشهادة المائن على بيان الله المائن الله والمناف والله والل

٣ - ه على المظهر الأولى أن بطلب قدد تظهر ه ثبقة الرهن، والسانات
 التعلقة بالتظهر في دفاتر المستودع مع التأشير بذلك على و ثبقة الرهن.

(مادة ٢٥١)

فى الفقرة الأولى وجوب أن يكون تظهير شهادة الايداع ووثيقة الرهن مؤرخا • وفى الفقرة الثانية اذا ظهرت وثيقة الرهن منفصلة عن شهادة الايداع وجب أن يكون التظهير الأول مقرونا بشرط الاذن ، وأن يشتمل على بيان الدين المضمون بالرهن ، وتاريخ استحقاقه واسم الدائن ومهنته وموطنه وتوقيع المظهر • وفى الفقرة الثالثة يجب على المظهر الأول أن يطلب قيد تظهير وثيقة الرهن والبيانات المتعلقة بالتظهير في دفاتر المستودع مع التأشير بذلك على وثيقة الرهن •

وهذاه كلها اجراءات يقصد منها ضمان الحقوق وسهولة الحصول عليها ، ولا مانع منها شرعا ولولى الأمر اتخاذها تحقيقا للمصلحة (المادتان ٢٩٤٠)

(مادة ۱۵۷)

ا ــ لحامل كل من شهادة الإيداع ووثيقة الرهن الحق في تسلم البضاعة الودعة وله طلب تجزئتها الى مجموعات متعددة والحصول على شهادة الإيداع ووثيقة رهن عن كل مجموعة منها بدلا من الشهادة والوثيقة الاجماليتين .

٢ - ولحامل وثيقة الرهن وحدها دون شهادة الايداع حق رهن
 على البضاعة المودعة .

٢ ـ ولحامل شهادة الايداع وحدها دون وثيقة الرهن حق استرداد البضاعة المودعة بشرط أن يدفع الدن المسمون بوثيقة الرهن اذا كان مستحقا ، فاذا لم يكن مستحقا جاز له استرداد البضاعة قبل حلول أجل الدين اذا أودع المستودع مبلغا كافيا لاداء الدين ويسرى هذا الحكم اذا استحق الدين ولم يتقدم حامل وثيقة الرهن اقبضه ، ويجوز أن يقتصر الاسترداد على جزء من البضاعة بعد دفعه مبلغا يتناسب مع هذا الجزء .

(مادة ١٥٠) ﴿ مَادَةُ ١٥٠) ﴿ مَادَةُ ١٥٠) ﴿ مَالِكُ مِنْ الْمُعَالِمُ عَلَمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمُ الْمُعِمِلِمُ الْمُعِمِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلِمُ الْمُع

الفقرة الأولى من هذاه المادة تعظى لحامل كل من شهادة الايداع ووثيقة الرهن الحق في تسلم البضاعة وله طلب تجزئتها الى مجموعات متعددة والحصول على شهادة الايداع ووثيقة الرهن عن كل مجموعة منها بدلا من الشهادة والوثيقة الأجماليتين .

وهذا التصرف ليس هناك ما يمنعه شرعا ، بحكم ملكيته للبضاعة وعدم لحوق ضرر بالمرتهن •

وفى الفقرة الثانية يجوز لحامل وثيقة الرهن وحدها دوف شهادة الايداع أن يرهن على البضاعة المودعة ، لأنه حل محل المستودع المرتهن ، والمرتهن يجوز أن يرهن العين المرهونة متى كان الرهن باتفاق أو اذن (مرشد الحيران مادة ١٨٨٧ ، آخر كتاب الرهن في « تنقيح الحامدية » •

وفى الفقرة الثالثة لحامل شهادة الايداع وحدها دون وثيقة الرهن حق استرداد البضاعة المودعة بشرط أن يدفع الدين المضمون بوثيقة الرهن اذا كان مستحقا ، فاذا لم يكن مستحقا جاز له استرداد البضاعة قبل حلول أجل الدين اذا أودع المستودع مبلغا كنفيا لأداء الدين و ويسرى هذا الحكم اذا استحق الدين ولم يتقدم حامل وثيقة الرهن لقبضه ، ويجوز استرداد جزء من البضاعة بعد دفع مبلغ بتناسب معه ،

جواز استرداد البضاعة حق ثابت له بحكم ملكيته لها ، سوا، أكان الاسترداد جملة أم على أجزاء • وهذا الحق ثابت أيضا له اذا كانت هناك وثيقة رهن لم يتقدم حاملها فى موعدها لقبض دينه ، وذلك لعدم الأضرار بحامل هذه الوثيقة ، حيث انه دفع ما على البضاعة من التزامات •

اذا لم يدفع الدين المضمون في ميعاد الاستحقاق جاز لحامل وثيقة الرهونة الرهونة بنع البضاعة الرهونة باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤٦)

(مادة ١٥٨)

Rada Rocal in d

تجيز لحامل وثيقة الرهن منفصلة عن شهادة الايداع أن يطلب يع البضاعة المرهونة باتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ وذلك اذا لم يدفع الدين المضمون فى ميعاد الاستحقاق ٠

هذه هي طبيعة الرهن في استيفاء المرتهن دينه من ثمن المرهون بعد اتخاذ الاجراءات المذكورة لضمان الحقوق (انظر المادة ١٤٦) ٠

The a lite of all (109 516) to the calca Houls

١ - يستوق الدائن الرتين حقه من ثمن البضاعة بالامتيال علىجميع
 الدائنين بعد خصم المبالغ الآتية :

- (١) مصروفات بيع البضاعة وخزنها وغيرها من مصروفات الحفظ .
 - (ب) الضرائب واارسوم المستحقة على البضاعة .
- ٢ .. واذا لم بكن حامل شهادة الايداع حاضرا وقت بمع النضاعة اودع المبلغ الزائد على مايستحقه حامل وثبقة الرهن لدى الحكمة .

(مادة ١٥٩)

تبين امتياز الدائن المرتهن على جميع الدائنين عند استيناء حق ه من ثمن البضاعة بعد خصم المصروفات المتعلقة بها والضرائب والرسوم المستحقة عليها • واذا لم يكن حامل شهادة الايداع حاضرا وقت بيع البضاعة يودع المبلغ الزائد على ما يستحقة حامل وثيقة الرهن لدى المحكمة •

هذا الامتياز هو طبيعة الرهن ، حيث ان المرهون محبوس بصفة دائمة لحق المرتهن حتى يقبض دينه ، ولذا كان من حق المرتهن منع الراهن المدين من بيع الرهن لقضاء ديون الآخرين (مرشد الحيران مادة ٨٧٥ ، وآخر كتاب الرهن من الدر ومثله فى الدرر) ، ووجوب خصم المصروفات لأنها من ضرورات المحافظة على حق الدائن المرتهن، ومثلها خصم الفرائب والرسوم المستحقة على البضاعة لأنها حق المجتمع وهو حق الله ، فيقدمان على دين المرتهن ، أما ايداع المبلغ الزائد على ما يستحقة حامل وثيقة الرهن عند عدم حضور حامل شهادة الايداع عند البيع فهو من باب حفظ الأموال لمستحقيها ، ولا مانع منه شرعا .

(مادة ١٦٠)

ا ـ لا يجوز لحامل وثيقة الرهن الرجوع على المدين أو المظهرين ألا بعد التنفيذ على البضاعة الرهونة وثبوت عدم كفايتها للوفاء بدينه.

٢ - ولا تسمع دعوى حامل الوثيقة اذا لم يقع الرجوع على
 المظهرين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ بيع البضاعة .

٣ - ولا تسمع دعوى حامل وثيقة الرهن على الظهرين اذا لم ساشر اجراءات التنفيذ على البضاعة الرهونة خلال ثلاثين يوما من تاريخ استحقاق الدين .

ITTE OF WAR ON THE PER TO THE PER AND S COLD WINDER ES

تقضى الفقرة الأولى من هذه المادة بأنه لا يجوز لحامل وثبقة الرهن الرجوع على المدين أو المظهرين الا بعد التنفيذ على البضاعة المرهونة وثبوت عدم كفايتها للوفاء بدينه ، لأن طبيعة عقد الرهن الاستيفاء من المرهون بعد بيعه أولا ، قاذا لم يف ثمن البيع بالدين جاز الرجوع على المدين أو المظهرين لاستكمال الدين فالديون لا تسقط عن الذمة الا بردها الى أصحابها أو ابرائهم له منها .

وقَى الفقرة الثانية من المادة لا تسمع دعوى حامل وثبقة اله. على المظهرين الاخلال تخمسة عشر يوما من تاريخ بيع النضاعة والاسقط حق الحامل في الرجوع .

وفى الفقرة الثالثة لا تسمع دعوى حامل وثيقة الرهن فى الرجوع على المظهرين اذا لم يباشر اجراءات التنفيذ على البضاعة المرهونة خلال ثلاثين يوما من تاريخ استحقاق الدين •

وهذه اجراءات تنظيمية من الأمور المباحة التي يجوز لولى الأمر أتخاذها للحث على الاسراع في الفصل في المنازعات ولا مانع منها شرعا فهي للمصلحة وان كان الحق لا يستقط شرعا عن المدين الا بالأداء أو الابراء •

(مادة ١٢١)

اذا وقع حادث للبضاعة كان لحامل شهادة الإيداع أو وثيقة الرهن على ديلغ التامين الذي يستحق عند وقوع هذا الحادث ماله من الحقوق القررة على البضاعة •

(مادة ١٢١)

اذا وقع حادث للبضاعة كان لحامل شهادة الايداع أو وثيقة الرهن على مبلغ التأمين الذي يستحق عند وقوع الحادث ما له من الحقوق المقررة على البضاعة ، فالتأمين على البضاعة عند وقوع حادث لها هو بمثابة ثمنها عند بيعها • فلمالكها وهو حامل شهادة الايداع حق في ملكه ، وللمرتهن وهو حامل وثيقة الرهن حق امتياز في عوض البضاعة لسداد دينه كما سبق بيانه •

(مادة ١٩٢)

ا حيجوز لن ضاعت منه شهادة الايداع أن يطلب من الحكمة
 المختصة التي يقع في دائرتها الستودع العام أمرا بتسليمه ضورة من
 الشهادة الضائعة بشرط أن يثبت ملكيته لها مع تقديم كفيل .

٢ – ويجوز الن ضاعت منه وثيقة الرهن ان يستصدر أمرا من الحكمة بوفاء الدين المضمون بالرهن عند استحقاقه بشرط تقديم كفيل ، فإذا لم يقم المدين بتنفيذ الأمر كان ان صدر لصالحه أن يطاب بيع البضاعة الرهونة باتباع الأجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤٦) بشرط أن يكون الرهن أو التظهر الذي حصل له مقيدا في الصحورة بشرط أن يكون الرهن أو التظهر الذي المستودع وأن يشتمل الاندار بالوفاء على بيانات هذا التظهير .

(مادة ١٦٢) المادة المادة

فى الفقرة الأولى يجوز لمن ضاعت منه شهادة الايداع أن يطلب من المحكمة المختصة التى يقع فى دائرتها المستودع العام أمرا بتسلمه صورة من الشهادة الضائعة بشرط أن يثبت ملكيته لها مع تقديم كفيل •

طلب صورة من شهادة الايداع عند فقدها جائز شرعا ، لأن الوثائق من طرق الاثبات الشرعية المامور بها فى آية الدين وغيرها و وليس للمستودع الامتناع عن اعطاء هذه الصورة ، لجواز أن ينكر حق صاحب البضاعة فيها بفقد مستئد الايداع والاسلام يحافظ على الحقوق وينهى عن الضرر والاضرار كما سبق ذكره ـ أما شرط تقديم كفيل فهو لزيادة الاطمئنان على الحفوق لأن فيه ضم ذمة الكفيل الى من يكفله فى المطالبة بها والكفالة جائزة شرعا •

وفى الفقرة الثانية يجوز لمن ضاعت منه وثيقة الرهن أن يستصدر أمرا من المحكمة بوفاء الدين المضمون بالرهن عند استحقاقه بشرط تقديم كفيل _ فاذا لم يقم المدين بتنفيذ الأمر كان لمن صدر اصالحه أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الاجراءات المنصوس عليها فى المادة ١٤٦ بشرط أن يكون التظهير الذي حصل له مقيدا فى الصورة لدى المستودع وأن يشتمل الانذار بالوفاء على بيانات هذا التظهير هذا أمر لامانع منه شرعا ، وذلك لحفظ الحقوق ، وشرط الكفيل هو لزيادة الاطمئنان ، وكذلك تقييد التظهير فى الصورة التى عند المستودع .

(مادة ١٦٢)

ا - اذا لم يسترد المودع البضاعة عند انتهاء عقد الايدم بالالامين الستودع طلب بيعها باتباع الاجراءات المنصوص عليها في السادة (١٤٦) ويستوفى أمين المستودع من الثمن الناتج من البيع المبائغ المستحقة له ويسلم الباقى الى المودع أو يودعه خزانة المحكمة.

٢ – ويسرى الحكم المنصوص عليه فى الفقرة السابقة اذا كان عقد الايداع غير محدد المدة وانقضت سنة واحدة دون أن يطلب المودع استرداد البضاعة أو يبدى رغبته فى استمرار عقد الايداع .

(مادة ۱۲۳)

تقضى الفقرة الأولى بأنه اذا لم يسترد المودع البضاعة عند انتهاء عقد الايداع جاز الأمين المستودع طلب بيعها باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤٦) ويستوفى أمين المستودع من الثمن الناتج من البيع المبالغ المستحقة له ويسلم الباقى الى المودع أو يودعه خزانة المحكمة •

وتقضى الفقرة الثانية بأن يسرى هذا الحكم ادا كان عقد الايداع غير محدد المدة وانقضت سنة واحدة دون أن يطلب المودع استرداد البضاعة أو يبدى رغبته فى استمرار عقد الايداع .

مقتضى عقد الايداع المشروط بمدة أن ينتهى بانتهائها • تنفيذا للاتفاق المشروط ، وأمين المستودع له الحق فى طلب المصاريف التى أنفقها فى سبيل حفظ الوديعة ، فان دفعها صاحبها فيها • والا كان له الحق فى طلب بيعها لاستيفاء حقوقه على النحو المبين فى المادة (١٤٦) وتحديد مضى سنة لطلب الأمين استيفاء حق المستودع اذا كان الايداع غير محدود المدة ما اجراء تنظيمى يقدره ولى الأمر للمصلحة فى تنشيط الحركة التجارية ، وليس هناك ما يمنعه شرعا •

الفصل الرابع الوكالة التجارية

الفرع الأول ــ أحـــكام عامة (مادة ١٦٤)

تطبق احكام الوكالة التجارية اذا كان الوكيل محترفا اجراء المعاملات التجارية لحساب الفير •

الفصل الرابع - الوكالة التجارية الفرع الأول - احكام عامة

الوكالة عقد جائز فى الجملة فى كل ماجازت فيه النيابة من الحقوق ، كالبيع والشراء والاجارة واقتضاء الديون والخصومة فى المطالبة بالحقوق .

والاصل فيها أن تكون بعقد بين الموكل والوكيل – وترجع الحقوق والأحكام فى الوكالة الى الموكل عند الجمهور، ، وعند الحنفية ترجع الحقوق من التسليم والتسلم والرد بالعيب وغير ذلك الى الوكيل أما أحكام العقد فترجع الى الموكل عندهم .

(مادة ١٦٤)

تقضى المادة ١٦٤ بوجوب طبيق أحكام الوكالة التجارية المنصوص عليها في هذا الفصل متى كان الوكيل محترفا اجراء المعاملات التجارية لحساب الغير ، اما اذا لم يكن محترفا اجراء المعاملات قتطبق أحكام الوكالة المدنية المنصبوص عليها في قانون المعاملات المدنية وهذا عرف تجارى ولا مانع منه شرعا ،

(مادة ١٦٥)

١ - اذا اعطيت الوكالة التجارية مطلقة فلا تنصرف الا الى الأعمال التجارية .

٢ - واذا اعطيت الوكالة التجارية مخصصة بمعاملة تجارية معينة جاز للوتيل القيام بجميع الاعمال اللازمة لاجراء هذه المساملة دون حاجة الى اذن من الموكل .

(مادة ١٦٥)

فى الفقرة الأولى اذا أعطيت الوكالة التجارية مطلقة فلا تنصرف الاالى الأعمال التجارية وفى الفقرة الثانية اذا أعطيت الوكالة التجارية مخصصة بمعاملة تجارية معينة جاز للوكيل القيام بجميع الأعمال اللازمة لاجراء هذه العملية دون حاجة الى اذن من الموكل • هذه المادة دليلها العرف ، وهو معتبر شرعا كما تقدم فى المادة السابقة .

(مادة ١٦٦)

ا - الوكالة التجارية باجر الا اذا اتفق على غير ذلك . ٢ - ويستحق الوكيل الآجر بمجرد اترام الصفقة التي كلف بها . وكذلك يستحق الأجر اذا أثبت الوكيل تعذر ابرام الصفقة بسبب برجع الى الموكل .

٣ - وفي غير الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة السابقة لايستحق
 الوكيل الا تعويضا عن الجهود التي بذلها طبقا لما يقضى به العرف .

(مادة ١٦٦)

تقضى الفقرة الأولى من هذه المادة بأن الوكالة التجارية تكون باجر الا اذا اتفق على غير ذلك • وفي الفقرة الثانية يستحق الوكيل الأجر المجرد ابرام الصفقة التي كلف بها ، وكذلك يستحق الأجر اذا أثبت الوكيل تعذر ابرام الصفقة بسبب يرجع الى الموكل •

الأصل في هذه المادة هو العرف وقد تقدم اعتباره شرعاً

(مادة ١٦٧)

١ - على الوكيل اتباع تعليمات الوكل الصريحة ، فاذا خالفها دون
 مسوغ مقبول جاز للموكل رفض الصفقة .

٢ - واذا لم توجد تعليمات صريحة من الموكل بشأن الصفقة فعلى الموكيل تأخر ابرامها وطلب التعليمات من الموكل الا اذا كان تأخير الصفقة مما يلحق الضرر بالموكل أو كان الوكيل مفوضا في العمل بغير تعليمات منه .

(مادة ۱۲۸)

توجب الفقرة الأولى من هذه المادة على الوكيل أن يتبع تعليمات الموكل الصريحة فاذا خالفها دون مسوغ مقبول جاز للموكل رفض الصفقة •

(مادة ١٦٧)

دليل هذه الفقرة هو احترام الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم كما تقدم ، وجواز رفض الصفقة عند المخالفة يعطى جواز الموافقة عليها ، كما أجاز النبى صلى الله عليه وسلم ما فعله عروة بن أبى الجعد البارقي حيث أنه قد أعطاه دينارا ليشترى به له شاه فاشترى له يه شاسين ، فباع أحداهما بدينار وجاء بدينار وشاه ، فدعا له بالبركة في يبعه ، رواه البخارى وغيره ،

ان الوكانة عقد يلتزم به الوكيل رعاية مصلحة الموكل سواء أكانت وكالة بأجر أم بغير أجر فلابد من رعاية مصلحته وعدم التفريط فيما وكل فيه والاكان ضامنا غارما لثمن ما فرط فيه أو فيما فحش فيه الغين (ج ٤ - الوكالة للزيلعي ، ج ٢ - الوكالة في الشرح الصغير) •

وفى الفقرة الثانية من المادة اذا لم توجد تعليمات صريحة من الموكل بشأن الصفقة فعلى الوكيل تأخير أبرامها وطلب التعليمات من الموكل ، الا اذا كان تأخير الصفقة مما يلحق الضرر بالموكل أو الوكيل مفوضا في العمل بغير تعليمات منه .

وتأصيل هذه الفقرة هو تأصيل الفقرة الأولى من حيث وجوب العمل لمصلحة الموكل •

(مادة ۱۲۸)

اذا كانت البضائع او الأشياء التى يحوزها الوكيل لحساب الوكل مهددة بتلف سريع أو بهبوط في القيمة ولم تصله تعليمات الوكل بشانها في ميعاد مناسب فللوكيل أن يطلب من المحكمة الأذن في بيعها بالكيفية التي تعينها •

تنص هذه المادة على أن البضائع أو الأشياء التي يحموزها الوكيل لحساب الموكل اذا كانت مهددة بتلف سريع أو بهبوط في انتيمة ولم تصله تعليمات الموكل بشأنها في ميعاد مناسب فللوكيل أن يطاب من المحكمة الاذن في بيعها بالكيفية التي تعينها و

وذلك أنه ملتزم برعاية مصلحة الموكل ، كما سبق بيانه في المادة السابقة .

(مادة ١٦٩)

للوكيل أن يمتنع عن اجراء العمل المعهود به اليه اذا كان اجراؤه يتطلب مصروفات عبر عادية ولم يرسلها اليه الموكل الا اذا انفى اوجرى التعامل السابق بين الطرفين على أن يؤدى الوكيل هذه المصروفات .

(مادة ١٦٩)

الموكيل أن يمتنع عن اجراء العمل المعهود به اليه اذا كان اجراؤه يتطلب مصروفات غير عادية ولم يرسلها اليه الموكل الا اذا اتفق أو جرى التعامل السابق بين الطرفين على أن يؤدى الوكيل هذه المصروفات .

تأصيل هذه المادة هو تنفيذ الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم أو العرف والعرف معتبر شرعا ، وبدون الاتفاق أو العرف لا يلزم الوكيل بدفع مصروفات غير عادية لم يرسلها اليه الموكل وفي هذه الحالة له أن يمتنع عن اجراء العمل المتطلب لهذه المصروفات ، منعا لضرر يقع عليه ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(المادة ١٧٠)

اذا رفض الوكيل اجراء الصفقة المعهود بها اليه فعايه اخطار الموكل بذلك فورا - وفي هذه الحالة يجب على الوكيل المحافظة على البضائع وغيرها من الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل حتى تصله تعليمات بشأنها . فاذا لم تصل التعليمات في ميعاد مناسب جاز للوكيل ان يطلب من المحكمة الاذن في ايداع البضائع عند أمين تعينه .

(مادة ١٧٠)

تنص على أن الوكيل اذا رفض اجراء الصفقة المعهود بها اليه فعليه اخطار الموكل بذلك فورا ، وفى هذه الحالة يجب على الوكيل المحافظة على البضائع وغيرها من الأشباء التي يحوزها لحساب الموكل حتى تصله تعليمات بشأنها فاذا لم تصل التعليمات في ميعاد مناسب جاز للوكيل أن يطاب من المحكمة الاذن في ايداع البضائع

(NYY Bala)

١ - لا يجوز للوكيل أن يقيم نفسه طرفا ثانيا في الصفقة المكلف
 بابرامها الا في الأحوال الآتية :

- (١) إذا أذنه الموكل في ذلك ،
- (ب) اذا كانت تعليمات الوكل بشان الصفقة صريحة ومحددة ونفذها الوكيل بدقة .
- (ج) اذا كانت الصفقة تتعلق بسلعة لها سعر محدد في السوق ، اشتراها الوكيل لنفسه أو باعها من دلكه بهذا السعر .

 ٢ - ولا يستحق الوكيل في الأحوال المذكورة في الفقرة السابقة أجرا نظير الوكالة .

(مادة ۱۷۲)

تقضى الفقرة الأولى بأنه لايجوز للوكيل أن يقيم نفسه طرف ثانيا في الصفقة المكلف بابرامها الا في الأحوال الآتية:

- (أ) اذا أذنه الموكل في ذلك مراب من المسلم الما أ
- (ب) اذا كانت تعليمات الموكل بشأن الصفقة صريحة ومحددة ونفذها الوكيل بدقة •
- (ج) اذا كانت الصفقة تتعلق بسلعة لها سعر محدد فى السوق واشتراها الوكيل لئفسه أو باعها من ماله بهذا السعر وفى الفقرة الثانية لا يستحق الوكيل فى الأحوال المذكورة فى الفقرة السابقة أجرا نظير الوكالة •

الأصل فى الوكالة أن يكون تصرف الوكيل فى العقود باسم الموكل و ولا يجوز له أن يباشرها كطرف ثان الا فى بعض الأحوال المذكورة فى الفقرة الأولى ، وذلك رعاية لمصلحة الموكل .

(مادة ۱۷۳)

يجوز للفير الذي يتعامل مع الوكيل أن يطلب الاطلاع على عقد الوكالة والراسلات وغيرها من الوثائق المثبتة أو المقيدة لسلطة الوكيل، ولا يجوز الاحتجاج على الفير بالقيود الواردة على سلطة الوكيل الااذا ثبت علم الفير بها وقت التعاقد .

عند أمين تعينه ٠

والمفروض فى الوكيل أن يعمل لمصلحة موكله ، وعند عدم وصول التعليمات فيما يحوزه تكون الوكالة قد انتهت ويجوز له أن يحتفظ بما يحوزه بوصفه أمينا كما يجوز له أن يخلى طرفه منه بأن يطلب من المحكمة الاذن له فى ايداعه عند أمين تعينه وذلك تطبيقا لمبدأ وجوب المحافظة على الأموال من التلف أو الضياع وتطبيقا للمادة التالية ١٧١ ٠

(مادة ۱۷۱)

الوكيل مسئول عن هلاك البضائع أو تلفها وكذاك عن الأشياء
 التي يحوزها لحساب الموكل الا إذا نتج ذلك عن سبب أجنبي لايك للوكيل فيه أو عن عيب ذاتي في البضاعة أو الشيء •

٢ - ولا يلتزم الوكيل بالتامين على الاشياء التى يحوزها لحساب
 الموكل الا اذا طلب الموكل منه ذلك أو كان اجراء التأمين مما يقفى به
 المرف أو تستلزمه طبيعة الشىء •

(مادة ۱۷۱)

تنص فقرتها الأولى على أن الوكيل مسئول عن هنزك أو تلف البضائع والأشياء التي يحوزها لحساب الموكل الا اذا نتج ذلك عن سبب أجنبي لايد للوكيل فيه أو عن عيب ذاتي في البضاعة أو الشيء.

جاء فى الزيلعى ج٤ والشرح الصغير ج٢ باب الوكالة والمفنى ج٢ ص ٢٣٧ - ٤٤١ أن الوكيل مسئول عن أموالاً موكله عند الهدلاك والتلف حتى يقيم دليلا على أن ذلك تتج عن سبب لا يد له فيه أوعن عيب ذاتى فى البضاعة لأنه أمين والضرر يزال وتنص الفقرة الثانية على أن الوكيل لا يلتزم بالتأمين على الأشياء التى يحوزها لحساب الموكل الا اذا طلب الموكل منه ذلك أو كان اجراء التأمين مما يقضى به العرف أو تستلزمه طبيعة الشيء • واذا كان التأمين يقضى به العرف فيلزم لأن العرف معتبر شرعا ، واذا طلبه الموكل التزم به الوكيل أيضا تنفيذا للاتفاق فالمسلمون عند شروطهم • وبدون ذلك لا يلتزم به الوكيل المركبل بالتأمين بالتأمين لأنه من المصروفات غير العادية وهي لا تكون الا باذن أو بمقتضى العرف (انظر المادة ١٦٥) •

ا مادة ١٧٣) م المادة ١٠٠١ على المادة

يجوز للغير الذي يتعامل مع الوكيل أن يطلب الاطلاع على عقد الركالة والمراسلات وغيرها من الوثائق المثبته أو المقيدة لسلطة الوكيل و ولا يجوز الاحتجاج على الغير بالقيود الواردة على سلطة الوكيل الا اذا ثبت علم الغير بها وقت التعاقد و

وجواز طلب المتعامل مع الوكيل الاطلاع على عقد الوكالة والوثائق المثبتة أو المقيدة لسلطته من باب الاستيثاق حتى لا يقع غرر أو ضرر للمتعامل وذلك منهى عنه وبجوز للموكل رفض احتجاج الغير بمخالفة القيود الموجودة في عقد الوكالة وكان الغير عالما بهذه القيود وقت تعاقده مع الوكيل لان التعاقد وقع على خلاف عقد الوكالة والمسلمون عند شروطهم كما سبق بيانه •

المال تاواج ١١ جال المادة ١٧٤)

THE LETTER L

ا ـ على الوكيل أن يحيط الموكل علما بالصفقات التي يبرمها

٢ ـوعلى الوكيل أن يقدم للموكل في الميعاد المتفق عليه أوالذى يجرى عليه العرف أو التعامل السابق بينهما حسابا عن الأعمال التي يجريها لذمته ، ويجب أن يكون هذا الحساب مطابقا المحقيقة فاذا تضمن عن عمد بيانات كاذبة ، جاز للموكل رفض الصفقات التي تتعلق بها هذه البيانات فضلا عن حقه في المطالبة بالتعويض ، ولا يستحق الوكيل أجرا عن الصفقات المذكورة ، ويلتزم بها الوكيل أمام الغير .

المادة ١٧٤)

م تقضى الفقرة الأولى بأن على الوكيل أن يحيط المــوكل علمــا المــوكل علمــا المــفقات التي يبرمها لحساآبة • المــفقات التي يبرمها لحساآبة •

أساسه مقتضى العرف التجارى والعرف معتبر شرعاً ، وكذّلك دفع ما عسى أن يكون من ضرر يلحق الموكل عند الجهل هذه الصفقات. والاسلام لا ضرر قيه ولاضرار • واذا كان هناك اتفاق وجب تنفيذه والمسلمون عند شروطهم •

وفى الفقرة الثانية يجب على الوكيل أن يقدم للموكل فى الميعاد المتفق عليه أو الذي يجرى عليه العرف أو التعامل السابق بينهما حسابا عن الأعمال التى يجريها لذمته ، ويجب أن يكون هذا الحساب مطابقا للحقيقة ، فاذا تضمن _ عن عمد _ بيانات كاذبة جاز للموكل رفض الصفقات التى تتعلق بها هذه البيانات فضلا عن حقه فى المطالبة بالتعويض ، ولا يستحق الوكيل أجرا عن الصفقات الذكورة ولمتزم بها الوكيل أمام الغير .

وجوب تقديم البيانات الصحيحة للموكل يقتضيه عقد الوكالة الذي يعمل فيه الوكيل لمصلحة الموكل يوصفه أمينا ، وجواز رفض الصفقات التي تتعلق بها بيانات كاذبة ، لأنالوكيل خالف مقتضى العقد في وجوب الأمانة والصدق في تقديم البيانات ، وجواز المطالبة بالتعويض عما لحقه من أضرار ، أمر مشروع لقاعدة : الضرريزال وعدم استحقاق الوكيل أجراعن الصفقات التي رفضها الموكل لأنه لم يتم ما تعاقد عليه من عمل .

١ - للوكيل الحق في حبس البضائع وغيرها من الاشياء التي يرسلها
 اليه الموكل أو يودعها لديه أو يسلمها له • كما يكون له حق امتياز
 عليها •

٢ - ويضمن حق الحبس والامتياز أجر الوكيل والمصروفات والمبالغ التي يدفعها عن الموكل أو يقرضها له وغير ذلك من المبالغ التي تستحق للوكيل بسبب الوكالة سواء انفقت قبل تسلم البضائع أو الأشياء أو أثناء وجودها في حيازة الوكيل .

٣ - ويتقرر هذا الحق دون اعتبار لما اذا كان الدين قد نشاء عن اعمال تتعلق بالبضائع أو الأشياء التي لاتزال في حيازة الوكيل أو ببضائع أو اشياء اخرى سبق أرسسالها اليه أو أيداعها لديه أو تسليمها له .

المنترى التقل المثياز الو (١٧٥ تمالة) وفقا لقاعدة الرمن نصا

فى الفقرة الأولى للوكيل الحق فى حبس البضائع وغيرها من الأشياء التى يرسلها اليه الموكل أو يودعها لديه أو يسلمها له . كما يكون له حق الامتياز عليها .

وفى الفقرة الثانية يضمن حق الحبس والامتياز أجر الوكيل والمصروفات والمبالغ التي يدفعها عن الموكل أو يقرضها له وغير ذلك من المبالغ التي تستحق للوكيل بسبب الوكالة ، سواء أنفقت قبل تسلم البضائع أو الأشياء أو في أثناء وجودها في حيازة الوكيل .

وفى الفقرة الثالثة يتقرر هذا الحق دون اعتبار لما اذا كان الدين قد نشأ عن أعمال تتعلق بالبضائع أو الأشياء التي لانزال في حيازة الوكيل ، أو بضائع أو أشياء أخرى سبق ارسالها اليه أو ايداعها لديه أو تسليمها له .

ثبوت حق الامتياز للوكيل فى كل حق له عند الموكل ، على البضائع وغيرها من كل ما يقع تحت يده من ممتلكات الموكل فى أثناء عقد التوكيل أو قبله أو بعده _ هو بالقياس على حق الامتياز للمرتهن على ما تحت يده من رهن ، والاستياز للبائع على المبيع قبل تسلم ثمنه من المشترى عند الافلاس ، كما عليه جمهور الفقهاء • (أنظر المواد ٢٠ ، ١٤٦ ، ١٥٩) •

(مادة ۱۷۱)

ا _ لا يكون للوكيل الامتياز الشار اليه في المادة السابقة الااذاكان حائزا لبضائع أو أشياء لحساب الموكل ، وتتحقق هذه الحيازة في الأحوال الآتية :

- (١) اذا تسام الوكال البضائع أو الأشياء فعلا .
- (ب) اذا وضعت تحت تصرفه في الجمرك أوفي مستودع عام اوخاص.
- (ج) اذا كان يحوزها قبل وصولها بمقتفي سند شحن اواية وثيقة نقل اخرى ،
- (د) اذا ارسلها وظل حائزا لها بمقتضى سند شحن او أية وثيقة لقل اخرى .

٢ - واذا بيمت البضائع أو الأشباء التي يقع عليها الامتياز وسلبت
 الى الشترى أنتقل أمتياز الوكيل ألى الثمن •

(141 836) - 14 80 10 00 10

تبين ما لا يكون فيه الامتياز ، وأن حيازة البضائع أو الأشياء لحساب الموكل والتي يقع عليها الامتياز اذا بيعت وسلمت الى المشترى انتقل امتياز الوكيل الى الثمن وفقا لقاعدة الرهن . ودليل هذه المادة هو العرف التجارى والعرف معتبر شرعا .

الم (١٧٧ قال ما المدة ١٨٧ مادة ١٧٧ م

امتياز الوكيل مقدم على جميع الامتيازات الأخرى ماعدا المساريف القضائية والضرائب والرسوم المستحقة للحكومة .

ح (مادة ١٧٧ ق الله الله على على) >

تنص على أن امتياز الوكيل مقدم على جميع الامتيازات الأخرى ماعدا المصاريف القضائية والضرائب والرسوم المستحقة للحكومة •

دليل هذه المادة أن المصاريف القضائية والضرائب والرسوم الحكومية حق الدولة المعبر عنه بحق الله وهو مقدم على جميع الحقوق لحديث أحمد وأصحاب السنن «فدين الله أحق أن يقضى» .

(مادة ۱۷۸) و الله الله الله الله الله الله الله

١ - يتبع في التنفيذ على البضائع والأشياء الموجودة في حيازة الوكيل اجراءات التنفيذ على الشيء المرهون رهنا تجاريا .

٢ - ومع ذلك اذا كان الوكيل مكلفا ببيع البضائع أو الاشياء
 التى في حيازته جاز له التنفيذ عليها ببيعها دون حاجة الى اتباع
 الاجراءات الشار اليها في الفقرة السابقة الا اذا تعدر عليه تنفيذ
 تعليمات الموكل الصريحة بشان البيع .

(مادة ۱۷۸)

تبين الاجراءات التي تتبع في التنفيذ على البضائع والأشياء الموجودة في حيازة الوكيل وأنها هي اجراءات التنفيذ على المرهون.

واذا كان الوكيل مكلفا ببيع البضائع أو الأشياء التي في حيازته جاز له التنفيذ عليها ببيعها دون حاجة الى اتباع الاجراءات المشار اليها الا اذا تعذر عليه تنفيذ تعليمات الموكل الصريحة بهشأن البيع .

هذه اجراءات تنظيمية يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة، فهى من المباحات التي لم يرد ما يمنعها شرعا ، واذا كلف الوكيل بالبيع فهو مأذون له فلا يلزم اتخاذ الاجراءات المذكورة الاعتماد تعذر البيع .

the cast log I as thousand the track is a getting out the cast later than

يجوز لكل من طرفي عقد الوكالة التجارية انهاء المقد في كل وقت ، ولا يستحق التعويض الا اذا وقع انهاء العقد دون اخطار سابق أوفي وقت غير مناسب ، واذا كان المقد معين المدة وجب أن يستند انهاؤه الى سبب مقبول والا استحق التعويض ،

(مادة ۱۷۹)

thanks they were localed +

يجوز لكل من طرف عقد الوكالة التجارية انهاء العقد فى كل وقت ولا يستحق التعويض الا اذا وقع انهاء العقد دون اخطار سابق أو فى وقت غير مناسب • واذا كان العقد معين المدة وجب أن يستند انهاؤه الى سبب مقبول والا استحق التعويض •

الوكالة عقد جائز من الطرفين ، فللموكل عزل وكيله متى شاء وللوكيل عزل نفسه لأنه أذن في التصرف فكان لكل منهما ابطاله ، وللموكل عزل وكيله بشرط علمه بذلك ما لم يتعلق به حق الغير ، كما اذا رهن المدين ماله ، وعند حلول الأجل وكل آخر ببيع الرهن فلا يعزل الوكيل ولا تبطل وكالته ، حتى لا يضار المرتهن ، واشترط أحمد العلم مطلقا ، كما يعزل بوفاة الموكل أو خروجه عن الأهلية ، وينعزل بعزل نفسه ما لم يتعلق بالعدزل حق الغير فيجبر على ابقاء الوكالة ، ويشترط علم الموكل عند الحنفية ، فيكون تصرفه جائزا

وهذا كله اذا كان الموكل يوكل عن نفسه بصفته الشخصية • فان كان وصيا أو قيما أو ناظر وقف فلا تنفسخ الوكالة والا الشركة بموت الموكل أو الشريك باعتباره موكلا لشريكه •

حتى يعلم (الدر _ عزل الوكيل ، المغنى ج ٥ ص ٨٩) ٠

وما جاء في هذه المادة هو اجراء تنظيمي من الأمور الماحة التي يجوز لولى الأمر اتخاذها ولم يرد ما يمنعها شرعا • وعند حصول الضر, عند عدم وجود السبب القبول يستحق التعويض لقاعدة: الضرر يزال • (مختصر الطحاوي ص ١١٠ ، البدائع ج٢ ص ٣٦٠) نهاية المحتاج ج٤ ص ٤١ ، كشاف القناع ج٢ ص ٢٣٦)

the de to all the de (11. 336) I was each all

اذا لم يكن للموكل موطن معلوم في الجمهورية اعتبر موطن وكيله موطنا له ويجوز مقاضاته وتابؤه بالأوراق الرسمية فيه وذلك فيما يتعلق بالأعمال التي يجريها الوكيل لحسابه .

عقود الي سام التين عز (١٨١ ماله) ، أما لعقال الوكل هذي

تسرى فبما يتعلق بتنظيم الاشتفال باعمال الوكالة التجارية القوانين الخاصـة بذلك .

وف الفقوة الثار ١٨١ و ١٨٠ كالتعالم كل بالمسولة ال يستم

تنص المادة ١٨٠ على أنه اذا لم يكن للموكل موطن معلوم في الجمهورية اعتبر موطن وكيله موطنا له ، وتجوز مقاضاته وتبليغه والأوراق الرسمية ، وذلك فيما يتعلق بالأعمال التي يجريها الوكيل لحسابه .

والمادة ١٨١ تبين أنه تسرى قيما يتعلق بتنظيم الاشتغال بأعمال

وهذه اجراءات تنظيمية لتحقيق المصلحة ورقع الضرر ، ولولى الأمر اتخاذها لأنها من المباحات التي لم يرد ما يمنعها شرعا .

processing without the to adjust to be all the

(مادة ۱۸۲)

۱ - الوكالة بالعمولة عقد يتعهد بمقتضاه الوكيل بأن يجرى باسمه تصرفا قانونيا لحساب الوكل •

٢ - واذا أجرى الوكيل بالعمولة التصرف القانوني باسم الموكل فلا تسرى فيما يتعلق بهذا التصرف أحكام الوكالة بالعمولة وأنما الأحكام العامة في الوكائة التجارية .

الفرع الثاني ـ بعض أنواع الوكالة التجارية

١ _ الوكالة بالعمولة

ر مادة ١٨٦ (مادة ١٨٦) الدين المالية المالية

The way to be the second of the second

فى الفقرة الأولى تعريف الوكالة بالعمولة ، وهي عقد يتعهد بمقتضاء الوكيل بان يجرى باسمه تصرفا قانونيا لحساب الموكل .

وفى الفقرة الثانية اذا أجرى الوكيل بالعمولة التصرف القانونى باسم الموكل فلا تسرى فيما يتعلق بهذا التصرف أحكام الوكانة بالعمولة وانما الأحكام العامة في الوكالة التجارية .

هذا التعریف وما یترتب علیه هو عرف تجاری لیس هناك ما یمنعه شرعا ، والعرف معتبر فی الشرع كما تقدم (أنظر مادة ٢،١) ٠

(مادة ١٨٣) عا ١٨٨ عاد كا ماد

۱ ـ اذا باع الوكيل بالعمولة باقل من الثمن الذي عينه الوكل أو اشترى باعلى منه وجب على الوكل أذا أراد رفض الصفقة أن يخطر الوكيل بذلك في أقرب وقت بعد علمه بابرامها • والا اعتبر قابلا للثمن • ٢ ـ ولا يجوز للموكل رفض الصفقة أذا قبل الوكيل تحمل فرق

٢ -- ولا يج-وز للموكل رفض الصفقة اذا قبل الوكيل تحمل فرق
 الثمن •

التي الله الله علين ليه ضر (المحتلف) لموال عادة ١٨٨ من القالوي

early was this is thereing in the think of the sale of the

فى الفقرة الأولى اذا باع الوكيل بالعمولة بأقل من الثن الذي عينه الموكل أو اشترى بأغلى منه وجب على الموكل اذا أراد رفض الصفقة أن يخطر الوكيل بذلك فى أقرب وقت بعد علمه بابرامها والا اعتبر قابلا للثمن •

وفى الفقرة الثانية لا يجوز للموكل رقض الصفقة اذا قبل الوكيل تحمل قرق الثمن ٠

ودليل هذه المادة أن الوكيل خالف الشرط فللموكل الخيار في قبول الصفقة ورفضها فالمسلمون عند شروطهم ، واشتراط اخطار الموكل للوكيل بالرفض في أقرب وقت بعد علمه بابرام الصفقة ، لأن التأخر في الاخطار دليل الرضا فلا يجوز الرفض حينئذ ، وهو اجرأاء تنظيمي من المباحات التي يجوز لولي الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة والا يوجد ما يمنعها شرعا ، وعدم رفض الصفقة عند تحمل الوكيل فرق الثمن أساس مشروعيته عدم وجود ضرر للموكل فينفذ تصرف الوكيل ، بناء على أن الأصل في العقود النفاذ ،

(مادة ١٨٤)

۱ - اذا اشترى الوكيل بالعمولة لحساب الموكل بضاعة مخالفة
 للنوع أو الصنف الذى طبه الموال فلا يلزم بقبولها

٢ ـ واذا اشترى الوكيل بضاعة مطابقة للبضاعة المطاوبة ولكن
 بكمية أكبر فلا يلزم الموكل الا بقبول الكمية التى طلبها

ر مادة ١٨٤) المراجع ال

فى الفقرة الأولى اذا اشترى الوكيل بالعمولة لحساب الموكل بضاعة مخالفة للنوع أو الصنف الذي طلبه الموكل فلا يلزم بقبولها •

دليل هذه الفقرة مخالفة الشرط والمسلمون عند شروطهم • ومنع الضرر بسبب هذه المخالفة والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار (مرشد الحيران مادة ٨١٨ الوكيل بالشراء) •

وفى الفقرة الثانية اذا اشترى الوكيل بضاعة مطابقة للبضاعة المطلوبة ولكن بكمية أكبر فلا يلزم الموكل الا بقبول الكمية التى طلبها •

ودليل هذه الفقرة الالتزام بما فى العقد ، وما عداه لا يجب التزامه فقد يكون فيه ضرر أ(مرشد الحيران مادة ٨١٩ من الفتاوى الهندية) .

المنقة الله معطر الوكل (١٨٥ مادة ١٨٥)

اذا تماقد الوكيل بالعمولة بشروط افضل من التي حددها الوكل ، عادت النفعة الى الوكل ، وعلى الوكيل أن يقدم حسابه على أساس الشروط الحقيقية التي تمت بمقتضاها الصفقة .

الم كال عالم الم (مادة ١٨٥) مع والم عالم كالم

اذا تعاقد الوكيل بالعمولة بشروط أفضل من التي حددها الموكل عادت المنفعة الى الموكل ، وعلى الوكيل أن يقدم حسابه على أساس الشروط الحقيقية التي تمت بمقتضاها الصفقة .

دايل هذه المادة أن عقد الوكالة بالعمولة يتم فيه العمل لحساب الموكل وان كان عقد البيع والشراء يجرى باسم الوكيل .

(مادة ١٨٦)

ا ـ اذا منح الوكيل بالعمولة الكلف بالبيع المسترى أجلا للوفاء بالثمن أو قسطه عليه بغير أذن من الموكل جاز للموكل أن يطالب الوكيل بأداء الثمن بأجمعه فورا • وفي هذه الحالة يجوز للوكيل بالعمولة أن يحتفظ بفرق الثمن أن وجد •

٢ – ومع ذلك ، يجوز للوكيل بالعمولة أن يمنح الأجل أو يقسط الثمن بفير أذن من الوكل أذا كان العرف في الجهة التي تم فيها البيع بشمن معجل .
 يقضى بذلك الا أذا كانت تعليمات الموكل تلزمه بألبيع بثمن معجل .

(مادة ۱۸۲)

فى الفقرة الأولى اذا منح الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع ـ المسترى أجلا للوفاء بالثمن أو قسطه عليه بغير اذن من الموكل جازا للموكل أن يطالب الوكيل بأداء الثمن بأجمعه فورا • وفى هذه الحالة يجوز للوكيل بالعمولة أن يحتفظ بفرق الشين أن وجد •

جواز مطالبة الموكل للوكيل بالثمن فورا أساسه أن الأصل في عقود البيع تسلم الثمن عند تسليم المبيع ، أما احتفاظ الوكيل بفرق الثمن أن وجد نسببه أنه لاحق فيه للموكل الدذي قبض ثمن بضاعته معجلا •

وفى الفقرة الثانية يجوز – مع ذلك – للوكيل بالعمولة أن يمنح الأجل أو يقسط الثمن بغير ادن من الموكل اذا كان العرف فى الجهة التي تم فيها البيع يقضى بذلك ، الا اذا كانت تعليمات الموكل تلزمه بالبيع بثمن معجل .

وتقوم هذه الفقرة علىأن الأصلهو تنفيذ الاتفاق واتباع التعليمات التى يريدها الموكل ، لأن مقتضى عقد الوكالة العمل لحساب الموكل وعند عدم وجود اتفاق أو تعليمات كان الحكم هو العرف فيجوزا العمل به اذا لم يوجد اذن من الموكل ، وهذا موافق لما جاء في مرشد الحيران مادة ٨٣٨ نقلا عن الدر وتكملة الفتح (فصل: لايعقلا وكيل البيع) ،

(مادة ۱۸۹)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة أن بصرح باسم أأوكل الا أذا أذنه في

٢ - ولا يلتزم الوكيل بالعمولة بالافضاء الى الموكل باسم الفير
 الذي تعاقد معه الا اذا كان التعامل بأجل ، وفي هذه الحالة أذا امتنع
 من الافضاء باسم الفير جاز للموكل أن يعتبر التعامل معجلا ،

المان المان

فى الفقرة الأولى لا يجوز للوكيل بالعمولة أن يصرح باسم الموكل الذى يتعاقد لحسابه الا اذا اذنه الموكل فى ذلك ، ولايترتب على الافضاء باسم الموكل تغيير فى طبيعية الوكالة مادام الوكيل يبرم العقد باسمه .

وأساس هذه الفقرة طبيعة عقد الوكالة بالعمولة الذي يعمل فيه الوكيل باسمه النخاص لا ياسم موكله .

وفى الفقرة الثانية اذا طلب الوكل من الوكيل أن يفضى اليه باسم الغير الذى تعاقد معه وجب على الوكيل أن يجيب طلب الموكل ٠

فاذا امتنع عن الافضاء باسم الغير جاز اعتبار الصفة معجلة .

أساس ذلك أن الوكيل يعمل لمصلحة الموكل ، فاذا طاب من تعريفه باسم من يتعامل معهم وجب عليه ذلك ، تلبية للطلب حتى يستطيع الموكل مطالبة الغير عند حلول الأجل ، فاذا امتنع عن الافضاء باسم الغير الى الموكل كان من حق الموكل مطالبته بالثمن معجلا ولا مانع من ذلك شرعا ،

(مادة ۱۹۰)

١ - يلترم الوكيل بالعمولة مباشرة قبل الفير الذي تعاقد معه ،
 كه يلترم هذا الفير مباشرة قبل الوكيل بالعمولة .

٢ - ليس للفير الذي تعاقد مع الوكيل بالعمولة الرجوع على الوكل
 ولا للموكل الرجوع على الفير بدعوى مباشرة ما لم ينص القانون على
 غير ذلك .

(مادة ۱۸۷)

اذا اقتضت تعليمات الموكل بالبيع بثمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بثمن معجل فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن ألا عند حلول الأجل الذي عينه ، وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بأداء الثمن على السياس البيع المؤجل .

(مادة ۱۸۷)

اذا اقتضت تعليمات الموكل بالبيع بثمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بثمن معجل فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن الاعند حلول الأجل الذي عينه ، وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل ،

تأصيل هذه المادة تنفيذ الاتفاق والمسلمون عند شروطهم ، فلا تجوز المطالبة بالثمن الا عند حلول الأجل .

وأما التزام الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل ، فالأن المعروف أن هناك فرقا بين الثمن المعجل والثمن المؤجل ، وأن للموكل مصلحة في الثمن المؤجل لأنه أعلى من المعجل عادة وعرفا فيعمل بمقتضى العرف لتحقيق مصلحة الموكل ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم ، وهذا يوافق ما جاء في المسألة رقم ٣٦٣٩ من المعنى ص ٧٧ ج٠) م

(مادة ۱۸۸)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة تغيير العلامات التجارية الموضوعة
 على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه الا أذا كان ماذونا
 في ذلك صراحة •

٢ - واذا كان الوكيل بالعمولة حائزا لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة اليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيانا مميزا لها .

(مادة ۱۸۸)

فئ الفقرة الأولى لا يعجوز للوكيل بالعمولة تغيير العلامات التجارية الموضوعة على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه الا اذا كان مأذونا في ذلك صراحة •

منع تغییر العلامة الا باذن صریح أساسه العمل لمصلحة الموكل ، فان تغییرها قد یضره •

وفى الفقرة الثانية ، اذا كان الوكيل بالعمولة حائزا لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة اليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيانا مميزا لها ٠

أساس هذه الفقرة وجوب المحافظة على الحقوق ورعاية مصلحة الموكلين ، والوكيل مطالب بذلك شرعا •

(مادة ۱۸۹)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة أن بصرح باسم أأوكل الا أذا أذنه في

٢ - ولا يلتزم الوكيل بالعمولة بالافضاء الى الموكل باسم الفير
 الذي تعاقد معه الا اذا كان التعامل بأجل ، وفي هذه الحالة أذا امتنع
 من الافضاء باسم الفير جاز للموكل أن يعتبر التعامل معجلا ،

المان المان

فى الفقرة الأولى لا يجوز للوكيل بالعمولة أن يصرح باسم الموكل الذى يتعاقد لحسابه الا اذا اذنه الموكل فى ذلك ، ولايترتب على الافضاء باسم الموكل تغيير فى طبيعية الوكالة مادام الوكيل يبرم العقد باسمه .

وأساس هذه الفقرة طبيعة عقد الوكالة بالعمولة الذي يعمل فيه الوكيل باسمه النخاص لا ياسم موكله .

وفى الفقرة الثانية اذا طلب الوكل من الوكيل أن يفضى اليه باسم الغير الذى تعاقد معه وجب على الوكيل أن يجيب طلب الموكل ٠

فاذا امتنع عن الافضاء باسم الغير جاز اعتبار الصفة معجلة .

أساس ذلك أن الوكيل يعمل لمصلحة الموكل ، فاذا طاب من تعريفه باسم من يتعامل معهم وجب عليه ذلك ، تلبية للطلب حتى يستطيع الموكل مطالبة الغير عند حلول الأجل ، فاذا امتنع عن الافضاء باسم الغير الى الموكل كان من حق الموكل مطالبته بالثمن معجلا ولا مانع من ذلك شرعا ،

(مادة ۱۹۰)

١ - يلترم الوكيل بالعمولة مباشرة قبل الفير الذي تعاقد معه ،
 كه يلترم هذا الفير مباشرة قبل الوكيل بالعمولة .

٢ - ليس للفير الذي تعاقد مع الوكيل بالعمولة الرجوع على الوكل
 ولا للموكل الرجوع على الفير بدعوى مباشرة ما لم ينص القانون على
 غير ذلك .

(مادة ۱۸۷)

اذا اقتضت تعليمات الموكل بالبيع بثمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بثمن معجل فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن ألا عند حلول الأجل الذي عينه ، وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بأداء الثمن على السياس البيع المؤجل .

(مادة ۱۸۷)

اذا اقتضت تعليمات الموكل بالبيع بثمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بثمن معجل فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن الاعند حلول الأجل الذي عينه ، وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل ،

تأصيل هذه المادة تنفيذ الاتفاق والمسلمون عند شروطهم ، فلا تجوز المطالبة بالثمن الا عند حلول الأجل .

وأما التزام الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل ، فالأن المعروف أن هناك فرقا بين الثمن المعجل والثمن المؤجل ، وأن للموكل مصلحة في الثمن المؤجل لأنه أعلى من المعجل عادة وعرفا فيعمل بمقتضى العرف لتحقيق مصلحة الموكل ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم ، وهذا يوافق ما جاء في المسألة رقم ٣٦٣٩ من المعنى ص ٧٧ ج٠) م

(مادة ۱۸۸)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة تغيير العلامات التجارية الموضوعة
 على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه الا أذا كان ماذونا
 في ذلك صراحة •

٢ - واذا كان الوكيل بالعمولة حائزا لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة اليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيانا مميزا لها .

(مادة ۱۸۸)

فئ الفقرة الأولى لا يعجوز للوكيل بالعمولة تغيير العلامات التجارية الموضوعة على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه الا اذا كان مأذونا في ذلك صراحة •

منع تغییر العلامة الا باذن صریح أساسه العمل لمصلحة الموكل ، فان تغییرها قد یضره •

وفى الفقرة الثانية ، اذا كان الوكيل بالعمولة حائزا لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة اليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيانا مميزا لها ٠

أساس هذه الفقرة وجوب المحافظة على الحقوق ورعاية مصلحة الموكلين ، والوكيل مطالب بذلك شرعا •

(مادة ١٩٧)

اذا أشترط في العقد أن يغيم وكيل العقود مبانى للعرض أو مخازن للسلع أو منشات للصيانة أو الاصالاح فلا يجوز أن تقل مدة العقد عن حمس سنوات •

(مادة ١٩٧)

اذا اشترط فى العقد أن يقيم وكيل العقود مبانى للعرض أو مخازن للسلع أو منشأت للصيانة أو الاصلاح فلا يجوز أن نقل مدة العقد عن خسس سننوات .

هذه اجراءات لصلحة الوكيل حتى لا تضيع عليه قيمة هذه الانشاءات أذا كانت مدة العقد أقل من ذلك ، وهي من الأمور المياحة التي يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة ودفع الضرر ، وليس هناك نص يمنعها م المسلحة المسلحة ودفع الضرر ، وليس هناك نص يمنعها م

(مادة ۱۹۸۸) عجم العالم العالم العالم

أ - لا يَجُونُ لُوكِيلِ الْعَمُودِ أَنْ يَقْبَضَ حَقُوقَ الْوَبَلِ ﴾ الا أذا أعطى له الوكل هذا الحق . وفي هذه الحالة لا يجوز للوكيل أن يمنح تحفيضا أو أجلا دون ترخيص خاص .

٢ - ويجوز لوكيل العقود أن يتلقى الطلبات المتعلقة بتنفيذ العقود التى برم عن طريقه ، وكذلك الشكاوى العاصة بعدم تنفيذ هـده العقود ، ويعدر ممثلا بوكله في الدعاوى المتعلقة بهذه العقود والتى تقام منه أو عليه في منطقة نشاط الوكيل .

المادة ١٩٨١) المادة ١٩٨١) المادة ١١٠١٠

فى الفقرة الأولى لا يجوز لوكيل العقود أن يقبض حقوق الموكل الا اذا أعطى له الموكل هذا الحق ، وفى هذه الحالة لا يجوزا للوكيل أن يمنح تخفيضا أو أجلا درن ترخيص خاص .

ودليل هذه الفقرة أن حقوق العقد وأحكامه تعود الى الموكل على رأى الجمهور، وعليه فلا يجوز للوكيل أن يقبض حقوق الموكل، كماأن الوكيل أمين يجب عليه أن يعمل لمصلحة الموكل بمقتضى العقد، وعليه فلا يجوز له أن يجرى تخفيضا أو أجلا لأنه قد يضر بسعسلحة الموكل ، الا اذا أذن له في ذلك ، فيجوز لأن الاذن علامة الرضا، وما قد يحدث من ضرر فيرجع الى الموكل حينئذ ما لم يثبت تقصير الوكيل أو تعديه ،

وفى الفقرة الثانية من المادة نفسها يجوز لوكيل العقود أن يتلقى الطلبات المتعلقة بتنفيذ العقود التي تبسرم عن طريقه • وكذلك الشكاوى الخاصة بعدم تنفيذ هذه العقود ، ويعتبر ممثلا لموكله في الدعاوى المتعلقة بهذه العقود • والتي تقام منه أو عليه في منطقة نشاط الوكيل •

تُلَا مِنْ يَجَالُ (مَادَةَ مُوا) لَا يَشْمَلُ وَيَعَالَى إِنَّ اللَّهِ اللَّهِ عَلَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

ا سيجوز للموكل أن يستعين بأكثر من وكيل عقود وأحدق ذات المنطقة لدات الفرع من النشاط .

٢ - نما لايجوز لوكيل العقود أن يكون وكيلا لأكثر من منشساة
 تتنافس في ذات النشاط وفي ذات المنطقة •

 ٣ - وفي جميع الأحوال يجوز الاتفاق على خلاف الأحكام الواردة بالفقرتين السابقتين •

مرادا أوسي عال به روا (مادة ١٩٥)

تنص الفقرة الأولى على أنه لا يجوز للموكل أن يستعين بأكثر من وكيل عقود واحد في دات المنطقة لذات الفرع من النشاط .

وتنص الفقرة الثانية على أنه لا يجوز لوكيل العقود أن يكون وكيلا لاكنر من منشأة تتنافس في ذات النشاط وفي ذات المنطقة ،

وتنص الفقرة الثالثة على أنه في جميع الأحوال يجوز الاتفاق على خلاف الاحكام الواردة بالفقرتين السابقتين • الله المالية على

راعت الفقرة الأولى مصلحة الوكيل ، كما راعت الفقرة الثانية مصلحة الموكل ، والعرف التجارى يقضى بذلك ولا مانع منه شرعا ، وكل ذلك عند عدم الاتفاق على غير ذلك فيقدم الاتفاق ، والأصل في المعاملات الدنيوية هو اتفاق المتعاقدين كما ذهب اليه مالك ، وقد مر في المادين الأولى والثانية مادام الاتفاق لا يجرم حلالا ولا يحلل حراما .

me things the there (197 is the) and the to the trible

يجب أن يثبت عقد وكالة المقود بالكتابة ، وأن بين فيه بوجه خاص حدود الوكالة وأجر الوكيل ومنطقة نشاطه ومدة العقد أذا كان محدد المدة والعلامة التجارية السلمة موضوع الوكالة أن وجدت .

(مادة ١٩٦)

توجب أن يكون عقد وكالة العقود مكتوبا ، وأن يبين فيه بوجه خاص حدود الوكالة وأجر الوكيل ومنطقة نشاطه ومدة العقد اذا كان محدد المدة والعلامة التجارية للسلعة التي ورد ألعقد عليها ان وحدت •

الأمر بكتابة العقود مع البيانات المطلوبة فى المسادة مشروع ، وذلك حتى لا تؤدى الجهانة الى التنازع • فهى فى مصلحة الطرفين قياسا على الأمر بكتابة الديون •

ولما كان وكيلا في أبرام العقود بمقتضى العقد جاز له أن يتلقى الطلبات والشكاوى ويعتبر ممثلا لموكله فى الدعاوى المتعلقة بهذه العقود . وهذه اجراءات تيسر للوكيل القيام بأعماله ، ولا مانع منها شرعا ، لأنها تحقق المصلحة للطرنين .

(مادة ۱۹۹)

١ - يلتزم الموكل بأداء الأجر المتفق عليه الملوكيل •

٢ - ويجوز أن يكون هذا الأجر نسبة مئوية من قيمة الصفقة . وتحتسب هذه النسبة على أساس سعر البيع الى العملاء ما لم يتفق

(ماده ۱۹۹)

فى الفقرة الأولى يلتزم الموكل بأداء الأجر المتفق عليه للوكيل •

وفى الفقرة الثانية يجوز أن يكون هذا الأجر نسبة مئوية منقيمة الصفقة ، وتحسب هذه النسبة على أساس سعر البيع للعملاء ما لم يتفق على غير ذلك •

انتزام الموكل بأداء الأجر المتفق عليه للوكيل أمر بدهي يقضى به العقد . وجواز أن يكون هذا الأجر نسبة مئوية من قيمة العسفقة ، على أساس سعر بيعها للعملاء ، قياسا على النسبة المتفــق عليها في ربح المضارية ، فاذا اتفى على غير ذلك ينفذ الاتفاق فهو مقدم في المعاملات الدنيوية عند مالك كما سبق ، والمسلمون عند شروطهم ما ليم يكن فيها تحريم لحلال أو تحليل لحرام •

(مادة ۲۰۰)

١ - يستحق وكيل العقود الأجر عن الصفقات التي تتم أو التي يرجع عدم تمامها الى فعل الوكل •

 ٢ ـ كما يستحق الأجر عن الصفقات التى يبرمها الموكل مباشرة
 أو بواسطة غيره في المنطقة المخصصة لنشاط الوكيل ، ولو لم تبرم هذه الصفقات تتيجة لسعى الوكيل ، ما لم يتفق الطرفان صراحة على the it is the table to be also present the that

(مادة ۲۰۰)

في النقرة الأولى يستحق وكيل العقود الأجر عن الصفقات التي تتم أر انتي يرجع عدم قيامها الى فعل الموكل •

استحقاق هذا الأجر أساسه أنه نتيجة عمله حسب العقد اذا تمت الصفقة وكذلك اذا لم تتم بسبب يكون من الموكل ، لأن الوكيل لم يقصر في نشاطه حتى يحرم من الأجر • فهو كالأجمين الذي حضر للعمل ولم يعمل « مرشد الحيران ص ٥٩٥ » • • إلى المال

وفي الفقرة الثانية ، يستحق الوكيل الأجر عن الصفقات التي يبرمها الموكل مباشرة أو بوساطة غيره ني المنطقة المخصصة لنشساط الوكيل ، ولو لم تبرم هذه الصفقات نتيجة لسعى الوكيل مالم يتفق الطرفان صراحة على غير ذلك • المستمار المالية

استحقاق الوكيل للأجر في هذه الحالة أساسه أنه بذل نشاطا في منطقة عمله ، اللهم الا اذا اتفق على غير ذلك فينفذ الانف في فالأصل في المعاملات الدنيوية هو التراضي كما ذهب اليه مالك وقد تقدم ٠

المادة (٢٠١ مادة ٢٠١)

على الموكل أن يقدم للوكيل جميع المعلومات اللازمة لتنفيذ الوكالة ، وان يزوده - بوجه خاص - بمواصفات السلع والنماذج والرسوم وغير ذلك من البيانات التي تعينه على ترويج السلع موضوع الوكالة

(مادة ٢٠١) توجب على الموكل أن يقدم للوكيل جميع المعلومات اللازمـــة لتنفيذ الوكالة ، وأن يزوده _ بوجه خاص _ بمواصفات السلع والنماذج والرسوم وغير ذلك من البيانات التي تعينه على ترويج السلح موضوع الوكالة وتسويقها •

دليل هذه المادة هو تيسير مباشرة الوكيــل لعمله ، وتحقيق المصلحة للطرفين ومنع التنازع ، وليس هناك ما يمنعها شرعا • ﴿

(مادة ۲۰۲)

ا ـ يلتزم وكيل العقود بالمحافظة على حقوق الموكل • وله اتخاذ جميع الاجراءات التحفظية اللازمة للمحافظة على هذه الحقوق • وعليه أن يزود موكله بالبيانات الخاصة بحالة السوق في منطقة نشاطه •

٢ ـ ولا يجوز له أن يذيع أسرار المولل التي تصل الى علمه بمناسبة
 تنفيذ الوكالة ولو كان ذلك بعد انتها، الملاقة المقدية

في الفقرة الأولى يلتزم وكيل العقود بالمحافظة على حقوق الموكل وله اتخاذ جميع الاجراءات التحفظية اللازمة للمحافظة على هذه الحقوق . وعليه أن يزود موكله بالبيانات الخاصة بحالة الســوق في منطقة نشاطه .

دليل هذه الفقرة تنفيذ مقتضى عقد الوكالة إما يتضمنه من العمل Elifa N. Charles لمصلحة الموكل .

وفى الفقرة الثانية لا يجوز للوكيل أن يذيع أسرار الموكل التى تصل الى علمه بمناسبة تنفيذ الوكالة ولو كان ذلك بعد انتهاء العلاقة العمدية .

ودليلها دليل الفقرة الأولى ، والشرع يمنع أفلماء الأسرار لأنها أمانة ، وبخاصة اذا ترتب على الافشاء ضرر ، وقد جهاء في الجديث « لا ايمان لمن لا أمانة له » رواه الطبراني •

وجاء أيضًا ﴿ آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف واذا أؤتمن خان ﴾ رواه البخارى ومسلم •

المادة ٢٠٢) المادة عدا المادة

١ – تنعقد وكالة العقود لمصاحة الطرفين المستركة ، فلا يجوذ الموكل انها, العقد دون خطئا من الوكيل والا كان ملزما بتعويفسه عن الفرد الذي لحقه من جراء عزله ، ويبطل الل اتفاق يخالف ذلك ،

٢ _ كما ياتزم الوكيل بتعويض الوكل عن انضرر الذي اصحابه اذا نول عن الوكالة في وقت غير مناسب وبغير عند مقبول •

(مادة ۲۰۳)

فى الفقرة الأولى تنعقد وكاله العقود لمصلحة الطرفين المشتركة ، فلا يجوز للموكل انهاء العقد دون خطأ من الوكيل والاكان مازما يتعويضه عن الضرر الذى لحقه من جراء عزله ويبطل كل اتفاق يخالف ذلك .

وفى الفقرة الثانية يلتزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذى أصابه اذا نزل عن الوكالة فى وفت غير مناسب وبغير عذر سقبول •

عقد الوكالة وان جاز أن ينهيه أحد الطرفين فلابد من تعويض الضرر الذي ينشأ عن ذلك لأحدهما ، لحديث « لاضرر ولاضرار » وقاعدة الضرر يزال • ولولى الأمر تقدير التعويض عن الضرر بسايتناسب معه •

(مادة ٤٠٢

اذا كان العقد معين المدة ، ورأى الموكل عدم تجديده عند
 انتهاء أجنه ، وجب عليه أن يؤدى للوكيل إلمويضا عادلا يقدره القاضى ،
 راو وجدد اتفاق يخالف ذلك .

- ٢ ويشترط الستحقاق هذا التمويض:
- ﴿ [] ألا يكون قد وقع خطأ أو تقصير من الوكيل أثناء تنفيذ العقد .
- (ب) أن يكون نشاط الوكيل قد أدى الى نجاح ظاهر في ترويج السلعة أو زيادة عدد العملاء •
- ٣ ويراعى في تقدير التعويض مقدار ما لحق الوكيل من ضرر
 وما أفاده الموكل من جهوده في ترويج السلعة أو زيادة العملاء •

(مادة ۲۰۶)

فى الفقرة الأولى اذا كان العقد معين المدة ورأى المركل عـــدم تجديده عند انتهاء أجله وجب عليه أن يؤدى للوكيل تعويضا عادلا يقـــدره القاضى •

وفى الفقرة الثانية شروط استحقاق هذا التعويض، وهى ألا يكون وقع خطأ أو تقصير من الوكيل أثناء تنفيذ العقد، وأن يكون نشاط الوكيل قد أدى الى نجاح ظاهر فى ترويج السلعة أو زيادةعددالعملاء

وفى الفقرة الثالثة يراعى في تقدير التعويض مقدار ما لحق الوكيل من ضرر وما أفاده الموكل من جهود الوكيل فى ترويج السلعة أو زيادة للعملاء .

تعويض الوكيل عند عدم تجديد عقده ما دام لم يقصر واستفاد الموكل من جهوده ، من الأخلاق التي يدعو اليها الاسلام من تشجيع العامل المجد ومكافأته على اخلاصه ، وهو وان كان مندوبا الا أن لولى الأمر أن يجعله واجبا لما يراه من المصلحة في ذلك ،

(مادة ه٠٢)

ا - تنقضى دعوى التعويض المشار اليها في المادة السابقة بمفى تسمين يوما من وقت انتها العقد .

٢ - وتنقضى جميع الدعاوى الأخرى الناشئة عن عقد وكالة العقود بالقضاء ثلاث سنوات على انتهاء العلاقة العقدية .

(مادة ٥٠٠)

فى الفقرة الأولى تنقضى دعوى التعويض المشار اليها فى المادة السابقة بمضى تسعين يوما من وقت انتهاء العقد .

وفى الفقرة الثانية تنقضى جميع الدعاوى الأخرى الناشئة من عقد وكالة العقود بانقضاء ثلاث سنوات على انتهاء العلاقة العقدية .

تحديد المدد المشار اليها في الفقرتين اجراء تنظيمي جوز لولي الأمر اتخاذه للمصلحة فهو مباح لم يرد ما يمنعه شرعا .

المادة ٢٠٦) المادة الما

استثناء من قواعد الاختصاص الواردة في قانون الرافعات المدنية والتجارية تختص بنظر جميع المنازعات الناشئة عن عقد وكالة العقود الحكمة التي يقع في دائرتها محل تنفيذ العقد .

ر مادة ٢٠٦) المناج المادة ١٠٠

تنص على أن جميع المنازعات الناشئة عن عقد وكالة العقب ود تختص بنظرها المحكمة التي يقع فى دائرتها محل تنفيذ العقد، وذلك استثناء من قواعد الاختصاص الواردة فى قانون المرافعات .

هذا اجراء تنظيمي من الأمور المباحة التي يجوز لولى الأمــر اتخاذها لتحقيق المصلحة ولم يرد ما يمنعها شرعا •

ريال المنظمة المنت و - التمثيل التجادي المناه المناه في المناه ال

or and got loca light (4.4 is all the time the

يعتبر ممثلا تجاريا من كان مكلفا من قبل التاجر بالقيام بعمل من اعمال تجارته أو في أي محل آخر ويرتبط معه بعقد عمل و

والمنا المراج التمثيل التجاري علماته والمالية

(مادة ۲۰۷)

تعرف الممثل التجارى بأنه من يكلف من قبل التاجر بالقيام بعمل من أعمال تجارته ، متجولا أو فى محل تجارته أو فى أى محل آخر أو يرتبط معه بعقد عمل •

هذه الجارة أشخاص فى عمل خاص ، وتعبير الممثل التجارى اصطلاح متعارف عليه بين التجار فما دام العمل مباحا فلا مانع من التعاقد عليه .

(مادة ۲۰۸) مادة ۱۰۸ الم

١ ــ يكون التاجر مسئولا عما قام به ممثله من معاملات وما أجراه
 من عقود وذلك في حدود التفويض المخول له من قبل التاجر •

٢ - وادًا كان المثل مفوضا من عدة تجار فالمسئولية تترتب

٣ - واذا كان المثل مفوضاً من قبل شركة كانت الشركة مسئولة من عمله ، وترتبت مسئولية الشركاء تبعا لنوع الشركة • الما

(مادة ۱۰۸)

تبين الفقرة الأولى ان التاجر يكون مسئولًا عما قام به ممثله من معاملات وما أجراه من عقود ، وذلك في حدود التفويض المخول له من قبل التاجر *

ذلك لأن مقتضى العقد فى رجوع الأحكام والحقوق الى الموكل عند الجمهور خلافا لما ذهب اليه الحنفية من رجوع الأحكام الى الموكل ، ورجوع الحقوق الى الوكيل .

وتبين الفقرة الثانية أن الممثل اذا كان مفوضا من عدة تجار فالمسئولية تترتب عليهم بالتضامن وذلك الأنه وكيل علهم جميعا كالأجير المشترك، فيتضامنون في مسئولياتهم عن الأحكام والحقوق الخاصة بالعقود .

وتبين الفقرة الثالثة أن الممثل اذا كان مفوضا من قبل الشركة كانت الشركة مسئولة عن عمله ، وترتبت مسئولية الشركاء تبعا لنوع الشركة ، ذلك أن الشركة كشيخص معنوى مسئولة عن عمل المثل التجارى .

(مادة ٢٠٩)

ا اذا لم تعين حدود التفويض المخول للممثل التجارى ، اعتبر التفويض عاما شاملا لجميع المعاملات المتعلقة بنوع التجارة التي فوض الممثل في اجرائها .

٢ - ولا يجوز للتاجر أن يحتج على الغير بتحديد التفويض مالم
 يثبت علم الغير بهذا التحديد •

عبد الدكالة والدحاد (٢٠٠ قاله) الحرفين فلابد من

تنص الفقرة الأولى على انه اذا لم تعين حدود التفويض المخول الممثل التجارى اعتبر التفويض عاما شاملا لجميع المعاملات المتعلقة بنوع التجارة التي فرض الممثل في اجرائها .

وتنص الفقرة الثانية على أن التاجر لا يجوز له أن يحتج على الغير بتحديد التفويض ما لم يثبت علم الغير بهذا التحديد .

عموم التفويض عند عدم تعيين حدوده نيس هناك مايمنعه شرعا وعدم الاحتجاج على الغير بتحديد التفويض عند عليم التاجر به . سبق التعليق عليه في المادة (١٧٣) .

(Alco - 17)

على المصل التجارى أن يهوم بلاعمال التجارية المفوض فيها باسم التأجر الذى قوضه ، ويجب عبيه عند التوقيع أن يصع الى جابب اسمه الدس اسم هذا التاجر دسد هم بيان صفته كممل تجارى ، والا دن مسلولا تتخصيا عما قام بهمن العمل، ومع هذا يجوزالرجوع على الناجر مياشرة من جراء ما قام به الممثل من معاملات تتعفى بلوح النجاره المقوض له العيام بها .

(مادة ١١٠)

وجب على الممثل التجارى ان يقوم بالاعمال التجارية المفوض فيها باسم الهاجر الدى فوضه ، ويجب عليه عند التوقيع أن يضع الى جانب اسمه الكامل اسم هذا التاجر كاملا ، مع بيان صفته كممثل تجارى ، والا كان مستولا شخصيا عما قام به من العمل ، ومع هذا يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به الممشل من معاملات شعلق بنوع التجارة المفوض له القيام بها .

دليل هذه المادة أن العقد يقتضى ذلك • ومخالفته تجعل الممثل التجارى مسئولا عما قام به • ومع ذلك يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به من الممثل من المعاملات المذكورة ، لأن المتعاملين معه تعاملو على أساس أنه ممثل للتاجر •

(مادة ٢١١)

للممثل التجاري أن يمثل التاجر في الدعاوي الناشئة عن الماملات التي قيام بهنا •

المار ما المثلا وفي الله (111) المدين مع و او ام المقد

للممثل التجارى أن يمثل التاجر فى الدعاوى الناشئة عن المعاملات التى قام بها • هذا حكم لا مانع منه شرعا • وهو يتفقمع المذهب العنفى من حيث ان الوكيل بالبيع والشراء وكيل بالخصومة•

(alca 717)

لا يجوز للممثل التجارى أن يقوم باية معاملة تجارية لحسبابه أو لحسباب أو لحسباب أو لحسباب أو لحسباب أو لحساب طرف ثالث دون أن يحصل على موافقة صريحة من التاجر الذي استخدمه • [3] [3] [4] [5] [4]

(nica 717)

لا يجوز للممثل التجارى أن يقوم بأية معاملة تجارية لحسابه أو لحساب طرف ثالث دون أن يحصل على موافقة صريحة من التاجر الذى استخدمه ، لأن مقتضى عقد التمثيل أن يكون نشاط الممشل

مقصهرا على مصلحة التاجر فيأخذ حكم الأجير الخاص ، فلا يتصرف لحسابه أو لحساب غيره الا بموافقة تكون صريحة منعا للنزاع .

لایجوز للممثل التجاری المتجول أن یقبض بدل السلم التی لم یقم بسیمه او آن یحفص او یوجل شیئا من الماله ، والما له ان یقبل باسم من یمنه طلبات الفیر وان یتخذ التدایی اللازمة للمحافظة علی حقوق من یمثله .

(مادة ١١٢)

لا يجوز للممثل التجارى المتجول أن يقبض بدل السلع التى لم يقم ببيعها • أو أن يخفض أو يوجل شيئا من اثمانها وانما له أن يقبل باسم من يمثله طلبات الغير ، وأن يتخذ التدايير اللازمة للمحافظة على حقوق من يمثله •

ومنع الممثل المتجول من قبض بدل السلع التي لم يبيعها ومن تخفيض شيء من الثمن أو تأجيله لأنه ليس من مقتضى العقد ، فلا يملكه ، وفى الوقت نفسه يضر التخفيض والتأجيل بمصلحة من يمثله شأنه فى ذلك شأن الوكيل مع موكله وانظر المادة (١٨٦) وعليه أن يعمل لمصلحة موكله لأنه أمين .

(مادة ۲۱۶)

التاجر أن يخول بعض مستخدميه البيع بالتجزئة أو بالجملة في مخزنه ، ولهؤلاء المستخدمين أن يقبضوا عندما لا يكون فيض الثمن منوطا بأمين صندوق في داخل المخزن أثمان الاشياء التي بأعوها حين تسليمها ، وتكون الايصالات التي يعطونها باسم التاجر مقابل ما باعوه حجة عليه ، وليس لهم أن يطالبوا بالثمن حارج المخزن ألا أذا كانوا متفولين في هذا الحق تتابة من قبل التاجر .

(مادة ١١٤)

للتاجر أن يخول بعض مستخدميه البيع بالتجزئة أو الجملة فى مخزنه و ولهؤلاء المستخدمين أن يقبضوا عندما لا يكون قبض الثمن منوطا بأمين صندوق فى داخل المخرن أثمان الأشياء التى باعوها حين تسليمها ، وتكون الايصالات التى يعطونها باسم التاجر مقابل ما باعوه حجة عليه ، وليس لهم أن يطالبوا بالثمن خارج المخزن اللا اذا كانوا مخولين فى هذا الحق كتابة من قبل التاجر ،

(NIco . 17)

على الممثل التجارى أن يقوم بالاعمال التجارية المفوض فيها باسم التأجر الذى قوصة ، ويجب عبية عند التوقيع أن يضع الى سابب اسمه الداس اسم هذا الناجر دسد هم بيان صفته كممل تجارى ، والا دن مسلولا تسخصيا عما قام بهمن العمل، ومع هذا يجوزالرجوع على الناجر مباشرة من جراء ما قام به الممثل من معاملات تتعلق بوع النجارة المقوض له العيام بها .

(مادة ١١٠)

يجب على الممثل التجارى ان يقوم بالإعمال التجارية المفوض فيها باسم الماجر الدى فوضه ، ويجب عليه عند التوقيع أن يضع الى جانب اسمه الكامل اسم هذا التاجر كاملا ، مع يبان صفته كممثل تجارى ، والا كان مستولا شخصيا عما قام به من العمل ، ومع هذا يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به الممشل من معاملات شعلق بنوع التجارة المفوض له القيام بها .

دليل هذه المادة أن العقد يقتصى ذلك • ومخالفته تجعل الممثل التجارى مسئولا عما قام به • ومع ذلك يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به من الممثل من المعاملات المذكورة ، لأن المتعاملين معه تعاملو على أساس أنه ممثل للتاجر •

(T11)

للممثل التجارى أن يمثل التاجر في الدعاوى الناشئة عن المعاملات التي قام بها •

المناه الما و معد المال (مادة ٢١١) و المال المال والمال المال

للممثل النجارى أن يمثل التاجر فى الدعاوى الناشئة عن المعاملات التى قام بها • هذا حكم لا مانع منه شرعا • وهو يتنقمع المذهب العنفى من حيث ان الوكيل بالبيع والشراء وكيل بالخصومة •

(مادة ٢١٢)

(nica 717)

لا يجوز للممثل التجارى أن يقوم بأية معاملة تجارية لحسابه أو لحساب طرف ثالث دون أن يحصل على موافقة صريحة من التاجر الذي استخدمه ، لأن مقتضى عقد التمثيل أن يكون تشاط الممشل

مقصهورا على مصلحة التاجر فيأخذ حكم الأجير الخاص ، فلا يتصرف لحسابه أو لحساب غيره الا بموافقة تكون صريحة منعا للنزاع ،

ما باعود خارج المعود الا عبد الإحوالاطية من النامو + لازو ان مام ما المالية عالي النامو (117 مادة) با المناب عليات في ا

لایجوز للممثل التجاری المتجول أن یقبض بدل السلع التی لم یقم بسیمه او ان یحفض او یوچل شیئا من العاله ، والما له ان یقبل باسم من یمته طلبات الفیر وان یتخذ التدایی اللازمة للمحافظة علی حقوق من یمثله .

(مادة ۱۱۳)

لا يجوز للممثل التجارى المتجول أن يقبض بدل السلع التي لم يقم ببيعها • أو أن يخفض أو يؤجل شيئا من اثمانها وانما له أن يقبل باسم من يمثله طلبات الغير ، وأن يتخذ التدايير اللازمة للمحافظة على حقوق من يمثله •

ومنع الممثل المتجول من قبض بدل السلع التي لم يبيعهاومن تخفيض شيء من الثمن او تاجيله لأنه ليس من مقتضى العقد ، فلا يملكه ، وفي الوقت نفسه يضر التخفيض والتأجيل بمصلحة من يمثله شأنه في ذلك شأن الوكيل مع موكله وانظر المادة (١٨٦) وعليه أن يعمل لمصلحة موكله لأنه أمين .

(مادة ۲۱۶)

للتاجر أن يخول بعض مستخدميه البيع بالتجزئة أو بالجهلة في مخزنه و ولهؤلاء المستخدمين أن يقبضوا عندما لا يكون فيض الثمن منوطا بأمين صندوق في داخل المخزن أثمان الاشياء التي بأعوها حين تسليمها و وتكون الايصالات التي يعطونها باسم التاجر مقابل ما باعوه حجة عليه ٤ وليس لهم أن يطالبوا بالثمن حارج المخزن ألا اذا كانوا مغولين في هذا الحق تتابة من قبل التاجر .

(مادة ١٢٤٤)

للتاجر أن يخول بعض مستخدميه البيع بالتجزئة أو الجملة فى مخزنه و ولهؤلاء المستخدمين أن يقبضوا عندما لا يكون قبض الثمن منوطا بأمين صندوق فى داخل المخرن أثمان الأشياء التى باعوها حين تسليمها ، وتكون الايصالات التى يعطونها باسم التاجر مقابل ما باعوه حجة عليه و وليس لهم أن يطالبوا بالثمن خارج المخزن الا اذا كانوا مخولين فى هذا الحق كتابة من قبل التاجر .

وهؤلاء المستخدمون مأذون لهم فى البيع وفى قبض ثمن ما باعوه فيصح تصرفهم ، وهذه الايصالات حجة على التاجر فيما يعود على المشترى من ضرر وفى غير ذلك لانه آذن فيها ، وعدم مطالبتهم بثمن ما باعوه خارج المخزن الا عند الأذن كتابة من التاجر ، لأن فى هذا محافظة على أموال التاجر ، والمحافظة على المال مطلوبة شرعا ،

(مادة ١١٥)

المثل التجارى مسئول بالتضامن مع التاجر عن مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بالمنافسة غير الشروعة .

(مادة ١٥٥)

الموتل التوواري مسلول والتضامن مع السجر عن راعاة الأحكام القانونية المتعلفة بالمافسة غير المشروعة والمنافسة غير المشروعة فيها ضرر، والضرر يتحمله من كان سببا فيه لقاعد الضرر يزال وتضام الممثل مع التاجر في آثار هذه المنافسة الضارة بالغير أن احدهما رسب مباش الضرر الغير والآخر رصى بهذا الضرر فهما شريكان فيه فيتضامان في تبعته و

الفصل الخامس

السمسرة

(مادة ۲۱۲)

السمسرة عقد يتعهد بمقتضاه السمسار لشخص بالبحث عن طرف ثان لابرام عقد معين والتوسط لابرامه •

الفصل الخامس _ السمسرة

(مادة ٢١٦)

تعرف هذه المادة السمسرة بأنها عقد يتعهد بمقتضاه السمسار لشخص بالبحث عن طرف ثان لا برام عقد معين ، والتوسط لا برامه،

هـندا عرف تجارى للسمسرة وهي أمر يحتاج اليه الناس وليس هناك ما يمنعه شرعا ويدخل تحت باب التعاون على البر الذي أمر الله به في قوله ٠٠٠٠٠ « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان » (المائدة ٢) • والذي ندب اليه النبي صلى الله على الأثم وسلم يمثل قول ه والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه » رواه مسلم •

(مادة ۲۱۷)

اذا لم يعين أجر السمسار في القانون أو الاتفاق وجب تعيينه وفقا لما يقضى به العرف واذا لم يوجد عرف قدرته المحكمة تبعا لما بذلهالسمسار من جهد وما صرفه من وقت في القيام بالعمل الكلف به .

(مادة ٢٠١٧)

اذا لم يعين أجر السمسار في القانون أو الاتفاق وجب تعيينه وفقا لما يقضى به العرف فاذا لم يوجد عرف قدرته المحكمة تبعا لما بذله السمسار من جهد وما صرفه من وقت في القيام بالعمل المكلف به عمل السمسار غير محدد في كمه ولا في زمنه ، فهو أشبه بالجعالة يستحق عليه عوضا كالذي يدفع للمنادي والحمامي دون تحديد للوقت (أنظر الاشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٤٥) وعند عدم تعيين الأجر يرجع الى العرف والا فالمحكمة _ وذلك ضمانا لحقه في مقابل ما قام به من جهد

(مادة ۱۱۸)

ا ـ لا يستحق السمسار اجره الا اذا ادت وساطته الى ابرام العقد. ٢ ـ ويستحق الأجر بمجرد ابرام العقد ولو لم ينفذ كله أو بعضه ٣ ـ واذا كان العقد معلقا على شرط واقف فلا يستحق السمسار اجره الا اذا تحقق الشرط .

(مادة ۱۱۸)

فى الفقرة الأولى لا يستحق السمسار أجره الا اذا أدت وساطته الى ابرام العقد وفى الفقرة الثانية يستحق الأجر بمجرد ابرام العقد ولو لم ينفذ كله أو بعضه وأصل هاتين الفقرتين أن عقد السمسرة هو لابرام عقد معين ، فاذا أبرم هذا العقد استحق الأجر تنفيذا لمقتضى عقد السمسرة وما دام عقد السمسرة هو لابرام هذا العقد المعين فان الأجسر يستحق بمجرد ابرامه ولا يتوقف على تنفيذه كتسليم ثمن الصفقة للبائع وتسلم المشترى لها منه ، وذلك تنفيذا لمقتضى عقد السمسرة والعقود اتفاقات والأصل تنفيذها ما دامت لا تتعارض مع نص شرعى كما قال بذلك الامام مالك ،

أما الفقرة الثالثة تُتص على أن العقد اذا كان معلقا على شرط واقف فلا يستحق السمسار أجره الا اذا تحقق الشرط وذلك أن عقد الصفقة لايتم ابرامه الا بتحقق الشرط المتوقف عليه ، وما دام لم يتم ابرامه فان أجر السمسار لا يكون مستحقا له بناء على عقد السمسرة فان الغرض منه ابرام عقد معين ، ولم يتم ابرامه وذلك كله مقتضى عقد السمسرة .

علم استعقاق السمار (٢٢١ قالم) وفات المدكودة لانه ساطة

اذا توسط السمسار في ابرام صفقة ممنوعة قانونا مع علمه بذلك فلا يستحق عنها أجرا •

It is in the land in 18 171 is he is a like of miles

اذا توسط السمسار في ابرام صفقة ممنوعة قانونا مع علمه بذلك فلا يستحق عنها أجرا وذلك لانه زاول عملا ممنوعا شرعا باعتبار أن القانون موافق للشرع فعند جمهور العلماء الا يجوز الاستئجار على حمل الميتة لاكلها ولا الخمر لشربها (المغنى ج ٥ ص ٤٠٧) .

(مادة ۲۲۲)

١ - لا يستحق للسمسار الأجر الا ممن فوضه من طرفي

٢ - واذا صدر التفويض من الطرفين كان كل منهما مسئولا قبل السمسار بفير تضامن بينهما عن دفع الاجر المستحق عليه ولو اتفقا على أن يتحمل أحدهما أجر السمسار بكامله .

(مادة ۲۲۲)

تنص الفقرة الأولى على أن السمسار لا يستحق الأجر الا ممن فوضه من طرفى الصفقة في ابرامها كما تنص الفقرة الثانية على أن التفويض اذا صدر من الطرفين كان كل منهما مسئولا قبل السمسار بغير تضامن بينهما عن دفع الأجر المستحق عليه ولو اتفقا على أن يتحمل أحدهما أجر السمسار بكامله .

الأصل فى هذاه المادة هو تنفيلاً الاتفاق بين السمسار ومن تعاقد معه ، واتفاقه مع كل من الطرفين على أجر بمثابة عقدين منفصلين مستقلين لا يتحمل فيه طرف ما التزمه طرف آخر .

وال له فيكون مستولاً (٢٢٣ ماله) الأخرو مستون من الله

لا يجوز للسمسار أسترداد المصروفات التي تحملها في تنفيذ العمل المكلف به الا اذا اتفق على ذلك ، وفي هذه الحالة تستحق المصروفات ولو لم يبرم العقد .

المادة ١٢٠ ما ١١٠ ما ١١٠ ما ١١٠ ما المادة ٢٢٣ ما المادة ١١٠ مادة ١١ مادة ١١٠ مادة ١١٠ مادة ١١٠ مادة ١١٠ مادة ١١٠ مادة ١١٠ مادة ١١٠

لا يجوز للسمسار استرداد المصروفات التي تحملها في تنفيذً العمل المكلف به الا اذا اتفق على ذلك ، وفي هذه الحالة تستحق المصروفات ولو لم يبرم العقد .

(مادة ٢١٩)

اذا فسخ العقد الذي توسط السمسار في ابرامه أيا كان سبب الفسخ ، جاز للسمسار المطالبة بأجره أو الاحتفاظ به أن كان فد قبضه الا أذا ثبت الفش أو الخطأ الجسيم من جانبه ،

Not 10 Year 1 (719)

اذا فسخ العقد الذي توسط السمسار في ابرامه أيا كان سبب الفسخ جاز للسمسار المطالبة بأجره أو الاحتفاظ به أن كان قد قبضه الا اذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من جانبه .

ما دام السمسار قد قام بعمله بمقتضى التعاقد معه فانه يستحق أجره بعد ابرام عقد الصفقة كما تنص المادة السابقة فاذا فسخ عقد الصفقة بعد ابرامه بسبب سن السمسار كالغش أو الخطأ الجسيم فانه لا يستحق الأجر على عقد هذه الصفقة لأنه أم ينفذ مقتضى عقد السمسرة وارتكب مانهى الشرع عنه وعليه مالي جانب عدم استحقاقه الأجر مالضمان أو التعويض لما قد يكون من أضرار كما تنص عليه المادة (٢٢٤) الآتية بعد م

(مادة ۲۲۰)

يجوز للمحكمة أن تخفض أجر السمسار أذا كان غير متناسب مع الخدمات التى اداها الا أذا تعين مقدار الآجر أو دفع الاجسر التفق عليه بعد أبرام العقد الذي توسط فيه السمسار • المناسلة عليه بعد أبرام العقد الذي توسط فيه السمسار • المناسلة المناسلة عليه بعد أبرام العقد الذي توسط فيه السمسار • المناسلة عليه بعد أبرام العقد الذي توسط فيه السمسار • المناسلة عليه المناسلة المناسلة عليه المناسلة عليه المناسلة عليه المناسلة المناسلة عليه المناسلة على المناسلة عليه المناسلة على المناسلة

(مادة ٢٠٠)

يجوز للمحكمة أن تخفض أجر السمسار اذا كان غير متناسب بع الخدمات التي اداها الا اذا تعين مقدار الأجر أوادفع الاجر المتفق عليه بعد ابرام العقد الذي توسط فيه السمسار ا

عند الاتفاق على أجر معين ، وكذلك عند دفع الأجر الى السمسار بعد ابرام عقد الصفقة لا يجوز المحكمة أن تتدخل بالتخفيض لهذا الأجر وذلك تنفيذا للاتفاق كما هو مذهب الامام مالك ، أما اذا لم يدفع الأجر للسمسار فيجوز للمحكمة أن تتدخل بتخفيضه إذا رأت انه غير متناسب مع الجهد الذي بذله لابرام العقد ، وذلك على رأى ابى القاسم من المالكية في انه اذا علم العامل سهولة ما تعاقد عليه من عمل ، وكان الجعل كبيرا لا يتناسب مع الجهد المبذول جاز رفع الأمر الى القضاء لتحديد الأجر المناسب ، بناء على أن الأجر ينبغى أن يكون متكافئا مع العمل كما وكيفا (الشرح الصغير جماس باب الجعالة ص ٢٠٠ _ المكتبة التجارية) .

عدم استحقاق السمسار استرداد المصروفات المذكورة لانه سيأخذ مقابلا في نظير عمله ، وقد يستلزم هذا العمل مصروفات أو لايستلزم، فهناك جعل مقطوع معلوم حصل الاتفاق عليه فهو المستحق لاغير الا اذا اتفق في عقد السمسرة على أستحقاق هذه المصروفات فينف ذ الاتفاق فهو الأساس في المعاملات الدنيوية كما رآه مالك واستحقاقها لاصله له بأبرام الصفقة أو عدم ابرامها فان أبرمت استحق استرداد المصروفات مع الجعل المتفق عليه وان لم تبرم استحق المصروفات فقط تنفيذا للاتفاق ومنعا للضرر الذي وقع عليه إهذه المصروفات وعدم أستحقاق الجعل والاسلام لاضرو فيه ولاضرار والمصروفات وعدم أستحقاق الجعل والاسلام لاضرو فيه ولاضرار والمحروفات وعدم أستحقاق الجعل والاسلام لاضرو فيه ولاضرار

(مادة ١٢٢)

على السمسار ولو لم يكن مفوضا الا من احد طرفي الصفقة ان يعرضها عليهما عرضا أمينا وأن يوقفهما على جميع الظروف التي يمامها عنها ويكون مستولا قبلهما عن كل غش أو خطأ يصدر منه.

(مادة ١٢٤)

على السمسان - وان لم يكن مقوضا الا من احد طرق الصفقة - ان يعرضها عليهما عرضا أمينا وأن يوقفهما على جميع الظروف التي يعلمها عنها ، ويكون مستولا قبلهما عن كل غش أو خطا يصدر منه ، الفروض في السمسار أن يؤدي عمله باتقان وأمانة لحديث « أن الله يحب أذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » رواه البيهقي ومن الاتقان عرض الموضوع الكلف به عرضا أميا فاذا لم يتم بذلك كان عاصيا لربه خالنا لامانة العمل مسببا لضرر يلحق بمن وثق فيه فيكون مستولا بالتعويض عن كل ضرر حدث من الغش وثق فيه فيكون مدر منه بحكم قسبه فيه لقاعدة « الضرو يزال » .

(مادة ه٢٢)

لا يجوز للسمسار أن يقيم نفسه طرفا ثانيا في الصفقة التي يتوسط في أبرامها الا أذا أجازه المتعاقد في ذلك ، وفي هذه الحالة لا يستحق السمسار أي أجر .

(alca 077)

لا يجوز للسمسار ان يقيم نفسه طرفا ثانيا في الصفقة التي يتوسط في ابرامها الا إذا أجازه المتعاقد في ذلك وفي هذه الحالة لايستحق السمسار أي أجر .

الأصل أنه لا يجوز للسمسار أن يجعل لنفسه مصلحة في الصفقة التي يتوسط في ابرامها لاحتمال أن يتعارض ذلك مع مصلحة من كلفه بالعمل على ذلك ، وفي هذه الحالة يصح العقد ، ولا يستحق السمسار أجرا ، وليس في ذلك مخالفة لأحكام الشرع .

(مادة ۲۲۲)

 ا حلى السمسار أن يقيد في دفاتره جميع المعاملات التي تبرم بسميه ، وأن يحفظ الوثائق التعاقة بها وأن يعطى عن كل ذلك صورا طبق الأصل لمن بطلبها من المتعاقدين .

٢ - وفي حالة البيع بالنموذج يجب على السمسار ان يحتفظ بالنموذج
 الى أن يقبل المسترى البضاعة دون تحفظ أو تسوى جميع
 المنازعات بشانها .

(مادة ۲۲۲)

فى الفقرة الاولى على السمسار أن يقيد فى دفاتره جميع المعاملات التى تبرم بسعيه وأن يحفظ الوثائق المتعلقة بها وأن يعطى عن اكل ذلك صورا طبق الأصل لمن يطلبها من المتعاقدين .

وق الفقرة الثانية: وفق البيع بالنموذج يجب على السمسار أن يحتفظ بالنموذج الى أن يقب ل المسترى البطاعة دون تحفظ أو تسوى جميع المنازعات بشانها .

هذه اجراءات تنظيمية يقصد بها خفظ الحقوق وعدم التنازع . وهي من الأمور التي يجوز لولي الأمر الخادها للمصاحة وليس هناك ما يمنعها لشرط .

Halley as Illic & YY Bala) In Hale as

السمسار مستول عن تعويض الضرر الناجم عن هلاك او فقدان ما بتسلمه من مستندات او اوراق او اشياء متعلقة بالصفقة التي يتوسط في ابرامها الا اذا اثبت السبب الاجنبي .

(مادة ۱۲۷)

السمسار مسئول عن تعويض الضرر الناجم عن هلاك أو فقدان ما يتسلمه من مستندات أو أوراق أو أشياء متعلقة بالصفقة التي يتوسط في ابرامها الا اذا أثبت السبب الأجنبي كالقوة القاهرة •

السمسار أجير مشترك ، والأجير المشترك في رواية عن أحسد يضمن ما تحت يده الا اذا كان هناك سبب أجنبي وذلك كالحريق واللصوص وهلاك الحيوان (الافصاح لابن هبيرة ج٢ص ٤٢ - طبعة الرياض) .

(مادة ۲۲۸)

١ - لا يضمن السهسار يسار طرق الصفقة التي يتوسط في ابرامها ولا يسال عن تنفيذها أو عن قيمة البضائع وصنفها الا اذا ثبت الفش أو الخطأ من جانبه .

٢ _ ومع ذلك يكون السمسار مستولا عن تنفيذ الصفقة بالتضامن
 مع المتعاقد آذا كانت له _ فيما عدا أجره _ مصلحة فيها .

(مادة ۲۲۸)

فى الفقرة الأولى: السمسار غير ضامن يسار طرفى الصفقة التى يتوسط فى ابرامها وغير مسئول عن تنفيذها أو عن قيمة وصنف البضائع المتعلقة بها الا اذا ثبت الغش أو الخطأ من جانبه •

وفى الفقرة الثانية: ومع ذلك يكون السمسار مسئولا عن تنفيذ الصفقة بالتضامن مع المتعاقد اذا كانت له فيما عــدا أجــره مصلحة فيها •

عقد السمسرة هو على ابرام الصفقة وما عدا ذلك من حتوق عقد الصفقة وأحكامه فهو راجع الى المتعاقدين ولا شأن للسمسار به الا اذا ثبت أنه غش أو صدر منه خطأ ترتب عليه عدم تنفيذ الصفقة فيكون مسئولا طبقا للمادة ٢٢٤٠

ولو كانت له مصلحة فى هذة الصفقة يكون مسئولا بالتضامن مع المتعاقد في تنفيذها لانه أصبح شريكا فى المنفعة فيعطى حكم المتعاقد فى المسئولية .

(مادة ۲۲۹)

1 _ اذا أناب السهسار غيره في تنفيذ العمل المكلف به دون أن يكون مرخصا له في ذلك كان مسئولا عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه . ويكون السهسار ونائبه متضامنين في السهولية .

٢ ـ واذا رخص للسحسار في اقامة نائب عنه دون أن يعين له
 شخص النائب فلا يكون مسئولا الا عن خطئه في اختيار نائبه أو عن
 خطئه فيما أصحده له من تعليمات .

٣ - وفي جميع الاحوال يجوز لمن فوض السمسار أن برجع على النائب مباشرة . المدينة المسلمين المسل

فى الفقرة الأولى: اذا أناب السمسار غيره فى تنفيذ العمل المكلف به دون أن يكون مرخصا له فى ذلك كان مسئولا عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه ويكون السمسار ونائبه متضامنين فى المسئولية • ذلك أن النائب يكون وكيلا للسمسار فيكونان متضامنين فى المسئولية عن الاضرار التى تنجم عن تصرفات الوكيل لاشتراكهما فى حدوث هذا الضرر أحدهما بطريق مباشر والآخر بطريق التسبب •

وفى الفقرة الثانية: اذا رخص للسمسار فى اقامة نائب عنه دون أن يعين له شخص النائب فلا يكون مسئولا الاعن خطئه في أختيار نائبه أو عن خطئه فيها أصدره له من تعليسات ، عند الترخيص للسمسار فى اقامة نائب عنه يكون النائب وكيلا له فيكون مسئولا عن الاشرار التى تقع على العاقد لأن أحكام العقد وحقوفه ترجع الى الموكل على رأى الجمهور وذلك بسبب سوء اختياره للنائب أو خطئه فيما أصدره اليه من تعليمات ، ولا يسأل عما سوى ذلك مما يتسبب فيه النائب من أضرار أخرى لأنه لم ياذن له فى التصرفات التى تسبب فيها ،

وفى الفقرة الثالثة: وفى جميع الأحوال يجوز لمن فوض السمسار أن يرجع على النائب مباشرة دلك أنه بمقتضى المادة ٢٣٧ السمسار مسئول عن تعويض الضرر ، فلمن فوضه فى اقامة تائب عنه أن يرجع مباشرة على النائب لأنه وكيل عن السمسار ولأنه هو المتسبب فى الضرر بطريق المباشرة .

(مادة ٢٣٠

اذا فوض عدة سماسرة بعقد واحد كانوا مسئولين بالتضامن عن العمل المكلفين به الا اذا رخص لهم في العمل مثفردين .

(مادة ۲۳۰)

اذا فوض عدة سماسرة بعقد واحد كانوا مسئولين بالتضامن عن العمل المكلفين به الا اذا رخص الهم في العمل منفردين و التعاقد الواحد مع متعددين جعلهم كشخص واحد فيتضامنون في تحمل المسئولية عن العمل المكلفين به وفيما ينتج من أضرار بسبب تصرفاتهم فاذا أذن لهم بالعمل منفردين اعتبر العقد لهم كأنه عقد مع كل واحد منهم على حدة فيكون كل مسئولا عن العمل الذي يقوم به بدون تضامن مع الآخرين «ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى» سورة الأنعام (١٦٤) و

(مادة ٢٣١)

اذا فوض اشخاص متعددون سمسارا واحدا في عمل مشترك بينهم كانوا مسئولين بالتضامن قبله عن تنفيف الالتزامات الناشئة عن هـذا التفويض •

a di lle El Ria 12 (1741 ösle) all lline total al e

اذا فوض أشخاص متعددون سمسارا واحدا في عمل مشترك بينهم كانوا مسئولين بالتضامن قبله عن تنفيذ الالترامان الناشئة عن هذا التفويض •

ذلك لأن السمسار مادام يتصرف لصالحهم جميعا يكونونكشخص واحد يتضامنون جميعا بالنسبة اليه فى تنفيذ كل الالتزامات الناشئة عن هذا التفويض ، لان كل شريك يعتبر أصيلا فى نصيبه ووكيلاعن شركائه فتعود حقوق العقد وأحكامه الى كل واحد منهم .

(مادة ۲۳۲)

تسرى على السمسرة في اسواق الضاربة أحكام القوانين والأنظمة الصاحة بذلك .

(مادة ٢٣٢)

تسرى على السمسرة في أسواق المضاربة أحكام القوانين والانظمة النخاصة بذلك • يرجع فى تأصيل هذة المادة الى القوانين والانظمة الخاصة بالبورصات •

الفصل السادس ـ النقل الفرع الأول ـ احكام عامة (مادة ٣٣٣)

عقد النقل اتفاق يلتزم بمقتضاه الناقل مقابل أجرة بان يقوم بوسائطه الخاصة بنقل شيء أو شخص الى مكان معين •

الفصل السادس – النقل الفرع الأول – احكام عامة الفرع الأول – احكام عامة الفرع الأول المسادس

(مادة ٣٣٣)

Lill (40) .

عقد النقل اتفاق ياتزم بمقتضاه الناقل مقابل أجرة بأن يقوم بوسائطه الخاصة بنقل شيء أو شخص الى مكان معين .

هذا عقد اجارة والاجارة جائزة فى كل ما يحل بيعه عند جميع فقهاء الامصار والصدر الأول ودليلهم قول الله تعالى « انى أريد ان أنكحك احدى ابنتى هاتين على ان تأجرنى ثمانى حجج » انقصص ٢٧ وشريعة من قبلنا شريعة لنا ما ام يرد ناسخ • وكذلك قوله تعالى « فان أرضعن لكم فا توهن أجورهن » الطلاق ٢ • واستأجر النبى (ص) هاديا مشركا الى المدينة عند الهجرة •

والأجر وهو المقابل للثمن في البيع ينبغي أن يكون مما يجوز بيعه ، فان كان منفعة فينبغي أن تكون مما لم ينه عنه الشارع .

فان كان محرم العين حرمت اجارته أوكان منفعة منهيا عنها كالنواح وحفلات المجون • وجاز ببعض ما يخرج من العين لحديث ابن عمر الثابت: أن رسول الله (ص) دفع الى يهود خيبر فخلخيبر وأرضها على ان يعملوا من أموالهم على نصف ما تخرجه الأرض والشمرة (بداية المجتهد ج٢ ص٢٢٣ والمحلى لابن حزم جه ص٤) وبه أخذا أحمد وأبو يوسف ومحمد من الحنفية ، والشورى وأبن ابى ليلى والاوزاعى وجماعة •

(مادة ١٣٤)

فيما عدا النقل البحرى تسرى الأحكام النصوص عليها في هـذا الفصل على جميع انواع النقل أيا كانت صفة الناقل مع مراعاة الاحكام التي تنص عليها القوانين الخاصـة بشان ممن انواع النقل واحكام اتفاقيات النقل الدولية المعمول بها في الجمهورية .

(مادة ۲۳۲)

فى الفقرة الأولى يتم عقد النقل وعقد الوكالة بالعمــولة للنقــل بمجرد الاتفاق • ويجوز اثبات العقد بجميع الطرق المقررة قانونا •

ذلك لأن الأصل فى المعاملات التجارية هو الاتفاق كما رآه الامام مالك و فيتم العقد رسجرد الاتفاق ولا يحتاج الى اثبات بطريقة خاصة بل يجوز اثبانه بكل الطرق المقررة قانونا و وذلك تيسيرا لعملية النقل وتنشيطا للتجارة و

وفى الفقرة الثانية: تسلم الناقل للشيء محل النقل يعتبر قبولا منه للايجاب الصادر من المرسل •

كل عقد لابد فيه من ايجاب وقبول ، ولايشترط أن يكون ذلك باللفظ ، فقد يكون بالكتابة والاشارة تعبر القادر عليه ، وتسلم الناقل لما تعاقد على نقله يعد قبولا بالتعاطى ، وهو جائز شرعا ، لأنه يعبر عن ارادة الناقل ، ويدل على ادراك ما يقوم به ، فالشرط في المتعاقدين هو التمييز الذي يدرك به الشخص ما يقول ويعنيه ،

وفى الفقرة الثالثة: يعتبر صعود الراكب الى واسطة النقل قبولا للايجاب الصادر من الناقل الا اذا ثبت ان نية الراكب لم تتجه الى ابرام عقد النقل .

الايجاب والقبول دليل على ارادة كل من المتعاقدين ، ولا بد أن يكون الدليل صادرا من مميز عاقل وان يكون واضح الدلالة على ما يريد وقاطعا فيما يعنيه ، ومجرد صعود الراكب الى السفينة ليس قاطعا في ارادة السفر ، فقد يكون لتوديع مسافر ، وقد يكون لاختبار السفينة ليتأكد من صلاحيتها أو مناسبتها لسفره .

وعلى وشريع والمسن ا ((٢٣٧ قول)) في منيفة ومسالك واحساني

اذا كان للناقل أكثر من ثموذج واحد للعقود التي يبرمها لعقد النقل فيكون النقل بمقتضى النموذج الذي يتضمن الشروط العامة ، الا اذا اتفق على أتباع نموذج آخر ، وفي هذه الحالة لا يجود تجزئةالشروط المذكورة في هذا النموذج ،

والما المال المال

فيماعدا النقل البحرى تسرى الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل على جميع انواع النقل ايا كانت صفة الناقل ، مع مراعاة الألحكام التي تنص عليها القوانين الخاصة بشأن بعض أنواع النقل وأحكام اتفاقيات النقل الدولية المعمول بها في الجمهورية .

المذا تنظيم قانوني لا يتعارض مع نص شرعي فهـ و جـائز المصلحة ٠

(مادة ١٢٥)

تبيري الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل على النقل ولو اقترنت به عمليات من طبيعة اخبرى ما لم تكن هذه العمليات هي الغرض الرئيسي من التعاقد •

(مادة ١٣٥)

تسرى الأحكام المنصوص عليها فى هـذا الفصـل على النقـل ولو اقترنت به عمليات من طبيعة أخرى ما لهم تكن هذه العمليـات الأخرى هى الغرض الرئيسي من التعاقد •

اذا اشترى انسان شيئا على أن ينقله البائع من مكان كذا الى مكان كذا ، فان كان النقل هو المقصود فتسرى على هذه العملية قوانين النقل ، أما اذا كان المقصود الأصلى هو البيع فلا تسرى عليها قوانين البيع .

وهذا تنظيم لم يرد ما يمنعه شرعا .

calco concer than in (477 is) Tome to stro

Link ellablik .

١ يتم عقد النقل وعقد الوكالة بالعمولة للنقل بمجرد الاتفاق •
 ويجوز اثبات العقد بجميع الطرق القررة قانونا •

٢ - ويعتبر تسلم الناقل الشيء محل النقل قبولا منه الابجهاب
 الصادر من الرسل •

٣ _ ويعتبر صعود الراكب الى واسطة النقل قبولا للايجاب الصاهد من الناقل الا اذا ثبت أن نية الراكب لم تتجه الى ابرام عقد النقل .

(مادة ۲۲۷)

اذا كان للناقل أكثر من نموذج واحد للعقود التي يبرمها انعقد النقل بمقتضى النموذج الذي يتضمن الشروط العامة ، الا اذا اتفق على اتباع نموذج آخر ، وفي هذه الحالة لا يجوز تجزئة الشروط المذكورة في هذا النموذج ،

الأصل في التعامل التجاري هو الاتفاق والتراضي • فمتى حصل اتفاق على نموذج معين ازم تنفيذه ، والا كان النموذج العادي هو المعول عليه لانه المتعارف عليه عند المتعاملين به ، والعرف معتبر شرعا • وتوحيد الشروط في النموذج المتفق عليه أدعى لعدم التفازع •

(مادة ۲۲۸)

تشمل مسئولية الناقل افعاله وافعال تابعيه التى تقع منهم اثناء قيامهم بخدماتهم ، ويعتبر تابعا كل شخص يستخدمه الناقل في تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد النقل .

(مادة ۱۳۸)

تشمل مسئولية الناقل افعاله وافعال تابعيه التي تقع منهم أثناء قيامهم بخدماتهم • ويعتبر تابعا كل شخص يستخدمه الناق ل في تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد النقلا •

تنص هذه المادة على أن الناقل مسئول عن كل ضرو يلحق ما تعاقد على نقله ، وهذه المسئولية تشمل أعماله وأعمال تابعيه فهم كوكلاء أو أجراء ، والوكلاء والأجراء أمناه ، والمسئولية تكون عند التعدى أو الاهمال أو التقصير ، وان كانت المادة لم تقيدها بذلك ، قال في المغنى لابن قدامة (ج ه ص ٢٨٨ وما بعدها) والمالاح يضمن ما تلف من يده أو جذفه اى ضرب المجذاف ثم قال : ولو كان صاحب المتاع مع المالاح في ضرب المجذاف ثم قال : ولو كان صاحب المتاع مع المالاح في السفينة اذا هلك بجناية الملاح كشده ونحوه فهو مضلون عليه ، ولوى عن عمر السفينة اذا هلك بجناية الملاح كشده ونحوه فهو مضلون عليه ، وولى واحدى وعلى وشريح والحسن ، وهو قول ألهى حنيفة ومالك واحدى وعلى وشريح والحسن ، وهو قول ألهى حنيفة ومالك واحدى المروايتين عن الشافعى ، وكان على يضمن الإجراء المستركين يقول : لا يصلح الناس الا ذلك ، والدليل أنه لا يستحق الأجرا وكان ذهاب عمله من ضمانه ، بخلاف الأجير الخاص فانه وكان ذهاب عمله من ضمانه ، بخلاف الأجير الخاص فانه

يستحق الأجر بتسليم نفسه ومغى المدة وان لم يعمل ، وما عمل فيه فتلف من حرزه لم يسقط أجره بتلفه بخلاف ما اذا هلكت العين عند الاجير المشترك بما لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حتف أنفه والحريق الغالب والعدو المكابر كالقرصان .

الفافيات التال الدولة المسول بها في الجمهورية بع ما .

١ - لا يعتبر من القوة القاهرة في مواد النقل انفجار وسائط النقل أو احتراقها أو خروجها عن القضبان التي تسير عليها أو تصادمها أو غير ذلك من الحوادث التي ترجع الى الأدوات التي يستعملها الناقل في تنفيذ النقل ولو ثبت أنه اتخذ الحيطة لضحان صلاحيتها للعمل ومنع ما تحدثه من ضرر .

٢ ـ وكذلك لا يعتبر من القوة القاهرة الحوادث التى ترجع الى وفاة تابعى الناقل فجأة أو اصابتهم بضعف بدنى أو عقلى أثناء العمل ولو ثبت أن الناقل اتخذ الحيطة لضمان لياقتهم البدنية والعقلية .

(مادة ۲۳۹)

فى الفقرة الأولى: لا يعتبر من القورة القاهرة فى مواد النقل انفجار وسائط النقل أو احترافها أو خروجها عن القضان التى تسير عليها أو تصادمها أو غير ذلك من الحوادث التى ترجع الى الأدوات التى يستعملها الناقل فى تنفيذ النقل ولو ثبت أنه اتخذ الحيطة لضمان صلاحيتها للعمل ومنع ما تحدثه من ضرر

وفى الفقرة الثانية : وكذلك لا يعتبر من القوة القاهرة الحوادث التى ترجع الى وفاة تابعى الناقل فجأة أو اصابتهم يضعف بدنى أو عفلى أثناء العمل ولو ثبت أن الناقل اتخذ الحيطة لضمان لياقتهم البدنية والعقلية .

لما كان الاسلام يأمر الانسان بحسن القيام على ماله وحسن وعايته ووجوب المحافظة عليه وعلى أمسوال غيره وأنفسهم وكان من أهم وسائل المحافظة على ذلك التأمين على أدوات نقل الناقل وتابعيه وما ينقله من أشياه وأشخاص ضد الاخطار عد مسئولا عند تقصيره في التأمين ضا ما يصيبها من تلف ولم يعتبن ماينالها حينئذ من ذلك راجعا الى القوة القاهرة ولو ثبت التخاذه الحيطة لصلاحية الأدوات للعسل ومتع ما تحدثه من ضرر أو لضمان لياقة تابعيه البدنية والعقلية .

ety that a till to a (18. oslo) will that your warm and

لا يسمال الناقل عن تعويض الضرر الناشيء عن تعطيل النقل او الالعراف عن الطريق المين له بسبب الاضطرار الى تقديم المساعدة لاى شخص مريض او مصاب أو في خطر •

(alco + 37)

لا يسأل النافل عن تعويض الضرر الناشىء عن تعطيل النقل أو الانحراف عن الطريق المعين له بسبب الاضطرار الى تقديم المساعدة لأى شخص مريض أو مصاب أو فى خطر .

هده المادة تشجع على تقديم المساعدة لمن هو فى خطر لانقاد حياته ، بالساعدة ضرر بسبب تعطيل النقل وعدم وصول المنقول فى موعده ، أو بسبب مخالفة الناقل للطريق المعين له وسيره فى طريق آخر احدث ضررا ، فانه لا يكون مسئولا عن تعويض هذه الإضرار ، لأن الاسلام يأمر المؤمنين بوجوب المحافظة على أموال الغير وحياته ، ومساعدته بكل مستطاع لانقادهما فان أهمل أو قصر فى ذلك فان الامام مانك يعده متسببا أو مشاركا فى التلف .

(مادة ١٤١)

 ب يقصد بالفش في مواد النقل كل فعل أو امتناع من الناقل أو من تابعية بقصد أحداث ضرد •

٢ ـ ويقصد بالخطأ الحسيم كل فعل أو أمتناع من الناقل أو من العيد برعونة مقرونة بادراك للله ينجم عن ذلك من ضرد •

(مادة ١٤١)

فى الفقرة الأولى: يقصد بالغش فى مواد النقل كل فعلل أو امتناع من الناقل أو من تابعيه بقصد احداث ضرر وفى الفقرة الثانية: يقصد بالخطأ الجسيم كل فعل أو امتناع من الناقل أو من تأبعيه برعونة مقرونة بادراك لما ينجم عن ذلك من ضرر •

توضيح الغش والخطأ الجسيم مطابق لما يجرى عليه العسرف التجارى ، أو هو اجراء يباح لولى الأمر اتخاذه لتحديد المسئولية وتحقيق المصلحة ، وليس هناك ما يمنعه شرعا • ولولى الأمسر أو القاضى تقديره •

الفرع الثاني _ نقل الأشياء (مادة ٢٤٢)

ا على المرسال أن يقدم للناقل بيانات عن اسم المرسال أئيه وعنوانه والكان المطلوب الارسال اليه ونوع الاشياء محل النفل وقيمتها ووزنها وحجمها وكيفية حزمها وعدد الطرود التى تشملها وغير ذلك من ألبيانات التى يتطلبها الناقل تتميين ذاتية الشيء .

 ٢ - يسأل الرسل عن الأضرار الناجمة عن عدم صحة البيانات التي يقدمها او عدم كفايتها .

الغرع الثاني - نقل الأشياء (مادة ٢٤٢)

فى الفقرة الأولى: على المرسل ان يقدم للناقل بيانات عن اسم المرسل اليه وعنوائه والمكان المطلوب الارسال اليه ونوع الأشياء محل النقل وقيمتها ووزنها وجيمها وكيفية حزمها وعدد الطرود التى تشملها وغير ذلك من البيانات التى يتطلبها النقل لتعيين ذاتية الشىء.

وجوب تقديم البيانات المذكورة أساسه تمكين الناقل من تنفيذ عقد النقل ، لأنه أجير مشترك يعمل للمرسل ولغيره فلابد من البيانات الكافية حتى تنميز سلعة كل شاحن على حدة تعيزا واضحا ويتحدد الضمان عند حصول الضرر ، وهذا من مقتضى العقد ولا يتعارض مع نص شرعى •

وانتقصير فى اعطاء هذه البيانات يجعل الناقل غير ضامن ، فاذا حصل ضرر بسبب التقصير فى اعطاء البيانات كان المرسل هو المسبب فيه ، فلا يتحمل الناقل تبعة هذا الضرر ، « ولاتزر وازرة وزر أخارى » .

em li set Wall (787 is)

اذا حررت وثيقة قل وجب أن تشتمل بوجه خاص على البيانات لاتيــة:

١ - مكان تحرير الوثيقة وتاريخ التحرير . منا ماميا له

٢ - اسم المرسل والمرسل اليه والناقل والوكيل بالعمولة للنقل ان وجد وعناوينهم •

- ٣ _ مكان القيام والوصول •
- إليانات المتعلقة بتعيين الأشياء محل النقل وقيمتها .
 - ه الميعاد المعين لمباشرة النقل .

 ٦ - اجرة النقل وغيرها من المصروفات مع بيسان ما اذا كانت مستحقة على المرسل أو المرسل اليه .

 الشروط المتعلقة بالشيحن أو التفريغ ونوع العربات الواجب استخدامها في النقل والطريق الواجب اتباعه وتحديد المسئولية وغير ذلك من الشروط الخاصة التي يتضمنها اتفاق النقل.

(مادة ٢٤٣)

تتحدث في سبع فقرات على ما تشتمل عليه وثيقة النقل من بيانات خاصة اذا حررت .

وهي كاما أمور تنظيمية يقصد منها تحقيق المصلحة ودفع الضرر ومنع التنازع ، ولم يرد نص يحرمها .

(مادة ١٤٢)

١ - للمرسل أن يطلب من الناقل تسليمه صورة من وتيقة النقل.

٢ - واذا لم تحرر وثيقة جاز للمرسل أن يطلب أعطاءه أيصالا
 موقعا من الناقل بتسليم الشيء محل النقل ويجب أن يكون الإيصال
 مؤرخا ومشتملا على البيانات الكافية لتعيين ذاتية الشيء وأجرة النقل •

٣ ـ ويجوز أن تحرر وثيقة النقل باسم شخص معين أو لأمره
 أو للحامل ويجرى تداول الوثيقة بالتظهير أذا كانت باسم شخص
 معين أو لأمره وبالمناولة أذا كانت للحامل •

(مادة ١٤٤)

فى الفقرة الأولى: للمرسل أن يطلب من الناقل تسليمه صورة من وثيقة النقل وفى الفقرة الثانية اذا لم تحرر وثيقة جاز للمرسل أن يطلب اعطاءه ايصالا موقعا من الناقل بتسلم الشيء محل النقل ، ويجب أن يكون الايصال مؤرخا مشتملا على البيانات الكافية لتعيين ذاتية الشيء وأجرة النة ا

وما فى هاتين الفقرتين يقصد منه الاستيثاق ومنع التنازع ، ولم يرد نص _ _ .

وفى الفقرة الثالثة يجوز أن تعمرر وثيقة النقل باسم شخص معين أو لأمره أو للحامل ، ويجرى تداول الوثيقة بالتظهير اذا كانت باسبم شخص معين أو لأمره وبالمناولة اذا كانت للحامل .

ويرجع في تأصيل هذه الفقرة الى المادة ١٥٥ في الايداع .

(مادة ه١٢)

وثيقة النقل حجة في اثبات البيانات الواردة فيها • وعلى من يدعى ما يخالف هذه البيانات اثبات ذلك •

(مادة ١٤٥)

وثيقة النقل حجة في اثبات البيانات الواردة فيها ، وعلى من يدعى ما يخالف هذه البيانات اثبات ذلك .

الكتابة طريقة من طرق الاثبات كما جاء في آية الدين ، وعلى من يدعى مخالفة ما في الوثيقة أن يثبت ذلك بالبينة كما رأى أحمد بن حبل (أظر مادة ٨٣).

الملاق المدة ١١٦)

ا - لا تثبت للمرسل اليه الحقوق الناشئة عن عقب النقل ولا يتحمل الالتزامات الناتجة عنه الا اذا قبل هذه الحقوق والالتزامات صراحة أو ضمنا .

٢ - ويعتبر على وجه الخصوص قبولا ضمنيا من الرسل اليه تسلم وثيقة النقل أو الشيء محل النقل أو المطالبة بتسايمه أو اصداره تعليمات بشاله .

(مادة ٢٤٦)

فى الفقرة الأولى لا تثبت للمرسل اليه الحقوق الناشئة عن عقد النقل ولا يتحمل الالتزامات الناتجة عنه الا اذا قبل هذه الحقوق والالتزامات صراحة أو ضمنا •

عقد النقل يكون بين المرسل والناقل ، والحقوق الناشئة عنه كطلب الناقل الأجر وطلب المرسل التعويض منه ، والالتزامات كدفع التعويض من الناقل عن الضرر – كل ذلك يكون بين المتعاقدين ، أما المرسل اليه فليس طرفا في عقد النقل فليس له حق فيما يثبت فيه وليس عليه التزام فيما يترتب عليه الا اذا قبل ذلك صراحة أو ضمنا فيعد اتفاقا والاتفاق يجب تنفيذه ، لأن الأصل في المعاملات الدنيوية هو التراضى والاتفاق كما ذهب اليه حالك ، وقد سبق أكثر من مرة ،

وفى الفقرة الثانية : يعتبر على وجه الخصوص قبولا ضمنيا من المرسل اليه تسلم وثبقة النقل أو الشيء محل النقل أو المطاابة بتسليمه أو اصداره تعليمات بشأنه ٠

هـــذه امارات على الرضا فيلزم ما يترتب عليه مما أوضحناه في الفقـــزة الســـابقة •

(مادة ٧٤٧)

الرسل أن يسلم الناقل الشيء والوثائق الفرورية لتنفيذ النقل ، ويكون المرسل مسئولا عن عدم كفاية هذه الوثائق أو علم مطابقتها للحقيقة ، ويكون الناقل مسئولا عن ضياعها أو اهمال استعمالها أو أساءة هذا الاستعمال .

٢ - واذا اقتضى النقل استعدادا خاصا وجب على الرسل اخطار
 الناقل بذلك قبل تسليم الشيء اليه بوقت كاف .

٣ - ويكون التسليم في محل الناقل ما لم يتفق على أن يكون في
 محل الرسل أو في محل آخر •

(مادة ١٤٧)

فى الفقرة الأولى على المرسل أن يسلم الناقل الشيء والوثائق الضرورية لتنفيذ النقل ويكون المرسل مسئولاً عن عدم كفاية هذه الوثائق أو عدم مطابقتها للحقيقة ، والناقل مسئولاً عن ضياعها أو اهمال استعمالها أو اساءة هذا الاستعمال .

وأساس هذه الفقرة أن تسليم هذه الأشياء من مقتضى عقد النقل فهو لا ينفذ الا ها وعند حصول ضرر بسبب عدم كفاية هذه الوثائق أو عدم مطابقتها للحقيقة يكون المرسل هو المسئول لأنه المتسبب فيه ، كما أن الناقل أمين على ماتحت يده من الوثائق فيسأل عن ضياعها أو أهماله في استعمالها أو اساءة هذا الاستعمال ، لأن ذلك يسبب ضررا للمرسل فتكون تبعته على الناقل ، لأن حفظ هذه المستندات من مقتضى عقد النقل لأنه لا يتم الا بها غالبا ،

وفى الفقرة الثااثة تسليم المرسل الشيء فى محل الناقل ما لم يتفق على أن يكون فى محل الزسل أو فى محل آخر .

التسليم فى مَحَل الناقل هو عرف العاملين فى هذه المهنّة والعرف معتبر شرعا ، وذلك اذا لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك فيقدم الاتفاق وينفذ ، كما ذهب اليه مالك .

(مادة ۱۹۲۸)

۱ – اذا اقتضت طبيعة الشيء اعداده للنقل بتفليفه أو تعبئته أو حزمه وجب على المرسل أن يقوم بذلك بكيفية تقيه الهلاك اوالتلف وألا تعرض الأشخاص أو الأدوات أو الأشياء الأخرى التي انتقلت معه للضرر ، وإذا كانت شروط النقل تستلزم اتباع طريقة معينة في التغليف أو التعبئة أو الحزم وجب على المرسل مراعاتها ،

٢ - ويكون الرسل مسئولا عن الأضرار التي تنشأ عن العيب في التغليف أو التعبئة أو العزم ومع ذلك يكون الناقل مسئولا عن هذه الاضرار اذا قبل الناقل مع علمه بالعيب ويعتبر الناقل عالما بالعيب اذا كان ظاهرا أو كان مما لا يخفى على الناقل العادى •

" - ولا يجور للناقل أن ينفى مسئوليته عن هلاك أو تلف شيء مما ينقل بالبات أن الشرر نشأ عن عيب في تغليف شيء آخر أو في تعبثته أو في حرمه ، ويقع باطلا كل أتفاق على خلاف ذلك ،

(مادة ۱۹۲)

فى الفقرة الأولى اذا اقتضت طبيعة الشيء اعداده المنقل بتغليفه أو تعبئته أو حزمه وجب على المرسل أن يقوم بذلك بكيفية تقيمه الهلاك أو التلف ولا تعرض الأشخاص أو الأدوات أو الأشياء الأخرى التي تنقل معه للضرر واذا كانت شروط النقل تستلزم اتباع طريقة معينة فى التغليف أو التعبئة أو الحزم وجب على المرسل مراعاتها م

دليل هذه الفقرة أن ما فيها هو مقتضى العقد ، والعرف التجارى أيضًا وتنفيذ للشروط ، وهي أمور يقصد منها منع الضرر ، والأسلام ينهى عن الضرر .

وفى الفقرة الثانية يكون المرسل مسئولا عن الأضرار التى تنشأ عن العيب فى التغليف أو التعبئة أو الحزم، ومع ذلك يكون الناقل مسئولا عن هذه الاضرار اذا قبل الناقل تسلمها مع علمه بالعيب ويعتبر الناقل عالما بالعيب اذا كان العيب ظاهرا أو كان مما لا يخفى على الناقل العادى .

مسئولية المرسل أساسها اهمال ما هو معروف عرفا أو مشروط ، ومسئولية الناقل أساسها أنه رضى بتنفيذ النقل مع وجود العيب الذي يعلمه بأية وسيلة من وسائل العلم ، التي منها كون العيب ظاهرا أولا يخفى على الناقل العادى ، فيتحمل مسئولية ما ينشأ من ضرد بسبب هذا العيب فهو شريك للموسل فيها ،

شيء ، أو تلفه مما ينقل بأثبات أن الضرر نشأ عن عيب في تغليف شيء آخر أو في عبئته أو في حزمه ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف الا تعرض الاشفاص أو الأقدات أو الشياء الأخرى التي التلك كال

أساس مسئوليته هو التسبب في الضرر بسبب قبوله نتل ما فيه عيب في تغليفه أو تعبئته أو حزمه فأحدث ضررا بغيره ، واذا اتفق على عدم مسئوليته عن الضرر الذي لحق بالشيء الآخر بسبب العيب في المداد غيره يكون الاتفاق باطلا لأن نفي المسئولية عنه بمثابة ابراء من ضمان لم يشبت بعد ، وهذا غير جائز . وفي هذا الاجراء تحذير للناقل من التهاون في قبول بضاعة غير محزومة أو مغلفة جيدا حتى لا تضر بالبضائع الأخرى ولولى الأمر اتخاذ هذا الاجراء لمنع الضرر ولم يرد ما يمنعه شرعا ، كله ريادة إلى كالهار وقبي ، هم يك ي و

(مادة ١٤٩)

١ - للناقل الحق في فحص الأشياء المطلوب نقلها للتحقق من حالتها ومطابقتها للبيانات التي ادلى بها الرسل بشانها .

٢ - واذا اقتضى الفحص فض الاغلفة أو الاوعية وجب أخطار المرسل لحضور الفحص • فاذا لم يحضر في المعاد العين له ، جاز للناقل اجراء الفحص بغير حضورة . والناقل الرجوع على المرسل أو المرسل اليه بمصروفات الفحص .

 ٣ ـ واذا تبين من الفحص أن حالة الشيء لا تسحح بنقاه دون ضرر ، جاز للناقل رفض النقل أو تنفيذه ، بعد أخذ اقرار من الرسل بعامه بحالة الشيء ورضائه بالنقل ، ويجب أثبات حالة الشيء وأقرار الرسل في وثيقة النقل •

(مادة ١٤٩)

في الفقرة الأولى للناقل انحق في فحص الأشياء المطلوب نقلها Ly of mick of War ! The sent للتحقق من حالتها ومطابقتها للبيانات التي أدلى بها المرسل بشأنها . وفي الفقرة الثانية اذا اقتضى الفحص فض الأغلفة والأوعية وجب اخطار المرسل لحضور الفحص فاذا نم يحضر في الميعاد المعين له جاز للناقل اجراء الفحص بغير حضوره ، وللناقل الرجوع على المرسل أو المرسل اليه بمصروفات الفحص •

أساس الفقرة الأولى أنها مقتضى العقد لاخلاء طرفه من السئولية ، والفقرة الثانية من توابع الأولى ، وكل المصروفات التي اقتضاها الفحص تكون على المرسل أو المرسل اليه لأن الفحص who and back had a logish as!

وفي الفقرة الثانية اذا تبين من الفحص أن حالة الشيء لا تسمح بنقله دون ضرر جاز للناقل وفض النقل ، أو نتشيذه بعد أخذ اقرار من المرسل بعلمه بحالة الشيء ورضائه بالنقل، ويجب انبات حمالة الشيء واقرار المرسل في وثيقة النقل.

أساس هذه الفقرة دفع الضرر عن الناقل وعدم تحمل المسئولية والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار ـ والمسلم الحق في منع الضرر عن نفسه ودفعه ٠

with the me aming (To, is also) 1 is also the Util, to subay

تسلم الناقل الأشياء المطلوب نقلها دون تحفظ دليل على انه تسلمها بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثيقة النقل ، فاذا ادعى عكس ذلك فعليه الإثبات ،

The state of the sale of the party that there

تسلم الناقل الأشياء المطلوب نقلها دون تحفظ يعد كأنه تسلمها بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثبقة النقل . فاذا ادعى عكس ذلك فعليه الاثبات .

الأشياء للتأكد من مطابقتها لوثيقة النقل بمقتضى المادة السابقة . وهو بوصفه أجيرا مشتركا ضامن عند الاهسال أو التقصير أو التعدى ، فاذا اثبت عكس ما في الوثيقة انتفت عنه المسئولية ، والاثبات يكون بأحد الطرق المذكورة في مادة (٨٣) .

١ - يلتزم الناقل شبعن الشيء في وسائط النقل الاعتبادية ما لم

يتفق على غير ذلك . ٢ - وأذا أتفق على أن يقوم المرسل بالشيدن فلا يسال عنه الناقل . ومع ذلك أذا قبل النَّاقل تنفيذ النَّقل دون تحفظ فيفترض أن الشَّحن قد تم وفقا الأصول الرعية حتى يقيم الناقل الدليل على عكس ذلك.

٣ - واذا طلب المرسل أن يكون الشحن على عربات من نوع معين ، فلا تكون الناقل مسئولا عما ينجم عن استعمال هذا النوعمن العربات من ضرر

(Alco 107)

في الفقرة الأولى يلتزم الناقل بشحن الشيء في وسائط النقل الاعتبادية ما لم يتفق على غير ذلك • دليل هذه الفقرة هو تنفيذ الانفاق أنْ وجد فهر الأصل في المعاملات الدنيوية كما رآه مالك ، والا فالعرف والعرف معتبر شرعا .

وفى الفقرة الثانية اذا اتفق على أن يقوم المرسل بالشخن فلا يسأل عنه الناقل ومع ذلك أذا قبل الناقل تنفيذ النقل دون تحفظ فيفترض أن الشحن قد تم وفقا للأصول المرعية حتى يقيم الناقل الدليل على عكس ذلك •

عند الانفاق على أن يتوم المرسل بالشجن والتحميل البضاعة بمكون ضامنا لما يحدث من ضرر لها بسبب الشحن و وهذا كله اذا تحفظ الناقل و في عن نفسه المسئولية فادا لم يتحفظ وقبل تنفيذ النقل لما شحنه الرسل بنفسه فانه يكون ضامنا لما يحدث لها بسبب هذا الشحن ، لأن المفروض أنه وقع مطابقا للاصول المرعية في الشحن فيكون هو المسئول الا اذا أشبت أن الضرر كان لمخالفة الشحن الأصوله المعروفة ، لأن الناقل أمين بحكم أنه أجير مشترك فيضمن ما تحت يده ، الا اذا اثبت أن الضرر غير ناشيء بسبب تقصيره أو

وفى الفقرة الثالثة ، اذا طلب المرسل أن يكون الشحن على عربات من نوع معين فلا يكون الناقل مسئولا عما ينجم عن استعمال هذا النوع من العربات من ضرر لأن الضرر كان بسبب المرسل فهو الذي يتحمله « ولاتزر وازرة وزر أخرى » (الانعام ١٦٤) .

و في الفقرة الثانية على ال ٢٥٢ قمال) م المدينة في المياه الذي

Paris, Walson W. H. Pier of San Alley.

ا ماى الناقل أن تبع الطريق المتفق عليه • فاذا لم يتفق على طريق معين وجب أتباع أقصر الطرق •

٢ - ومع ذلك يجوز الناقل أن يفير الطريق المتفق عليه أو أن يسلك طريقا أطول أذا وجدت ضرورة تلجئه إلى ذلك • وفي هده الحالمة لا يكون الناقل مسئولا عن التأخير وغيره من الأضرار التي تنجم عن تفيير الطريق ألا أذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من جانبه أو منجانب تابعيه •

(مادة ٢٥٢)

فى الشقرة الأولى على الناقل أن يتبع الطريق المتفق عليه ، فاذا لم يتفق على طريق معين ، وجب اتباع أقصر الطرق .

عند الاتفاق يجب تنفيذه ، فالأصل فى المعاملات الدنيوية عند مالك هو الاتفاق والرضا فيما لم يعارضه نص ، وعند عدم الاتفاق على طريق معين يجب اتباع أقصر الطرق .

وفى الفقرة الثانية : ومع ذلك يجوز للناقل أن يغير الطريق المتفق عليه أو أن يسلك طريقا أطول اذا وجدت ضرورة تلجئه الى ذلك ، وفى هذه الحالة لا يكون الناقل مسئولا عن التأخير وغيره من الاضرار التى تنجم عن تغيير الطريق الا اذا تُحبت الغش أو الخطأ الجسيم من

وجواز التغيير المذكور عند الضرورة أساسه أن الناقل فعل ما في وسعه والضرورات تبيح المحظورات والمفروض أنه يعمل لمصلحة المرسل في المحافظة على ما لديه من أمانة ، فاذا ثبت ان تصرفه هذا ليس لمصلحة المرسل بأن كان المحامل عليه هو الغش كالعمل لمصلحة الناقل ، فقد خان الأمانة ويتحمل الضرر الناشيء عن غشه أو الخطأ الجسيم منه أو من أحد تابعيه ،

المادة الثاق المادة (٢٥٣ مادة عليه المادة ا

١ - يضمن الناقل سلامة الشيء اثناء تنفيذ عقد النقل .

التأقل لدر على البة بالبيقة ويتوسقهم .

٢ – واذا اقتضت المحافظة دلى الشيء آثاء الله في اعادة الحزم أو اصلاح الأغلفة أو زيادة الأغلفة أو تخفيفها أو غير ذلك من التدابير الضرورية ، وجب على الناقل القيام بها وأداء ما تستنزمها من مصروفات على أن يرجع بها على الرسل أو المرسل الية ومع ذلك لا يلتزم الناقل بالقيام بالتدابير غير المتادة في النقل .

(مادة ۲۵۲)

فى الفقرة الأولى : يضمن الناقل سلامة الشيء أثناء تنفيذ عقب

لم سي على طريق سوي ، وحب الباء الص وتأصيلها مذكور في المادة ٢٣٨ .

وني الفقرة الثانية: اذا اقتضت المحافظة على الشيء أثناء الطريق اعادة الحزم أو اصلاح الأغلفة أو زيادة الأغلفة أو تخفيفها أو عير ذلك من التدابير الضرورية بـ وجب على الناقل القيام بها وأداء ما تستلزمها من مصروفات على أن يرجع بها على المرسل أو المزسل اليه ، ومع ذلك لا يلتزم الناقل بالقيام بالتدابير غير المعتادة في النقل، كرش النبات بالماء أو اطعام الحيوان أو سقياه أو تقديم الخدمات الطبية له ، الا اذا اتفق على غير ذلك ٠٠٠ ﴿ ﴿ مِنْ الْمُمَا مُنْهُ مِنْ الْمُمَا مُنْهُ مُا اللَّهُ الْمُمَا

وجوب عمل الأشياء المعتادة على الناقسل للمحافظة على الشيء أساسه أنه بعمل اصلحة المرسل ، وفي الوقت نفسمه يحافظ على الأموال بوجه عام ، وذلك واجب شرع ، والرجوع بالمصاريف على المرسل أو المرسل إليه لأن الأصل أن يسلم المرسل الى الناقل البضاعة فى حالة جيدة من الحزم والتغليف وغيرهما كما تنص المـــادة ٢٤٨ فما يصرف على ذلك سابقا أو لا حقا يكون عليه هو ٠٠٠

ووجوب الاصلاح على الناقل مع الرجوع على المرسل والمرسل اليه يكون في التدابير المعتادة ، أما غير المعتادة كالمذكورة في المادة فلا تجب عليه للعرف الا اذا اتفق على التزامه بها كالتزامه بالتدايير المعتادة فينفذ الاتفاق • المعتادة فينفذ

(alco 307)

١ - يلتزم الناقل بتفريغ الشيء عند وصوله مالم يقم بذلك الرسل اليه او شخص آخر بمقتضى اتفاق أو قانون او لائحة أو تعليمات • وفي هــنه الحالة لا يكون الناقل مســئولا عن الضرر الذي يقع بسبب التفوية •

٢ - وفي جمع الأحوال بتحمل الثاقل مصروفات التفريغ ما لم يتفق many transfer of the state of t

the end of the following the many of an ellist

the to the state of the like the time the wife with يلتزم الناقل بتفريغ الشيء عند وصوله ما لم يقم بذلك المرسل اليه أو شخص آخر بمقتضى اتفاق أو قانون أو لائحة أو تعليمات ،

وفي هذه الحالة لا يكون الناقل مسئولا عن الضرر الذي يقع بسبب التفريغ . وفي جبيع الاحوال يتحمل الناقل مصروفات التمسريغ ما نم ينفق على غير ذلك .

وجوب التفريغ على الناقل ودفع مصاريفه عند الوصول ان لم يقم به غيره هو مقتضى عقد النقل ــ فهو لا يتم الا بالتفــريغ ، كما ان العرف التجاري يقضي إبه ، الا اذا كان اتفاق على عــدم تحمله للمصاريف فينفذ الاتفاق كما هو مذهب مالك في تقديم الانفاق على العرف .

(مادة ٥٥٧) ١ - اذا لم يكن التسليم واحبا في محل الرسل اليه فعلى الناقل أن يخطره بوصول الشيء وبالميقاد الذي يستطيع خلاله الحفسور لتسلمه الا اذا اتفق على غير ذلك . المالا الله الما المال المالم المالا المالية

٢ - وعلى الرسل البه تسلم الشيء في اليعاد الذي عينه له الناقل والا النزم بمصروفات الخزن وللناقل بعد انقضاء هذا الميعاد أن ينقل الشيء الى محل المرسل اليه مقابل أجرة اضافية ، وهمة وأعالها

٣ - وللمرسل اليه ظلب فحص الشيء قبل تسلمه . فاذا امتنع الناقل عن تمكينه من ذلك جاز له رفض تسلم الشيء .

(de solo)

فى الفقرة الأولى أذا لم يكن التسليم وأجبًا في محل المرسل اليه فعلى الناقل ان يخطره بوصول الشيء وبالميعاد الذي يستطيع خلاله الحضور لتسلمه الا اذا اتفق على غير ذلك .

وقَّ الْعَقرة الثانية على المرسل اليه تسلم الشيء في الميعاد الذي عينه له الناقل والا التزم بمصروفات الخزن وللناقل بعد انقضاء هذا الميعاد أن ينقل الشيء الى محل المرسل اليه مقابل أجرة اضافية.

ومع ذلك يحود الناقل إذ يقر الطي في المانفق عليه أو أن يسلك ودليل هاتين الفقرتين هو العرف التجاري ان لم يكن اتفاق فيقدم كما سبق ذكره عن الامام مالك . و المسمد والمسال

وافى الفقرة الثالثة للمرسل اليه طلب فحص الشيء قبل تسلمه ، فاذا امتنع الناقل عن تمكيته من ذلك جاز له رفض تسلم الشيء .

له الحق في طلب الفحص للتثبت من سلامة المنقول له حتى يمكن الرجوع على الناقل بالضمان عند وجود ما يقتضيه ، والحق في الرفض لعدم الزامه بشيء لا يعرفه المعرفة الكافية ، وارغامه على التسليم دون الفحص قد يعرضه للمسئولية عن التلف والنقص لأنه أمين على ما يتسلمه والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار • الله

(Por sale) micho setular illo

الماء المستولية : الناقل وفي الوقت نفس عقط الأموال النب لا وذالة 1 - للمرسل أن يأمر الناقل أثناء وجود الشيء في حيازته بالامتناع عن مباشرة النقل أو بوقفه واعادة الشيء اليه أو بتوجيهه ألى شخص آخر غير المرسل اليه الأصلى أو الى مكان آخر أو غير ذلك من التعليمات بشرط أن يدفع الرسل اجرة ما تم من النقل والمصروفات وتعويضا عَمَا يَلِحَقَ النَّاقِلِ مِنْ ضَرِرَ بِسَبِّبِ التَّعْلِيمَاتِ الجِدِيدَةِ ، وإذا تسلم الرسل صورة من وثبقة النقل وجب أن يقدمها الهزالاناقل ليدون فيها التمليمات الجديدة موقعا عليها من المرسل والاكان للناقل الامتناع عن تنفيد هله with Lote I land I a He was

٢ ـ وينتقل الحق في اصدار التعليمات المتعلقة بالشيء محل النقل الى الرسل اليه بمجرد تسلمه وثبقة النقل • ويجب في هذه الحالة ايضا تقديم الوثيقة الى الناقل ليدون فيها التعليمات الجديدة موقعا عليها من الرسل اليه والاجاز للناقل الامتناع عن تنفيذها.

٣ - ولا يجوز اصدار تعليمات جديدة تتعلق بالشيء محل الثقل بعد وصوله وطلب الرسل اليه تسلمه أو أخطاره بالعضور لتسملمه

(مادة ٢٥٦) 91 John John Mile of Mile 20%)

في الفقرة الأولى : للمرسل ان يأمر الناقل أثناء وجود الشيء في حيازته بالامتناع عن مباشرة النقل أو يوقفه واعادة الشيء اليه أو يتوجيهه الى شخص آخر غير المرسل اليه الأصلى أو الى مكان آخر أو غير ذلك من التعليمات ، بشرط الله يدفع المرسل ما قم من النقل والمصروفات وتعويضًا عما يلحق الناقل من ضرر بسبب التعليمات الجديدة . واذا تسلم المرسل صورة من وثبقة النقل وجب ان بقدمها الى الناقل ليدون فيها التعليمات الجديدة موقعا عليها من المرحل والا كان للناقل الامتناع عن تنفيذًا هذه التعليمات ذلك ان عقد النقل لازم لكلا الطرفين لا يجوز فسيخه الا لمذر كما رآه أبو حنيفة وأصحابه خلافا للجمهور (المغنى جه صبح ، ١٣٣٣)

••• وتعديله من أحد الطرفين يعد فسخا وذلك قبل تمام التنفيذ. ويجب على من تسبب في الفسخ الالتعديل ان يتحمل كل ما يترتب عليه من مصروفات لما تم نقله كما رآء الشافعي من جواز تقسيط الأجر حسب المنفعة والاضرار • لأنَّ الاسلام لاضرر فيه ولا ضرار، ولقاعدة الضرر يزال • واثبات التعديل في وثيقة النقل هو لعــدم التازع ودفع الضرر • فان رفض اثباتِه جاز للناقل الامتناع دنعها

وفي الفقرة الثانية ينتقل الحق في اصدار التعليسات المعلقة بالشيء محل انتقل الى المرسل اليه بمجرد تسلمه وثيقة النفسل، ويجب في هذه الحالة أيضا تقديم الوثيقة إلى الناقل ليدون فيهما التعليمات الجديدة مواقطا عايها من المراسل اليد ، والا جاز للناقل الامتناع عن تعينها والمالية المالية منا كالمالية عن تعينها والمالية المالية ال

حق اصدار التعليمات من الرسل اليه الى الناقل لأنه اما أصيل فى عقد النقل أو نائب عنه في التسلم فيكون أمينا يعمل للمصلحة من احمدار التعليمات الجديدة مع تحمله تبعات ما يترتب على ذلك كما مر في الفقرة الأولى ٠٠٠

وفي الفقرة الثالثة: لا يجوز اصدار تعليمات جديدة تتعلق بالشيء محل النقل بعد وصوله وطلب المرسل اليه تسلمه أو اخطار الناقل للمرسل اليه بالحضور لتسلمه . ويها معمد به جماع ما

على الناقل تنفيد التعاموات الصادرة اليه مون له الحق في اصدارها طبقا لاحكام المادة السابقة ، الا اذا كانت تخالف شروط النقل أو تعلن على الناقل تنفيذها أو كان من شأن تنفيذها اضطراب حركة النقلُّ أو كانت قيمة الشيء محل النقل لا تكفي لتفطية الصروفات التي يتحملها الله المسبب ننفيذها . وفي هذه الأحوال يجب على الناقل أن يخطر من أسدر التعليمات الجديدة بامتناعه عن تنفيذها وسبب هذا الامتناع ويكون الناقل مستولا اذا امتنع عن التنفيذ دون مسوغ . about the je and the Top a thing other olds !

(مادة ۲۵۷)

على الناقل تنفيذ التعليمات الصادرة اليه ممن له الحق فى اصدارها الا اذا كانت تخالف شروط النقل أو تعذر على الناقل تنفيذها أو كان من شأن تنفيذها اضطراب حركة النقل أو كانت قيمة الشيء محل النقل لا تكفى لتغطية المصروفات التي يتحملها الناقل بسبب تنفيذها •

وفى هـذه الأحـوال يجب على الناقل أن يخطر من اصـدر التعليمات الجديدة بامتناه عن انفيذها وسبب هذا الامتخاع • ويكـون الناقـل مسـتولا اذا امتنع عن التنفيذ بدون مسـوغ •

التزام الناقل تنفيلاً هذه التعليمات اساسة وجوب العمل لمصلحة من اصدرها ، وعدم الالتزام عند وجود الموانع المذكورة اسساسه دفع الضرر عنه وعدم تكليفه إما لا يطيقه ، ووجوب الاخطار ، المذكور هو لمنع الضرر أيضا ٠٠

(Not sale)

٢ - واذا لم تصل تعليهات الرسل خلال ميعاد مناسب جاز للناقل
 ان يطلب من المحكمة اثبات حالة الشيء والأذن له في ايداعه عند أمين
 لحساب المرسل وعلى مسئوليتة

٣ ـ واذا كان الشيء معرضا للهلاك أو التلف أو هبوط القيمة أو
 كانت صيانته تقتفي مصروفات باهظة جاز للمحكمة أن تأمر ببيعه
 بالكيفية التي تعينها وايداع الثمن خزانة المحكمة .

(مادة ۲۵۸) ال المعامر هذا المحالة المحالة المالة والمالة وال

فى الفقرة الأولى وجوب اخطار الناقل للمرسل وطلب تعليماته عند توقف النقل اثناء تنفياذه أوعند عدم حضور المرسل اليه لتسلم الشيء أو عدم قسلمه أو عدم علم أجرة النقل والمصروفات المستحقة عليه ،

وكذلك وجوب تنفيذه للتعليمات التي تصله من المرسل حتى مع عدم وصولاً صورة وثيقة النقل • أساس ذلك تمكين الناقل من تنفيذ عقد النقل ، وتيسير حركة التجارة ، وكل ذلك مصلحة لا مانع منها شرعا.

وفى الفقرة الثانية تعالج الموقف عند عدم وصول تعليمات المرسل وذلك بجواز طلب الناقل من المحكمة اثبات حالة الثمىء والأذن له في ايداعه عند أمين لحساب المرسل وعلى مسئوليته ، وأساس ذلك ابعاد المسئولية عن الناقل وفي الوقت نفسه حفظ لأموال الغير ، وذلك مطلوب شرعا .

والفقرة الثالثة تجيز للمحكمة أن تأمر ببيع الشيء المعرض للهلاك أو التاف أو هبوط قيمته أو كانت صيانتة تقتضى مصروفات باهظة اذا لم تصل تعليمات المرسل للناقل في ميعاد مناسب ، على أن يودع الثمن في خزانة المحكمة ، وفي ذلك محافظة على الأموال من التلف وحفظ لحقوق أصحابها ، والدين يأمر بذلك في أكثر من نص .

(مادة ۲۰۹)

ا سيلتزم المرسل بدفع أجرة النقل وغيرها من المصروفات المستحقة
 الناقل ما لم يتفق على أن يتحملها المرسل الية .

٢ - واذا اتفق عل أن يتحمل المرسل اليه اجرة النقل أو غيرها من المصروفات كان الرسل والمرسل اليه مسئولين عن دفعها بالتغمامن قبل الناقل .

ا مادة ١٩٥٢)

الفقرة الأولى تلزم المرسل بآن يدفع للناقل أجرة النقل وغيرها من المصروفات المستحقة ما لم يتقق على أن يتحملها المرسل اليه .

والفقرة الثانية تنص على تضامن المرسل والمرسل اليه في دفع الأجرة والمستحقات الأخرى إذا اتفق على أن المرسل اليه هو الذي يتصلها .

آذا وجد اتفاق على شيء وجب تنفيذه فالاتفاق والتراضي أسساس التعامل في الأمور الدنيوية كما ذهب اليه الأمام مالك ، وأن لم يوجد اتفاق فالعرف يقضى بأن المرسل هو الذي يدفع الأجرة وما في حكمها ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم ، وتضامن المرسل والمرسل اليه ، كما تشير الفقرة الثانية ، أساسه المحافظة على حق الأجين .

ا مادة ۱۲۲)

للناقل امتياز على الثمن عند التنفيذ على الأشياء التى يقوم بنقاها لاستيفاء اجرة النقل وغيرها من المالغ المستحقة له بسبب النقل و ويتبع في هذا الشمان اجراءات التنفيذ على الأشمياء المرهونة رهنا تحاريا .

ره از مادة ۲۲۲) این مدر اش او خدا میس

تنص على امتياز ما يستحقه الناقل على ثمن ما يقوم بنقله عند التنفيذ عليه ، لأن ما ينقله من بضائع بمثابة الشيء المرهون تحت يده والامتياز فى الديون مبدأ مشروع يرجع اليه فى تأصيل المادة ١٤٦

و کار (مادة ۱۲۲۳) کا دید و دید ا

ا - يسأل الناقل من وقت تسلمه الشيء عن هلاكه كليا أو جزئيا وعن تلفه وعن التأخي في تسليمه .

٢ - ويعتبر الشيء في حكم الهالك اذا لم يسلمه الناقل او لم
 يخطر الرسل اليه بالحضور لتسلمه خلال ثلاثين يوما من انقضاء
 ميعاد التسليم أو من انقضاء الميعاد الذي يستفرقه الناقل العادى ف
 النقل او وجد في الظروف ذاتها اذا لم يعين ميعاد للتسليم .

(مادة ١٢٢)

تبين الفقرة الأولى مسئولية الناقل من وقت تسلمه الشيء عن هلاكه كليا أو جزئيا وعن تلفه وعن تأخير تسليمه ، وذلك لأنه أصبح من وقت تسلمه أمينا فيضمن فالأصل هو تحمل الناقل المسئولية ، وقد روعي في ذلك جانب صاحب البضاعة ، ليحرص الناقل على المحافظة عليها ولا تنتغى المسئولية الا اذا أثبت هو أن ما حدث لم يكن بسببه كما تدل عليه المادة ٢٦٧ الآتية بعد .

واعتبار الشيء في حكم الهالك في الأحوال التي تنص عليها الفقرة الثانية ، أساسه أن الناقل خالف مقتضى العقد في حبس المنقول عن تسليمه في الميعاد المتفق عليه أو المتعارف عليه ، والتأخير قد يضر بصاحب البضاعة من جهة عدم جودة البضاعة أو نزول سعرها مثلا،

(مادة ۲۲۰)

لا يستحق الناقل أجرة نقل ما يهلك بقوة قاهرة من الأشياء التي يقوم بنقلها •

(مادة ۲۲۰)

تنص على أن الناقل لا يستحق أجرة نقل ما يهلك بقوة قاهرة من الأشياء التي يقوم بنقلها • وذلك لأنه لم ينفذ عقد النقل كاملا ، فلا يستحق أجرة الاعلى ما نقله •

(مادة ١٢١

١ - اذا حالت القوة القاهرة دون مباشرة النقل فـلا يستحق
 الناقل الأجرة ٠

٢ _ واذا حالت القيوة القاهرة دون مواصلة النقل فلا يستحق الناقل الا أجرة ما تم من النفل •

٣ - وي جميع الأحوال يجوز للناقل المطالبة بمصروفات الشحن والتفريغ وغيرها من المصروفات الضرورية • السال و ما المسال

(Nci 177)

تنص الفقرة الأولى على أن القوة القاهرة اذا حالت دون مباشرة النقل فلا يستحق الناقل الأجرة ، وذلك لأنه لم ينفذ عقد النقل بسبب لا يرجع اليه ، وفي الفقرة التالية اذا حالت القوة القاهرة دون مواصلة النقل ، أي طرأت بعد بدء التنفيذ ، فلا يستحق الناقل الا أجرة ما تم من النقل كما اذا كان ينقل المتفق على نقله على مراحل وبرجع في تأصيل هذه الفقرة الى مادة (٢٥٩) .

أما ما تنص عليه الفقرة الثالثة وهو جواز أن يطاب الناقل بسعر وفات الشحن والتفريخ وغيرها من المصروفات الضرورية فدليل ذلك هو العرف التجارى ، لأن الناقل اذا حرم من أجرة النقل كلها أو بعضها بسبب خارج عن ارادته فلا يحرم من المطالبة بما غرمه فأ سبيل المحافظة على أموال الغير بوصفه أمينا عليها كالأجير المشترك، والعدل بقضى بذلك ،

(مادة ٢٦٦)

اذا نقل الشيء في حراسة المرسل أو المرسل اليه فلا يكون الناقل مسئولا عن هلاكه أو تلفه الا أذا ثبت الفشى أو الخطأ الجسميم منه أو من تابعيه .

(مادة ٢٦٦)

تخلى الناقل من المسئولية اذا نقل الشيء في حراسة المرسل أو المرسل اليه ، ذلك لأن الحراسة تعنى أخلاء الناقل من المسئولية عن الشيء الذي لم يسلم اليه حتى يكون في عهدته وضمانه • جاء في المغنى (ج ه ص ٣٨٩): لو كان صاحب المتاع مع الملاح في السفينة أو راكبا على الدابة فوق حمله فعطب الحمل لا ضمان على الملاح والمكارى • لأن يد صاحب المتاع لم تزل عنه ، وهو مذهب مالك والشافعي • ومحل عدم مسئوليته اذا لم يثبت العش أو الخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه ، لأن الغش حرام فيجازى من تسبب فيه أو باشره ، والخطأ الجسيم ضرر ، والضرر يزال •

(مادة ١٢٢)

١ - لا يجوز للناقل أن ينفى مسئوليته عن هلاك الشيء أو تلفه
 أو التأخير في تسليمه الا باثبات القوة القاهرة أو العيب الدائي في
 الشيء أو خطأ ألم سل أو المرسل اليه .

٢ - واذا أثبت الناقل أحد هذه الأماور فللمدعى لقض هادا
 الاثبات باقامة الدليل على أن الضرر لم يحدث بسبب أمر منها .

المادة ١٢٦٧)

تبين الفقرة الأولى أن الأصل هو تحمل الناقل مسئولية هلاك الشيء أو تلفه أو تأخير تسليمه ، وذلك من وقت تسلمه كما تنص عليه المادة ٣٦٣ ذلك أن البضاعة أمائة عنده ، والأمين لا يضمن الا بالتعدى أو الاهمال والتقصير، غير أنه هنا لا يكفى انكار أنه تعدى أو أهمل أو قصر ، ويصدر عني يمينه بناء على أن البينة على من أدعى

(مادة ١٢٢)

لا يتون الناقل مستولا عن هلاك الشي، أو تلفه بعد تستليمه الى المرسل اليد أو الى الأمين الذي تعينه المحكمة لايداع الشيء لديه الا اذا ثبت الفش أو الخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه .

(مادة ١٣٤)

تبين عدم مسئولية الناقل عن المنقول بعد تسليمه الى من يصبح تسليمه اليه ، وذالك لأنه خرج من عهدته ، لكن اذا وجد غش أو خطأ جسيم من الناقل أو من أحد تابعيه ثبتت المستولية ووجب الضمان لأن الغش منهى عنه فيلزم بتعويض ما أحدثه من ضرر ، ولان الخطأ الجسيم لا يغتفر تطبيقا لقاعدة : الضرر يزال •

(مادة ١٦٥)

ا ـ لا يسال الناقل عما يلحق الشيء عادة بحكم طبيعته من نقص
 في الوزن أو الحجم أثناء النقل ما لم يثبت أن النقص نشسساً عن سبب أخر .

۲ - واذا كانت ونيقة النقل تشمل عدة اشياء معسمة الى مجموعات أو طرود حدد النقص المتسامح فيه على أسماس وذن كل مجموعة أو كل طرد أذا كان أأوزن «عينا على وجمه الاستقلال في وثيقة النقل أو كان من الممكن تعيينه •

المال المال المرادة ١٦٥) مادة ١٠٠١)

الفقرة الأولى تنفى مسئولية الناقل عما يلخق الشيء عادة بحكم طبيعته من نقص فى الوزن أو الحجم أثناء النقل ، لأن النقص هنا يرجع الى طبيعة الشيء ما لم يثبت أن النقص بسبب آخر فتكون المسئولية تطبيقا لقاعدة : الضرر يزال ، راجع المادة ٢٦٣ .

وتبين الفقرة الثانية النظام الذي يحدد به النقص المتسامح فيه في حالة تعدد الطرود والمجموعات وذلك عند معرفة الوزن أو امكان معرفته • وهو عرف تقضى به المصلحة •

واليمين على من أنكر • بل لابد أن يقوم رباثبات أن ماحدث كـــان بسبب خارج عن ارادته وليست له به صله •

فهو الذي يتحمل عبء اثبات ذلك بأية وسيلة مشروعة • وفي هذا ما يحمله على المحافظة على الأموال التي تحت يده • ومع ذلك يجوز لل كما تنص الفقرة التالية لل آنينقض المدعى ، وهو صاحب البضاعة، هذا الاثبات بأقامة الدليل على أن ما حدث لم يحدث بسبب قوة قاهرة أو عيب ذاتى أو خطأ من المرسل أو المرسل اليه •

ذلك أن الأصل في الانسان براءة الذمة ، ومن القواعد العامة احترام الوضع الثابت أصلا • فعلى من يدعى التزام غيره بما يخالف هذا الأصل أن يقيم الدليل على دعواه ، غير أن الحنابلة أجازواقبول البينة أيا كانت من المدعى عليه لدفع ما ادعاه المدعى واثبات براءة ذمته فأن تساوت الجحتان سقطتا وأن ترجحت أحداهما حكم بمفتضاها الحق •

(مادة ١٢٨)

١ ـ يقع باطلا كل شرط يقضى باعفاء الناقل من المسئولية عن
 هلاك الشيء كليا أو جزئيا أو تلفه ٠

٢ - وكذلك يقع باطلا كل شرط يقضى باعفاء الناقل من هائه
 المسئونية اذا نشأت عن أفعال تابعية •

(مادة ۱۲۸)

تبين بطلان أى شرط يقضى باعفاء الناقل أو أحد تابعيه من مسئولية هلاك الشيء أو تلفه ، منعا لاستغلال الناقل لحاجة التاجر •

(مادة ٢٦٩)

١ _ يجوز للناقل:

(أ) أن يشترط تحديد مسئوليته عن هلاك الشيء كليا أو جزئيا أو تعديد مسئوليته عن هلاك التفق عليه عن ثلث ما يستحق من تعويض في حالة علم وجود الشرط • وكل اتفاق على تعويض أقل من هذا الحد يزاد اليه •

(ب) أن يشترط اعفاءه كليا أو جزئيا من السئولية عن التأخير ٠

۲ _ يجب أن يكون شرط الاعفاء من المسئولية أو تحديدها المسار الميه في الفقرة السابقة مكتوبا والا اعتبر كأن لم يكن • واذا كان عقد النقل محررا على لماذج مطبوعة ، وجب أن يكون الشرط وأضحا ومكتوبا بكيفية تسترعى الانتباه ، والاجاز للمحكمة أن تعتبر الشرط كأن لم يكن •

٣ ـ ولا يجوز أن يتمسك الناقل بشرط الاعفاء من المسئولية أو
 تحديدها المشار اليه في الفقرة (1) اذا ثبت صدور غش أو خطأ جسيم
 منه أو من تابعيه .

المساوع لا معال الكاف من حسيا و عالمهم البناء القومة المواد الوراق مانيه أو محوهرا (٢٩٩ فقل) الإنتياراء الثيرية الارتباراء ما عدم الإسل بشانوا وقت تسايرها من بالكند الارتبار مريعة .

تبين ظام تحديد مسئولية الناقل وفأجازت أن يحددها بأقل من قمية الشيء الذي هلك أو تلف بشرط ألا يقل عن ثلث القيمة ، ولا مانع من ذلك لأنه اذا كان الأصل في الضمان ان يكون بالمشل أو القيمة فيجوز الاتفاق على أقل من ذلك ، لأن الأصل في المعاملات الدنيوية هو الاتفاق والتراضي بما لايحرم حلالا ولا يحلل حراما كما رآه مالك ، وعدم جواز نقصه عن الثلث اجراء يجوز لولي الأمر اتخاذه منعا لاستغلال الناقلين لحاجة التجار ، ولم يرد ما يمنعه شرعا و منعا لاستغلال الناقلين لحاجة التجار ، ولم يرد ما يمنعه شرعا و

وأجازت المادة أيضا شرط أعفاء الباقل من مسئولية التأخير ، ولا مانع من ذلك ما دام المرسل قد رضى بذلك فينفذ الاتفاق ، وشرط الكتابة في الاعفاء من المسئولية أو تحديدها ، وكونها واضحة في النماذج المعدة لذلك ، حكمته منع التنازع ، والكتابة أمر مشروع لتحقيق المصلحة ومنع الضرر قياسا على كتابة الدين .

ونصت المادة على أن الغش أو الخطأ الجسيم اذا ثبت صدورهما من الناقل أو أحد تابعيه يمنعان من التمسك بشرط الاعفاء من مسئولية التأخير وبتحديد ضمان الهلاك أو التلف ، لأن الغش محرم فلا يخفف عمن ارتكبه ، والخطأ الجسيم ضرر لا يغتفر فلا بد من ازالته بالضمان المسروع وهو المثل أو القيمة .

رب ان يسرط اعظار ٢٧٠ اقعال) اعن التحولية عن التاخير

النقل، قدر التعويض على اساس قيمته الحقيقية في مكون فيمته مبينة في وثيقة النقل، قدر التعويض على اساس قيمته الحقيقية في مكان الوصول وزمانه، الا اذا نص القانون أو اتفق على غير ذلك ، وفيما عدا حالة الهلاك الكلى ، يراعى عند تقدير التعويض قيمة النقص المتساعة فيه وفقا للمادة (٢٦٥) ،

٢ ـ واذا كانت قيمة الشيء مبينة في وثيقة النقل ، جاز للناقل أن
 ينازع في هذه القيمة وأن يثبت بجميع طرف الاثبات القيمة الحقيقية
 الشيء .

٣ ـ وفيما عدا حالتي الغش والخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه ، لا يسأل الناقل عن ضيياع ما عهد اليه بنقله من نقود أو اوراق مالية أو مجوهرات وغير ذلك من الأشهياء الثمينة ألا بقدد ما قدمه المرسل بشأنها وقت تسليمها من بيانات كتابية صريحة .

(مادة ۲۷۰) و المادة درا

تبين الفقرة الأولى أن ضمان الشيء المنقول يكون بقيمته المبينة بوثيقة النقل والا فبقيمته الحقيقية في مكان الوصون وزمانه مالم يكن اتفاق أو نص من قانون أو اتفاق على غير ذلك ، على أن يراعى عند تقدير الضمان في هذه الحالة النقص المسموح به كما في مادة ٢٦٥ والاتفاق أو القانون ينفذ ، والأخذ بالقيمة المدونة بالوثيقة اقرار من صاحب الشيء بها أو رضا بقبولها ، واعتبار زمان الوصول ومكانه عند التقدير فيه مراعاة لمصلحة المرسل والناقل لاحتمال زيادة السعر أو نقصه عما كان عليه عند ابرام عقد النقل ، ورعاية المصلحة للطرفين مشروعة ،

وأجازت الفقرة الثانية للناقل أن يعارض القيمة المدونة في الوثيقة وأن يثبت بجميع الطرق القيمة الحقيقية للشيء، وذلك لاحتمال أن يكون المرسل قد غالى في قيمة الشيء فيحدث ضرر للناقل وفي هذا الأجراء تحقيق للعدالة ومنع للضرر، والاسلام يدعو اليهما •

والفقرة الثالثة لاتحمل الناقل مسئولية ضياع ما عهد اليه بنقله من النقود والأوراق المالية والمجوهرات وغيرها من الأشياء الشيئة الا في حدود البيانات المقدمة من المرسل بشأنها ، على أن تكون مكتوبة صريحة ، وذلك لتكون هناك عناية من أصحابها بشأنها ، وتحديد لمسئولية الناقل عنها بما يمنع التنازع فيها ، فلها وضع غير وضع الأشياء الأخرى ، والاسلام يقر ذلك ولايمتهمه لما فيه من

المصلحة وعدم الضرر ، وكل ذلك عند عدم الغش والخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه فتكون المسئولية ولو بدون تقديم البيانات الكتابية الصريحة ، لأن الغش حرام والخطأ الجسيم ضرر لابد من ازالته ،

المادة (٢٧١ مادة الألو (٢٧١ مادة)

٢ - ولا يقضى بالتعويض عن التاخير في حالة الهـ الجـ زئى الا بالنسبة الى الجزء الذي لم يهلك .

٣ - وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد التعويض الذي يقضى به عما يستحق في حالة هلاك الشيء كليا .

(alco 177)

لاتجيز الفقرة الأولى الجمع بين ضمان الهلاك الكلى والتعويض عن التأخير • لأن البضاعة اذا هلكت فلا معنى لتعويض تأخيرها لأن الفائدة المرجوة من وصولها في موعدها ليس لها محل حينند •

وتبين الفقرة الثانية أن التعويض عن التأخير يجوز عند الهـــلاك الجزئمى فيكون بالنسبة للجزء الذى لم يهلك ، وذلك لأنه هو الاكان يمكن الانتفاع به اذا لم يتأخر ، ولذلك يجوز الجمع بين ضمان الجزء الذى هلك بالمثل أو القيمة والتعويض عن تأخير الجزء البافى، وفى ذلك تحقيق للعدالة ،

ونصت الفقرة الثالثة على أن التعويض عن تأخير الجزء الباقى والضمان عن الجزء الذي هلك لايجوز أن يزيد مجموعهما على قيد الشيء اذا هلك كليا ، لأن ذلك مقتضى العدل كما أن لولى الأمر اتخاذه للمصلحة ـ حيث لا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ۲۷۲)

اذا تلف الشيء أو تأخر وصوله بحيث لم يعد صالحا للفرض منه وثبتت مسئولية الناقل عن التلف أو التأخير جاز لطالب التعويض أن يتخلى له عن الشيء مقابل الحصول على تعويض يقدر على أساس هلاك الشيء كليا .

(مادة ۲۷۲)

تبين جواز المصالحة بين صاحب الشيء التالف أو الذي تأخر وصوله وبين الناقل الذي ثبتت مسئوليته عن ذلك ، بأن يتخلى مالك البضاعة للناقل عن هذا الشيء مقابل تعويض يساوى قيمة هلاكه كليا ، والمصالحة اتفاق والانفاق شريعة المتعاقدين في المعاملات الدنيوية عند مالك كما سبق ، ولأنه لم يرد ما يمنع ذلك شرعا .

ر مادة ۲۷۳

ا _ اذا دفع التعويض بسبب فقد الشيء ثم وجد خلال سنة من تاريخ الدفع وجب على النساقل أن يخطر بذلك فورا من قبض التعويض مع اعلامه بحالة الشيء ودعوته للحضور لمعاينته في المكان الذي وجد فيه أو في مكان القيام أو في مكان الوصول حسب اختياره •

٢ - فاذا لم يرسل من قبض التعويض تعليماته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه الإخطار او ارسل التعليمات ولم يحضر للمعاينة في الميعاد الذي حدده الناقل ، أو حضر ورفض استرداد الشيء جاز للناقل التصرف فيه .

٣ ـ واذا طلب ممن قبض التعويض استرداد الشيء وجب أن يرد
 التعويض الذي قبضه بعد خصم مصروفات الطالبة وما يقابل
 الضرر الذي حدث بسبب التأخير في تسليم الشيء .

(مادة ۲۷۳) و يو عادي

تبين ما يتبع عند ظهور الشيء الذي دفع تعويض عن فقده والشريعه تقول: انحق القابض للتعويض تعلق بعين الشيء عند ظهوره فيرد ما قبضه الى الناقل، والاخطار وما يترتب عليه أجراء تنظيمي لولى الأمر اتخاذه للمصلحة ولا مانع منه، وخصم المصروفات وغيرها عند أخذ الشيء الذي ظهر ورد التعويض أمر مشروع لأنه في مقابل جهد بذل أو دفع ضرر وقع م

(مادة ١٧٤)

ا _ تسلم الشيء محل النقل دون تحفظ يسقط الحق في اقامة السعوى على الناقل بسبب التلف أو الهلاك الجزئي الا أذا أثبت المرسل اليه حالة الشيء واقام السعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ التسليم .

٢ ـ ولا يجوز للناقل التمسك بعدم قبول الدعوى وفقا
 للفقرة السابقة في الحالتين الآتيتين :

(أ) اذا ثبت أن الهلاك أو التلف نشأ عن غش أو خطأ جسيم صدر من الناقل أو من تابهيه .

(ب) اذا ثبت أن الناقل أو تابعيه تعمدوا اخفاء الهلاك أو التلف •

(مادة ١٧٤)

تبين الفقرة الأولى أن المرسل اليه اذا تسلم الشيء المنقول دون تحفظ لا يحق لهأن يقيم الدعوى على الناقل بسبب التلف أو الهلاك الجزئي الا اذا قام هو بأثبات حالة الشيء وأقام الدعوى فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه .

وذلك أن تسلمه بدون تحفظ دليل على رضائه واخلاء طرف الناقل من المسئولية ، ولكن تأكيدا لوجوب مسئولية الناقل حتى يجتهد في المحافظة على أموال الغير ولا يقصر جاز لمن تسلم الشيء على مسئوليته اذا أثبت حالته أن يقيم الدعوى على الناقل في خلال المدة المذكورة اذا ظهر تلف أو هلاك جزئي للشيء .

وتبين الفقرة الثانية أن الناقل لا يجويز له التمسك بعدم قبولًا هذه الدعوى اذا ثبت أنه أو أحد تابعيه هسدر منهم غش أو خطأ جسيم ، أو تعمدوا اخفاء الهلاك أو التلف وذلك لما سبق من وجوب ضمان الغش والخطأ الجسيم .

(مادة م٧٧) والله يعدو وما المه

ا - اذا قام عدة ناقلين على التعاقب بتنفيذ عقد تقلواحد كان كل منهم مسئولا بالتضامن مع الآخرين قبل المرسل والمرسل اليه عن مجموع النقل كما أو كان قد قام بتنفيذه وحده ، ويقع باطلا كل شرط على خلاف ذلك .

٢ - واذا دفع أحد النافلين التعاقبين التعويض أو طولب به دسميا كان له الرجوع على الناقلين الآخرين بنسبة ما يستحقه كل منهم من أجرة النقل ، وتوزع حصة المعسر منهم على الآخرين بالنسبة ذاتها .

٣ - يعفى من الاشتراك في تحمل المسئولية الناقل الذي يشبت أن الضرد لم يقع في الجزء الخاص به من النقل .

thing a thinking thereony, Tryo and a sign thinking the

تبين التضامن في المسئولية بين الناقلين الذين ينفذون عقيد نقل واحد على التعاقب، وذلك محافظة على أموال الغير الموكل اليهم نقلها، كان الذي قام بالتنفيذ ناقل واحد، وادا دفع أحدهم الضمان أو التعويض كان له الحق في الرجوع على كل مشترك بنسبة ما أخذه من أجر، وذلك هو مقتضي العدالة ، وتوزيع حصة المعسر عابهم أدب أخلاقي لولى الأمر درضه للمصلحة ، ومن أثبت أن الضرر لم يقم في الجزء الخاص به من مراحل النقل أعفى من المسئولية فالعدل يقضى بذلك ،

called inter of a (olco TVT) is to the continued to the

يجوز لكل نافل من انناقلين التعاقبين أن يطاب فحص الشيء عند تسليمه اليه من الناقل السابق عليه وأن يثبت حالة الشيء • فاذا تسليمه دون تحفظ فيفترض أنه تسلمه بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثيقة النقل حتى يقيم الدليل على غير ذلك •

say the a the fig the side of the throng in the

تجيز لكل ناقل من الناقلين المتعاقدين طلب فحص الشيء عند تسليمه الله من الناقل السابق عليه • واذا تسلمه دون تحفظ أفترنس أنه تسلمه سليما مطابقا لبيانات وثيقة النقل ، حتى يثبت غير ذلك •

هذا الجواز حق للناقل لدفع المسئولية عن نفسه عند التنازع في تحملها ، وافتراض سلامة الشيء عند تسلمه دون تحفظ فيه ترجيح لمصلحة صاحب الشيء ورجوع الى الأصل في مسئولية النائل حتى بثبت براءته منها .

على ما والأل الما المسلمة على المالك المسلمة المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك ال المالك المالك

الناقل الأخير مسئول قبل الناقلين السابقين عليم عن مطالبة الرسل اليه بالمبالغ المستحقة بسبب النقل ، وله حق تحصيلها بالنيابة عنهم واتخاذ الاجراءات القانونية لاستيفائها بوا ف ذلك لستعمال حق الامتياز على الشيء محل النقل ،

(مادة ۲۷۷)

تجعل الناقل الأخير مسئولا قبل الناقلين السابقين عليه عن مطالبة المرسل اليه بالمبالغ المستحقة بسبب النقل ، وينوب عنهم في تحصيلها والمؤذ الأجراءات القانولية لاستيقائها ، مع استعمال حق الامتياز على الشيء المنقول .

ذلك لأنه مشارك لهم • وهو الذي سيسلم البضاعة الى المرسل اليه وصلته به أقوى من صلنهم به ، لذلك يطالب بحقهم جميعا ، والاستيفاء بعد ثبوت الحق يكون بالوكالة عنهم في حقوقهم ، والوكالة بائزة شرعا وهي تنضين الوكالة بالخصومة عند الأحناف ،

(مادة ۱۸۷۸)

ا به المقفى بعضى سنة كل دعوى ناشئة عن عقد نقل الاشياء . وتسرى هذه المدة من تاريخ تسليم الشيء الى المرسل اليه أو الى الأمين الذي عينته المحكمة لايداع الشيء وفي حالة الهلاك الكلى تسرى المدة من انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٣)

٢ - وتنقضى دعوى الناقل في الرجوع على الناقلين المتعاقبين طبقا للفقرة الثانية من (المادة (١٩٥٠) بمضى سبتين يوما من تاريخ وفاء التعويض أو من تاريخ المطالبة به رسميا

٣ - ولا يجوز أن يتمسك بالانقضاء المنصوص عليه في هذه المادة
 من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ جسيم .

الله لا : الله القاطر العار ٢٧٨ قعله) إذ اللهم عزاد فالدورة فيها ا

تبين نظام عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد نقل الأشياء وهو الجراء لولى الأمر النخاذه لتجقيق المصلحة ولا مانع منه شرعاء راجع المسلحوتين ١٧١٠ ، ٢٧١٠

الغرع الثالث - نقل الأشخاص -

(ALCO AV)

ا - ياتزم الراكب باداء أجرة النقل في الم عاد المتفق عليد أو الذي يخفى بع العرف .

٢ - وعليه انباع تطيمات الناقل المتعلقة بالنقل.

(المادة ۲۷۹)

تلزم الراكب بأداء أجرة النقل في الميعاد المتفق عليه أو الذي يقضى به العرف • وتلزمه باتباع تعليمات الناقل فيما يتعلق بالنقل ا

دفع الأحرة في الموعد تنفيذ للاتفاق والعرف ، والاتفاق هو الأصل في المعاملات الدنيوية عند مالك كما سبق ، والعرف معتبر شرعا ، وليس هناك ما يمنع هذا الاتفاق أو العرف ، واتباع الراكب تعليمات الناقل هو للمصلحة ودفع الضرو ، وذلك مشروع ما

واسطة النقل في الطريق (١٨٠ تهاليا)

واسطة اللي الحرى

the of Ivel at 1. les AAT

١ - اذا حالت القوة القاهرة دون مباشرة النقل أو قامت قبل مباشرته ظروف تجعله خطرا على الأدواح ، فلا يلتزم الناقل بأداء تعويض بسبب عدم تنفيذ النقل ولا يستنحق أجرة النقل .

٢ _ واذا قامت القوة القاهرة أو الخطر على الأرواح بعد مباشرة النقل فلا يستحق الناقل الأجرة الا عن الجزء الذي تم من النقل .

(المادة ١٨٠)

تتحدث عن القوة القاهرة التي تحول دون مساشرة النقل أو الاستمرار فيه • وتأصيلها هو تأصيل مادة ٢٦١ في نقل الأشياء ا،

(مادة ١٨٦)

١ - اذا عدل الراكب عن السفر قبل عباشرته وجب أن يخطر الناقل بعدوله قبل اليوم المعين للسفر • ويجوز في أحوال الضرورة القصوى عمل هذا الأخصار في اليوم المدكور •

٢ ـ واذا وقع الاخطار وفقا للفقرة السابقة فلا يستحق الناقـل أجرة النقل ، ومع ذلك يجوز له الطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب عدول الراكب عن النقل .

٣ ـ واذا عدل الراكب عن مواصلة السعفر بعد مباشرته استحقت عليه الأجرة كاملة الا اذا كان عدوله بسبب ضرورة قصوى فلا تستحق عليه الا أجرة الجزء الذي تم من السفراء

(المادة ١٨١)

تلزم الراكب اذا عدل عن السفر بأخطار الناقل . وذلك لدفع الضرر عنه ، واذا حدث له ضرر جاز له طلب التعويض ، لقاعدة الضرز يزال ، والنزامه بــدفع الأجرة كاملة أن عدل عن مواصلة الســـفر لأنه تسبب في الاضرار بالناقل . واذا كان العدول لسبب قهري دفع أجرة ما تم من النقل « أنظر مادتي ٢٦٠ ، ٢٦١ » في نقل الأشياء ·

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، اذا لم يحضر الراكب في الميعاد المعين للسفر استحقت عليه الأجرة كاملة • واذا كان قد دفعها جاز له طلب تنفيذ السفر في ميعاد لاحق .

(السادة ۱۸۲)

تلزم الواكب بدفع الأجرة اذا لم يعضر في الميعاد المعين للسفر . لأنه تسبب في ضور للناقل الذي حجز له مكانه وقد يمتنع عليه أن يعطيه لغيره ، وأجازت الماده للواكب اذا كان قد دفع الأجره بالفقل أن يطلب تنفيذ السفر في موعد آخر ، ولا مانع من دلك شرعا .

(المادة ١٨٢)

١ - أذا الفي النائل فيل ماشرته أو اليل انهامه بسبب يرجع الى النافل أو بابعيد أو الوسائف التي يستعمله في النس علا سيستعنى وَ الرَّالُو فَ مَا أَنْ تَطَالَبُ النَّافِلُ فِرَدُ النَّرِقَ بِينَ الرَّبِيرُ إِنَّ لِللَّهُ لَكُم كُلُولُ

٢٠ ـ وادا تعطل النقل بعد مباشرته بسبب يرجع الى النائل او نابعيه او الوسائط التي يستعملها في النفل ، حيد الراب العدول عن اللعل .

ويتحمل الناقل في هذه الحالة مصاريف أيصاله الى المحل المتفى عليه ، والراكب أن يحتار الانتظار حتى بعود حراته النعل ، وفي هداده التحالة لا يتجوز الزامة باداء اية أجرة اصافية •

والناقل حق العنباذ على أمن أمنعة الراكب لاستبطء اجره النعسل وغيرها من المالغ السنحة (١٨٨ قيام) في و وتنبع في هذا الشيان

تبين الفقرة الأولى أن السفر أذا الغي قبل مباشرته أو قبل المامه سبب يرجع الى الناقل أو تابعيه أو الوسائط التي يستعملها في النقل فلا تستحق الاجرة على الراب ، ودبك لعدم تنعيد الاتفاق ولا يد للواكب فيه فهو بسبب الناقل

والفقرة الثانية تبين أن السفر اذا لم يلغ ولكن تعطل بعد ساشرته يسبب يرجع الى الناقل أو تابعيه أو الوسائط المستعملة في النقل جار لراكب العدول عن النقل وذلك لعدم اطمئنانه على نفسه ، كما يعوز له أن ينتظر جتى تعود حركة النقل أ وقي الحاله الأولى يلتزم الناقل بمصاريف توصيله الى المحل المتفق عليه تنفيذا للاتفاق ، وفي الحاله الثانية التي تمت فيها حركة النقل تكون المصاريف الاضافية التي أنفقها الراكب على الناقل مدة الانتظار لاعلى الراكب لأنه لايد له في التأخير . وهذا عدل يقضي به العرف ويؤيده الشيرع .

المحدد عنوم ومناليا وما المامي اذا وجد في الطرو (١٨٨ قماللا)

يجوز التنازل عن تذكرة النقل قبل مباشرته الا اذا كانت التذكرة باسم الراكب أو روعى في اعطائها له اعتبارات خاصة .

(مادة ١٨٤)

تجيز للراكب التنازل عن تذكرته قبل مباشرة السفر الا إذا كانت باسمه أو روعي في اعطائهما له اعتبارات خاصة . حواز التنازل في التذاكر العادية لا مانع منه شرعا فهو أما بيع أوهبة . أما التذاكر الخاصة ففيها عادة تخفيض أو امتياز لمن صرفت له التذكرة كالمسنين والطلاب وبعض الطوائف والشخصيات الأخرى ، والتنازل عنها الغير يلحق بالناقل ضررا بضياع هذا التخفيض عليه • وقد يفتح الباب للاتجار بها ويتمتع بها من لا يستحقها • ويفوت على معطى التذكرة لهذا الراكب الغرض الدعائي أو الأدبي الذي من أجله صرفها اليه • وفي ذلك ضرر والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار . ﴿ وَالْعَالَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ال

(مادة م١٦)

١ ــ اذا اضطر الراكب الى استعمال مكان في درجة أدنى من المرجة المينة في تذكرة النقل جاز له مطالبة الناقل برد الفرق بين أجرت الدرجتين .

٢ ـ واذا دفع الراكب اجرة اضافية مقابل مزايا خاصة جان لــــ
 المطانبة برد هذه الأجرة أذا لم يهيىء له النافل المزايا التي تقابلها

(المادة ١٨٥)

تعطى الحق لمن اضطر للركوب فى درجة ادنى من الدرجة المينك فى التذكرة ، أن يطالب الناقل برد الفرق بين الأجرتين وكذلك تعطى للراكب الحق فى استرداد ما دفعه من أجل التمتع بمزايا خاصة ولم يهيىء الناقل له هذه المزايا ، وأساس هذين الحقين تنفيف مقتض العقد ، أو عدم وجود ما يقابل المبلغ الذى دفع فليس الناقل الحق فيه وانما هو حق الراكب ،

(مادة ٢٨٦)

للناقل حق امتياز على ثمن امتعة الراكب لاستيفاء اجرة النقل وغيرها من المالغ المستحقة له بسبب النقل ويتبع في هذا الشان اجراءات التنفيذ على الأشياء الرهونة رهنا تجاريا

(المادة ٢٨٦)

تجعل للناقل حق الامتياز على ثمن امتعة الراكب لاستيفاء اجرة النقل وغيرها مما يستحقه لديه • ويتبع في ذلك ما يتبع في اجراءات التنفيذ على الرهن التجاري •

يرجع في المقصود بالامتعـة الى المــادة ٣٠٨ من النقــل الجــوى ، ويرجع في مشروعية الامتياز على الامتعة لحق النــاقل الى المــادة ١٤٦

(الالاة ١٨٧)

ا ـ بلتزم الناقل بنقل الراكب وامتعته الى مكان الوصول فى الميعاد النك ، وعند عدم التعيين ففى الميعاد الذى يستفرقه الناقــل العادى اذا وجد فى الظروف ذاتها .

٢ ــ ويجوز للناقل قبل مباشرة النقل او اثناء الطريق أن يفتحص
 أمتعة الراكب بحضوره للتحقق من مطابقتها لشروط النقل •

(مادة ۱۸۷)

تلزم الفقرة الأولى الناقل نقل الراكب وامتعته الى مكان الوصول فى الميعاد المعين لذلك ، وعند عدم التعيين ففى الميعاد الذى يستفرقه الناقل العادى فى الظروف ذاتها مادام هناك اتفاق على ميعاد فلابد من تنفيذ الاتفاق وعند عدم الاتفاق يرجع الى العرف ، والاتفاق هو الاصل فى العاملات الدنيوية والعرف معتبر فى التشريع ايضا .

والفقرة الثانية تجيز للناقل فحص أمتعة الراكب للتاكلا من موافقتها لشروط النقل وهذا أمر لم يرد ما يمنعه شرعا ، لأن شروط النقل موضوعة لمصلحة المتعاقدين . ومخالفتها تؤدى الى ضرر الراكب أو التاقل أو أداة النقل أو المنقولات ، والاسلام لاضرر فيه ولاضرار .

(MA 50L11)

1 _ يضمن الفاقل سلامة الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل .

٧ - ويشمل تنفيذ عقد النقل الفترة الواقعة بين شروع الراكب ف الصعود الى واسطة النقل في مكان القيام ونزوله منها في مكان الوصول وفي حالة وجود ارصفة معدة لوقوف واسطة النقل ، يشمل تنفيذ العقد الفترة الواقعة بين دخول الراكب الى الرصيف في مكان القيام وخروجه من الرصيف في مكان الوصول ، واذا اقتضى الامر تغيير واسطة النقل في الطريق فلا يشمل الضمان فترة انتقال الراكب من واسطة نقل الى اخرى في غير حراسة الناقل أو تابعيه .

ر مادة ۸۸۸)

الفقرة الأولى تجعل الناقل ضامنا لسلامة الراكب اثناء تنفيذ عقد النقل وتبين الفقرة الثانية نظام هذا الضمان بتحديد الفترة التي يكون فبها الضمان •

ضمان السلامة أساسه وجوب قيام الناقل بتأمين حياة الراكب ، وتحديد فترة الضمان عرف أواجراء تنظيمي لولي الأمر اتخاذه لتحقيق المصلحة ودفع الضرر ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

(الالادة ٢٨٩)

I IN THERED BY SELECT STORT SHOULD SEE AN

يسال الناقل عن:

١٠ - التاخير في الوصبول ، إنه يريسه ويما ويها والمعاومة

٢ - ما يلحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل من اضرار بدنية
 أو مادية

(مادة ۱۸۹)

تبين المادة ما تكون فيه مسئولية الناقل قبل الراكب ، وهبو التأخر في الوصول والاضرار البدنية والمبادية . المسئولية من التاخير يعلم تأصيلها من الفقرة الأولى من المادة ٢٨٧ وعن الاضرار يفهم من الفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ وعن الاضرار يفهم من

(المادة . ٢٩)

لا يجوز للسّاقل أن ينفى مستوليته عن التأخير أو عن الاضرار البدنية أو المادية التى تلحق الراكب أثناء تنفيد عقد النقسل الا باثبات القوة القاهرة أو خطأ الراكب أو خطأ القير •

(مادة ٢٩٠)

تبين مسئولية الناقل عن التأخير والأضرار ، وانهما هي الأصل ، ولا يجوز أن ينفيها عن نفسه بمجرد الانكار ، بل لابد من اثبات أن ذلك ليس بسببه بل بقوة قاهرة أو بسبب يرجع الى الواكب .

الأصل مسئولية الناقل كما في المادة السابقة ، وهو تشريع قصد به اجتهاد الناقل في المحافظة على التزاماته تجاه الراكب لأنه صاد في امانت كما اتجاه الامام على الى تضامين الأجير المشترك لأنه لا يصلحه الاذلك ، وعند المخالفة لا يكتفي باليمين لانكار الناقل ما ادعاه الراكب من تأخير أو أضرار حسب القاعدة « البينة على من ادعى واليمين على من انكر » فإن اليمين أمر سهل وهذه السهولة تفرى بالتهاون في رعابة مصلحة الراكب ، فأوجبت المادة قيامه ، وهو المدعى عليه ، بعبء أثبات أن المخالفة أتت من قوة قاهرة أو من قبل الراكب . في الوقت الذي لا يكلف الراكب فيه باثبات أن الناقل هو المسئون عما حدث ، وكل ذلك رعاية لمصلحة الناقل والراكب ، وهو اجراء أو ي الأمر اتخاذه لتحقيق المصلحة ولم يرد ما يمنعه شرعا .

ق المصلحة وم يرد ما يمنعه شرعا .

(المادة ٢٩١) يقع باطلا كل شرط يقضى باعفاء الناقل كليا او جزئيا من المسئولية عما ياحق الراكب من اضرار بدنية .

(مادة ١٩١)

تبين بطلان أى اتفاق على أعفاء الناقل من مسئولية الضرر البدئى راعية لمصلحته ومنعا من أن يفرض عليه الراكب شروطا تعسفها ولا مانع من ذلك شرعا .

المري يوم من يه دريان (السادة ٢٩٢) عمل المراد المراد

١ ـ يجوز للناقل أن يشترط اعلاءه كليا أو جزئيا من المسئولية الناشئة عن التأخير أو عن الأضراد غير البدنية التي تلحق بالراكب •

٢ ـ ويجب أن يكون شرط الاعفاء من المسئولية مكتوبا والا أعتبر كأن لم يكن • واذا كان عقد النقل محررا على نماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحا ومكتوبا بكيفية تسسترعى الانتباه ، والا جاز للمحمة أن تعتبر الشرط كان لم يكن •

٣ - ولا يجوز أن يتسمك الناقل بشرط الاعفاء من المسئولية أو من
 جزء منها أذا ثبت صدور غش أو خطأ جسيم منه أومن تابعيه .

المحالية المادة ٢٩٢) المادة ال

تجيز الفقرة الأولى اشتراط اعفاء الناقل من مسئولية التأخير أو الاضراد غير البدنية التى تلحق بالراكب ، ولامانع من ذلك شرعا فالاتفاق شريعة المتعاقدين ، والصلح أذا جاز فى أمر متنازع فيه ولم يثبت بعد فلا مانع منه ابتداء حيث لم يرد ما يمنعه شرعا ،

والفقرة الثانية تلزم أن يكون شرط الاعفاء مكتوبا وبوضوح ، وهو الجراء تقتضيه المصلحة ولا مانع ويرجع في ذلك الى المــادة ٢٦٩ عــن نقل الأشـــيا. •

(المادة ١٩٣)

والفقرة المثالثة تبطل أثر الاتفاق على الاعفاء اذا ثبت صدور غش

أو خطأ جسيم من الناقل أو احد تابعيه . وذلك لان الغش نهى عنه

الشرع فلا يتسامح فيه والخطأ الجسيم كذلك لا يتسامح فيه فلا بد

من ضمانه ، لقاعدة الضرر يزال . (راجع المادة ٢٦٩ من نقسل

۱ - الراكب ملزم بحراسة الامتعة واتعيوانات التي يرخص له في نقلها معه ولا يكون النافل مستولا عن صياعها أو عما ينحمها من اضرار جسمانية أو مادية الا اذا أثبت الراكب صلور خطأ من الناقل أو من تابعه و

٢ - والراكب مسئول عن الضرر الذي ينحق الناقل أو الفير بسبب الامتعة أو الحيوانات التي ينقلها معه .

 ٣ - ويخضع نقل الأمتعة التي تسلم الى الناقل للأحكام الخاصة بنقل الأشياء .

(مادة ۲۹۳)

تتحدث هذه ألمادة عن مسئولية الراكب . فتنص المقرة الأولى على انه مسئول عن حراسة الامتعة والحيوانات التي يرخص له في نقلها معه . ولا يسال الناقل عما يلحقها من ضرر الا ادا قام الواكب بائبات أنه بخطا من الناقل او تابعيه .

وتأصيل ذلك يرجع فيه الى المبادة ٢٦٦ في نقل الاشسياء منقبولا عن المفنى (ج ٥ ص ٣٨٩) .

وتنص الفقرة الثانية على أن الراكب مسئول عن الاضرار التي تلحق الناقل أو غيره بسبب الامتمة والحيوانات التي ينقلها معه وذلك لانها تحت حراسته ، فكل ضرر يحدث الفير يسأل عنه ، لأن الضرر يزال كما في الفاعدة اشرعية .

(المادة ١٩٤)

ا - اذا توفى الراكب أو أصيب بمرض أثناء تنفيذ عقد النقل التزم الناقل باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على امتعته الى ان تسلم الى ذوى الشان .

٢ - واذا وجد أحد ذوى الشأن عند وقوع الوفاة أو ألمرض جاز له أن يتدخل لمراقبة التدابير التي يتخذها الناقل وأن يطلب منه اقرارا بوجود أمتعة الراكب في حيازته .

(مادة ١٩٤)

تتحدث المادة عن وفاة الراكب ، فتلزم الفقرة الأولى الناقل باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على امتعته اذا توفى أو أصيب بمرض ، وتجيز الفقرة الثانية تدخل من له شأن عند وقوع الحادث لمراقب ما يتخذه الناقل من تدابير ، وأساس هذه المادة هو المحافظة على الأموال حتى لو كانت مملوكة للفير ، والنصوص تشهد بذلك وتنهى عن اضاعتها أو الاهمال في رعايتها .

والفقرة الثالثة فيطل (٢٥٥ ما الاعقاء اذا حب صاور عش او شطا جسيم من الدان (٢٥٥ ما ١٤١٠) ، وذلك لأن الفش في عنه Wand, and the little of the last the little of the last of the las

will things .

يجوز لورثة الراكب وللأشخاص الذين يعولهم تنفيذا للالتزام بالنفقة أن يقيموا دعوى المسئولية الناشئة عن عقد النقل في حالة وفاته سواء وقعت الوفاة اثر الحادث مباشرة او بعد انقضاء فترة زمنية من وقوعه والدام الرائد وموم المرائد المرابع فاعلى

ا - الراكب علزم بحراسة الاعتما والحيوانات التي يرخص له في القالها معه - ولا يدون اساد (٢٩٥ قالي)سياعها او عما ينحمها من المراد

تجيز لورثة الراكب ومن يعولهم اقامة دعوى المسئولية الناشئة عن عقد النقل في حالة وفاته ، سواء وقعت الوفاة اثر الحادث مبأشرة . أو بعد القضاء فترة زمنية من وقوعه ، وذلك أن هؤلاء منتفع ون بما يثبت لمورثهم فلهم الحق في الطالبة به . 7 - 8 com tel, 18 mm 1-5 mm, 11, 15,16, 18 com 16 com

(المادة ٢٩٦)

١ - تنقضي بمضى ثلاث للنوات كل دعوى تنشا عن عقد التقلل ويكون موضوعها مطالبة الناقل بالتعويض عن وفاة الرائب اواصابته باضرار بدنية • وتسرى هذه الله في حالة الموفاة من تاريخ وقوعها وفي حالة الاصابة البدنية من تاريخ وقوع التعادب •

٢ - وتنقفي بمفي سئة كل دعوى أخرى تنشا عن عقد نقل الاشتخاص ، ونسرى هذه الماه من اليمال المعين الوصول ، وعدد مدم التغيين فمن الميعاد الذي كان يستفرقه النافل العادي في السكل لو وجد في الطروف ذاتها مد الرائب مدانها في الما في الطروف ذاتها مدان

٢ - ولا يجوز أن يتمسك بالقضاء الدعوى المنصوص عليها في هذه المادة من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ جسيم ، الله الله الله

(IEdes 377) مع الما توق الراحم أو (٢٩٦ قالم) الناء تنقيل عقد النقل النوع

تبين نظام الدعوى وما يبطل به سماعها ، وهو اجراء تنظيمي لولى الامر اتخاذه للمصلحة ولم يرد ما يمنعه شرعا . to to cared a text thank the second to the second that the second that the second thank the

الفرع الرابع - الوكالة بالعمولة للنقل

(VAV auto)

1 _ الوكالة بالعمولة للنقل عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يبرم باسمه ولحساب موكله عقد ثقل وبأن يقوم عند الإقتضاء بالعمليات الرتبطة بهذا النقل م المان المان المان المان المان المناهد الم

٢ _ وفيما عدا الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية سرى على الوكالة بالعمولة للنقل احكام الوكالة بالعمولة .

تعرف الوكالة بالعمولة للنقل ، وهي نوع من الوكالة ، والوكالة جائزة شرعا كما سبق . ويقوم بمثل هذه الوكالة شركات الشمن والسياحة التي تأخف عمولة أي اجرا على نشساطها ، وتراجع المادة ١٨٢ وما بعدها في الوكالة بالعمولة *

TOTAL . E THE THE Y WAS TO THE EN VINE TO THE There were to the YAN SOLD) I will the there . Landa W. Wage trades was blank

يجوز للموكل في كل وقت الغاء طلب النقل قبل أن يبرم الوكيل عقد النقل بشرط أن يرد الموكل المصروفات التي تحملها الوكيل وأن يعوضه عما قام به من عمل و ما الما

ما باعد الراكب من اصرار ١٩٨٠ قمله)

يقم باطلا إلى شرط يعقي باعداد الثالل "قليا او حزائيا من المستولي

تجيز للموكل في كل وقت الغاء طلب النقل قبل ابرام الوكيل عقد النقل ، على ان يرد الموكل المصروفات التي تحملها الوكيل وان يعوضه عما قام به من عمل . وتؤصل بما في المادة ١٧٩ من الأحكام العامة واعدة المتحددة وسما من إن يقر عد عليه الرائم في المتحدد المال

١ - على الوكيل بالعمولة للنقل تنفيذ تعليمات موكله وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بميعاد النقل واحتيار الناقل والعربيق الواجب الباعه .

٢ - ولا يجوز الوكيل بالمهولة أن يقيد في حساب موكله أحرة نقل أزيد من الأجرة التي أنعق عليها مع الناقل . وكل ما يحصل عليه الوكيل من مزايا من الناقل تعود فائدته على الموكل ما لم يتفق في عقد الوكالة أو يفضى العرف بفير ذلك .

7 - ex seed to small that (199 is with) in the last to be

تلزم الفقرة الأولى الوكيل بتنفيذ تعليمات موكله وبخاصة فيما يتعلق بميعاد النقل واحتيار الناقل والطريق الواجب اتباعه . والاصل في ذا كتنفيذ مقتضى الاتفاق والمسلمون عبد شروطهم كما سبق .

والفقرة الثانية تمنع الوكيل أن يقيد في حساب موكله الحرة نقسل أزيد من الأجرة التي اتفق عليها مع الناقل ، وكل ما يحصل عليمه الوكيل من مزايا من الناقل تعود فائدته على الموكل ما لم متفق في عقد الوكالة أو يقضى العرف بغير ذلك . أن وجد اتعاق أو عرف ، وجب تنفيذه . والا منع الوكيل من المخالفة ، ذلك أنه ملتزم بالعمل لمصلحة الموكل ، وكل ما يحصل من منفعة بسبب هذه الوكالة فهي للموكل لأن الوكيل يعمل لحسبابه والأمانة تقتضى الضبط في تقييد ما وقع بالفعل حسب الاتفاق .

(المادة (٢٠٠ قالما)

يضهن الوكيل بالعمولة للنقل سلامة الراكب والشيء محل النقل ويقع باطلاكل اتفاق على غير ذلك •

مل ف ذلك الوالم لموالا مالك المراكة المراكة

تجعل الوكيل بالعمولة للنقل ضامنا لسلامة الراكب أو الشيء محل النقل ، وتؤصل بالمادة ٢٨٨ التي جعلت الناقل ضامنا لسلامة الراكب وما ينقل ، فالضمان أما بالمباشرة وأما بالتسبب ، والوكيل متسبب بتعاقده مع الناقل ،

(۲۰۱ قمالل) - ويشمل النقل الجموى الفترة التي تكون فيها الامتعاق او

١ ــ يسأل الوكيل بالعمولة من وقت تسلمه الشيء محل النقل عن هلاكه كليا أو جزئيا أو تلفه أو التأخير في تسليمه و ولا يجوز أن ينفى هذه المسئولية الا باثبات القوة القاهرة أو العيب الذاتي في الشيء أو خطأ الوكل أو المرسل اليه .

٢ - وفي نقل الأشخاص يكون الوكيل بالعمولة مسئولاً عن التاخير في الوصول وعما يلحق الراكب اثناء تنفيذ عقد النقل من أضرار بدنية أو مادية ، ولا يجوز للوكيل أن ينفي هذه المسئولية الا باثبات القوة القاهرة أو خطا الراكب أو خطا الغير ،

(مادة ۲۰۱)

3 / (Let 1/2) (13 13 (5. 1. 7 53 L. 1) . 16 wife 1 1 1 1 1 1 1

عندة التي نكون فيها الله الليك الله العالق الا الله وحدوة

يقع باطلا كل شرط يقضى باعضاء الوكيل بالعمولة للنقل كليا أو جزئيا من المسئولية عما يلحق الراكب من اضرار بدنية .

المدال أوة تراصل إما أي المارة ٢٢٧ عن المستولية عن الإضرار الفرار المفارد المقولة عن الإضرار

تبطل كل شرط يقضى باعفاء الوكيل من مسئولية الضرر البدنى الذي يلحق الراكب بأعتباره متسبباً ، وهي كالمادة ٢٩١ في التأصيل.

(الماق او الامتما او المادة المالية

ا فيها عدا حالتي الفش والخطأ الجسيم من الوكيل بالعمولة للنقل أو من تابعيه ومن الناقل أو من تابعيه ، يجوز الوكيل بالعمولة للنقل أن يشترط:

۱۸ المسلم به المسلم المسلولية الناشئة عن هلاك الشيء (أ) اعفاءه كليا أو جزئيا من المسئولية الناشئة عن هلاك الشيء محل النقل أو تلفه أو التاخير في تسليمه .

(ب) اعفاءه كليا أو جزئيا من السيئولية الناشئة عن التاخير في وصول الراكب أو عما يلحقه من أضرار غير بدنية •

٢ – ويجب أن يكون شرط الأعفاء من المستولية مكتوبا والا اعتبر
 كان لم يكن • واذا كان عقد الوكالة بالعمولة محررا على نماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحا ومكتوبا بكيفية تسترعى الانتباه ، والا جاز للمحكمة أن تعتبر الشرط كان لم يكن •

extra the Valle day AVY. THY half the later William to look and the transfer will (T.T. oslo)

تجيز اشتراط اعفاء الوك ل من المستولة عن التأخير أو الاضرار غين المستولة عن التأخير أو الاضرار غين البدنية ، وذلك في غير حالتي الغش والخطأ الجسيم ، والتأصيل هو تأصيل المادة ٢٩٢ .

The should be that the state of relate the state.

1 _ لكل من الموكل والناقل حق الرجوع المباشر على الآخر للمطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد النقل • وفي جميع الأحوال يجب ادخال الوكيل بالعمولة للنقل في الدعوى •

٢ - وللمرسل اليه حق الرجوع المباشر على كل من الموكل والناقل والوكيل بالعمولة للنقل بالحقوق الناشئة عن عقد النقل .

7 - e clare deel (Wares) Winds the wat lands rale

ex indicate mail very (T.E is II) was not refer to

تنص الفقرة الأولى على حق كل من الموكل والناقل في الرجوع المباشر على الآخر للمطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد النقل ، وذلك على الرغم من أن التعاقد يتم باسم الوكيل بالعمولة لا باسم الوكل والهدف من ذلك هو تيسير الإجراءات لأن العقد يتم لحساب الموكل .

والفقرة الثانية تجعل للمرسل اليه حق الرجوع المباشر على كل من الوكل والناقل والوكيل بالعمولة بالحقوق الناشئة عن عقلة النقل وذلك مراعاة لمصلحة الوكل في تيسير الاجراءات ولا مانع من ذلك شرعا .

المادة ٥٠٥) كا المادة ١٠٠٠

اذا دفع الوكيل بالعمولة أجرة النقل الى الناقل حل محله فيما له من حقوق .

المادة المادة مادة ١٠٠٥ مادة ١٠٠٥ ما من المادة الما

THE RESERVE OF THE PARTY OF THE PARTY OF THE

تنص على أن الوكيل بالعمولة اذا دفع أجرة النقل الى الناقل حل محله فيما له من حقوق قبل الغير الذي تعاقد معه الوكيل وذلك محافظة على حقه وهو مطلوب شرعا .

(T. 7 Soll) Holders an elicity of

يسرى على انقضاء الدعوى الناشئة عن عقد الوكالة بالدم ولة النقل الأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٧٨٠

المهم المرافقة وعراقية و مادة ٢٠٠١) مادة المرافقة المرافق

خاصة بنظام الدعوى الناشئة عن عقد الوكالة بالعمولة للنقل ، ويرجع الى تأصيل مادتي ٢٧٨ ، ٢٩٦ لبيان أنه أجراء تنظيمي لامانيم من اتخاذ ولى الامر له للمصلحة .

1 12 2 12 Table 11 & Good 11 - 2 1 A R. Hillow to Browle الفرع الخامس - أحكام خاصة بالنقل الجوى المرابع

Head 11 12 181 (T.Y Sis)

تسرى على النقل الجوى احكام هذا الفصل مع مراعاة الأحكام الخاصة المنصوص عليها في المواد التالية •

- De on the Leading &

(مادة ۲۰۸) وروا بر الدال در ۲۰۸)

1 - يقصه بالنقل الحوى نقل الأشيفاص أو الأمتمة أو البضائع elical by March that charles have the second

٢ _ ويقصد بلفظ (الأمتعة) الأشياء التي يحوز للمسافر حملها معه في الطائرة وتسلم للناقل لتكون في حراسته أثناء السفر . ولا يشمل هذا اللفظ الأشياء الصفرة أو الشخصية التي تبقى في حراسة السافر اثناء السفول الدين ما في ولم ولم المال الدافا ووا to all readments year and the south hall a club

الفرع الخامس _ احكام خاصة بالنقل الجوى

the hy are to the thinking playing the day the well of farming the think

Millia Little Road to (۱۱ المادتان ۲۰۷ ، ۲۰۸)

تبين المادة ٣٠٧ ما تسرى عليه أحكام النقل الجوى وتبين المادة ٣٠٨ ما يقصد بالنقل الجوى وما يقصد بالامتعة التي يجوز للمسافر حملها معه في الطائرة .

وهذه أمور تتفق مع العرف التجارى وتحقق المصلحة وتمنع التنازع ، ولا يوجد ما يمنعها شرعا أبيه لا حا اللهممال إلى الم الما مله

(مادة ۲۰۹)

يسال الناقل الجوى عن الضرر الذي يحدث في حالة وفاة المسافر او اصابته أو باي ضرو بدني آخر اذا وقع الحادث الذي أدى الي الضرر في اثناء وجود المسافر في الطائرة أو أثناء العمليات الخاصة بصموده أو نزوله منها .

(السادة ٢٠٩)

تحصر مسئولية الناقل الجوى عن الضرر الذي يحدث بوفاة المسافر أو اصابته بأي ضرر بدني في الفترة التي يكون المسافر موجودا فبها في الطائرة أو في اثناء عمليات الصعود اليها والنزول منها . والأصل في ذلك هو العرف والاتفاقات الدولية ولا مانع من ذلك شرعا.

11) , 121-14 MAR (17) . 171 MAR 20 ML MARCH 100 MARCH 10

١ - يسال الناقل الجوى عن الضرر الذي يحدث في حالة هلاك الأمتعة والبضائع أو تلفها اذا وقع الخادث الذي ادى ال الضرر أثناء النقل الجوى .

٢ - ويشمل النقل الجوى الفترة التي تكون فيها الأمتعة او المضائع في حراسة الناقل اثناء الطيران أو في أثناء وجود الطائرة في احد الطارات او في اي مكان آخر هيطت فيه .

٣ _ ولا شـمل النقل الحوى الفترة التي تكون فيها الأمتعـة أو البضائع محل نقل برى أو بحرى أو نهرى يقع خارج الطاد . ومع ذلك اذا كان هذا النقل لازما لشحن الامتعة أو البضائع أو لتسليمها أو لثقاها من طائرة الى اخرى تثفيدا اهقد نقل جوى وجب افتراض ان الضرر نتج عن حادث وقع اثناء فترة النقل الجوى حتى يقوم الدايل على عكس ذلك .

(المادة ۲۱۰) is all stancis the tends of the of The 12 TRY of PAR and the tends of

تبين مسئولية الناقل عن الضرر الذي يحدث للبضائع المتقولة ؟ في الفترة التي تكون فيها تحت حراسته اثناء الطيران أو أثناء وجــود الطائرة في احد المطارات أو أي مكان هبطت فيه . أو منقولة بوسيلة برية أو يحرية أو نهرية لشحنها من طائرة الى اخرى تنفيذا لعقب النقل الجوى و المناه و المعالية المعالمة كالمسال والمالية

وهذه المادة تؤصل بما في المادة ٢٦٣ من المسئولية عن الاضرار التي تقع للبضائع المنقولة ؛ ولين هناك ما يعنعها شرعا .

, don't the 18 of state or att (171) 1 (Head of the 18 of the 18

HU BU AND FARE PARE PROPERTY OF MINER THE ENTERIOR

يسال الناقل الجوى عن الضرر الذي يترتب على التأخير في وصول السافر أو الأمتعة أو البضائع •

will have with the fitting that it

(r)1 öələ) تبين مسئولية الناقل عن الضرر الذي شرتب على التأخر في وصول المسافر أن الامتعة والبضائع ، وذلك مطابق لما جاء في المادة ٢٨٩ فيرجع البها .

والمناف والمناف على المنافقة ١١٥٥ (١٢١٥ منافقة المنافقة ا

تنص الفقرة الأولى منها على بطلان آكل شرط يقضى باعفاء الناقل الجوى من المسئولية وذك لأن الأصل هو مسئولية الناقل بحسب المادين ٢٤٢، ٢٧١ فشرط الإعفاء منها يتناقض معها ١٠٠

والفقرة الثانية تجيز شرط الاعفاء اذا كان هلاك المنقول أو تلفه بسبب راجع لطبيعته أو لعيب ذاتى قيه • ذلك لأن الناقل لا يضمن هلاك هذه الأشياء أو تلفها حتى بدون شرط الاعفاء من المسئولية لأن الضرد لم يقع منه • فاشتراط الاعفاء لتأكيد عدم المسئولية ، ولا مانع

(مادة ١١٩)

تسلم الرسل اليه الأمتعة أو البضائع دون تحفظ يعد قرينة على أنه تسلمها في حالة جيدة ومطابقة لوثيقة النقل ما لم يقم الدليل على عكس

السادة ٢١٦) و و المرادة ٢١٦ على الآل الله الما

تنص على أن تسلم المرسل البه الامتعة أو البضائع دون تحفظ بمد قرينة ملى أنه تسلمها في حالة جيدة ومطابقة لوثيقة النقل • ويوجع في تأصيلها الى المادة (٢٥٠) في تسلم الناقل للأشياء المطلوب نقلها •

المادة (المادة (۲۱۷) . و المادة (۲۱۷) . و المادة (۲۱۷) . و المادة (۲۱۷)

اندارا الى الناقل فور اكتشاف الناف وعلى الأكثر خلال سبعة ايام الندارا الى الناقل فور اكتشاف التلف وعلى الأكثر خلال سبعة ايام بالنسبة الى البضائع وذلك من تاريخ تسلمها وفى حالة التأخير يجب ان يرسل الاندار خلال واحد ودشرين بوما على الأكثر من اليوم الذى توضع فيه الامتعة أو البضائع تحت تصرف المرسل اليه .

٢ - ويجوز أن يقع الانفار في صورة اعتراض يكتب في وثيفة النقل عند تسلم الامتعة أو البضائع أو في صورة خطاب مسجل يرسل الى الناقل في المعاد القانوني .

٣ - ولا تقبل دعوى السئولية ضد الناقل اذا لم يرسل الاندار في المواعيد النصوص عليها في هذه المادة الا اذا اثبت المدعى أن الناقل أو تابعيه قد قاموا بأعمال من شبانها تغويت المعاد القانوني لارسال الاندار .

يعفى الناقل الجوى من المستولية اذا أثبت أنه هو وتابعيه قد اتخفوا التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرن أو أنه لم يكن في استطاعتهم اتخاذ هذه التدابير • والعبرة في ذلك بالتدابير التي يجب أن يتخلها الناقل الجوى العادى وتابعوه عند بدء الرحلة وفي خلالها •

(المادة ١١٦٣) والمادة المادة ا

of the six the

يعفى النساقل الجوى من المسئولية اذا أثبت أن الضرر كله قد نسا بغطا طالب التعويض وتخفض مسئولية الناقل اذا أثبت أن هذا العطا قد اشترك في احداث الضرر .

(المادنان ۱۲۳ ، ۱۲۳)

THE I MAN THINK I TO GET WHITE IN THE TOTAL TO

فى ماتين المادتين اعفاء الناقل من المسئولية اذا أثبت أنه حمو وتابعيه قد اتخذوا التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرر أو أنه لم يكن فى استطاعتهم اتخذ هذه التدابير أو أن الضرر نشأ كله أو بعضه بخطأ طالب التعويض لقوله تعالى : « كل امرىء بما كسب رهين » وقوله تعالى : « ولا تزر وأزرة وزر أخرى » .

(alca 317)

لا يسال الناقل الجوى عن الأشياء الصغيرة أو الشخصية التى تبقى في حراسة السافر في أثناء السفر الا اذا أثبت السافر أن الناقل أو تابعيه لم يتخلوا التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرر .

(المادة ١١٤)

لا تنفى مسئولية الناقل عن الأشياء التي تكون فى حراسة المسافر اذا أثبت المسافران الناقل أو تابعيه لم يتخذوا التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرد والضرد بزال .

(vio ala)

١ - يقع باطلا كل شرط يقفى بأعفاء الناقل الجوى من المستولية

٢ ـ ومع ذلك لا يشمل هذا البطلان الشرط الذي يقضى باعفاء الناقل من المئولية في حالة هلاك الشيء محل النقل أو تافه بمسبب طبيعته أو عيب ذاتى فيه .

٤ - ولا يسقط الحق في جوال اقامة الدعوى على الناقل طبقا للفقرة السابقة اذا حالت قوة قاهرة دون ارسال الاندار في الميعاد

ilia : little tone and wall ter the able things to this men

the 737 , 177 ting of Water and will will may 10

تبين ما يجب على المرسل اليه أن يفعله في حالة تلف الأمتعة او البضائع من انذار الناقل وما يترتب على التقصير في ذاك ، وهي اجراءات تنظيمية لولى الامر اتخاذها لحفظ الحقوق ومنع التنازع حيث لم يرد ما يمنعها شرعا .

ر مادة ۱۹۸۸)

تنقضي الدعوى على الناقل الجوي بمضى سنتين • وتسرى هـده المسدة من يوم وصول الطائرة أو من اليوم الذي كان يجب أن تصل ما في خالة حيدة ومطابقة لوثيقة الثقل علالم على الليلل على عليب من

Mary or Equal (MILE FIR) (المادة ١١٨)

خاصة بانقضاء الدعوى على الناقل بمضى سنتين ، وهو اجراء تنظيمي كما في المادة السابقة . معملا ميا إلى إلا ملك ما را

alli all endlass to tak that a come

المالية في المالية المالية المالية في المالية المالية

١ _ في حالة النقل بغير مقابل لا يكون الناقل الجوى مستولا الا اذا ثبت صدور خطأ منه أو من أحد تابعيه .

٢ _ ويعتبر النقل بفر مقابل اذا كان بدون أجرة ولم يكن الناقل محترفا النقل . فإن كان الناقل محترفا أعتبر النقل بمقابل .

ورج السامع وفي حالة الساح المال مال الالله خال واحد

تبين عدم مسئولية الناقل الجوى عند عدم صدور الخطأ منه او من تابعيه اذا كان النقل بغير مقابل ، وذلك لعدم وجود عقد او اتفاق على النقل ، لكن لو ثبت وقوع الخطأ يرجع الى القاعدة الشرعية « الضرر يزال » وتحديد الحالات التي يكون فيها النقل بغير مقابل عرف ، والعرف معتبر شرعا حيث لم يرد ما يمنعه . ا

ر أو تابيد قد قامرا بالصال من علينا تفوت الشاء القانواني

gla-tarillances of Status & rate tilled 190 for it works 1808. I

1 - لقائد الطائرة الساطة على جميع الأشخاص الموجودين فيها .

٢ - وله أن يقرر اخراج أي شميخص أو شيء يترتب على وجوده في الطائرة خطر على سلامتها أو اخلال بالنظام فيها •

٣ - ولقائد الطائرة أثناء الطران أن يقرد عند الاقتضاء القاء الأشياء الشحونة في الطائرة او بعضها او وقودها على أن يخطر بذلك مستفل الطائرة في اقرب وقت وعليه أن يبدأ بالقاء الأشياء

٤ _ ولا يكون الناقل مسئولا عن هالك الأشاء التي يقرر قائد الطائرة القاءها لسلامة الطائرة .

تبین سلطات قائد الطائرة التي منها اخراج اي شخص او اي شيء بهدد سلامة الطائرة أو يخل بالنظام . وفي أثناء الطيران له التخلص عند الاقتضاء من البضائع أو بعضها أومن الوقود . كما تبين عدم مستولية الناقل عن هلاك هذه الاشياء التي القيت لسلامة الطائرة . ذلك أن القائد بعمل لتحقيق المصلحة ودفع الضرر ولا مانع من ذلك شرعا . وعدم مسئولية الناقل عن هذه الأشياء ، لانها أهلكت طبقا للأصول الشرعية اما بقاعدة ارتكاب أخف الضررين اذا تعارضًا ، وأما بقاعدة تقديم المصلحة العامة على الصلحة الخاصة .

عليات المنافر في الإلمام المنطول المنافر المنافر المنافل الفرع الأول م وديعة النقود سالة ملغت ما مسال

(مادة ۲۲۱)

وديعة النقود عقد يخول البنك ملكية النقود المودعة والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه الهني مع التزامه يرد مثلها . ويكون الرد بدات نوع العملة الودعة .

> الفصل السابع - عمليات البنوك الفرع الأول - وديعة النقود

> > (المادة ١٢١)

The every think that, and that the the said the تعرف وديعة النقود بأنها عقد يخول البنك ملكية النقود المودعة والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهنى مع النزامه برد مثلها ، ويكون الرد بذات نوع العملة المودعة .

ليكن معلوما أن الإيداع في الشرع هو تسليط المودع شخصا أخر على ماله ليحفظه ويصونه ، وهو عقد جائز بالكتاب والسنة لقول الله تعالى « فأن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته » سورة البقرة ٢٨٣ وقوله «أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أعلها » سورة النساء ٨٥ وللحديث الشريف « أدوا إذا أؤتمنتم » رواه أحمد وابن حيان في

والوديعة نوعان ، أحدهما ما يسمى بالوديعة العادية ، وهذه تجب المحافظة عليها كما يجب ردها بعينها الصاحبها اذا طلبها أو خشى عليها الضياع . فأن أذن المودع للوديع باستعمالها أو الانتفاع بها كانت « عارية » له الانتفاع في الحدود التي أذن له بها ، وردها بعينها بعد ذلك ، لأن العقود بمعانيها لا بمبانيها • وثانيهما وديعة تهلك بالاستعمال كالثقود وتحوها ، وقسمى وديعة القصة أو شادة ، وتعتبر قرضا يخول للبنك التصرف فيها بما يتفق ونشاطه الهني مع التزامه برد مثلها والقرض جائز شرعا .

(مادة ۲۲۲)

١ _ يفتح البنك حسابا للمودع لقيد العمليات التي تتم بينهما أو العمليات التي تتم بين البنك والغير لذمة المودع •

٢ - ولا تقيد في الحسابات العمليات التي يتفق الطرفان على عدم
 فيدها فيه •

(مادة ٢٢٢)

تبين نظام فتح الحساب للمودع ، وهو اجراء تنظيمي لتحقيق المصلحة من ضبط الحساب وحفظ الحقوق ولا مانع منه شرعا ،

(مادة ٣٢٣)

١ ــ لايترتب على عقد وديعة النقود حق المودع في سحب مبالغ من البنك تربد على ما هو مودع فيه .

٢ ــ واذا أجرى البنك عمليات بترتب عليها أن يصبح رصيد أأودع
 مدينا وجب على البنك أخطاره فورا لتسوية مركزه .

THE CONTRACT OF THE PARTY HEALTH BY SHEET BOOK TO CONTRACT OF THE PARTY OF THE PART

تبين أن اللودع ليس له الحق في سحب مبالغ من البنك تزيد على الودعه وهذا مقتضى العقد ، فاذا قام البنك بعمليات تجعل رصيد المودع مدينا وجب اخطاره فورا لتسوية مركزه ، قيام البنك بدلك يعد تبرعا منه بأقراض المودع ما زاد على رصده ، فأن كان بفير، فأنسدة فهو حائز ، وأن كان بفائدة مشروطة عند التعاقد بطل الشرط لأن الفائدة ربا ، أما مطالبة البنك بما زاد على رصيد المودع فهى حق مقرد عرقا وشرعا ، ووجوب الاخطار الفورى اجراء لسرعة السداد وتسهيل عمل البنك ولا مانع منه شرعا ،

(المادة ١٢٤)

ا - ترد وديمة النقود بمجرد الطنب ما لم يتفق على غير ذلك . وللمودع في اى وقت حق التصرف في الرصيد او في جزء منه . ٢ - ويجوز ان بعلق هــدا الحق على اخطار سابق او على حلول اجل معين .

المستاب ال الم الموقع المراقع الله و الما و من العالم و المستور من العالم و المستور على ا

توجب على البنك رد الوديعة بمجرد طلبها ما لم بتفق على غير ذلك ، عند الاتفاق ينفذ الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم ، وعند عدمه كان الرد تنفيذا لمقتضى العقد ، كما تجعل المادة للمودع الحق في التصرف في اى وقت في الرصيد او في جزء منه بطلب سحبه او تحويله أوغير ذلك وكل هذا في غير الوديعة المحددة يزمن ، فان كان هناك تحديد بزمن وجب احترام هذا التحديد . ويجوز في غير المحددة بزمن أن يعلق رد الوديعة لصاحبها او حق تصرفه على اخطار سابق مادام هناك رضا واتفاق والمسلمون عند شروطهم .

(مادة ٢٥٥)

يرسل البنك بيانا بالحساب الى المودع مرة على الاقل كل سنة ما لم بقض العرف أو الاتفاق بخلاف ذلك ، ويجب أن يتضمن البيان صورة من الحسباب ومقدار الرصيد بعد آخر حركة له ·

(مادة ١٣٥٥)

in the natural series of the transfer bear a series and

Marci dell and Killedel doubled .

تنظم ارسال البنك بيانا بالحساب الى المودع ، وهو اجراء لتحقيق المصلحة ولا مانع منه (*)

(الكادة ١٩٦٦) عند الدر (١٣٢٩ تاكار)

اذا أصدر البنك دفتر ايدع للتوفير فيجب أن يكون باسم من صدر الساحه الدفتر ، وأن تعدون فيه المدفوعات والمستحويات • وتكون البيانات الواردة في الدفتر والموقع عليها من موظف البنك حجة في أشات البيانات المذكورة في الطلاقة بين البنك ومن صدر لعسائحه الدفتر • ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك •

(مادة ٣٢٦)

أبين نظام اصدار البنك دفتر ايداع للتوفير ، وتعتبر البيانات الواردة فيه حجة لا يحوز الاتفاق على عدم حجيتها ، وهو تنظيم لحفظ الحقوق لاصحابها والكتابة احدى طرق الاثبات ، وهي مشروعة كما في آية الدين .

(البادة ۲۲۷) و الدوق على الدول

يكون الايداع والسحب في مقر البنك الذي فتح فيه الحساب مالم يتفق على غير ذلك .

(المادة ٢٢٧)

تنص على أن يكون الإيداع والسحب في مقر البنك الذي فتح فيه الحساب أن لم يتفق على غير ذلك ، اذا وجد اتفاق فالمسلمون عسد شروطهم ، والا فالعرف المصرفي يقضى بذلك ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

ر البادة ۲۲۸) مدین بدر الدی

اذا تعددت حسابات المودع في بنك واحد أو في فروع بنك واحد اعتبر كل حساب منها مستقلا عن الآخر ما لم يتفق على غير ذلك •

(11_1co A77)

تجعل كلا من الحسابات المتعددة للمودع في بنك واحد او في فررعه مستقلا عن الآخر، ان لم يتفق على غير ذلك الا عند الاتفاق ينفذ ، وعند عدمه كان هذا الاستقلال من باب الاجراءات التنظيمية لتحقيق السلحة ولا تتعارض مع الشريعة .

(المادة ٢٢٩)

للبنك أن يفتح حسابا مشتركا بير شخصين أو أكثر بالتساوى فيما بينهم ما لم يكن هناك اتفاق بخلاف ذلك ومع مراعاة الأحكام الآتية :

١ _ يفتح الحساب الشترك من قبل اصحابه جميعا أو من قبل شخص يحمل توكيلا صادرا من اصحاب الحساب مصدفا عليه من الجهة المختصة ، ويراعى في السحب اتفاق اصحاب الحساب .

٢ ـ اذا وقع حجز على رصيد أحدا أصحاب الحساب الشترك فان الحجز يسرى على حصة المحجوز عليه من رصيد الحساب من يوم اعلان البنك بالحجز • وعلى البنك أن يوقف السحب من الحساب الشترك بما يوازى الحصة المحجوزة • ويخطر الشركاء أن عن يمثلهم الحجز خلال مدة لاتتجاوز خمسة أيام •

٣ ــ لا يجوز للبنك عند أحراء القاصـة بين الحسـاءات المختلفة الخاصة بأحد أصحاب الحساب الشترك أدخال هذا التفسـاب في القاصـة الا بموافقة كتائية من باقى الشركاء .

٤ - عند وفاة احد اصحاب الحساب الشسترك او فقده الاهلية القانونية يجب على الباقين اخطار المنك بذلك وبرغبتهم في استمرار الحساب خلال مدةلاتتجاوز عشرة أبام منتاريخ الوفاة أو فقد الإهلية، وعلى البنك ايقاف السحب من الحسساب الشترك حتى بتم تعيين الخلف فأنونا .

(المادة ۲۲۹)

تجيز فتح حساب مشترك لاكثر من شخص على التساوى فيما بينهم أن لم يتفق على غير ذلك • ولا يوجد ما يمتع ذلك شرعا ،والأحكام المذكورة في المادة التي تراعى عند ذلك هي من باب الاجراءات التنظيمية لحفظ الحقوق وليس قيها ضرو •

الفرع الثانى - وديعة الأوراق المالية

(المادة ٢٣٠)

لا يعبوز للبنك أن يستعمل الأوراق السالية الودعة لديه أو يمارس الحقوق الباشئة عنها الا لصاحة الودع مالم ينفق على غير ذلك ...

elle and tead I have al (TT. 30 4) this is a calle tous

المنع البتك من استعمال الاوراق المالية المودعة لديه او ممارسة المحقوق الناشئة عنها الا للصلحة المودع مالم يتفق على غير ذلك م هذه الاوراق ودائع عادية لا تستهلك عينها فلا يملكها البتك ولا يملك التصرف فيها الا بأذن المودع بخلاف منايسمي بالوديعة الناقصة التي أشرنا اليها في المادة (٣٢١) • وهذا مطابق لما قاله الفقها، في الرديمة المادية فأن أذن له المودع في التصرف فيهما كان التصرف لمصلحة المودع لأن ما ينتج عنها هو ثهرة لملكه وفيها خلاف مالك وأبي المسلمين عيد وطهم وليس في ذلك ما يعارض نصا من كتاب أو سنة .

(المادة ١٣١)

ا _ على البنك ان يبلل في الحافظة على الأوراق المودعة عناية المديع بأحر ويبطل كل اتفاق يعفى البنك من بدل هذه العناية .

 ٢ - ولا يجوز للبنك أن يتخلى عن حيازة هذه الأوراق الا بسبب بستازم ذلك .

٣ ـ ويلتزم الودع بدفع الأجر المتعقى عليه أو الذي يحددهالمرف،
 فضلا عن المروفات النبرورية .

(771 531_11)

توجب على البنك ان يبذل في المحافظة على الأوراق المودعة عناية اله دع بأجر ، وتبطل كل اتفاق بعفي السنك من بذل هذه المنابة لأن الوديع اذا كان بغير أجر وقبل ذلك كان أمبنا ووجبت عليه المحافظة على الوديعة أبا كانت قيمتها ، لا تضمن الا بالتعدى أوالتقصير فاذا كانت الوديعة ذات أهمية وبأجر زادت المسئولية في المحافظة عليها الأحميتها ولأنه مع كونه وديعا أمينا له صفة الأجير للحراسة والحفظ ، والأحير أمين على ما تحت يده . أما يطلان الاتفاق على في ذلك فمن باب التأكيد على وجوب بذل العنابة .

وتمنع المادة أن يتخلى البنك عن حيازة هذه الأوراق بأن يردها الى صاحبها أو يعهد بها إلى غيره بدون سبب ماوم للمحافظة عليها من حريق أو هدم مثلا ٪ لأن المودع ربما لا تكون له ثقة في غير هذا البنك أو لا يويد أن تحمل المعه لسبب آخر . كما تلوم المادة أن ندفع المودع للبنك الأحر المنفق علمه أه الذي يحمده العرف المصرفي فضلا عن المصروفات الضرورية ، وذلك الأن الأجر والمصاريفة في مقابل حفظ الوديعة وصائنها لمصاحة المودع فيتحملها هو دتند مه يكون بحسب الاتفاق أو العرف المصرفي والمسلمون عند شروطهم ، والعرق معتبر شرعا ،

ا بلتزم البنك بقبض عائد الورقة وارباحها وقيمتها وكل مبلخ
 آخر يستحق بسببه، ما لم يتفق على غير ذلك .

 ٢ - وتوضع المبالغ التي يقبضها البنك تحت تصرف المودع وتقيد حسابه •

٢ ــ وعلى البنك القيام بكل عملية تكون لازمة للمحافظة على الحقوق
 التصلة بالورقة كتسلم الصكوك التي يتم منحها لها مجانا ، وكتقديمها
 للاستبدال أو اضافة أرباح جديدة اليها .

(المادة ٢٣٢)

تلزم البنك بقبض عائد الورقة المالية وارباحها وقيمتها وكل مبلغ اخر يستحق بسببها مالم يتفق على غير ذلك . وهذا تنفيذ لقتضى الايداع ما دام ذلك لمصلحة المودع كما تنص عليه المادة (٣٣٠) نن اتفق على غيرذلك ينف الاتفاق . ووضع هذه المبالغ تحت تصرف الودع وقيدها في حسابه اوقيام البنك بكل عملية تكون الازمة المحافظة على الحقوق المتصلة بالورقة المتظيم المحافظة على الخقوق من الوكيل او الاجير ولا مانع منه شرعا .

(المسادة ٢٣٣)

على المنك أن مخطر المودع بكل أمر أو أحق يتعلق بالورقة ويستلزم الحصول على موافقته أو يتوقف على اختياره أن فاذا لم تصل تعليمات المودع في الوقت المناسب ، وجب على البنك أن يتصرف في الحق بما يعهد بالنفع على المودع ، ويتحمل المودع مصروفات المهليات التي قام بها البنك ، فضلا عن العملولة .

The state of the s

توحب إخطار البنك المودع بكل ما يتعلق بالهرقة وتبين ما يحب عليه أن يعمله عند عدم وصول تعليمات الودع ولا مانع من ذلك لأنه من الاحراءات التنظيمية لتحقيق المساحة .

 ا سائنام المنك برد الأوراق المودعة بمحرد أن يطلب منه المدع ذلك مع مراعاة الوقت الذي يعتقلية أعداد الأوراق للرد • ويكون الرد في الكان الذي تم فيه الإيداع •

٢ ــ وطترم البنك برد الاوراق المودعة بذاتها الا اذا اتفق الطــرفان
 أو أجاز القانون رد المثل .

(الالدة ٢٣٢)

توجب على السنك رد الاوراق المودعة بمجرد الطلب مع مراعاة الوقت المناسب لاعدادها ، كما يكون الرد في المكان الذي تم فيه الابداع ، وترد الأوراق داتها لا دمثلها الا عنه الاتقاق على غير ذلك أو أجازة القادن للد بالثال ، هذا هو شهان الوديمة العادية واذا اتفق على غه ذلك ينفذ الاتفاق واذا صدر قانون بحوان رد المثل كان المهودع راضيا به عند الايداع ، ولا يوجد ما يمنع ذلك شرعا .

(مادة ١٣٥)

يكون الرد لمدودع الورقة أو لؤكيله بوكالة خاصة أو لخلفه ولو تضمئت الورقة ما يفيد ملكية الغير لها .

at hadrah with and and the there that the think the had the the

يكون فيها الرد لمودع الورقة لانه الودع أو لوكيله بوكالة خاصة لانه مأذون له من المودع أو لخلفه من الررثة لائهم حلوا محله ولمو تضمنت الورقة ما يفيد ملكية الغير لها لا ترد للغير ، ذلك لان التعاقد عند الايداع كان بنين البنك وبني المودع لحفظ هذه الوديعة لابيته وبني من يستحقها وهو مطابق لقواعد الشريعة .

الم الله الله الم الم المادة ١٣٦٦) المادة ال

اذا أقيمت دعوى باستحقاق الأوراق الودعة وجب على البنك اخطار المودع مباشرة والامتناع عن رد الأوراق اليه حتى يفصل القضاء في الدعوى •

عند اقامة دعوى باستحقاق الأوراق المودعة يجب على البنك اخطار المودع مباشرة والامتناع عن رد الأوراق اليه حتى يفصل القضاء فى الدعوى ، وذلك من باب وجوب الحافظة على الحقوق وايصالها الى أصحابها وذلك مطلوب شرعا والأمر بالأخطار ووقف التصرف فى الأوراق اجراء تنظيمى يساعد على ذلك ولولى الأمر اتخاذه و

الفرع الثالث - أيجار الخزائن .

Manual Manual of the control of the could be called as

ايجار الخزائن عقد يتعهد البنك بمقتضاه مقابل آجر بوضع خزائة معينة تحت تصرف المستاجر للانتفاع بها مدة معينة •

(الالان ١٣٢)

قيها تعريف لايجار الخزائن ، وهو نوع خاص من الاجارة ، ولامانع منه شرعا .

(مادة ۱۲۲۸)

يكون البنك مسئولا عن سلامة الغزانة وحراستها وصلاحيتها للاستعمال ولا يجوز له ان ينفى مسئوليتة الا باثبات السبب الأجثبي •

(IL Jes ATT)

تجعل البنك مسئولا عن سلامة الخزانة وحراستها وصلاحيتها للاستعمال ولا يجوز له أن ينفى مسئوليته الا باثبات السبب الاجنبى ، هذه المسئولية من لوازم العقد ليمكن الانتفاع بالخزانة فى اداء الغرض من ايجارها ونفيها مخالف لمقتضى العقد ، وعند التخلص منها لابد أن يثبت البنك أن هناك سببا أجنبيا أدى الى الضرر ، فأن ثبت طبقت قاعدة « الضرر يزال » والا بقى البنك مسئولا بمقتضى العقد ،

what it is all the about (correction) the to the the

على البنك أن يسلم الستاجر مفتاح الخزانة • وللبنك دون غيره أن يعتفظ بنسخة منه • ويبقى الفتاح ملك للبنك ويجب رده اليه عند انتهاء الايجار •

٢ - ولا يجوز للبنك أن ياذن لغير السستاجر أو وكيله في فتح الخزانة و يعدون البنك أن يادن المعروب المعروب

(المادة ٢٣٩)

they while electing so is there the my dark thank &

توجب على البنك أن يسلم المستأجر مفتاح الخزانة ، وتجيز له دون غيره أن يحتفظ بنسخة منه ، ويبقى المفتاح ملك اللبنك يجب رده عند انتهاء الانجار ولا تحمد اللبنك أن يأذن لفير المستأجر أو وكيله فى فتح الخزانة ، وكل ذلك تنفيذ لمقتضى العقد والمسلمون عند شروطهم.

ع ميانية والالتناع عن ود الأوراق اليا حتى تقميل القضاء في (١٢٠ **ةعاليا)** المترق والميالييا الى

لا يَجْوِدُ للمستاجِ أَنْ يَؤْجِرِ الْخَزَانَةُ أَوْ جَزَءًا مَنْهَا أَوْ يَتْنَادُلُ عَنْ الْاَيْجَارِ للفَيْرِ أَنْ لَمْ يَتَفْقَ عَلَى غَيْرِ ذَلْكَ • الايْجَارِ للفَيْرِ أَنْ لَمْ يَتَفْقَ عَلَى غَيْرِ ذَلْكَ •

الم المعلق و المعلق (١٥٠١ م ١٥٠١ م ١١٠١ م

لا تجيز للمستأجر أن يؤجر الخزانة أو جزءًا منها أو يتنازل عن الايجار للغير أن لم يتفق على غير ذلك .

عدم جواز تأجير الشيء المؤجر – وهو التأجير من الباطن – موافق للدهب ابي حنيفة (الأفصاح ج ٢ ص ٢٤) الا عند الاتفاق فيجوز ، فالمسلمون عند شروطهم •

سا مر من العاد الكرائي (١٤٠ مادة ١٤٠٠)

١ - اذا كانت الخزانة مؤجرة لعدة مستاجرين كان لكل منهم حق استخدامها منفردا ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - وفى حالة وفاة الستاجر او احد الستاجرين لا يجود للبنك - بعد علمه بالوفاة - أن ياذن بفتح الغزانة الا بموافقة جميع ذوى الشان أو بقراد من رئيس المحكمة الابتدائية •

(مادة ١٤٢)

تبين ان الخزانة اذا كانت مؤجرة لعدة مستأجرين كان لكل منهم حق استخدامها منفردا ما لم يتفق على غير ذلك ، لان هذا مقتضى العقد ، وعند الاتفاق على غيره ينفذ ، وتبين المادة أن المستأجر أو أحد المستأجرين اذا توفى لا يجوز للبنك بعد علمه بالوفاة ان يأذن بغتح الخزانة الا بموافقة أصحاب الشأن أو بقرار من رئيس المحكمة الابتدائية ،

وهذا من باب المحافظة على الأموال وهي واجبة شرعاً ، وكل ما يؤدي اليها واجب أو جائز على الأقل .

they had startle (WEY 50h) "Ell a many of all

لا يجوز للمستأجر أن يضع في الخزانة أشياء تهدد سلامتها أو سلامة الكان الذي توجد فيه •

The first of all all (TEY all)

تمنع المستأجر أن يضع في الخزانة أشياء تهدد سلامتها أو سلامة المكان الذي توجد فيه ، لان المستأجر أمين على ما تحت يده فلا يعرض للتلف ، ومنعه عن ذلك احتياط للمحافظة على الأموال ، ومنع الضرر عنها أو عن غيرها مشروع "

more of the of the second of t

اذا لم يدفع المستاجر اجرة الغزانة بعد مضى خمسة عشر يوما من الذاره بالوفاء اعتبر العقد مفسوخا من تلقاء ذاته دون حاجة الى حكم قضائي •

(مادة ١١٦٠)

يعتبر العقد مفسوخا تلقائيا اذا لم يدفع المستاجر اجرة الخزائة بعد مضى خمسة عشر يوما من انذاره بالوفاء •

عدم دفع الأجرة مخالف لمقتضى العقد فيجوز فسخه ، وعدم اللجوء الى المحكمة فى ذلك بعد مضى هذه المدة اجراء يقصد منة مبادرة المستأجل بدفع الأجرة أو تمكين البنك من الانتفاع بها لتنشيط الحركة التجارية . والشرع لا يمنع ذلك .

(مادة ١٤٤)

١ اذا انتهت مدة العقد ، أو اعتبر مفسوخا وفقا للمادة السابقة ،
 استرد البنك الخزانة بعد اخطار الستاجر بالحضور الفراغ محتوياتها •
 ويكون الاخطار صحيحا اذا تم في آخر موطن عينه الستاجر للبنك •

٢ - واذا لم يحضر المستاجر ق الموعد المحدد بالاخطار ، كان المنك
 أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية الاذن له في فتح الغزانة بعضور
 من يعينه لذلك من المحضرين • ويجرز المحضر محضرا بالواقعة وبمحتويات
 الغذانة •

٣ ـ وعلى البنك أن يحتفظ لديه بمحتويات الخزانة وله بعد مفى سنة أشهر من تحرير محصر الجرد أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائيه أن تأمر ببيعها بالطريقة التى يعينها وايداع التمن خزانة المحكمة أو يامر بانخاد أى إجراء مناسب آخر .

٤ _ ويكون للبنك امتياز على البائغ المودعة في الغزانة المؤجرة أو على النمن المائج عن بيع محموياتها مستيفاء الاجرة والمعروحات المستحقه له .

والمادة والمادة والمادة والمادة

تبعل للبنك الحق في استرداد الغزانة عند انتهاء مدة العقد أو اعتباره مفسوحا وفقا للمادة السابقة وذلك بعد اخطار المستآجر اخطارا ضعيحا بالحضور لافراغ محتوياتها ، فإن لم يحضر كان للبنك أن يطلب من رئيس المحكمه الابتدانيه الاذن له في فتجها بحضور من يعينه للالك من المحضرين ويحرر المحضر محضرا بالواقعة وبمحتويات الحزائة وعلى البنك أن يحتفظ لديه بمحتوياتها ، وله بعد مضى ستة اشهر من تحرير المحضر أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية أن يأمر ببيعها وبايداع تمنها خزاله المحكمة أو باتحاد أي اجراء مناسب وفي دلك تطيم لاسترداد الخزانة بما يحفظ حقوق الطرفين ولا مانع منه شرعا كمسا جعلت المادة امتيازا للبنك على المبالخ المودعة في الخزانة أو على ثمن بيع محتوياتها لاستيفاء ما يستجقه و ذلك أن الودائع كالرهن عند المرتهن له امتياز عليه في استيفاء حقه منه ، وقد تقدم ذلك في الرهن عند مادة (١٤٦) .

الاعتماد عبر المام والله وور (٣٤٥ مام) إو باختار تم في عبد إذا

١ - يجوز توقيع العجز على الخزالة ، فعلم مصملا عاملا ن

٢ - ويكون الحجز بتكليف البنك ببيان ما اذا كان يؤجر خزانة المحجوز عليه و فاذا افر بنات وجب عليه منع المحجوز عليه مناسحول الى منان العزانة و تترك للبنك صورة من محضر العجز مستملة على بيان السند الذي تم الحجز بمعتضاه كما يعن مستاجر ألحزانه بمحضر الحجز •

٣٠ ـ واذا كان الحجز تحفظيا جاز للمستاجر ان يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية دفع الحجز أو الترخيص له في آخذ بعض معتويات الخزانة ما المخزانة المسلمان المخزانة المسلمان المخزانة المسلمان المخزانة المسلمان المخزانة المسلمان المخزانة المسلمان ال

٤ - واذا كان الحجز تنفيذياً وجب على المعضر التنفيذ بعد انداد الستأجر ، بأن يقوم بفتح الغزانة جبرا بعد أن يودع الحاجز مصروفات فتحها واعادتها الل حالتها • وتباع محتويات الغزانة وفقا للاجراءات المبينة في قانون المرافعات المدئية والتجارية •

ه _ واذا كان الستاجر غائبا وكان بالغزانة وثائق أو مستندات وجب على البنك حفظها لديه في حرز يختم بغاتم المحضر والبنك •

٦ وعلى الحاجز أن يؤدى للبنك مبلغا كافيا لضمان أجرة الخزانة
 خلال مدة الحجز •

(YEO 634)

تختص بالحجز على الخزانة وتبين اجراءاته وأحكامه وكلها أمور تنظيمية يجوز لولى الأمر اتخاذها لايصال الحقوق الى اصحابها ، ولامانع منها شرعا .

مارة الفرع الرابع ما النقل المعرفي (التحويل الحسابق) المنظم الفراء الفراء المنظم ال

انتقل المصرفي عملية يقيد البنك بمقتضاها مبلغا معينا في الحانب المدين من حساب الأمر بالنقل بناء على أمر كتابي منه ، وفي التجانب الدائن من حساب آخر ، ودنت التعقيق ما ياتي .

(ب) نقل مبلغ معين من حساب الى آخر كالاهما مفتوح باسم الآمر بانتقل بدى البنك ذاته أو لدى بتكين مختلفين .

٢ - وينظم الاتفاق بين البناك والأمر بالنقل شروط اصدار الامر ومع ذلك لا يجوز أن يكون أمر النقل لحامله و المدر معقد الماري

٣٠ - واذا كان السنفيد من المر النقل منوضاً في نفل القيمة الى الجانب الدائن ان حساب شعص احر وجب ان يد در اسمه لى المر النقل ٠

الله المنابعة المرام الروجود المارية المارية المارية المارية الا

water the first that the part the first

اذا تم النقل المصرفي بين فرعين أو اكثر للبنك أو بين بنكين مُغْتَلَقِينَ وجب توجيه كل متازعة صادرة من القير بشأن القيمة الى الفرع أو البنك الدى يوجد به حساب المستفيد •

(MES A37)

يجوز أن يرد أمر النقل على مبائغ مقيدة فعلا في حساب الأمر بالنقل مو على مبائغ يجرى قيدها في هذا الحساب خلال مدة يتفق الآمر بالنقل على تعيينها مقدما مع البنك .

الى البنك قبل صدود التعكم بشهر هذا الإفلاس ما لم يطبدو قباد من المحدد خلافا لذلك • (24 منال)

يجوز الاتفاق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر النقل الى البنك بدلا من تبليغه اليه من الآموا بالنقل على القنا ... والما في فال

(مادة ٥٠٠)

 ١ ـ يتملك الستفيد القيمة من وقت قيدها في الجانب الدائن مي خسابه • ويجوز للامر الرجوع في أمر النقل إلى أن يتم هذا القيد •

٢ - ومع ذلك اذا اتفق على أن يتقدم الستفيد بنفسه بامر النقل
 الى البنك دلا يجون الآمر الرجوع في أمر النفسل وذلك مع مراعداه
 ما تقفى به المادة ٣٥٥٠

(مادة ١٥٧)

يبقى الدين الذي صدر أمر النقل وفاء له قائما بضماناته وملعقاته الى أن تقيد القيمة فعلا في الجانب الدائن من حساب المستفيد •

(مادة ۲۰۲)

١ - اذا لم يكن رصيد الآمر كافيا ، وكان امر النقل موجها مباشرة
 الى البنك من الآمر بالنقل ، جاز للبنك أن يرفض تنفيذه ، على أن يخطر الآمر فورا بهذا الرفض •

٢ ـ اما اذا كان الأمر بالنقل مقدما من المستفيد قيد البنك لحسابه الرصيد الجزئي ما لم يرفض المستفيد ذلك • وعلى البنك أن يؤشر على امر النقل بقيد الرصيد الجزئي أو برفض المستفيد ذلك •

٣ ــ ويبقى للآمر حق التصرف في الرصيد الجزئي اذا رفض البنك تنفيد امر النقل أو رفض المستفيد قيد الرصيد الجزئي طبقا للفقرة السابقة •

" - going rows or (TOT 506) will aged rowing they

اذا تقدم عدة مستفيدين الى البنك جملة واحدة وكانت قيمة أوامر النقل التي يحملونها تجاوز رصيد الآمر ، كان من حقهم طلب توديع هذا الرصيد الناقص بينهم بنسبة حقوقهم .

(مادة ١٥٥٤)

١ - لا بجوز اجراء التوزيع الشار اليه في المادة السابقة الا في
 اول يوم عمل تال ليوم التقديم •

٢ _ ويسرى على هذه الحالة حكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٠ .

(مادة ٥٥٥)

١ ــ اذا أشهر أفلاس الستفيد جاز للآمر أن يوقف تنفيد أمر
 النقل ولو تسلمه الستفيد بنفسه •

٢ ـ ولا يمنع اشهار افلاس الآمر من تنفيذ أوامر النقل التي قدمت
 الى البنك قبل صدور الحكم بشهر هذا الافلاس ما لم يصدر قرار من
 المحكمة خلافا لذلك •

الفرع الرابع - النقل المصرفي (التحويل الحسابي)

الواد ٢٤٦ - ٥٥٥

تتحدث عن تنظيم عملية النقل المصرفى من حساب شخص الى شخص آخر ، أو من حساب شخص الى حسابه هو فى البنك نفسه أو لدى بنكين مختلفين • وهى كلها تنظيمات لتيسير التعامل مع الاحتياط للمحافظة على الأموال ، ولا يوجد مايمنعها شرعا • سواء تمت بغير مقابل أو بمقابل كأجر نظير اجراء هذه العملية لعدم تحقق الفائدة الربوية فيها *

الفرع الخامس _ فتح الاعتماد

(مادة ٢٥٧)

 ١ فتح الاعتماد عقد يضع البنك بمقتضاه تحت تصرف الستفيد وسائل للدفع في حدود مبلغ معين •

٣ _ ويفتح الاعتماد لمدة معينة أو غير معينة •

الفرع الخامس - فتح الاعتماد

(السادة ٢٥٦)

فيها تعريف لفتح الاعتماد وتقسيمه الى نوعين ، ماكان لمدة معينة وما نان لمده غير معينه ، وفتح الاعتماد العادى يعد فى مبدئه عقدابموجبه يلتزم العميل بالقرض ويستحق البنك عمولة على الفتح .

واذا اشتمل العقد على شرط الفائدة الربوية بطل الشرط وصــح العقد كما هو مذهب الامام أحمد .

(مادة ٢٥٧)

۱ - اذا فتح الاعتماد لمدة غير معينة ، جاز للبنك الغاؤه في كل وقت بشرط اخطار المستفيد قبل الميعاد الذي يعينه للالغاء بعشرة ايام على الأقل .

٢ ـ ويقع باطلا كل اتفاق يكون موضوعه اعطاء البنك حق الغاء
 الاعتماد غير المعين المدة دون اخطار سابق أو باخطار يتم في ميعاد أقل
 من الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة •

(الماده ۲۵۷)

تجيز للبنك الغاء فتح الاعتماد في كل وقت اذا كان لمدة غير معينة بشرط ان يخطر المستفيد قبل الميعاد الذي يعينه للالغاء بعشرة أيام على الأقل ، واى اتفاق يلغى وجوب الاخطار يقع باطلا · ذلك ان فتح الاعتماد غير المعين بمدة هو مجرد وعد فيجوز الفاؤه في اى وقت ،ولكن لاحتماا، ان يكون المعميل قد ارتبط بمعاملة معتمدا على فتح الاعتماد يجب اخطاره بالالفاء قبل موعده بوقت كاف لينظم أمره · وبطلان الاتفاق على الغاء وجوب الاخطار أساسه العمل على تلافي الضرر الذي قد يلحق العميل لو ارتبط بمعاملة دون علم بالغاء الاعتماد ، والاسلام لا ضر فيه ولا ضرار .

(مادة ١٥٨)

لا يجوز للبنك الغاء الاعتماد قبل انتهاء المدة المتفق عليها الا في حالة وفاة الستفيد أو الحجر عليه أو وقوفه عن الدفع - ولو لم يصدر حكم باشهار افلاسه - أو وقوع خطأ جسيم منه في استخدام الاعتماد المفتوح لصالحه .

(المادة ١٥٨)

لاتجيز للبنك الغاء الاعتماد قبل انتهاء المدة المتفق عليها ، الا عند وفاة المستفيد أو الحجر عليه أو وقوفه عن الدفع ، أو وقوع خطأ جسيم منه في استخدام الاعتماد المفتوح أصالحه وأساس ذلك تنفيذ الاتفاق أولا فالمسلمون عند شروطهم ، وأما جواز الالغاء في الحالات المذكورة فهو لمنع الضرر عنه وهذا أمر مشروع لا يوجد تص يعارضه .

الفرع السادس - الاعتماد المستندي

الأس المرودة ومراد ويدرك للبناء استعمام الله ال

was to the first part of the part of the

والمال والمالي المراجع في المراجع المر

۱ - الاعتماد المستندى عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب احد عملائه (الآمر بفتح الاعتماد) لصالح شخص آخر (المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل -

٢ - ويعتبر عقد الاعتماد المستندى مستقلا عن العقد الذي فتح
 الاعتماد بسببه ويبقى البنك أجنبيا عن هذا العقد و

ر مادة ۲۳۰)

يجب أن تعدد بدقة في الأوراق الخاصة بطلب فتح الاعتماد الستندى أو تأييده أو الاخطار به الستندات التي تنفذ في مقابلها عمليات الوفاء أو القبول أو الخصم •

(مادة ٢٦١) المنافقة المالية

يلتزم البنك الذي فتح الاعتماد بتنفيذ شروط الوغاء والقبول والخصم المتفق عليها في عقد فتح الاعتماد اذا كانت المستندات مطابقة لما ورد في هذا العقد من بيانات وشروط •

March March of Calling (NTY)

١ _ يجوز أن يكون الاعتماد المستندى بأنا أو فابلا للنقض • الله

٢ ـ ويجب ان ينص صراحة في عقد فتح الاعتماد على بيان نوعه
 فاذا لم ينص على ذلك اعتبر الاعتماد قابلا للنقض •

المراكبة المادة ١٢٦٣) المعلا المستال الماد

ANTONIA PLANTING THE TENTER

لا يترتب على الاعتماد المستندى القابل للنقض أى التزام على البنك قبل المستفيد • ويجوز للبنك في كل وقت تعديله أو الغاؤه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الآمر دون حاجة الى اخطار المستفيد بشرط أن يقع التعديل أو الالغاء بحسن نية وفي وقت مناسب •

((مادة ١٣٦٤)

Chamilt within a partit y part

١ يكون التزام البنك في حالة الاعتماد المستندى البات قطعيا
 ومباشرا قبل المستفيد وكل حامل حسن النية للصك المسحوب تنفيدا
 للعقد الذي فتح الاعتماد بسببه •

۲ - ولا يَجُوز الفاء الاعتماد المستندى البات أو تعديله الا باتفاق جميع ذوى الشأن •

 ٣ ـ ويجوز تأييد الاعتماد البات من بنك آخر يلتزم بدوره بصفة قطعية ومباشرة قبل الستفيد •

٤ ـ ولا يعتبر مجرد الإخطار بفتح الاعتماد المستندى البات المرسل
 الى المستفياء عن طريق بنك آخر تأييدا منه لهذا الاعتماد •

المالية المراجعة المر

۱ _ يجب أن يتفسمن كل اعتماد مستندى بات تاريخا أقصى لصلاحية الاعتماد وتقديم المستندات بقصد الوفاء أو القبول أو الخصم٠

٢ - واذا وقع التاريخ العين لانتهاء صلاحية الاعتماد في يوم عطلة
 للبنوك امتدت مدة الصلاحية الى أول يوم عمل تال للعطلة .

٣ ـ وفيما عدا أيام العطلات لا تمتد صلاحية الاعتماد ولو صيادف تاريخ انتهائها انقطاع أعمال البنك بسبب ظروف قاهرة ما لم يكن هناك تفويض صريح بذلك من الآمر •

المنفض ، وما يتوتيه على الر ١١٩٠ من) عرب فيض الهالة من ماليقة

though gradient get hit any who are story it & generally the

ا - على البنـك أن يتحقق من مطابقة السـتندات لتعليمات الآمر بفتح الاعتماد •

٢ ـ واذا رفض البنك المستندات فعليه أن يخطر الآمر فورا بالرفض مبينا له اسبابه •
 مبينا له اسبابه •
 مبينا له اسبابه •
 مبينا له اسبابه •

وقد اعتبرى بضاعة من الخارج للم يعالينها طفسه - لا يعليان ان يعلى عماليه الأرازية أن يستولن من (٣٦٧ قول) الطفليا عليها من الحسان

١ ـ لا يسال البنك اذا كانت المستندات القدمة مطابقة في ظاهرها
 التعليمات التي تلقاها من الآمر •

٢ - كما لا يتحمل البنك أية مسئولية فيما يتعلق بتعين البضاعة التي فتح بسببها الاعتماد أو بكميتها أو وزنها أو حالتها الخادجية او تفليفها أو قيمتها ولا فيما يتعلق بتنفيذ الرسسلين أو المؤمنين لالتزاماتهم ٠

الفوع السابع ـ الخصم

The thirty that the the the sale) is the thirty should be the sa

الخصم عقد يعجل البنك بمقتضاه الى حامل ورقة تجارية أو أى صك آخر قابل للتداول لم يحل أجل استحقاقه القيمة الثابتة بالصك مخصوما منها المصروفات والعمولة ، مقابل انتقال ملكية الصك اليه ، مع التزام المستفيد برد القيمة الى البنك اذا لم يدفعها المدين الأصلى .

الفرع السابع - الخصم

(المادة ۲۷۰)

فيها تعريف لمعنى الخصم . وهوبمنطوقه لا يتمارض مع الشرع الااذا كان الخصم محسوبا على أساس غير مشروع • وذلك كان يحصل البنك الى جانب العمولة والمصاريف النسبية _ فوائد على القيمة الاسسمية للأوراق من تاريخ التعاقد الى تاريخ استحقاقها ، أو على المسحوب منه نقدا أو قيدا بتأمين الأوراق • كما يجرى عليه العمل الآن في البنوك • ويمكن تفادى هذه الفائدة الربوية بزيادة العمولة •

وتخرج هذه العملية على أنها معاوضة بين أوراق ذات قيمة مالية، وهى الأوراق التجارية من ناحية المستفيد مع ضمان سدادها وأوراق البنكنوت من ناحية البنك ويجوز التفاضل بينهما في القيمة للاختلاف بين العوضين ، وذلك من وجوه منها أن الأوراق التجارية تمثل حقوقا قصيرة الأجل تتقادم بمضى مدة معينة ، يخلاف أوراق البنكنوت فالشأن فيها ألا تتقادم الحقوق الثابتة فيها ومنها أنه لا يجوز رفض التعامل بأوراق النقد في حين يجوز رفض التعامل بالأوراق التجارية وذلك بأوراق النعديث « فاذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يعدا بيد » ويعد من باببيع الدين بالنقد وهو جائز عندمالك بشروطه يعدا بيد » ويعد من باببيع الدين بالنقد وهو جائز عندمالك بشروطه

(مادة ۱۷۱)

Liter & all their of Liter emily " it was an an one

على المستفيد من الخصم أن يرد الى البنك القيمة الاسمية للصك الذي لم يدفع من المناسبة المسك

٧ - وجب ال تعد ١ (١٧١ قالية) و الاعتماد على بيان نوعه

توجب على المستفيد من الخصم - وهو صاحب الصك - أن يود الى البنك القيمة الاسمية للصك الذي لم يدفع ، وهذا مطابق لما ذهب اليه أبو حنيفه وأحمد في الحوالة من جواز رجوع المحال (البنك) على المحيل (صاحب الصك) عند مماطلة المحال عليه أو امتناعه أو افلاسه لأن عملية الخصم والقطع هذه فيها شبه بالحوالة من وجه، لأن فيها نقل الحق الذي في الصك من حامله الى البنك تمليكا .

البنك الذي فتحه مأذونا من الآمر في دفعه كله أو بعضه الى شخص البنك الذي فتحه مأذونا من الآمر في دفعه كله أو بعضه الى شخص او جملة أشخاص غير المستفيد الأول بناء على تعليمات صريحة صادرة من هذا المستفيد •

 ٢ ـ ولا يتم التناذل الا بموافقة صريحة من البنك • ولا يجوز التناذل الا مرة واحدة ما لم يتفق على غير ذلك •

ع سر ولا يعتبر معرد الإسلام فعله الإعتماد السعيدي البات الراسل ال المستفيد عن الروي بدا التي توبدًا عنه لهذا الاعتمام والبوء سالا

اذا لم يدفع الآمر بفتح الاعتماد الى البنك قيمة مستندات الشحن الطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره بوصول تلك المستندات ، فللبنك بيع البضاعة باتباع طرق التنفيلة على الاشياء المرهوئة رهنا تجاريا

الفرع السادس لا الاعتماد الستندي له من السادة ٣٥٩ - ٣٦٩

7 - eld een tilles their Kingle anticul Wandle to see sold

هذه المواد تبين معنى الاعتماد المستندى وأنه مستقل عن العقد النبى فتح الاعتماد بسببه ويعتبر المصرف أجنبيا عن هذا العقد ، وتبين ما يلتزم به البنك من تنفيذ شروطه بناء على المستندات التي يلتزم العميل بتحديدها بدقة كما تبين أنه قد يكون باتا وقد يكون قابلا للنقض ، وما يترتب على كل صهما ، ووجوب تحقق البنك من مطابقة المستندات لتعليمات الآمر بغتح الاعتماد ، وحكم التناذل عن الاعتماد للغير وما يعمل عند عدم دفع الآمر بالغتم ،

والاعتماد الستندى هو من باب الضمان ، لأن بائع البضاعة « المستفيد » لا يقبل التخلي عنها لمستر « الآمر بالفتح » لا يعرفه الا بضمان الثمن فورا ، أو بامكان تحويل المؤجل منه ، وكذلك المسترى وقد اشترى بضاعة من الخارج لم يعاينها بنفسه – لا يطمئن أن يدفع ثمنها دون أن يستوثق من شخنها بعينها مؤمنا عليها في أحسن الظروف ، فالمصرف هنا يكون ضامنا لحق البائع اذا قدم المستندات ولحق المشترى بتسلم المستندات وفحصها • والضمان جائز لأنه ضم ذمة الى ذمة في المطالبة بدين أو عين • وأخذ الأجر على ذلك جائز عند النووى من الشافعية والشيعة الأمامية – قيامنا على الجعالة •

فان كان الاعتماد مغطى كله من الآمر فلا حرمة وان لم يكن مغطى كليا أو جزئيا وشرط البنك فائدة على ما يغطى الاعتماد كانت الفائدة ربا والربا حرام الالضرورة أو حاجة ملحة ٠

الفرع الثامن - خطاب الضمان (المادة ٢٧٣) والمراد المادي والمادي

فيها تعريف لخطاب الضمان ولا مانع منه ، لأنه نوع من الضمان والضمان جائز شرعا ما لم يترتبعليه محفور، وذلك لأن خطاب الضمان قد يصدره البنك بناء على ثقته في عميله (الآمر) وقد يطلب تأمينا منه، ويستحق البنك أجرا عن خطاب الضمان ، هو العمولة التي يتقاضاها نظير اصداره خطاب الضمان ، والأجر على الضمان جائز كمما قاله الامام النووي من الشافعية ، وكما ذهبت اليه الشيعة الامامية . وتقديره يكون بالاتفاق • والاتفاق هو الأصل في المعاملات الدنيوية عند مالك لأن المسلمين عند شروطهم وليس فيه تحريم حلال ولا تحليل حرام ، حيث لم يرد نص يحرمه ٠

المراث المسال ا (مادة ٤٧٤) الا على المد له ديا المد

١ _ يجوز للبنك أن يطلب تقديم تأمين مقابل اصدار خطاب الضمان

٢ - ويجوز أن يكون التأمين تنازلا من الآمر عن حقه قبل المستمفيد.

(المادة ٤٧٤)

- تجيز للبنك أن يطلب تقديم تأمين مقابل اصدار خطاب الضمان . كما يجوز ان يكون هذا التأمين تنازلا من الآمر عن حقه قبل اللا وفي البنك للمستقيد الميلغ المتفق عليه في خطاره المستقيد سا

طلب البنك للتأمين على اصدار الخطاب بأية صورة هو كطلب الرهن للاستيثاق من سداد الدين ولا مانع منه شرعا .

(مادة ٧٧٠) يعد عام عامل الماد الماد

لا يجوز للمستفيد التناذل للغير عن حقه الناشيء عن خطاب الضمان" الا بموافقة البنك .

رالاحادة ٢٧٥)

لا تجيز للمستفيد التنازل للغير عن حقه الناشيء عن خطاب الضمان وذلك لأن المعاملات تقوم على التراضي ولا تصبح بدونها لقوله تعالى : « اللا أن فكون تجارة عن تراض منكم » .

الم سنهما من تسمليم اللود (١٧٧٣ مادة تعملونة طرابلة المتمليات

the three three as the tree in

لا يجوز للبنك أن يرفض الوفاء للمستفيد لسبب يرجع الى علاقة البنك بالآمر ، أو علاقة الآمر بالمستفيد •

الأعمل الله (٣٧٣ قالم) المعلى

١ - يكون للبنك قبل المدين الأصلى في الصك والستفيد من الخصم وغيرهما من الملتزمين الآخرين جميع الحقوق الناشئة عن الصك الذي أن ينيدا في جساب عن لم يق مدنومات مد الولة ومددانيان. ممنسخ

. وللبنك فضلا عن ذلك قبل المستفيد من الخصم حق مستقل في استرداد المالغ التي وضعها تحت تصرفه ، دون استنزال ما قبضه البنك من مصروفات وعمولة • ويكون للبنك استخدام هذا الحق في حدود الأوراق غير الدفوعة أيا كان سبب الامتناع عن دفعها •

٣ - فاذا كانت حصيلة الخصم مقيدة في الحساب الجارى ، كان للبنك الغاء القيد عن طريق القيد العكسى وفقا لنص المادة ٣٩٣ مع اخطار الستفيد من الخصم بهذا القيد . specification the many states about or took the by the addingth

الكادة ٢٧٢)

في الفقرة الأولى يكون للبنك قبل المدين الأصلى في الصك والمستفيد من الخصم وغيرهما من الملتزمين الآخرين جميع الحقوق الناشئة عن الصك الذي خصمه • ذلك لأن الصك أصبح ملك البنك فتنتقل معه كل حقوق الملكية والضمانات .

الله وفي الفقرة الثانية حق آخر للبنك قبل المستفيد من الخصم • وهو استرداده المبالغ التي وضعها تحت تصرفه دون استنزال ما قبضه البنك من مصروفات وعمولة ، ويكون للبنك استخدام هذا الحق في حدود الأوراق غير المدفوعة أيا كان سبب الامتناع عن دفعها • . there will turne to come cheers -

والفقرة انثالثة تنظيم لعملية الرجوع وهذا التنظيم لحفظ الحعوق ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

الفرع الثامن - خطاب الضمان

12, the to they hadout .

I - that described to they they all to themes theres

(المسادة ١٧٣)، والله يا أن يالما وعيده

خطاب الضمان تعهد يصدر من بنك بناء على طلب عميل له (الآمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد او شرط اذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب • ويوضيح في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من أجله .

(مادة ٢٧٣)

تمنع البنك أن يرفض الوفاء للمستفيد لسبب يرجع الى علاقة البنك بالآمر أو علاقة الآمر بالمستفيد • وذلك لأن خطاب الضمان اتفاق ولا يجوز الاخلال به فالمسلمون عند شروطهم •

(مادة ۷۷۷)

تبرا ذمة البنك قبل الستفيد اذا لم يصله خلال مدة سريان خطاب الضمان طلب من المستفيد بالدفع الا اذا اتفق صراحة قبل انتهاء هذه المدة على تجديدها .

(مادة ۷۷۷)

هذه المادة تبرىء ذمة البنك قبل المستفيد اذا الم يصله خلال مدة سريان خطاب الضمان طاب من المستفيد بدفع ما تضمنه الخطاب الا اذا اتفق صراحة على تجديد المدة قبل التهائها ، ذلك لأن الخطاب محدد السريان بمدة معينة ، فاذا التهت بطل اثره وهدو مقتضى قدواعد الشريعة .

(المادة ۲۷۸)

آذا وفي البنك للمستفيد المبلغ المتفق عليه في خطاب الضمان حل محله في الرجوع على الآمر بمقدار المبلغ الذي دفعه •

(مادة ۸۷۳)

اذا وفى البنك للمستفيد المبلغ المتفق عليه فى خطاب الضمان حل محله فى الرجوع على الآمر بمقدار المبلغ الذى دفعه وذلك مقتضى خطاب الضمان والشرع يوافق عليه .

الفرع التاسع - الحساب الجاري

(مادة ۲۷۹)

الحساب الجارى عقد يتفق بمقتضاه شخصان على أن يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التي تتم بينهما من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابلة للتمليك وغيرها وأن يستعيضا عن تساوية هذه الديون كل دفعة على حدة بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند اقفاله •

الفصل التاسع _ الحساب الجارى

(مادة ۲۷۹)

تعرف الحساب الجارى وهو عقد يقوم على اتفاق بين شخصين على أن يقيدا فى حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة _ الديون الناشئة عن العمليات التى تتم بينهما من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابلة للتمليك وغيرها وأن يستعيضا عن تسوية هذه الديون كل دفعة على حدة بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند أقفاله وليس فى هذا الاتفاق ما يتعارض مع الشرع ولا مع أخذ العمولة عنه فأنه تنظيم للتعامل بين الطرفين ٤ الا اذا كان هذا الاتفاق فى مقابل فائدة محددة اللرصيد الدائن عند التعاقد فيكون ممنوعا شرعا لأنه ربا .

(مادة ۲۸۰)

يجوز أن يكون الحساب الجارى مكشوفا لجهة الطرفين أو مكشوفا لجهة طرف واحد ، وفي الحالة الأخيرة لا يلتزم أحد الطرفين بتقديم المال للطرف الآخر الا اذا كان عند الأول رصيد كاف .

(May the property of the contract of the cont

ا ـ اذا تضمنت مفردات الحساب الجارى ديونا نقدية مقومة بعملات مختلفة أو أشياء غير مماثلة جاز للطرفين أن يتفقا على ادخالها في الحساب بشرط أن تقيد في أقسام مستقلة يراعى التماثل في المدفوعات التي تتضمنها ، وأن يصرح الطرفان ببقاء الحساب محتفظا بوحدته رغم تعدد أقسامه .

٢ - ويجب أن تكون أرصدة تلك الأقسام قابلة للتحويل بحيث يمكن فى الوقت الذى حدده الطرفان أو عند اقفال الحساب على الأكثر اجراء المقاصة بينها لاستخراج رصيد واحد .

(مادة ٢٨٣)

ا _ تنتقل ملكية النقود أو الأموال التي تقيد في الحساب الجاري الى الطرف الذي تسلمها •

٢ - ولكل طرف فى الحساب الجادى أن يتصرف فى أى وقت فى رصيده الدائن ما لم يتفق على خلاف ذلك .

(مادة ٣٨٣)

يعد قيد الورقة التجارية في الحساب الجاري صحيحا على الا تحتسب قيمتها اذا لم تدفع في ميعاد الاستحقاق • وفي هذه الحالة يجوز اعادتها الى صاحبها وعكس قيدها على الوجه المبين في المادة ٣٩٣ •

(مادة ١٨٤)

١ - تقيد بحكم القانون في الحساب الجاري جميع الديون الناشئة
 عن علاقات الأعمال التي تتم بين طرفي الحساب ما لم تكن هذه الديون
 مضمونة بتامينات قانونية أو اتفاقية ٠

٢ ـ ومع ذلك يجوز قيد الديون المضمونة بتامينات اتفاقية سواء
 كانت مقررة من المدين أو من الغير في الحساب الجاري ، اذا اتفق جميع
 ذوى الشان صراحة على ذلك •

(مادة ٥٨٣)

۱ _ اذا اتفق على قيد الدين المضمون بتأمين اتفاقى فى الحساب الجارى ، فان هذا التأمين ينتقل لضمان رصيد الحساب عند اقفاله بمقدار الدين دون اعتبار الما يطرأ على الحساب من تقييرات أثناء سيره ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ ـ واذا اشترط القانون اجراءات معينة لانعقاد التأمين أو للاحتجاج
 به على الغير فلا يتم انتقاله الى الرصيد ولا يجوز الاحتجاج به الا من تاريخ تمام تلك الاجراءات

(مادة ٢٨٦)

الديون المترتبة لأحد الطرفين اذا دخلت الحساب الجارى فقدت صفاتها الغاصة وكيانها الذاتى ، فلا تكون بعد ذلك قابلة على حدة للوفاء ولا للمقاصة ولا للانقضاء .

المواد من ۳۸۰ - ۳۸٦

تتحدث عن جواز أن يكون الحساب الجارى مكشوفا لجهة الطرفين أو لجهة طرف واحد وعن نظام تقييد الديون النقدية المقومة بعملات مختلفة والأشياء غير المتماثلة اذا تضمنتها مفردات الحساب الجارى ، كما تتحدث عن انتقال ملكية النقود أو الأموال التي تقيد في الحساب الجارى الى الطرف الذي تسملها ونظام التصرف في الرصيد وتبين أنقيد البورقة التجارية في الحساب الجارى يكون صحبيحا على الا تحتسب قيمتها اذا لم تدفع في ميعاد الاستحقاق • وتتحدث عن نظام قيد الديون الناشئة عن علاقات الأعمال التي تتم بين الطرفين وعن الدين المضمون بتأمين ، وعن فقدان الديون المترتبة لأحد الطرفين صفاتها الخاصة اذا دخلت الحساب الجارى •

وكل هذه تنظيمات لضبط الحساب لا يوجد ما يمنعها شرعا ما لم يتفق على أن يكون للرصيد الدائن فائدة ربوية .

(مادة ٧٨٧)

قيد المدفوعات في الحساب الجاري لايسقط ما للطرفين من دعاوي بشان العقود والمعاملات التي ترتبت عليها هذه المدفوعات ، ما لم يشترط خلاف ذلك م

A when is the state the state of the a

The state of the control of the part of the control of the control

تبين أن قيد المدفوعات في الحساب المجاري لا يسقط ما يكون للطرفين من دعاوى بشان العقود والمعاملات التي ترتبت عليها هده المدفوعات ، ما لم يشترط خلاف ذلك .

فاذا كان هناك عقد بين العميل وطرف ثالث بمبلغ معين ثم اتفقا على تقييده في حسابه الجارى ، فأن هذا القيد له صلة بما ينتهى اليه هذا العقد بعد التقاضى والحكم بالفسخ أو التعديل ، وهنا يكون للبنك الحق في انفاء قيد قيمة العقد أو تعديلها ، وفي ذلك تحقيق للعدالة ولا مانع منه شرعا .

(المادة ٨٨٣)

١ مفردات الحساب الجارى بمجموعها لا تقبل التجزئة قبل اقفال الحساب واستخراج الرصيد النهائي • واقفال الحساب وحده هو الذي تنشأ عنه القاصة الاجمالية لجميع مفردات الحساب •

٢ ـ ومع ذلك يجوز لدائن أحد طرفى الحساب توقيع الحجز اثناء سير الحساب على الرصيد الدائن لدينه وقت توقيع الحجز • وق هذه الحالة يجرى المفتوح لديه الحساب ميزانا مؤقتا الحساب للكشف عن مركز المحجوز عليه وقت توقيع الحجز •

٣ - وفي حالة الاتفاق على منع المحجوز عليه من التصرف في رصيده الدائن اثناء سير الحساب لا ينفذ الحجز الا بالنسبة الى الرصيد النهائي الذي يظهر لصلحته عند اقفال الحساب .

تبين أن مفردات الحساب الجارى بمجموعها لا تقبل التجزئة قبل اقفال الحساب ولمحتخراج الرصيد النهائى ومع ذلك يجوز لدائن أحد طرفى الحساب توقيع الحجز أثناء سير الحساب على الرصيد الدائن لمدينه وقت توقيع الحجز وهنا يجرى المفتوح لديه الحساب ميزانا مؤقتا للحساب للكشف عن مركز المحجوز عليه ، واذا منع المحجوز عليه من التصرف في رصيده الدائن لا ينفذ الحجز الا بالنسبة للرصيد النهائى الذي يظهر لمصلحته عند اقفال الحساب .

نو طلب العميل عند كل عملية بيان ماله وما عليه كان مخالفا لقتضى عقد الحساب الجارى، ، أما جواز توقيع الحجز فللمحافظة على حقوق من طلب توقيعه ، والمحافظة على الحقوق مطلوب شرعى .

(مادة ۹۸۳)

١ - اذا حددت مدة القفال الحساب اقفل بانتهائها ويجوز اقفاله
 قبل انتهاء هذه المدة باتفاق الطرفين •

Triang, Kings Vi E.J., (EDT)

۲ - اذا لم تحدد مدة للحساب الجاري جاز اقفاله في كل وقت بارادة أحد الطرفين مع مراعاة مواعيد الاخطار المتفق عليها أو التي يجرى بها العرف .

٣ _ وفي جميع الأحوال يقفل الحساب بوفاة (حد الطرفين أو بفقدانه الأهلية أو بافلاسه ٠

٤ - ويجوز وقف الحساب مؤفتا أثناء سيره لبيان مركز كل من الطرفين وذلك في المواعيد التي يتفق عليها الطرفان أو يحددها العرف المحلى والا ففي نهاية كل ثلاثة أشهر *

(مادة ۲۹۰) بالشجاء شام الله سام ۱

عند اقفال الحساب يعتبر دين الرصيد حالا ما لم يكن الطرفان قد اتفقا على غير ذلك أو لم تكن بعض العمليات الواجب ادخالها فى الحساب قد تمت وكان من شأن قيدها تعديل مقدار الرصيد

(مادة ۱۹۹۱)

تسرى القواعد العامة على انقضاء الدعاوى الخاصة بدين الرصيد •

المات المراجع المراجع

اذا زال الدين المقيد في الحساب أو خفض مقداره بسبب لاحق لدخوله الحساب وجب الغاء قيده أو تخفيضه وتعديل الحساب تبعا لذلك .

had the little with the car of the black of the location of the car of the ca

۱ _ اذا قيدت حصيلة خصم ورقة تجارية فى الحساب الجارى
 ولم تدفع قيمة الورقة فى ميعاد الاستحقاق جاز لمن خصم الورقة ولو
 بعد اشهاد افلاس من قدمها للخصم ، الغاء القيد باجراء قيد عكسى •

٢ ـ ويقصد بالقيد العكسى قيد مبلغ يعادل قيمة الورقة التجارية
 مضافا اليها المعروفات والعمولة فى الجانب المدين من الحساب

٣ ـ ولا يجوز اجراء القياء العكسى الا فيما يتعلق بالأوراق التجارية
 التي لم تدفع في مواعيد استحقاقها • ويقع باطلا كل اتفاق على غير
 ذلك •

مادة ١٩٤)

۱ ـ لا تقبل الدعاوى الخاصة بتصحيح الحساب من جراء غلط أو اغفال أو تكراد فى القيد أو غير ذلك من التصحيحات بعد انقضاء ستة أشهر من تاديخ تسلم كشف الحساب الخاص بالتصفية والذى يرسل بطريق البريد السجل المصحوب بعلم الوصول •

٢ - وفي جميع الأحوال تنقفى بمفى خمس سنوات كل دعوى تتعلق بالحساب الجارى وتسرى هذه المدة من تاريخ اقفال الحساب ٠

والمواد من ٣٨٩ - ٣٩٤

تبين متى يقفل الحساب ومتى يوقف مؤقتا وان دين الرصيد عند الاقفال يكون حالا الا عند الاتفاق على غير ذلك أو عدم تمام بعض العمليات الواجب ادخالها في الحساب لتعديل مقدار الرصيد وأن الدين المقيد في الحساب اذا زال أو خفض وجب الغاء قيده أو تخفيضه وتعديل الحساب .

كما تبين حكم ما اذا قيدت حصيلة خصم ورقة تجارية في الحساب ولم تدفع قيمتها في موعد استحقاقها ، ونظام القيد العكسي وما يتبع في الدعاوي الخاصة بتصحيح الحساب .

وكل هذه اجراءات تنظيمية لضبط الحساب وحفظ الحقوق والمطالبة بها ، وهي من الأمور المباحة التي يجوز لولى الأمر تقنينها للمصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

الباب الثالث الشاهدة المادية والمعادة

3 STACK OF THE WAY OF MY AT XY

Est that she to thember those, &

الفصل الأول ماليان بد اليديا الفيد

الأوراق التجارية

الفرع الأول - انشاء الكمبيالة

والمنافق المنافق (١٩٥٥) المنافق المنافق المنافقة المناف

تشتمل الكمبيالة على البيانات الآتية:

١ _ لفظ كمبيالة مكتوبا في متن الصك وباللغة التي كتب بها •

٢ _ أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود ٠

٣ _ اسم من يلزمه الوفاء (السحوب عليه) ٠

ع _ ميعاد الاستحقاق • ٧٨٧ ١٨٥٠ ١

ه _ مكان الوفاء •

٦ - اسم من يجب الوفاء له أو لأمره (المستفيد) •

٧ _ تاريخ انشاء الكمبيالة ومكان انشائها ٠ ١١٨ ١١٨ ١١٨

٨ - توقيع من أنشأ الكمبيالة (الساحب) •

(المادة ۱۹۷)

تبين أنواع الكمبيالة بحسب الأشخاص المحررة لهم وهو عرف مصرفى لا يوجد ما يمنعه شرعا مادام خاليا من الفوائد المشروطة المحددة.

(مادة ۹۹۸)

يحوز أن تكون الكمبيالة مستحقة الوفاء في محل اقامة شخص آخر سواء في الجهة التي بها محل اقامة المسحوب عليه أو في أية جهـة

Kamely Kingly 12 (PAN 53LII) with glanding a died

تجوز أن تكون الكمبيالة مستحقة الوفاء في محل أقامة شخص آخر سوا. في الجهة التي بها محل اقامة المسحوب عليه أو في أية جهة أخرى ، وهو اجراء لا مانع منه شرعا ال

(مادة ۱۹۹۹)

١ - اذا كتب مبلغ الكمبيالة بالحروف وبالأرقام معا فالعبرة عند الاختلاف بالمكتوب بالحروف

٢ - واذا كتب المبلغ عدة مرات بالحروف أو عدة مرات بالأرقام فالعبرة عند الاختلاف بأقلها مبلغا •

(المادة ۹۹۳)

تجعل العبرة في معرفة المبلغ المكتوب بالحوالة بالحروف عند الاختلاف مع الأرقام ، واذا تعددت كتابته بالحروف أو الأرقام اعتبر عند الاختلاف أقلها مبلغا • المناهم النامية في الله الله الله على الله

الاعتماد على الحروف أضبط لبعد التهمة عنها ، والأخذ بالأقل مما كتب موافق للشرع في أن الاعتبار بالمتيقن والمتقين هنا هو الأقل • وما زاد عليه فمشكوك فيه .

المادة (٠٠٠) على المادة المادة

(1/23/2)

تكون التزامات عديم الأهلية أو التزامات ناقص الأهلية غير التاجر الناشئة من توقيعه على الكمبيالة كساحب أو مظهر أو قابل أو ضامن احتياطي أو بأية صفة أخرى باطلة بالنسبة اليه فقط • ويجوز له التمسك بهذا البطلان قبل كل حامل للكمبيالة •

الباب الرابع - الأوراق التجارية الفرع الأول ــ انشاء الكمبيالة

الكمبيالة اذا كانت من محررها وهو الساحب لحساب نفسه ان كان له رصيد عند المسحوب عليه يغطى المبلغ المدون فيها كانت مستندا عليه بالسحب وتسام المباغ المطاوب ، وان لم يكن له رصيد فهي طاب قرض . واذا كانت احسباب غيره فان كان له رصيد كاف عند المسحوب عليه فهي حواله ، وان لم يكن له رصيد كاف فهي توكيل للمحال بالاستقراض ، والاستقراض المباشر أو بالتوكيل أن كان بفائدة مشروطة محددة فهو حرام والا فلا

ومذا عدل بامر به المدر (٢٩٥ قالله) تبين ما يجب أن يكتب عند تحرير الكمبيالة ، وهو نظام لا مانع منه شرعا ٠ ale of positional in the sky of the

(مادة ۱۹۹) The compile to be white to lable of back they be get ingthe

I - they with thought both cother .

on my to the first with the state of the sta

الصك الخالي من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر كمبيالة الا في الأحوال الآتية :

١ - اذا خلت الكمبيالة من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبرت مستحقة الوفاء للي الاظلام عليها النه لها منا لنعاسة شاليبكا مسعاس واسبة

١٨١ - واذا خلت من بيان مكان الوفاء اعتبر المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه مكانا للوفاء ومحلا لاقامة المسحوب عليه في الوقت ذاته،

٣ _ واذا خلت من بيان مكان الانشاء اعتبرت منشاة في المكان المبين بجانب السم الساحي الله الدياء الله المدينة المدينة الما وي last to a restall to see it should not that, (and a 12 mills)

(المادة ٢٩٦)

تبين الحكم عند خلو الكمبيالة من أحد البيانات المطلوبة في المادة السابقة ، وهو عرف مصرفي لا مانع منه شرعا .

I will be place vory of the control of the

- ١ يجوز سحب الكمبيالة لأمر الساحب نفسه ٠
- ٢ ـ ويجوز سحبها على الساحب المالم الله الله على الساحب
 - ٣ _ ويجوز سحبها لحساب شخص آخر ٠

(مادة ٣٠٤)

١ من وقع كمبيالة نيابة عن آخر بغير تفويض منه التزم شخصيا
 بموجب الكمبيالة • فاذا أوفاها آلت اليه الحقوق التي كانت تؤهل
 الى من ادعى بالنيابة عنه •

٢ _ ويسرى هذا الحكم على النائب اذا جاوز حدود سلطته ٠

والمادة (٢٠٤)

تجعل من يوقع على الكمبيالة نيابة عن آخر بغير تغويض ملتزما شخصيا بموجبها • ومثله النائب الذي يتجاوز حدود سلطته في المبلغ أو أنواع المعاملات المسموح بها مثلا • أما الأول فلانه فضولي غير مأذون له فتصرفه شخصي يتحمل تبعته ، وأما الثاني فانه قد خالف شرط النيابة فعزل نفسه بالمخالفة فيتحمل وحده مسئولية ما خالف فيه ، وهذا عدل يأمر به الشرع •

(عادة ١٠٤)

١ ـ يضمن ساحب الكمبيالة قبولها ووفاءها •

۲ - ویجوز له آن یشترط اعفاءه من ضمان القبول ، وکل شرط باعفائه من ضمان الوفاء یعتبر کان لم یکن .

والمادة (٤٠٤) قالسوالا صلح الله - ١

تجعل ساحب الكمبيالة ضامنا لقبولها من المسحوب عليه ووفائها ، مع جواز اشتراط الاعفاء من ضمان القبول دون ضمان الوفاء ، ذلك ان ضمان القبول والوفاء ، نابع من وجوب الصدق والاخلاص في المعاملة وعدم الغش والخداع فيها ، واذا اشترط عدم ضمان القبول ورضى بذلك المستفيد جاز ، لأن أساس المعاملات الدنيوية هو الاتفاق والتراضى عند الامام صالك مادام لا يحلل حراما ولا يحرم حلالا ، ولا يوجد ذلك . لكن اذا اشترط عدم الضمان للوفاء بطل لأن في ذلك احتمال ضياع للحقوق ، والامامان أبو حنيفة وأحمد جعلا المحيل (ساحب الكمبيالة) ضمامنا لمباغ الحوالة يرجع به عليه المحال اذا امتنع الحال عليه عن الوفاء أو ماطل فيه .

الفرع الثاني - التغلهر

المادة (٥٠٤)

١ _ كل كمبيالة ولو لم يصرح فيها أنها مسحوبة للأمر تتداول بالتفهير ٠

٢ ـ ولا يجوز تداول الكمبيالة التى يضع فيها الساحب عبارة (ليست للأمر) أو أية عبارة أخرى تفيد حدا المعنى الا باتباع احكام حوالة الحق المنصوص عليها في قانون العاملات المدنية مع ما يترتب عليها من آثاد *

(£ . . ösla)

تبطل التزامات عديم الأهلية أو التزامات ناقص الأهلية غير التاجر الناشئة من توقيعه على الكمبيالة كساحب أو مظهر أو قابل أو ضامن احتياطى أو باية صفة أخرى ، وذلك بالنسبة اليه فقط ، ويجوز له التمسك بهذا البطلان قبل كل حامل للكمبيالة •

بطلان الالتزامات هو لفقد الأهلية أو نقصائها والشرع يجيز التجارة لناقص الأهلية بالاذن •

(2 · 1 isla)

اذا حمات الكمبيالة توقيعات أشخاص ليست لهم اهلية الانتزام بها، او توقيعات غير ملزمة او توقيعات غير ملزمة لاصحابها لأسباب أخرى ولا لن وقعت الكمبيالة باسمائهم ، فان التزامات غيرهم من الموقعين عليها تبقى مع ذلك صحيحة .

والمادة (٤٠١)

تقول: اذا حملت الكمبيالة توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام بها أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات غير ملزمة لأصحابها لأسباب أخرى ولا لمن وقعت الكمبيالة بأسمائهم ، فأن التزامات غيرهم من الموقعين عليها تبقى مع ذلك صحيحة ،

عدم التلاذم في البطلان بين التوقعيات الصحيحة المعتبرة وبين غيرها يقصد به تيسير الأعمال التجارية وذلك لا يتنافى مع الشرع ·

والمادة (٢٠٢)

١ - يخضع شكل الكمبيالة لقانون الدولة التي تم انشاؤها فيها ٠

٢ - ويرجع فى تحديد أهلية الملتزم بالكمبيالة الى قانون الدولة
 التى ينتمى اليها بجنسيته فاذا أحال هذا القانون الى قانون دولة أخرى
 كان قانون تلك الدولة هو الواجب التطبيق •

٢٠٠٠ - واذا كان القانون الواجب التطبيق يعتبر الملتزم ناقص الأهلية فان التزامه بمقتضى الكمبيالة يبقى صحيحا اذا وضع توقيعه عليها في دولة يعتبره قانونها كامل الأهلية •

(etc 7+3)

تبين خضوع شكل الكمبيالة لقانون الدولة التى تم انشاؤها فيها وألرجوع في تحديد أهلية الملتزم بالكمبيالة الى قانون الدولة التى ينتمى اليها بجنسيته أو الدولة التى يحال الى قانونها ، واعتبار قانون الدولة التى وضع فيها توقيعه على الكمبيالة ، وهذا عرف لا يوجد ما يمنعه شرعا .

۳ ـ ویجوز التظهیر للمستحوب علیه ستوا، قبل الکمبیالة او لم
 یقبلها کما یجوز التظهیر للساحب او لأی ملتزم آخر ، ویجوز لجمیع
 هؤلاء تظهیر الکمبیالة من جدید •

(مادة ۲۰۱)

١ ـ يجب أن يكون التظهير غير معلق على شرط • وكل شرط يعلق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن •

٢ _ ويكون التظهير الجزئي باطلا .

٣ _ ويعتبر التظهير للحامل تظهيرا على بياض •

(مادة ۷۰٤)

 ١ ــ يكتب التظهير على الكمبيالة ذاتها أو على ورقة متصلة بها ويوقعه المظهر .

٢ - ويجوز ألا يذكر في التظهير اسم المستفيد ، كما يجوز أن يقتصر
 على توقيع المظهر (التظهير على بياض) ويشترط لصحة التظهير في هذه
 الحالة الأخيرة أن يكتب على ظهر الكمبيالة أو الورقة المتصلة بها ٠

(مادة ۲۰۸)

١ - ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة .

٢ - واذا كان التظهير على بياض جاز للعامل:

(أ) أن يملا البياض بكتابة اسمه او اسم شخص آخر .

(ب) أن يظهر الكمبيالة من جديد على بياض أو الى شخص آخر .

(ج) أنْ يسلم الكمبيالة الى شخص آخر دون ان يملأ البياض ودون ان يظهرها •

الفرع الثاني - التظهير

(السواد من ٥٠٥ _ ٤٠٨)

تبين نظام تظهير الكمبيالة وهو عرف تجارى لا يوجد ما يمنعه شرعا، كما تبين انتقال جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة بالتظهير، وأساس ذلك أنه بتظهيرها تصير ملكا لمن ظهرت اليه فتنتقل جميع حقوقها اليه، وهو شأن التمليك في المعاملات بالبيع والهبة ونحوهما •

ول الكيميالة أو لم الإصل (1.4 3مال) عليه كان لقيه معاول الولاء مساور الاستخلاق • طلالا أيشيك لالله كان فسامنا للوعد وقو عمل

١ - يضمن المظهر قبول الكمبيالة ووفاءها ما لم يشترط غير ذلك ٠

٢ - ويجوز له حظر تفهيرها من جديد • وفى هذه الحالة لايكون
 ملزما بالضمان قبل من تؤول اليه الكمبيالة بتظهير لاحق •

المادة (٤٠٩) المعمد الإصدادة (٤٠٩)

تجعل المظلهر ضامنا لقبول الكمبيالة ووفائها ، كالساحب الأصلى للكمبيالة ، لكن اجازت الاتفاق على عدم ضمان القبول والوفاء أيضا لأن الوفاء اذا لم يتم رجع حامل الكمبيالة على المظهر ، والمظهر يرجع على صاحب الكمبيالة (الساحب) فهو ضامن بحكم المادة (٤٠٤) فالحق لايضيع باشتراط المظهر عدم ضمان الوفاء لحامل الكمبيالة . وجواز خطر المظهر لتظهيرها من جديد أمر لا يوجد ما يمنعه شرعا وان ظهرت بعد الحظر لا يلزمه شيء بل الذي يضمن هو من قام بالتظهير

(£1 + ösla)

۱ ـ يعتبر حائز الكهبيالة حاملها الشرعى متى اثبت انه صاحب الحق فيها بتظهرات غير منقطعة ولو كان آخرها تظهيرا على بياض • وتعتبر التظهيرات المسطوبة في هذا الشأن كان لم تكن • وإذا أعقب التظهير على بياض تظهير آخر اعتبر الموقع على هذا التظهير أنه هو الذي آل اليه الحق في الكمبيالة بالتظهير على بياض • مدا التحق في الكمبيالة بالتظهير على بياض • مدا التحق في الكمبيالة بالتظهير على بياض •

٣ ـ واذا فقد شخص حيازة الكمبيالة اثر حادث فلا يلزم الحامل بالتخل عنها من أثبت حقه فيها طبقا للفقرة السابقة ، الا اذا كان قد حصل عليها بسوء نية أو ارتكب في سبيل الحصول عليها خطا جسيما٠

Kunge they Their (\$10 00) had been

تبين أن حائز الكمبيالة يعتبر حاملها الشرعى الذا أثبت أنه صاحب الحق فيها بتظهيرات متصلة ولو كان آخرها تظهيرا على بياض وهذا عرف تجارى لا يوجد ما يمنعه شرعا ، كما تبين الحكم اذا فقد شخص حيازة الكمبيالة أثر حادث وادعى حاملها ملكيتها وهو اجراء تنظيمى لولى الأمر اتخاذه للمصلحة ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

ال مادة ١١١ع) عددنا السنان والراجعيديال

مع عدم الاخلال بحكم المادة ٤٠٠ ليس لن اقيمت عليه دعوى بكمبيالة أن يحتج على حاملها بالدفوع المنية على علاقاته الشخصية بساحبها أو بحامليها السابقين مالم يكن قصد الحامل وقت حصوله عليها الاضرار بالمدين و

in and Warrell - to the and you tribute that this in these fools Warrely . . . (217 336)

١ ـ اذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للتحصيل) أو (القيمة للقبض) أو (للتوكيل) أو أى بيان آخر قد يفيد التوكيل جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة ٤ ومع ذلك لا يجدوز تظهيرها الا على سبيل التوكيل •

٢ ـ وليس للملتزمين في هذه الحالة الاحتجاج على الحامل الا
 بالدفوع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر •

 ٣ ـ ولا تنقضى الوكالة التي يتضمنها التظهير بوفاة الموكل أو الحجر عليه ٠

(مادة ١٣٤)

ا ب اذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للضمان) أو (القيمة للرهن) أو أى بيان آخر يفيد الرهن جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة • ومع ذلك اذا ظهر الحامل الكمبيالة اعتبر التظهير حاصلا على سبيل التوكيل •

٢ ـ وليس للملتزمين بالكمبيالة الاحتجاج على الحامل بالدفوع المبنية
 على علاقاتهم الشخصية بالمظهر ما لم يكن قصد الحامل وقت حصولة على
 الكمبيالة الاضرار بالمدين •

(المادة ١٤٤)

التظهير اللاحق لمعاد الاستحقاق ينتج آثار التظهير السابق عليه • اما التظهير اللاحق لاحتجاج عدم الوفاء أو الحاصل بعد انقضاء المعاد القانوني المحدد لعمل هذا الاحتجاج فلا ينتج الا آثار حوالة الحق •

٢ ـ ويفترض في التظهير الخالي من التاريخ أنه حصل قبل انقضاء
 المعاد المحدد لعمل الاحتجاج ما لم يثبت غير ذلك •

(alco 013)

لايجوز تقديم تاريخ التظهير واذا حصل اعتبر تزويرا .

(المواد من (ا ٤ الى ١٥٥) عليه الله الله

المادة ٤١١ تمنع احتجاج من أقيمت عليه دعوى بكمبيالة على حاملها بالدفوع المبنية على علاقاته الشخصية بسماحها أو حامليها الا اذا كان قصد الحامل وقت حصوله عليها الاضرار بالمدين .

والمادة (٤١٢) تبين حكم التظهير اذا اشتمل على عبارة (القيمة للتحصيل) أو (القيمة للقبض) أو (للتوكيل) أو ما يفيد التوكيل.

والمادة (٤١٣) تبن حكم التظهير اذا اشتمل على عبارة (القيمة للضمان) أو (القيمة للرهن) أو أي بيان يفيد الرهن •

والمادة (٤١٤) تبين حكم التظهير اللاحق لميعاد الاستحقاق وحكم التظهير اللاحق لاحتجاج عدم الوفاء الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق - أو الحاصل بعد انقضاء الميعاد القانوني المحدد لعمل الاحتجاج •

والمسادة (٤١٥) تمنع تقديم تاريخ التظهير وتعد تقديمه تزويرا ٠

وكل هذه المواد اجراءات تنظيمية لولى الأمر اتخاذها لحفظ الحقوق ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفرع الثالث ـ مقابل الوفاء (المادة ٤١٦)

على ساحب الكمبيالة أو من سحبت لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقابل وفائها ومع ذلك يسأل الساحب لحساب غيره قبل مظهرى الكمبيالة وحاملها دون غيرهم عن ايجاد مقابل الوفاء •

الفرع الثالث - مقابل الوفاء

(مادة ٢١٦)

توجب على ساحب الكمبيالة أو من سحبت لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقابل وفائها ، وكذلك الساحب لحساب غيره يكون مسمولا عنذلك قبل مظهرى الكمبيالة وحاملهادون غيرهم لانه السحبها لنفسه أو وكيله ولم يوجد له رصيد كانت طلبا لقرض يجوز رفضه ، وان سحبها لغيره فهى حوالة فلابد من وجود ما يضمن وفاءها عند المحال عليه ، لانه ضامن للوفاء بحكم المادة (٤٠٤) .

(مادة ۱۷ ٤)

يعتبر مقابل الوفاء موجودا اذا كان المسحوب عليه مدينا للساحب أو الآمر بالسحب في مبعاد استحقاق الكمبيالة بمبلغ من النقودمستحق الأداء ومساو على الأقل لمبلغ الكمبيالة •

(المادة ١١٧)

I to gold therein with broads by bein his wife there .

تعتبر مقابل الوفاء موجودا اذا كان المسحوب عليه مدينا للساحب او الأمر بالسحب في ميعاد استحقاق الكمبيالة بمبلغ مستحق الاداء ومساو على الأقل لمبلغ الكمبيالة ، وذلك أن الدين يعتبس ضمانا للوفاء فهو من الحقوق المتعلقة بذمة المسحوب عليه .

(مادة ۱۸۱۸)

۱ _ يعتبر قبول الكمبيالة قرينة على وجود مقابل الوفاء لدى القابل، ولا يجوز نقض هذه القرينة في علاقة السحوب عليه بالحامل ٠

۲ _ وعلى الساحب وحده أن يثبت فى حالة الانكار _ سواء حصل قبول الكمبيالة أو لم يحصل _ أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء فى ميعاد الاستحقاق • فاذا لم يثبت ذلك كان ضامنا للوفاء ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد قانونا • فاذا أثبت الساحب وجود المقابل واستمرار وجوده حتى الميعاد الذى كان يجب فيه عمل الاحتجاج برئت ذمته بمقدار هذا المقابل ما لم يكن قد استعمل فى مصلحته •

(المادة ١١٨)

تجعل قبول الكمبيالة قرينة على وجود مقابل للوفاء لدى القابل ولا يجوز للمسحوب عليه اثبات عكس ذلك لحامل الكمبيالة وتلزم الساحب وحده أن يثبت _ في حالة الإنكار _ أن المسحوب عليه كان لديه مقابل أاو فاء في ميعاد الاستحقاق . وتبين مايترتب على ذلك ، وهو من الاجراءات التنظيمية التي يجوز أولى الأمر اتخاذها لحفظ الحقوق ولا مانع منها شرعاً • الله المستريد منه الحالق اله اله

عليها أو الأن واحية الثقالي الليمار في مدة مصنة بناء عن شرط خاص (19 قام) يها وجب سان الديام القيول باليوم الأطرب عصل فيسه الا اذا أوجب

١ _ تنتقل ملكية مقابل الوفاء بحكم القانون الى حملة الكمبيالة

٣ _ واذا كان مقابل الوفاء أقل من قيمة الكمبياتة كان للحامل على هذا المقابل الناقص جميع الحقوق المقررة له على المقابل الكامل ويسرى هذا الحكم اذا كان مقابل الوفاء دينا متنازعا عليه أو غير حال عند استحقاق الكمسالة •

المادة ١٩٤١) ماد ومعد دلد معدد

I was it, say that as use it was car car car car

تبين انتقال ملكية مقابل الوفاء الى حملة الكمبيالة المتعاقبين وحكم ما اذا كان أقل من قيمتها ، وانتقال الملكية أساسه أن الكمبيالة كالحوالة التي يجوز فيها مبادلة الدين بالدين دون قبض العين والحقوق المقررة لحامل الكمبيالة على المقابل الناقص مثلها على المقابل الكامل من حيث الاجراءات التي تتخذ لاستيفاء حقه ، وفي ذلك محافظة على الحقوق وايصالها الى أصحابها ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

المنتون علية فون أن يبن أسير الشامي الله أمن الرابة على . المادة الله الله الله المادة ١٠٠٠) المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد

I me til av thurben to thank autil hatta in autil tilah

على الساحب ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد له قانونا أن يسلم حامل الكمبيالة المستندات اللازمة للحصول على مقابل الوفاء • فاذا أفلس الساحب لزم ذلك وكيل التفليسة • الممالا صالا الماع يم

(11_100 -73)

in and thelle .

and the settled .

at the first term of the state which the state of the first tag second

توجب على صاحب الكمبيالة أن يسلم حاملها المستندات اللازمة الحصول على مقابل الوفاء، فاذاا فلس الساحب ازم ذلك وكيل التفلسية وهذا اجراء يقصد به المحافظة على الحقوق ولا مانع منه شرعا •

THE RESERVE THE PROPERTY AND THE PARTY OF THE PERSON AS TH

(alca 173)

اذا أفلس الساحب ولو قبل ميعاد استحقاق الكمسالة فللحامل دون غيره من دائني الساحب استيفاء حقه من مقابل الوفاء الموجود على وجه صحيح لدى السحوب عليه .

(elco 173)

تبين أن السماحب الذي أصدرها اذا افلس يكون لحاملها دون غيره من دائني الساحب استيفاء حقه من مقابل الوفاء الموجود على وجه صحيح لدى المسحوب عليه ؛ أى أن دين حامل الكمبيالة من قبيل الديون المتازة ، ولولى الأمر أن يجعل بعض الديون ممتازة لاهميتها في تحقيق المصلحة ولا يوجد ما يمنع ذلك شرعا .

(alco 773)

. Hay & Maley - thing to

١ - اذا أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء دينا في ذمته دخل هذا الدين في موجودات التفليسة •

٢ _ اما اذا كان للساحب لدى السحوب عليه بضائع أو أوراق تجارية أو أوراق مالية أو غر ذلك من الأموال التي يجوز استردادها طبقا لأحكام الافلاس وكانت هذه الأموال مخصصة صراحة أو ضمنا لوفاء الكمبيالة فللحامل الأولوية في استيفاء حقه من قيمتها •

(مادة ٢٧٤) عاصم عدادة يك عا عداده

تبين أن المسحوب عليه اذا أفلس وكان مقابل الوفاء دينا في ذمته دخل هذا الدين في موجودات التفليسة وذلك تحقيقا للمساواة بين الدائنين أو الغرماء • وتبين المــادة أن الساحب اذا كانت له بضائع او اوراق تجارية او مالية او غيرها مخصصة صراحة أو ضمنا لوفء الكمبيالة فللحامل الأولوية في استيفاء حقه من قيمتها ، هذه الأولوية أمتياز يجوز لولى الأمر أن يقرره للمصلحة ولا مانع منه شرعاً •

2 - class ville to in 1874 sale blanche which is well seles to the Track well at the the Humban the thing to such

١ _ اذا سحبت عدة كمبيالات على مقابل وفاء واحد لا يكفي لوفائها كلها فيراءى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق حامليها في استيفاء ديونهم من مقابل الوفاء المذكور • ويكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تواريخ الكمبيالات الأخرى مقدما على غيره •

٢ _ فاذا سحبت الكمبيالات في تاريخ واحد قدمت الكمبيالة التي تحمل قبول المسحوب عليه *

٣ - واذا لم تحمل أية تمبيالة قبول المسحوب عليه قدمت الكمبيالة التي خصص لها مقابل الوفاء • لمنه علمه المحمد عماله عاداع مرابع

٤ _ أما الكمبيالات التي تشتمل على شرط عدم القبول فتأتى في المرتبة الأخرة • (NGS Y72)

المن في المن الثال التامي (173 قاليا) من ذوى المسلحة الادعة تبين أهمية تواريخ سحب الكمبيالة المتعددة على مقابل وفاء واحد لا تكفي لوفائها كلها ، ونظام ترتيب هذه الكمبيالات وهي من باب الاجراءات التنظيمية أوصول الحقوق الى أصحابها ولولى الأمر اتخاذها ولا مانع منها شرعاً •

(مادة ۲۸٤)

الله الله القبول على الكمبيالة ذاتها ويؤدى بلفظ (مقبول) الوابية عبارة اخرى تفيد معناه ويوقعه السحوب عليه ٠

٢ - ويعتبر قبولا ، مجرد وضع السنعوب عليه توقيعه على وجه الكمبيالة ٠

٣ - واذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها أو كانت واجبة التقديم للقبول في مدة معينة بناء على شرط خاص بها وجب بيان تاريخ القبول باليوم الذي حصل فيه الا اذا اوجب التحامل بيان تاريخ القبول بيوم تقديم الكمبيالة فاذا خلا القبول من التاريخ جاز للحامل - حفظا لحقوقه في الرجوع على المظهرين وعلى الساحب - اثبات ذلك باحتجاج يعمل في وقت يكون مجديا .

(مادة ٢٩٤)

۱ _ يجب أن يكون القبول غير معلق على شرط · ومع ذلك يجوز للمسحوب عليه قصره على جزء من مبلغ الكمبيالة ·

٢ - وأى تعديل لبيانات الكمبيالة يقع في صيغة القبول يعتبر رفضا
 للقبول • ومع ذلك يبقى القابل ملزما بما تضمنته صيغة قبوله •

ميت الإجراءات التي تعدد لا (١٤٠٥ قال) في ذلك معافظة على المدوق

the collect of the little with at the of

١ - اذا عين الساحب في الكمبيالة محــلا للوفاء غير محــل اقامة السحوب عليه دون أن يعين اســم الشخص الذي يجب الوفاء عنده ، جاز للمسحوب عليه تعيينه عند القبول ، فاذا لم يعينه اعتبر السحوب عليه القابل ملزما بالدفع في مكان الوفاء .

٢ – واذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء في محل اقامة السحوب
 عليه جاز له أن يعين في صيغة القبول عنوانا في الجهة التي يجب أن
 يتم فيها الوفاء •

الديد من مناوي (عادة (٣٤) الناولة ما مناه المناولة المن

۱ - اذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة كان ملزما بوفاء قيمتها في ميعاد استحقاقها ٠

٢ - وفى حالة عدم الوفاء يكون للحامل - ولو كان هو الساحب ذاته - مطالبة المسحوب عليه القابل بدعوى مباشرة ناشئة عن الكمبيالة بكل ما تجوز المطالبة به بمقتضى المادتين ٤٦٠ و ٤٦١

الفرع الرابع - القبول

(مادة ١٢٤)

يجوز لحامل الكمبيالة ولأى حائز لها حتى ميعاد الاستحقاق تقديمها الى المسحوب عليه في محل اقامته لقبولها •

الفرع الرابع - القبول

(مادة ١٢٤)

تجين لحامل الكمبيالة ولأى حائر لها _ حتى ميعاد الاستحقاق _ تقديمها الى المسحوب عليه في محل اقامته لقبولها . وهذا الجواز للاطمئنان على الوفاء بحقه أولا ولحفظ حقه عند تنازع الغرماء فيما اذا كان مقابل الوفاء لا يكفيهم جميعا وذلك مطلوب شرعا.

(مادة ١٢٥٥) كانت المحلة الأمادة ١٢٥٥)

۱ _ يجوز لساحب الكمبيالة أن يشترط تقديمها للقبول في ميعاد يعدده أو بغير تحديد ميعاد .

٢ - وللساحب أن يشترط عدم تقديم الكمبيالة للقبول • ومع ذلك
 لا يجوز وضع هذا الشرط اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع عند شخص غير المسحوب عليه أو في محل آخر غير محل اقامة السحوب عليه أو كانت الكمبيالة مستحقة الدفع بعد مدة معينة من الاطلاع عليها •

٣ - وللساحب أن يشترط أيضا عدم تقديم الكمبيالة للقبول قبل
 يعاد معين ٠

٤ - ولكل مظهر أن يشترط تقديم الكمبيالة للقبول في ميعاد يحدده أو بغير تحديد ميعاد ما لم يكن الساحب قد اشترط عدم تقديمها للقبول .

(مادة ٢٦٦)

١ - الكمبيالة الستحقة الوفاء بعد مضى مدة معينة من الاطلاع عليها
 يجب تقديمها للقبول خلال سنة من تاريخها

٢ - وللساحب تقصير هذا الميعاد أو اطالته ٠

٣ - ولكل مظهر تقصر الميعاد فقط .

(مادة ۲۷۷)

ا - يجوز للمسحوب عليه أن يطلب تقديم الكمبيالة القبول مرة ثانية في اليوم التالي للتقديم الأول · ولا يقبل من ذوى المصلحة الادعاء بأن هذا الطلب قد رفض الا اذا ذكر في الاحتجاج ·

٢ - ولا يلزم حامل الكمبيالة القدمة للقبول بالتخل عنها للمسحوب
 عليه .

(مادة ٢٣٤)

١ - اذا شطب السحوب عليه قبوله المكتوب على الكمبيالة قبل دد الكمبيالة
 ما لم يثبت العكس •

٢ - ومع ذلك اذا أخطر المسعوب عليه العامل أو أي موقع آخـر كتابة بقبوله التزم نعوهم بهذا القبول • المسالم

المرابع المواد من ٢٥٥ الى ٢٣٢) والمواد من ٢٥٥ الى ٢٣٢)

المادة (٤٢٥) تبين حق ساحب الكمبيالة في اشتراط تقديمها للقبول أو اشتراط عدم تقديمها ، كما تبين حق المظهر في ذلك ، مع بيان المواعيد الخاصة به .

والمادة (٤٢٦) تبين موعد تقديم الكمبيالة المستحقة الوفاء ،وماهو حق للساحب والمظهر من تقصير هذا الميعاد أو اطالته ·

والمادة (٤٢٧) تجيز المسحوب عليه طلب تقمديم الكمبيالة للقبول مرة ثانية ، وتبين حق حامل الكمبيالة المقدمة في عدم التخلي عنها للمسحوب عليه .

والمادة (٤٢٨) توجب أن يكتب على الكمبيالة ذاتها ما يفيد أنها مقبولة مع توقيع المسحوب عليه وتعتبر مجرد توقيعه على وجه الكمبيالة قبولا • كما توجب كتابة تاريخ القبول في الحالات التي نصت عليها وتبين ما يترتب على عدم كتابته •

والمادة (٤٢٩) تمنع تعليق قبول الكمبيالة على شرط ، وتجيه للمسحوب عليه قصره على جزء من مبلغ الكمبيالة وتعتبر أى تعسديل لبيانت الكمبيالة يقع في صيفة القبول يعتبر رفضا له ويبقى القابل ملزما بما تضمنته صيغة قبوله •

والمادة (٤٣٠) تتجدث عن مكان وفاء الكمبيالة •

والمادة (٤٣١) تبين أن المسحوب عليه اذا قبل الكمبيالة لزمه وفاء قيمتها في ميعاد استحقاقها ، فان لم يف يكون لحاملها مطالبة المسحوب عليه القابل بدعوي مباشرة (٠)

والمادة (٤٣٢) تبين حكم شطب السحوب عليه قبوله المكتوب على الكمبيالة ·

وكل هذه المواد اجراءات تنظيمية لحفظ الحقوق وايصالها الى أصحابها ، وهي من الأمور المباحة التي يجوز لولى الأمر اتخاذها للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفرع الخامس - الضمان الاحتياطي (مادة ٤٣٣)

۱ _ يجوز ضمان وفاء مبلغ الكمبيالة كله أو بعضه من ضامن احتياطي ٠

٢ - ويكون الضمان من اى شخص ولو كان ممن وقعوا الكمبيالة ٠

الفرع الخامس ـ الضمان الاحتياطي (المادة ٤٣٣)

تجين أن يكون هناك ضامن احتياطى لضامن وفاء مبلغ الكمبيالة كله أو بعضه ، ولا يوجد ما يمنع ذلك شرعا ، لأن الضمان _ وهو ضمذمة الضامن الى ذمة المضمون عنه في التزام الحق والمطالبة به _ أمر مشروع لقواله تعالى في سورة يوسف « قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء بـ حمل بعير وأنا به زعيم » وللحديث الذي رواه أبو داود والترمذي وحسنه « الزعيم غارم » والزعيم هو الكفيل كما قال ابن عباس رضى الله عنهما « المغنى ج ٤ ص ٣٣٩ » .

(مادة ١٣٤)

had a specifically themselves at the willing the

White the wind the

١ - يكتب الضمان الاحتياطي على الكمبيالة ذاتها أو على ورقية متصلة بها ٠

٢ - ويؤدى الضمان بصيفة الثقرمان الاحتياطى او بأية صيغة آخرى تفيد هذا المعنى ويوقعه الضامن • من المناه المنا

٣ - ويستنفاد الشامان من مجرد وقمع الضامن على وجه الكمبيالة
 مالم يكن التوقيع صادرا من المسحوب عليه او من الساحب .

٤ _ ويذكر في الضمان اسم المضمون ، والا اعتبر الضمان حاصلا للساحب •

(المادة ١٣٤)

تبين نظام كتابة الضمان الاحتياطي على الكمبيالة ذاتها أو على ورقة منصلة بها ، وهو تنظيم لحفظ الحقوق ومنع التنازع ولا مانع منه شرعا.

(مادة ٢٥٥)

- ٠ _ يلتزم الضامن الاحتياطي بالكيفية التي التزم بها المضمون ٠
- ۲ ویکون التزام الضامن الاحتیاطی صحیحا ولو کان الالتزام
 الذی ضمنه باطلا لأی سبب آخر غیر عیب فی الشکل ٠
- ٣ ـ واذا اوفي الضامن الاحتياطي الكمبيالة الت اليه الحقوق الناشئة عنها قبل المضمون وقبل كل ملتزم بمقتضى الكمبيالة نحو هذا المضمون •

(المادة ه٢٤)

تبين ان الضامن الاحتياطي يلتزم بالكيفية التي التزم بها المضمون له، لان قبوله للضمان يقتضى التزاهه بالكيفية التي التزم بها من ضمنه نزولا على طبيعة الضمان ، وتبين أيضا ان التزام الضامن صحيح حتى لو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا لأي سبب غير عيب في الشكل ، لانه ضمن المبلغ ولم يضمن صحة التزاهه عند من ضمنه كما تبين المادة أن حقوق الكمبيالة تنتقل الى الضامن اذا أوفاها ، وهذا مقتضى عقد الضمان اذا كان بناء على طلب المضمون عنه ، والا كان متطوعا لاتنتقل اليه حقوقها كما رآه أبو حنيفة والشافعي ، خلافا لمالك وأحمد في الانتقال مطلقا .

(مادة ٢٣١)

-1.1. YOU'T

- ١ يجوز اعطاء الضمان الاحتياطي على ورقة مستقلة يبين فيها الكان الذي تم فيه ٠
- ٢ ولا يلتزم الضامن الاحتياطى الذى أعطى الضمان على ورقة
 مستقلة الا تجاه من أعطى له الضمان •

(المادة ٢٦٦) مع والمقال و

تبين جواز اعطاء الضمان الاحتياطي على ورقة مستقلة يبين فيها المكان الذي تم فيه ، ولا يكون الضامن ملتزما حينئذ الا أمام من أعطى له الضمان ، لأن الضمان لا ينتقل الا بموافقة الضامن وهو تنظيم يجوز لولى الأمر اتخاذه لانه لم يرد ما يمنعه شرعا .

الفرع السادس _ الاستحقاق

(مادة ٢٣٤)

- ١ يجوز سحب الكمبيالة مستحقة الوفاء:
 - (أ) لدى الاطلاع •
 - (ب) بعد مضى مدة معينة من الاطلاء .

- (ج) بعد مضى مدة معينة من تاريخ انشائها
 - (د) في يوم معين ٠

٢ ــ الكمبيالات المشتملة على مواعيد استحقاق غير المذكورة في الفقرة
 السابقة أو مواعيد استحقاق متعاقبة تكون باطلة •

(المادة ٢٣٤)

تبين أنه يجوز أن تسحب الكمبيالة لتكون مستحقة الوفاء في مواعيد أربعة ، عند الاطلاع عليها ، بعد مضى مدة معينة من الاطلاع عليها ، بعد مدة من تاريخ انشائها ، في يوم معين ، وتبين بطلان الكمبيالات المستملة على مواعيد استحقاق غير المذكورة أو مواعيد استحقاق متعاقبة كما اذا كانت على اقساط ، وهذا عرف تجارى لا يوجد ما يمنعه شرعا ،

(مادة ١٣٨)

۱ حالكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع تكون واجبة الوفاء
 بمجرد تقديمها ، ويجب أن تقدم للوفاء خلال سنة من تاريخ انشائها
 وللساحب تقصير هذا المعاد أو اطالته وللمظهرين تقصيره فقط •

٢ _ وللساحب أن يشترط عدم تقديم الكمبيالة المستحقة الوفاء
 لدى الأطلاع قبل انقضاء أجل معين • وفى هذه الحالة يحسب ميعاد
 التقديم ابتداء من حلول هذا الاجل •

(مادة ٢٧٩) لا وعد إله المادة

 ١ ـ يبدأ ميعاد استحقاق الكمبيالة الواجبة الوفاء بعد مدة من الاطلاع من تاديخ القبول أو من تاريخ الاحتجاج ٠

٢ - فاذا لم يعمل الاحتجاج أعتبر القبول غير المؤرخ حاصلا بالنسبة
 الى القابل في اليوم الأخير من المعاد المقرر لتقديم الكمبيالة للقبول وفقا
 للمادة ٢٦٦

ellertes (178) exist to there is also to the fillent to the

١ - الكمبيالة المسحوبة لشلهر أو أكثر من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها يكون استحقاقها في التاريخ القابل من الشهر الذي يجب فيه الوفاء • فاذا لم يوجد للتاريخ مقابل في هذا الشهر كان الاستحقاق في اليوم الأخير منه •

٢ - واذ سحبت الكمبيالة لشهر ونصف شهر أو لعدة شهور ونصف شهر من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها ، وجب البدء بحساب الشهود كاملة .

٣ _ واذا كان الاستحقاق في أول الشهر أو في منتصفه أو في
 آخره كان المقصود اليوم الأول أو الخامس عشر أو الأخير من الشهر •

٤ ــ ولا تعنى عبارة (ثمانية آيام) (و (خمسة عشر يوما) اسبوعا
 او اسبوعين وانما ثمانية آيام أو خمسة عشر يوما بالفعل •

ه _ وتعنى عبارة (نصف شهر) خمسة عشر يوما •

ر مادة (13)

 ١ ـ اذا كانت الكمبيائة مستحقة الوفاء في يوم معين وفي مكان يختلف فيه التعويم عن تعويم مكان انشائها اعتبر تاريح الاستحقاق محددا في اليوم المقابل في تنويم مكان الوفاء •

۲ _ واذا سحبت الكمبيانة بين مكانين مختلفى التقويم وكانت مستحقة الوفاء بعد مده معينة من تاريخ السالها وجب الجاع تاريخ الانشاء الى اليوم المقابل فى تقويم مكان الوفاء ويحدد ميعاد الاستحقاق وفقا لذلك •

٣ ـ ويحسب ميعاد تقديم الكمبيالة وفقا للأحكام القررة فى الفقرة
 السابقة *

٤ ـ ولا تسرى هذه الأحكام اذا اتضح من شروط الكمبيالة أو من
 بياناتها اتجاه القصد الى أتباع أحكام أخرى •

المسواد (من ٢٣٨ - ١٤٤)

تبين ما يتبع في كل كمبيالة تحمل أحد هذه المواعيد ، ففي الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها تكون واجبة الوفاء بمجرد تقديمها، ويجب تقديمها خلال سمنة من تاريخ انشائهما ، ويجوز للساحب عند تحريرها أن يقصر هذا الميعادأو يطوله ،أما المظهر فيجوز له تقصيره فقط، وللساحب أن يشترط عدم تقديمها قبل انقضاء اجل معين ويبدأ ميعاد تقديمها ابتداء من حلول هذا الأجل .

وفى الكمبيالة المستحقة الوفاء بعد مضى مدة من الاطلاع عليها ، يكون بدء ميعاد استحقاقها من تاريخ القبول أو من تاريخ الاحتجاج وهو تسجيل عدم الدفع ، وعند عدم عمل الاحتجاج يعتبر القبول غير المؤرخ حاصلا بالنسبة الى القابل فى اليوم الأخير من الميعاد المقرر لتقديم الكمبيالة للقبول حسب المادة (٢٦٦) .

وفى الكمبيالة السبحوبة لشهر أو أكثر من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها يكون استحقاقها في التاريخ المماثل من الشهر اللذى يجب فيه الوفاء ، فلو حررت يوم ٢٠ في أى شهر يكون الاستحقاق يوم ٢٠ من شهر الوفاء فاذا لم يوجد للتاريخ مماثل يكون الاستحقاق في اليوم الأخير من شهر الوفاء ، كما اذا حررت يوم ٣٠ يناير لمدة شهر ولا يوجد في شهر فبراير يوم ٣٠ لانه اما ٢٩ وأما ٢٨ ، فيكون الاستحقاق في آخر شهر فبراير ٠ واذا كان السحب لمدة فيها نصف شهر _ كشهر ونصف شهر و يحسب الشهر كاملا أو الشهور كاملة ثم يحسب نصف الشهر من تاريخ تحرير الكمبيالة ويكمل من شهر آخر ، كما اذا حررت يوم ٢٥ مارس لشهر ونصف

فيحسب شهر ابريل ويضاف ما بقى من شهر مارس الى أيام من أول شهر مايو تكمل خمسة عشر يوما (٧ من مارس ، ٨ من مايو) فتستحق فى ٨ مايو وهكذا . واذا كان الاستحقاق ، بلفظ فى اول الشهر كان المقصود منه اليوم الأول ، واذا كان بلفظ فى منتصفه كان المراد اليوم الخامس عشر حتى ولو كان من فبراير ، واذا كان فى آخر الشهر كان المراد اليوم الأخير أياكان (٢٨ أو ٢٩ أو ٣٠ أو ٣١) . وعبارة ثمانية أيام تعنى ثمانية أيام لاأسبوعا ، وعبارة خمسة عشر يوما تعنى خمسة عشر يوما بالفعل لا أسبوعين . وعبارة نصف شهر تعنى خمسة عشر يوما واد كان الشهر شهر فبراير .

أما اذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء في يوم معين مثل يوم أول رمضان وني مكان يختلف فيه التقويم عن تقويم مكان انسائها كانجلترا التي لا تعتبر التقويم العربي فالعبرة باليوم المقابل في تقويم مكان الوفاء ويعدل تاريخ الانشاء ليتفق مع تاريخ الوناء .

وكل ماورد في هذه المواد من باب التنظيمات التي تحفظ بها الحقوق وتضبط العمليات التجارية وتمنع المنازعات ولولى الأمر اتخاذها لانه لم يرد ما يمنعها شرعا .

الفرع السابع - الوفاء

(مادة ٢٤٢)

١ حامل الكمبيالة المستحقة الوفاء في يوم معين أو بعد مدة معينة من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها أن يقدمها للوفاء في يوم استحقاقها أو في أحد يومي العمل التاليين لهذا اليوم ٠

٢ ـ ويعتبر تقديم الكمبيالة الى احدى غرف القاصة في حكم تقديمها للوفاء • المعتبر الكمبيالة الى احدى غرف القاصة في حكم تقديمها

المادة كا والمادة المادة الماد

١٠ - اذا أوفى المسحوب عليه الكمبيالة جاز له استردادها من الحامل موقعا عليها بما يفيد الوفاء ٠

٢ _ ولا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي •

٣ ـ واذا كان الوفاء جزئيا جاز للمسحوب عليه أن يطلب أثباته
 على الكمبيالة وأعطاءه مخالصة به .

٤ - تبرأ دمة الساحب والمظهرين وغيرهم من الملتزمين في الكمبيالة بقدر ما يدفع من أصل قيمتها • وعلى الحامل أن يعمل الاحتجاج عن القدر غير المدفوع •

ست هيد ايد بار و هذا (وولا قالم) و هيد ماوس الي أيام من أول

- ١ _ لا يجبر حامل الكمبيالة على قبض قيمتها قبل الاستحقاق ٠
- ٢ _ واذا أوفى المسحوب عليه قبل الاستحقاق تحمل تبعة ذلك •
- ٣ ــ ومن اوفى فى ميعاد الاستحقاق دون معارضة صحيحة برئت ذمته الا اذا وقع منه غش أو خطأ جسيم • وعليه أن يستوثق من انتظام تسلسل التظهيرات ولكنه غير ملزم بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين •

(alca 033)

١ ـ ١٤١ اشترط وفاء الكمبيانة فى الجمهورية بعملة غير متداولة فيها وجب الوفاء بالعملة الوظنية حسب سعرها يوم الاستحقاق ٠ فاذا لم يتم الوفاء فى يوم الاستحقاق كان للحامل الخيار بين المطالبة بمبلغ الكمبيالة مقوما بالعملة الوطنية حسب سعرها فى يوم الاستحقاق أو فى يوم الوفاء ٠

٢ ــ ويتبع العرف الجارى فى محل الوفاء فى تعيين سعر العملة الاجنبية وانما يجوز للساحب أن يبين فى الكمبيالة السعر الذى يحسب على أساسه المبلغ الواجب دفعه •

٣ ـ ومع مراعاة القوانين الخاصة بالعملة ومراقبة النقد الأجنبى
 لا تسرى الأحكام المذكورة في الغقرتين السابقتين اذا اشترط الساحب
 أن يكون الوفاء بعملة أجمية متداولة .

٤ ـ واذا عين مبلغ الكمبيائة بعملة تحمل تسمية مشتركة وتختلف قيمتها في بلد الوفاء افترض أن المقصود عملة بلد الوفاء •

١- ١٤ لم تقدم الكمبيائة للوفاء في يوم الاستحقاق جاز لكل مدين بها ايداع مبلغها لدى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها مكان الوفاء٠ ويكون الايداع على نفقة الحامل وتحت مسئوليته ٠

٢ ـ يسلم الوظف المغتص الودع وثيقة يذكر فيها ايداع المبلخ وقدره وتاريخ الكمبيالة وتاريخ الاستحقاق واسم من حررت في الأصل اماحته .

٣ _ فاذا طالب الحامل الدين بالوفاء وجب على الدين تسليم وثيقة الايداع اليه مقابل تسلم الكمبيالة منه وؤشرا عليها بوقوع الايفاء بوجب وثيقة الايداع التى تسلمها وللحامل قبض البلغ من الموظف المختص بموجب هذه الوثيقة و فاذا لم يسلم للمدين وثيقة الايداع وجب عليه وفاء قيمة الكمبيالة للحامل •

(مادة ٧٤٧)

١ ــ لا تقبل المارضة في وفاء الكمبيالة الا في حالة ضياعها أو الخلاس حاملها •

٢ _ يقصد بالضياع فقدان حيازة الكمبيالة بسبب غير ادادي ٠

الفصل السابع - الوفاء الله الله - ال

المواد (٢٤٢ - ٢٤٢)

تبين اجراءات الوفساء للكمبيانة ، فتنص المادة (٤٤٢) على وجوب تقديم الكمبيالة ذات التاريخ المعين للاستحقاق في يوم استحقاقها أو في احد يومي العمل التاليين لهذا اليوم ، وتنص المادة (٤٤٣) على أن المسحوب عليه الكمبيالة اذا أوفاها جاز له استردادها من حاملها موقعا عليها بما يفيد الوفاء ، وعلى أن حاملها لا يجوز له الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي ، وعند الوفاء الحزئي، يجوز للمسحوب عليه أن يطلب اثباته على الكمبيالة واعطاءه مخالصة به ، وعند الوفاء تبرأ ذمة الساحب والمظهر بقدر ما دفع من قيمتها • كما تنص المادة (٤٤٤) على أن حامل الكمبيالة لا يجبرعلى قبض قيمتها قبل الاستحقاق فقد تكون له مصلحة في القبض في الميعاد، واذا قبل القبض قبل الموعد تحمل المسحوب عليه الذي أو فاهتبعة ذلك، وهو عدم ابراء ذمته . والمسحوب عليه اذا أوفى في الميعاد بدون معارضة صحيحة برئت ذمته الا اذا كان في الوفاء غش أو خطأ جسيم فلا تبرأ الذمة ، وتازم المادة المسحوب عليه بأن يستوثق من تسلسل التظهيرات ولا تلزمه بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين ، لأن التحقق فيه مشعقة وفيه تعطيل للأعمال التجارية لحاجته الى وقت وجهد غير عاديين • ﴿

والمادة (820) تبين نظام الوفاء في مصر اذا اشترط أن يكون بعملة غير متداولة فيها ، وذلك بوفاء المبلغ بالعملة الوطنية محافظة على الاقتصاد القومي وبسعر يوم الاستحقاق ، فأن لم يتم الوفاء في يوم الاستحقاق كان لحامل الكمبيالة الخيار بين المطالبة بالمبلغ مقوما بسعر يوم الوفاء أو بسعر يوم الاستحقاق ، والسعر يعرف بالعرف الجارى في محل الوفاء ، أن لم يشترط حاملها سعرا معينا ، فقد أجاب النبي ص من قال له : أننا نبيع الابل بالدراهم ونأخذ بدلها الدنائير بقوله : لا بأس اذا كانت بسعر يومها ، كما تجب مراعاة القوانين الخاصة بالعملة ومراقبة النقد الأجنبي ، ومراعاة سعر العملة في بلد الوفاء اذا كانت مشتركة بين أكثر من بلد وتختلف قيمتها في بلد الاصدار عنها في بلد الرفاء مثل الليرة التي يتعامل بها في الطاليا وفي سوريا ولبنيان ، والدينار الذي يتعامل به في الكويت والعراق والأردن وليبيا مثلا ،

والمادة (٤٤٦) تبين ما يتبع اذا لم يتقدم حامل الكمبيالة لوفائها في يوم استعتقاقها ، وذلك بجواز ايداع المستحوب عليه مبلغا في المحكمة المختصة ، مع اجراءات الضمان حفظ هذا المبلغ في المحكمة ولسحب حامل الكمبيالة له منها .

والمادة (٤٤٧) تبين عدم قبول المعارضة من المسحوب عليه في وناء الكرمبيالة الا في حالة ضياعها أو افلاس حاملها •

وكل ما جاء في هذه المواد من قبيل الاجراءات التنظيمية التي يجوز اولى الأمر اتخاذها لتعتقيق الصلحة لأنه لم يرد ما يمنعها شرعا ٠

(مادة ٢٥٤)

الوفاء في ميعاد الاستحقاق بناء على أمر المحكمة في الأحوال المشار اليها في الواد السابقة يبريء ذمة الدين ٠

(مادة ١٥٤)

ينقفى التزام الكفيل المنصوص عليه في المواد ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ به في اللاث سنوات اذا لم تحصل خلالها مطالبة أو دعوى •

ر الله المواد من (١٤٨ ـ ١٥٤)

تبين ما يتبع عند ضياع الكمبيالة ، فتجيز المادة (٤٤٨) لمن ضاعت منه كمبيالة غير مقبولة وكانت محررة من عدة نسخ ان يطالب المسحوب عليه بااوفاء بموجب احدى النسخ الاخرى .

واللادة (٤٤٩) تمنع المطالبة بالوفاء باحدى هذه النسخ اذا ضاعت النسخه التي تحمل صيفة القبول الا بأمر من المحكمة مع شرط تقديم كفيل .

والمادة (٤٥٠) تجيز لمن ضاعت منه الكمبيالة سواء أكانت مقبولة أم غير مقبولة ، ولم يتمكن من تقديم احدى النسخ أن يطلب من المحكمة اصدار آمر بلزوم الوفاء بشرط أن يثبت ملكيته لها وأن يقدم كفيلا .

والمادة (٤٥١) توجب على ماك الكمبيالة الضائعة التي امتنع المسحوب عليه من وفائها أن يثبت ذلك في احتجاج يحرره في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق ويخطر به الساحب والمظهرين بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة (٤٥٧) الآتية في الفرع الثامن وهو الرجوع ويتبع ذلك أيضا اذا تعذر الحصول على قرار من المحكمة في الوقت المناسعي .

والمادة (٤٥٢) تجيز لمالك الكمبيالة الضائعة أن يحصل على نسخة منها بأن يرجع الى من ظهرها اله ، وعلى هذا المظهر أن يعاونه للوصول الى ما يريد من االمظهر السابق وهكذا كل مظهر حتى يصل الى الساحب للكمبيالة ، وبعد اجراءات كتابة التظهير على الكمبيالة المسلمة من الساحب يجوز لحاملها طلب الوفاء بموجبها بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيل ، وجميع المصروفات تكون على مالك الكمبيالة الضائعة ، لاهماله في المحافظة على سند المطالبة .

والمادة (٤٥٣) تجعل الوفاء الحاصل بأمر المحكمة في الأحسوال المشار اليها يبرىء ذمة المدين ٩ لأن الحكم صدر بعد الاجراءات المتيقنة قانونا وشرعا ٠

والمسادة (٤٥٤) تبين انقضاء التزام الكفيل المنصوص عليه في المواد (٤٤٩ ، ٥٥٠ ، ٤٥٢) بمضى ثلاث سنوات إذا الم تحصل خلالها مطالبة أو دعوى ٠

وكل هذه المواد اجراءات تنظيمية يجوز لولى الأمر اتخاذها لضمان وصول الحقوق الى أصحابها ، حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا ،

(عادة ١٤٤)

اذا ضاعت كمبيائة غير مقبولة وكانت محررة من نسخ عديدة جاز لستحق قيمتها أن يطالب بالوفاء بموجب احدى النسخ الأخرى •

(مادة ١٤٩)

اذا كانت الكمبيالة محررة من نسخ عديدة وضاعت النسخة التى تحمل صيغة القبول فلا يجوز المطالبة بوفائها بموجب احدى النسخ الأخرى الا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيل •

(مادة ٥٠٠)

يجوز لن ضاعت منه كمبيالة _ مقبولة أو غير مقبولة _ ولم يتمكن من تقديم احدى النسخ الأخرى أن يطاب من المحكمة اصدار أمر يلزم بوفاء الكمبيالة بشرط أن يثبت ملكيته لها وأن يقدم كفيلا •

(عادة ١٥٤)

ا _ فى حالة الامتناع عن وفاء قيمة الكمبيالة الضائعة بعد المطالبة بها وفقا لأحكام المادتين السابقتين يجب على مالكها ، للمحافظة على حقوقه ، أن يثبت ذلك فى احتجاج يحرره فى اليوم التالى لميعاد الاستحقاق ويخطر به الساحب والمظهرين بالكيفية وفى المواعيد المقررة فى المادة (٤٥٧) •

٢ - ويجب تحرير الاحتجاج في الميعاد الشار اليه في الفقرة السابقة
 ولو تعذر الحصول على قرار من المحكمة في الوقت المناسب .

(de 703)

ا _ يجوز لالك الكمبيالة الضائعة الحصول على نسخة منها ويكون ذلك بالرجوع الى من ظهر اليه الكمبيالة ويلتزم هذا الظهر بمعاونته والاذن باستعمال اسمه في مطالبة المظهر السابق ويرقى المالك في هذه المطالبة من مظهر الى مظهر حتى يصل الى الساحب .

٢ - ويلتزم كل مظهر بكتابة تظهيره على نسخة الكمبيالة المسلمة
 من الساحب بعد التأشير عليها بما يغيد أنها بدل الأصل المفقود .

 ٣ ـ ولا يجوز طلب الوفاء بموجب هذه النسخة الا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيل •

٤ - وتكون جميع المعروفات على مالك الكمبيالة الضائعة •

الفرع الثامن - الرجوع

Methody wall Musical (200 sole) there by Meril Hally

١ ــ لحامل الكمبيالة عند عدم وفائها في ميعاد الاستحقاق الرجوع
 على المظهرين والساحب وغيرهم من الملزمين بها •

٢ - ويجوز للحامل الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق في الأحوال
 الآتية:

- (أ) الامتناع الكلي أو الجزئي عن القبول •
- (ب) افلاس المسعوب عليه ، قابلا كان للكمبيالة أو غير قابل ، أو وقوفه عن الدفع ولو لم يثبت بحكم ، أو العجز على أمواله حجزا غير مجد .
 - (ج) افلاس ساحب الكمبيالة المشروط عدم تقديمها للقبول .

ويجوز للضامن عند الرجوع عليه في الحالات المبيئة في الفقرتين (ب وج) أن يطلب من محكمة الأمور المستعجلة التي يقع في دائرتها محلاقامته وخلال ثلاثة أيام من تاريخ الرجوع عليه ومنحة مهلة الوقاء فاذا رأت المحكمة مبررا لمنح المهلة حددت في قرارها الميعاد الذي يجب فيه الوقاء بشرط الا يجاوز التاريخ المعين للاستحقاق ويكون هذا القرار غير قابل للطعن و

العالم المساه الإستهدمان و يعطى به الساعيم والمنافي بن بالكيفية وفئ الواهدة التي ة في المح**وج بالراء نبائلا الديغلل** الذي النامن وحسو الرحوع و يربع ذلك الإنسالالة العالم العصول على قواد من المعالمة

ن الله على الكادة ٥٥٥) بن المحالة على الكادة ١١٠٠ الكادة ١١٠ الكادة ١١٠ الكادة ١١٠٠ الكادة ١١٠ الكادة ١١٠ الكادة ١١٠ الكادة ١١٠٠ الكادة ١١٠ الكادة ١١

تبين حق رجوع حامل الكمبيالة على المظهرين والساحب وغيرهم من الملتزمين بها اذا لم يتم وفاؤها في ميعاد الاستحقاق ، كما لبين الحالات التي يجوز له الرجوع فيها عليهم قبل ميعاد الاستحقاق • والمهلة التي تعطى للضامن في بعض هذه االحالات · وحتى الرجوع في أساسب مشروع ، لأن الكمبيالة حوالة يرجع فيها على المحيل عند عدم الوفاء على ما ذهب اليه الامامان أبو حنيفه واحمد ، والرجوع قبل ميما الاستحقاق عند الامتناع الكلي أو الجزئي عن القبول أساسه أن الامتناع عن القبول يشسبه الامتناع عن الوفاء ، وهو يتمشى مع رأى جمهو الفقهاء في الأصل في الدين أن يكون وفاؤه حالا ، خلافا لمذهب الامام مالك وكذاك الرجوع عند افلاس المسحوب عليه جائز ، لأن الافلاس فيه تيقن بعدم الوفاء ، ومثله التوقف عن الدفع أو الحجز على أمواله ، وذلك لتعذر الوفاء • والرجوع أيضا قبل سيعاد الاستحقاق جائز عند افلاس الساحب الذي شرط عدم تقديم الكمبيالة للقبول ، لأن الحوالة اصبحت باطلة لعدم وجود مديونية المحال عليه للساحب ، فيستوق حامل الكمبيالة قيمتها من المفلس كبقية الغرماء . وطلب الضام للمهلة حق له حتى موعد استحقاق الكمبيالة ليتمكن من تدبير ماضم to be the with the state of the state of وليس في الشرع ما لمنع ذلك .

(alco 703)

۱ - يكون اثبات الامتناع عن قبول الكمبيالة أو عن وفائها باحتجاج عدم الوفاء •

٣ - ويلزم عمل احتجاج عدم القبول فى المواعيد المحددة لتقديم الكمبيالة للقبول • فاذا وقع التقديم الأول للقبول وفقا للفقرة الأول من الميعاد المحدد لننقديم ، جاز عمل الاحتجاج فى اليوم التالى •

٣ - ويلزم عمل احتجاج عدم الوفاء عن الكمبيالة المستحقة الوفاء في يوم معين أو بعد مدة معينة من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها في احد يومي العمل التاليين ليوم الاستحقاق واذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وجب عمل احتجاج عدم الوفاء وفقا للشروط المبيئة بالفقرة السابقة بشأن احتجاج عدم القبول .

٤ - ويغنى احتجاج عدم القبول عن تقديم الكمبيالة للوفاء وعن عمل
 احتجاج عدم الوفاء ٠

ه _ وفى حالة وقوف المسحوب عليه عن الدفع سواء كان قابلا للكمبيالة أو غير قابل أو توقيع حجز غير مجد على أمواله ، لا يجوز لعامل الكمبيالة الرجوع على الضامنين الا بعد تقديم الكمبيالة للمسحوب عليه للوفاء وعمل الاحتجاج .

٦ _ وفى حالة شهر افلاس المسحوب عليه ، سواء كان قابلا للكمبيالة أو غير قابل ، أو شهر افلاس ساحب الكمبيالة المسروط عدم تقديمها القبول ، يكون تقديم حكم الافلاس كافيا لتمكين الحامل من استعمال حقوق، في الرجوع على الفشامذين .

والمستقبل المستقبل (علاق ٧٠ ٤)

١- على حامل الكمبيائة أن يخطر من ظهرها له والساحب بعدم قبولها أو بعدم وفائها خلال أيام العمل الأربعة التالية ليوم عمل الاحتجاج أو ليوم تقديهما للقبول أو أنوفاء أذا استملت على شرط الرجوع بلا مصاريف وعلى تل مظهر خلال يومي العمل التاليين ليوم نسلمه الاخطار أن يغطر بدوره من ظهر له الكمبيالة بتسلمه هذا الاخطار مبينا له أسماء وعناوين من قاموا بالاخطارات السابقة ، وهكذا من مظهر ألى آخر حتى الساحب ويبدأ الميعاد بالنسبة الى كل مظهر التاريخ الذي تسلم فيه الاختار من المظهر السابق عليه و التاريخ الذي تسلم فيه الاختار من المظهر السابق عليه و

٢ ـ ومتى أخطر أحد الموقعين على الكمبيالة طبقا للفقرة السابقة
 وحب كذلك أخطار ضامنه الاحتياطي في المعاد ذاته

٣ ـ واذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو بينه بكيفية غير مقروءة
 اكتفى باخطار المظهر السابق عليه •

٤ - وان وجب عليه الاخطار أن يقوم به بأية كيفية واو برد
 الكمبيالة ذاتها •

ويجب عليه اثبات قيامه بالاخطار في المعاد القرر لة • ويعتبر المعاد مرعيا اذا سلم الخطاب المسجل المتضمن الاخطار الى ادارة البريد في المعاد المذكور •

٦ - ولا تسقط حقوق من وجب عليه الاخطار اذا لم يقم به فى المياد المقرد له ، وانما يلزمه عند الاقتضاء تعويض الضرد المترتب على المماله بشرط الا يجاوز التعويض مبلغ الكمبيالة .

ر المادتان ٢٥٦ ، ١٥٧)

المادة ٤٥٦ تبين طريقة اثبات الامتناع عن قبول المسحوب عليه الكمبيالة أوعن وقائها وهي الطريقة المعروفة بالاحتجاج . وتبين متى يرجع حامل الكمبيالة على الضامنين حينئذ ، وقوة حكم افلاس المسحوب عليه أو الساحب الذي شرط عدم تقديمها في الرجوع على الضامنين .

والمادة ٤٥٧ توجب على حامل الكمبيالة اخطار من ظهرها لهوالساحب عند الاحتجاج وتبين نظام هذا الاخطار ومواعيده وما يترتب على المخالفة وما جاء فيهما اجراءات يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة في حفظ الحقوق وايصالها الى أصحابها ، حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا •

(150 A 30) Hay by a sat 10/16

۱ ـ للساحب ولكل مظهر أو ضامن احتياطي أن يعفى الحامل من عمل احتجاج عدم القبول أو عدم الوفاء عند الرجوع اذا كتب على الكمبيالة شرط (الرجوع بلا مصروفات) أو (بدون احتجاج) أو أي شرط آخر يفيد هذا المني ووقع عليه •

٢ ـ ولا يعفى هذا الشرط الحامل من تقديم الكمبيالة في المواعيد
 المقررة ولا من عمل الاخطارات اللازمة • وعلى من يتمسك تجاه الحامل
 بعدم مراعاة هذه المواعيد اثبات ذلك •

٣ ـ وإذا كتب الساحب شرط الرجوع بلا مصروفات سرت آثاره
 على كل الموقعين • أما اذا كتبه أحد المظهرين أو الضامنين الاحتياطيين ،
 سرت آثاره عليه وحده •

٤ - واذا كان الساحب هو الذى وضع الشرط وعمل الحامل
 احتجاجا دغم ذلك تعمل وحده المعروفات أما اذا كان الشرط صادرا
 من مظهر أو ضامن احتياطى جاز الرجوع على جميع الموقعين بمصروفات
 الاحتجاج ٠

(المادة ١٩٨١)

تجيز أن يقوم من لهم تعلق بالكمبيالة بعمل الاحتجماج بدلا من حاملها اذا كتبوا على الكمبيالة ما يفيد اشتراط الرجوع بلا مصروفات أو بدون احتجاج، وتبين من يسرى عليه هذا الشرط، ومن الذي يتحمل المصروفات اذا قام الحامل بعمل الاحتجماج مع وجود هذا الشرط وهذا من باب الاجراءات التي يجوز لولى الأمل اتخاذها لتحقيق المصلحة ومنع التنازع ، ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٥٥٩)

۱ - الأشخاص الملتزمون بموجب الكمبيالة مسئولون بالتضامن قبل حاملها •

۲ - وللحامل الرجوع على هؤلاء الملتزمين منفردين أو مجتمعين دون أن يلزم بمراعاة ترتيب التزاماتهم •

٣ _ ويثبت هذا الحق لكل موقع على الكمبيالة اذا أدى قيمتها •

٤ ـ والدعوى المقامة على أحد الملتزمين لا تحول دون الرجوع على الباقين وأو كانوا لاحقين للملتزم الذى وجهت اليه الدعوى ابتداء •

(المادة ٢٥٩)

تقرر تضامن الملتزمين بموجب الكمبيالة قبل حاملها ، وحقه وحق كل موقع عليها اذا أدى قيمتها في الرجوع عليهم منفردين أو مجتمعين، والتضامن في الالتزام مشروع لأن فيه محافظة على الحقوق ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

(Lie (1/2) - (£7. 50k)

لحامل الكمبيالة مطالبة من له حق الرجوع عليه بما ياتي :

- (أ) أصل مبلغ الكمبيالة غير القبولة أو غير المدفوعة •
- (ب) التعويض عن التاخير في السداد من تاريخ الاستحقاق .
- (ج) مصروفات الاحتجاج والاخطارات وغيرها من المصروفات .

المادة (١٢٤) عادة المادة الماد

يجوز لمن أوفى الكمبيالة مطالبة ضامنيه بما ياتي :

راع البلغ الذي أوفاه • ومواطعة ١١ والد المالية المالية

Creto Lucia Record &

- (ب) التعويض عن التأخير في السداد ابتداء من يوم الوفاء .
- (ج) المعروفات التي تحملها : والمال المالت المروفات التي تحملها :

المادتان (۲۹۰ ، ۲۹۱)

تبينان ما يطالب به حامل الكمبيالة من رجع عليه وما يطالب به من او فاها من الضامنين له وهو اصل المبلغ ، لأنه هو المنتزم به والموقع عليه في الكمبيالة عند السحب أو التظهير أو الضمان ، والمسلمون عند شروطهم ، ويطالب أيضا بالتعويض عن الضرر الذي لحقه من تأخير السداد ، وهو من باب العقوبة التعزيرية التي يجوز لولي الأمر اتخاذها وتقديرها للمصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا ، كما يطالب بالمصروفات التي تحملها لأنه هو الذي تسبب فيها واضطو الحامل الى انفاقها ،

(مادة ٢٣٤)

 ١ ــ لكل ملتزم طولب بكمبيالة على وجه الرجوع أو كان مستهدفا للمطالبة بها أن يطلب في حالة قيامه بالوفاء تسلم الكمبيالة مع الاحتجاج ومخالصة بما وفاه •

٢ _ ولكل مظهر وفى الكمبيالة أن يشعب تظهيره والتظهيرات
 اللاحقة له • المسلمة المسلمة

(مادة ١٣٤)

فى حالة الرجوع بعد قبول جزئى ، يجوز أن أدى القدر غير المقبول من قيمة الكمبيالة أن يطلب اثبات هذا الوفاء على الكمبيالة وتسليمه مخالصة به ، ويجب على الحامل فضلا عن دلك أن يسلمه صوده "ن الكمبيالة موقعا عليها منه بما يفيد أنها طبق الأصل وأن يسلمه الاحتجاج تمكينا له من استعمال حقه في الرجوع على غيره .

(المادتان ٢٣٤ ، ٣٣٤)

المادة (٤٦٢) تبين حق من طولب بالكمبيالة عند الرجوع أوكان مستهدفا للمطالبة وقام بالوفاء في أن يطلب تسلم الكمبيالة مع الاحتجاج ومخالصة بالوفاء ، وكذلك حق كل مظهر لها في شطب تظهيره والتظهيرات اللاحقه له •

والمادة (٤٦٣) تجيز لمن أدى القدر غير المقبول في حالة الرجوع بعد القبول الجزئي أن يطلب اثبات ذلك على الكمبيالة وتسليمه مخالصة به ، وتفرض على الحامل فضلا عن ذلك أن يسلمه صورة من الكمبيالة موقعا عليها بما يفيد أنها طبق الأصل ، وأن يسلمه الاحتجاج ليتمكن من استعمال حقه في الرجوع على غيره ،

وما جاء في المادتين فيه اطمئنان على حق من دفع المبلغ في أبواه ذمته وفي المطالبة به عند الاقتضاء ومنع لاستغلال حامل الأوراق في المطالبة بما أخذه مرة أخرى ، وكل ذلك من باب الاجراءات التنظيمية التي يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة من المحافظة على الحقوق ومنع التنازع والاستغلال الضار ، ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ١٢٤)

١ ـ تسقط حقوق حامل الكمبيالة تجاه المظهرين والساحب وغيرهم من الملتزهين ، ما عدا القابل ، بمضى المواعيد المعينة لاجراء ما يأتى :

- (١) تقديم الكمبيالات المستحقة الوفاء لدى الاطلاع أو بعد مدة معينة من الاطلاع
 - (ب) عمل احتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء ٠
- (ج) تقديم الكمبيالة للوفاء في حالة اشتمالها على شرط الرجوع بلا مصروفات من المراجع الم

٢ - ومع ذلك لايفيد الساحب من هذا السعوط الا اذا أثبت انه أوجد مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق • وفي هيده الحيالة لا يبقى للعامل الا الرجوع على المسعوب عليه •

٣ ــ واذا لم تقدم الكمبيانة للقبول فى الميعاد الذى اشترطه الساحب سقطت حقوق التحامل فى الرجوع بسبب عدم القبول وعدم الوفاء على السواء الا اذا تبين من عبارة الشرط أن الساحب لم يقصد منه سوى اعداء نفسه من ضمان القبول •

الله على التظهير هو الذي اشترط في التظهير ميعادا لتقديم التمالة للقبول فله وحده الافادة من هذا الشرط .

(مادة ١٤٤)

with Christ Elm Hal II I woulded whenter & so she at which in a

تبين سقوط حقوق حامل الكمبيالة تجاه الملتزمين ما عدا القابل بمضى المواعيد المعينة لاجراء تقديم الكمبيالات وعمل الاحتجاج ، الا اذا أثبت الساحب أنه أوجد مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق ، كما تبين أن الكمبيالة اذا لم تقدم للقبول في الميعاد الذي اشترطه الساحب تسقط حقوق الحامل في الرجوع بسبب عدم القبول أو عدم الوفاء ما لم يتبين أن قصد الساحب من الاشتراط اعفاء نفسه من ضمان القبول ، وتبين أن المظهر اذا كان هو الذي اشترط ميعادا لتقديم الكمبيالة للقبول فله وحده الاقادة من هذا الشرط .

وهذه كلها تنظيمات واجراءات لتحقيق المصلحة يجوز لولى الأمو اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(عادة 10)

١ - اذا حالت قوة قاهرة دون تقديم الكمبيالة أو عمل الاحتجاج
 في المواعيد المقررة لذلك فتمتد هذه المواعيد •

وعلى العامل أن يغطر دون ابطاء من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة ، وأن يثبت هذا الاخطار مؤرخا وموقعا منه في الكمبيالة أو في الودقة المتصلة بها • وتتسلسل الاخطارات وفقا للمادة ٥٥٤

٣ - وعلى الحامل بعد زوال القوة القاهرة تقديم الكمبيالة للقبول او للوفاء دون ابطاء ثم عمل الاحتجاج عند الاقتضاء .

٤ - واذا استمرت القوة القاهرة أكثر من ثلاثين يوما محسوبة من يوم الاستحقاق ، جاز الرجوع على الملتزمين دون حاجة الى تقديم الكمبيالة أو عمل احتجاج الا اذا كان الرجوع موقوفا لمدة أطول بمقتضى قانون .

واذا كانت الكوبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها أو بعد مدة معينة من الاطلاع عليها سرى ميعاد الثلاثين يوما من التاريخ الذى أخطر فيه الحامل من ظهر له الكوبيالة بالقوة القاهرة ، ولو وقع هذا التاريخ قبل انتهاء مواعيد تقديم الكوبيالة • وتزاد مدة الاطلاع على ميعاد الثلاثين يوما اذا كانت الكوبيائة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها •

٦ - ولا يعتبر من القوة القاهرة الأمور المتصلة بشخص حامل
 الكمبيائة أو بمن كلفه بتقديمها أو بعمل الاحتجاج •

(المادة مرة)

تبين ما يترتب على القوة القاهرة التي تحول دون تقديم الكمبيالة أو عمل الاحتجاج في المواعيد المقررة لذلك وهو امتداد هذه المواعيد، ا ووجوب اخطار الحامل دون اابطاء من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة والبات ذلك مؤرخا وموقعا منه في الكمبيالة أو الورقة المتصلة بها، مع تسلسل الاخطارات حسب المادة (٤٥٧) كما توجب على الحامل بعد زوال القوة القاهرة أن يقدم الكمبيالة لقبول أو أاو فاء دون أبطاء وأن يعمل الاحتجاج عند الاقتضاء ، واذا استمرت القوة القاهرة أكثر من ثلاثين يوما محسوبة من يوم الاستحقاق جاز الرجوع على الملتزمين دون حاجة الى تقديم الكمبيالة أو عمل احتجاج ، الا اذا كان حق الرجوع موقوفا لمدة أطول بمقتضى قانون • وتبين سريان ميعاد الثلاثين يوما في الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها أو بعد مدة معينة من الاطلاع ، من التاريخ الذي أخطر فيه الحامل من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة ، وتزاد مدة الاطلاع على ميعاد الثلاثين يوما اذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها ، كما تبين المادة أن الأمور المتصلة بحامل الكمبيالة أو بمن كلف بتقديمها أو عمل الاحتجاج لا تعتبر من القوة القاهرة •

وكل هذه اجراءات وتنظيمات يجوز لولى الأمر اتخاذها للمصلحة ولا مانع منها شرعا .

المارة اللسائل (173 ماله) حامل الكومية المارة (173 ماله)

يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها احتجاج عدم الوفاء أن يوقع حجزا تعفظيا بغير كفالة على منقولات كل من الساحب أو القابل أو المظهر أو الضامن الاحتياطي أو غيرهم من الملتزمين بالكمبيالة مع مراعاة الأحكام المقررة لهذا الحجز في قانون المرافعات المدنية والتجارية •

(المادة ٢٦٦)

تجيز لحامل الكمبيالة المعمول عنها احتجاج عنم الوفاء أن يوقع حجزا تحفظيا بغير كفالة على منقولات كل من الساحب أو القابل أو المظهر أو الضامن الاحتياطي أو غيرهم من الملتزمين بالكمبيالة ، والحجز اجراء لضمان الحقوق وايصالها الى اصحابها، ولولى الأمر اتخاذه لأنه لا يوجد ما يمنعه شرعا .

التصوص عليها في الواد التالية

١ - لكل من له حق الرجوع على غيره من الملتزمين بالكمبيالة أن يستوفى حقه بسحب كمبيالة جديدة على أحد ضامنيه تكون مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وواجبة الوفاء في محل اقامة هذا الضامن ما لم يشترط غير ذلك •

٢ - وتشتمل كمبيالة الرجوع على المبالغ الوارد بيانها في المادتين
 ٤٦١ ، ٤٦١ مضافا اليها ما دفع من عمولة ورسم الدمغة •

" - واذا كان ساحب كمبيائة الرجوع هو العامل حدد مبلغها على الأساس الذي تعدد بمقتضاه قيمة كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي استحق فيه وفاء الكمبيالة الأصلية على المكان الذي يوجد فيه محل اقامة الضامن •

٤ - واذا كان ساحب كمبيالة الرجوع أحد المظهرين حدد مبلغها على الأساس الذي تعدد ممتضاه قيمة كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسعوبة من المكان الذي يوجد فيه محل اقامة ساحب كمبيالة الرجوع على المكان الذي فيه محل اقامة الضامن .

٥ ـ واذا تعددت كمبيالات الرجوعفلا تجوز مطالبة ساحب الكمبيالة
 الأصلية أو أي مظهر لها الا بقيمة كمبيالة رجوع واحدة •

و المعالمة ا

تجيز لكل من اله حق الرجوع على غيره من الملتزمين بالكمبيالة أن يستوفى حقه بسحب كمبيالة جديدة على أحد ضامنيه تكون مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وواجبة الوفاء فى محل اقامة هذا الضامن ما لم بشمترط غير ذلك . مع اشتمال الكمبيالة على المبالغ المذكورة فى مدتى (٤٦٠ ، ٤٦١) وهى أصل المبلغ وتعويض التأخير والصروفات مضافا اليها ما دفع من عمولة ورسم الدمغة · وتبين الأساس الذى يحدد عليه المبلغ اذا كان حامل كمبيالة الرجوع هو الحامل أو المظهر ،وحكم ما اذا تعددت كمبيالات الرجوع من حيث القيمة ·

وهذا عرف تجارى للمحافظة على الحقوق وايصالها الى أصحابها ولا مانع منه شرعا ·

المواها والس العامل عدا الإمتناع باحتجاج .

الفرع التاسع - التدخل

(مادة ١٦٨)

١ _ لساحب الكمبيالة أو مظهرها أو ضامنها الاحتياطي أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء ٠

٢ ـ ويجوز قبول الكمبيالة أو وفاؤها من شخص متدخل لمصلحة
 أى مدين بها يكون مستهدفا للرجوع عليه ، وذلك مع مراعاة الشروط
 المنصوص عليها فى المواد التالية •

٣_ ويجوز أن يكون المتدخل من الغير، كما يجوز أن يكون المسحوب عليه أو أى شخص ملتزم بمقتضى الكمبيالة وأنما لا يجوز أن يكون المسحوب عليه القابل •

٤ - ويجب على المتدخل أن يخطر من وقع التدخل لمصلحته خلال يومى العمل التاليين والا كان مستولا - عند الاقتضاء - عن تعويض ما يترتب على اهماله من ضرر بشرط أن لا يجاوز مبلغ الكمبيائة ،

الفرع التاسع - التدخل (المادة ١٦٨)

تجيز لساحب الكمبيالة أو مظهرها أو ضامنها الاحتياطى أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء • كما تجيز قبول الكمبيالة أو وفاءها من شخص متدخل لصاحة أى مدين بها يكون مستهدفا للرجوع عليه • مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى المواد التالية • كما تجيز أن يكون المتدخل من الغير • وأن يكون هو المسحوب عليه أو أى شخص ملتزم بمقتضى الكمبيالة • ما عدا المسحوب عليه القابل، وتوجب على المتدخل أن يخطر من وقع المتدخل لمصلحته فى موعد معين ومسئوليته عند الاهمال فى هذا الاخطار •

صدأ التدخل لمصلحة الغير جائز شرعا ، لأنه من باب الكفالة ، والكفالة مشروعة ، وما جاء في هذه المادة اجراءات تنظيمية يجوز لولى الامر اتخاذها للمصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

discuss of the property of the

١ يقع القبول بالتدخل في جميع الأحوال التي يكون فيها لحامل
 كمبيالة جائزة القبول حق الرجوع قبل ميعاد استحقاقها

٢ _ واذا عين فى الكمبيالة من يقبلها أو يوفى قيمتها عند الاقتضاء فى مكان وفائها فليس للحامل أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من صدر عنه هذا التعيين ولا على الموقعين اللاحقين له الا إذا قدم الكمبيالة الى من عين لقبولها أولوفائها عند الاقتضاء وامتنع هذا الشخص عن قبولها وأثبت الحامل هذا الامتناع باحتجاج •

" - وللحامل في الأحرال الأخرى رفض القبول بالتدخل • واذا قبله فقد حقوقه في الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق على من حصل التدخل المسلحته وعلى الموقعين اللاحقين له •

(مادة ٢٦٩)

تجيز القبول بالتدخل في كل الأحوال التي يكون فيها لحامل الكمبيالة جائزة القبول حق الرجوع فيها قبل ميعاد استحادةها وهي المذكورة في الفقرة الأولى من المادة (803) من الفرع الثامن الرجوع وتحظر على حامل هذه الكمبيالة ان يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من عين فيها من يقبلها أو يوفي قيمتها عند الاقتضاء في مكان وفائها الا اذا قدمها الى الشخص المعين فيها وامتنع عن قبولها واثبت الحامل عدا الامتناع باحتجاج كما تجيز للحامل في الأحوال غير المذكورة في المادة (803) من الرجوع ، ان يرفض القبول بالتدخل ، فاذا قبله فقد حقوقه في الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق على من حصل المدخل لصلحته وعلى الموقعين اللاحقين له ،

تعيين الأحوال التي يجوز الرجوع فيها قبل ميعاد استحقاقها تنظيم يجوز أولى الأمر اتخاذه ولا يوجد ما يمنعه شرعا ، ورفض القبول بالتدخل جائز فربما لا يثق حامل الكمبيالة فيمن تدخل للقبول ، وإذا قبله فقد امتياز رجوعه قبل ميعاد الاستحقاق الذي كان مخولا له عند من تدخل لمصلحته ، وهو تنظيم لولى الأمر اتخاذه حيث لا يوجد ما يمنعه شرعا ،

ر يو (يور قاله) الله الربوع على الله

الإقتام بالعالم السعمر القوة القاهرة ا

يذكر القبول بالتدخل على الكمبيالة ذاتها ويوقعة المتدخل ، ويذكر فيه اسم من حصل التدخل لمصلحته ، فاذا خلا القبول بالتدخل من هذا البيان اعتبر حاصلا لمصلحة الساحب ،

ليا ، ليلد و علي (مادة ٧٠٠)

تبين نظام تحرير القبول بالتدخل على الكمبيالة وما يترتب عليه عند الاخلال به ، وهو اجراء تنظيمي لولى الأمر اتخاذه للمصلحة ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٢٧١)

١ ـ يلتزم القابل بالتدخل تجاه حامل الكمبيالة والمظهرين اللاحقين لن حصل التدخل لمصلحته بالكيفية التي يلتزم بها هذا الأخير،

٢ - ويجودُ لن حصل التدخل لصلحته ولضامنية على الرغم من حصول القبول بالتدخل أن يلزموا الحامل مقابل أداء البلغ المبين في السادة ٤٦٠ بتسليم الكمبيائة والاحتجاج والمخالصة أن وجدت .

(مادة ٧١١)

تجعل القابل بالتدخل ملتزما تجاه حامل الكمبيالة والمظهرين اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بالكيفية التي يلتزم بها هذا الأخير، وذلك لان توقيعه بالتدخل عليها يقتضى رضاءه بكل ما فيها جملة وتفصيلا ، ومع هذا التدخل بالقبول تجيز لمن حصل التدخل لمصلحته ولضامنيه أن يدفعوا المبالغ المذكورة في المادة (٢٦٠) لحامل الكمبيالة ، ويلزموه بتسليمها مع الاحتجاج والمخالصة ان وجدت وهو اجراء تنظيمي لابراء الذمة والمحافظة على الحقوق ولا مانع منه شرعا .

(عادة ٢٧٤)

١ يجوز وفاء الكمبيالة بالتدخل في جميع الأحوال التي يكون فيها لحاملها عند حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلوله حق الرجوع على المنتزمين بها ٠

٢ _ ويكون هذا الوفاء باداء كل المبلغ الذي كان يجب على من حصل التدخل لصلحته أداؤه •

٣ - ويجب أن يقع الوفاء على الأكثر في اليوم التالى لآخر يوم
 يجوز فيه عمل احتجاج عدم الوفاء •

(مادة ۲۷۲)

تجيز أن يكون وفاء الكمبيالة بالتدخل في كل الأحوال التي يكون فيها لحاملها عند حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلوله حق الرجوع على الملتزمين بها • والوفاء يكون باداء كل المبلغ الذي كان يجب على من حصل التدخل لمصلحته اداؤه . كما تبين ميعاد الوفاء .

الوفاء عن طريق التدخل أمر لا مانع منه شرعا ، لأن حامل الكمبيالة وصل الى حقه ، والذى أوفى رضى أن بأخذ ما دفعه ممن تدخل لمصلحته الذى يشبه المحال عليه فى الحوالة ،

وهذا اتفاق لا يوجد ما يمنعه شرعا من تحليل حرام أو تحريم حلال، وبيان ميعاد الوفاء اجراء تنظيمي لولى الأمر اتخاذه حيث لا يوجد ما يمنعه شه عـــا .

(مادة ۲۷۳)

١ اذا كان لمن قبلوا الكمبيالة بالتدخل أو لمن عينوا لوفائها عند الاقتضاء محل اقامة في مكان الوفاء ، وجب على الحامل تقديم الكمبيالة لهؤلاء الأشخاص جميعا لوفائها وعليه أن يقوم بعمل احتجاج عدم الوفاء اذا لزم الحال في اليوم التالى على الأكثر لآخر يوم يجوز فيه عمل هذا الاحتجاج ٠

٢ ـ فاذا لم يعمل الاحتجاج في هذا الميعاد برئت دمة من عين لوفائها عند الاقتضاء أو من وقع القبول بالتدخل لمسلحته ، وكذلك تبرأ ذمة الظهرين اللاحقين .

(مادة ٧٧٤)

توجب على حامل الكمبيالة ذات الوفاء بالتدخل ان يقدمها لمن قبلوها أو عينوا لوفائها عند الاقتضاء في محل اقامتهم اذا كان واقعا في محل الوفاء ، وذلك لوفائها ، كما توجب عليه القيام بعمل احتجاج لعدم الوفاء عند اللزوم وتبين ميعاد ذلك وما يترتب على الاخلال به من براءة ذمة من عينوا لوفائها أو من وقع القبول بة للتدخل لمصلحتة وكذلك ذمة المظهرين اللاحقين وهي اجراءات للوصول الى الحقوبراء الذمة ، ولولى الأمر اتخاذها لانها لتحقيق المصلحة ولا يوجد ما يمنعها شها .

(عادة علاء)

اذا رفض حامل الكمبيالة الوفاء بالتدخل فقد حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ بهذا الوفاء •

(مادة ٤٧٤)

تنص على ان حامل الكمبيالة الذا رفض الوفاء بالتدخل فقد حقه فى الرجوع على كل ملتزم بالوفاء ، لأن حاملها ليس له فى النهاية الا الوصول الى حقه ، وقد عرض عليه وفاء حقه بالتدخل فعند رفضه بعد مبرئا لذمة من عليه هذا الحق ، من الساحب أو المظهر أو الضامن أو فيرهم من الملتزمين ، ولا مانع منه شرعا .

(مادة ٥٧٤)

الكمبيالة يذكر بكتابة مخالصة على الكمبيالة يذكر فيها من حصل الوفاء للصلحته • فاذا خلت المخالصة من هذا البيان اعتبر الوفاء بالتدخل حاصلا لمصلحة الساحب •

۲ - ويجب تسليم الكمبيالة والاحتجاج - ان عمل - للموفى
 بالتدخل •

(مادة ٥٧٥)

توجب اثبات الوفاء بالتدخل بكتابة مخالصة على الكمبيالة يذكر فيها من حصل الوفاء لمصلحته ، فاذا خلت من ذلك اعتبر الوفاء بالتدخل حاصلا لمصلحة الساحب لا للمظهر أو الضامن ، لأنه الشخص الذي يرجع عليه اخيرا عند عدم التعيين · كما توجب على حاملها تسليمها مع الاحتجاج – ان وجد – الى اللوفى بالتدخل ، لانها مستندات يمكن بها الوصول الى حقه عند الرجوع على من تدخل لمصلحته ·

وهى اجراءات للمحافظة على الحقوق ومنع التنازع ، ولولى الامر اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٢٧٦)

الناشئة عنها تجاه من أوفى كمبيالة بطريق التدخل جميع الحقوق الناشئة عنها تجاه من حصل الوفاء لمصلحته واللتزمين تجاه هذا الشخص بمقتضى الكمبيالة • ومع ذلك لا يجوز للموفى بالتدخل تظهير الكمبيالة من جديد •

٢ - وتبرأ ذمة المظهرين اللاحقين لمن حصل الوفاء الصلحته •

٣ ـ واذا تزاحم عدة أشخاص على الوفاء بالتدخل فضل من يترتب على الوفاء منه ابراء أكبر عدد من الملتزمين • ومن يتدخل للوفاء بالمخالفة لهذه القاعدة مع علمه بذلك يفقد حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ لو روعيت القاعدة •

(مادة ٢٧٦)

تقرر أن من أوفى كمبيالة بطريق التدخل يكتسب جميع الحقوق الناشئة عنها تجاه من حصل الوفاء لمسلحته والملتزمين تجاه هذا الشخص بمقتضاها ، ومع اكتسابه جميع هذه الحقوق لا يجوز له أن يظهرها من جديد *

واكتساب الحقوق أمر مشروع شأن كل مبادلة ومعاوضة ، ومنع تظهيرها من جديد اجراء يجوز لولى الأمر اتخاذه للمصلحة ولا مانع منه شرعب .

كما تقرر المادة براءة ذمة اللظهرين اللاحقين لمن حصل الوفاء لمصلحته ، لأن التظهير نقل لحق ثابت من ذمة الى ذمة فاذا برئت ذمته من هذا الحق أصبح كل تظهير بعد البراءة السابقة غير ذي موضوع .

وتبين المادة أيضا انه اذا تزاحم عدة أشخاص على الوفاء بالتدخل فضل من يترتب على الوفاء منه البراء اكبر عدد من الملتزمين ، لأن الفائدة منه أكبر • واذا تدخل أحد للوفاء مخالفا لذلك وهو يعلم أن غيره أولى منه ، فقد حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ باتباع هذه القاعدة لان تدخله أصبح غير ذي موضوع • وهذا مطابق لقواعد الشريعة •

الفرع العاشر ـ تعدد النسخ (مادة ٤٧٧)

١ _ يجوز سعب الكمبيالة من نسخ متعددة يطابق بعضها بعضا٠

۲ _ ویجب أن یوضع فی متن کل نسخة رقمها ، والا اعتبرت کل نسخة کمبیالة قائمة بذاتها .

ولكل حامل كمبيالة غير مذكور فيها أنها سحبت من نسخة وحيدة أن يطلب نسخا منها على نفقته • ويجب عليه تحقيقا لذلك أن يلجأ الى من ظهرها له الذي يلتزم بأن يعاونه لدى المظهر السابق ، وهكذا حتى يرقى الى الساحب •

٤ _ وعلى كل مظهر كتابة تظهيره على النسخ الجديدة •

المادة ١٧٨) من العالم و المادة ١٧٨)

١ ـ وفاء الكمبيالة بمقتضى احدى نسخها مبرى، للذمة ولو لم يكن مشروطا فيها ان هذا الوفاء يبطل أثر النسخ الأخرى • ومع ذلك يبقى المسحوب عليه ملتزما بالوفاء بمقتضى كل نسخة وقع عليها بالقبول ولم يستردها •

۲ والمظهر الذي ظهر نسخ الكمسالة الأشخاص مختلفين وكذلك
 المظهرون اللاحقون له ملزمون بمقتفى كل النسخ التي تحمل توقيعاتهم
 ولم بستردوها •

(مادة ٩٧٤)

على من أرسل احدى نسخ الكمبيالة للقبول أن يبين على النسخ الأخرى اسم من تكون تلك النسخة في حيازته وعلى هذا الشخص أن يسلمها للحامل الشرعى لأية نسخة أخرى و فاذا رفض تسليمها فلا يعلموا للحامل حق الرجوع الا اذا قام بعمل احتجاج يذكر فيه:

(أ) أن النسخة التي أرسلت للقبول لم تسلم له رغم طلبه لها ٠

(ب) ان القبول أو الوفاء لم يحصل بموجب نسخة أخرى .

الفرع العاشر ـ تعدد النسخ المواد (من ۷۷۷ ـ ٤٧٩)

تجيز سحب الكمبيالة من نسخ متعددة متطابقة ، اكل منها رقمها، واذاسحبت من نسخة واحدة جازلحاملها الإطلب منهانسخاعلى رقمها ، واذا سحبت نسخة جديدة وتبين ان وفاء الكمبيالة بمقتضى احدى النسخ مبرىء للذمة ، يجب المالك أن يسترد المسحوب عليه كل نسخة وقع عليها بالقبول ، وكذلك المظهر الذي ظهر نسخ الكمبيائة لأشخاص مختلفين ومثله المظهرون اللاحقون يكونون ملزمين بمقتضى كل النسخ التي فيها توقيعاتهم ولم يستردوها ، كما تبين ما يجب عند ارسال احدى الشح للقول ، وما يترتب على المخالفة ، وكل ذلك تنظيم بتفق مع العرف التجارى للمحافظة على المحقوق ولا يوجد ما يمنعه شرعا ،

of thereing of a plate of EA: sale Play the Vir you of a

١ _ لحامل الكمبيالة أن يحرر صورا منها ٠

٢ ـ ويجب أن تكون الصور مطابقة تماما الأصل الكمبيالة وما تحمل
 من تظهيرات أو بيانات أخرى مدونة فيها • ويجب أن يبين في الصورة
 الحد الذي ينتهى عنده النقل عن الأصل •

٣ - ويجوز تظهير العمورة وضمانها احتياطيا بالكيفية التي يقع بها
 تظهير أو ضمان الأصل وبالآثار ذاتها •

(مادة ١٨١)

۱ _ يبين في صورة الكمبيالة اسم حائز الأصل • وعلى هذا الحائز ان يسلم الأصل للحامل الشرعي للصورة •

٢ - وإذا امتنع حائز الأصل عن تسليمه فلايكون لحامل الصورة
 حق الرجوع على مظهريها أو ضامنيها الاحتياطيين ، الا أذا قام بعمل
 احتجاج يذكر فيه أن الأصل لم يسلم اليه بناء على طلبه .

٣ ـ واذا كتب على الأصل عقب التظهير الأخير الحاصل قبل عمل الصورة عبارة: (منذ الآن لا يصح التظهير الاعلى الصورة) أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى ، فكل تظهير يكتب على الأصل بعد ذلك يعتبر كان لم يكن .

الفرع الحادي عشر ـ الصور (المادتان ٤٨٠ ، ٤٨١)

فيهما جواز تحرير حامل الكمبيالة صورا منها ، على أن تكون مطابقة تماما للأصل وما يحمله من تظهيرات أو بيانات أخرى مدونة فيها ، وأن يبين في الصورة الحد الذي ينتهى عنده النقل من الأصل، ويجوز تظهير الصورة وضمانها احتياطيا بالكيفية التي يقع بها تظهير أو ضمان الأصل وبالآثار ذاتها ، ويجب أن يبين في صورة الكمبيالة اسم حائز الأصل ، وعلى هذا الحائز أن يسلم الأصل للحامل الشرعي للصورة فاذا امتنع عن تسليمه أياه فلا يكون لحامل الصورة حق الرجوع على مظهريها أو ضامنيها الاحتياطيين الا أذا قام بعمل احتجاج يذكر فيه أن الأصل لم يسلم الله بناء على طلبه ، وأذا كتب على الأصل عقب التظهير الأخير الحاصل قبل عمل الصورة عبارة (منذ الآن لا يصبح التظهير الأعلى المصورة عبارة (منذ الآن لا يصبح التظهير الاعلى المصورة عادة الحرى تفيدا هذا المعنى كان كل التظهير يكتب على الأصل بعد ذلك كأن لم يكن ،

وهذا متفق مع العرف التجارى ، وتنظيم يجوز لولى الأمر اتخاذه لضمان الحقوق ومنع التنازع حيث لم يرد ما يمنعه شرعا ·

الفرع الثاني عشر ـ التحريف (مادة 202)

۱ذا وقع تحريف في متن الكمبيالة التزم الموقعون اللاحقون لهـذا
 التحريف بما ورد في المتن المحرف ، أما الموقعون السابقون عليه فيلزمون
 بما ورد في المتن الأصلى .

الفرع الثاني عشر - التحريف (المادة ٤٨٢)

تنص على أنه اذا وقع تحريف فى متن الكمبيالة التزم الموقعون اللاحقون له بماورد فى المتن المحرف أما الموقعون السابقون عليه فيلزمون بما ورد فى المتن الأصلى ، وذلك ان التوقيع رضا فيلتزم الموقع بما وقع عليه صحيحا كان أو محرفا .

الفرع الثالث عشر ـ انقضاء الدعوى (مادة ٤٨٣)

١ - تنقضى الدعوى الناشئة عن الكمبيالة تجاه قابلها بمضى ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق ٠

ح وتنقضى دعاوى الحامل تجاه المظهرين أو الساحب بهضى سنة
 من تاريخ الاحتجاج المحرر في الميعاد القانوني أو من تاريخ الاستحقاق
 اذا اشتمات الكمبيالة على شرط الرجوع بلا مصروفات .

٣ - وتنقضى دعاوى المظهرين تجاه بعضهم البعض أو تجاه الساحب بمضى ستة أشهر من اليوم الذى أوفى فيه المظهر الكمبيالة أو من يوم القامة الدعوى عليه ٠

(مادة ١٨٤)

١ - اذا اقيمت السعوى فلا تسرى اللدد القررة في السادة السابقة
 الا من تاريخ آخر اجراء فيها •

٢ – ولا تسرى المدد الذكورة اذا صدر حكم بالدين أو أقر به المدين بسند منفرد اقرارا يترتب عليه تجديد الدين ٠

(مادة ٥٨٤)

لا يكون لانقطاع المدة المقررة لانقضاء الدعوى أثر الا بالنسبة الى من اتخد تجاعه الاجراء القاطع للمدة .

الفرع الثالث عشر ـ انقضاء الدعوى الفرع الثالث عشر ـ انقضاء الدعوى المواد من ٤٨٣ ـ ٤٨٥

تتحدث عن اقامة وانقضاء الدعوى الناشئة عن الكمبيالة ، وكل ما فيها من الاجراءات التنظيمية التي يجوز اولى الأمر اتخاذها للمصلحة وليس فيها ما يتعارض مع نص شرعى •

لا تتمارض فيه مم مامين

/ - continued a

السنعة الوال في موطن إ

المستون عليه ، والأحداثات

الفصال الثاني السائد الاذني (مادة ٤٨٦)

يشتمل السند الاذني على البيانات الآتية :

۱ - شرط الأمر أو عبارة سند للأمر مكتوبة في متن السند باللغة التي كتب بها ٥

٢ _ تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود • محمد

٣ _ تاريخ الاستحقاق ٠ ١٨٨ الما الما

٤ ـ مكان الوفاء ٠

٥ - اسم من يجب الوفاء له أو لأمره (المستفيد) .

٦ - تاريخ انشاء السند ومكان انشائه .

٧ - توقيع من انشا السند (المحرر) .

y ... ching adequities (AV 2) along the party of

السند الخال من احد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سندا اذنيا الا في الأحوال الآنية :

١ - اذا خلا السند من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبر واجب الوفاء
 لدى الاطلاع عليه ٠

٢ ــ اذا خلا السند من بيان مكان الوفاء أو محل اقامة المحرر اعتبر
 محل انشاء السند مكانا للوفاء به ومحلا القامة محرره •

٣ ـ واذا خلا السند من بيان مكان انشائه اعتبر منشأ في الكان البين بجانب اسم المحرد

الفصل الثاني - السند الاذني

(المادتان ٢٨٦ - ١٨٨)

المادة ٤٨٦ تبين ما يشتمل عليه السند الادنى من بيانات والمسادة ٤٨٧ تبين حكم ما اذا خلا السند من أحد البيانات المذكورة • وهو تنظيم يستهدف حفظ الحقوق والوفاء بها ومنع التسازع ولا يوجه ما يمنعه شرعا •

(مادة ٨٨٤)

ا - الأحكام المتعلقة بالكمبيالة، فيما يختص بتعدد نسخها وصورها وبتفاهيرها ، واستحقاقها ، ووفائها ، والرجوع بسبب عندم الوفاء ، وعدم جواز منح مهلة للوفاء ، والحجنز التحفظى ، والبروتستو ، وحساب المواعيد وأيام العمل ، والرجوع بطريق انشاء كمبيالة رجوع ، والوفاء بالتدخل ، والتقادم ، تسرى على السند لأمر ، بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع ماهيته ،

٢ - وتسهرى أيضا على السند الأمر القواعد التعلقة بالكمبيالة الستحقة الوفاء في موطن الغير أو في مكان غير الذي يوجد به موطن السحوب عليه ، والاختلاف في البيانات الخاصة بالمبلغ الواجب دفعه، والنتائج المترتبة على التوقيع ممن ليست لهم أهلية الالتزام أو التوقيعات غير الملزمة أو توقيع شخص غير مفوض أو جاوز حدود التفويض .

٣ _ وكذلك تسرى على السند لأمر الأحكام المتعلقة بالضمان الاحتياطى مع مراعاة أنه أذا لم يذكر في صيغة هذا الفسمان السمون اعتبر الضمان حاصلا لمصلحة محرد السند •

(المادة ٨٨٤)

نبين ما يسرى من أحكام الكمبيالة على السند الاذنى، وكذلك من أحكام الضمان الاحتياطى وذلك من الاجراءات التى يجوز لولى الأمر اتخادها للمصلحة ولا مانع منها شرعا .

(فادة ٨٩)

۱ _ يلتزم محرد السند الاذنى على الوجه الذي يلتزم به قابل الكمبيالة •

٢ - ويجب تقديم السند الاذنى المستحق الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع الى المحرد فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢٦٦ للتأشير عليه بما يفيد الاطلاع على السند ويجب أن يكون هذا التأشير مؤرخا وموقعا من المحرد .

٣ - وتبدأ مدة الاطلاع من تاريخ التاشير .

٤ - واذا احتاع المحرد عن وضع التأشير وجب البات المتناعه باحتجاج ويعتبر تاريخ هذا الاحتجاج بدءا لسريان مدة الاطلاع .

(مادة ٩٨٤)

تبين أن محرر السند الاذنى يلتزم على الوجه الذي يلتزم به قابل الكمبيالة ، وتوجب تقديمه اذا كان مستحقا للوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع الى المحرر في الموعد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ للتأشير عليه بما يفيد الاطلاع على السند ، مع تاريخ هذا التأشير وتوقيعه من المحرر وتبدأ مدة الاطلاع من تاريخ التأشير ، كما تبين أن المحرر اذا امتنع عن وضع التأشير وجب اثبات امتناعه باحتجاج ويعتبر تاريخ هذا الاحتجاج مبدأ لسريان مدة الاطلاع ،

وهذه كلها اجراءات أولى الأمر اتخاذها للمصلحة حيث لا يوجيد ما يمنعها شرعا .

الفصل الثالث

طا وقع تعریف فی من (**حیستال)** به الوضول اللاطون او

المادة ١٩٠٠) المادة ٤٩٠)

 ١ - الشيك محرر يتضمن أمرا غير معلق على شرط ولا مضاف لاجل موجه الى المسحوب عليه لدفع مبلغ محدد من حساب الساحب لدى المسحوب عليه الى المستفيد .

ويقصد في تطبيق أحكام هذا القانون:

بالساحب: مصدر الشيك .

بالسحوب عليه : البنك الموجه اليه أمر الدفع .

بالستفيد : الشخص الصادر لصالحه الشيك . ي ما ما الما الما الما

٢ - ولا يعتبر شيكا في تطبيق احكام هذا القانون المعرد المسحوب
 على غير بنك •

الفصل الثالث ـ الشيك (المادة ٤٩٠)

فيها تعريف للشيك بأنه محرر يتضمن المراا غير معلق على شيرط ولا مضاف الأجل موجه الى المسحوب عليه لدفع مبلغ محدد من حساب الساحب لدى المسحوب عليه الى المستفيد ، وفيها أن الشيك المسحوب على غير بنك لا تطبق عليه أحكام هذا القانون ، والتعريف عرف مصرفي لا يوجد ما يمنعه شرعا ، وقصر الأحكام على الشيك المسحوب على البتك من الأمور المباحة التي يجوز لولى الأمر اتخاذها للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا ،

(مادة ١٩١)

الـ تعيين البنك المسحوب عليه يكون بذكر اسمه مع بيان المكان اللكى يصرف فيه الشيك فاذا ذكرت عدة أماكن بجانب اسم البنك المسحوب عليه اعتبرت كلها أماكن تبادلية الوفاء بالشيك وفي حالة اغفال ذكر المكان يكون الفرع الرئيسي للبنك هو مكان الوفاء ٠

٢ ـ ويكون تعيين المستفيد بالشيك بذكر اسمه ليصرف اليه شخصيا أو لأمره فيصرف له أو لغيره ، أو يذكر لفظ لعامله فيصرف لعامل الشيك .

٣ _ ويجوز كذلك سحب الشيك ليصرف الأمر ساحيه ٠

(المادة ١٩١)

فيها بيان ما يعين به البنك المسحوب عليه الشيك ، وهو ذكر اسمه مع بيان المكان الذي يصرف فيه الشيك ، وحكم ما اذا تعددت الأماكن ، وما اذا أغفل ذكره • وفيها أيضا بيان ما يكون به تعيين المستفيد بالشيك وهو ذكر اسمه ليصرف اليه شخصيا أو لأمره، أو ذكر الفظ لحامله ليصرف اليه دون غيره ويجوز سحبه ليصرف لأمر ساحبه ، وهذا عرف مصرفي لا مانع منه شرعا •

(مادة ١٩٤)

مع عدم الاخلال بالحقوق والالتزامات القائمة بين الساحب والمستفيد والتي تنظمها قوانين أخرى يبطل الشيك الذي لا يشتمل على أحد البيانات الواردة في المادتين السابقتين ولا يترتب عليه الآثار المنصوص عليها في هذا القانون •

(11 de 793)

تبين بطلان الشيك الذي لا يشتمل على أحد البيانات الواردة في المادتين السابقتين ، وذلك مع عدم الاخلال بالحقوق والالتزامات القائمة بن الساحب والمستفيد المنظمة بقوانين أخرى ، الحكم بالبطلان موافق للعرف المصرفي وفي الوقت نفسه هو من الأمور المباحة التي يجوز لولى الامر اتخاذها للمصلحة ولا يوجد ما يمنع ذلك شرعا ،

(مادة ١٩٧٤)

يجوز بموجب اتفاق خاص بين الساحب والبنك المسعوب عليه النص في الشيك على الوفاء به في مقر بنك آخر، وفي هذه الحالة يتم تحرير الاحتجاج وفق حكم المادة ٥٢٧ من هذا القانون في مقر البثك

(197 831_11)

تجيز مع الاتفاق أن ينص في الشيك على الوفاء به في مقر بنك آخر ، وهنا لابد من تحرير البروتستو وذلك باثبات المطالبة وعدم

الدفع وفق حكم المادة ٣٧٦ ، من صفا القانون ، في مقس البنك الآخر ، الذا كان هناك اتفاق على ذلك فينفذ لأن المسلمين عند شروطهم وليس فيه ما يحل حراما أو يحرم حلالا ، وتحرير البروتستو أجراء تنظيمي يقضى به العرف المصرفي وهو أيضا من حق ولى الأمر اتخاذه للمحافظة على الحقوق وايصالها الى أصحابها ، ولا مانع من ذلك شرعا.

المادة (٤٩٤)

اذا كتب مبلغ الشيك بالحروف والأرقام معا كانت العبرة عند اختلافهما بالمبلغ المكتوب بالحروف ، واذا كتب المبلغ عدة مرات أما بالحروف واما بالأرقام فالعبرة باقلها مبلغا .

(المادة ١٩٤)

تبين أن الشيك اذا كتب فيه المبلغ بالحروف والأرقام كانت العبرة عند اختلافهما بما كتب بالحروف، واذا كتب عنة مرات أما بالحروف وأما بالارقام فالعبرة بأقلها مبلغا أ، وذلك أن الحروف أقل تعرضا للتحريف من الأرقام والمبلغ الأقل حو المتيقن فيؤخذ به ، لأن الشريعة عند الشك والاختلاف تأخذ بالمتيقين وهو الأقل ، سواء في العبادات أو المعاملات (أنظر مادة ٣٩٩ في تحرير الكمبيالة) .

(مادة ١٩٥)

اذا حمل الشيك توقيعات اشخاص ليست لهم اهلية الالتزام به او توقيعات مزورة او لاشخاص وهمين او توقيعات غير ملزمة لأصحابها او لمن وقع الشيك باسمهم لأسباب آخرى ، فلا تبطل التزامات غيرهم من الموقعين على الشبك •

المادة (١٩٥)

تنص على أنه أذا حمل الشيك توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام به أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات في ملزمة لأصحابها أو لمن وقع الشيك باسمهم لأسباب أخرى فلا تبطل التزامات غيرهم من الموقعين على الشيك .

وتؤصل هذه المادة بما أصلت به المادة ١٠٠١ في انفساء الكمبيالة ٠

(مادة ٢٩٤)

كل من وضع توقيعه على شيك نيابة عن آخر بغير تفويض منه التزم شخصيا بموجب الشيك ، ومتى قام بالوفاء به آلت اليه الحقوق التى كانت تؤول لمن أدعى هو النيابة عنه ، ويسرى ذات الحكم على النائب الذي جاوز حدود سلطاته .

(مادة ٩٩٤)

لا يجوز تعليق التظهير على شرط أو اضافته لأجل ، وكل شرط أو أجل يضاف الى التظهير يعتبر كأن لم يكن ، ويبطل التظهير الجزئى أما يبطل التظهير من المسحوب عليه •

(المادة ٩٩٤)

تمنع تعليق النظهير على شرط أو اضافته لأجل، وكل شرط أو أجل يضاف الى النظهير الجزئي كما يبطل النظهير الجزئي كما يبطل النظهير من المسحوب عليه ، وهو عرف مصرفى لا مانع منه شرعا ، (أنظر مادة ٤١٢) •

المادة ٥٠٠ (مادة ٥٠٠ ما المام المام

ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الشيك .

يترقب عليه ١٤٧١ التصريق

(المادة ٥٠٠)

تنص على أن التظهير ينقل جميع الحقوق الناشئة عن الشيك، وذلك أن التوقيع بالتظهير كالتوقيع على عقد التمليك في البيع فتنتقل ب جميع الحقوق وهو مطابق للشريعة • (أنظر مادة ٤١٤) •

ر مادة (٥٠٠)

يضمن المظهر وفاء الشيك الااذا نص في التظهير على خلاف ذلك ، ويجوز للمظهر أن يحظر على المظهر اليه تظهير الشيك من جديد ، فلا يكون ملزما بالضمان أمام من يؤول اليهم الشيك بتظهير لاحق ، ولا يخل ذلك بقابلية الشيك للتداول .

a production that the profession and the third they work

تجعل المظهر ضامنا لوفاء الشيك الا اذا نص في التظهير على خلاف ذاك ، وتجيز للمظهر أن يحظر على المظهر الله تظهير الشيك من جديد، فلا يكون ملزما بالضمان أمام من يؤول اليهم الشيك بتظهير لاحق ، ولا يخل ذلك بقابلية الشيك للتداول . ان كان هناك شرط فينفذ لان المسلمين عند شروطهموليس فيها ما يتعارض مع الشريعة، وضمان المظهر للوفاء كضمان المحيل للمحال يرجع عليه عند عدم وفائه من المحال عليه كما ذهب اليه الأحناف وأحمد وعدم التزامه بالضمان بعد حظر تظهيره لأن حامله خانف الاتفاق فيتحمل هو تبعة عماه كالذي يوقع على الشيك بدون تفويض من ساحبه (أنظر المادين ٤٠٣ و ٤٩٦) .

I was said the on the of the time while state of the desired that you has

they can want the TVT (197 solling their is the same thinks

تبين أن كل من وضع توقيعه على شيك نيابة عن آخر بغير تغويض منه التزم شخصيا بموجب الشيك ، ومتى قام بالوفاء به آلت اليه الحقوق التي كانت تؤول لن ادعى هو النيابة عنه ، ويسرى هذا الحكم على النائب الذي تجاوز حدود سلطاته وتؤصل بما أصلت به المادة

مسئلة الأربية الانتخاب المعمولة والإولام والإولام المنافقة الأولية مرينة المنافة الأولية مرينة المنافة المنافة السفا متام والمنافذة والمرافة المنافقة (العادة ١٩٥٧) بالمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة ا

كما يضمن الساحب وفاء الشيك وكل شرط يسقط به الساحب هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن م

المعرف من الأدفام والملخ الأفار على المعرف فيؤخل بعد لاق المعرف المدرسة المدرسة المعرفة المعر

تنص على أن تحرير الشبيك يعتبر اقرارا من ساحبه بوجود مقابل وفاء في تاريخ تحريره الى حين تقديمه للمسحوب عليه خلال المواعيد المحددة بالمادة ٥٠٩ من هذا القانون مع ضمان الساحب وفاء الشبيك، وكل شرط يسقط هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن ٠

تؤصل بما أصلت به المادة ٤٢٢ في مقابل الوفاء للكمبيالة •

the last of think " (EgA solo)

١ _ يتداول الشيك المسحوب لحامله بمجرد التسليم •

٢ _ ويتداول بالتظهير الشيك السنحوب لأمر أو لاذن مستفيد

٣ ـ ويتداول بحوالة الحق القررة في قانون العاملات المدنية الشيك الاسمى غير المتضمن لفظ الأمر أو الاذن الم

المسالة والمسالة المسالة المسا

eller to accompany of feed to get the feet by the le

تجعل تداول الشيك المستحوب لحمامله ، بمجرد تستليمه له ، والتداول بالتظهير يكون للشيك المستحوب لأمر أو لإذن مستفيد معين والشيك الاسمى غير المتضمن لفظ الأمر أو الاذن بتداول حوالة الحق المقررة في قانون المعاملات المدنية • هذا التداول عرف مصر في لايوجد ما يهنعه شرعا • المناهدة المدنية المناهدة المدنية الم

وليترا القيامن الاحتياطي (٥٠٥ قالم) الدرا به من ميه

١ - ١ اذا اشتمل التظهير على أى عبارة تفيد التوكيل مثل « القيمة للتحصيل)) أو ((القبض)) أو بالتوكيل كان للمظهر اليه جميع الحقوق الناشئة عن الشيك ، وفي هذه الحالة لايكون للملتزمين في الشيك أن يحتجو! على الحامل الا بالدفوع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر

٢ ـ وبمراعاة حكم البند ٣ من المادة ٤٩٨ لا يجوز للمظهر اليه
 في الحالة المبيئة في الفقرة السابقة تظهير الشميك الا على سميل
 التوكيل •

٣ - ولا تتقفى الوكالة بوفاة الموكل أو انعادام أهليته أو
 نقصها •

want of land a Water Up 1973 , 133).

المادة (٥٠٥)

تبين أن تظهير الشيك أذا اشتمل على أية عبارة تفيد التوكيل كان للمظهر اليه جميع الحقوق الناشئة عن الشيك . وفي هذه الحالة لا يكون للملتزمين في الشيك أن يحتجوا على الحامل الا بالدفوع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

كما تبين أن المظهر اليه حيننذ _ بمراعاة حكم البند ٣ من المادة ٤٩٨ _ لا يجوزا له تظهر الشيك الاعلى سبيل التوكيل ، وتبين أيضا أن الوكالة لاتنقضى بوفاة الموكل أو انعدام اهليته أو نقصها .

تؤصل بما أصلت به المادة (٤١٨) في المادة

(مادة ٢٠٥)

التظهر اللاحق للاحتجاج أو لاقرار السحوب عليه المبت الامتناع عن الوفاء وكذلك التظهر الذي يتم بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك لايتر بب عليه الا آثار الحوالة المدنية للحقوق ، ويعتبر التظهر الخالي من التاريخ أنه قد تم قبل ذلك ، مالم يثبت العكس ، ويعد تزويرا تقديم تواريخ التظهر .

Chat Haland Hillard and 10.7), Sola Hamber with the Hall

تنص على أن النظهير اللاحق للاحتجاج أو لاقرار المسحوب عليه المثبت للامتناع عن الوفاء . وكذلك النظهير الذي يتم بعد انقضاء ميعاد تقديم الشسيك لا يترتب عليه الا آثار الحوالة المدنية للحقوق وبعتبر النظهير الخالي من التاريخ أنه قد تم قبل ذلك ، مالم يثبت العكس وبعد تقديم تواريخ النظهير تزويرا .

تؤصل بما أصلت به المادتان (٤٢٠ ، ٤٢١) مال الله علا معا

(مرادة ٧٠٥)

يجود ضمان وفاء مبلغ الشبك كله أو بعضه من ضامن احتياطي ولو كان من الوقعين على الشبيك .

(alca 7.0)

يعتبر من بيده شيك قابل التظهير انه حامله الشرعى ويثبت حقه فيه بتظهيرات متصلة بعضها ببعض ولو كان آخرها تظهيرا على بياض، وتعتبر التظهيرات المسطوبة في هـذا الخصـوص كان لم تكن ، واذا وقع تظهير كامل عقب تظهير على بياض اعتبر الموقع على التظهير الكامل آنه هو الذي آل الله الحق في الشيك بمقتضى التظهير على بياض كل ذلك الا اذا ثبت أن حيازة الشيك قد تمت بسـوء نية أو نتيجـة خطا جسـيم .

المادة (۲۰۰)

تعتبر من بيده شيك قابل للتظهير أنه حامله الشرعى ويثبت حقه فيه بتظهيرات متصلة بعضها ببعض ولو كان آخرها تظهيرا على بياض. والتظهيرات المشطوبة في هذا الخصوص كأن لم تكن ، واذا وقع تظهير كامل عقب تظهير على بياض اعتبر الموقع على التظهير الكامل انه هو الذي كامل عقب تظهير على بياض ، وذلك كله ما لم آل اليه الحق في الشيك بمقتضى التظهير على بياض ، وذلك كله ما لم يثبت أن حيازة الشيك قد تمت بسوء نية أو نتيجة خطأ جسيم .

تؤصل بما أصلت به المادة (٤١٦) *

(مادة ٢٠٠)

تظهير الشيك الحرر لحامله يجعل المظهر مستولا طبقا لاحكام الرجوع الكنه لا يحوله الى شيك للانن أو للأمر •

له له والما الما المادة (٥٠٣) المادة المادة

تنص على أن تظهير الشيك المحرر لحامله يجعل المظهر مسئولا طبقاً لاحكام الرجوع ، ولكنه لايحوله الى شيك للاذن أو للأمر . وهو عرف مصرفى لا يوجد ما يمنعه شرعا .

المستمال المستمال (مادة ٤٠٥)

لا يجوز ان اقيمت عليهم دعوى بشان الشيك أن يحتجوا على حامله بأوجه العفوع المنية على علاقتهم الشيخصية بالساحب او بالحاملين السابقين وذلك ما لم يكن الحامل المحتج عليه قد قصد بعصوله على الشيك مجرد الأضرار باللتزمين في الشيك .

المادة (١٠٤)

all his able at the solution

تمنع من أقيمت عليهم دعوى بشأن الشيك أن يحتجوا على حامله بأوجه الدفوع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالساحب أو الحاملين السابقين ما لم يكن الحامل المحتج عليه قد قصد بحصوله على الشيك مجرد الاضرار بالملتزمين في الشيك .

تؤصل بما أصلت به المادة (٤١٧) ألم المالما

ويلتزم الضامن الاحتياطى على الوجه الذى التزم به من ضمنه ، ويكون التزام الضامن صحيحا ولو كان الالتزام المضمون باطلا لأى سبب غير العيب في الشكل .

واذا أوفى الضامن الاحتياطى بمبلغ الشيك آلت اليه الحقوق الناشئة عنه امام من ضمنه وأمام كل ملتزم في مواجهة هذا الأخير بمقتضى الشيك .

(مادة ٥٠٧)

خاصة بجواز الضامن الاحتياطي لوفاء مبلغ الشيك وتبين أحكام الضــمان .

وتؤصل بما أصلت به المادتان (٤٣٩ ، ٤٤١) ا

(مادة ٥٠٨) والمادة المادة ال

يكون الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه ، وكل بيان يخالف ذلك يعتبر كان لم يكن ، ويجب الوفاء بالشيك في يوم تقديمه ولو كان سابقا على اليوم المدون فيه كتاريخ اصداره .

Pi - U on O to the Hamilton IV at

ال مادة ١٠٠٨ (٥٠٨ مادة ١

تنص على أن الشيك يكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه وكل بيان يخالف ذلك يعتبر كأن لم يكن ويجب الوفاء بالشيك في يوم تقديمه ولو كان سابقا على اليوم المدون فيه تاريخ اصداره.

هذا التنظيم من الامور المباحة التي يجوز لولى الامر اتخاذها ، ففيه سرعة الوفاء وتيسير للحركة التجارية ولا يوجد ما ينمعه شرعا.

(مادة ٥٠٩)

الشبك المسحوب في جمهورية مصر العرسة والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال ثلاثين يوما • فاذا كان الشيك مستحوا خارجها ويستحق الوفاء داخلها وجب تقديمه خلال ستين يوما •

وتبدا الواعيد الذكورة من اليوم المبن في الشبيك كتاريخ اصدار. ويفتبر تقديم الشبيك الى احدى غرف القاصة تقديما للوفاء .

(مادة ١٠٥)

تبين الميعاد الذي يجب فيه تقديم الشيك المسحوب في جمهورية مصر العربية والمستحق الوفاء فيها)، وهو الجراء تنظيمي بجوار لولي الأمر اتخاذه حيث لايوجد ما يمنعه شرعا .

المادة ١٠٥٠

على المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشبيك ولو بعد القضاء المعاد المحبد لتقديمه وفقا للهادة السسابقة متى كان لديه مقابل وفائه ولا

تقبل المعارضة فى الوفاء من جانب الساحب الا فى حالات خروج الشبيك من حيازته أو حيازة حامله بغير ارادته أو افلاس حامله ولايقبل فى غير هده الاحوال اعتراض الساحب على الوفاء بقيمة الشبيك حتى ولو فى حالة قيام دعوى اصلية •

(مادة ١٠٠)

توجب على المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد لتقديمه وفقا للمادة السابقة متى كان لديه مقابل وفاء ولا تقبل المعارضة في الوفاء من جانب الساحب الا في حالات خروج الشسيك من حيازته أو حيازة حامله بغير ارادته أو افلاس حامله . ولا يقبل في غير هاده الاحوال اعتراض الساحب على الوفاء بقيمة الشيك حتى في حالة قيام دعوى أصلية لأنالاقرار بحق مالىولو بقيمة الشيك حتى في حالة قيام دعوى أصلية لأنالاقرار بحق مالىولو مرة لا يصح الرجوع فيه باتفاق الفقهاء . هذا الى انه عرف تجارى ومن باب الامور المباحة التى يجوز لولى الامر اتخاذها حيث لا يوجد ما بمنعها شرها ...

(مادة ١١٥)

وفاة الساحب أو افلاسه أو عدم أهليته الطارئة بعد اصعاره الشيك لاتخل بالآثار الترتبة عليه .

ووجها والعلالك لايسر مادة ١١١١) الما المادة

تبين أن وفاة الساحب أو افلاسه أو عدم أهليتة الطارئة بعد اصداره الشيك لا تخل بالآثار المترتبة عليه ، ذلك أن توقيعه عليه كان صحيحا وقت السحب فأصبح المبلغ دينا عليه فلا يؤثر ما يطرا بعد ذلك من وفاة وتحوها على الالتزامات والحقوق المترتبة على الشيك ، وذلك مطابق لقواعد الشريعة في الالتزام حيث لاتبرا اللمة من الحق الا بالوفاء به اوالعفوعنه .

(مادة ۱۲ه)

مع عدم الاخلال بحكم المادة ٤٩٦ من هذا القانون يسال مدينا السحوب عليه الذي يقرر على خلاف الحقيقة عمدا عسدم وجود مقابلً وفساء كاف لديه .

(مادة ۱۳ مادة

كل بنك برفض دون مبرر قانونى وفاء شبك مسحوب عليه وله مقابل وفاء ولم تجر بشانه معارضة بسال عما اصاب الساحب والمستفيد من ضرر .

(المادتان ۱۲ و ۱۳)

المادة (٥١٢) فيها مسائلة المسحوب عليه مدنيا اذا قرر على خلاف الحقيقة عمدا عدم وجود مقابل لديه كاف بالوفاء ، والمادة (٥١٣) فيها مساءلة للبنك عما يصبب السياحب والمستغيد من

ضرر ، اذا رفض بدون مبرر قانونى وفاء شيك مسحوب عليه مع وجود مقابل وفاء ولم تجر بشأنه معارضة . المساءلة الموجودة فى المادتين من باب العقوبة التعزيرية التى يجوز لولى الأمر اتخاذها وتقديرها لتحقيق المصلحة وتعويض الضرد ولا يوجد ما يمنعها شرعا.

يجب على المستفيد تسليم الشسيك موقعا عليه بالتخالص متى تسلم مبلغ الشيك من المسحوب عليه .

(مادة ١٤٥)

توجب على المستفيد تسليم الشيك موقعا عليه بالتخالص متى تسلم مبلغ الشيك من المسحوب عليه • وذلك لاطمئنان البنك على براءته ، وتسوية حساب ساحب الشيك على أساسه وهو عرف فيه مصلحة ولا يوجد ما يمنعه شرعا •

(مادة ١٥٥)

لحامل الشيك أن يرفض الوفاء اليه بجزء من مبلغ الشيك ، ويجوز له أن يقبل الوفاء بقدر مقابل الوفاء الجائز التصرف فيه .

وفي هذه الحالة يتعين على المسحوب عليه أن يثبت البلغ المدفوع المحامل على ذات الشيك واقتضاء مخالصة منه بما أوفاه وتسليمه مستندا يثبت عدم وجود مقابل وفاء بباقى مبلغ الشيك ، وكل ما يدفع من أصل قيمة الشيك تبرأ منه ذمة الساحب والظهرين والفسامنين .

(مادة ١٥٥)

تنص على أن حامل الشيك يجوز له أن يرفض الوفاء اليه بجزء من مبلغه المدون فيه ، لكن يجوز أن يقبل الوفاء من باقى رصيد الساحب مما له حق التصرف فيه وهنا لابد أن يثبت المسحوب عليه المبلغ المدفوع للحامل على ذات الشيك ويطلب مخالصة منه بما أوفاه ويسلمه مستندا يثبت عدم وجود مقابل وفاء بباقى مبلغ الشيك الرجوع على الساحب ، وكل ما يدفع من أصل قيمة الشيك تبرأ منه ذمة الساحب والمظهرين والضامنين .

الامتناع عن قبول الوفاء بجزء من المبلغ من حق حامل الشيك نظرا لما للشيك من اعتبار خاص في وجوب الاسراع بالوفاء بمجرد لقديمه (مادة ٥١٠) ونظرا لوجوب أن يكون للساحب رصيد في البنك بقيمة الشيك (مادة ٤٩٧) بخلاف حامل الكمبيالة حيث لا يجوزله الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي (مادة ٤٤٤) ، وهو من الأمور المباحة التي يجوز لولي الأمر اتخاذها للمصلحة ولا ملنع منها شرعا والاجراءات التي تعمل عند الوفاء من مقابل جائز التصرف فيه هي من باب الاحتياط لابراء الذمة وانتفاء المسئولية ولا مانع منها شرعا ، وبراءة ذمة الساحب والمظهرين والمضامنين مما يدفع من أصل قيمة الشيك أمر مقرر شرعا ، فما في امندمة يسقط عند الأداء أو الابراء ، وقد حصل الاداء فتبرأ الذمة و

(مادة ١١٥)

فى حالة تقديم عدة شيكات لسيحوب عليه فى وقت واحيد وكان مقابل الوفاء لديه غير كاف للوفاء بها وجب عليه صرف مبلغ الشيك الأقدم تاريخا فالذى يليه .

عادًا كانت الشيكات المقدمة تحمل تاريخ اصدار واحد فيتم الصرف بحسب ترتيب أرقام الشيكات المفصولة من دفتر واحد ، فاذا كانت من عدة دفاتر فيتم صرف الاكبر مبلغًا فما دونه .

ويعتبر الشيك الذي لا يحمل رقما مسلسلا تاليا لأي شيك آخر يحمل رقما مسلسلا اذا كان تاريخ اصدارهما واحدا .

(مادة ١٦٥) المله مريدا الموال

تبين كيفية الوفاء بشيكات متعددة ومقابل الوفاء غير كاف لهاجميعا وهو تنظيم مصرف لايوجد ما يمتعه شرعها .

(مادة ۱۷ه)

اذا أوفى المسحوب عليه بمبلغ شيك دون معارضة من احـد كان وفاؤه صحيحا .

(المادة ١١٥)

تنص على أن المسحوب عليه أذا أوفى بمبلغ شيك دون معارضة من أحد كان وفاؤه صحيحا ، ذلك أن عدم المعارضة يدل على الرضا بما حدث والرضا أمارة الصحة ، وهو أساس التعامل التجارى كما فى فوله تعالى « ألا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وليس فى هذا التراضى ما يعارض نصا صريحا .

(مادة ۱۸ه) مادة ۱۸ه از المدار

يجب على المسحوب عليه عند الوفاء بمبلغ الشيك أن يتحقق من انتظام وتسلسل التظهيرات ولا يلزم بالتحقق من صحة توقيعات الظهرين .

(المادة ١١٥)

توجب على المسحوب عليه عند الوفاء بمبلغ الشيك ان يتحقق من انتظام وتسلسل التظهيرات ولا ينزم بالتحقق من صحة توقيمات المظهرين ، ويرجع في تأصيلها الى تأصيل المادة (٤٥٠) .

(مادة ١٩٥)

لايتجـدد الدين بقبول الدائن تسلم شيك لاستيفاء دينه ويبقى الدين الأصلى قائما بما له من ضمانات الى أن يتم الوفاء بمبلغ الشيك .

while the Key Gulle Tag

في عالم تقديم عدة شيئات المستوب عليه في وقت واحدا

THE PARTY OF THE P

تنص على أن الدين لا يتجدد بمجرد قبول الدائن تسلم الشيك لاستيفاء دينه . بل يبقى الدين الأصلى قائما بما له من ضمانات حتى يتم الوفاء بمبلغ الشيك . وذلك لاحتمال عدم وفائه لعدم الرصيد أو لكونه مسروقا أو ضائعا ، وأبراء الذمة لا يتم الا عن يقين . وهو ألوفاء الفعلى ، والشرع يوافق على ذلك .

(مادة ٢٠٥٠)

اذا كان مبلغ الشيك محدداً بعهلة أجنبية وجب الوفاء به بدات العملة ، ويجوز للحامل المطالبة أو قبول الوفاء بمبلغ الشيك مقوما بالعملة المصرية طبقا للسعر الملكن في جمهورية مصر العربية يـوم تقديم الشيك الموفاء ، فاذا قدم الشيك بعد انتهاء الميعاد المحدد بالمادة ٥٠٩ من هـذا القانون كانت العبرة بالسعر في آخر يـوم من ايام ميعاد التقديم المذكور ،

(مادة ٢٠٠)

تنص على أن مبلغ الشيك اذا كان محددا بعملة أجنبية وجب الوفاء به بالعملة ذاتها ، ويجوز للحامل ان يطالب أو يقبل الوفاء بمبلغ الشيك مقوما بالعملة المصرية طبقا للسعر المعلن عنه فى مصر يوم تقديم الشيك للوفاء ، أن قدم فى الميماد المحدد بالمادة (٥٠٩) فاذا قدم بعد انتهاء هذا الميعاد كانت العبرة بالسعر فى آخر يوم من أيام ميعاد التقديم المذكور .

وفاء الشيك بالعملة المحددة فيه تنفيذ لما اتفق عليه والمسلمون عند شروطهم ، والمطالبة أو الوفاء بالمبلغ بالعملة المصرية جائز لانه من باب بيع الدين بالنقد أو استبدال أحد النقدين بالآخر أذا كان أحدهما في الذمة . ودليله أن أبن عمر قال للنبي : أنا نبيع الابل بالبقيع بالدراهم وناخذ بدلها دنانير ، ونبيع بالدنانير ونأخذ الدراهم فقال : لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء . وواه أحمد وأصحاب السنن ، وشرط سعر اليوم هو مذهب أحمد ، واجاز أبو حنيفة والشافعي أن يكون بسعر أغلى أو أرخص لحديث وأذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم أذا كان يدا بيد »

وتجوز هذه المعاملة أيضا لأنها من باب التصرف في أحد العوضين قبل قبضه ، ودليله أن النبى اشترى من عمر بكرا كان أبنه واكبا عليه ثم وهبه لابنه قبل قبضه كما رواه البخارى . « نيل الأوطار ج ٥ ص ١٦٦ ، ١٦١ ، المفنى ج ٤ص ٨٦ » .

(مادة ٢١٥)

اذا تعين مبلغ الشيك بنقد يحمل اسما مشتركا كانت العبرة بالنقد الوجود لدى السحوب عليه كمقابل وفاء ، ما لم يرفض الحامل، فان تعديد نوع العملة القصودة وقع الشيك باطلا .

(مادة ٢١٥)

تبين أن مبلغ الشيك اذا تعين بنقد يحمل اسما مشتركا كدينان أو دولار كانت العبرة بالنقد الموجود لدى المسحوب عليه برصيده كمقابل وفاء ، الا اذا رفض الحامل ، وعند تعدر تحديد نوع العملة المقصودة تبين أن الشيك وقع باطلا .

عند عدم تعين المفصود بالنقد الذي يحمل اسما مشتركا كانت هناك جهالة ما لحامل الشيك ، فالعقد صحيح ولكن يثبت له الخيار في أن ينفذه بقبول الموجود برصيد الساحب وأن يرفضه ، أما اذا كانت الجهالة في المعقود عليه فاحشة بأن تعديد نوع النقد المقصود تبين بطلان الشميك ، وذلك للنهي عن الفرر الفاحش ، المؤدى الى النزاع عند التسليم والتسلم .

(مادة ۲۲ه)

لحامل الشيك في حالة فقده أو ضياعه خلال الميعاد المحدد بالمادة مره أن يطلب من قاضى الأمور الوقتية _ بعد أخطار المسحوب عليه بصورة الطلب _ اصدار أمر بالوفاء بمبلغ الشيك في مواجهة المسحوب عليه وذلك بعد أثبات ملكيته له وتقديم كفائة ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمة المسحوب عليه قبل كل من يتقدم بالشيك بعد ذلك .

فاذا قدم الشبيك بعد الاخطار المشار اليه وقبل صدور الأمر تعين على مقدمه اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاثبات ملكيته للشبيك •

(alco 770)

تتحدث عما يتبع عند فقد الشيك أو ضياعه من الحامل ، وهي اجراءات يجوز اولى الأمر اتخاذها لضمان أيصال الحقوق الى أصحابها حيث لا يوجد مايمنعها شرعا .

(مادة ۲۲۰)

اذا فقد شیك علیه تظهیرات واراد مالکه الحصول علی نسخه منه الرم من ظهره الیه مباشرة بالاذن له باستخدام اسمه لدی المظهر السابق علیه ثم یرقی الی المظهرین السابقین بترتیب تساسل تظهیراتهم واستخدام اسمائهم حتی یصل الی الساحب الذی یا رم باعطائه نسخة ثانیة من الشیك ، وعندئذ یا ترم کل مظهر باثبات تظهیره علی النسخة .

ولا تجوز الطالبة بالوفاء بمقتفى هذه النسخة الا بامر من قاضى الأمور الوقتية بشرط تقديم كفالة .

(مادة ١٥٠١) الماليا الماليانيان

تتحدث عما يتبع عند فقد الشميك الذي عليه تظهرات اذا اراد مالكه الحصول على نسخة منه فيرجع في تأصيلها الى المادة (٤٥٨) الخاصة بفقد الكمبيالة ذات التظهيرات •

(مادة ١٢٥)

الساحب الشبيك أو لحامله أن يسطر الشبيك برسم خطين متو ذيين على صدر الشبيك يصلان ألى حافتيه •

ويكون التسطير عاما اذا خلا ما بين الخطين من أى بيسان أو أذا كتب بين الخطين لفظ ((بنك)) أو أى مرادف له، ويدون التسطير حاصا ادا كتب اسم بنك معين فيها بين الخطين .

ويجوز أن ينحول التسطير العام - وحده - ألى تسطير خاص - ويبطل شطب التسطير أو شطب اسم البنك الكتوب فيما بين الخمين .

(مادة ٥٢٥)

لا يجوز للمسحوب عليه أن يوق شيكا مسطرا تسطيرا عاما الا بقيده لحساب احد عملائه أو لحساب بنك .

ولا يجوز للمسحوب عليه أن يوفي شييكا مسطرا تسطيرا خاصا الا الى البتك الكتوب أسمه فيما بين الخطين أو تقيده في حساب عميه أن كان هو ذاته البنك المسحوب عليه •

ومع ذلك يجوز البنك الكتوب اسمه فيها بين الخطين أن يلجأ الى بنك آخر القبض قيمة الشيك بتظهير توكيلي •

ولا يجود لبنك أن يتسلم شيكا مسطرا الوفاء بقيمته الا من احد عملائه أو من بنك آخر ولا أن يقبض الشيك السطر لحساب أشخاص آخرين غير من ذكروا •

واذا حمل الشيك عدة نسطيرات خاصة فلا يجوز للمسحوب عليه الوقاء به الا في حالة ما اذا كان به تسطيران وكان أحدهما لتحصيل قيمته بواسطة غرفة مقاصة •

(مادة ٢٦٥)

سرى أحكام الشيك المسطر على الشيكات المستهلة على ما يفيد (القيد في الحساب) والصادرة خارج جمهورية مصر المربية •

المواد من ٢٤٥ الى ٢٢٥)

المادة ٥٢٤ تتحدث عن نظام تسطير الشيك تسطيرا عاما أو خاصا ، والمادة ٥٢٥ تبين ما يتبع عند الوفاء بالشيك المسطر ، والمادة ٥٢٦ تبين سريان احكام الشيك المسطر على الشيكات المشتملة على ما يفيد القيد ، في الحساب والصادرة خارج جمهورية مصر العربية ، وما جاء في هذه المواد اصطلاح مصر في للمحافظة على الحقوق ولا يوجد ما يمنعها شرعا ..

(مادة ٧٢٥)

لحامل الشيك أن يرجع على المظهرين والساحب وسائر الملتزمين به أذا قدمه خلال الميعاد المنصوص عليه بالادة ٥٠٩ من هذا القانون واثبت الامتناع عن الوفاء بعمل احتجاج أو باقرار صادر من البنك

المستحوب عليه مؤرخ ومنحوب على ذات التسيك مع بيان تاريخ تقديمه ، ويكون أثبات الامتناع عن الوفاء المشار اليه قبل انقضاء مبعاد التعديم .

فأذا حصل التقديم في آخر يوم من هـذا الميعاد جاز تحرير احتجاج في يوم العمل التامي لنهايه الميعاد .

(مادة ۲۸ه)

لعامل الشيك بعد انقضاء المعاد المحدد بالمادة ٥٠٩ الرجوع على الساحب وفقا القواعد المنصوص عليها في هذا القانون ما لم يعن روال مقابل الوفاء بفعل عير منسوب الى الساحب بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك ،

(مادة ٢٩٥) مدادة ١٠٠١)

على حامل الشيك أن يخط السياحب أو من ظهره اليه بواقعة عدم الوفاء وذلك خلال أيام العمل الأربعة التالية ليوم تحرير الاحتجاج أو ليوم تقديم الشيك للصرف أذا تضمن شرط الرجوع بلا مصاديف أو شرط ((بدن احتجاج)).

وعلى كل مظهر أن يخطر من ظهر اليه بواقعة عدم الوفاء خلال يومى العمل التاليين ليوم تسلمه الأخطار مبيئا له اسماء الذين قدموا الاخطارات الساحب واذا لم يبلغ الاخطار الساحب واذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو بينه بكيفية غير مقروءة اكتفى باخطار المفاهر السابق عليه •

ولمن وجب عليه الاخطار أن يقوم به بأى كيفية ولو برد الشهيك ذاته وعليه أن يثبت قيامه بعمل الاخطار في الموعد المعدد ، ويعتبر الاخطار قد تم في موعده أذا أرسل بخطاب موصى عليه خلال الموعد بطريق البريد .

ولا بترتب على عدم حصول الاخطار في موعده سقوط أي حقمن حقرق من كان يجب عليه اجراؤه وذلك دون اخلال بمسئوليته عن تعويض ما قد يترتب على اهمائه من ضرر .

(ماده ۱۳۰۰)

الساحب ولكل مظهر أو ضامن احتياطى أن يضمن الشبيك شرط الرجوع بلا مصاريف أو (بدون احتجاج) أو أى عبارة مماثلة تحمل توليع أى منهم وفي هذه الحالة لا يعفى الحامل من تقديم الشبيك للمرف في المواعيد القررة أو من أجراء الاخطارات الواجبة .

ويرتب النص الشاد اليه أثره بالنسبة الى جميع الموقعين متى كان الساحب هو الذى أصدره بهتن الشيك ، فأن صدر عن أحد المظهرين أو أحد الضامنين سرى عليه وحده .

واذا حرر الحامل الاحتجاج رغم وجود النص الصادر من الساحب تعمل وحده مصاريفه ، فان كان النص صادرا من مظهر أو ضامن أحمياطي جاز الرجوع الى جميع الموقعين بعده بمصروفات الاحتجاج اذا تم اجراؤه .

(مادة ١٥١)

جميع المتزمين بموجب الشيك مسئولون على وجه التضامن قبل حامل الشيك وله مطالبة اى منهم على الفراد أو مطالبتهم مجتمعين دون التقيد بترتيب التزاماتهم في المطالبة ، ويكون هذا الحق لكلمن أوفى بقيمة الشيك من المتزمين به .

ولا تحول الدعوى المقامة على احد المتزمين دون مطالبة الباقين ولو تان التزامهم لاحقا لالتزام المدعى عليه ابتداء .

(المادة ٢٣٥)

لحامل الشيك مطالبة من يرى الرجوع عليه من الملتزمين بمبلغ الشيك الشيك ومصروفات الاحتجاج والاخطارات واية مصاريف أخرى يتكبدها بسبب الرجوع .

(مادة ٢٣٥)

لن أوفى شــيكا أن يطالب الضـامنين له بجميـع ما قام بالوفـاء به اعتبارا من تاريخ الوفاء وبأية مصروفات أخرى يكون قد تكبدها بسبب الوفـاء •

(مادة ١٣٥)

لحامل الشيك المحرد عنه الاحتجاج أو لن قدمه وكان متضمنا بشرط الرجوع بلا مصاريف أو بدون احتجاج أو آية عبارة مماثلة فضلا عما له من حق المطالبة على وجه الرجوع - أن يستصدر أمسرا من القضاء بتوقيع الحجز التحفظى بالاجراءات المصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية على أموال الساحب والمظهرين والضامنين الاحتياطيين •

(المواد من ٧٧٥ الي ٢٣٥)

تتحدث عن نظام رجوع حامل الشيك على المظهرين والساحب وسائر الماتزمين به عند عدم الوفاء وذلك باثبات الامتناع عن الوفاء بعمل احتجاج (بروتستو) أو باقرار صادر من البنك المسحوب عليه ، اذا قدم الشيك في الميعاد المحدد بالمادة (٥٠٥) وتعطى الساحب لحامل الشيك بعد انقضاء الميعاد المذكور في الرجوع على الساحب حسب القواعد المنصوص عليها في هذا القانون الا اذا كان زوال مقابل الوفاء بفعل غير منسوب الى الساحب بعد القضاء الميعاد ، وتلزم حامل الشيك باخطار الساحب أو من ظهر الشيك له بواقعة عدم الوفاء في موعد محدد ، وتلزم كل مظهر باخطار من ظهره له بهذه الواقعة ، وذلك بأية كيفية من كيفيات الاخطار ، كما تبين عدم سقوط الحق عند عدم الاخطار في الميعاد المحدد .

وتبين أيضا أن الساحب ولكل مظهر أو ضامن احتياطى أن يضمن الشيك نص « الرجوع بلا مصاريف » أو « بدون احتجاج » أو ايقعبارة مماثلة تحمل توقيع أى منهم ، وتبين آثار هذا النص . كما تبين تضامن جميع الملتزمين بموجب الشيك في المسئولية قبل حامل الشيك وجدواز مطالبة أى منهم على انفراد أو مجتمعين بالوفاء بالمبلغ والمصروفات والتعويضات المستحقة شرعا ولمن أوفي الشديك أن يطالب

الضامنين بجميع ما قام بالوفاء به . وتبين أيضا أن لحامل الشيك المحرر عنه الاحتجاج أو لمن قدمه وكان متضمنا شرط الرجوع بلا مصاديف أو أية عبارة مماثلة أن يستصدر أمرا من القضاء بتوقيع الحجز التحفظي على أموال الساحب والمظهرين والضمان الاحتياطيين.

وكل ما جاء في هذه المواد تنظيم أو عبر ف تجاري واجراءات للوصول الى الحق يجوز لولى الأمر اتخاذها لأنها تحقق المصلحه ولا يوجد ما يمنعها شرعا ، راجع تأصيل المبواد (٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤

(مادة ٥٣٥)

١ - يتحمل المسحوب علية وحده الضرر المترتب على وفاء شيك مزود فيه توقيع الساحب أو حرفت البيانات الواردة في متنه ، اذا لم يمكن نسبة الخطأ الى الساحب البين اسمه في الشيك ، وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

٢ - ويعتبر الساحب مغطئا بوجه خاص اذا لم يبدل في المعافظة
 على دفتر الشيكات المسلم اليه عناية الرجل العادي .

(المادة ٥٥٥)

تحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على صرف شيك مزور مالم يكن ذلك راجعا الى خطأ الساحب وذلك لوجوب المحافظة على حقوق الطرفين ، وهو مطلوب شرعا ، فاذا ثبت ان التزوير بسبب الساحب برىء المسحوب عليه من المسئولية . « ولاتزر وازرة وزر أخرى » وتحمله الساحب للتسبب فيه .

(مادة ٢٧٥)

تنقضى دعوى حامل الشيك في مواجهة الساحب والمسحوب عليه والملتزمين الآخرين بعضى سنة من تاريخ انقضاء ميعاد التقديم وتنقضى دعاوى دجوع الملتزمين بالشيك في مواجهة بعضهم بعضا بمضى سنة أشهر من تاريخ قيام أحد الملتزمين بالوفاء بقيمة الشيك أو من تاريخ رفع الدعوى عليه ،

EILES 070 Et of 190 (OTV SSLET) I ILLER, 811 JES 17

الله والمسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلمة السابقة المسلمة المسل

وللقاضى أن يوجه هــذا اليمين من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الدائن ويوجه اليمين الى من يقوم مقام المدين أو الى ورثته بانهم لا يعلمون بوجود الدين أو يعلمون بحصول الوفاء .

فاذا امتنع أحد المتمسكين بانقضاء الدين عن حلف اليمين التزم بالدين كله .

المادة ٨٣٨) ما المادة ٨٣٨)

يحرر الاحتجاج طبقا للاصول القررة لاوراق الحضرين في فانون المرافعات الدنية والتجارية وعلى المضرين أن يكتبوا على الشبيك بتوقيعهم ما يقيد تحرير الاحتجاج وتاريخه .

واذا كان اقرار عدم الدفع صادراً من السحوب عليه أو من غرفة مقاصة وجب على المقر أن يكتب بتوقيعه على الشميك غير المدفوع ما يفيد ذلك .

(المادة ٢٩٥)

اذا وافق آخر يوم في الميعاد المثرر لتقديم الشبيك يوم عطلة وسمية و المعلمة بالبنك أمتد هذا الميعاد الى يوم العمل التالي لانقضاء الميعاد .

(الواد من ٢٦٥ الى ٢٩٥) الله السل الما

تبين ميعاد انقضاء دعوى حامل الشيك قبل الساحب والمسحوب عليه والمتزمين الآخرين ، وميعاد انقضاء دعاوى رجوع المتزمين بالشيك في مواجهة بعضهم لبعض عند قيام احدهم بالوفاء .

وتلزم من يتمسك بتقادم الدعوى اذا قام بالوفاء أن يحلف يمينا على أنه أدى الدين فعلا ، وتجيز للقاضى توجيه هذه اليمين من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الدائن ، ويوجهها الى من يقوم مقام المدين أو الحصول الوفاء ، ومن امتنع عن حلف اليمين التزم بالدين كله .

وتبين نظام تحرير الاحتجاج (البروتسستو) وما يلؤم اذا وافق آخر يوم من الميعاد القرر لتقديم الشيك يوم عطلة رسمية او عطلة بالمنك .

وكل هذه اجراءات يجوز لولى الامر اتخادها للمحافظة على الحقوق ولا مانع منها شرعا .

القصل الرابع ملك إلا يعتم الماسة الم

احكام مشتركة

(الله مالة ١١٤٠) ١١ (١١٤١ ماله المالة المالة

١ ـ يكون تبليغ احتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء في موطن اللتزم بوفاء الودقة التجارية أو في آخر موطن معروف له .

٢ ـ ويجب أن يشتمل الاحتجاج على صورة حرفية الورقة التجارية ولكل ما ورد فيها خاصا بقبولها وتظهيرها وضمائها احتياطيا ووفاء قيمتها عند الاقتضاء وغير ذلك من البيانات كما يجب أن يشتمل الاحتجاج على التنبيه بوفاء الورقة واثبات حضور أو غياب من عليه قبولها أو وفاؤها وأسباب الامتناع عن القبول أو الوفاء والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه ومقدار ما دفع من قيمة الورقة في حالة الوفاء الجزئي .

(المادة ١١٥)

لاتقوم أية ورقة أخرى مقام الاحتجاج الا في الأحوال التي ينص عليها القانون .

(المادة ١٤٥)

١ - اذا وافق استحقاق الورقة التجارية يوم عطلة رسمية فلا تجوز المطالبة بوفائها الا في يوم العمل التالي .

٢ - وكذلك لا يجوز القيام بأى اجراء متعلق بالورقة التجارية
 كتقديمها للقبول أو عمل الاحتجاج الا في يوم عمل .

٣ ـ واذا حدد لعمل أى أجراء متعلق بالورقة التجارية ميساد معين ووافق يومه الأخير يوم عطلة رسمية أو مصرفية امتد المساد الى يوم العمل التالى .

٤ - ويحسب في الميعاد أيام العطلة الذي تتخاله . (المادة ٢٥٥)

لا يعضل في حساب المواعيد القانونية أو الاتفاقية التعلقة بالاوراق النجارية اليوم الأول من الميعاد .

(المادة ١١٥)

ا - في الأحوال التي يستثرم فيها العانون توقيع من له شان في الورقة التجارية بامضائه يجوز أن تقوم بصمة الإبهام مقام هـنا الامضاء .

٢ - ويجب أن يشهد شاهدان على أن صاحب البصمة قد وضع بصمته أمامهما وهو عالم بمضمون الالتزام ،

الفصل الرابع المسال المسادية المستركة

(المواد من ٤٠٠ الى ١٤٥)

تبين كيف يكون تبليغ الحامل احتجاجه بعدم القبول أو عدم الوفاء من المسحوب عليه ، وذلك بأن يكون في موطن الملتزم بورفاء الورقة الشجارية أو في آخر موطن معروف له ، وأن يشتمل على صورة حرفية للورقة الشجارية وكل ما ورد فيها خاصا بالقبول والتظهير والضمان والوفاء وغير ذلك من البيانات ، وتبين أن أية ورقة أخرى لاتقوم مقام الاحتجاج الا في الاحوال التي ينص عليها القانون ، كما تتحدث عن مواعيد الاستحقاق وعمل الاجراءات ، وعن يوم العطلة الرسمية أو المصرفية أذا صادف موعدا أو تخلل مدة معينة ، وعن عدم دخول اليوم الأول في حساب المواعيد المتعلقة بالأوراق التجارية وعدم أعطاء المحكمة مهلة للوفاء أو القيام بأية أجراءات متعلقة بالورقة التجارية الأ في الاحوال التي بنص عليها القانون ، وتتحدث عن البصمة المناء ، وكل هذه أجراءات يجوز لولي الأمن اتخاذها لتحقيق بلصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٥٤٥)

لايترتب على قبول الدائن تسلم ورقة تجارية وفاء لدينه تجديد هذا الدين الا اذا تبين بوضوح اتجاء قصد المتعاقدين الى التجديد .

(مادة ههه)

تؤصل المادة . ٥٥ بما أصلت به المادة ٥٢٤ .

الباب الرابع الافلاس والصلح الواقى منه الفصل الأول ـ اشهار الافلاس

(المادة ٢٥٥)

۱ - کل تاجر وقف عن دفع دینه التجاری یعتبر فی حالة افلاس
 ویشهر افلاسه بحکم یصدر بذلك •

۲ - والحكم الصادر باشهار الافلاس ينشىء حالة الافلاس ولا يترتب على الوقوف عن الدفع قبل صدور هذا الحكم أى أثر مالم ينص القانون على ذلك .

الباب الخامس - الافلاس والصلح الواقى منه الباب الغصل الأول - اشهار الافلاس

المفلس. في الفقه من دينه اكثر من ماله وخرجه اكثر من دخله ، ويقال : فلس القاضى فلانا تفليسا حكم بافلاسه ، فالا فلاس حالة تترتب على توقف التاجر عن الوفاء بديونه ، والتفليسة اسم موة من المصدر المزيد للفعل المضعف بزيادة التاء عليه .

والفقه الاسلامي نظم اعسار المدين وعجزه عن سداد ديونه ، وجعل له أحوالا .

الحالة الأولى _ عجز المدين عن الوفاء بديونه :

وتتحقق حين يستشعر المدين استغراق الدين لماله ، فأبطل الامام مالك تصرفه في ماله بغير عوض ، كالهبة والتصدق ، كما ابطل اقراره بدين لمن يتهم بالاقرار لمصلحته وقضاءه بعض غرمائه دون بعض ، وأباح له أن يبيع ويشترى دون محاباة لأنه رشيد غير محجود عليه وذلك خلافا للجمهور الذي أباح له حرية التصرف في ماله كسائر

الحالة الثانية - طلب الحجر عليه :

اذا رفع الى القاضى رجل عليه دين فسأل غرماؤه الحجر عليه لم يجبهم حتى تثبت ديونهم باعترافه أو بحجة صحيحة ، فاذا ثبتت ديونهم نظر في ماله ، فإن كان وافيا بدينه لم يحجر عليه بقضاء دينه فإن أبي حبسه فإن لم يقض وصبر على الحبس قضى القاضى ديئة من فإن أبي حبسه فإن لم يقض وصبر على الحبس قضى القائل ديئة من ماله حتى لو احتاج الى بيع ماله في قضائه القوله تعالى ! « كونوا قوامين بالقسط ، ولتصويب النبي لقول سلمان الفارسي « أعط كل

ذى حق حقه » ولقوله «مطل الفنى ظلم» وهذا مذهب الشافعى ومائك واحمد والظاهرية ، وأن كان ماله دون دينه وديونه مؤجلة لم يحجر عليه لانه لاتستحق مطالبته بها فلا يحجر عليه من أجاها ، وأن كان يعضها مؤجلا ويعضها حالا وماله يفى بالحال لم يحجر عليه أيضا .

الحالة الثالثة - القضاء بالافلاس:

متى لزم الانسان ديون لا يفى ماله بها فسأل الفرماء القاضى الحجر عليه وجبت إجابتهم أنى ما طلبوا ، وأن اختلفوا أجيب من طلب الى طلبه .

وقال بعض اصحاب الشافعى : ان ظهرت امارات الفلس وكان ماله بازاء دينه ولا نفقة له الا من ماله يحجر عليه ويرى ابو حنفية ان الحجر عليه موكول الى رأى القاضى . ويرى صاحباه جواز بيع القاضى لمال المفلس لملوفاء بالديون .

الحالة الرابعة _ أشهار الأفلاس :

يستحب اظهار الحجر عليه ليتجنب الناس معاملته ، أى يعلن الحاكم بالحجر عليه ويذيع افلاسه وهو ما يسمى الآن بالاشهار .

من أحكام الافلاس:

ا - اذا اشترى المفلس سلعةولم يدفع ثمنها للبائع وكانت عين السلعة باقية فقد قال الشافعى واحمد : صاحب السلعة احق بها على كل حال لحديث « أى رجل باع سلعة فأدرك سلعته بعينها عند رجل قد أفلس ولم يكن قد قبض من ثمنها شسيئا فهى له وأن كان قد قبض من ثمنها شيئا فهو أسوة بالفرماء » . وذلك أذا لم يتركها واختار المحاصة ، وقال مالك أن كانت قيمة السلعة يوم الحكم بالتفليس أقل من الثمن خير البائع بين أخذ السلعة وبين أن يحاص الفرماء وأن كانت أكثر أو مساوية للثمن أخذها بعينها ، وقال أبو حنيفة يسوى بالغرماء على كل حال .

٣ - اذا ثبت على المفلس حق بيمينه شارك صاحب هذا الحق الغرماء ، لأنه دين ثابت قبل الحجر عليه فأشبه مالو قامت البينة به قبل الحجر .

٤ - لو قاسم القاضى ماله بين غرمائه ثم ظهر غريم آخر رجع على الغرماء بقسطه قال بذلك احمد ومالك والشافعى وفى رواية عن مالك أنه لا يحاصهم لأن فيه نقضا لحكم القاضى .

٥ - الاتباع دار المفلس الذي لا غنى له عن سكناها . ولم يخالف في ذلك احد من الائمة .

٦ ـ اذا حجر على المفلس وكان ذا كسب يمى بنفقته ونفقة من تلزم نفقته فنفقته في كسبه فان كان كسبه دون نفقته كملناها ، وان زاد كسبه فلا حاجه الى اخراج الزيادة لسداد ديونه الا أن تزيد على المعتاد ويترك لذوى الهيئات الذين لايمكنهم التصرف بابدانهم ما يناسب أحوالهم ويكفن المفلس ويجهز هو ومن يمونه من أموال التفليسه •

٧ - اذا فرق مال المفلس وبقيت عليه بقية ، وله صنعة . قال مالك والشافعي لا يجبره القاضي على أجارة نفسه ليقضى دينه لقوله تعالى « وأن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » ولقول النبى في مثله « خنوا ما وجد تم وليس لكم الا ذلك » رواه مسلم وعن عمر بن عبد العزيز : أنه يجبر لوفاء الدين منها أذا كان في كسبه فضل عن نفقته ونفقة من يمونه لان الاجارة عقد معاوضة فجاز اجباره عليها ، كبيع ماله في وفاء ديونه ولانها اجارة لما يملك اجارته وهو منافعه فيجبر عايها في وفاء دينه كمن ملك ما يقدر على الوفاء منه بميراث ونحوه .

۸ _ اذا فرق مال المفلس فقيل ينفك الحجر عنه لأنه حجر عليه لأجله ،فاذا زال ملك عنه زال سبب الحجر فزال الحجر ، كزوال حجر المجنون لزوال جنونه وقيل : لا يزول الا بحكم القاضى لانه ثبت بحكمه فلا يزول الا بحكمه .

٩ - متى ثبت اعسار المفلس عند القاضى لم يكن لأحد مطالبت ولا ملازمته عند احمد والشافعى لأن من ليس لصاحب الحق مطالبته ليس له ملازمته ، كمن كان دينه مؤجلا ليس للفرماء مطالبته و وأن فك الحجر عنه لم يكن لأحد مطالبته ولا ملازمته حتى يملك مالا ، قال أبو حنيفة : لفرمائه ملازمته من غير أن يمنعوه من الكسب ، لحديث « لصاحب الحق اليد واللسان » أى الحبس والمطالبة بشدة حتى يثبت لهم بيقين اعساره .

1. _ اذا أعيد الحجر عليه لديون تجددت ، قال أحمد والشافعى : يشارك غرماء الحجر الثانى ، الا أن الأولين يضربون ببقية ديونهم والآخرين يضربون بديونهم جميعها . وقال مائك : لا يدخل غرماء الحجر الأول على هؤلاء الذين تجددت حقوقهم حتى يستوفوا الا أن يملك مالا عن غير طريق التجارة كميراث أو هبة فيتحاص الغرماء جميعا .

۱۱ _ من وجب عليه دين حال ولم يؤده فطولب به نظر القاضى عان كان في يده مال ظاهر أهره بالقضاء ، فان ذكر أنه الهيره حلف وان لم يجد له مالا ظاهرا فادعى الاعسار فصدقه غريمه لم يحبس و ووجب انظاره وللم تجز ملازمته للآية والحديث السابقين في بند (٧) واذا كذبه غريمه فان عرف له مال فالقول قول غريمه مع يمين ، فاذا حلف أنه ذو مال حبس حتى تشهد البينة باعساره ، قال ابن المندر علماء الامصار وقضاتها يرون الحبس في الدين ، ومنهم مالك والشافعي وشريح والشعبي ، وكان عمر بن عبد العزيز يقول يقسم مال المفلس بين الغرماء ولا يحبس .

17 - اذا امتنع الموسر من قضاء الدين فلفريمه ملازمته ومطالبته والإغلاظ له في القول لحديث «كي الواجد يحل عقوبته وعرضه » ومعناه

تثاقل الموسر الواجد عن أداء الحق يحل حبسه وتحل الشدة في مطالبت.

17 - اذا كان على المفلس دين مؤجل لا يصير حالابالحكم بفلسه عند أحمد وعليه فلا يشارك اسحاب الديون المؤجلة اصحاب الديون الحالة وقال مالك يحل الدين المؤجل بالحكم بتفليس المفلس ، وعليه فيتساوى أصحاب الديون الحالة والمؤجلة وتوزع عليهم أموال المفلس بنسبة حصصهم على السواء ، خلافا لما يراه احمد انه يقسم المال على أصحاب الديون الحالة ويبقى المؤجل في الذمة الى وقت حلوله فان لم يقسم المال حتى حل الدين تشارك الغرماء جميعا .

11 — ان مات المفلس وعليه ديون مؤجلة ذهب الحنفية والشافعية ومالك الى أنها تحل بالموت لحديث « الميت مرتهن بدينه حتى يقضى عنه » ولأن في تأجيله ضررا بالميت وصاحب الدين ولا نفع للورثة فيه ، وقال أحمد : لا يحل بالموت اذا وثق الورثة نصيب اصحاب الدين المؤجل فان للم يوثقوا لهم نصيبهم من الدين حل واشترك الفرماء جميعا كيلا يؤدى الى اسقاط المؤجل كله ، وذلك لان الموت ما جعل مبطلا للحقوق وانما هو ميقات وعلامة على الوراثة ، والدين يتعلق بعين ماله كتعلق حقوق الفرماء بمال المفلس قبل الحجر عليه .

(مادة ٢٤٥)

الفقرة الأولى تعتبر التاجر الذى يقف عن دفع دينه التجارى فى حالة افلاس ، حتى لو لم يرفع امره الى القاضى ولم يصدر حكم بافلاسه ، وتلك هى الحالة الأولى المذكورة فى المقدمة التى يجوز له فيها التصرف فى ماله كيف يشاء على راى جمهورالفقهاء وقيد تصرفه الامام مالك فى بعض الاحوال .

والفقرة الثانية تبين أن الحكم الصادر باشهار افلاس التاجر ينشىء حالة الافلاس وبدونه لا يترتب على مجرد توقفه عن دفع الدين أى أثر مالم ينص القانون على غير ذلك ، وهذه الفقرة تبين الحكم اذا رفع الأمر الى القاضى بطلب الحجر عليه وهى وجوب الحجر عليه عند جمهور الفقهاء .

(المادة ١٤٥)

ا - يجوز اشهار افلاس التاجر بعد وفاته او اعتزاله التجارة اذا توفى أو اعتزل التجارة وهو في حالة توقف عن الدفع و يجب تقديم طلب الافلاس خلال السنة التالية للوفاة أو اعتزال التجارة ولايسرى هذا الميعاد في حالة اعتزال التجارة الا من تاريخ شطب اسم التاجر من السجل التجارى .

٢ - ويجوز اورثة التاجر أن يطلبوا اشهار افلاسه بعد وفاته مع مراعاة الميعاد المذكور في الفقرة االأولى • فاذا اعترض بعض الورثة على اشهار الافلاس وجب أن تسمع الحكمة اقوالهم ثم تفصل في الطلب وفقا لمصلحة ذوى الشان •

(المادة ١٤٨)

بشهر افلاس التاجر بناء على طلبه أو طلب احد دائنيه .

(المادة ١٩٥٥)

١ - يجب على الناجر أن يطلب أشهار افلاسه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وقوفه عن الدفع • ويتون الطلب بتقرير يقدمه ألى المحتمة يبين فيه أسباب الوقوف عن الدفع ويرفق بالتقرير الوثائق

- (1) الدفاتر التجارية الرئيسية .
- (ب) صورة من آخر ميزانية وحساب الارباح والخسائر ٠
- (ج.) بيان اجمالي بالصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على تقديم طلب اشهار الافلاس أو عن مدة اشتفاله بالتجارة اذا كانت اقل من ذلك .
- (د) بيان تفصيلي بما يملكه من عقارات وقيمتها التقريبية في تاريخ الوقوف عن الدفع •
- (هـ) بيان باسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم او ديونهم والتأمينات الضامئة لها •
- (و) بيان بالاحتجاجات التي حررت ضد التاجر خلال السنتين السابقتين على تقديم طلب اشهار الافلاس •

٢ ــ ويجب أن تكون الوثائق مؤرخة وموقعة مـن التاجر • واذا تعدر تقديم بعضـها أو اسـتيفاء بياناتها وجب أن يتضمن التقرير اسباب ذلك •

(DO. BALLI)

۱ - لكل دائن بدين تجارى حال أن يطلب الحكم باشهار افلاس
 مدينه التاجير ٠

۲ ـ ویکون للدائن بدین تجاری آجل أن یطاب اشهار الافلاس اذا لم یکن لدینه محل اقامة معروف فی الجمهوریة أو اذا لجأ آلی الفراد أو اغلاق متجره أو الشروع فی تصفیته أو اجراء تصرفات ضارة بدائنیه بشرط أن یقدم الدائن مایثبت أن المدین وقف عن دفع دینه التجاری الحال

(المادة 100)

لا يجوز اشهار افلاس التاجر بسبب وقوفه عن دفع ما يستحق عليه من غرامات جنائية أو ضرائب أيا كان نوعها •

(المادة ٥٥٢) والمعالم الم

يجوز للمحكمة التي تنظر في طلب اشهار الافلاس أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين أو ادارتها الى أن يتم الفصل في الطلب •

(المادة ٥٥٣)

١ - تختص باشهار الافلاس الحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها
 الركز الرئيسي لتجر الدين •

٢ ـ ومع عدم الاخلال بما تقضى به الاتفاقات الدولية ، يجوز اشهار افلاس الناجر الذى له في الجمهورية فرع او وكالة ولو لم يصدر حكم باشهار افلاسه في دولة أجنبية ، وفي هذه الحالة تكون المحكمة الختصة باشهار الافلاس في الجمهورية هي المحكمة التي يقع في دائرتها الفرع أو الوثالة .

(المادة ١٥٥)

١ - تكون الحسكمة التي أشهرت الإفلاس مختصة بنظر جميع
 الطلبات والدعاوى الناشئة عن التفليسة .

٢ - وتعتبر الدعوى ناشئة عن التغليسة اذا كانت متعلقة بادارتها أو كان الغصل فيها يفتضى تطبيق أحكام الافلاس . ولا تعتبر من أعمال الادارة الدعاوى الناشئة عن الديون التي لجماعة الدائنين على الغير أو الغير عليها .

(المادة ٥٥٥)

١ - تحدد الحكمة في حتم أشهار الافلاس تاريخا مؤقتا للوقوف
 عن الدفع ونأمر بوضع الاختام على محل تجارة المدين .

٢ - وترسل المحكمة صورة من حكم اشهار الافلاس فور صعوره
 الى النيابة العامة والى وكيل التغليسة والى ادارات الشهر المقارى
 والمصارف التنجارية .

(السادة ٢٥٥)

تعين المحكمة الابتدائية أحد قضاتها قاضيا للتفليسة •

(المادة ٢٥٥)

اذا لم يمين في حكم أشهار الافلاس التاريخ الذي وقف فيه
 المدين عن الدفع اعتبر تاريخ صدور الحكم تاريخا مؤقتا للوقوف
 عن الدفع

٢ ـ واذا صدر حكم أشهار الافلاس بعب وفاة المدين أو بعبد اعتزاله النجارة ولم يعين فيه تاريخ الوقوف عن الدفع أعتبر تاريخ الوفاة أو اعتزال التجارة تاريخا مؤقتا الوفاة أو الدفع .

(المادة ١٥٥)

الدائنين أو وكيل التفليسة أو فيرهم من ذوى المسلحة تعديل التاريخ الدائنين أو وكيل التفليسة أو فيرهم من ذوى المسلحة تعديل التاريخ المؤقت للوقوف عن الدفع الى انقضاء عشرة أيام من تاريخ ايداع قائمة الديون المحققة طبقا للفقرة الأولى من المادة 150 الى قلم كتاب المحكمة ، وبعد انقضاء هذا الميعاد يصبح التاريخ المعين للوقوف عن الدفع نهائيا ،

٢ - وفي جميع الأحوال لا يجوز ارجاع تاريخ الوقوف عن الدفع
 انى أكثر من سنتين من تاريخ الحكم باشهار الافلاس .

٣ ــ وتعتبر الاستعانة بوسسائل ضارة أو غسير مشروعة الوفساء
 بالديون في حكم الوقوف عن الدفع عند النظر في تعيين تاريخه .

(المادة ١٥٥)

١ ــ بسجل حكم اشهار الإفلاس أو بتعديل تاريخ الوقوف عن
 الدفع في السجل التجارى وفقا لأحكام هذا السجل •

٢ - وتقوم المحكمة في اليوم المتالى لصدور الحكم بالصاقه في لوحة الاعلانات في المحكمة لمدة ثلاثين يوما وترسله الى كل محكمة يقع في دائرتها مجل رئيسى أو فرع أو وكالة أو مكتب للمدين المصاقع بلوحة الاعلانات بهذه المحكمة لمدة ثلاثين يوما •

٣ ـ ويتولى وكيل التغليسة نشر ملخص الحكم في صحيفة يومية أو أكثر تعينها المحكمة ويجب أن يتم النشر خالال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم ، ويشتمل هذا اللغص فيما يتعلق بحكم اشهار الافلاس على اسم المفلس ومحل اقامته ورقم قيده في السجل التجارى والمحكمة التي أصدرت الحكم وتاريخ صدوره والتاريخ المؤقت للوقوف عن الدفع واسم قاضي التغليسة ، أما ملخص الحكم الصادر بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع فيشتمل فضلا عن هذه البيانات على التاريخ الجديد الذي عيئته الحكمة ويجرى نشره بالصورة ذاتها، على التاريخ الجديد الذي عيئته الحكمة ويجرى نشره بالصورة ذاتها،

يجوز لكل ذى مصلحة أن يطعن في حكم أشهار الإفلاس خلال عشرة أيام من تاريخ آخر نشر للخص الحكم في الصحف • ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ٥٥٠ يكون ميعاد الطعن في جميع الأحكام الصادرة في البيعاوي الناشيئة عن التفليسة عشرة أيام من تاريخ صدور الحبكم ما لم يكن واجب النشر فيسرى الميعاد من تاريخ نشره •

(المادة ٢١٥)

تسرى القواعد المبيئة في قانون الرافعات المدنية والتجارية على اجراءات الطعن في الحكم الصادر في دعوى اشهار الافلاس

(المادة ١٢٥)

القضى ـ قادرا على الوفاء بجميع ما هم مستحق عليه من ديون تجارية وجب على الحكمة أن تقضى بالفاء الحكم على أن يتحمل المدين مصروفات الدعوى •

(المادة ١٢٥)

تنظر دعاوى الافلاس على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فيها واجبة النفاذ العجل بلا كفالة ها لم ينص على غير ذلك و

(المادة ١٤٥)

١ ـ اذا طلب المدين اشهار افلاس نفسه وقضت الحكمة برفض
 الطلب حاز لها أن تحكم عليه بفرامة لا تقل عن عشرين حنيها ولا تزيد
 على مائتى جنيه اذا تبين لها أنه تعمد اصطناع الافلاس .

٢ – واذا طلب أحد الدائنين أشهار افلاس المدين وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم على الدائن بالقرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ونشر الحكم على نفقته في الصحف التي تعينها اذا تبين لها أنه تعمد الاساءة الى سمعة المدين النجارية وذلك مع على الاحلال بحق المدين في طلب النمويض .

المواد من ١٤٥ الى ١٢٥)

تبين جواز اشهار افلاس الناجر بعد وفاته أو اعتزاله التجارة اذا توفى أو اعتزل التجارة وهو في حالة توقف عن الدفع ، وذلك عنك تقديم طلب في ميعاد معين ، كما تجيز للورثة أن يطلبوا اشهار إفلاسه بعد وفاته ، وتبين أن اشهار الافلاس يكون بناء على طلب التاجر أو طلب أحد دائنيه ، وما يتبع عند تقديم التاجر طلب بذاك وتجيز لكل دائن أن يطلب الحكم باشهار افلاس مدينه التاجر حتى في الدين الآجل في حالات معينة ، وتمنع اشهار افلاسه بسبب الفرامات والضرائب ، وتجيز للمحكمة الامر باتخاذ التدابير اللازمية للمحافظة على أموال المدين أو ادارتها حتى يتم الفصل في طلب اشهار الافلاس واختصاصات المحكمة وما تقوم به من اجراءات ، وما يتبح نجو تاريخ وقوف المدين عن الدفع ، ونحو تسجيل حكم الافلاس في السجل ونحو اعلانه ونشره ، كما تجيز الطعن في حكم اشهار الافلاس . وتوجب الغاء حكم الافلاس اذا قدر المدين على الوفاء بكل ما عليه من ديون تجارية قبل اكتساب حكم الاشهار قوة الشيء المقضى به ' والمادة (٩٦٢) التي تلغي الحكم بالافلاس عند قدرة المدين على الوفاء بكل ما هو مستحق عليه أساسها أن سبب الحجر عليه _ وهو العجز والامتناع _ قد تخلف وزال فيزول الحكم المترتب عليه . وتبين سرعة النظر في دعاوى الافلاس وحكم رفض المحكمة طلب المدين أو أحد الدائنين اشهار افلاس التاحر .

وكل هذه أحكام واجراءات لحفظ الحقوق وايصالها الى أصحابها ، يجوز لولى الامر اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة مره)

ا - تعن الحكمة في حكم اشهار الافلاس وكيلا لإدارة التغليسة . يسمى وكيل التغليسة .

٢ - ويحوذ - في كل وقت - لقاضي التفليسية من تلقاء نفسه اوبناء على طلب الفلس أو المراقب الأمر باضافة وكيل أو اكثر بشرط الا يزيد عددهم على ثلاثة .

(مادة هره)

توجب على المحكمة أن تعين وكيلا لادارة التفليسة . وتجيز للقافي ضم وكيل أو أكثر اليه بشرط الا يزيد عددهم على ثلاثة ، وهو أجراء أولى الامر أتخاذه للمصلحة حيث لا يوجد ما بمنعه شرها .

(المادة ١٩٥)

ا ـ يجب على التاجر أن يطلب أشهار افلاسه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وفوفه عن الدفع ، ويتون الطلب بتقرير يقدمه الى المحتمة يبين فيه أسباب الوقوف عن الدفع ويرفق بالتقرير الوثائق الآتة:

- (١) الدفاتر التجارية الرئيسية -
- (ب) صورة من آخر ميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- (ج) بيان اجمالي بالصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على تقديم طلب اشهار الافلاس أو عن مدة اشتفاله بالتجارة الذا كانت أقل من ذلك ،
- (د) بيان تفصيلي بما يملكه من عقارات وقيمتها التقريبية في تاريخ الوقوف عن الدفع •
- (هـ) بيان باسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدان حقوقهم او ديونهم والتامينات الضامنة لها •
- (و) بيان بالاحتجاجات التي حررت ضد انتاجر خلال السئتين السابقتين على تقديم طلب اشهار الافلاس •

٢ - ويجب أن تكون الوثائق مؤرخة وموقعة من التاجر • واذا تعذر تقديم بعضها أو استيفاء بياناتها وجب أن يتضمن التقوير اسباب ذلك •

(DO. Salal)

۱ - لكل دائن بدين تجارى حال أن يطلب الحكم باشهار افلاس
 مدينه التاجير •

۲ - ویگون للدائن بدین تجاری آجل ان یطاب اشهار الافلاس اذا لم یکن لمدینه محل اقامة معروف قی الجمهوریة أو اذا لجا الی الفراد او اغلاق متجره أو الشروع فی تصفیته أو اجراء تصرفات ضارة بدائنیه بشرط أن یقدم الدائن مایثبت أن المدین وقف عن دفع دینه التجاری الحال

(ILLes 100)

لا يجوز اشهار افلاس التاجر بسبب وقوفه عن دفع ما يستحق عليه من غرامات جنائية او ضرائب أيا كان نوعها •

(المادة ٢٥٥) و والعدال إلاه الم

يجوز للمحكمة التى تنظر في طلب اشــهار الافلاس أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحـافظة على أموال الــدين أو ادارتها الى أن يتم الفصــل في الطلب •

(المادة ١٥٥)

١ ـ تختص باشهار الافلاس الحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها
 الركز الرئيسي لتجر الدين •

٢ – ومع عدم الاخلال بما تقضى به الاتفاقات الدولية ، يجوز اشهار افلاس التاجر الذى له في الجمهورية فرع أو وكالة وأو لم يصدر حكم باشهار افلاسه في دولة أجنبية ، وفي هذه الحالة تكون المحكمة الختصة باشهار الافلاس في الجمهورية هي المحكمة التي يقع في دائرتها الفسرع أو الوكالة .

(المادة ١٥٥)

١ - تكون المحكمة التي اشهرت الافلاس مختصة بنظر جميع
 الطلبات والدعاوى الناشئة عن التفليسة .

آ - وتعتبر الدعوى ناشئة عن التفليسة اذا كانت متعلقة بادارتها أو كان الفصل فيها يقتضى تطبيق أحام الافلاس . ولا تعتبر من أعمال الادارة الدعاوى الناشئة عن الديون التي لجماعة الدائنين على الفير أو للفير عليها .

(المادة ٥٥٥)

١ - تحدد الحكمة في حلم أشهار الافلاس تاريخا مؤقتا للوقوف
 عن الدفع وتأمر بوضع الاختام على محل تجارة المدين .

٢ - وترسل المحكمة صورة من حكم اشهار الافلاس فور صعوره
 الى النيابة العامة والى وكيل التغليسة والى ادارات الشهر العقارى
 والمصارف التجارية ،

(السادة ٢٥٥)

تعين المحكمة الابتدائية أحد قضاتها قاضيا للتفليسة •

(المادة ٧٥٥)

اذا لم يمين في حكم أشهار الافلاس التاريخ الذي وقف فيه
 المدين عن الدفع اعتبر تاريخ صدور الحكم تاريخا مؤقتا للوقوف
 عن الدفع

٢ - واذا صدر حكم أشهار الافلاس بعد وفاة المدين أو بعد اعتزاله النجارة ولم يعين فيه تاريخ الوقوف عن الدفع أعتبر تاريخ الوفاة أو اعتزال التجارة تاريخا مؤفتا للوقوف عن الدفع .

(المادة ١٥٥)

ا ـ يجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب المدين أو احد الدائنين أو وكيل التفليسة أو غيرهم من دوى المصاححة تعديل التاريخ المؤقت للوقوف عن الدفع الى انقضاء عشرة أيام من تاريخ أيداع قائمة الديون المحققة طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٤٥ الى قلم كتاب المحكمة ، وبعد انقضاء هذا الميعاد يصبح التاريخ المعين الوقوف عن الدفع نهائيا .

٢ - وفي جميع الأحوال لا يجوز ارجاع تاريخ الوقوف عن الدفع
 انى أكثر من سنتين من تاريخ الحكم باشهار الافلاس .

٣ ــ وتعتبر الاستعانة بوسسائل ضارة أو غير مشروعة الوفساء
 بالديون في حكم الوقوف عن الدفع عند النظر في تعيين تاريخه .

(المادة ٢٥٥)

ا ـ بسجل حكم اشهار الافلاس أو بتعديل تاريخ الوقوف عن
 الدفع في السجل التجاري وفقا لأحكام هذا السجل •

٢ - وتقوم المحكمة في اليوم التالي لصدور الحكم بالصاقه في لوجة الإعلانات في المحكمة لمدة ثلاثين يوما وترسله الى كل محكمة يقع في دائرتها محل رئيسي أو فرع أو وكالة أو مكتب للمدين المصاقع بلوحة الاعلانات بهذه المحكمة لمدة ثلاثين يوما •

٣ ـ ويتولى وكيل النفليسة نشر ملخص الحكم في صحيفة يومية أو أكثر تعينها المحكمة ويجب أن يتم النشر خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم و ويشتمل هذا اللخص فيما يتعلق بحكم اشهار الافلاس على اسم المفلس ومحل اقامته ورقم قيده في السجل التجارى والمحكمة التي أصدرت الحكم وتاريخ صدوره والتاريخ المؤقت للوقوف عن الدفع واسم قاضي التفليسة ، أما ملخص الحكم الصادر بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع فيشتمل فضلا عن هذه البيانات على التاريخ الجديد الذي عيئته المحكمة ويجرى نشره بالصورة ذاتها.

(المادة ٢٠٥)

يجوز لكل ذى مصلحة أن يطعن فى حكم أشهار الأفلاس خلال عشرة أيام من تاريخ آخر نشر للخص الحكم فى الصحف • ومع علم الاخلال بأحكام المادة ٥٩٥ يكون ميعاد الطعن فى جميع الأحكام الصادرة فى البعاوى الناشئة عن التفليسة عشرة أيام من تاريخ صدور الحبكم ما لم يكن واجب النشر فيسرى الميعاد من تاريخ نشره •

(المادة ٢١٥)

تسرى القواعد المبيئة في قانون الرافعات المدنية والتجارية على الجراءات الطعن في الحكم الصادر في دعوى اشهار الافلاس •

(المادة ١٢٥)

إذا صار المدين _ قبل اكتسباب حكم اشهار الافلاس بقوة الشيء القضى _ قادرا على الوفاء بجميع ما هم مستحق عليه من ديون تجارية وجب على الحكمة أن تقضى بالفاء الحكم على أن يتحمل المدين مصروفات الدعوى •

(المادة ١٢٥)

تنظر دعاوى الافلاس على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فيها واجبة النفاذ العجل بلا كفالة ما لم ينص على غير ذلك ،

(المادة ١٤٥)

 ١ - اذا طلب المدين اشهار افلاس نفسه وقضت الحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم عليه بفرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه اذا تبين لها أنه تعمد اصطناع الافلاس .

٢ - واذا طلب أحد الدائنين أشههاد افلاس المدين وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم على الدائن بالفرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ونشر الحكم على نفقته في الصحف التي تعينها اذا تبين لها أنه تعمد الاساءة الى سمعة المدين التجارية وذليك مع على الاخلال بحق المدين في طلب التعويض .

الواد من ٤٧٥ الى ١٢٥)

تبين جواز اشهار افلاس التاجر بعد وفاته أو اعتزاله التجارة اذا توفى أو اعتزل التجارة وهو في حالة توقف عن الدفع ، وذلك عند تقديم طلب في ميعاد معين ؛ كما تجيز للورثة أن يطلبوا اشهار إفلاسه بعد وفاته ، وتبين أن أشهار الافلاس يكون بناء على طلب التاجر أو طلب أجد دائنيه ، وما يتبع عند تقديم التاجر طلب بذاك وتجيز لكل دائن أن يطلب الحكم باشهار افلاس مدينه التاجر حتى في الدين الآجل في حالات معينة ، وتمنع اشهار افلاسه بسبب الفرامات والضرائب ، وتجيز للمحكمة الامر باتخاذ التدابير اللازمية للمحافظة على اموال المدين او ادارتها حتى يتم الفصل في طلب اشهار الافلاس . وتعين اللحكمة التي تنظر في ذلك وما يتبع في اشهار الإفلاس واختصاصات المحكمة وما تقوم به مِن اجراءات ، وما يتبع نجو تاريخ وقوف المدين عن الدفع ، ونجو تسجيل حكم الإفلاس في السجل و نحو اعلانه و نشره ، كما تجيز الطعن في حكم اشهاد الافلاس . وتوجب الغاء حكم الافلاس اذا قدر المدين على الوفاء بكل ما عليه من ديون تجارية قبل اكتساب حكم الاشهار قوة الشيء المقضى به ١٠ والـادة (٩٦٢) التي تلغي الحكم بالإفلاس عند قدرة المدين على الوفاء بكل ما هو مستحق عليه أساسها أن سبب الحجر عليه _ وهو العجز والامتناع _ قد تخلف وزال فيزول الحكم المترتب عليه . وتبين سرعة النظر في دعاوي الافلاس وحكم رفض المحكمة طلب المدين أو أحد الدائنين اشهار افلاس التاجر .

وكل هذه أحكام واجراءات لحفظ الحقوق وايصالها الى أصحابها ، يجوز لولى الامر اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة وره)

ر أ - و المحود - في كل وقت - لقاضي التفليسية من تلقاء نفسه اوبناء على طلب الفلس أو المراقب الأمر باضافة وكيل أو اكثر بشرط الا يزيد عددهم على ثلاثة .

(مادة ه٢٥)

توجب على المحكمة أن تعين وكيلا لادارة التفليسة . وتجيز للقاضي ضم وكيل أو أكثر اليه بشرط الا يزيد عددهم على ثلاثة ، وهو أجراء أولى الامر أتخاذه للمصاحة حيث لا يوجد ما بمنعه شرعا .

(المادة ٢٦٥)

١ - لا يجوز أن يعين وكيلا للتفليسة من كان زوجا للمفلس أو قريبا له ألى الدرجة الرابعة أو من كان خلال السنتين السابقتين على اشهار الافلاس شريكا له أو مستخدما عند أو محاسبا له أو وكيلا عند .

٢ ـ وكذلك لا يجوز أن يعين وكيلا للتغليسة من سبق الحكمعليه
 بالادانة في جناية أو في جنحة سرقة أو خيانة امانة أو نصب
 أو افلاس بالتقصير أو شهادة الزور .

(مادة ٢٢٥)

تمنع أن يكون وكيل التفليسة قريبا للمفلس الى الدرجة الرابعة أو زوجا ، أو شريكا له أو مستخدما عنده أو محاسبا له أو وكيلا عنه خلال السنتين السابقتين على اشهار افلاسه وذلك لمنع تواطؤ هؤلاء ، مع المدين في العمل لمصلحته دون مصلحة الفرماء ، وهو من باب حفظ الحقوق ودفع الضرر ، وذلك مطلوب شرعا .

وكذلك تمنع أن يكون وكيل التفليسة ممن سبق عليه الحكم بالادانة في جناية أو جنحة سرقة أو خيانة أمانة أوما يمائلها مما يرفع النقة عنه ويتنافى مع الامانة المطلوبة في الوكيل وفي ذلك حفظ للحقوق وهو مطلوب شرعا .

(المادة ٧٧٥)

١ ــ يقوم وكيل التفليسية بادارة أموالها والمحافظة عليها وينوب
 عن الفلس في جميع الدعاوى والاعمال التي تقتضيها هذه الادارة •

٢ ــ ويدون وكيل التفليسة يوما بيوم جميع الاعمال المتفقة
 بادارة التفليسة في دفتر خاص ترقم صفحاته ويضع عليها قاضى
 التفليسة توقيعه ويؤشر في نهاية الدفتر بما يفيد انتهاءه .

٣ ـ ويجوز لمحكمة التفليسة وللمراقب الاطلاع على هذا الدفتر
 في كل وقت ، وللمفلس أيضا الاطلاع عليه باذن من قاضى التفليسة .

(المادة ١٧٥)

تبين الأعمال التي يقوم بها وكيل التغليسة وذلك بمقتضى الوكالة ، وتلزمه بتدوين أعماله في دفتر خاص ينظم الاطلاع عليه ، وهو أجراء تنظيمي لوني الامر اتخاذه للمصلحة حيث لايوجد ما منعه شرعا .

(المادة ١٦٥)

ا _ اذا تعدد وكلاء التفليسة وجب أن يعملوا مجتمعين ويسألون بالتضامن عن ادارتها •

٢ ـ ومع ذلك يجوز لقاضى التفليسة أن يقسم العمل بينهم أو أن
 يعهد إلى أحدهم بعمل معين ٠ وفي هذه الحالة لا يكون وكيل التفليسة
 مسئولا الا عن الأعمال التي كلف بها ٠

٣ - ويجوز لوكلاء التغليسة أن ينيبوا بعضهم البعض في القيام بالأعمال المعهود بها اليهم ولا يجوز لهم أنابة الغير الا باذن من قاضى التغليسة . وفي هذه الحالة يكون وكيل التغليسة ونائبه مسئولين بالتضامن عن هذه الأعمال .

(مادة ٢٩٥)

يجوز للمفلس وللمراقب الاعتراض لدى قاضى التفليسة على اعمال وكيلها قبل اتمامها ويترتب على الاعتراض وقف اجراء الممل ويجب أن يفصل قاضى التفليسة في الاعتراض خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه .

(المادة ٧٠٠)

يجوز لقاضى التغليسة من تلقاء نفسه او بناء على طنب المفلس او المراقب أن يقرر تنحية وكيل التغليسة أو انقاص عدد الوكلاء في حالة تعددهم • وعلى قاضى التغليسة أن يفصل في هذا الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره في هذا الشأن قابلا للطعن •

(المادة ٧١)

١ - تقدر أتعاب ومصاريف وكيل التغليسة بقرار من قاضى
 التغليسة بعد أن يقدم الوكيل تقريرا عن ادارته .

٢ - ويجوز لقاضى التفليسة أن يأمر بصرف مبالغ للوكيل قبل
 تقديم التقوير المذكور في الفقرة السابقة خصما من اتعابه .

 ٣ - ويجوز لكل ذى شأن الطعن فى قرار قاضى التغليسة الخاص بنقدير أتعاب الوكيل ومصاريفه .

(المادة ۲۷ه)

١ ـ يتولى قاضى التفليسة بالاضافة الى السلطات القسررة له بنصوص خاصة ، مراقبة ادارة التفليسة وسير اجراءاتها واتخاذ التداير اللازمة للمحافظة على أموالها .

٢ ـ ويدعو الدائنين الى اجتماع في الأحوال البيئة في القانون
 ويتولى رئاسة الاجتماعات .

٣ ـ وله في كل وقت استدعاء المفلس أو ورثته أو وكلائه أو مستخدميه أو أى شخص آخر لسماع أقوالهم في شئون التفليسة .

(المادة ٧٣)

 ۱ ـ يامر قاضى التفليسة كاتب المحكمة بتبليغ القرارات التي يصدرها الى ذوى الشأن اذا رأى ضرورة ذلك .

٢ - وتبلغ القرارات والدعوات التي توجه الى ذوى الشان في التفليسة بكتب مسجلة مع علم الوصول الا اذا نص القانون أو أمر قاضى التفليسة باجراء التبليغ بطريقة اخرى .

(المادة ١٧٥)

١ - لا يجوز الطعن في القرارات التي يصدرها قاضي التفليسة
 الا اذا نص القانون على جواز ذلك •

٢ ـ ويكون الطعن بطريق التظام أمام قاضى التفليسة نفسه خلال
 ثلاثة أيام من تاريخ النطق بالقرار أو من تاريخ تبليغه الى ذوى
 الشأن ٠ ويكون قراره نهائيا ٠

(المادة ٥٧٥)

ا - يعين قاضى التفليسة مراقبا أو أكثر من بين الدائنين الذين * يرشحون أنفسهم لذلك •

٢ _ ويجوز للمفلس ولكل دائن الطعن في قرار قاضي التفليسية
 بشيان تعيين الراقب •

(المادة ٢٧٥)

لا يجوز أن يكون المراقب ، أو النائب عن الشخص المعنوى المعين مراقبا ، زوجا للمفلس أو قريبا له الى الدرجة الرابعة .

(المادة ۷۷٥)

١ ـ يقوم المراقب ـ بالاضافة الى السلطات المقررة له بنصوص خاصة بفحص الميزانية والتقرير المقدمين من المدين وبمعاونة قاضى التفليسة في الرقابة على أعمال وكيلها .

٢ ـ وللمراقب أن يطلب من وكيل التغليسة ايضاحات عن سير
 اجراءاتها وعن ايراداتها ومصروفاتها وعن حالة الدعاوى المتعلقة بها .

(المادة ۱۷۸)

1 _ لا يتقاضى المراقب أجرا نظير عمله •

٢ _ ويجوز عزله بقرار من قاضي التفليسة ٠

٣ _ ولا يسال الا عن خطئه الجسيم •

(السواد من ٥٦٨ الى ٥٧٨)

المادة (٥٦٨) تبين نظام العمل بين الله كلاء المتعددين ، والمادة (٥٦٥) تجيز للمفلس والمراقب الاعتراض لدى قاضى التفليسة على أعمال الوكيل قبل اتمامها وتبين الما يترتب عليه والمادة (٥٧٠) تجيز للقاضى تنحية الوكيل أو انقاص عدد الوكلاء بطلب وبغير طاب ، والمادة (٥٧١) خاصة بتقدير أتعاب ومصاريف وكيل التفليسة وجواز الطعن فيها ، والمادة (٢٧٠) فيها مراقبة قاضى التفليسة للادارة ودعوة الدائنين واستدعاء المفلس أو ورثته أو غيرهم لسماع أقوالهم ، والمادة (٧٧٠) خاصة بتبليغ قرارات المحكمة والمادة (٤٧٥) خاصة خاصة بالطعن في قرارات قاضى التفليسة ، والمادة (٥٧٥) خاصة بتعيين القاضى للمراقبين وجواز الطعن في تعيينهم ،

ay thing of by item, the way the title of

والمادة (٥٧٦) تمنع أن يكون المراقب زوجاً للمفلس أو قريبا له الدرجة الرابعة والمادة (٥٧٧) تبين أعمال المراقب والمادة (٥٧٨) لاتعطى المراقب أجرا نظير عمله وتجيز عزله بقرار من القاضى ولا يكون مسئولا الا عن خطئه الجسيم .

الفصل الثانى - آثار الافلاس الفرع الأول - بالنسبة الى المدين (المادة ٧٩٥)

١ ـ يجوز لقاضى التغليسة من تلقاء نفسه او بناء على طلب وكيل
 التغليسة أو المراقب أن يامر في كل وقت بحجز المغاس وباتخاذ
 الوسائل التحفظية اللازمة لصيانة حقوق الدائنين .

٢ - ولا يتخف هذا الاجسواء اذا طلب المدين اشهار افلاسه خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة ٥٤٩ من هسدا القانون .

٣ ــ للمفلس أن يطعن في الامر الصادر وفق الفقرة (١) من هذه
 المادة دون أن يترتب على الطعن وقف تنفيذه .

 ٤ - ويجوز لقاضى التفليسة أن يامر في كل وقت برفع الحجر عن المفلس أو برفع الوسائل التحفظية عنه .

(المادة ٨٠٠)

لا يجوز للمفلس أن يتغيب عن محل اقامته الدائم دون ان يخطر وكيل التفليسة كتابة بمحل وجوده • ولا يجوز نه أن يغير محل اقامته الا باذن من قاضى التفليسة •

الفصل الثاني - آثار الافلاس الفرع الأول - بالنسبة الى المدين

المادة (٥٧٩) تتحدث عن جوااز حجز المفلس والامر باتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة لصيانة حقوق الدائنين وعن جواز طعن المفلس في قرار الحجز دون أن يترتب عليه وقف تنفيذه ، كما تجيز للقاضى رفع الحجز عن المفلس أو رفع الوسائل التحفظية عنه .

والمادة (٥٨٠) تمنع المفلس أو يتغيب عن محل اقامت الدائم دون أن يخطر وكيل التفليسة كتابة بمحل وجوده ، كما تمنعه أن يغير محل أقامته الا باذن من القاضى . وهاتان المادتان من الاجراءات التي يجوز لولى الامر اتخاذها لحفظ الحقوق ولا مانع منها شرعا .

ethold (TVa) taky (OA) ist II) and thatley by to set to

١ ـ لا يجوز ان أشهر افلاسه أن يكون ناخبا أومنتخبا في الجالس التشريعية أو في المراس الادارية أو المحلية أو في المرف التجارية أو الصناعية أو أن المرف التجارية أو الصناعية أو النقابات المهنية ولا أن يكون مديرا أو عضوا في مجلس ادارة أية مؤسسة عامة أو شركة ولا أن يشتغل بأعمال المسارف أو الوكالة التجارية أو التصدير أو الاستياد أو السمسرة في أسواق المضاربة أو تسليف النقود برهون أو البيع بالزاد العلني .

٢ ـ ولا يحـوز أن أشــهر افلاســه أن ينوب عن غيره في ادارة أمواله . ومع ذلك يحوز للمحكمة المختصة أن تأذن له في أدارة أموال أولاده القصر أذا لم يترتب على ذلك ضرر لهم .

(مادة ١٨٥)

تمنع أن يكون المفلس ناخبا أو منتخبا في المجالس التشريعية أو الادارية أو المحلية أو في أية مؤسسة لها نشاط اقتصادي أو أن يكون نائبا عن غيره في ادارة أمواله ، وذلك لعدم الثقة فيه ولخشية الأضرار بالناس ، والاسلام لاضرر فيه ولا ضرار .

(المادة ١٨٥)

ا ـ يمنع المفلس بمجرد صدور حكم اشهار الافلاس من ادارة
 امواله والتصرف فيها • وتعتبر التصرفات التي يجريها في يوم صدور
 حكم اشهار الافلاس حاصلة بعد صدوره •

٢ ــ واذا كان التصرف مما لا ينعقف ولا ينفذ في حق الغير الا
 بالتسجيل أو غيره من الإجراءات فلا يسرى على جماعة الدائنين الا
 ١٤١ تم الاجراء قبل صدور الحكم باشهار الافلاس •

ولا يحول منع الفلس من ادارة أمواله والتصرف فيها دون
 قيامه بالاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقه .

(مادة ١٨٥)

تمنع المفلس بمجرد صدور حكم باشهار افلاسه من ادارة أمواله والتصرف فيها كما ذهب اليه الإمام مالك وأحمد وتعتبر التصرفات التي يجريها في يوم صدور حكم اشهار الافلاس حاصلة بعد صدوره وذلك احتياطا لحفظ الحقوق فقد يحدث تصرف منه في اليوم نفسه قبل صدور الحكم وذلك تلاضرار بالدينين مثلا والاحتياط لمنع الاضرار مطاوب شرعا .

وتبين المادة أن تصرفات الفلس التي لا تنعقد ولا تنفيذ في حق الغير الا بالتسجيل ونحوه من الاجراءات فأن هذه التصرفات لاتسرى على جماعة الدائنين الا أذا تم الاجراء قبل صدور حكم اشهار الافلاس ، وهذا أجراء لولى الأمر اتخاذه للمحافظة على الحقوق ولا مانع منه شرعا وحتى لا يدخيل على الدائنين من ليس منهم ، كما تبين أن منع المفلس من أدارة أمواله والتصرف فيها لايحول دون قيامه بالإجراءات التي تحافظ على حقوقه ، وذلك أن منعه كان للمحافظة على حقوقه المحافظة على حقوقه هو لا يمس حقوق الفير ، وقيامه بالإجراءات للمحافظة على حقوقه مطاوب شرعيا ،

(المادة ١٨٥)

ا يجوز للمفلس بعد صدور حكم اشهار الإفلاس الوفاء
 بما عليه من ديون أو استيفاء ما له من حقوق .

٢ ـ ومع ذلك اذا كان المفلس حاملا لورفة تجارية جاز الوفاء
 له بقيمتها عند حثول ميعاد استحقاقها الا اذا عارض وكيان
 التفليسة في الوفاء طبقا للمادة ٤٤٧ ٠

(مادة ١٨٥)

المادة (٥٨٣) تستثنى من حكم الفقرة الأولى من المادة السابقة في منع المفلس من التصرف في المواله ما اذا كان حاملا لورقة تجادية حل ميعاد استحقاقها بعد صدور الحكم باشهار الافلاس، فأنه يجوز له أن يستوفي قيمتها عند حلول الميعاد الا اذا عارض وكيل التفليسة في ذلك طبقا للمادة (٤٥٣) وذلك لصلحة الغرماء ، وهدو مشروع .

(المادة ١٨٥)

لاتقع المقاصة بعد صدور حكم اشهار الافلاس بين حق للمفلس والتزام عليه الا اذا وجهد أرتباط على وجه الخصوص اذا نشأ الحق والالتزام عن سبب واحد أو شملهما حساب جار .

(مادة ١٨٥)

تنص على أنه أذا صدر الحكم باشهار الإفلاس فأنه لا تقع المقاصة بين حق الفلس والالتزام الواجب عليه الا أذا وجد ارتباط بينهما ويتضع ذلك الارتباط أذا نثرا الحق والالترام عن سبب واحد أو شعلهما حساب جار ، كأن يكون المفلس قد اشترى سلعة ولم يقبضها البائع ولم يدفع له الثمن كله أو بعضه ، فأنه في هذه الحانة يكون له الحق في قبض السلعة وعليه أن يدفع الثمن كله أو بعضه ، وهنا الحق في تبسلهته بستوفي منها الثمن كالمحديث المذكور في البند الأول من أحكام الافلاس المذكورة في مقدمة هذا الباب .

(المادة ممه)

ا _ يشمل منع المفلس من الادارة والتصرف جميع الاموال التي تكون ملكا المفلس في يوم صدور حكم اشسهار الافلاس والأموال دالتي تؤول اليه ماكيتها وهو في حالة الافلاس .

٢ - ومع ذلك لايشمل المنع من الادارة والتصرف ما ياتي :

(أ) الأموال التي لايجوز الحجز عليها قانونا والاعانة التي تقرر له .

(ب) الأموال الماوكة لفير الفلس .

(ج-) الحقوق المتعاقة بشخص المفاس أو باحواله الشخصية .

(د) التعويضات التي تستحق للمستفيد في عقد تامين صحيح أبرمه المفلس قبل صدور حكم اشهار الإفلاس ، ومع ذلك بات م الستفيد بأن يرد الى التفليسية اقسلط التامين التي دفعها المفلس ابتداء من التاريخ الذي عينته المحكمة الوقوف عن الدفع ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(مادة ممه)

تبين الأموال التى يمنعالمفلس من التصرف فيها وادار تها، وهى ماكانت مملوكة له يوم صدور الحكم باشهار افلاسه وما ستؤول اليه ملكيتها وهو في حالة الافلاس ، أى الملوكة حالا ومؤجلا ، وهذا مقتضى الحجر عليه واستثنت المادة من هذه الاموال : الاعانة المقررة له ومالا يجوز الحجز عليه قانونا ، والملوك لغيره كالوديعة ، والحقوق المتعلقة بشخصه وأحواله الشخصية ، والتعويضات التى تستحق المستفيد بسبب عقد تأمين صحيح ابرمه المفلس قبل صدور الحكم ، مع رد المستفيد الى التفليسة الاقساط التى دفعها المفاس في وقت معين ،

وهذا الاستثناء من الأمور التي يجوز الولى الأمر اتخاذها المصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٢٨٥)

اذا آلت الى المفلس تركة فلا يكون المائنية حق على أموالها الا بعد ان يستوفى دائنو الورث حقوقهم من هذه الأموال • ولا يكون لدائنى الورث أى حق على أموال التفليسة •

(مادة ٢٨٥)

تبين أن الفلس أذا آات أليه تركة فأن الدائنين له لا يستحقون شيئا فيها ألا بعد أن يستوفى دائنو ألميت حقوقهم من تركته ، فأن الدين الذي على الميت يقضى من تركته أولا قبل أن يأخذ الورثة انصباءهم ، قال تعالى في أيات المواريث التي بين فيها الانصباء « من بعد وصية يوصى بها أو دين » فأن لم يستوف دائنو المورث حقوقهم من تركته فلا يدخلون مع الفرماء في استيفائها من مال المفلس . ذلك لأن ديونهم ليست بسبب منه « ولاتزر وأزرة وزر أخرى » .

(المادة ٧٨٥)

١ - لايحوز بعد صدور حكم اشهار الافلاس اقامة دعوى من
 الملس أو عليه مع الستثناء ما بأتى :

(i) المعاوى المتملقية بالأموال والتصرفات التي لايشماها منم الفلس من الادارة والتصرف -

(ب) الدعاوي التعلقية باعمال التفليسة التي يجيز القانون المغلس القيام بها و

(ج) العاوى الجنائية •

٢ ــ ويجوز المحكمة أن تأذن بادخال الفاس في الدعاوى التعاقة بالتفاقة
 مالتفليسة . كما يجوز لها أن تأذن بادخال الدائن في هذه الدعاوى
 ١٤١ كانت له مصلحة خاصة فيها *

٣ _ واذا اقام الفاس او اقدمت عليه دعوى جنآئة أو دعوى متعلقة بشخصه أو باحواله الشخصية وجب ادخال وكيل التقليسة فيها اذا اشتمات على طلبات مالية .

(مادة ۱۸۹)

تمنع أقامة الدعوى من المفلس أو عليه بعد صدور الحكم باشماد أفلاسه واستثنت من ذلك بعض الاحوال ، كما أعطت المحكمة الحق في الاذن بادخال المفلس والدائن في الدعاوى المتعلقة بالتفليسة، وأوجبت ادخال وكيل التفليسة في بعض الدعاوى التي يقيمها المفلس أو تقام عليه ، وكل ذلك من الاجراءات التي يجوز أولى الامسراتخاذها للمصلحة ولا مانع منها شرعا .

(المادة ٨٨٥)

اذا حكم على المفلس بعد اشهار افلاسه بالتعويض عن ضرر أحدثه لُنْقِي جِازُ المحكوم له الدخول في التفليسة بالتعويض المقضي به مالم يثبت تواطؤه مع المفلس •

(مادة ۸۸ه)

تنص على أن المفلس اذا حكم عليه بعد اشهار افلاسه بتعويض عن ضرر احدثه للفير يجوز للمحكوم له أن يدخل في التفليسة بهذا التعويض الا اذا ثبت تواطؤه مع المفلس · عند عدم التواطؤ يدخل صاحب التعويض مع الغرماء لاستيفاء حقه والشرع يحافظ على الحقوق ، أما عند التواطؤ ففيه أضرار بالفرماء والاسلام لا ضروفه ولا ضرار .

(المادة ١٩٨٥)

ا ... يجوز لقاضى التفليسة بعد سماع أقوال الوكيل أن بقدر اعانة تصرف من أموال التفليسة بناء على طلب المفلس أو من يعولهم،

ا ٢ - ولمن طاب الاعانة ولوكيل التفليسة العامن في تقدير الاعائة دون أن يترتب على ذلك وقف صرفها •

٣ ـ ويجوز فى كل وقت القاضي التغليسة من تلقاء نسسه أو بناء على طلب الوكبل تعديل مقدار الإعانة أو الأمر بالفائها - ويجوز الطعن فى هـذا القـرار -

٤ ـ ويوقف صرف الاعانة بمجرد التصديق على الصلح أو قيام
 حالة الاتحاد •

(مادة ٩٨٥)

تتعلق بصر ف اعانة من أموال التفليسة للمفلس أو من يعولهم ، مع جواز الطعن في تقدرها وجواز تعديلها والأمر بالفائها ، وحوب وقف صر فها بمحرد التصديق على الصلح أو قيام حالة الاتحاد أي مطائبة كل الدائنين المفلس بديونهم .

روجوان صرف الاهانة مبدأ مقرر في الفقه اذا كان كسب الفلس النفي بنفقته ونفقة من يعولهم كما في البند (٦) من مقدمة الفصل الأول من الباب الخامس الم

A CONTRACTOR

(المادة ٩٥٠)

يجوز للمفلس أن يمارس تجارة جديدة بغير أموال التفليسة ، ويكون الدائنين الذين تنشأ ديونهم يمناسبة هذه التجارة الاولوية في استيفاء حقوقهم من أموالها .

(مادة ٥٩٠)

لا تمنع المفلس من ممارسة تجارة جديدة بغير أموال التفليسة ، وتجعل الدائنين له في هده التجارة أولى من غيرهم في استيفاء حدوقهم من أموالها .

جواز ممارسته لتجارة جديدة تشجيع له على انكسب ، وهي لاتضر بالدائين الأول ، وقد يكون فيها ما يساعده على سداد هذه الالتزامات وفك الحجر عنه ، وأى عمل ليس فيه ضرر ، وقد تكون فيه مصلحة فالأصل فيه الاباحة « خلق لكم مافى الأرض جميعا ». كما أن عدم مزاحمة الدائنين الأول للدائنين الجدد بسبب هذه التجارة يساعد الناس على التعامل معه وقد يكون فيه خير للأولين. والشرع لايمنع من ذلك (أنظر فقرة ، 1 من مقدمة الباب) .

(المادة ١٩٥)

لايجوز التمسك في مواجهة جماعة الدائنين بالتصرفات الآتية اذا قام بها المدين بعد التوقف عن الدفع وقبل الحكم باشهار الافلاس :

ح وفاء الديون قبل حلول الاجل أيا كانت كيفية الوفاء ، ويعتبر
 انشاء مقابل وفاء ورقة تجارئة لم يحل ميعاد استحقاقها في حكم الوفاء
 فبل حلول الأجلل •

 ٣ - وفاء الديون الحالة بفر الشيء المتفق عليه ، ويعتبر الوفاء بطريق الاوراق التجارية أو النقل المصرفي في حكم الوفاء بالنقود ،

کل رهن او امتیاز یقرر علی اموال المدین ضمانا لدین سابق
 علی هـنا الرهن •

(مادة ٩١١)

تبين أن المدين أذا توقف عن الدفع قبل الحكم بأشهار افلاسه لا يجوز له أن يتصرف في مواجهة الدائنين بما يضر بمصلحتهم ومن ذلك الشرعات ما عدا الهدايا الصغيرة المتعارف على السماح بها .

ووفاء الديون الآجلة قبل حلول أجلها ، ووفاء الديون الحالة بغير ما اتفق عليه ، الرهن أو الامتياز المقرر على أمواله ضمانا لدين سابق على الرهن ، ذلك لأن هذه التصرفات تضر بحقوق الدائنين ، والاسلام لاضرر نيه ولا ضرار .

(مادة ۹۹۲)

كل ما أجراه المفلس من تصرفات غير ما ذكر في المادة السابقةوخلال الفترة المدكورة فيها ، يجوز الحكم بعدم نفاذه في مواجهة جماعة الدائنين آذا كان التصرف ضارا بها وكان المتصرف اليه يعلم وقت وقوع التصرف بتوقف المفلس عن الدفع .

(المادة ١٩٥)

يجور للقاضى الحكم بعدم نفاذ تصرفات المفلس غير المدكورة في المسابقة ، في مواجهة جماعة الدائنين اذا كانت التصرفات ضارة بهم ، وكان المتصرف اليه يعلم وقت وقوع التصرف بوقوف المفلس عن الدفع .

الحكم بعدم نفاذها هو لمصلحة الدائنين ، والاسلام يقره ولا يمنع منه ، والمتصرف اليه المذكور يجوز الحكم بعدم نفاذ تصرف المفلس معه لتبين سوء القصد بعد علمه بحالته فهو مشارك للمغلس في الاضرار بادائنين والاسلام يمنع الاضرار بذوى الحقوق .

(مادة ۹۹۳)

۱ - اذا دفعت قيمة ورقة تجارية بعد تاريخ التوقف عن الدفع وقبل الحكم باشهار الافلاس فلا يجوز استرداد مادفع من الحامل ، وانها يلزم الساحب أو من سحبت الورقة التجارية لحسابه برد القيمة المدفوعة اذا كان يعلم وقت انشاء الورقة التجارية بتوقف المفلس عن الدفع .

٢ - ويقع الالتزام بالرد في حالة السند للأمر على المظهر الأول
 اذا كان يعلم وقت حصوله على السند بتوقف المفلس عن الدفع .

(المادة ٩٩٥)

خاصة بالورقة التجارية اذا دفعت قيمتها بعد تاريخ توقف المفلس عن الدفع وقبل الحكم بأشهار أفلاسه ، فأنه لايجوز استرداد مادفع من حاملها ، بل يجب استرداد قيمة مادفع من الساحب او الذي سحبت الورقة لحسابه اذا كان يعلم وقت انشاء الورقة التجارية بتوقف المفلس عن الدفع ،

حامل الورقة أخف حقه فلا يرد منه ، لكن الساحب أو المسحوب لحسابه مع علمه بحالة المفلس كان متواطئًا معه على الاضرار بالدائنين فيرد قيمة هذه الورقة الى أموال التفليسة والاسلام لاضرر فيه ولاضرار ، ومثل الساحب في ذلك المظهر الأول للسسند للأمر .

(المادة ١٩٥)

ا - حقوق الرهن أو الامتياز المقررة على أموال المدين يجوز الحكم بعدم نفاذها في مواجهة جماعة الدائنين اذا قيدت بعد تاريخ التوقف عن الدفع وبعد القضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تقرير الرهن أو الامتياز ويضاف الى هذا المعاد ميعاد للمسافة بين محل تقرير الرهن أو الامتياز ومحل القيد .

٢ - ويأخذ الدائن صاحب الرهن التالى الرهن الحكوم بعدم نفاذه في مواجهة جماعة الدائنين مرتبة هذا الرهن • ومع ذلك لايعطى الدائن المذكور من الثمن الناتج من بيع المال القرر عليه الرهن الاما الا يحصل عليه بفرض نفاذ الرهن السابق ويؤول الفرق الى جماعة الدائنين •

(مادة ١٩٥)

تجيز الحكم بعدم نفاذ حقوق الرهن أو الامتياز المقررة على أموال المدين في مواجهة الدائنين ، اذا قيدت بعد تاريخ التوقف عن الدفع وبعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تقرير الرهن أو الامتياز ، مع مراعاة المسافة بين محل تقرير الزهن أو الامتياز ومحل القيد ، ذلك لأن التأخر في التقييد مظنة التواطؤ مع المدين لتقرير الامتياز ، وفيه أضرار ببقية الدائنين والاسلام يمنع الاضرار ، واذا كلن هناك دائن آخر بدين ممناز حل محل من حكم بعدم نعاذ امتيازه لكن يأخذ من مال المدين ما كان سيأخذه لو نفذ حق الامتياز السابق عليه والباقي يؤول الى جماعة الدائنين ، وذاك للصلحة الجميع ، ولا مانع من ذاك شرعا .

(المادة ٥٩٥)

١ ـ اذا حكم بعدم نفاذ تصرف في حق جماعة العائنين الترم المتصرف اليه بأن أود إلى التفليسة ما حصل عليه من المفلس بمقتفى هذا التصرف أو قيمة الشيء وقت قبضه وبرد ما حصل عليه من ثمار.

٢ - ويكون للمتصرف اليه الحق في استرداد العوض الذي قدمه
 للمفلس اذا وجد هذا العوض بعينه في التفليسة ، فاذا لم يوجد كان
 من حق المتصرف اليه أن يشترك في التفليسة بقيمة العوض بوصفه
 دائنا عاديا .

(مادة ٥٩٥)

تبين أن تصرف المدين في مواجهة الدائنين أذا حكم بعدم نفاذه يوجب على المتصرف أيه أن يرد إلى أموال التفليسة ما أخذه من المفلس بمقتضى هذا التصرف أو يرد قيمته رقت قبضه ، وله حينئذ الحق في استرداد الموض الذي قدمه للمفلس أذا وجد بعينه في التفليسة ، والا دخل مع الفرماء بحقه في مال المدين .

الحكم بعدم نفاذ التصرف يوجب ارجاع كل طرف ما أخذه الى الطرف الآخر ، فذا رد الدائن الى المفلس ما أخذه منه كان للدائن الحق فى أخذ ما أعطاه للمفلس مقابل التصرف أذا وجده عنده بعينه ، والا دخل مع الفرماء بحقه .

وهذا مطابق لما ذهب اليه الشافعي وأحمد بناء على حديث «أي رجل باع ساعة فادرك سلعت بعينها عند رجل قد أفلس ولم يكن قد قبض من ثمنها شيئا فهي له » انظر بند ١ في مقدمة هذا الفصل .

(المادة ٢٩٥)

لوكيل التفليسة وحده طلب عدم نفاذ تصرفات المدين في حق جماعة الدائنين اذا وقع التصرف قبل صدور حكم اشهار الافلاس وذلك وفقا لأحكام قانون المعاملات المدينة ويسرى الحكم بعدم نفاذ التصرف على جميع الدائنين سواء نشأت حقوقهم قبل حصول التصرف أو بعده •

(مادة ١٩٥)

تنص على أن وكيل التفليسة له وحده طاب عدم نفاذ التصرفات التي وقعت من المدين في حق جماعة الدائنين قبل صدور حكم اشهار الافلاس ، وفقا نقانون المعاملات المدنية وذاك محافظة على حفوقهم والاسلام يأمر بالمحافظة على الحقوق وينهى عن الاضرار بها .

(المادة ١٩٥)

لا تسمع الدعاوى الناشئة عن تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٩٩٥ ، ٥٩٦ بعد انقضاء سينتين من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس .

(مادة ۱۹۵)

تبين عدم سماع الدعاوى الناشئة عن تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المواد ١٩٥١ ، ٩٩٥ ، ٩٩٥ ، ٩٩٥ بعد انقضاء سنتين من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس ، وهن اجراء تنظيمي لولى الأمر اتخاذه للمصاحة حبث لايوجد ما يمنعه شرعا .

الفرع الثانى - بالنسبة الى الدائنين (المادة ٩٨٥)

١ ــ يترتب على صدور الحكم باشهار الافلاس وقف الدعاوى الإنفرادية المقامة على المفلس من الدائنين العاديين أو الدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة .

٢ ـ ولا يجوز للدائين الشار اليهم فى الفقرة السابقة اتخاذ اجراءات التنفيف على أموال المفلس ولا اتمام الاجراءات التى بدات قبل صدور الحكم باشهار الافلاس ، ومع ذلك اذا تحدد يوم لبيع عقار المفلس جاز الاستمرار فى اجراءات التنفيذ باذن من قاضى التفليسة ويؤول الثمن الى التفليسة .

٣ ـ ولا يجوز بعد صدور الحكم باشهار الافلاس الاستمرار فى الدعاوى المقامـة أو اقامة دعوى على التفليسـة أو اتخاذ أية أجراءات قضائية أخرى ضدها مالم ياذن قاضى التفليسة بذلك وبالشروط التى يقررها ، عدا الدائنين المرتهنين واصحاب حقوق الامتياز الخاصـة فيجوز لهم اقامة الدعاوى والاستمرار فيها في مواجهة وكيل التفليسة، كما يجوز لهم التنفيذ أو الاستمرار فيه على الأموال التى تقع عليها تأميناتهم .

الفرع الثاني - بالنسبة الى الدائنين

(مادة ۱۹۵)

توقف الدعاوى الانفرادية من بعض الدائنين المقامة على المفلس بعد صدور الحكم بإشهار افلاسية ، ولا يجوز لهم اذا كنوا قد اقاموا دعاوى أن يتخدوا اجراءات المتنفيذ على أمواله ، أو يتمموا الاجراءات التي بدأت قبل صدور الحكم باشهار افلاسه الااذا تحدد يوم لبسع عقارد وأذن القاضى فيجوز الاستمرار في اجراءات التنفيذ ويؤول ما ينفذ به الى التعليسية ،

وبعد صدور الحكم باشهار الافلاس لا يجوز الاستمرار بالدعاوي المقامة أو اقامة دعوى على التغليسة أواتخاذ أية أجراء قضائية أخرى ضدها الا بأذن ماضى التفليسة والشروط التي يقررها . ماعدا اصحاب الحقوق الممتازة فيجوز لهم اقامة الدعاوى والاستمرار فيها في مواجهة وكيل التغليسة ، كما يجوز لهم التنفيذ أو الاستمرار فيه على الاموال التي يقع عليها تأميناتهم ،

وكل هذه اجراءات يجوز لولى الأمر اتخاذها حفظا لحقوق الدائنين حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٩٩٥)

الحكم باشهار الافلاس يسقط آجال جمع الديون النقدية التيعلي الفلس سواء كانت عادية أو مضمولة بامتياز عام أو خاص .

(مادة ۹۹ه)

تجعل الحكم باشهار الافلاس مسقطا لآجال جميع الديون النقدية على رأى الأمام على رأى الأمام ملك (انظر بند ١٣ في مقدمة هذا الفصل).

(المادة ١٠٠٠)

يجوز الاشتراك في التفليسه بالديون المعلقة على شرط فاستخ مع تقديم كفيل ، أما الديون العلقة على شرط واقف فيجلب نصيبها من التوزيمانية الى أن تتسن نقيمة الشرط ،

(مادة ١٠٠٠)

تجيز الاشتراك في التفليسة بالديون المعلقة على شرط فاسخ ، وهى التي القزم بها المفليس ولكن اجازتها متعلقة على شرط مستقبل كالصفقات ذات الخيار ، وذلك بشرط تقديم كفيل يرد المال اذا لم يتحقق الشيرط أما الديون الماقة على شرط واقف وهى التي ليس فيها القزام حال ، بل يحدث عند حدوث الشرط فيجنب نصيبها من التوزيهات الي أن تقيين نتيجة الشرط ، وهي اجراءات من حقولي الامر النفاذها حفظا الجقوق ولا مانع منها شرعا ،

(الله المادة ١٠١١) ومادة والمادة والمادة

١ - اذا وجد جهلة ملتزمين بدين واحد وأشهر افلاس أحدهم
 فلا يقرتب على هذا الافلاس أثر بالنسيبة الى الملتزهين الآخرين مالم
 ينص القانون على غير ذلك و

٢ - واذا تم الصلح مع الملتزم الذي افلس فلا تسري شروطه على
 ١١ تزمين الآخرين •

(مادة ١٠١)

تبيين أن الدين الواجد اذا كان على جملة ملتزمين وأشهر افلاس أحيدهم فلا يترتب على همذا الافلاس أثر بالنسسية الى الملتزمين الآخرين الا أذا نهى القانون على غير ذلك . وأذا تم الصابح مع الملتزم المفايس فلا تسري شروطه على الملتزمين الآخرين .

في هذه المادة عدم تعويق للنشاط الاقتصادي ، والاقتصاد على على قدر الضرورة لضمان الحق الدائن والنشاط الاقتصدي مطلوب شرعا ، لانه يحقق مصلحة الفرد والجماعة .

(المادة ٢٠٢)

اذا استوفى الدائن من أحد الملتزمين بدين واحد جزءا من الدين ثم أفاس باقى الملتزمين أو احبهم فلا يجوز للدائن أن يشترك في التغليسات الإيالياقي من دينه ، ويبقي محتفظا بجقه في مطالبة الملتزم أن يشترك في كل تفايسة غير المفلس بهذا الباقى ويجوز لهذا الملتزم أن يشترك في كل تفايسة بما وفاه عنها .

(مادة ٢٠٢)

تنص على أن الدائن اذا استوفى جزءا من دينه من احد الملتزمين بدين واحد ثم أفلس باقى الملتزمين أو أحدهم فلا يجوز المدائن أن يشترك فى التفيسات الا بالباقى من دينه ، ومع اشتراكه يجوز أن بطالب الملتزم غير المفاس بهذا انباقى ، ويجوز لهذا الملتزم أن يشترك فى كل تفايسة بما وفاه عنها .

هذه اجراءات لوصول الدائن الى حقه دون زيادة عليه ، وعدم الظلم لاحد من المتزمين اذا دفع شبئا من الدين الذى يشترك في الالتزام به غيره ، والعدل يقضى بذلك وهو مطاوب شرعا .

(T. T ösla)

 ١ - اذا أفلس جميع الملتزمين بدين واحبد دفعة واحدة جيان الدائن أن يشترك في كل تفليسة بكل دينه الى أن يستقوفيه بتمامه من أصل ومصاريف .

٧ - ولايجوز لتفليسة الرجوع على تفليسية اخرى بها اوفته عنها •
 ٣ - واذا كان مجموع ماحصل عليه الدائن يزيدعلى دينه وتوابعه عليت الزيادة إلى تفليسية من يكون مكفولا من الآخرين بحسب ترتيب التزامهم بالدين • فإذا لم يوجه هذا الترتيب عادت الزيادة الى التقييسات التي دفعت اكثر من حصتها من الدين •

(المادة ٢٠٣)

تبين أن جميع الملتزمين بدين واحد اذا افلسوا دفعة واحدة جاز للدائن أن يشترك في كل تفليسة بكل دينه الى أن يستوفيه بتمامه من أصل ومصاريف ، ولايجوز لاية تفليسة منها الرجوع على تفليسة أخرى بها أو فته عنها ، وإذا كان مجموع ما حصل عليه الدائنيويد على مايستحقه عادت الزيادة الى تفليسة من يكون مكفولا من الآخوين بحسب ترتيب التزامهم بالدين ، فاذا لم يوجد هذا الترتيب عادت الزيادة الى التعليسات التي دفعت أكثر من حصتها من الدين .

فى هذه المادة تمكين للدائن من الحصول على كل حقه، وعدم اخذ ما يزيد على حقه وعدم ظلم أحد من المدينين فى دفع أكثر مما يلزمه وكل هذه أجراءات لتحقيق العدالة لايوجد ما يمنعها شرعا .

الفرع الثالث مـ أصحاب العيون المضمونة برهن أو امتياز على مثمون

(مادة ١٠٤)

تعرج في جماعة الدائثين اسماء دائني المفلس الحائزين بوجه في في على رهن أو المتياز خاص على منقول على سبيل التذكرة مع الاشارة الى الرهن أو الامتياز •

الغرع الثالث ـ أصحاب الديول المضمونة برهن أو امتياز على منقول (المادة ٦٠٤)

توجب أن يدرج في قائمة الدائنين اسماء دائني المفلس الحائزين بوجه قانوني على رهن أو امتياز على منقول ، وذلك على سبيل التذكرة مع الاشبارة الى الرهن أو الامتياز ، هذا اجواء لحفظ حقوق هؤلاء الدائنين ولولى الامر أن يتخذه لابه للمصلحة ولا يوجد مايمنعه شرعا .

(مادة ٥٠٢ ٢

يجوز لوكيسل التفليسسة في كل وقت بعد الحصول على اذن من قاضي التفليسة دفع الدين القسمون برهن واسترداد الأشياء الرهونة لحساب جماعة الدائين

(المادة ٥٠١)

تعطى الحق لوكيل التفليسة بعد الحصول على اذن من قاضى النفليسة أن بدفع الدين المضمون برهن ويسترد الشيء المرهون ليضمه لحساب الدائنين • هذا التصرف فيه مصلحة لصاحب هذا الدين ولجماعة الدائنين دون اضرار بطرف منهما ولايوجد مايمنعه شرعا

(عادة ٢٠٢)

- 427 - 406

١ - اذا درم المنقول الم هون بناء على طلب الدائن الوتو: بثون يحاوز العين ، وجب على وكيل التقييسة قيض المقدار الزائد لحساب

جماعة السائنين واذا كان الشمن اقل من السدين ، اشترك الدائن الرتهن بالباقى له في التغليسة ,وصفه دائنا عاديا بشرط أن يكون دينه قد حقق طبقا لأحكام القانون .

٢ - ويجوز لوكيل التفليسة أن يقدر الدائن المرتهن وجوب اتخلد الاجراءات القانونية للتنفيذ على الأشياء المرهونة قبل انتهاء حالة الاتحاد ، فاذا لم يقم الدائن الرتهن باتخاذ هذه الاجراءت جاز لقاضى التغليسة بناء على طلب وكيل التغليسة وبعد سماع أقوال الدائن الرتهن الآذن للوئيل بيبع المنقولات المرهونة ، ويبلغ قرار فاضي التغليسة بالاذن بالبيع إلى الدائن المرتهن ويجوز لهذا الدائن انطعن في القرار ، ويترتب على الطعن وقف تنفيذ البيع .

(7.7 Bolo)

خاص ، بالشروع فى سداد الدين المضمون برهن ، فتنص على أنه اذا بيع المنقول المرهون بناء على طلب الدائن وكان ثمنه أكثر من الدين يجب على وكيل التفليسة أن يضم الزائد لحساب جماعة الدائين ، فان كان ثمنه أقل من الدين أخفه المرتبي واشترك بالباقي له في التفليسة اشتراكا عاديا كبقية الدائنين مادام دينه محققا طبقا لاحكام القانون وتجيز اللهدة لوكيل التغليسة أن يبلغ الدائن المرتبين بوجوب اتخاذ الاجراءات القانونية لتنقيد على الاشياء المرهونة قبل انتهاء حالة اتحاد الدائنين ، فأن لم يقم الدائن بذلك جاز لقاضي التغليسة بناء على طلب الوكيل وبعد سماع أقوال هذا الدائن أن يأذن الوكيل ببيع المنقولات المرهونة ، ويبلغ قرار هذا الاذن الى للدائن المرتبين ، ويجوز لهذا الدائن أن يطعن في هذا القرار ، وعليه يجب وقف تنفيذ البيع .

هذه التصرفات والاجراءات فيه ايصال الحق الى صاحبه دون زيادة عليه أو نقص منه ، وفيها تحقيق للعدالة ، فلولى الأمر أن يقروها ويأمر بها لأن فيها مصلحة وليس فيها ضرر ، ولا يوجد مايمنعها شرعا.

(السادة ١٠٧)

على وكيل التفليسة - بعد استئذان قاضى التفليسة - أن يدفع خلال الأيام العشرة التألية العدور الديم بالشهاو الافلاس مما يكون تحت بعده من نقود ، وبالوغم من وجود اى دين اخو - الأجور والروائب المستحقة للعمال والمستخدمين قبل صدور الحكم باشهار الافلاس عن مدة الاتين يوما ، فاذا لم يكن لدى الوكيل التقود اللازمة لوفاء هذه الديون وجب الوفاء من أول نقود ندخل التفليسة ولى وجدت ديون أخرى تسبقها في مرتبة الامتياز ، ويكون المبالغ الستحقة الزائدة على ما تقدم مرتبة الامتياز القررة قانونا ،

(مدادة ۱۰۷)

خاصة بدفع وكيل التفليسة ألجون ورواتب العاملين عدل التاجر الذي صدر الحكم باشهان افلاسه وكانت مستحقة لهم قبل صدور هذا الحكم ، وذلك عن ثلاثين بوما بصفة عاجلة وتجعل لمستحقاتهم هذه وغرها عن العمل عند التاجر امتيازا على غيرها من الديون وهي اجراءات لتحقيق المساحة لا يوجد ما يمتعها شرعا .

(المادة ١٠٨)

يكون لمالك العين المؤجرة المفلس في حالة انتهاء الايجاد طبقا للمادة ٦١٩ امتياز لضمان الأجرة المستحقة له عن اللسنة السابقة على صدور حام السهار الافلاس وعن السنة الجارية • واذا بيعت المنقولات الموجودة في العين المؤجرة أو نقلت ظل المؤجر محتفظا بحقه في الامتياز •

(مادة ۱۰۸

تجعل لمالك العين المؤجرة للمفلس عند انتهاء الايجار امتيازا للصمان الاجرة المستحقة له عن السنة الجارية والسنة السابقة على صدور حكم اشهار الافلاس. وتقرير الامتياز من حق ولى الامر ونيس هذاك ما يمنعه شرعا.

(المادة ١٠٩)

لايشمل الامتياز المقرر للحكومة بسبب الضرائب على اختلاف انواعها الادين الضريبة المستحقة على المفلس عن السنتين السابقتين على صدور الحكم باشهار الافلاس • وتشــترك الضرائب المستحقة الاخرى في التوزيعات بوصفها ديونا عادية •

(مادة ۲۰۹)

خاصة بما يكون للحكومة من مستحقات على المفلس ، وتبين مايكون منها ممتازا أو غير ممتاز ، وهذا من الامور المباحة التي يجوز لولى الامر النخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ١١٠)

يجوز لقاضى التفليسة بناء على اقتراح وكيلها أن يأمر عند الاقتضاء بستخدام أول نقود تدخل التفليسة في الوفاء بحقوق الدائنين الذين لهم أمتياز على منقولات المفلس بشرط أن تكون أسماؤهم قد وردت بالقائمة النهائية للدبون غير المعترض عليها المشار اليها في الفقرة الأولى من المادة ١٤٧٠ واذا حصل اعتراض على الامتياز فلا يجوز الوفاء الا بعد الفصل فيه •

(مادة ١١٠)

تجيز لقاضى التفليسة بناء على اقتراح الوكيل أن يأمر عند الاقتضاء باستخدام أول نقود تدخل التفليسة في الوفاء بحقوق الدائنين الذين لهم امتباز على منقولات المفلس وكانت السماؤهم مدرجة بالقائمة النهائية الديون غير المعترض عليها وهذا من الامور المباحة التي يجوز لولى الامر اتخاذها لتحقيق المصلحة ، حيث لا يوجد ما يمنعها شرءا •

الفرع الرابع

اصحاب الديون المضمونة برقين أو امتياز على عقار (المادة ٦١١)

اذا حصل توزيع ثمن المقارات قبل توزيع ثمن المنقولات او حصل الموزيمان معا من للدائنين المرتهائي أو المهازين الذين لم يستسوفوا ديونهم للها او بعضها من نمن المعارات ان يشتركوا بالبائي لهم مع الدائنين الماديين في توزيع الاموال التي يتعلق بها حق جماعة الدائنين بشرط أن تكون ديونهم قد حققت السرط أن تكون ديونهم قد حققت المسالة المسلمات المسلم

(المادة ١١٢)

۱ - اذا جرى توزيع وأحد أو أكثر لثمن المنقولات قبل توزيع ثمن العقارات كان للدائنين المرتهنين أو الممتازين أن يشتركوا في التوزيعات بدل ديونهم بشرط أن تكون قد حققت .

٢ – وبعد بيع المقارات واجراء التسوية النهائية بحسب مراتب الدائنين المرتهمين والمهتازين ، لا يجوذ ان تؤهله مرتبته للحصول على كل دينه من ثمن العقارات المذكورة قبض الدين الا بعد خصم المقدار الذي حصل عبيه من قسمة القرماء ، ويورد هذا المقدار الى جماعة الشائنين العاديين .

" - واذا كانت مرتبة الدائن لاتؤهله للحسول الا على جزء من دينه ، وجب أن يرد الى جماعة المائنين العاديين القدار الزائد عما كان يحصل عليه أو أن تؤذيع ثمن العقارات المثقلة بالرهن أو الامتياز قد تم قبل توزيع ثمن المحولات ويدخل في التغليسة بالباقي من دينه.

(المادة ١١٣)

الدائنون المرتهلون أو المتازون الذين لا يحصلون على شيء من ثمن المقارات التي تقع عليها تأميناتهم يعتبرون دائنين عاديين وتسرى عليهم بهذه الصحة جميع الآثار الناشئة عن أعمال جماعة السائنين وعن الصلح القضائي أن وقع .

الفرع الرابع - أصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز على عقار (٦١٣ ، ٦١٣)

تبين نظام توزيع ثمن العقارات المتعلق بها حق امتياز . وهو من الاجراءات التي يجوز اولى الأمر اتخاذها لتحقيق المسلحة حيث لايوجد ما يمنعها شرعا .

الفرع التخامس

أثر الافلاس في العقود الصحيحة المبرمة قبل اشهاره (المادة ٦١٤)

 ١ - لا يترتب على الحكم باشهار الافلاس فسح العقبود الآزمة للجانبين التي يكون المفلس طرفا فيها الا اذا كانت قائمة على اعتبارات شخصية .

٢ ـ واذا لم ينفذ وكيل التفليسة العقد أو لم يستمر في تنفيسة جاز للطرف الآخر أن يطلب الفسخ • وكل قرار يتخذه وكيل التفليسة بشأن العقد يجب أن يعرض على قاضى التفليسة ليأذن به • ويجسوذ للطرف الآخر أن يعين لوكيل التفليسة مهلة لايضاح موقفه من العقد •

الفرع الخامس ـ أثر الافلاس في العقود الصحيحة المبرمة قبل أشهاره (مادة ٦١٤)

تبين أن الحكم باشهار الافلاس لا يؤثر على العقود الملزمة للجانبين التى يكون المفلس طرفا فيها ، ذلك لأن تصرفه وقع صحيحا حيثلم يحجر عليه بعد ، واذا لم يوجد السبب لايوجد المسبب هذا اذا نم تكن هذه العقود قد أبرمت لاعتبارات شخصية يريد بها نفع الطرف الآخر والاضرار بالمدينين . فتبطل منعا المضرر والاسلام لاضرر فيك ولاضرار . وتبين أن وكيل التفليسة أذا لم ينفذ هذه العقود الصحيحة أو توقف عن تنفيذها يجوز للطرف الآخر طلب الفسخ ، وذلك حتى لايضار بالدخول مع الدائنين الآخرين فلا يستوفى حقه كله ، والاسلام يمنع الضرر .

الفرع السادس ـ الاسترداد (مادة م١٦)

ا كل شخص أن يسترد من التفليسة الأشياء التي تثبت له
 ملكيتها وقت اشهار الافلاس •

۲ _ ویجوز لوکیل التفلیسة بعد آخذ رأی الراقب والحصول علی
 ۱ذن من قاضی التفلیسة رد الشیء الی مالکه •

(Alca 717)

ا _ يجوز استرداد البضائع الموجودة في حيازة المفلس على سبيل الوديعة أو لاجل بيعها لحساب مالكها أولاجل تسليمها اليه بشرط أن توجد في التفايسة عينا ، كما يجوز استرداد ثمن البضائع اذا لم يكن قد تم الوفاء به نقدا أو بورقة تجارية أو بطريق قيده في حساب جاد بين المفلس والمشترى ،

٢ _ وعلى المسترد أن يدفع لوكيل التعليسة الحقوق المستحقة
 للمفلس •

٣ _ واذا كان المفلس قد أودع البضائع لدى الغير جاز استردادها

٤ – واذا اقترض المفلس برهن البضائع وكان الدائن لا يعلم وقت انشاء الرهن بعدم ملكية المفلس لها فلا يجوز استردادها الا بعد وفاء الدين المضمون بالرهن •

(11V ösla)

يجوز استرداد الاوراق التجارية وغيرها من الاوراق ذات القيمة السلمة الى المفلس لتحصيل قيمتها لو أدباحها أو لتخصيصها لوفاء معين اذا وجدت عينا في التغليسة ولم تكن قيمتها قد دفعت .

الفرع السادس – الاسترداد (٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧)

تتحدث عن الاشياء الموجودة عند المفاس وليست مملوكة له او كانت تحت حيازته كامانة يتصرف فيها لصالح مالكها فتجيز لاصحابها استردادها بأعيانها أو ثمن ما بيع منها على أن يردوا الى التغليسة كل ما هو مستحق للمفلس . وهذا حكم يمكن اصحاب الحقوق من استيلائهم عليها ، والاسلام يأمر بذلك احتراما لحق الملكية ، والوفاء بالحقوق .

(ALCO AIT)

ا ـ اذا فسنخ عقد البيع بحكم أو بمقتضى شرط فى العقد قبل صدور الحكم باشهار افلاس الشنرى ، جاز البائع استرداد البضائع للها أو بعضها من التفيسة بشرط أن توجد عينا .

 ۲ ــ ویجوز الاسترداد ولو وقع الفسخ بعد صدور حکم اشهار الافلاس بشرط أن تكون دعوى الاسترداد او الفسخ قد رفعت قبل صدور هذا الحكم •

٣ ـ وللمتعاقد الاشتراك في التفايسة كدائن عادى بالتعويض المترتب على العسخ الا اذا نص على احتفاظ التعويض بالامتياز المقرر له قانونا .

(المادة ١١٨)

تحدث عن فسخ عقد البيع فتجيز للبائع استرداد ما باعه من المشترى اذا فسخ العقد قبل صدور الحكم باشهار أفلاس المشترى، وكذلك بعد صدور الحكم اذا كات دعوى الاسترداد او الفسح قد رفعت قبله . وذلك لأن مقتضى فسخ العقد أن يأخذ كل طرف ما دفعه للاخر كما تجيز المادة للبائع أن يدخل في التفليسة كدائن عادى بالتعويض المترتب على الفسيح . لأن الاسلام لا ضرد فيه يولا ضرار .

(119 ösia)

ا ـ اذا كان الفلس مستأجرا للعقار الذي يمارس فيه التجارة فلا يترتب على صدور الحكم باشهار الافلاس انهاء الاجارة أو حلول الأجرة عن المدة الباقية لانقضائها ، وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كان لم يكن .

٢ ـ واذا كان المؤجر قد بدأ في التنفيذ على المنقولات الموجودة في المقار وام يكن التنفيذ قد تم عند صدور الحكم باشهار الافلاس وجب وقف التنفيذ لمدة ستين يوما من تاريخ هذا الحكم مع عدم الاخلال بحق المؤجر في اتخاذ الاجراءات الاحتياطية وفي طلب اخلاء العقار وفقال لقواعد العامة . وفي هذه الحالة يزول وقف التنفيذ دون حاجة الى صدور قرار بذلك . ويجوز لقاضى التفليسة أن يأمر باستمرار وقف التنفيذ لمدة ثلاثين يوما أخرى اذا رأى ضرورة لذلك . وعلى وكيل التفليسة اخطار مؤجر العقار خلال مدة وقف التنفيذ برغبته في انهاء الاجارة أو الاستمرار فيها .

٣ - واذا قرر وكيل التفليسة الاستمراد في الاجارة وجب أن يدفع الاجرة المتأخرة وأن يقدم ضمانا كافيا الوفاء بالاجرة المستقبلة ويجوز للمؤجر أن يطلب من قاضي التفليسة أنها الاجارة أذا كان الضمان عبر كاف وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره برغبة وتيسل التفليسة في الاستمراد في الاجارة •

 العقار من التغليسة بعد الحصول على ادن من قاضى التقليسة تأجير المقار من الباطن أو السائل عن الايجار ولو كان الفلس معنوعا من دلك بمعتضى عقد الايجار بشرط الا يترتب على ذلك ضرر المؤجر،

(119 cold)

تتحدث عن الأجارة فتبين أن المغلس أذا كان مستأجرا لعقار يعاوس قيه التجارة ، فأن الحكم بأشهار أفلاسه لا ينهى الأجارة ولا يجعل الأجرة عن المعة البافية لانقضائها حالة ، كما تبين الحكم أذا كان المؤجر فد بدأ في التنفيذ على المنقولات الموجودة بالعقار من حيث وقف التنفيذ ، وما يجب على وكيل التقليسة من أخطار المؤجر برغبته في أنهاء الأجارة أو الاستمرار فيها ، ومن دفع الأجرة المتأخرة عند قرار الوكيل الاستمرار فيها وتقديم ضمان كاف للمؤجر بالأجرة المستقبلة ، مع جواز أن يطلب المؤجر الانهاء أذا كان الضامان غير كاف . كما تجيز المادة أوكيل التفليسة بعد أذن القاضى تأجير المعةر من الباطن أو التنازل عن الإيجار بشرط عدم الاضرار بالمؤجر،

وكل هذه احكام واجراءات لا تعطل سير الحركة التجارية وفي الوقت نفسه تضمن حق المؤجر لدى المفلس ، وكل مافيه تحقيق مصلحة ودفع ضرر يجوز لولى الأمر اتخاذه حيث لا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٦٢٠)

 ١ ـ اذا افلس رب العمل وكان عقد العمل غير محدد الدة جاز العامل ولوكيل التفليسة انهاء العقد مع مراعاة الإحكام المنصوص عليها في قانون العمل • ولا يجوز العامل في هذه الحالة مطالبة انتفايسة بالتعويض الا اذا كان الانهاء تعسفيا أو بغير مراعاة مواعيد الاندار •

٢ ـ واذا كان العقد محدد المدة فلا يجوز انهاؤه الا اذا تقرر عدم
 الاستمراد أي استثمار المتجر • ويجوز للعامل في هذه العالة مطالبة
 التقليسة بالتعويض •

٣ ـ ويكون للتعويض المستحق العامل وفقا للفقرتين المسابقتين
 الامتياز القرر له قانو؟

(الاحتراب) المعالمة ا

تتحدث عن أفلاس رب العمل وأثره على عقد العمل فتجيز للعامل ولوكيل التفليسة انهاء العقد اذا كان غير محدد المدة مع طاب العامل للتعويض آذا كان الإنهاء من الوكيل تعسفيا أو مخالفا لمواعيد الاندار، أما أذا كان العقد محدد المدة فلا يجوز أنهاؤه الا أذا تقرر عدم الاستمرار في استثمار المتجر ، مع مطالبة التفليسة بالتعويض ،

ويكون التعويض الامتيال المقرر له قانونا في كلتا الحالتين ، والقصد من هذه المادة حماية العامل من الضرر والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار ،

(مادة ١٦٢)

ا - اذا أفلس الشترى فيل دفع الثمن وكانت البضائع لاتزال عند البائع جاز له حبسها .

٢ ـ واذا أفاس المشترى بعد ارسال البضائع اليه وقبل دخولها مخاذنه أو مخاذن وكيله الكلف ببيعها ٤ جاز للبائع استرداد حيازتها ومع ذلك لا يجود الاسترداد اذا فقات البضائع ذاتيتها أو تصرف فيها المفلس قبل وصولها ـ بغير تعليس ـ بمقتضى وتائق المئية و النقل الى مشتر حسن النية ٠

٢ - وفي جميع الأحوال يجوز أوكيل التغليسة بعد استئذان قاصى التسبيسة ، أن يتلب تسليم البضائع بشرط أن يسدفع لبائع الشمن المنفق عليه ، فاذا لم يطلب الوكيل ذلك جاز للبائع أن يتحسك بحقة في العسمة وطاب التعويض ،

(مادة ۱۹۲)

ا - أَذَا أَفْلَسَ المُسْتَرَى قَبِلَ دَفَعَ النَّمَنَ وَبِعَدَ دَخُولُ البِصَائِعِ الْمَتَارِنَهُ أَوْ مَخَازَنَهُ وَكِيلُهُ الْمُلْفُ بِبِيعَهَا ، فَالْ يَجُولُ قُلْبَائِعِ أَنْ يَطْلَبُ فَالْمَتِيارُ . فَسَغَ الْبِيعَ أَوْ اسْتَرَدَادُ الْبُضَائِعِ ، كَمَا يَسْقَطُ حَقّهُ فَى الامتيارُ .

٢ - وكل شرط يكون من شائه تمكين البائع من استرداد البضائع او الاحتفاظ بامتيازه عليها لايحتج به على جماعة الدائنين .

(المادنان ۱۲۱ ، ۱۲۲)

تتحدثان عن أفلاس المشترى بعد عقد البيع وقبل دفع الثمن فاذا كان المبيع ما يزال عند البائع جاز له حبسه لأن الحديث النبوى يجبز له أن يأخذه اذا كان عند غيره فجواز أخذه وحبسه اذا كان عنده من باب أولى ولانه فى ضمانه قبل قبضه « أنظر بند المقدمة هذا القصل » وتجيز له استرداده اذا ارسل الى المشترى ولم يتم تسلمه بالعلرق المعروفة الا اذا فقد المبيع ذاتيته أو تصرف فيه القلس بغير تعليس قبل وصوله بمقتضى وثائق الملكية أو النقل فباعه الى مشتر حسن النية ، فليس للبائع الأول الا الثمن يأخذه من وكيل التفليسة أذا تسلم المبيع باذن القاضى ، فان لم يحدث هذا النصر في من الوكيل كان للبائع أن يتمسك بحقه فى الفسخ وطلب التعويض .

عند عدم فقد المبيع الذاتيته وعدم تصرف القلس فيه ، وهو لم يدخل في حيازته كان للبائع الحق في الاسترداد طبقا الحديث النبوى المذكور في البند رقم ١ من مقدمة هذا الفصل . وفي غير هذه الحالة يكون حق البائع في الثمن لأنه مقتضى العدالة والعقد وأما الفسخ والتعويض فلمنع الضرر عنه والاسلام لاضرر فيه ولا ضراد .

أما اذا دخل المبيع في حوزة المثبترى فقد تمت الصفقة ودخل في نسمانه وليس للبائع استرداده ولانسنغ العقد ، بل ليس له امتياز في الطالبة بثمن المبيع ، لان وضعه اصبح كسائر الدائنين ، وهو الاصل في مطالبتهم للمدين المفلس ، وهذا على ما دهب اليه الاحناف (داجع بند (١) من مقدمة الافلاس) .

ي الفرع السابع _ حفوق زوج المفلس

(مادة ۱۲۲)

١ - لا يجوز لأى من الزوجين أن يحتج على جماعة الدائنين في تفليسة زوجه بالتبرعات التي يقررها له هذا الزوج الثاء الزواج .

٢ ـ ولا يجود لجماعة الدائنين في تغليسة الزوج الذي افلس
 أن تتمسك بالتبرعات التي يقررها له زوجه اثناء الزواج •

(مادة ١٢٤)

يجوز لتل من الزوجين أيا كان النظام المالي المتبع في الزواج ،
أن بسترد من تعليست الآخر أمواله المنفولة والعمارية أدا أثبت ملايسة للها ونفا للقواعد العامة ،

(مادة ١٦٥)

۱ ـ الأموال التي يشتريها زوج المفلس أو التي تشتري لحساب هذا الزوج أو لحساب القصر المشمولين بولاية المفلس من تاريخ احترافه التجارة تعتبر قد أشتريت بقود المفلس فتدخل في أصول تفليسته ما لم يثبت غير ذلك •

٢ ـ وكل ما يوفيه أحد الزوجين من ديون على زوجه الذى
 أفلس يعتبر أن الوفاء قد تم بنقود هذا الزوج مالم يثبت غير ذلك

الفرع السابع - حقوق زوج المفلس المواد (من ٦٢٣ - ٦٣٥)

وتقور أن ما يشتريه زوج المفلس أو يشترى لحساب هذا الزوج أو لحساب القصر المشمولين بولاية المفلس من تاريخ احترافه التجارة يعتبر مشترى بنقود المفلس فتدخل في أصول التفليسة ما لم يثبت غير ذلك ، وما يوفيه أحد الزوجين من ديون عن زوجه المفلس يعتبر وفاء تم بنقود هدا الزوج مالم يثبت غير ذلك .

الفصل الثالث _ أدارة التفليسة الفرع الأول _ ادارة الوجودات

(مادة ۲۲۲)

١ - توضع الاختام على محال الفنس ومكاتبه وخزائثه ودفاتره
 وأوراقه ومنقولاته •

۲ ـ ويقوم قاضى التفليسة بوضع الاختام فور صدور الحكم باشهار الافلاس وله أن يندب أحد موظفى المحكمة لدبك ، وتبلغ كل محكمة يوجد في دائرتها مال للمفلس لتقوم بوضع الاختام على هذا ألمال .

٣ ـ واذ تبين لقاضى التفليسة امكان جرد اموال المفاس ف يوم واحد جاذ له الشروع في الجرد دورا دون حاجة الى وضع الاختام.

٤ ـ ويحرر محضر بوضع الاختام يوقعه من قام بهذا الاجراء
 ويسلم المحضر لقاض التفليسة •

(مادة ١٢٧)

لا يجوز وضع الأختام على الملابس والمنقولات الضرورية للمفلس ولا لن يعولهم ويعين قاضى التفليسة هذه الأشبياء وتسلم الى المفلس بقائمة يوقعها •

(مادة ۱۲۸)

١ - يجوز لقاضى التفليسة أن يأمر من تلقاء ذاته أو بناء على طنب وكيل النفايسة بعدم وضع الاختام أو برفعها عن الأشياء الآتية:

- (١) الدفاتر التجارية .
- (ب) الأدراق التجارية وغيرعها من الأوراق التي تستحق الوفاء في ميهاد قريب أو التي تحتساج الى أجراءات للمحافظة على الدعقوق الثابتة فيها .
 - (ج) النقود اللازمة للصرف على الشئون العاجلة للتغايسة .
- (د) الأشياء القابلة لتلف سريع او لنقص عاجل في القيمة والتي تقنفي صيانتها مصاريف باهظة .
- (ه) الأشياء اللازمة لتشميل المتجر اذا تقور الاستمراد في تشغيله .

٢ - تجرد الأشياء المذكورة في الفقرة السيابقة بحضور قاضى التفليسة أو من يندبه لذلك ، وتسلم الى وكيل التفليسية بقائمة يوقعها .

٣ - ولا يجوز تسسليم الدفائر التجارية الا بعد أن يقوم فاضى التفليسة باقفالها .

(مادة ٢٢٩) من و داده در

١ - يامر قاضى التغليسة بناء على طاب الوكيل برفع الاختام
 للشره ع في جرد أموال المغلس .

٢ - ويجب أن يبدأ رفع الأختام والجرد خلال خمسة أيام من
 تاريخ صدور الحكم باشهار الإفلاس .

ا (مادة ٦٣٠)

١ - يحصل الجرد بحضور قاضي التفليسة أو من يندبه لذلك وكيل التغليسة وكانب المحكمة ، ويجب أن يخطر به المفاس ويجوز

؟ _ وتحرر قائمة جرد من نسختين يوقعهما قاضي التفليسة أو نائبه والوكيل وكاتب المحكمة وتودع أحداهما المحكمة وتبقى الأخرى لدى الوكيل ٠

٣ _ ويذكر في القائمة الأموال التي لم توضع عليها الأختام أوالتي رفعت عنها ،

 ٤ - وتجوز الاستعانة بخبير في اجراء الجرد وتقويم الأموال • (مادة ١٣١)

اذا أشهر الافلاس بعد وفاة الناجر ولم تحرر قائمة جرد بمناسبة الوفاة أو اذا توفي التاجر بعد اشهار افلاسه وقبل أشروع في تحرير فائمة الجرد أو فبل النمامها وجب تحرير القائمة فورا أو الاستمرار في تحريرها بالكيفية المبيئة في المادة السابقة وذلك بحضور ورثة المفلس أو بعد اخطارهم بالحضود •

يتسنم وكيل التغليسة بعد الجرد أموال المفلس ودفاتره وأورافه ويوقع في نهاية قائمة الجرد بما يفيد ذلك .

ادًا لم يكن المفلس قد قدم الميزانية فعلى وكيل التفليسة أن يقوم بعملها وأيداعها الحكمة فور الانتهاء منها .

يتسلم وكيل التفليسة الرسائل الواردة باسم المفلس والمتعلقة بأشغاله ويقوم الوكيل بفغسها والاحتفاظ بها . وتندغلس أتاللاع

1 - يقوم وكيل التفليسية بجميع الأعمال اللازمية للمحافظة على حقوق المفلس لدى الغير ويطالب بهذه الحقوق ويستوفيها •

٢ - وعليه أن يشهر ما للمفلس من حقوق عينية على عقارات مدينه اذا لم يكن المفلس قد أجرى الشهر •

٣ ـ وعليه أن يقدم الى قاضى التفليسة تقريرا عن حالة التفليسة كل ثلاثة أشهر مرة على الأقل •

(مسادة ٦٣٦) المالها عرو ال

1 - لا يجوز بيع اموال التفليسة خلال فترة الإجراءات التمهيدية، ومح ذلك بجوز لقاضم التفليسة ، بناء على طلب الوكيل ، أن ياذن ببيع الأشياء القابلة لنلف سريع أو انقص عاجل في الفيمة أو التي تقتضي

صيانتها مصاريف باهظة كما يجوز الاذن ببيع اموال التفليسة اذا كان السع لازما للحصول على نقود الصرف على شئونها أو كان البيع يحقق نفعا مؤكدا للدائنين أو للمفلس • ولايجوز الأذن بالبيع في الحالة الأخيرة الا بعد أخذ رأى الراقب وسماع أقوال المفلس أو اخطاره بالبيع .

٢ - ويتم بيع المنقول بالكيفية التي يعينها قاضي التفليسة . اما بيع العقاد فيجب أن يتم طبقا للأحكام المنصوص عليها في قانون الرافعات المنية والتحاربة

٣ - ويجوز الطمن في القرار الصادر من قاضي التفايسة ببيع

(مادة ۱۳۷)

١ - يجوز لقاضي التغليسة ، بعد اخد داى المراقب وسماع أقوال المفلس أو اخطاره أن يأذن لوكيل التفليسة بالصاح أو بقبول التحكيم في كل نزاع يتعلق بالتفليسة ولو كان خاصا بحقوق اودعاوي

٢ - فاذا كان النزاع غير معين الفيمة أو كانت قيمته تزيدعلى خمسمائه جنيه فلا يكون الصلح أو قبول التحكيم نافذا الا بعد تصديق قاضي التفليسة على شروطه .

ويكلف المفلس بالحضور عند التصديق ويسمع قاضي التفليسة أقواله اذا حضر ، ولا يكون لاعتراضه أى أثر.

٣ - ولايجوز لوكيل التفليسة التنازل عن حق للمفلس او الاقراب

} _ ويجوز الطعن في قرار قاضي التغليسية اذا صدر برفض التصديق على الصلح أو التحكيم •

١ - لقاضى التفليسة بناء على طلب وكيل التفليسة أو طلب المفلس وبعد أخذ رأى المراقب أن يأذن بالاستمرار في تشغيل المتجر اذا اقتضت ذلك المصلحة العامة أو مصلحة المدين أو الدائنين •

٢ - ويعن قاضى التفليسة بناء على اقتراح الوكيل من يتولى ادارة المتجر وأجره ، ويجوز تعيين المفاس للادارة ويعتبر الأجس الذي يحصل عليه اعانة له .

٣ - ويشرف وكيل التغليسة على من يعين للادارة وعليه ان يقدم تقريرا شهريا الى قاضى التفليسة عن سير التجارة .

٤ ـ ويجوز للمفلس ولوكيل التفليسـة الطعن في القرار الخاص بالاستمرار في تشفيل المتجر .

(مادة ٢٣٩)

في حالة وفاة المفلس يقوم ورثته مقامه في اجراءات الافلاس ولهم لن ينسبوا عنهم من يمثلهم في ذلك . فاذا لم يتفقوا على اذابة احدهم جاز لقاضي التفليسية بناء على طلب الوكيل اجراء ذلك ، وله في كل وقت عزل من انابه من الورثة وتعيين غيره .

المادة مادة ١٠٠٠

١ ـ تودع المبالغ التى يحصلها وكيل التفليسة لحسابها خرائـة
 المحكمة أو مصرفا يعينه قاضى التفليسة وذلك في يوم التحصيل أو في
 يوم العمل التالى له على الاكثر •

وعلى وكيل التفليسة أن يقدم الى قاضي التفليسة حسابا بهذه المبالغ خلال خمسة أيام من تاريخ الايساع .

٢ _ ولا يجوز سحب تلك المالغ أو غيرها مما يودعه الغير لحساب
 التفليسة الا بأمر من قاضى التفليسة •

(مادة الا

١ ـ يجوز عند الفرورة لقاضى التغليسة بعد آخد راى الراقب
 أن يامر باجراء توزيعات على الدائنين الذين حققت ديونهم • ويكون
 التوزيع بمقتضى قائمة يعدها وكيل التغليسة ويؤشر عليها فاضى
 التغليسة باجراء التوزيع •

٢ - ويجوز للمفلس ولكل ذي مصالحة الطعن في قرار قاضي التفليسة الخاص باجراء توزيعات على الدائنين •

الفصل الثانث ـ ادارة التفليسة الفرع الأول ـ ادارة الموجودات (المواد من ٦٤٦ الى ٦٤١)

خاصة بنظام جرد اموال المفلس من وضع الاختام على ممتلكاته ماعدا الملابس والمنقولات الضرورية له ولن يعولهم ، وتبين مايجوز للقاضى عدم وضع الاغتام عليه كالدفاتر التجارية والنقود اللازمة للصرف على الشئون الماجلة للتفليسة ، ومايقبل التلف أو نقص القيمة أو يتطلب حفظه مصاريف باهظة وما يلزم لتشغيل المتجر اذا تقرر الاستمرار في تشفيله ، وأمر القاضى برفع الاختام للبدء في الجرد، ومن يحضر الجرد ونظام تحرير قائمته ، وتسلم مايرد باسم المفلس مسن التفليسة ، وقيامه بعمل الميزانية ، وتسلم مايرد باسم المفلس مسن ونظام بيع أموال انتفليسة ، وجواز الاذن للوكيل بالصلح أو قبول ونظام بيع أموال انتفليسة ، وجواز الاذن للوكيل بالصلح أو قبول الاستمرار في تشغيل المتجر للمصلحة ، ونظام التشفيل ، وقيام أورثة المفلس مقامه في أجراءات الافلاس عند وفاته ، ونظام ايداع وضحب الأموال التي يحصلها الركيل لحساب التفليسة ، وجواز أمر والقاضى بأجراء توزيمات على الدائنين الذين حققت ديونهم ، ومايتبع

وكل هذه اجراءات تنظيمية للمحافظة على الحقوق وايصالها الى اصحابها يجوز لواى الأمر اتخاذها حيث لم يرد مايمنعها شرعا .

الفرع الثاني ـ تحقيق الديون (مادة ٦٤٢)

١ على جميع الدائنين ولو كانت ديونهم مفهمونة بتامينات خاصة أو كانت ثابتة بأحكام حائزة قوة الشيء المقضى لن يسلموا وكيل التفليسة عقب صدور الحكم باشهار الافلاس مستندات ديونهم

مصحوبة ببيان هذه الديون وتاميناتها ان وجدت ومقدارها مقومة بالعملة الوطنية على اساس سعر العرف الرسمى يوم صدور الحكم باشهار الافلاس • ويوقع الدائن أو وليله البيان ويحرر وكيل التفليسة ايصالا بتسلمة البيان ومستندات الدين •

٢ - ويجوز ارسال البيان والمستندات الى وكيل التفليسة بكتاب مسجل مع عام الوصول •

٣ - ويعيد الوكيل المستندات الى الدائنين بعد انتهاء التفليسـة
 ويكون مسئولا عنها لمدة سنة من تاريخ انتهاء التفليسة .

(المادة ١١٤٣)

١ - اذا لم يقدم جميع الدائنين القيدةلسماؤهم فالميزانية مستندات ديونهم خلال الأيام العشرة التالية لنشر حكم اشهار الافلاس ف الصحف ، وجب على وكيل التفليسة النشر فورا في صحيفة يومية يعينها قاضي التفليسية لدعوة النائن الى تقديم مستندتهم مصحوبة باليان المشار اليه في السادة السابقة .

 ٢ - وعلى الدائنين تقديم مستثمات ديونهم مصحوبة بالبيان خلال غشرة أيام من تاريخ النشر في الصحف > ويكون الميفاد غشرين يوما بالنسبة الى الدائنين القيمين خارج الجمهورية .

(مادة عهر)

١ - يحقق وكيل التفليسة الديون بمعاونة الراقب وبحضور الخلس أو بعد اخطاره بالعضور .

٢ - واذا اعترض وكيل التفليسة أو المراقب أو المفلس على احد الديون أو على مقداره أو ضماناته وجب على الوكيل اخطار الدائن فورا بذلك ، وللدائن تقديم ايضاحات كتابية أو شهوية خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الاخطار .

٣ - ولا تخضع الديون المستحقة للحكومة بسبب الضرائب على اختلاف أنواعها لاجراءات التحقيق .

(مادة ١٥٥)

ا - يودع وكيل التغليسة المحكمة بعد الانتهاء من تحقيق الديون قائمة بها تشتمل على بيان بمستنداتها وأسباب الاعتراض عليها وما راه بشان قبولها أو رفضها كمايودع تشفا باسماء الدائين الذين يدعون أن لهم تأمينات خاصة على أموال المفلس مبينا مقدار ديونهم ونوع تأميناتهم والاموال المقررة عليها •

٢ - ويجب أن يتم هذا الإيداع خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ الحكم باشهار الاثلاس • ويجوز عند الاقتضاء أطالة الميعاد بقرار من قاضى التفليسة .

٣ -- وعلى وكيل التغليسة خلال خمسة ايام من تاريخ الايساع
 أن ينشر في الصحف بيانا بوقوعه ، وأن يرسل إلى الغلس وإلى كل
 دأن نسخة من القائمة والكشف مع بيان المالغ التي يرى قبولهامن
 ال دين .

١٤ و اكل ذي مصلحة الإطلاع على القدائمة والتشدف الودعين بالحكمة .

ره در این در در در (مادهٔ ۱۹۱۱) به این این

للمفلس وبدل دان ورد اسمه بناده الديون أن يعادض في الديون المدرجة فيها خلال عسره ايام من دريح التدر في الصحف عن حصول الديداع ، ويعدم الاعراض الى دان السيست ، ويتبود الاسسالة . بكتاب مسجل أو ببرديه ، ولا يصاف ألى هذا الميعاد ميعاد للمسافة ،

1 12 / police)

ا _ يضع قاضى التقليسية بعاد التضاء الميماد المسوص عليدى المادة السابقة فاتمة نهائية بالديون عبي السرض عليها ، ويؤش على البيان الذي يصحب مستندات هذه الدين بديفيد فبونها ومعدار ماقبل من كل دين منها .

۳ - یجوز لقاضی انتفلیسة اعتبار الدین ممترضا علیه ولو لم یقدم بشاله ای اعتراض •

٣ - ويفصل فاضى التفليسة أن المديون المعترض عليها خاذل الماثين يوما من تاريح المضاء ميعاد الاعتراض •

٤ - يخطر قاضى التفليسة ذوى النبان بميماد الجلسة فبل العقادها بتلائه اينمعلى الافل • دبا يراهم القراد الصادر في الاعتراض فور صدوره •

(مادة ۱۱۸)

ا - يعبور الطعن في العرار الصادر من قاضي التقليسية بقبول الدين أو رفضية -

٢ - ولا يترتب على الطعن وقف اجراءات التفليسة الا أذا أمسر
 القاضى بدلك •

٣ ـ ويجوز لقاضى التقليسة قبل الفصل في الطعن أن يامريقبول الدين مؤفتا بمبلغ يعدره •

٤ - ولا يجوز قبول الدين مؤفتا اذا رفعت بشانه دعوى جنائية ٠

 ٥ - واذا كان الاعتراض على الدين متعلق بتاميناته وجب قبوله مؤسا بوصفه دينا عاديا ٠

٦ - ولا يشترك الدائن الذي لم يقبل دينه نهائيا أو مؤقتا في اجراءات التفليسة •

(Alea 187)

١ - لا يشترك الدائنون الذين لم يقدموا طلباتهم ى المواعيد
 الفانونية في التوزيمات الجاربة وانما يجوز لهم الاعتراض الى ان ينتهى
 توزيع النقود ويتحملون مصاريف هذا الاعتراض •

٢ - ولا يترتب على الاعتراض وقف تنفيذ التوزيعات التي امر بها
 قاض التفليسة •

ومع ذلك يجوز للدائنين المذكورين الاشتراك في التوزيعات الجديدة بالباغ التي يقدرها قاضي التنيسية تقديرا مؤقتا وتحفظ لهم حف سهم الى حين صدور القرار في الاعتراض .

٣ ـ واذا ثبتت ديونهم بعد ذلك فلا يجوز لهم ان اخذوا من المالغ
 التبقية ، دون توزيع انصبة ديونهم التي كانت تؤول اليهم أو أنهم
 اشتركوا في التوزيعات السابقة .

الفرع الثاني ـ تحقيق الديون المواد (من ٦٤٢ ـ ٦٤٩)

خاصه بنظام تحقیق الدیون ، من وجوب تقدیم استندات الی و کیل التعلیسه بتحقیق الدیون والاجراءات المسبعه فی دلک ، وسام الاعتراض علی الدیون والاجراءات المسبعه فی دلک ، وسام الاعتراض علی الدیون و الطعن فی فرار فاضی التعلیسمه بقبول الدین او رفضه ، وبطام التوزیمات علی الدانین ، و بل هذه اجراءات تنظیمیه یجوز لولی الامر الحادها تتحقیق الصلحه حیث لا یوجد ما یمنفها شرعا .

الفرع التالث - أغلاق التفليسة لعدم كفايه الاموال (مادة ١٥٠)

ا - اذا وقعت اعمال التذيب لندم كعاية الأموال قبل التصديق على الصلحاو فيام حاله الالحد ، جاد لقاضي المعليسة من تلفء ذاته أو بناء على تعرير من الوكيل أن يامر بالعدلها .

٢ - ويترتب على الفراد بافعال التعليسة لعدم كفاية أموانها أن
 يعود أنى كل دائن التحق في الخاذ الاجراءات ومباشرة الدعاوى الانفهادية
 ضد الفلس •

ا ـ اذا تان دین الدان قد حقق نهائیا فی التفلیسة جازلهالتنفید علی اموال الفلس بناء علی سهاده من طاحی اسفلیسه بمقدار دینه •

(مادة ١٥١)

ا ـ يجوز للمقلس ولكل ذى مصلحة أن يطلب في كل وقت من قاضى التفليسة الفاء قرار اعلاقها لعدم كمايه أموائها اذا است وجود مأن ناف لمواجهة مصروفات التعليسة اوسلم للوبيل مبلفا تافيا سنت

٢ ـ كما يجوز لفاضى التفليسة أن يأمر من تلفاء ذاته أو بناء على
 طلب الوكيل باعادة فتح التفليسة والاستمرار في أجراءانها •

٢ - وقى جميع الاحوال يجب أن تدفع بالاواويه مصاريف الاجرءات
 ألتى تمت طبقا للفقرتين السابقتين •

الفرع الثالث _ اغلاق التفليسة لعدم كفاية الأموال الفرع الثالث (٦٥٠ ، ٦٥١)

تتحدثان عن اقفال التفليسة عند عدم كفاية الأموال لسداد الديون وتعطى الحق لكل دائن أن يتحد الاجراءات اللازمه ضد المعلس كما تعطى الحق للمفلس ولكل ذى مصلحة أن يطلب الفاء قرار الاغلاق، وللقاضى أن يأمر باعادة فتح التفليسة والاستمراد في اجراءاتها، وكلها اجراءات لتحقيق المصلحة لا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفصل الرابع - انتهاء التغليسة الفرع الأول - زوال مصلحة جماعة الدائنين

(مادة ۲۵۲)

لقاضى التفليسة بعد وضع قائمة الديون المساد اليها في المادة ٦٤٧ أن يأمر في كل وقت بناء على طلب الفلس بانهاء التفليسة أذا اثبت المفلس أنه أوفى كل ديون الدائنين الذين قدموا ديونهم في التفليسة أو انه أودع المحكمة أو وكيل التفليسة المبالغ اللازمة لوفاء تلك الديون من اصل ومصروفات •

ما و المالية و المالية المالية

1 - لا يجوز لقاضي التفليسة ان يقرر انهاءها ازوال مصلحة جماعة الدائنين الا بمد الاطلاع على تقرير من الوكيل يبين فيه تحقق احــد الشرطين الشبار اليهما في المادة ٢٥٢ •

٣ ـ وتنتهى التفليسة بمجرد صدور القرار ويستعيد المفلس جميع حقوقه .

الفصل الرابع - انتهاء التفليسة الفرع الأول - زوال مصالحة جماعة الدائنين الدتان (۲۰۲ ، ۲۰۲) عدد الدان (۲۰۲ ، ۲۰۲)

تحيزان للقاضي بناء على طلب المفلس أن يأس بانهاء التفليسة اذا اثبت أنه أوفي كل ديون الدائنين أو أودع المبالغ اللازمة بالوفاء لدى المحكمة او وكيل التفليسة وذلك بعد اطلاع القاضي على تقرير الوكيل بالوفاء أو الإيداع اللذكورين . وتنتهى التفليسة بمجرد صدور هذا القرار ويستعيد المفلس جميع حقوقه •

انتهاء التفليسة باعطاء اللفاس للدائنين حقوقهم أو ايداعها ، أساسه عدم الحاجة اليها لزوال سبيها وعند عدم السبب ينعدم السبب ، وهو من القواعد الفقهية المتفق عليها .

الفرع الثاني - الصلح القضائي (مادة ١٥٤)

١ - يدعو قاضي التفليسة الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيسا أو مؤقتا لحضور الماولة في الصلح .

 ٢ _ ويحضر الدائنون الجمعية بانفسهم أو بوكلاً مفوضين في ذلك
 على الديون خلال الأنام الخمسة التالية لوضع قائمة السديون المسار اليها في المادة ٦٤٧ • وفي حالة حصول الاعتراض توجه الدعوة خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء ميعاد الاعتراض أمام قاضي التفليسة في آخر قرار أصدره شأن قبول الديون أو رفضها •

٣ - وعلى وكبل التفليسة خلال المعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة انبئش اللعدة لحضور الداولة في الصلح في صحيفة يومية بعينها قاضي التفليسة .

ر مادة مود الماد الله على المادة مود)

١ - تنعقد حمعية الصلح برئاسة قاض التفليسة في الكان والزمان اللذين بمنتهما .

٢ _ و يحضر الدائنون الجمعية بانفسهم أو يوكلاء مفوضين في ذلك م _ وردعي القل , الى الحضيما 6 ولا نحوز له أن شب عنه غيره الا السيال حديث يقيلها قاض التقليسية • واذا كان مجحونا وجب التصريح له نام من القاضي بحضور الحمصة .

الله و المالية الم يقدم وكال التغليسة تقريدا الرجمعية الصلح مشتملا على حالة التفليسية وما تم بشياتها من اجراءات ومقترحيات الفلس للملح ورائل الوكيل فيها .

٢ - يتلى تقرير الوكيل ف جمعية الصلح ويسلم موقعامنه الى قاضى التفليسسة وتسمع اقوال المفلس ويحرر قاضي التقليسة محضرا بما تم في الجمعية •

(مادة ۲۵۲)

لايقع الصلح الا بموافقة اغلبية الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيا أو مؤقتا بشرط أن يكونوا حائزين لثلثي فيمة هذه الديون • ولا يحسب في هاتين الأغلبيتين الدائنون الذين لم يشتركوا في التصويت كما لا تحسب ديونهم .

(مادة ٨٥٨) المادة ٨٥٨ المادة ٨٥٨

١ - لا يجوز لزوج المفلس أو لاقلربه الى الدرجة الرابعة الاشتراك في مداولات الصلح أو التصويت على شروطه .

٢ - واذا تناذل احد هؤلاء الدائنين عن دينه الى الغير بعد صبدور الحكم باشهار الافلاس فلا يجوز للمتنازل اليه الاشتراك في مداولات الصلح أو التصويت عليه .

(709 Bala)

١ - لايحوز للدائنين اصحاب التأمينات العينية القررة على اموال الفلس الاشتراك في التصويت على الصلح بديونهم الضمونة والتامينات المدكورة الا اذا تنازلوا عن هده التامينات مقدما . ويحوز أن يكون التنازل مقصورا على جزء من التامين بشرط الايقل عما يقابل ثلث الدين ، ويذكر التنازل في محضر الجلسة .

٢ _ وادًا اشترك احمد الدائنين المذكورين في الفقرة السابقة في التصويت على الصلح دون أن يصرح بالتناذل عن تأمينه كله أو بعضه اعتبر ذلك تنازلا عن التامين باحمعة .

٣ _ وفي جميع الاحوال لايكون التنازل عن التأمين نهائيا الا اذا تم الصلح .

٤ - واذا أبطل الصلح عاد التأمين الذي شمله التنازل .

777. 5360)

١ _ يوقع محضر الصلح في الحاسة التي تم فيها التصويت عليه والا كان الصالح كأن لم يكن .

_ واذا لم تتحقق احدى الإغلستين المنصوص عليهما في المادة ٥٧ تأجلت الداولة عشرة أيام مهلة واحدة ٠

٣ _ ويجوز للدائنين الله حضروا الاجتماع الاول أو كانوا ممثلين فيه ووقعوا محضر الحلسة الا يحضروا الاحتماع الثاتي . وفي هـ قده الحالة تبقى موافقتهم على الصلح في الاجتماع الاول قائمة ونادلة في الاجتماع الثاني الا اذا حفر ١٠ هـ ١١ الاحتماع وعلما عن موافقتهم السابقة أو اذا أدخيا. الدن تفيرا حيوهم با في مقترحاته شان الصلح في الفترة بين الاحتماعين . الملطم المناسلة الله

لايجوز عقد الصلح مع مفلس حكم عليه بمقوبة الافلاس بالتدليس واذا بدأ التحقيق مع المفلس ف جريمة الافلاس بالتدليس وجب تاجيل الداولة في الصلح •

ومرا والم المادة ١٦٢) المادة المادة ١٦٢

ا - لايحول الحكم على المغاس بعقوبة الافلاس بالتقصير دون الصلح معه .

٢ -. واذا بدأ التحقيق مع المفلس في جريمة الافلاس بالتقصير
 جاز الدائنين الداولة في الصلح أو تاجيل المداولة .

(مادة ٦٦٣)

١ ـ يجوز أن يتضمن الصلح منح المدين آجالا لوفاء الديون ٠
 كما يجوز أن يتضمن أبراء الدين من جزء من الدين ٠

٢ ـ ويجوز أن يعقد الصلح بشرط الوفاء اذا أيسر المدين خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الصلح • ولا يعتبر المدين قد أيسر الااذا زادت قيمة موجوداته على الماون الترتبةعليه بما يعادل عشرة في المائه على الأقل •

٣ ـ وللدائنين أن يطلبوا تقديم كفيل أو اكثر الضمان تنفيذ
 شروط الصلح •

5 200 (1811) (778 63LA) 1 25 (1816) ideals 1818)

۱ - لا يجوز تنفيذ الصلح الا بعد انقضاء خمسة ايام من تاديخ التوقيم على محضره ، ويتحوز اكل ذي مصلحة خلال هذا المعاد أن يبلغ قاضي التفليسية كتابة بما لديه من ملاحظات بشأن الصلح .

٢ ـ وعلى قاضى التفليسة خلال ثلاثة أيام من انقضاء اليعاد الذكور في الفقرة السابقة أن يصدر قرارا بالفاء الصلح أوبالتصديق عليه .

٣ _ يجب أن يكون قرار الفاء الصلح مسيبا ، ويكون هذا القرار قائلا الطعن .

٤ بكون الصلح نافذا بمجود صدور قرار التصديق عليه و وقد وم مراقب التفليسية بملاحظة تنفيذ شروطه واذا لم يكن التفاسة مراقب عبات المحكمة مراقبا اللاحظة تنفيذ شروط الصلح.

(مادة ١٦٥)

يسرى الصلح في حق الدائنين الذين تتالف منهم جماعة الدائنين وله لم شند كما في أحراءاته أو لم يوافقوا عليه .

The ment (777 516) Little Maril to What

۱ ـ شهر القرار الصادر بالتصديق على الصلح بالكيفية التي بشم بها حكم الافلاس ، وبشتمل الاخمر الذي بنشر في الصحف على السبل التجاري وتاريخ قرار التصديق وملخص باهم شروط المسلح .

۲ - وعلى وكيل التفليسة خلال عشرة أيام من تاريخ صدود قراد قاضى التفليسة بالتصديق على الصلح قيد ملخصه باسم مراقب الصلح بوصفه نائبا عن الدائنين في كل ادارة من ادارات الشهر العقادى يقع في دائرتها عقاد للمفلس • ويترتب على هذا القيد انشساء رهن على المقارات المذكورة لضمان حقوق الدائنين الذين الدين يسرى عليهم الصحاح مالم ينص في الصحاح على غير ذلك • ويطلب الرهن بصد تنفيذ شروط الصلح •

(مادة ١٦٧)

ا - فيما عدا سقوط التحقوق المساد اليها في المادة ٥٨١ ، الول جميع آثار الافلاس بصدور قرار قاضي التغليسة بالتصديق على المسلح .

٢ - وعلى وكيل التفليسة أن نقدم إلى الفلس حسابا ختاميا وتحصل مناقشة هذا الحساب بحضور قاضى التفليسة .

لا لا تنتهى مهمة وكيل التفليسة وبسلم للمفلس امواله ودفاتره وأوراقه بمقتضى ايصال ، ولايكون الوكيل مسئولا عن هذه الاشياء اذا لم يتسلمها المفلس خلال سنة من تاريخ اقرار الحساب الختامي،

٤ - ويحرر قاضى التفليسة محضرا بجميع ما تقدم . واذا قام
 نزاع فعسل فيه .

(مادة ۱۲۸)

ا - بيطل الصلح اذا صدر بعد التصديق عليه حكم بادانة الفلس في احدى حالات حريمة الافلاس بالتدلس .

٢ ـ وكذلك يبطل الصلح اذا ظهر بعد التصديق عليه تعليس ناشىء عن اخفاء موجودات المفلس أو المبالغة في ديونه • وفي هـذه الحالة حجب طلب بطلان الصلح خلال سـتة أشهر من اليوم الذي يظهر فيه التدليس والا كان الطلب غير مقبول • وفي جميع الأحوال لايكون طلب ابطال الصلح مقبولا اذا قدم بعد انقضاء سنتين من تاريخ صسدور قرار التصديق على الصلح .

٣ - ويترتب على ابطال الصلح براءة ذمة الكفيل الذي يضمن
 تنفيذ شروطه .

الله من المسلمولة عالم من (مادة ١٦٦٩) والمعالم المسلم

اذا بوشر التحقيق مع المفلس في جريبة الافلاس بالتدليس بعد التصديق على الصلح أو أقيمت عليه الدعوى الجنبائية في منه الجريمة بعد التصديق على المصلح جاز المحكمة التي اشهرت الافلاس بناء على طلب كل ذي مصلحة أن تامر باتخاذ ماتراه من تعابر المحافظة على أموال المدين ، وتنتهى هذه التدابير بحكم القانون اذا تقرر حفظ التحقيق أو صدر قرار بالافراج عن المفلس أو حكم ببراءله ،

(مادة ۱۷۰)

ا - اذا لم يقم المفلس بتنفيذ شروط الصلح جاز طلب فسلخه من المحكمة .

٢ - ولا يترتب على فسخ الصلح براءة ذمة الكفيل الذي ضهن
 تنفيذ شروطه • ويجب تكليف بحضور الجلسة التي ينظر فيها
 طلب الفسخ •

المادة ١٧١٠)

١ - تعين المحكمة في الحكم الصادر ببطلان الصلح أو فسيخه قاضيا للتظييسة ووكيلا لها وللمحكمة أن تأمر بوضع الاختام على الموال المفلس .

٢ - وعلى وكيل التفليسة خلال خمسة أيام من تاريخ صدورالحكم
 ببطلان الصلح أو فسيخه أن ينشر ملخص هذا الحكم في صحيفة يومية
 يعينها قاضى التغليسة •

٣ ـ ديقوم الوكيل بحضور القاضى أو من يندبه لذلك بعمل جرد تكميلى لأميال المفلس وبوضع ميزانية اضافية •

إ - ويدعو وكيل التفليسة الدائنين الجدد لتقديم مستندات ديونهم لتحقيقها وفقا لاجراءات تحقيق الديون .

(مادة ۱۷۲)

تحقق فورا الديون الجديدة دون أن يعاد تحقيق الديون التيسبق قبولها ومع ذلك يجب استبعاد الديون التي دفعت بكاملها وتخفيض الديون التي دفع جزء منها •

(مادة ١٦٧٣) و النباية النبيسية والمرادة

التصرفات الحاصلة من المدين بعد صدور قرار التصديق على الصلح وقبل ابطاله أو فسيخه تكون نافذة في حق الدائنين ، ولا يجوز لهم طلب عدم نفاذها في حتهم الاطبقا لأحكام قانون المعاملات المدنية .

٢ ـ لا تسمع دعوى عدم نفاذ التصرف المنصوص عليها في الفقرة
 السابقة بعد انقضاء سنتين من تاريخ ابطال الصلح أو فسيخه .

(مادة ١٧٤)

١ - تعود الى الدائنين بعد بطلان الصلح أو فسخه ديونهم كاملة وذلك بالنسبة الى المفلس فقط .

٢ ــ ويشترك هؤلاء الدائنون في جماعة الدائنين بديونهم الاصلية
 كاملة اذا لم يكونوا قد قبضوا شيئا من القدر الذي تقرر لهم في الصلح
 والا وجب تخفيض ديونهم الاصلية بنسبة ما حصيلوا عليه من القدر
 الملكور •

٣ ـ وتدرى الأحكام الملكورة في الفقرتين السابة بن اذا أشهر افلاس المدين مرة اخرى دون أن يصدر حكم ببطلان الصلح او فسخه •

الفرع الثاني - الصلح القضائي

الم الما مع مع المواد (من ١٥٤ - ١٧٤) مع المعدد

تبين اجراءات الصلح لدى القضاء ، من دعوة قاضى التفليسة للدائنين ، وانعقاد جمعية الصلح برئاسته وحضور الدائنين بأنفسهم او من ينوب عنهم وحضور المفلس بشمخصه أو نائبه عند الأسباب الجدية ، وتلاوة التقرير في الاجتماع ، واشتراط موافقة الاغلبية عليه ، ومنع زوج المفلس وأقاربه الأدنين من الاشتراك في المداولات والتصويت على شروط الصلح ، وتنازل الدائنين أصحاب التأمينات العينية المقررة على اموال المفلس لجواز اشتراكهم في التصويت على الصلح الخاص بها ، ونظام تأجيل المداولة عند عدم تحقق الأغلبية ، وعدم عقد الصلح مع المفلس المحكوم علبه بعقوبة الافلاس بالتدليس ، وجواز عقده مع المفلس المحكوم عليه بعقوبة الافلاس بالتقصير ، وجواز أن يتضمن الصاح منح المدين آجالا للوفاء أو ابراءه من بعض الدين واشتراط الوفاء اذا ايسر خلال خمس سنوات ، وحق الدائنين في طاب تقديم كفيل اضمان تنفيذ شروط الصلح ، وما يتبع لتنفيذ الصاح ، وسريان الصلح في حق الدائنين الذبن تتألف منهم حماعة الدائنين ولو لم يشتركوا في اجراءاته أو لم يوافقوا عليه ، ونظام شهر قرار التصديق على الصلح ، والآثار المترتبة على قرار التصديق عليه من زوال جميع أثار الافلاس ، وتقديم وكيــل التفليســـة الى ا المفلس حسابا ختاميا ، وانتهاء مهمة هــذا الوكيل وتسليم الأموال والأوراق الى المفلس ، وتحرير محضر بذلك . وبطلان الصلح عنه د الحكم بادانة المفلس في أحدى حالات جريمة الافلاس بالتدليس ، وعند ظهور تدليس ناشيء عن اخفاء موجودات المفلس أو المبالغة في الديون . وعند بطلان الصلح تبرأ دُمة الكفيلَ الذي نضمن تنفيلًا شروطه . وما يتبع للمحافظة على أموال المدين عند التحقيق في جريمة الأفلاس بالتدليس ، وجواز طلب فسخ الصلح عند عدم قيام المفاس بتنفيذ شروطه ، وما يتبع اذا بطل الصلح أو فسح من تعيين وكيل للتفليسة ووضع الأختام على أمـوال المفلس ونشر حكم البطلان أو الفسنخ وعمل جود لأموال المفلس ودعوة الدائنين الجدد لتقديم مستنداتهم ، والتحقيق فسورا في الديون الجديدة ، وحكم تصرف المدين بعد صدور قرار التصديق على الصلح وقب ل الطاله او فسخه ، وعودة الديون الى الدائنين بعد بطلان الصلح او فسخه بالنسسة الى القلس فقط ، ونظام اشتراك هؤلاء الدائنين في جماعة الدائش بديونهم الأصلية والمارة المالية في المالية المسلمان المالية

وكل هذه اجراءات لانهاء النزاع بين المفلس والدائنين عن طريق التصالح ، والصلح في الاسلام جائز للحديث « الصلح جائز بين المسلمين الاصلحا أحل حراما أو حرم حلالا » وكل هذه الاجراءات يجوز لولى الامر اتخاذها لتحقيق الصلح حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

and I letter to the settle of the Rolling Was

they well they thanks a

الفرع الثالث - الصلح مع التخلي عن الأموال

(مادة ٥٧٥)

١ - يجوز أن يعقد الصلح على أن يتخلى المدين عن أمواله كلها
 أو بعضها لبيمها وتوزيع ثمنها على الدائنين •

٢ _ تتبع فيما يتعلق بشروط هذا الصلح وآثاره وابطاله الأحكام
 الخاصة بالصلح القضائي ومع ذلك يظل المدين ممنوعا من التصرف في
 الأموال التي تخلي عنها وادارتها •

الله الله الأموال ويوزع ثمنها بالكيفية التبعة فيبيع الأموال وتوزيعها في حالة الاتحاد المسلمة المسلمة

(مسانة ۲۷۲)

اذا كان الثمن الناتج عن بيع الأموال التي تخلي عنها المدين يجاوز الديون الطلوبة منه رد القدار الزائد اليه •

الفرع الثالث - الصلح مع التخلى عن الأموال الموال المادتان (٦٧٥ ، ٦٧٦)

تجيزان عقد الصلح على أن يتخلى المدين عن أمواله كلها أوبعضها لبيعها وتوزيع ثمنها على الدائنين ، مع منعه من التصرف فيها وادارتها ، وبيان كيفية بيعها وتوزيعها . ووجوب رد الزائد من ثمنها عن المديون الى المدين . والصلح أتفاق بين طرفين ، والاتفاق أساس المعاملات الدنيوية عند مالك ما دام لا يعارض الشرع ، ولا يوجد في هاتين المادتين ما يعارض الشرع ، ولا يوجد في

الفرع الرابع - اتحاد الدائنين (مادة ٦٧٧)

يعتبر الدائنون في حالة اتحاد بحكم القانون في الأحوال الآتية : ١ _ اذا لم يطلب المدين الصلح .

۲ - ۱۱۱ طلب الدین الصلح ورفضه الدائنون او صدد حکم نهائی بالفائه .

٣ _ اذا حصل المدين على الصلح ثم ابطل .

(alca AVF) and the

ا يدعو قاضى التفايسة الدائنين اثر قيام حالة الاتحاد للمداولة في شئون التفايسة والنظر في القياء وكيلها أو تفسره ، وللدائنيين اصحاب التأمينات العينية القررة على أموال الفلس الاشتراك في هذه الداولات والتصويت دون أن يترتب على ذلك سقوط تأميناتهم .

٧ .. واذا قرت اغلبة الدائمين الخاصيان تغيير الوكيل وجب على قاضى التغلبسة تعيين غيره فورا ، ويسمى الوكيل الجديد (وكيل الحاد الدائمين) ،

٣ - وعلى الوكا، السابة، أن يقدم إلى وكبل الاتحاد في المعاد الله عن ادارته و ويخطر الدن بعيداد تقديم الحساب •

(TY4 536)

 ١ ــ يؤخذ رأى الدائنين خلال الاجتماع المنصوص عليه في المادة السابقة في أمر تقرير اعانة من اموال التغليسة للمدين أو لمن يعولهم.

٢ ـ واذا وافقت اغلبة الدائنين الحاضرين على تقرير الإعانة للمفلس أو ان يعولهم وجب على قاضى التفليسة ، بعد اخذ راى وكيل الاتحاد ورأى المراقب ، تعيين مقدار الاعانة .

٣ ـ ويجوز لوكيل الاتحاد دون غيره الطعن في قرار قاضي التغليسة
 بتعيين مقدار الاعانة وفي هذه الحالة يصرف نصف الاعانة لمن تقررت
 له احين الفصل في الطعن •

وعلى وعيل التناسي (١٨٠ قدام) ريم من الريم صد

۱ ـ لايجوز لوكيل الاتحاد الاستمرار في تجارة المدين ولو كان ماذونا في ذلك من قبل الا بعد الحصول على تفويض يصدر من اغلبية تمثل ثلاثة ارباع الدائنين عددا ومبلفا ، ويجب أن يعين في التفويض مدته وسلطة الوكيل والمبالغ التي يجوز له استبقاؤها تحت يده لتشفيل التجارة ،

٢ - ولا يحوز تنفيذ التفويض بالاستمرار في التجارة الا يعد تصديق قاضي التفليسة .

٣ -- واذا نشات عن الاستمرار في التجارة التزامات تزيد على اموال الاتحاد كان الدائنون الذين وافقوا على الاستمرار في التجارة مسئولين في اموالهم الخاصة دون تضامن بينهم عن الزيادة بشرط ان تكونناشئة عن اعمال تدخل في حدود التفويض الصادر منهم ، وتكون مسئولية كل دائن بنسبة دينه ،

(مادة ١٨١)

ا ـ لايجوز لوكيل الاتحاد بيع منقولات المفلس ومتجره واستيفاء ماله من حقوق، أما بيع عقارات الفلس فيجب أن نتم من قبل قاضى التفليسة طبقا للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المنيهة والتحسيدية •

٢ ـ واذا لم بكن قد شرع في التنفيذ على عقارات الدين قبل قيام حالة الإتحاد ، كان الوكيل دون غيره حق التنفيذ عليها ، وبجب عليه الشروع في ذلك خلال الأيام المشرة التالية لقيام حالة الاتحاد مالم يام قاضى التفليسة بتأجيل التنفيذ .

٣ ـ وبحول لوكيل الاتحاد الصلح وقبول التحكيم في حميع حقوق الفلس شرط مراعاة الأحكام النصوص عليها في السادة ٦٣٧ باستثناء دعوة الفلس لحفسور التصديق على الصلح أو التحكيم .

(مادة ۲۸۲)

ا - بحدد لقاض التفليسة أن يعين لوكيل الاتحاد الكيفية التي يبيع بها منقولات الفلس ومتجره .

٢ ـ ولا يجوز لوكيل الاتحاد بيع موجودات التفليسة دفعة واحدة مقابل مبلغ اجمالي الا بعد استئذان قاضي التفليسة • ولا يجوز القاضي اعطاء هذا الاذن الا بعد آخذ رأى الراقب •

٣ ــ ويجوز لكل ذى مصلحة الطعن فى قرار قاضى التفليسة بشأن تعين كيفية بيع منقولات الفلس أو الاذن بيع أمواله دفعة واحدة مقابل مبلغ اجمالى • ويترتب على الطعن وقف تنفيذ القراد •

(مادة ۱۸۳)

١ ــ بودع وكيل الاتحاد المااخ الناتجة عن بيع أموال الفلس خزانة الحكمة أو مصرفا بعينه قاض التفليسية وذلك في اليوم التالي التحصيل •

٢ _ ويقدم الوكيل الى قاض التفليسية بيانا شهريا عن حالة التصفية ومقدار المبالغ الودعة •

٣ ـ ولا يجوز سحب هذه المالغ الا بامر من قاضى التفليسـة
 او بشيك يوقعه القاضى ووكيل الاتحاد •

ا مادة ١٨٤ ١

ا _ تخصم من المبالغ الناتجة عن بيع أموال المفلس الرسوم ومصروفات أدارة التفليسة والاعانات القررة للمفلس ولن يعولهم والمالغ الستحقة الدائنين المتازين ويوزع الباقي بين الدائنين بنسبة ديونهم المحققة .

(مادة ١٨٥)

يامر قاضى التفليسة باجراء التمزيمات بين الدائنين ويعين مقدار المام الذي يوزع وعلى وكبل الاتحاد اخطار الدائنين بذلك ولقاض التفليمة عند الاقتضاء أن يأمر بنشر قرار التمزيع في صحيفة يومية من الم

(مادة ۲۸۲)

١ - لا يجوز لوكل الاتحاد الوفاء بالانصبة الا اذا قدم الدائن سند
 ١١ - د م شرا عليه بتحقيقه وقبوله ، ويؤشر على سند الدن بالمالغ
 ١١ - د فوعة .

٢ - وإذا تعدر على الدائن تقديم سرند الدين جاز لقاض التغليسية
 إن زاذن بدفع الدين بعد التحقق من قيمله •

ان وون بلحم اللين الحوال يجب أن يوقع الدائن بالتسلم على قائمة التوزيع .

(مادة ١٨٧)

اذا انقضت سنة اشهر من تاريخ قيام حالة الاتحاد دون انجاز من تاريخ قيام حالة الاتحاد دون انجاز من تاريخ المان يقدم الى قاضى التفليسة تقريرا عن حالة التصفية واسباب التاخير في انجازها ويرسل القاضي

هـذا التقرير الى المائنين مع دعوتهم للاجتماع لمناقشته ويكون الاجراء كذلك كلما انقضت ستة أشهر دون أن ينجز الوكيل اعمال التصفية •

(مادة ۸۸۲)

ا ـ يقدم وكيل الاتحاد بعد الانتهاء من اعمال التصفية حسابا ختاميا الى قاضى التعليسـة ، وللقاضى ارسال نسخ من هذا الحساب الى الدائنين أو دعوتهم الاطلاع عليه بعد نشره فى لوحة الإعلانات فى الحكمـة .

وعلى القاضى في كلتا الحالتين دعوة الدائنين الى الاجتماع لمناقشة الحساب المذكور ويدعى المفلس لحضور هذا الاجتماع ٠

٢ - وبنحل الاتحاد وتعتبر التفليسة منتهية بحكم القانون بعد الصادقة على الحساب •

٣ ـ ويكون وكيل الاتحاد مسؤولا لمدة سنتين من تاريخ انتهاء
 التفليسة عن الدفاتر والستندات والأوراق السلمة اليه •

(مادة ۱۸۹)

يعود الى كل دائن بعد انتهاء حالة الاتحداد الحق في التنفيذ على المدين للحصول على الباقي من دينه .

ويعتبسر قبول الدين في التغليسية بمثابة حكم حائز قوة الشيء المقضى فيما يتعلق بهـذا التنفيذ .

الفرع الرابع - اتحاد الدائنين

المواد (من ۱۷۷ – ۱۸۹)

تبين أن حالة أتحاد الدائنين توجد أذا لم يطلب المدين الصلح ، أو أذا طلبه ورفض الدائنين أو صدر حكم نهائي بالفاء الصلح ، أو أبطل بعد وقوعه ، وتبين ما يجب على قاضى التفليسة من دعوة الدائنين للمداولة في شعون التفليسة والنظر في ابقاء وكيلها أو تغييره وسلطة الاتحاد في ذلك ، والنظر في تقرير أعانة من أموال التفليسة للمدين أو لمن يعولهم ، وما يتبع عند تقرير الاستمرار في تجارة المدين ، وسلطة وكيل الاتحاد في جواز بيع منقولات المفلس ومتجره واستيفاء حقوفه وعدم جواز بيع المقارات ، وسلطته في الصلح وقبول التحكيم ، وما يتبع عند بيمه لموجودات التفليسة ونظام أبداع وسحب المبالغ الناتجة عن البيع ، وما يخصم منها المتازين ، وكيفية التوزيع بين الدائنين ، ووجوب تقديم سندات المتازين ، وكيفية التوزيع بين الدائنين ، ووجوب تقديم سندات وعند الانتهاء من أعمالها ، وحق الدائنين في التنفيذ على الدين بعد انتهاء حالة الاتجاد .

المناور معلى الوسل ال ١٩٦٢ قال) ما المناور من واحدة

تسرى على افلاس الشركات بالاضافة الى الأحكام المذكورة في المواد المتقدمة من هذا الباب القواعد المنصوص عليها في المواد التالية .

(مادة ۱۹۳)

ا - لا يجوز لمدير الشركة أو المصفى على حسب الأحوال أن يطلب اشهار أفلاس الشركة الا بعد العصول على أذن بدلك من أغلبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ومن الجمعية العامة غير العادية في الشركات الأخرى .

٣ - يقدم التقرير الشار اليه في المادة الى المحكمة التي يقع
 في دائرتها المركز الرئيسي للشركة •

٣ ـ ویجب آن یشتمل التقریر علی اساماء الشرکاء التضامنین الحالیین والذین خرجوا من الشرکة بعد وقوفها عن الدفع مع بیان محل اقامة کل منهم و تاریخ اشهار خروجه من الشرکة فی السلجل التجساری .

(مادة ١٩٤)

بجوز لدائن الشركة طلب اشهار افلاسها ولو كان شريكا فيها . أما الشركاء غير الدائنين فلا يجوز لهم بصفتهم الفردية طلب اشهار افلاس الشركة .

(مادة ١٩٥)

يجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طاب الشركة أن تؤجل اشهار افلاسها لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر اذا كان من المحتمل دعم وركزها المال ٠ وفي هذه الحالة تأمل المحكمة باتخاذ ماتراه من تدابير للمحافظة على موجودات الشركة ٠

المنافع المنافعة على (منادة ١٩٦٦) إن منافعة المنافعة المن

ا _ اذا أشهر افلاس الشركة وجب اشهار افلاس جميع الشركاء التضامنين فيها ، ويشمل اشهار افلاس الشريك المتضامن الذي خرج من الشركة بعد توقفها عن الدفع بشرط الا يكون قد انتفى من تاريخ الشركة في السجل التجاري مدة تجاوز السنة .""

٢ - وتقفى الحكمة بحكم واحد باشهار افلاس الشركة والشركاء
 التضامين فيها ولو لم تكن مختصة باشهار افلاس هؤلاء الشركاء .

٣ - وتعين الحكمة التفليسة الشركة وتفليسات الشركاء المتضامنين
 وكيلا واحدا أو حملة وكلاء • ومع ذلك تكون كل تفليسة مستقلة عن غيرها من التفليسات من حيث ادارتها وتحقيق ديونها وكيفية انتهائها.

(مادة ۱۹۷)

اذا طاب اشهار افلاس الشركة جاز المحكمة ان تقضى ايضا باشهار افلاس كل شخص قام باسمها باعمال تجارية لحسابه الخاص وتصرف في اموالها كما لو كانت امواله الخاصة .

الفصسل الخامس الاجراءات المختصرة

(مادة ١٩٠)

اذا تبين بعد جرد أموال المفلس أن قيمتها لاتزيد على الف وخمسمانة جنيه جاز لقاضى التفليسية من تقاء نفسه أو بناء على طلب الوكيل أو أحد الدائنين أن يأمر باجراء التفليسية وفقا للأحكام التبية:

١ ـ تخفض الى النصف المواعيد المنصوص عليها في المواد ٦٤٣، ٢٤ فقرة ثانية و ٦٤٦ فقرة ثالثة ٠

٢ _ تكون جميع قرارات قاضى التفايسة غير قابلة للطعن فيها •

٣ _ لايمين مراقب للتفليسة .

٤ - لاتقرر اعانة المفلس أو لمن يعولهم .

ه - في حالة الاعتراض على الديون عند تحقيقها يدعى الدائنون
 للمداولة في الصلح خلال خمسة أيام من تاريخ التهاء الفصل في
 الاعتراضات •

٦ - يكون الصلح نافذا بمجرد الوافقة عليه في اجتماع الدائنين ،
 ويجب أن يصدق عليه قاضى التفليسة في هذا الاجتماع .

٧ - لايفير وكيل التفليسة عند قيام حالة الاتحاد .

٨ ـ لايجرى الا توزيع واحد على الدائنين بعد الانتهاء من بيع
 أموال التفليسية

الفصل الخامس _ الاجراءات المختصرة

RETENESS LETELY TELESCOPE SELECTION OF

المالين المالولة في هي وزيرانا في المالية الملك وكيا ال

را الما المستقدة المستقدة المستون الم

الفصل السادس المادي الم

The series of the state of the state of the state of the

ופועש וומת לום

المساورة المالية المال

فيها منا شركات المحاصلة بحمز اشهار افلاس كل شركة تحارية اذا وقفت عن دفع ديونها التحارية اثر اضطراب أعمالها السالية ، ويجوز اشتهار الإفلاس ولو كانت الشركة في دور التصفية ،

(مادة ۱۹۸)

١ يجوز لقاضى التفليسة من تلقاء ذاته أو بناء على طلب الوكيل
 أو الراقب أو أحد الدائنين أن يقرر اسقاط العقوق المنصوص عليها فى
 المادة ٥٨١ عن أعضاء مجلس ادارة الشركة أو مديريها الذينارتكبوا
 أخطاء جسيمة أدت الى اضطراب أعمال الشركة أو توقفها عن الدفع •

٢ - واذا تبين أن موجودات الشركة لا تكفى لوفاء عشرين فى المائة على الأقل من ديونها جاز لقاضى التفليسة أن يأمر بالزام أعضاء مجلس الادارة أو المديرين كلهم أو بعضهم بالتغمامن بينهم أو بغير تفساهن بدفع ديون الشركة كلها أو بعضها الا اذا أثبتوا أنهم بذلوا فى تدبير شئون الشركة عناية الرجل المعتاد .

٣ ـ وتكون قرارات قاضى التفليسية الشيار اليها في هـذه الـادة
 قابلة للطعن •

(مادة ١٩٩) الله الله الله الله الله الله

يقوم ممثل الشركة التي أشهر افلاسها مقامها في كل أمريستلزمفيه القانون آخذ رأى المفلس أو حضوره • وعلى مثل الشركة الحضور أمام قاضى التفليسة أو وكيلها متى طلب منه ذلك والادلاء بما يطابمنه من معلومات أو أيضاحات •

(مادة ٧٠٠) بن وليا سانا وال

يجوز لوكيل التفليسة بعد الستئذان قاضي التفليسة أن يطالب الشركاء بدفع الباقى من حصصهم ولو لم يحل ميعاد استحقاقه ولقاضي التفليسة أن يأمر بقصر هذه الطالبة على القدر اللازم لوفاء ديون الشركة •

(V.1 alca)

لاتخضع سندات القرض التي اصدرتها الشركة لاجراء تحقيق الديون وتقبل هذه السندات بقيمتها الاسمية بعد خصم ما تكون الشركة قد دفعته منها .

واذا اشسترط اداء مكافأة عند الوفاء بسند القرض وجب قبول السند بقيمته الاسمية مضافا اليها الجزء الذي استحق من الكافاة حتى صدور الحكم باشهار الافلاس •

I half Helling Mr. Bear Voy Sala) the all we led

١ ـ توضع مقترحات الصلح بموافقة اغلبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ، وبموافقة الجمعية العامة غير العادية في الشركات الاخرى .

٢ - ويتولى ممثل الشركة تقديم مقترحات الصلح في جمعية الدائنين

at 186 I will at the (V. T 551) Made you

١ - اذا كان الصلح خاصا بشركة اصدرت سندات قرض تربو على عشرين في المائة من مجموع ديونها ، فلا بجوز منحها الصلحالا اذا وافقت على شروط الجمعية العامة لاصحاب هذه السندات ، وتكون وافقت على شروط الجمعية العامة لاصحاب هذه السندات ، وتكون المندات ،

الموافقة لازمة في جميع الأحوال اذا تضمن الصلح شروطا لا تتفق والشروط التي صدرت السندات بمقتضاها .

٢ _ يصدر قرار الجمعية العمومية لاصحاب السنعات وفقا
 للأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية .

٣ ـ وفي الأحوال التي تكون فيها موافقة الجمعية العمومية لاصحاب السندات لاز مة تؤجل دعوة الدائنن الى الاجتماع للمداولة في الصلح الى أن بصدر قرار الجمعية العمومية .

الله بقالها قالية أو علها . (٧٠٤ قالم) إن ما بعدمه شرعا بدنه

١ - اذا انتهت تفليسة الشركة وتم الصلح مع واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين فلا يجوز تخصيص أموال الشركة للوفاء بشروط هذا الصلح أو لضمان تنفيذها ويبرأ الشريك الذي حصل على الصلح من التضامن •

٢ - واذا تم الصابح مع الشركة وانتهت اتفليسات الشركاء المتفامنين
 بالاتحاد استمرت الشركة قائمة الا اذا كان موضوع الصلح التخلي
 عن امواتها

واذا انتهت تفليسة الشركة وتفليسات الشركاء بالصلح اعتبر كل مستقلا عن غيره ولا تسرى شروطه الا على دائني التفليسة الخاصة به في المالية المستقلال المس

also to the PIV all (V.o sale) of land georgetta.

لا تحل الشركة بانتهاء تفليستها بالاتحاد ، ومع ذلك يجوز لقاضى التفليسية أن يقرد حل الشركة اذا تبين أن ما بقى من موجوداتها لا يكفى لتابعة أعمالها على وجه مفيد .

الفصل السادس - افلاس الشركات

الماد و الاعتمال ال ۲۰۰ - ۱۹۱ من الماد المتصور عليه

تبين نظام اشهار الافلاس للشركات النجارية اذا وقفت عن دفع ديونها التجارية أثو اضطراب أعمالها المالية ، وتطبق عليها الأحكم المذكورة في الباب الخامس عن الافلاس والصلح الواقي منه ، منع قواعد أخرى في هذا الفصل ، منها عدم جواز اشهار الافلاس للشركة الا بعد إذن أغلبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ، واذن الجمعية العامة غير العادية في الشركات الاخسرى ، وتقديم التقرير المشار اليه في المادة (٥٤٩) وجواز ان يطلب دائن الشركة اشهار افلاسها حتى لو كان هو شريكا فيها ، وجواز ان تؤجل المحكمة اشهار افلاس الشركة _ لاحتمال دعم مركزها المالي ، وبيان نظام الاشهار لافلاس الشركة ولكل شخص يقوم باسمها باعمال تجارية لحسابه الخاص وتصرف في أموالها كأنها أمواله الخاصية ، وحق القاضي في اسقاط الحقوق المنصوص عليها في المادة (٥٨١) عن أعضاء مجلس ادارة الشركة أو مديرها ، وفي الزامهم بدفع ديمون الشركة اذا كان الموجود فيها لا يكفى أو قاء عشرين في المائة على الأقل من دونها ، وقيام ممثل الشركة مقامها في كل أمر يستلزم فيه القانون أخذ رأى المفلس و حضوره ، ووجوب حضوره امام قاضي التفليسية أو وكيلها عند

الطلب ، وجواز أن يطلب وكيل التفليسة من الشركاء دفع الباقى من حصصهم حتى لو لم يحل ميعاد استحقاقه ، وعدم خضوع سندات القرض التى اصدرتها الشركة لاجراءات تحقيق الديون ، وبيان ماتقبل به هذه السندات ، ونظام وضع مقترحات الصلح ، وسلطة الجمعية العمومية في منح الصلح للشركة التى أصدرت سندات قرض تربو على عشرين في المائة من مجموع ديونها ، وبيان ما يترتب على انتهاء تفليسة الشركة بالصلح مع بعض الشركاء المتضامنين أو مع جميعهم من بقائها قائمة أو حلها ، وكل ذلك لم يرد ما يمنعه شرعا .

الفصل السابع - رد الاعتبار التجادي

(مادة ٢٠٧)

فيما عدا حالة الافلاس بالتدليس ، تعود جميع الحقوق التى سقطت من الفلس طبقا للمادة ٥٨١ بعد انقضاء سنة واحدة من تاريخ انتهاء التفليضة •

(مادة ۷۰۷)

ا - يجب أن يرد الاعتبار الى المفلس ولو لم ينقض الميعاد النصوص عليه في المادة ٧٠٦ اذا أوفى جميع ديونه من أصل ومصروفات •

 ۲ ـ واذا كان الفاس شريكا متضامنا في شركة حكم باشهار افلاسها وجب رد اعتباره اذا أوفى حصته في ديون الشركة من اصل ومصاريف •

(V.A isla) . 11-11-11

يجوژ رد الاعتبار الى الفلس ولو لم ينقض اليعاد النصوص عليه في المادة ٧٠٦ في الحالتين الآتيتين :

ا _ اذا حصل على صلح من دائده ونفنا شروطه . ويسرى هذا الحكم على الشربك المتضامن في شركة حكم باشهار افلاسها اذا حصل الشربك على صلح خاص به وقام بتنفيذ شروطه .

٢ _ اذا اثبت أن الدائنين قد أبراوه من جميع الديون التي بقيت في دُمته بعد اثتهاء التفليسة .

اذا حكم بالادالة ق احدى حداثم الافلاس بالتقصير فتسرى على رد الاعتبار التجاري المفلس الأحكام العامة لرد الاعتبار مع عدم الاخلال بالشروط المنصوص عليها قي المادتين ٧٠٧ و ٧٠٨

CVI . Bola >

بششرط له د الاعتبار التجاري الر القلس الذي صد عليه حكر الادادة في احدى حد الله الإدادة في احدى حد الله الإدادة في احدى حد الله الإعتبار ان تكون قد أموًا كار الدون المنابة في الاحكام المامة له الاعتبار ان تكون قد أموًا كار الدون المنابق منه من أصل ومصروفات أو أجرى تسوية عنها مع الدائنين .

(مادة ۱۱۷)

اذا أمتنع احد الدائنين عن قبض دينه أو كان غائبا أو تعذر معرفة محل افامته جاز ايداع الدين خزانة المحكمة ، ويعتبر ايصال الايداع فيما بتعلق برد الاعتبار بمثابة مخالصة .

(مادة ۱۲۷)

ا _ يقدم طلب رد الاعتبار والمستندات المؤيدة له الى المحكمة التي أصدرت حكم اشهار الافلاس .

٢ - وترسل المحكمة فورا صورة من الطلب الى النائب العام ،
 وتقوم باخطار الدائنين الذين قبلت ديونهم في التغليسة بطلب رد الاعتبار .

٢ - وينشر ملخص الطلب على نفقة المدين في احدى الصحف اليومية
 التي تصدر في دائرة المحكمة •

ويجب أن يشتمل هذا الملخص على اسم المدين وتاريخ صدور حكم اشهار الافلاس وكيفية انتهاء التفليسة والتنبيه على الدائنين بتقديم معارضتهم أن كان لها مقتض .

مادة ۱۲۷)

يقدم النائب العام الى المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه صورة طلب رد الاعتبار تقريرا يشتمل على بيانات عن نوع الافلاس والاحكام التي صدرت على المفلس في جرائم الافلاس أو المحاكمات أو التحقيقات الجارية معه في هذا الشان ورأى النائب العام في قبول طاب رد الاعتبار أو رفضه ٤ على أن يكون هذا الرأى مسببا .

(VIE 53la)

لكل دائن لم يستوف حقه أن يقدم اعتراضا على طلب رد الاعتبان خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر الطلب في الصحف ، ويكون الاعتراض بدالب كتابي يقدم الى المحكمة مع المستدرات المؤيدة له .

(Vio ösla)

تقوم الحكمة بعد انقضاء البعاد النصوص عليه في السادة السابقة باخطار الدائنين الذين قدموا اعتراضات على طلب رد الاعتبار بتاريخ الجاسة الحددة لنظر الطلب .

(NCS 71V)

ا - تفصل المحكمة في طلب رد الاعتمار بقرار يكون قابلا الطمن فيه
 أمام محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

٢ ـ واذا رفض طلب رد الاعتبار فلا يحوز له تقديم طلب جديد الا
 بعد انقضاء سنة من تاريخ صدور الحكم النهائي برفضه *

(VIV Sale)

اذا أحريت قبل الفصار في طلب رد الاعتبار ، تحقيقات مع المفلس بشان أحيد، حرائد الإفلاس أو أقدمت علمه الدعوى الجنائية بذلك وجب على النائب العام أخطار المحكمة فورا .

وعلى المحكمة وقف الفصل في طلب رد الاعتبار حتى انتهاء التحقيقات أو صدور الحكم النهائي في النعوى الجنائية •

(مادة ۱۱۷)

ادا صدر على المدين حسكم بالادانة في أحدى جرائم الافلاس بعسد صدور الدرار برد الاعتبار • اعتبر العراد كان لم يدن ولا يجود للمدين الحصول على رد الاعتبار بعسد ذلك الا بالشروط المنصوص عليها في المسادين ٢٠٠٩ و ٧١٠

الفصل السابع - رد الاعتبار التجاري

المواد (من ٧٠٦ - ٧١٨)

تقرر هذه ألواد وجوب عوده جميع الحقوق التي سقطت عن المفس طبعا الماده (٥٨١) بعد العصاء سنه من تاريخ التهاء التقليسة ، وذلك العيما عدا حالة الافلاس بالتدليس - ولا تشترط هده المده ادا اوق المملس جميع ديوله ، أو أوفى حصيته في ديون الشركة أذا كان شريكا منصامنا في شركة حكم باشهار افلاسها ، وتجوز رد الاعتبار بدون أسسراط هده المدة أذا حصيل على صلح من داننيه وبعد شروطه. او البت أن الدانين فد ابراوه من جميع الديون البافية في دمته بعد اللهاء التعليسة ، وفيها نظام رد الاعتباد لن ادين في احدى جرائم الافلاس بالتقصير ، والافلاس بالتدليس ، وتبين أن أيداع المدين خزانة المحكمة الدين الدي لم يقيضه احد الدائنين يكفي في ود اعتباره بطريق الوفاء فهو كمخالصة ، نما نبين الاجراءات التي تتبع لرد الاعتبار من تقديم الطلب الى المحكمة واخطار الدائنين ونشر ملخص الطلب في أحدى الصحف ، وما يقوم به النائب العام في هذا الصدد وحق الاعتراض ممن لم يستوف دينه على رد الاعتبار للتاجر وواجب المحكمة نحو هذا الاعتراض . كما تحكم بوقف الفصل في الطلب أذا أجريت قبل العصل في رد الاعتبار تحقيقات مع المفلس بشان احدى جرائم الافلاس أو أقيمت عليه دعوى جنائية بدلك وتحكم بالغاء قران رد الاعتبار اذا حكم بادانته في احدى هذه الجرائم بعد صدور هاا

ورد الاعتبار للتاجر حق اذا زال السبب الذي جرده من هذه المحقوق ، ومن المقررشرعا : اذا زال السبب زال المسبب ، والاجراءات المذكورة امور تنظيمية لولى الأمر ان يتخذها حيث لم يرد ما يمنعها

الفصل الثامن - الصلح الواقى من الأفلاس المساهدات

١ _ لكل تاجر لم يرتكب تدليسا او خطا لا يصدر عن التاجر المادى ، أن يطلب الصلح الواقى من الافلاس أذا أضطربت أعماله المائية أضطرابا من شأنه أن يؤدى ألى توقفه عن الدفع .

٢ - ولتناجر الذي توقف عن دفع ديونه ، ولو طلب اشهار افلاسه أن يطلب الصبح الواقي من الاصلاس ، دا نوافرت قيه الشروط المنكورة في الفقرة السابقة وقدم طلب الصلح حدل الميقاد المصوص عليب في المادة ٥٤٩

٢ - وقيها عدا شركت المحاصة ، يجوز منح الصلح الوافي من الافلاس لدل شركة تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في الفعرتين السابقتين ، ومع ذلك لا يجوز منح هذا الصلح للشركة وهي في دود السعية ،

با أن يتم

فرار افتتاح

ان بوقوعه في

(مادة ١٧٠٠)

١ ـ لا يقبل طلب الصلح الوافى الا اذا كان الطالب قد بقرار من القاضى بصفة مستمره خلال السنتين السابقتين على تقديم الاهدام المدامة بالسنجل التم

النجارية ويهاي الديالي الديالي الديال

۲ _ ولا يجوز لمدير الشركة طنب الصلح الا بعد الحصول على المرك الى بدلك من اللبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية ، ومن الجمعية كا العامة عبر العادية في الشركات الاخرى •

(مادة ١٧٧١

ا - يجوز أورثة الماجر في يطلبوا الصلح أذا قرروا الاستورار في النجارة وكان مورثهم ممن يعبور له الحصول عليه .

٢ - ويجب ان يطلب الورثة الصلح خلال ثلاثه أشهر من تاريخ
 وفاة مورثهم • واذا اعترض احد الورثة على طلب الصلح وجب أن
 تسمع المحكمة أقواله ثم تفصل في الطلب وفقا لصلحة ذوى الشان •

(مادة ۲۲۷)

لا يجوز للمدين أثناء تنفيذ الصلح أن يطلب منحه صلحا آخر .

(مادة ۲۲۷)

لایجوز الفصل فی آی طلب خص باشهار آفلاس المدین الا بعد آن یففی برفض الصلح الواقی من الافلاس م

(مادة ١٢٤)

يقدم طلب الصلح الى المحكمة الابتدائية المختصة باشهار الافلاس ويبين في الطلب اسباب أفطراب الأعمال ومقترحات الصلح وضمانات تنفيلها .

(مادة ٢٥٧)

١ - يقدم مع طلب الصلح ما ياتي :

(أ) الوثائق المؤيدة للبيانات المذكورة فيه م مروم المواد المقدد

(ب) شهادة من مكتب السبحل التجارى تثبت مراعاة احكام السجل خلال السنتين السابقتين على طلب الصلح .

 (ج) شهادة من غرفة التجارة تفيد مزاولة التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على طلب الصلح .

- (د) الدفاتر التجارية الالزامية .
- (ه) صورة من آخر ميزانية وحساب الأرباح والخسائر •

رو) بيان اجمالي بالمحروفات الشكوسية عن السنتين السابقتين السابقاتين السابقتين السابقاتين السابقاتين السابقاتين السابقاتين الس

____ بيان تفصيلي بالأموال المنقولة وغير المنقولة وقيمتها التقريبية للمرابعة التقريبية المسلح •

باسهاء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو مات الفسامنة لها .

فيعا واذا كان الطلب خاصا بشركة وجب أن يكون مصحوبا بصورة سق عقد تأسيسها مصدق عليها من مكتب السجل التجارى والوثائق الثبتة لصفة مقدم الطلب وصورة من قراد الشركاء أو الجمعية العامة بطلب الصلح ويبان باسماء الشركاء المتضامنين وعناوينهم •

٣ ـ ويجب أن تكون الوتائق مؤرخة وموقعة من طالب الصلح •
 واذا تعذر تقديم بعضها أو استيفاء بياناتها وجب أن يتضمن الطلب
 أسلباب ذلك •

(مادة ۲۲۷)

للمحكمة التي تنظر في طلب الصلح أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحكمة على أموال المدين أو ادارتها الى أن يتم الفصل في الطلب •

(مادة ۷۲۷) عند الله الله الله الله الله الله

١ ـ يجوز للمحكمة أن تندب خبيرا لاجراء تحريات عن حالة المدين
 ١ للسالية وأسباب اضطرابها وتقديم تقرير بذلك •

٢ - وتفصل المحكمة في طلب الصلح على وجه السرعة •

(مادة ٨١٧)

على المحكمة أن تقضى برفض طلب الصلح في الأحوال الآتية :

١ ــ اذا لم يقدم طالب الصلح الوثائق والبيانات المنصوص عليها في
 المادة ٧٢٥ أو قدمها ناقصة دون مسوغ

٢ ـ اذا سبق الحكم على الناجر بالادانة فى احدى جرائم الافلاس
 بالتدليس أو فى جريمة التزوير أو السرقة أو النصب أو خيانة الامانة
 أو الافلاس أو اصدار شيك لايقابله رصيد كاف للوفاء بقيمته

٣ _ اذا اعتزل التجارة أو لجا الى الغراد .

(مادة ۲۲۹)

اذا قضت المحكمة برفض طلب الصلح جاز ان تحكم على التاجر بعرامة لاتفل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه اذا تبين لها أنه تعهد الايهام باضطراب أعماله المالية أو احداث الاضطراب فيها من تعهد تعهد المحكمة أن تقضى من تلقاء ذاتها باشهار الافلاس اذا توافرت الشروط اللازمة لذلك .

(مادة ۲۲۰)

ا - اذا قررت المحكمة قبول طلب الصلح وجب أن تأمر بافتتاح الاجراءات • وتعين المحكمة في قرارها وكيلا أو أكثر لمباشرة اجراءات الصلح ومتابعتها •

٢ - وللمحكمة أن تأمر المدين بأن يودع خزانة المحكمة أمانة نقدية أواجهة مصروفات الإجراءات .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بالفاء اجراءات الصلح أو بوقفها أذا لم يودع المدين الامانة في الميعاد الذي عينته .

(مادة ۲۳۱)

ا ـ تعين المحكمة التي قضت بافتتاح اجراءات الصاح احـد قضاتها ليكون مشرفا عليه .

٢ ـ ولا يجوز الطعن في القرارات التي يصدرها القاضى المشرف
 على الصلح الا اذا نص القانون على جواز ذلك • وتسرى على الطعن الاحكام المنصوص عليها في المادة ٧٤٠٠٠

(مادة ۲۳۲)

يعين وكيل الصلح وفقا للمادة ٥٦٥ ، ويسرى عليه الحظر المنصوص عليه في المادة ٥٦٦

(مادة ۲۲۳)

۱ - نبلغ المحكمة الوكيل القراد الصادر بتعيينه في اليوم التالي مسدود القراد ٠

٢ - ويقوم الوكيل خالال خمسة آيام من تاريخ تبليفه بالتعيين بقيد القراد الصادر بافتتاح اجراءات الصاح في الساجل التجادي ونشر ملخصه مصحوبا بدعوة الدائنين الى الاجتماع في صحيفة يوميفه يعينها القاضي المشرف .

٣ ـ وعلى الوكيل أن يرسل في الميعاد المذكور في الفقرة السابقة الدعوة الى الاجتماع مصحوبة بمقترحات الصلح الى الدائنين المعلومة عناوينهـم • محمد من المعلومة عناوينهـم • محمد المعلومة المعلوم

(مادة ١٣٤)

١ يقوم القاضى الشرف فور صدور قرار افتتاح اجراءات الصلح باقفال دفاتر المدين ويضع عليها توقيعه .

٢ ـ ويباشر الوكيل فور تبليفه بالتعيين اجراءات الجرد بحضور الدين وكاتب المحكمة •

(مادة ٥٧٧)

١ يبقى المدين بعد صدور فرار افتتاح اجراءات الصلح قائما على ادارة أمواله باشراف الوكيل • وله أن يقوم بجميع التصرفات العادية التي تقتضيها أعماله التجارية ومع ذلك لاتسرى على الدائنين التبرعات التي يجريها المدين بعد صدور القرار المذكور •

٢ - ولا يجوز المدين بعد صدور القرار أن يعقد صلحا أو رهنا أو أن يجرى تصرفا ناقلا الملكية لاتستلزمه أعماله التجارية العادية الا بعد الحصول على أذن من القاضى الشرف • وكل تصرف يتم على خلاف ذلك لا يسرى على الدائنين •

(مادة ٢٣٦)

ا ـ توقف الدعاوى واجراءات التنفيف الموجهة الى المدين بمجرد صدور قرار الصلح ولا يفيد من هذا الحكم المدينون المتضامنون مع المدين أو تفلاؤه في المدين ، أما الدعاوى المروعة من المدين واجراءات التنفيذ التي باشرها فتبقى سارية مع ادخال الوكيل فيها .

٢ - ولايجوز بعد صدور قرار الصلح التمسك قبل الدائنين بقيد
 الرهون وحقوق الامتياز المقررة على الموال المدين •

(مادة ٧٣٧)

لايترنب على صدور قرار افتتاح اجراءات الصلح حلول آجال الديون التي على ألمدين •

(ماده ۱۳۸)

اذا أخفى المدين بعد تقديم طلب الصلح جنزءا من أمواله أو أنلفه أو اجرى بسدوء نية تصرفات ضادة بالدائين أو تصرفات مخالفة لاحكام المادة ٧٣٥ جاز المحكمة من تلقاء ذاتها أن تأمر بالغاء اجراءات

(مادة ۷۳۹)

ا ـ على جميع الدائنين ، ولو كانت ديونهم غير حالة أو مضمونة بتامينات خاصة أو ثابتة باحكام نهائية ، أن يسلموا الوكيل خسلال عشرة أيسام من تاريخ نشر ملخص القرار الصادر بافتتاح اجراءات الصلح في الصحيفة مستندات ديونهم مصحوبة ببيان هـنه الديون وتاميناتها أن وجدت ومقدارها مقومة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي يوم صدور القرار ، ويجوز أرسال البيان والمستندات الى الوكيل بكتاب مسجل مع عام الوصول ،

٢ ـ ويكون الميعاد المذكور في الفقرة السابقة عشرين يوما بالنسبة
 الى الدائنين المقيمين خارج الجمهورية •

(مادة ١٤٠)

 ١ ــ يضع الوكيل بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة قائمة باسماء الدائنين الذين طلبوا الاشتراك في اجراءات الصالح بيانا

بهقدار كل دين على حدة والمستندات التى تؤيده والتامينات التى نضمنه ان وجدت وما يراه بشان قبوله أو رفضه .

٢ - والوكيل أن يطلب من الدائنين تقديم ايضاحات عن الدين أو
 نكملة مستنداته أو تعديل مقداره أو صـفاته .

(مادة ١١٧)

ا ـ على الوكيل ايسداع قائمة الديون بالمحكمة ، ويجب أن يتم الايداع خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ صدود قراد افتتاح اجراءات الصلح ، ويجوز عند الاقتضاء اطالة الميعاد بقراد من القاضى الشرف ،

٢ ـ ويقوم الوكيل فى اليوم التالى للايداع بنشر بيان بوقوعه فى صحيفة يومية يعينها القاضى المشرف وعلى الوكيل أن يرسل الى الدين والى كل دائن نسخة من قائمة الديون وبيان المبالغ التى يرى قبولها من كل دين •

٣ ـ ولكل ذى مصلحة الاطلاع على القائمة المودعة بالمحكمة .
 (مادة ٧٤٢)

للمدين ولكل دائن ورد اسمه بقائمة الديون أن يعارض في الديون المدرجة بها خلال عشرة أيام من تاريخ النشر في الصحف عن حصول الايداع • ويقدم الاعتراض الى القاضى المشرف ويجوز ارساله بكتاب مسجل أو ببرقية ، ولا يضاف الى عدا المعاد ميعاد للمسافة .

(مادة ۲۱۳)

ا - يضع القاضى المشرف بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة قائمة نهائية بالديون غير المعترض عليها ويؤشر على البيان الخاص بالدين بما يفيد قبوله ومقدار ماقبل منه .

۲ - ویجوز للقاضی الشرف اعتبار الدین معترضا علیه ولو لم یقدم بشانه ای اعتراض .

٣ - ويفصل القاضى المشرف في الديون المعترض عليها خلال ثلاثين
 يوما من تاريخ انقضاء ميعاد الاعتراض .

٤ - ويخطر القاضى المشرف ذوى الشان بميعاد الجلسة قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل كما يبلغهم القراد الصادر في الاعتراض فور صدوره .

قبوله بوصفه دينا عاديا .

١ _ يجوز الطعن في القرار الصادر من القاضي المشرف بقبول الدين او رفضه .

٢ _ ولايترتب على الطعن وتف أجراءات الصلح الا اذا أمر القاضى بدلك .

٣ - ويجوز للقاضى قبل الفصل في الطعن لن يامر بقبول الدين مؤقتا بمبلغ يقدره .

٤ - ولايجوز قبول الدين مؤقتا اذا رفعت بشانه دعوى جنائية ه م واذا كان الاعتراض على الدين متعلقا بتأميناته ، وجب

(مادة ٥٤٧) المامين

لايجوز أن يشترك في اجراءات الصلح الدائنون الذين لم يقدموا مستنادات ديونهم في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٦٤٣ ولا الدائنون الذين لم تقبل ديونهم نهائيا أو مؤقتا •

(مادة ٧٤٦)

يعين القاضى المشرف بعد الانتهاء من تحقيق الديون ميعادا لاجتماع الدائنين للمداولة في مقترحات الصلح . وترسل الدعوة الى حنسور هذا الاجتماع الى كل دائن قبل دينه نهائيا او مؤقتا، ويجوز للقاضى المشرف لن يامر بنشرها في صحيفة يومية يعينها.

يودع الوكيل المحكمة قبل الميماد المين لاجتماع الدائنين بخمسة أيام على الأقل تقريرا عن حالة الملدين المالية واسباب اضطرابها وبيانا باسماء الدائنين اللهن لهم الحق في الاشتراك في اجراءات

ويجب أن يتضمن التقرير رأى الوكيل في الشروط التي اقترحها المدين للصلح .

(مادة ٧٤٨)

١ - يتولى القاضي الشرف رئاسة اجتماع الدائنين .

٢ _ ويجوز للدائن أن يقيم عنه وكيلا خاصا في حضور الاجتماع ويجب أن يحضر المدين بنفسه ولا يجوز أن يقيم عنه وكيلا فالحضور بدلا عنه الا لعدر يقبله القاضي المشرف .

(مادة ۲۹۹)

لاتجوز المداولة في شروط الصلح الا بعد تلاوة تقرير الوكيلُ عن والله المدين السالية ، ويجود للمدين تعديل شروط الصلح في الثاء الماولة . و المن المعال أو ألما ألى القرار و و

(مادة ٥٠٧)

١ - لايقع الصلح الا بموافقة أغلبية الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيا أو مؤقتا بشرط أن يتونوا حائزين لثنثي قيمة هذه الديون . ولايحسب في هاتين الأغلبيتين الدائنون الذين لم يشتركوا في التصويت كما لاتحسب ديونهم و الما يعدم معربها المرجم وا

٢ - واذا كان الصلح خاصا بشركة أصدرت سندات قرض وجب مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٠٣

(مادة ٢٥١)

١ - يسرى على الصلح الوافي من الأفلاس الحظر النصوص عليه في السادة ١٥٨

٢ - ويسرى في شأن اشتراك الدائنين أصحاب التأمينات المينية في التصويت على الصلح الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٥٠ ته ووالما المال الدومة (مادة ٧٥٢)

يوقع الصاح في الجلسية التي تم فيها التصويت عليه والا كان لاغيا •

(مادة ۲۵۷)

١ _ يحرر معضر بما تم في جلسة الصلح يوقعه القاضي المشرف والركيل والمدين والتالنون الحاضرون .

١٦ - ولا يحوز تنفيذ الصلح الا بعد انقضاء خمسة ايام من تاريخ التوقيع على محضره ويجوز لتل ذي مصلحة خلال هذا الميعاد أن يبلغ القاضي الشرف كتابة بما لديه من ملاحظات بشأن الصلح .

٣ - وعلى القاضي المشرف خلال ثلاثة ايام من انقضاء اليعاد المذكور في الفقرة السابقة أن يصدر قرارا بالفاء الصلح أو بالتصديق

٤ - ويجب أن يكون قرار الفاء الصلح مسببا . ويكون عــدا
 القرار قابلا للطعن .

ه - ويصبح الصلح نافذا بمجرد صدور قرار التصديق عليه ولايجوز الطهن فيه .

ويعين القاضي في هذا القرار من بين الدائنين مراقبا أو أكثر للاشراف على تنفيد شروط الصلح وابلاغ المحكمة بما يقع من المدن من

(مادة ۲۵۷)

١ _ يطلب المراقب المعين للاشراف على تنفيذ شروط الصلح من المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من تنفيذ شروط الصلح اصدار قرار باقفال الاجراءات ويعلن هذا الطلب بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٧٣٣

٢ ـ ويصدر قرار اقفال الاجراءات خلال ثلاثين يوما من تاريخ
 النشر في الصحف ويسجل هذا القراد في السجل التجاري وفقا للأحكام
 الخاصة بهذا السجل •

(مادة ۲۹۰) ... فلد و بالم مادة

ا ـ يبطل الصلح اذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس من جانب الدين ويعتبر تدليسا على وجه الخصوص اخفاء الأموال اواصطناع الديون او تعمد المبالغة في تقديرها • ويجب أن يطلب ابطال الصلح خلال ستة اشهر من اليوم الذي يظهر فيه التدليس والا كان الطلب غير مقبول • وفي جميع الاحوال لايكون طلب ابطال الصلح مقبولااذا قدم بعد انقضاء سنتين من تاريخ صدور قرار التصديق على الصلح •

٢ - ويترتب على ابطال الصلح براءة ذمة الكفيل الذي ضمن
 تنفيذ شروطه .

٣ - ولايلزم الدائنون برد الاجزاء التي قبضوها من الديون قبل الحكم بابطال الصلح .

and my hardle to the wall (YTI , is a sample with the will

١ - اذا لم يقم المدين بتنفيذ شروط الصلح جاز طلب فسخه . .

٢ - ولا يترتب على فسخ الصلح براءة ذمة الكفيل الذي ضمئ
 تنفيذ شروطه • ويجب تكليفه بحضور الجلسة التي ينظر فيها
 طلب الفسخ •

White like ithe "

(مادة ۲۲۷)

ا ـ يقدر القاضي الشرف أجر الوكيل ويدودع القسرار الصادر بذلك الحكمة في اليوم التالي لصدوره .

٢ - ويجوز لكل ذي مصلحة أن يعترض على القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخ الايداع ويكون القرار الصادر في الاعتراض نهائيا .

الفصل الثامن - الصلح الواقى من الافلاس المواد (من ٧١٩ - ٧٦٢)

هذه المواد خاصة بطلب الصلح مع الدائنين قبل أن يشهر افلاس المدين ، فتجيزه لكل تاجر لم يرتكب تدليسا أو خطأ لايصدر عن التاجر العادى ، وتبين موعد تقديم الطاب وتشترط في صاحبه أن يكون قد زوال التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم الطلب وقام خلالهما بما تفرضه الأحكام الخاصة بالسحل التجارى والدفاتر التجارية ، كما تشترط أن يحصل مدير الشركة الطالبة للصلح على أذن من أغلبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية

(مادة ١٥٧)

۱ - يجوز أن يتضمن الصلح منح المدين آجالا لوفاء الديون كمسا يجوز أن يتضمن ابراء المدين من جزء من الدين •

٢ - ويجوز أن يعقد الصلح بشرط الوفاء أذا أيسر المدين خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الصلح • ولا يعتبر المدين قد أيسر إلا أذا زادت قيمة موجوداته على الديون المترتبة عليه •

٣ _ وللدائنين أن يطلبوا كفيلا أو أكثر لضمان تنفيد شروط الصلح.

(مادة ٥٥٧)

١ _ يعلن القراد الصادر بالتصديق على الصلح بالكيفية التى يشهر بها حكم الافلاس ويشتمل اللخص الذى ينشر فى الصحف على اسم المدين ومحل افامته ورقم قيده فى السحل التجارى وتاريخ قراد التصديق وماخص أهم شروط الصلح .

۲ _ وعلى المراقب المعين للاشراف على تنفيذ شروط الصلح بوصفه نائبا عن الدائنين وخلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار التصديق على انصلح قيد ملخص هذا القرار في كل ادارة من ادارات الشهر المقارى يقع في دائرتها عقار للمفلس • ويترتب على هذا القيد انشاء رهن على العقارات المذكورة لضمان حقوق الدائنين الذين يسرى عليهم الصلح على غير ذلك •

٣ _ ويطلب المراقب شطب الرهن بعد تنفيذ شروط الصلح المالك

الما يعدد الما إلى المادة ١٥٦ (٧٥٦) المادة المادة

١ ــ يسرى الصاح على جميع الدائنين الذين تعتبر ديونهم عادية
 وفقا لاحكام الافلاس واو لم يشتركوا في اجراءاته أو لم يوافقواعايه.

ولا يفيد من الصلح المدينون التضامنون مع المدين أو كفلاؤه
 في الدين ، ومع ذلك اذا وقع الصلح مع شركة افعاد من شروطه
 الشركاء المسئولون في جميع اموالهم عن ديونها الا اذا نص الصلح
 على غير ذلك ،

٣ ـ ولا يسرى الصاح على ديون النفقة ولا على الديون التي نشأت
 بعد صدور القرار بافتتاح اجراءات الصلح

(مادة ۷۵۷)

يجوز للمحكمة أن تمنح الدين آجالا للوفاء بالديون التي لايسرى عليها الصلح بشرط الا تجاوز الأجل القرر في الصلح .

الله المالية عا واحدة (مادة ٨٥٧) الله معالم المالية

لابنز تب على الصلح حرمان المدين من الآجال التي تكون أبعدمدى من الأجل القرر في الصلح .

with the Hall thank with the s

ومن الجمعية العامة غير العادية في الشركات الآخرى ، وتجيز للورثة طلب هذا الصلح بشروط معينة وفي ميعاد محدد ، وتبين أنه لا يجوز للمدين أثناء تنفيذالصلحان يطلب صلحا آخرمع الدائنين انفسهم ، كمالا يجوز الفصل في أي طلب خاص باشهار افلاس المدين الا بعد رفض الصلح الواقى من الافلاس ، وتبين الجهة التي يقدم اليها الطلب وما يجب أن يرافقه من أوراق. وما تقوم به المحكمة نحو المحافظة على أموال المدين حتى يتم الفصل في طلبه ، ونحو انتداب خبير لاجراء تحريات عن حالة المدين والفصل في الطلب على وجه السرعة ؛ وتلزم المحكمة برفض طلب الصلح عند عدم تقديم الوثائق والبيانات المذكورة في المادة (٧٢٥) كاملة ، وعندما يكون قد سبق عليه حكم بالأدانة في أحدى جرائم الافلاس بالتدليس أو في جريمة التزوير وما يماثلها ، وعند اعتزاله التجارة أو لجوئه الى الفرار . واذا حكمت برفض الصلح يجوز أن تحكم على التاجر بغرامة اذا تبين انه تعمد الايهام باضطراب أعماله المسالية • وتبين ما تقوم به المحكمة اذا قررت قبول طلب الصلح ، وتوجب تعيين وكيل للصلحوتبين ما يجب عليه أن يعمله الوكيل والقاضي المشرف ، وتحدد الأعمال التي يجوز للمدين بعد صدور قرار افتتاح اجراءت الصلح أن يزاولها والتي يمنع منها وما يتبع بخصوص الدعاوى واجراءات التنفيذ الموجهة الى المدين ، وتذكر أن صدور هذا القرار لايلزم منه حلول اجال الدين ، وان المحكمة يجوز لها أن تأمر بالغاء اجراءات الصلح اذا اخفى المدين بعد تقديم الطلب جزءا من أمواله أو قام بأعمال تضر الدائنين أو بتصرفات مخالفة لأحكام المادة (٧٢٥) وتلزم الدائنين بتسليم مستنداتهم للوكيل خلال مدة معينة ، وعليه أن يضع قائمة بأسمائهم مع بيانات أخرى ، وإن يودعها بالمحكمة في موعد معين ، وان ينشر بيانا بذلك وتبين حق الاعتراض على الديون المدرجة في القائمة ونظام تقديمه ، وما يقوم به القاضي المشرف الزاء ذلك •

كما تبين جواز الطعن في قرار قبول الدين أو رفضه وآثاره ،ونظام اجتماع الدائنين المداولة في مقترحات الصاح ، ووجوب ايداع تقرير عن حالة المدين قبل موعد الاجتماع الذي يراسه القاضي المشرف ويعضره الدائن أو وكيله ، ويحضره المدين بنفسه أو وكيله عند عذر مقبول، وتبين نظام المداولة ووجوب موافقة الأغلبيــة على الصـــلح وتوقيعه في الجلسة نفسها وسريان الحظر المنصوص عليه في المادة (١٥٨) على هذا الصلح ، ونظام تحرير محضر بما تم في الجلسة وميماد تنفيذ الصلح ، واصدار قرار الفاء الصلح أو التصديق عليه ، وجواز تضمن الصلح منح المدين أجلا اللوفاء أو ابراءه من جزء من الدين وان يعقد بشرط الوفاء اذا أيسر في موعد معين ، مع طلب الكفيل لضمان التنفيذ ، كما توجب اعلان القرار الصادر بالتصديق على الصلح وتبين كيفيته ، وما يازم المعين للاشراف على التنفيذ نحو هذا القرار ، وفي هذه المواد بيان من يستري الصلح عليه من الدائنين وما يسرى عليه من الديون ، وجواز منح المحكمة للمدين آجالا للوفاء بالديون التي لا يسرى عليها الصاح ، وحق المدين في التمتع بالاجال الأبعد مدى ، وفيها نظام انهاء الاجراءات عند انتهاء تنفيذ شروط الصلح ، وفيها بطلان الصلح إذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس من المدس ، ونظام تقديم الطلب بأبطاله ، وما يترتب عليه ، وجوازطاب

فسخ العسلح اذا لم يقم المدين بتنفيذ شروطه ، وتقدير القاضى المشرف أجرا اللوكيل ، وكل هذه أجراءات وتنظيمات يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة حيث لايوجد ما يمنعها شرعا .

الفصل الناسع

والمساح الواقع منه مسام الواقى منه مساور

(مادة ۲۲۳)

تسرى في شان الجرائم المتعلقة بالافلاس والصاح الواقى منه الاحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات .

(VTE Solm)

لا يترتب على اقامة الدعوى الجنائية بالافلاس أو بالتدليس أو بالتعليس أو بالتفليسة ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(۱۱۵ مادة ۱۲۷)

 ١ على وكيل التفليسة أو وكيل الصلح الواقى من الافلاس ان يقدم للنيابة العامة جميع ما تطلبه من وثائق ومستندات وايضاحات ومعلومات.

٢ - وتبقى الوثائق والمستندات أثناء التحقيق أو المحاكمة محفوظة
 لدى المحكمة الجنائية ويكون من حق الوكيل أو المراقب الاطلاع عليها
 وطلب نسنغ رسمية منها ما لم تأمر الحكمة نفر ذلك .

٣ ـ وترد الوثائق والمستندات بعد انتهاء التحقيق أو المحاكمة
 أنى الوكيل أو المراقب مقابل ايصال .

(مادة ٢٦٧)

ينشر ملخص الحكم الذي يصحر بالادانة في جرائم الافلاس أو الصاح الواقى منه على نفقة التفليسة أو المحكوم عليه بالكيفية التي تقررها المحكمة .

(مادة ۱۲۷)

اذا كانت الجريمة تتعاق باتفاق عقده المدين مع أحد الدائنين لمنع الدائن مزايا خاصة مقابل التصويت على الصلح أو اضرارا بباقى الدائنين جاز للمحكمة الجنائية أن تقضى من تلقاء ذاتها بابطال هذا الاتفاق وباازام الدائن برد ما استولى عليه بعقتضى الاتفاق الباطل ولو صدر الحكم في الجريمة بالبراءة • والمحكمة أن تقضى أيضا بناء على طلب ذوى الشان بالتعويض عند الاقتضاء •

الفصل التاسع

جرائم الافلاس والصلح الوافي منه

المواد (من ٧٦٧ - ٧٦٧)

فيها بيان سريان الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات على الجرائم المتعلقة بالافلاس والصلح الوافي منه ، وان اقامة الدعوى الجنائية بالافلاس بالتدرليس أو التقصير لا يترتب عليها تعديل في الأحكام المتعلقة باجراءات التفليسة مالم ينص القانون على غير ذلك ، وفيها وجوب تقديم وكيل التغليسة أو الصلح للنيابة العامة كل ما

تتطلبه من وثائق وغيرها ، وتحفظ أثناء التحقيق لدى المحكمة الجنائية وترد بعد انتهاء التحقيق أو المحاكمة الى الوكيل مقابل ايصال ، وينشر ملخص حكم الادانة بالكيفية التي تقررها المحكمة ، وفيما أن الجريمة خاصة مقابل التصويت على الصلح ، أو اضرارا بباقي الدائنين يجوز اذا كانت تتعلق باتفاق عقده المدين مع أحد الدائنين لمنح الدائن مزايا للمحكمة ابطال هذا الاتفاق والزام الدائن برد ما استولى عليه ، والقضاء بالتعويض عند الاقتضاء .

مبدأ العقوبة على المخالفة مبدأ مقرر في الشريعة في باب التعزير على كل مخالفة لم يرد في شأنها عقوبة مقدرة من الشارع ، وما ذكر في هذه المواد من اجراءات يجوز لولى الأمر أن يتخذها للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفهرس

| الصفحة | المواد المواد | الموضوع |
|------------|---------------|---|
| A()(= | | (أولا) بيان السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس عن تشكيل لجان خاصة للنظر في أعمال تقنيين أحكام الشريعة الإسلامية |
| و، ز | | (ثانيا) بيان السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس عن مشروعات القنين الشريعة الإسلامية |
| land Colon | Anna Cong | (ثالثا) تقرير لجنة الشريعة الإسلامية عن الاقتراح بمشروع قانون التجارة : ألقاء السيد العضو الأستاذ الدكتور محمد كامل ايله (رئيس |
| ح، ط، ی | T 2 2 Y | اللجنة) (مَنْ لِلْهِنَةُ) |

فهـــرس أولا: مشروع قانون التجارة

| الصفحة | المواد المواد | شعفال البيان البيان |
|---------------|--------------------|--|
| | | الباب الأول |
| (4) | Giller Jonath Ma | The street of th |
| المنا النالية | INIL TON THE | التجارة بوجه عام |
| 7" | Y- 1 | أحكام عامة |
| (TU) | in the second land | نصل الأول: الأعمال التجارية الأعمال التجارية |
| ٤ - ٣ | N- 4 | بصل الشاني : التاجر |
| 0 - 2 | 71-19 | رصل الثالث : الدفاتر التجارية |
| 9 - 7 | 0 79 | نصل الرابح : السجل التجارى |
| المام عادا | 10-11-01 | نصل الحامس: المتحر به مد مد مد مد مد مد |
| 451 | | الياب الثاني |
| | | |
| | | الالتزامات التجارية |
| 14-11 | 10 - 77 | أحكام عامة |
| | | فصل الأول: البيع التجاري |
| 16_100 | 1.00 | الفرع الأول – أحكام هامة |
| 15-14 | 1.7- 17 | |
| | | الفرع الثانى – بعض أنواع البيوع التجارية |
| 10-12 | 1.7-1.8 | |
| | | ٧ – البيوع البحرية |
| | | (أ) بيوع القيام |
| | | |
| 17-10 | 111/-1.1 | |
| 14-17 | 177-111 | البيع فوب البيع |
| 17 | 177 | (ب) بيوع الوصول |
| 14-14 | 174-171 | ٣ - مقد النوريد |
| 19-11 | 181-174 | نمصل الثاني : الرهن التجاري |
| 719 | 174-189 | مصل الثالث: الإيداع في المستودعات العامة |
| | | نصل الرابع : الوكالة التجارية |
| 17-77 | 141-172 | الفرع الأول – أحكام عامة |
| | 1/11-112 | |
| | | الفرع الثانى ــ بعض أنواع الوكالة التجارية |
| 77-77 | 197-177 | |
| 70-77 | 7-7-198 | ٣٦ - وكالة العقود |
| 70 | 410-4.4 | ٣ ــ الممثيل التجارى |
| 74-40 | 777-777 | نصل الخامس : السمسرة |

| الصفحة | المواد | البيان الماليان |
|--------|---------------|--|
| *V | 781-777 | الفرع الأول – أحكام عامة الفرع الأول – أحكام عامة |
| 77-77 | 747-147 | الفرع الثاني ــ نقل الأشياء بيه بيه بيه بيه بيه بيه بيه بيه بيه |
| 77-37 | 797-779 | الفرع الثالث _ نقل الأشخاص الفرع الثالث |
| 40-45 | 7.7-790 | الفرع الرابع – الوكالة بالعمولة للنقل |
| 47-40 | 444.1 | الفرع الخامس - أحكام خاصة بالنقل الجوى |
| | | الفصل السابع: عمليات البنوك: |
| WV-7"7 | 177-177 | الفرع الأول ــ وديعة النقود الفرع الأول ــ وديعة النقود |
| 77 | bahad - baha. | الفرع الثاني - وديعة الأوراق المالية |
| 49-47 | 720-74V | الفرع الثالث _ إمجار الخزائن |
| ٤٠ | 700-727 | الفرع الراع - النقل المصرفي (التحويل الحسابي) |
| ٤٠٠ | ron-ron | الفرع الحامس - فتح الاعتاد |
| ٤١-٤٠ | 179-109 | سرع السادس - الاعتماد المستندى |
| ٤١٥ | myr-my. | الفرع السابع - الخصم الفرع السابع - |
| 13-73 | TVX-TV7 | الفرع الثامن - خطاب الضمان الفرع الثامن - خطاب الضمان |
| 24-54 | 198-144 | الفرع الناسع - الحساب الحارى |
| | | الباب الثالث |
| | | |
| | VI WEN | القصل الأول : الأوراق التجارية : |
| 13-33 | 2-2-40 | الفرع الأول ــ إنشاء الكمبيالة |
| 20-22 | 110-2.0 | الفرع الثاني _ التظهير الفرع الثاني _ التظهير |
| 27-20 | 113-773 | الفرع الثالث - مقابل الوفاء الفرع الثالث |
| £V-£7 | 373-773 | الفوع الرابع – القبول الفوع الرابع – |
| ż٧ | 842-84h | الفرع الخامس - الضمان الاحتياطي الفرع الخامس |
| £1- £V | \$\$1-\$WV | الفرع السادس – الاستحقاق الفرع السادس |
| ٤٩-٤٨ | 202-227 | الفرع السابع –الوفاء الفرع السابع –الوفاء |
| 04-54 | £7V- £00 | الفرع النامن – الرجوع |
| 07-07 | 2V7-27A | الفرع الناسع ــ التدخل الفرع الناسع ــ التدخل |
| ٥٣ | £44-£44 | الفرع العاشر - تعدد النسخ الفرع العاشر |
| 08-04 | ٤٨١-٤٨٠ | الفرع الحادي عشر - الصور |
| ٥٤ | EAY | الفوع الثابي عشر ــ التحريف ــ ــ ــ الفوع الثابي عشر ــ التحريف |

| äninall | المواد | البيان |
|----------------|-----------------|---|
| 108 | ٤٨٥- ٤٨٣ | الفرع الثالث عشر - إنقضاء الدوى |
| 00-02 | £44-£47 | الفصل الثاني: السند الإذني الفصل الثاني: |
| 09-00 | 044-54. | الفصل الثالث: الشيك الشيك |
| 709 | 020-02. | الفصل الرابع: أحكام مشتركة |
| | 1-2-1-4 | المراجعة المراجع - الباب الراجع - |
| | ALGERIA | |
| | Pot to come | الإفلاس والصلح الواقى منه |
| 78-7. | 044-057 | الفصل الأول: إشهار الإفلاس |
| 771 | | الفصل الثاني: آثار الإفلاس |
| 97-78 | 094-649 | الفرع الأول - بالسبة إلى المدين |
| 94-97 | 7.4-091 | الفرع الثاني - بالنسبة إلى الدائنين |
| Vr-15 | 717.8 | الفرع الثالث ــ أصحاب الديو زالمضمونة برهن أوامتيازعلى منةول |
| ٦٨ | 717-711 | الفرع الرابع ــ أصحاب الديون المضمونة برهن أو امتيازع عقار |
| ٦٨ | 715 | النوع الحامس - أثرالإفلاس في العقود الصحيحة المرمة قبل إشهاره |
| 71-71 | 777-710 | الفرع السادس - الاسترداد |
| V79 | 770-77 | الفرع السابع – حقوق زوج المفلس الفرع السابع |
| ٧٠ | About the first | الفصل الثالث : إدارة التعليسة |
| VY-V• | 781-777 | الفرع الأول ــ إدارة الموجودات |
| Vr-V7 | 759-757 | الفرع الثاني ــ تحقيق الديون ــ الفرع الثاني ــ تحقيق الديون |
| ٧٣ | 701 - 70. | الفرع الثالث _ إغلاق التفليسة لعدم كفاية الأموال |
| ٧٣ | | الفصل الرابع: انتهاء التفليسة الفصل الرابع: انتهاء التفليسة |
| ٧٢ | 707-707 | الفرع الأول ـــ زوال مصاحة جماعةالدائنين |
| 77-77 | 776-708 | الفرع الثاني - الصلح القضائي الفرع الثاني - الصلح القضائي |
| ٧٦ | 7V7 - 7V9 | الفرع الثالث ــ الصلح مع التخلي عن المعوال |
| VA-V7 | 719-777 | الفرع الراس – اتحاد الدائين |
| VA | | الفصل الخامس: الإجراءات التصرة الفصل الخامس |
| ۸٠ - ٧٨ | V.0-791 | الفصل السادس: إفلاس الشركات الفصل السادس: |
| ∧1-∧· | V1A-V-7 | الفصل السابع: رد الاعتبار النجاري |
| 10-11 | V71-V19 | المصل الثامن: الصلح الواقي من الإفلاس |
| ٨٦ | V1V-V11 | الفصل التاسع: جرائم الإنلاس والصابح الواقى منه |

ثانيا: المذكرة الإيضاحية لأحكام الشريعة الإسلامية في شأن مشروع قانون التجارة

| المنحة | المواد | البيان |
|-------------|--------------------|---|
| ۸۷ و ۹۱ | he - lease d | |
| A) | | الباب الاول |
| وإسال إحدال | 134242 | |
| la q | Colombian Colombia | التجارة بوجه عام |
| 97-91 | Y- 1 | احكام عامة |
| 94-97 | ۸- ۳ | الفصل الأول: الأعمال التجارية |
| 97-94 | 11- 9 | الفصل الثاني : التاجر |
| 91-97 | 71-19 | الفصل الثالث: الدفاتر التجاوية |
| 1-7-91 | 0 44 | الفصل الرابع: المعجل التجارى |
| 1-5-1-5 | 71-01 | الفصل الخامس: المتعجر الفصل الخامس |
| | | الباب الثاني |
| | | الالتزامات التجارية |
| 111-1-6 | 17 -01 | - أحكام عامة |
| 111 | | الفصل الأول: البيع التجاري |
| 111-111 | 1.4- 71 | الفرع الاول ــ أحكام عامة |
| 114 | 700-12 | الفرع الثاني _ بعض أنواع البيوع التجارية |
| 114-114 | 1.7-1.8 | ١ - البيع بالتقميط ١ |
| | | ٧ – البيوع البحرية |
| | K.L - 12,10 | (١) بيوع القيام |
| 14119 | 114-1.4 | ese ese es us no co so us es badan pan |
| 141-14. | 117-111 | البيع فوب |
| 171 | 144 | (ب) بيوع الوصول |
| 177-171 | -14A-14Y | ٣ ــ عقد التوريد |
| 177-171 | 181-171 | الفصل الثاني : الرهن التجاري الفصل الثاني : الرهن التجاري |
| 157-174 | 175-189 | الفصل الثالث: الإجاع في المستودهات العامة |
| 177 | | الفصل الرابع الوكالة التجارية من من من من من من |
| 174-177 | 141-178 | الفرع الأول - أحكام عامة |
| 140 | | الفوع الثاني ــ ب ض أنواع الوكالة التجارية |
| 18144 | 144-144 | 1 - ledt illanet |
| 125-12. | 7.7-194 | ٧ – وكالة المقود |
| 127-128 | 710-T.V | س ــ التمثيل المتجارى |
| 10127 | 777-717 | الفصل الخامس: السمسرة الفصل الخامس: |
| 10. | | الفصل الدادس: النقل من من من النقل |

| - | | |
|---------|-----------------------|--|
| الصفحة | المالمواد الأل | a Kraita i Vada Il il Ikala i |
| 10-10. | 751-775 | الفرع الأول – أحكام عامة في الحال معالمة في العرب الفرع الأول – أحكام عامة في الحال معالمة في العرب المالية ال |
| 177-101 | 744-754 | الفرع الثاني – نقل الأشياء |
| 14177 | 797-779 | الفرع الثالث _ نقل الأشخاص الفوع الثالث |
| 144-14. | W-7-79V | الفوع الرابع - الوكالة بالعمولة للنقل |
| 175-177 | WY W.V | الفرع الخامس - أحكام خاصة بالنقل الجوى |
| | نياليا | الفصل السابع : عمليات البنوك : |
| 177-175 | 444-441 | الفرع الأول – وديمة النقود |
| 144-147 | Intad - tala. | اللفوع الثاني ــ وديعة الأوراقالمالية |
| 149-144 | 745 - 74A | الفرع الثالث _ إيجار الخزائن |
| 1414 | 100-TET | الفرع الرابع - النقل المصرف (التحويل الحسابي) |
| 141-14- | 70A-707 | الفرع الخامس - فتح الاعتماد الفرع الخامس |
| 147-141 | W79- W09 | الفرع السادس – الاعتاد المستندى |
| 117-114 | ***-** | الفرع السابع - الخصم الفرع السابع - |
| 148-144 | 7YN-7Y7 | الفرع الثامن - خطاب الضمان الفرع الثامن - خطاب الضمان |
| 147-175 | 498-4A | الفرع التاسع – الحساب الجارى الفرع التاسع – الحساب الجارى |
| | | الباب الثالث على الماب الثالث |
| | 7 - 100 le | الفصل الأول: الاوراق التجارية: |
| | £. £ - 40 | الفرع الأول - إنشاء الكبيالة |
| 111-111 | 210-2.0 | الفرع الثاني – التظهير |
| 19144 | 713-773 | الفرع الثالث _ مقابل الوفاء الفرع الثالث |
| 191-19. | 277-278 | الفرع الرابع – القبول الفرع الرابع – القبول |
| 194-191 | 443 - 544 | الفرع الخامس - الضمان الاحتياطي |
| | £ 1 - 2 TV | الفرع السادس – الاستحقاق الفرع السادس |
| 190-198 | 205-557 | الفرع السابع - الوفاء |
| 7.1-194 | £7V-200 | الفوع الثامن – ارجوع الفوع الثامن بالرجوع |
| 7.1-177 | £77-57A | الفرع التاسع – التدخل الفرع التاسع |
| 1.5-1.1 | £ 49- £ 44 | الفرع العاشر - تعددالنسخ الفرع العاشر |
| 7.07.5 | £ 1 - £ 1 - £ 1 - £ 1 | الفرع الحادي عشر ــ الصور |
| 7.0 | EAY. | الفرع الثاني عشر –التحريف الفرع الثاني عشر |
| | | |

| arie.ell | المواد | البيان |
|----------|----------|--|
| ۲.0 | ٤٨٥-٤٨٣ | الفرع الثالث عشر - انقضاء الدعوى |
| 7-7-7.0 | ٤٨٩-٤٨٦ | الفصل الثاني : السند الاذبي الفصل الثاني : السند الاذبي |
| 710-7.7 | 044-54. | الفصل الثالث : الشيك طيشا |
| 717-710 | 020-02- | الفصل الرابع: أحكام مشتركة |
| | | الباب الرابع |
| | | الإفلاس والصلح للواقى منه |
| 771-717 | ۲٤٥-۸٧٥ | الفصل الأول: إشهار الإفلاس |
| | | الفصل الثاني: آثار الإفلاس |
| 770-771 | 094-049 | الفرع الأول – بالنسبة إلى المدين |
| 777-770 | 7.4-091 | الفوع الثاني ــ بالنسبة إلى الدائنين |
| 777-777 | 717.2 | الفرع الثالث - أصحاب الديون المضمونة برهن أوامتيازهلي منقول |
| 777 | 7117-711 | الفرع الرابع – أصحاب الديون المضمونة برهنأوامتيازعلى عقار |
| 779-771 | 317 | الفرع الخامس - أثر الإفلاس فى العقو دالصحيحة المبرمة قبل إشهاره |
| 77"1-779 | 777-710 | الفرع السادس - الاسترداد |
| 77"1 | 770-774 | الفرع السابع ــ حقوق زوج المفلس |
| | | الفصل الثالث: إدارة التفليسة الفصل الثالث: |
| 777-771 | 751-777 | الفرع الأول – إدارة الموجودات |
| 772-777 | 759-757 | الفرع الثاني – تحقيق الديون الفرع الثاني بالماني بالما |
| 772 | 701-70. | الفرع الثالث - إغلاق التفليسة العدم كفاية الأموال : |
| | | الفصل الرابع: انتهاء التفليسة الفصل الرابع |
| 740-445 | 704-704 | الفرع الاول – زوال مصلحة جماعة للدائنين |
| 777-770 | 7VE-70: | الفرع الثاني - الصلح القضائي |
| 774 | 177-770 | الفرع الثالث - الصلح مع التخلي عن الأموال |
| 777-777 | 714-744 | الفرعالوابع – اتحاد الدائنين |
| 72. | 79. | الفصل الخامس: الإجراءات المختصرة |
| 727-72. | V.0-791 | الفصل السادس: إفلاس الشركات الفصل السادس: |
| 787-78. | V1A-V-7 | الفصل السابع: رد لاعتبار التجاري |
| 737-137 | V77-V19 | الفصل الثامن : الصلح الواقى من الإفلاس |
| 70 721 | V7V-V78 | الفصل التامع : جرائم الإفلاس والصلح الواقى منه |
| | | |